www.quranonlinelibrary.com

المملكة المغربية
الرابطة المحمدية للعلماء

مركز الإمام أبي عمرو الداني
للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة
عقود المقارئ (٤)

مسائل في القراءات

لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر الكناني القيجاطي

(ت 811 هـ)

دراسة وتحقيق:

د. بنيونس الزاكي

www.Quranonlinelibrary.com

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المملكة المغربية
الرابطة المحمدية للعلماء

هذا الكتاب من إصدارات

الرابطة المحمدية للعلماء

العنوان البريدي: الرابطة المحمدية للعلماء، شارع لعلو، لوداية - الرباط

الموقع الإلكتروني: www.arrabita.ma

البريد الإلكتروني: info.arrabita@gmail.com

الهاتف: 48 57 70 37 5 212 00

الفاكس: 49 57 70 37 5 212 00

مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة

القصور تجزئة الحمراء، رقم 227 حي أمرشيش - مراكش

البريد الإلكتروني: addani@arrabita.ma

الهاتف: 07 03 33 24 5 212 00

الفاكس: 07 05 33 24 5 212 00

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

يُمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مجزأ أو تسجيله على اشرطة كاسيط أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو نشره رقميا على الانترنيت إلا بموافقة الناشر خطيا.

السلسلة : عقود المقارئ (6)

العنوان : مسائل في القراءات

تأليف : أبو عبد الله القيجاطي (ت 811 هـ)

تحقيق : د. بنيونس الزاكي

تقديم : أحمد عبادي

خطوط الغلاف : بلعيد حميدي

تصميم الغلاف : آمال محفوظ

تصفيف وتنضيد : سومية لحمودي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تمثل بالضرورة رأي الناشر

الإيداع القانوني : 2016 MO 0228

ردمك : 978-9954-600-11-5

الطبعة الأولى : 1438هـ / 2017م

تُطلب هذه الطبعة من الكتاب من دار الأمان للنشر والتوزيع ووكلائها المعتمدين داخل المغرب وخارجه بصورة حصرية

دار الأمان للنشر والتوزيع

رقم 4، ساحة المامونية، الرباط - المملكة المغربية

البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma

الهاتف: 76 32 72 37 5 212 00 - **الفاكس:** 55 00 20 37 5 212 00

وكلاء التوزيع:

- **مركز التراث الثقافي المغربي**، الدار البيضاء - المغرب
  الهاتف: 31 29 44 522 212 00
  الفاكس: 35 44 29 522 212 00
- **المعرض الدائم للرابطة المحمدية للعلماء** - المغرب
  شارع فيكتور هيكو رقم: 53 مكرر، حي الأحباس - الدار البيضاء
  الهاتف: 57 86 44 522 212 00 / 51 20 54 522 212 00
- **مكتبة التدمرية**، الرياض، السعودية
  ص ب 26173، الرمز البريدي: 11486
  الهاتف والفاكس: 06 47 492 0966/ 30 71 493 0966
- **دار ابن حزم للطباعة والنشر** - لبنان
  ص.ب. 14/6366 - بيروت
  الهاتف والفاكس: 74 19 70 / 27 02 30 9611 00
- **دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع**، القاهرة - مصر
  19 شارع عمر لطفي، موازي عباس العقاد - مدينة نصر
  الهاتف والفاكس: 06 29447 966 00 / 30 71 394 966 00
- **مكتبة عالم المعرفة** - الجزائر
  حي الصومام، عمارة 17 المحل 7، باب الزوار.
  الهاتف: 37 45 24 21 213 00

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

تقديم

لأهل الغرب الإسلامي احتفاء خاص بعلم القراءات : تأصيلا في مناهجها، وتصنيفا في مناكبها، وتلقينا في مسالك أدائها، تنبئ ذلك أخبارهم التي جرت على بساط التواتر والاستشراء، وتركتهم التأليفية التي تنطق بوافر الحذق والإتقان على سبيل الإطباق والاستعلاء.

وإن النص القرائي المتنخل من التراث الأندلسي، الذي تسعد الرابطة المحمدية للعلماء بإهدائه للقراء اليوم، لتنبض جنباته بخلال حميدة ومكارم عديدة تدل منه على مأخذ الاجتباء وتخبر عن مكمن الاصطفاء، من ذلك:

أنه مخطوط بدع في منهج مؤلفه ومستواه العلمي، كما يفيد ذلك مضمونه وما انطوى عليه من غزير الفائدة وعمق المباحثة، وظهور التميز والتفرد في طريقة التناول ودقة العرض وأدب المحاورة، مع الجراءة والاقتدار على الاستبداد العلمي والاستقلال الفكري في الانتهاء إلى آراء وأفكار، قد لاتجد لها نسبا وصهرا في المحيط القرائي العام؛ إلا أنها مؤيدة بالدليل المعرفي والشواهد النقلية والعقلية تنضح عنها سهام الريب والشكوك، وتجعل لها ـ في معترك الأنظار ـ مكانا في مقامات الذكر ومناسبات الاحتجاج، وذلك ما يشهد لصاحبها ـ حقا وصدقا ـ بكمال الاستضلاع وغاية الأهلية ...

هذا التأليف وثيقة تاريخية شاهدة على عصرها في مستواه الفكري ونضجه المعرفي ومخبرة عما كان يسود فيه من حلق الدروس ومناشط التلقي والإلقاء، ومفيدة فيما بلغه الدرس القرائي من عمق وثراء في تحصيل متونه ومدارسة مصنفات أهله، ومن شفوف

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

نظر في تثوير أقوال المتقدمين ومناقشة مآخذ استدلالاتهم، ووضع مجتهداتهم على معيار صحيح الأثر ومتعقل النظر.

إن مسائل الكتاب التي جعلت مدار تبحثه ومحل استدلالاته ــ وقد نيفت على العشرين مسألة ـ حمالة لوجوه لطيفة من المعاني، ومكتنزة لدقائق معرفية عميقة، وحقائق قرائية نفيسة، وتحتوي على نتائج من الفكر قلما تراها في كتاب، وهي لذلك جديرة أن تقيم بين أهل هذا الفن أرضا خصيبة تعترك فيها فهوم أهل النظر، وتتناضل فيها سهام أهل الأثر، وتلك سيماء كل علم حي، تربو أرضه فتنبت من كل زوج بهيج ، كلما أرسلت الرياح المبشرات فوق سمائه، فتعمه الرحمة ويغشى أهله رضوان الخير والعلم.

صاحب الكتاب هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكناني القيجاطي(811هـ)، وهو أحد أقطاب القراء الفهماء، ومن أوسمة الألقاب التي وشح بها في كتب المصادر والتراجم: « إمام الأداء و معلّم الإقراء »، و« إمام الأئمة في إقراء القرآن»، و« إمام القراء »، و« شيخ الأندلس اليوم » و« شيخ غرناطة »، و« عالم كامل انتهت إليه شيخه الإقرار في هذا الزمان بالأندلس »، و« الأستاذ »، ولم يكن أحد ببلد الأندلس يلقب بذلك إلا النحوي الأديب، و« العلامة الآية في علم القراءات»، غير أنه على مقامه ورسوخ قدمه وذيوع صيته وتطاول شهرته في عصره، فإن كتب التراجم و الطبقات ومعاجم الأعلام بالتأريخ لأعلام الأندلس المبرزين، لم تسعف الخالفين بترجمة سابغة عنه تغطي أبرز أطوار حياته، وتنهض لما ينبغي في حقه من أمثاله.

ولعل من أسباب ذلك ما تفطّن إليه الدكتور محمد بن شريفة من « أن القرن التاسع الهجري ـ وقد توفي القيجاطي في بداية العقد الثاني منه ـ قرن غامض مظلم؛ إذ المصادر

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فيه قليلة، و الروايات الإسلامية الموجودة حوله شحيحة، ولعل من أبرز عوامل هذا انشغال أهل التدوين والتقييد بالفِتَن، وارتباكهم في تلك السنين الصعبة، ثم ضياع الوثائق والمدونات في غمرة سقوط غرناطة وسواها »[1].

فكان الاعتناء بأثر القيجاطي هذا، أمثل سبيل يتحقق به التعريف به، مع ما أفرده به الباحث من فصلة تعنى بسيرته وجملة من أخباره، استعانة بمن اعتبر أقْدَم من عُنِيَ بذكر شيء من أخبار أبي عبد الله القَيْجَاطي[2] تلميذيه: المنتوري (ت 834 هـ) والمجاري (ت 862 هـ)، وقد صنّف أولهما فهرسه حافلة ضَمّنها مقروءاته عن شيوخه، وصاحب الحظ الأوْفى، و القدح المعلّى فيها شيخه القيجاطي، وألف الثاني برنامجه واستعرض فيه بإسهاب مَا لَقَنَه عن القيجاطي من معارف، وبخاصة فن القراءات القرآنية من خلال ما قرأ عليه من تآليفه التي سمعها منه في حلقات الدرس بغرناطة.

وعلى خطر ما استودعه الكتاب من الرأي الجريء والفكر الحر والمعرفة الثاقبة والمنهجية النافذة، فإنه لاذ بنسخة يتيمة فريدة حفظت عليه نفاسته، واستأثرت بصون حرزه من الضياع والاندثار، وزاد من وحشة هذا التفرد أن توارت ضمن مجموع لم تفهرس محتوياته، فكان التهدي إليها من طرف الأستاذ الدكتور بنيونس الزاكي فتحا وسبقا، يستحق عليه كل إشادة وثناء.

وقد مهد الأستاذ الباحث للكتاب بما أوضح به الصورة الإجمالية لما كانت تزخر به الأندلس منذ بداية الفتح إلى عصر المؤلف من نشاط قرائي: تأليفا وأعلاما، كما أفرد بالحديث فن المسائل والتأليف فيه؛ باعتباره طرازا رفيعا يندرج هذا المؤلف في عداده،

---

(1) البسيطي آخر شعراء الأندلس: 9.

(2) تنظر ترجمته في: فهرسته المنتوري (اللوحة 113/ ظ)، برنامج المجاري: 92. غاية النهاية 2/ 243-244. توشيح الديباج للقرافي: 215-216. نيل الابتهاج له: 478. كفاية المحتاج له: 2/ 359 (رسالة دبلوم مرقونة بمكتبة كلية الآداب بالرباط). الدرر الكامنة لابن حجر 4/ 321. درة الحجال لابن القاضي 2/ 284. طبقات المالكية لمجهول: 405-406. فهرس الفهارس للكتاني 1/ 454.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثم أعقب ذلك بالتعريف الوفي الوافي عن القيجاطي في مختلف ما يسعف في تبين شخصيته الذاتية وسيرته العلمية؛ ليفسح المجال للحديث المبين عن الكتاب؛ استعراضا لمضامينه ومشمولاته، وتبيانا لمنهجه، وإفصاحا عن مكانة مسائله وقيمتها العلمية. ثم كان القسم الآخر تحقيقا دقيقا ونظرا وثيقا في نص المتن، بكل ما يستتبعه ذلك من أدبيات التحقيق وشرائطه المتعارفة عند فقهائه وأهل الخبرة فيه.

لابد أن يذكر أن الكتاب في أصله هو أطروحة لنيل دكتوراه الدولة قدمها الدكتور بنيونس الزاكي إلى جامعة محمد الأول ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة ، تحت إشراف الأستاذين: د/ عبد الكريم مشهداني ، ود/ حسن الأمراني . وليس يشك أن الكتاب فيما انتهى إليه من صورته الرضية وهيأته المتقبلة الهنية ، إنما يرجع حسن التدبير فيه وجميل التأتي له بعد فضل الله الكريم إلى الأستاذ الدكتور بنيونس الزاكي؛ فقد بذل فيه الجهد الجهيد، واعتنى به الاعتناء الوكيد، وأولاه من حديد النظر وكثير الاهتبال ما نسأل الله تعالى أن يثيبه عليه الثواب الأجزل، ويجزيه الجزاء الأمثل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وفي الختام لا بد من كريم الدعاء لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس الذي أجرى الله على يديه نشر العلم النافع، وجعله ظله في أرضه يأوي إليه من حر الفتن وظمإ التيه الحيارى، ليجدوا في ظله الظليل ملاذ العلم ومستروح المعرفة... أيد الله الملك الهمام وأبقاه ذخرا للعلم والعلماء، وجعل ما يكتب من صالح الكتب في ميزان مبراته و حسناته. والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

أ . د . أحمد عبادي

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الحمد لله الذي أنزل كتابه بلسان عربي مبين، هدى وذكرى للمتقين، وتكفل بحفظه على مر الأيام والسنين، ويسر قراءته على العباد فأقبلوا على حفظه وتدبره جيلا بعد جيل، وصرف أهل العلم جهودهم إلى إيضاح معانيه، وكشف درره ومراميه بأبلغ عبارة وأقوم دليل.

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، وسيد القراء الذي يسر الله القرآن بلسانه، فكان أعلم الناس بحسن أدائه ونصاعة بيانه، وعلى أصحابه الذين تلقوه من فيه رطبا غضا، وأدوه إلينا صريحا محضاً، وعلى تابعيهم الذين اتبع في هداه بعضهم بعضا.

أما بعد، فلئن كانت العلوم تشرف بموضوعاتها، وتتفاضل بأنواعها، فإن علوم القرآن الكريم هي أشرف العلوم، وأحقها بالتأليف، وأولاها بالتعلم والتعليم، ذلك بأنها حول القرآن تدور، وعلى حياضه تحوم، و في فلكه تسير.

وإذا كانت علوم القرآن جميعا بهذه المنزلة، فإن علم القراءات هو ذروة سنامها، وبيت قصيدها؛ لأنه يعلم الناس كيف يتلون كتاب الله ويرتلونه، ويوقفهم على جانب من جوانب إعجازه، و أسرار بيانه، ويجعل بينهم وبين القرآن نسبا، «أولئك الذين هم عن رسول الله ﷺ ناقلون، وعلى آثاره مهتدون، ولسنته في القراءة متّبعون».

واعتبارًا لما ذكرت فقد توجه اهتمامي إلى تحقيق كتاب «مسائل في القراءات» لأبي عبد الله القيجاطي لأسباب أجملها في الآتي:

1-أن الموضوع الذي أنجزت فيه رسالة الدبلوم في تخصص التفسير، وقد ناسب أن يكون اختيار فن القراءات القرآنية موضوعا لأطروحة الدكتوراه خدمة لهذا التخصص، ذلك بأنه ليس بخاف أن من ندب نفسه للاشتغال بكتاب الله تعالى فهماً

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

لمضامين نصوصه، واستنباطا لأحكامه لابد أن يستعين بعلم القراءات تحقيقا لهذا المقصد.

2- أن فن القراءات القرآنية من أغنى تراثنا الثقافي الفكري العربي والإسلامي، ولاسيما في صلته بعلوم اللغة و النحو و التصريف.

وقد كان لأهل الغرب الإسلامي اعتناء خاص بعلم القراءات؛ لما فرضه منهجهم السني المحافظ الذي يقوم أصالة على النص من الكتاب والسنة والتحرج من القول فيه برأي أو اجتهاد، وإن بعض الأبحاث لتؤكد أنه في الوقت الذي كان المشرق يتلقى مصنفات مبكرة في التفسير، كان أهل الغرب الإسلامي عاكفين على فقه القراءات وتأصيل منهجها و التصنيف في علمها؛ لأنهم كانوا يرون فيها الأساس الذي يقوم عليه تفسير كتاب الله تعالى.

3- أن النص الذي وقع الاختيار عليه وانعقد العزم على تحقيقه أندلسي، وقد وجهت وجهتي منذ زهاء عقدين من الزمن إلى تراث الأندلس، أنهل من معينه الفياض، وأرتشف من فيضه الزاخر في زمن حاز فيه التراث الفكري الأندلسي عناية خاصة من لدن الباحثين و المحققين الذين ولى جمع منهم وجوههم شطر هذا الربع من البلاد الإسلامية، فعملوا على التعريف به، وإحياء ما اندثر من نصوصه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

4- أن المخطوط موضوع هذه الأطروحة نسخة يتيمة، لا أخت لها فيما أعلم، وقد ظلت في طي النسيان لمدة قرون، وزاد من غفلة الباحثين عنها كونها ضمن مجموع لم تفهرس محتوياته، لأجل ذلك كان بعثها من رقادها ونفض الغبار عنها ـ على ما في تحقيقها مفردة من مغامرة ـ أفضل من تركها عرضة للضياع والإهمال.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

5- أنه لا أحد من الدارسين المعاصرين وقعت يده على شيء من تأليف أبي عبد الله القيجاطي، وأن جميع الذين عرفوه إنما عولوا على آرائه واجتهاداته التي حفل بها شرح تلميذه المنتوري على رجز ابن بري، فكان لزاما ـ وقد هيأ الله تعالى أسباب الظفر بهذا التأليف ـ أن يولى من الجهد والعناية ما يستحق لإخراجه إخراجا علميا محققا، ينتفع به الدارسون المتخصصون في فن القراءات.

6- أن هذا التأليف وثيقة تاريخية تعكس بحق المستوى العلمي الذي شهده عصره، و النضج الفكري الذي كان يسود حلقات الدروس، وتطور الدرس القرائي بخاصة من تحصيل المتون ومصنفات أهل الأداء من مشاهير القراء إلى إعمال النظر في أقوال المتقدمين ومناقشة استدلالاتهم، مما أبان عن عمق معرفي، وقد كان القيجاطي أحد أقطاب هذه المرحلة، وإن تأليفه هذا لشاهد على تعمقه في دراسة مذاهب الأئمة، ورسوخ قدمه في فقه القراءات.

وبعد،

فقد تضافرت هذه العوامل جميعا لتحفزني على أن أحقق هذا التأليف وأدرسه، اقتناعا مني بأهميته التراثية وقيمته العلمية.

وإن بحثا ـ هذه أهميته ـ يقتضي الإبانة عن الخطة التي يتعين السير عليها وصولا إلى تحقيق الأهداف و النتائج المتوخاة منه، وإبرازه عملا كاملا ظاهرا للعيان بعد أن ظل قرونا من الزمن حبيس الرفوف وطي النسيان.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

جاء هذا العمل في مدخل و قسمين.

أما المدخل، فقد ألممت فيه بالنشاط القرائي بالأندلس، منذ البدايات الأولى إلى عصر المؤلف وركزت فيه على أشهر القراء وما ألفوا، وأتبعته بالحديث عن فن المسائل في تواليف قراء الأندلس، فعرفت بأشهرها.

وأما القسم الأول، فقد أفردته للدراسة، وجاء مشتملا على بابين:

الباب الأول، وقد عنونته بـ «حياة القيجاطي وآثاره»، وتحته ستة فصول:

الفصل الأول، وتناولت فيه عصر المؤلف.

الفصل الثاني، وعرضت فيه نسب المؤلف وأسرته، وحياته وبيئته.

الفصل الثالث، وأفردته لشيوخه.

الفصل الرابع، وأبرزت فيه ثقافته ومكانته العلمية.

الفصل الخامس، وخصصته للتعريف بتلاميذه.

الفصل السادس، وعقدته لتحقيق تاريخ وفاته وإحصاء آثاره العلمية.

أما الباب الثاني، فقد جعلته تحت عنوان: مسائل القيجاطي: تعريف ودراسة، وقد تألف من خمسة فصول:

الفصل الأول: مسائل المخطوط ومحتوياته.

الفصل الثاني: منهج المؤلف في تأليفه.

الفصل الثالث :مصادره.

الفصل الرابع: اختياراته.

الفصل الخامس: مسائل القيجاطي: حصيلة وتقويم.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأما القسم الثاني فقد أفردته للنص المحقق، ومهدت له بمقدمة تحت عنوان «بين يدي التحقيق» عرضت فيها بالوصف للنسخة الوحيدة التي تم تحقيق «مسائل القيجاطي» عليها، وهي التي يحتفظ بها قسم الوثائق من الخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع رقمه 988ق.

وقد دللت على أن هذه المخطوطة صحيحة النسبة لأبي عبد الله القيجاطي بأدلة ثلاث، وأنها كتبت بخط تلميذه ابن الجبِّير الذي كان مشهودا له في عصره بالمشيخة في الأدب، والحجة في البلاغة، و البراعة في الخط، ونبهت على أنه كان ينتمي إلى أسرة علم شهيرة، كما حققت القول في عنوان المخطوط ورجحت تسميته بـ«المسائل» لتضافر النصوص التي تشهد بذلك، ولم يفتني أن أنبه على أمر من الأهمية بمكان، وهو أن هذه المسائل حررت في مجالس متعددة وفترات من الزمن متباعدة، وقد توفر لي من الأدلة ما تأكد لي به أنه كان يوجد منها أكثر من نسخة، ثم أوردت نماذج من المخطوطة التي قام عليها التحقيق.

وفي الختام أتوجه بالشكر الخالص إلى الأستاذين اللذين أشرفا على هذه الأطروحة : الدكتور عبد الكريم مشهداني، والدكتور حسن الأمراني.

كما أنوه بالعون الصادق الذي تلقيته من الشيخين الفاضلين: الفقيه المقرئ محمد السحابي، والعالم الحجة المتفنن الدكتور عبد الهادي حميتو، وهما فارسان من فرسان هذا الميدان، ونموذجان عزيزان في هذا الزمان الذي شحت فيه النفوس، وطوى كثير من أهل العلم صدورهم على ما عندهم.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الذين أفدت من ملاحظاتهم : السادة الدكاترة: أحمد أبو زيد، ومحمد بالوالي، و أحمد حدادي رحمه الله، وعبد الله البخاري.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ولا يفوتني أخيرا أن أتوجه بالشكر الخالص إلى صديقي الباحث عبد العزيز الساوري، فهو الذي دلَني على تأليف القيجاطي، وأمدني بصورة منه، وظل طيلة المدة التي كنت فيها مشتغلا بتحقيقه يتحفني بجديد المعلومات والمصورات التي أفدت منها في قسم الدراسة خاصة، والله المستعان، وهو حسبنا وعليه التكلان.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

النشاط القرائي
في الأندلس

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اعتنى المغاربة منذ الفتح الإسلامي بكتاب الله تعالى حفظا وتدبرا، وتدريسا وتفقها، واستفرغوا جهودهم في الاشتغال بعلومه تعليما وتصنيفا، فجاءت تآليفهم شواهد ناطقة على استئثار القرآن الكريم بوافر اهتمامهم، وكبير عنايتهم.

ولقد كان لهم بعلم القراءات القرآنية عناية خاصة، واشتغال مكثف، زاحموا عليه إخوانهم المشارقة، وظهروا فيه ظهورا بينا، و في ذلك يقول المقري[1]:

«وقراءة القرآن بالسبع عندهم رفيعة».

وتفيد بعض كتب التراجم والطبقات أن رحلة طائفة من أعلام الغرب الإسلامي إلى المشرق كانت في زمن مبكر، فقد ذكر الزُّبَيدي أن أبا موسى الهواري[2] ـ وهو من أهل الأندلس ـ رحل إلى المشرق أول خلافة عبد الرحمن الداخل[3] (113هـ ـ 172هـ)، فلقي مالكا ونُظَراءَه، وكان أَوّلَ من أدخل القراءات إلى الأندلس وألّف فيها[4].

---

(1) نفح الطيب 1/ 221.

(2) له ترجمة في طبقات النحويين للزبيدي 253، وتاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية 41.

(3) ترجمة عبد الرحمان الداخل و أخباره في جذوة المقتبس للحميدي 9-10 (نشرة الطنجي)، وتاريخ افتتاح الأندلس1 / 35-41، ونفح اللطيب 1/ 327-334.

(4) طبقات النحويين واللغويين: 253. وقد أفاد الزبيدي أنه لما صدر عن سفره ضاعت كتبه، فأقبل شيوخ أهل أستجة يهنئونه بقدومه ويعزونه بذهاب كتبه قال لهم: ذهب الخرج وبقي ما في الدرج، أنا شعبي زماني، فليسألني من شاء.اهـ

أقول : ولم أقف على أحد غير الزبيدي سمى كتابا له في ذلك، و المشهور أن الطلمنكي هو أول من أدخل القراءات إلى الأندلس كما سيأتي.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مبكرة يشهد لذلك ما حكاه صاحبه أبو عمر أحمد بن مهدي المقرئ من أنه كان «كثير التأليف في علوم القرآن»[1].

وقد أفاد الذهبي[2] ـ نقلا عن ابن بشكوال ـ[3] أن عدد تآليف مكي «ثمانون تأليفا»[4].

و من أشهرها:

كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية[5]، ذكره ابن خير[6]، فقال: «كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأنواع علومه. سبعون جزءا». ثم ذكر سنده به.

تفسير مشكل إعراب القرآن[7]، ذكره ابن الجزري[8] فقال: « وقال رحمه الله (يعني (يعني مكيا): « وألفت مشكل الإعراب في الشام ببيت المقدس سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة».

---

(1) قف على أشهر هذه التآليف في وفيات الأعيان 5/ 275-277، وإنباه الراوة 3/ 315، ومعجم الأدباء 6/ 2713-2714 وهدية العارفين 2/ 470-471.

(2) في معرفة القراء 1/ 395، وسير أعلام النبلاء 17/ 592، وانظر غاية النهاية 2/ 310 (نقلا عن الذهبي).

(3) لا ذِكْرَ في «الصلة» المطبوع لعدد تآليف مكي بن أبي طالب.

(4) أفاد محققا «الكشف عن وجوه القراءات» و«العمدة في غريب القرآن» أن مجموع تآليف مكي مائة تأليف. وأحصى له الدكتور حاتم صالح الضامن في مقدمة تحقيقه لكتابه «مشكل إعراب القرآن» تسعة ومائة كتاب، وقد تعقب هذا الإحصاء الدكتور عبد الهادي حميتو في أطروحته «قراءة نافع عند المغاربة حتى القرن العاشر» 2/ 627، فقال: « وقد جمعت من أسمائها بالرجوع إلى المصادر وقوائم محققي كتبه وما وقفت عليه منسوبا إليه مما ذكره في بعض كتبه أو نقل عنه بعض العلماء أزيد من مائة وعشرين»اهـ.

(5) صدر محققا في ثلاثة عشر جزءا عن جامعة الشارقة، ثم في تسعة أجزاء دار السلام بمصر، وهو في أصله أصله رسائل جامعية انجزها لفيف من الطلبة الباحثين بإشراف أستاذنا الدكتور الشاهد البوشيخي.

(6) في فهرسته 44.

(7) طبع بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، وبتحقيق الأستاذ ياسين أحمد السواس.

(8) غاية النهاية 2/ 310.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

كتاب « التبصرة في القراءات »[1]، ذكره ابن خير[2]، وابن الباذش[3]، والقاضي عياض[4]، و ابن خَلّكان[5]، و الذهبي[6]، وابن الجزري[7].

كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ووجوهها »[8].

ذكره ابن خير[9]، فقال : « حدثني به حفيده الشيخ الوزير أبو عبد الله جعفر ابن محمد بن مكي رحمه الله مناولة منه لي في أصل جده مؤلفه المذكور».

وذكره أيضا القاضي عياض[10] وابن الأنباري[11] فقال: « وألفه في أواخر عمره، وهو كبير الفائدة»، وأشار إليه كذلك ياقوت[12]، والقفطي[13]، وابن الجزري[14].

يقول مكي في مقدمته[15]: «... ثم تطاولت الأيام، وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة، فرأيت أن العمر قد تناهى، والزوال

---

(1) طبع بتحقيق الدكتور محي الدين رمضان، وبتحقيق الدكتور محمد غوث الندوي.

(2) في فهرسته 28.

(3) انظر الإقناع في القراءات السبع 1/ 48.

(4) ترتيب المدارك 8/ 14.

(5) وفيات الأعيان 3/ 362.

(6) معرفة القراء 2/ 616، 667.

(7) غاية النهاية 2/ 310.

(8) صدر في مجلدين بتحقيق الدكتور محي الدين رمضان عن مؤسسة الرسالة.

(9) في فهرسته 28.

(10) ترتيب المدارك 8/ 13-14.

(11) نزهة الألباء: (نشرة عطية عامر).

(12) معجم الأدباء 6/ 2713.

(13) إنباه الرواة 3/ 315، وسماه « الكشوف ».

(14) غاية النهاية 2/ 310.

(15) 1/ 4.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأفاد ابن الفرضي[1] أن ممّن رحل إلى المشرق من أعلام الأندلس أيضاً الغازي ابن قيس (ت199هـ)[2]، و أنه لَقِي مالكاً وسمع منه الموطأ، وقيل كان يحفظه ظاهرا، وقرأ القرآن على نافع بن أبي نعيم قارئ أهل المدينة، ثم قفل راجعا إلى الأندلس، «فأدخل قراءة نافع[3]، وأدخل معها موطأ مالك، فكان دخولها مصطحبين[4]».

ورحل ابن خيرون[5] الأندلسي (ت306هـ) إلى المشرق، فأخذ القراءات بمصر عن مشايخ العلم، ودخل العراق، وسمع به من أصحاب علي بن المديني، ويحيى بن معين، وعاد إلى القيروان وسمع بها وبقرطبة، وقَدِم بقراءة نافع على أهل إفريقية، وكان الغالب على قراءتهم حرف حمزة، ولم يكن يقرأ بحرف نافع إلا الخواص حتى قدم بها فاجتمع إليه الناس، ورحل إليه القراء من الآفاق[6]، ولعل ظهور قراءة نافع عند أهل المغرب كان بسبب انتشار المذهب المالكي فيه، فنافع شيخ مالك، ويؤثر عنه أنه قال:«إن قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال نعم»[7].

---

(1) تاريخ العلماء و الرواة بالأندلس 1/ 387، وقارن بتاريخ افتتاح الاندلس 41.

(2) انظر ترجمته في جدوة المقتبس: 305، وترتب المدارك 3/ 114، و الديباج المذهب: 2/ 136، وغاية النهاية 2/ 2، وبغية الوعاة 2/ 240.

(3) أفاد ابن الجزري في غاية النهاية 2/ 275 حكاية عن الإمام الداني أن رواية الغازي بن قيس عن نافع كانت قراءة أهل الأندلس إلى أن قَدم محمد بن وضّاح القرطبي (ت287هـ) برواية ورش فاعتمدوها وصارت عندهم مدوّنة.

(4) القراء والقراءات بالمغرب.سعيد أعراب، ط/ دار الغرب الإسلامي.

(5) محمد بن خيرون أبو جعفر الأندلسي. له ترجمة في جدوة المقتبس : 50، وبغية الملتمس: 63، وسير أعلام البلاء 14/ 217، وغاية النهاية 2/ 217.

(6) انظر تاريخ ابن الفرضي 2/ 112، وجدوة المقتبس: 50 (نشرة الطنجي)، وبغية الملتمس:63 (ط/ دار الكتب العلمية)، والنفح: 2/ 65-66.

(7) معرفة القراء 1/ 108، وغاية النهاية 2/ 231-232.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

على أن هناك خبرا يفيد أن القراءات لم يكن لها ظهور في الأندلس إلا في أواخر المائة الرابعة للهجرة على يد أبي عمر الطلمنكي(ت429) [1]، وقد كان رحل إلى المشرق «ورجع إلى الأندلس بعلم كثير، وكان أول من أدخل القراءات إليها وألف كتاب الروضة»[2].

وقد كان ممن عاصر الطلمنكي أبو محمد مكي بن أبي طالب[3] القيرواني ثم **الأندلس الأندلس القرطبي، وقد شهِد عصره نهضة علمية في المشرق و المغرب، وقد رحل في طلب العلم إلى مصر، وجاور بمكة فأخذ عن أعلام، أمثال أبي الطيب ابن غلبون[4]، وأبي عدي بن الإمام[5]، وأبي الحسن العبْقَسي[6]، وأبي ذرّ الهروي[7] وقد عَادَ من رحلته رحلته هذه بزاد علمي وافر.**

ولم يكن مَكّي دؤوباً على تحصيل العلم فحسب، بل كان كذلك حريصا على نشر بين تلاميذه، وتفيد بعض المصادر أنه تصدّر للإفادة و الدرس وهو بعد في مرحلة الطلب، قبل أن ينهض إلى الأندلس ببضع سنوات[8]، كما تصدّى للتأليف في سِنٍّ

---

(1) له ترجمة في جذوة المقتبس: 106، و الصلة 1/ 48-50، ومعرفة القراء 1/ 385، وغاية النهاية 1/ 120.

(2) غاية النهاية 1/ 120.

(3) انظر ترجمته في جذوة المقتبس 329، و الصلة 2/ 599، وترتيب المدارك 8/ 13-14، ومعجم الأدباء 6/ 2712-2714، (نشرة إحسان عباس) وعاية النهاية 2/ 309، وشجرة النور 107-108.

(4)مؤلف كتاب «الإرشاد في القراءات ». له ترجمة في معرفة القراء 1/ 355، وغاية النهاية 1/ 470-471.

(5) عبد العزيز بن علي بن أحمد، كان حافظا للقراءة ضابطا. انظر ترجمته في غاية النهاية 1/ 394.

(6) أحمد بن إبراهيم العبقسي، نسبة إلى عبدقيس، مسند الحجاز في وقته(ت405هـ) ترجمته في شذرات الذهب 5/ 29 (نشرة الارنؤوط)، ومعجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني للدكتور عبد الهادي حميتو 48-49.

(7) الرّحالة. صنف مستخرجا على الصحيحين، وعنه أخذ المغاربة مذهب الأشعري . توفي سنة 434هـ البداية و النهاية2/ 50.

(8) انظر الصلة 2/ 598.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

من الدنيا قد تـدانى، فقويـت النيـة في تأليفـه وإتمامـه خـوف فجـأة المـوت وحـدوث الفوت».

هذا وقد توفي مكي رحمه الله عام 437هـ، وقد نيف على الثمانين[1].

وفي هذا العصر سطع نجم عالم ضليع في القراءات، طبقت شهرته الآفاق، ذلكم هو الإمام أبو عمرو الداني[2] الحافظ المقرئ(372-444هـ)، وتفيدنا ترجمته الذاتية[3] التي التي كتبها بخطه ونقلها تلميذه أبـو داود سـليمان بـن نجـاح[4] بـأهم مراحـل حياتـه العلمية، وهي زاخرة بأخبار رحلاته وما لقنـه عـن طائفـة مـن شـيوخه[5] المصـريين والبغداديين والشاميين قبل أن يتصدر للإقراء والتأليف[6].

وقد كان نسيج وحدة في علوم القراءات، اجتهد في طلبها، واستعان عـلى تحصـيلها بما أوتي من مَلَكات: هِمّة عالمية، وفكر ثاقب مستوعب، وذاكرة قوية لا تكاد تفلت شيئا

---

(1) انظر الصلة 2/ 599.

(2) انظر ترجمته في جذوة المقتبس: 276-277، والصلة 2/ 385-387، وسـير أعـلام النـبلاء 18/ 77-83، وغاية النهاية 1/ 503.

(3) أوردها ياقوت في معجم الأدباء 4/ 1604-1605 (نشرة إحسان عباس).

(4) له ترجمة في الصلة 1/ 200، ومعجم الصدفي: 315، ومعرفـة القـراء 1/ 450-451، وغايـة النهايـة 1/ 316.

(5) عني الدكتور عبد الهادي حميتو بصناعة معجم لشيوخ الدّاني، وقد طبع أخيرا.

(6) طبع فهرسة تصانيف الداني بتحقيق الدكتور غانم قدروي الحمد، واشتمل على 119 تأليفا.
وقد أعد الدكتور عبد الهادي حميتو فهرسا لتصانيف الداني أحصى له فيه 170 تأليفا، وقد طبع أخيرا بعنوان: « معجم الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجـود منهـا والمفقـود»، وذلـك بمناسبة الذكرى الألفية لظهور مدرسته في القراءات.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مما وَعَت، ذلك ما يترجمه قوله عن نفسه: « ما رأيت شيئا قط إلاّ كتبته ، ولا كتبته إلا حفظته ، ولا حفظته فنسيتُه»[1].

وهكذا فقد تأتّى للداني، أن يتوفر ـ بفضل ما ذُكرَ من مؤهلات ـ على سعة الروايات وكثرتها، والضبط التام، و الدقة العلمية، و النقد العلمي الجريء[2]، وكل هذه المزايا رفعته إلى درجة الإمامة في علوم القراءات، حتى قال فيه الذهبي[3]: «إلى أبي عمرو المنتهى في إتقان القراءات، والقراء خاضعون لتصانيفه، واثقون بنقله في القراءات، والرسم، والتجويد، والوقف والابتداء، وغير ذلك».

وقد كانت تصانيفه وما تزال شواهد حية على إمامته في علم القراءات خاصة، وهي وإن كانت جميعها مفيدة في بابها، إلا أن شهرة بعضها قد غَطَّتْ على أكثرها.

ومن أكثرها شهرة وتداولا بين طلاب العلم:

جامع البيان في القراءات السبع[4]، وهو أنفس كتب الداني وأجلُّها قَدْراً[5]، وقد اجتمع فيه من المحاسن ما تفرّق في غيره، من ضبط الرواية، وعلو الأسانيد، وكثرة الروايات والطرق، والموازنة بين مذاهب النحويين وآرائهم، وروايات القراء

---

(1) سير أعلام النبلاء 18/ 80، وغاية النهاية 1/ 504.

(2) انظر الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان: 23-24.

(3) تذكرة الحافظ 3/ 1121.

(4) أنجز في تحقيق رسائل ماجستير أربعة من الطلبة الباحثين بجامعة أم القرى، وصد عن جامعة الشارقة في في طبعته الأولى سنة 2007 .

(5) الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان: 52.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ووجوهها، ولأجل ذلك حَلاّه ابن الجزري[1] بقوله: « وهو كتاب جليل في هذا العلم، لم يؤلف مثله».

طبقات القراء والمقرئين من الصحابة والتابعين، ومن تلاهم في سائر الأمصار من الخالفين. على حروف المعجم. ذكره ابن خير[2]، والتجيبي[3]، والذهبي[4]، وابن الجزري[5]، والمقري[6].

وطبقات القراء للداني من موارد الذهبي في معرفة القراء[7]، وابن الجزري في غاية النهاية[8]، وقد كان الكتاب عزيزا لنفاسته وكثرة إلحاح أهل العلم في طَلَبِه، والظاهر أنه أنه لم يتوفر منه نسخة تامة في المشرق في القرون المتأخرة، فهذا ابن الجزري يتحسر لعدم حيازته الكتاب كاملا، فيقول: «وكتاب طبقات القراء في أربعة أسفار وهو عظيم في بابه لَعَلِّي أظفر بجميعه إن شاء الله تعالى»[9].

ويفيدنا المقري أن الكتاب قد عزّت نسخة على عصره في المغرب أيضا، فقد وردت عليه رسالة من الشيخ محمد بن يوسف المراكشي التّامِلي يلتمس منه فيها إمداده بنسخة

---

(1) النشر 1/ 61

(2) في فهرسه: 72.

(3) في برنامجه: 44.

(4) معرفة القراء 1/ 408. قال الذهبي: في أربعة أسفار ينظر سير أعلام النبلاء 18/ 81.

(5) غاية النهاية: 1/ 505.

(6) نفح الطيب 2/ 4747.

(7) أحال الذهبي على طبقات الداني تصريحات بالعنوان ثلاث مرات. انظر 1/ 408،388،384، ونسبة إلى الداني فقط في أكثر من أربعين موضعا.

(8) 1/ 505.

(9) هكذا ورد في ترجمة الداني من غاية النهاية: 1/ 505، غير أنه في مقدمة الكتاب نفسه قال: «أتيت فيه على على جميع ما في كتابي الحافظين أبي عمرو الداني وأبي عبد الله الذهبي رحمهما الله.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

منهُ، يقول: « ثم المأمول من سيدنا ومولانا أن يتفضل علينا بكتاب « طبقات القراء » للإمام الحافظ الداني، إذ ليس عندنا منه نسخة[1]».

كتاب التيسير في القراءات السبع[2]، وهو أشهر كتب الداني، وأكثرها تداولاً بين طلبة العلم.

وقد برز في هذا العصر أيضا أعلام كبار كان مدار الدرس القرائي على تصانيفهم، ومنهم:

أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي[3] (386-446هـ)، وقد كان من جلة المقرئين، صنف كتبا نافعة منها: « الكافي في القراءات السبع »، و« التذكير»، و«اختصار الحجة» للفارسي.

أبو داود سليمان بن نجاح[4] تلميذ أبي عمرو الداني وأجل أصحابه (413-499هـ)، شيخ القراء وإمام الإقراء في عصره، له تآليف نافعة أشهرها «البيان الجامع لعلوم القرآن » و« كتاب التبيين لهجاء التنزيل ».

أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي[5] (451-531).

---

(1) نفح الطيب 2/ 474.

(2) طبع بتحقيق المستشرق اوتوبرتزل.

(3) ترجمة في الصلة 2/ 523-524، ومعرفة القراء 1/ 434، وغاية النهاية 2/ 524.

(4) ترجمته في الصلة 1/ 200، ومعجم أصحاب أبي علي الصدفي 315، وغاية النهاية 1/ 316-317.

(5) له ترجمة في الغنية للقاضي عياض 213، والصلة 1/ 229-230، ومعرفة القراء 1/ 490، وغاية النهاية 1/ 324-325.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

كان من جلة المقرئين، وازدحم عليه الخلق ورحلوا إليه، له تصانيف أشهرها: «نهاية الإتقان في علوم القرآن » و« الانتصاف من أبي عمرو الداني في رده رقيق راء (قرية) و(مريم)[1].

وفي القرن السادس الهجري سطع نجم إمام كبير في القراءات القرآنية، ذلكم هو أبو القاسم الشاطبي[2]، وقد شهر بمنظومته الموسومة بـ « حرز الأماني » التي نظم فيها كتاب « التيسير» لأبي عمرو الداني، و فيها يقول ابن خلكان[3]: «وعِدّتها ألف ومائة وثلاثة وسبعون بيتا، ولقد أبدع فيها كل الإبداع، وهي عمدة قُرّاء هذا الزمان في نقلهم، فَقَلَّ من يشتغل بالقراءات إلا ويقدِّم حِفْظَها ومعرفتها، وهي مشتملة على رموز عَجِيبَة وإشارات خَفِيّة لطيفة، وما أظنه سُبِق إلى أسلوبها».

وقال ابن الجزري[4]: «ومن وقف على قصيدته[5] عَلِمَ مقدار ما آتاه الله في ذلك، وخصوصا اللامية[6] التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدارها مقدارها إلا من نظم على منوالها أو قابل بينها وبين من نظم على طريقتها. ولقد رزق

---

(1) ينظر التعريف بهذه المؤلفات في مواضع ذكرها من قسم التحقيق.

(2) أبو القاسم بن فِيرُّه ـ بكسر الفاءبعدها ياء مثناة تحتية ساكنة، ثم راء مشددة مضمومة، ثم هاء، ومعنته : الحديدبلغة عجم الأندلس ـ بن خلف بن أحمد. له ترجمة في وفيات الأعيان 3/ 224، ونكت الهميان: 228، والذيل و التكملة 5/ 548، وأفرده الإمام القسطلاني بكتاب سماه: « الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي » طبع مختصره بعناية محمد حسن عفيل.

(3) وفيات الأعيان: 3/ 325

(4) غاية النهاية 2/ 22

(5) المراد بالقصيدتين: الشاطبية التي نظم فيها التيسير، وعقيلة أتراب القصائد التي نظم فيها المقنع في رسم رسم المصحف.

(6) هي الشاطبية وقافيتها لامية. أما « العقيلة » فَرائية.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

هذا الكتاب من الشهر والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أن أقول: ولا في غير هذا الفن، فإنني لا أحسب أن بلداً من بلاد الإسلام يخلو منه، بل لا أظن أن بيت طالب علم يخلو من نسخة به، ولقد تنافس الناس فيها، ورغبوا من اقتناء النسخ الصحاح بها إلى غاية حتى إنه كانت عندي نسخة باللامية والرائية بخط الحجيج[1] صاحب السخاوي مجلدة، فَأُعْطِيتُ بوزنها فضة فلم أقبل، ولقد بالغ الناس في التغالي بها وأخذ أقوالها مسلمة واعتبار ألفاظها منطوقا ومفهوما حتى خرجوا بذلك عن حد أن تكون لغير معصوم، وتجاوز بعضهم الحد فزعم أن ما فيها هو القراءات السبع، وأن ما عدا ذلك لا تجوز القراءة به، ومن بأعجب ما اتفق للشاطبية في عصرنا هذا أن به من بينه وبين الشاطبي باتصال التلاوة والقراءة رجُلان مع أن للشاطبي يوم تبييض هذه الترجمة مائتي سنة، وهذا لا أعلم أنه اتفق في عصر من الأعصار للقراءات السبع وإن كان اتفق في بعض القراءات وقتا ما، وما ذلك إلا لشدة اعتناء الناس بها. ومن الجائز أن تبقى الشاطبية باتصال السماع بهذا السند إلى رأس الثمانمائة، فإن من أصحاب القاضي بدر الدين بن جماعة اليوم جماعة، ولا أعلم كتاباً حفظ وعرض في مجلس واجد وتسلسل بالعرض إلى مصنفه إلا هو». اهـ

وقد شرح الشاطبية جمهرة من مشاهير القراء، ومنهم:

علم الدين السخاوي[2] (ت 643هـ)، و الجمهور على أنه أول شارح لها، وسَمَّى الشرح: « فتح الوصيد في شرح القصيد »[3].

---

(1) لم أهتد إلى مراد ابن الجزري بـ « الحجيج ».

(2) علي بن محمد عبد الصمد الهمذاني، أبو الحسن، تلميذ الشاطبي وأول شارح لقيدته اللامية والرائية.

(3) منها نسخ خطية موزعة في بعض الخزانات.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال الجعبري[1]: «وَكُلٌّ كَلٌّ على فاتح وصيدها، ومَاتح[2] نضيدها الشيخ العلاّمة، تاج القراء، سراح الأدباء، علم الدين السخاوي، لأنه قرأها على مؤلفها غير مرة وهو أعلم بها من غيره من الشارحين».

وقال ابن الجزري[3]: «بل هو والله السبب في شهرتها في الآفاق، وإليه أشار الشاطبي بقوله: «يقيض الله لها فتى يشرحها»[4].

شهاب الدين عبد الرحمن أبو شامة[5] تلميذ العلم السخاوي، وقد شرحها شرحين: مطولاً لم يكمله، ومختصرا وهو المشهور المتداول، والموسوم بـ «إبراز المعاني من حرز الأماني»[6].

جمال الدين أبو عبد الله الفاسي[7] (ت 656 هـ) وسمّى الشرح: «اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة»[8] قال الذهبي فيه: «وشرحه في غاية الحسن»[9].

---

(1) ينظر مقدمة كنز المعاني: 2/ 6 ليس في المصادر (مقدمة) و لا(كنز) فماذا تقصد

(2) بالتاء، هو استخراج الماء من قعر البئر أو من النبع بنوع من المعالجة لِقِلَّتِهِ.

(3) غاية النهاية 2/ 570.

(4) جاء في إبراز المعاني 1/ 107. وحكى لنا بعض أصحابنا أنه سمع بعض الشيوخ المعاصرين للشاطبي يقول: لمْتُه في نظمها لقصور الأفهام عن دَرْكهَا فقال لي: ياسيدي، هذه يقيض الله فتى يبينها أو كما قال. قال أبو شامة: فلما رأيت السخاوي قد شرحها علمت أنه ذلك الفتى الذي أشار إليه».

(5) ترجمته في تذكرة الحفاظ 4/ 1460-1462، وفوات الوفيات 2/ 269، وغاية النهاية 1/ 365، وطبقات المفسرين للداودي 1/ 263.

(6) طبع الشرح قديما بعناية إبراهيم عطوة في مجلد، ثم صدر عن الجامعة الإسلامية بالمدينة النورة في أربعة أجزاء بتحقيق محمود بن عبد الخالد محمد جادو.

(7) انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 2/ 354، و العِبر في خبر من عبر 5/ 235، وسير أعلام النبلاء 23/ 361، وغاية النهاية 2/ 122.

(8) هي موضوع أطروحة دولة للأستاذ الباحث حسن صدقي، أنجزها في قسمين.

(9) معرفة القراء: 2/ 668.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

إبراهيم بن عمر الربعي الجعبري[1] (ت732).

قال القسطلاني[2]: « وشرحها شرحا بديعا كاملا في معناه لم يسبقه إليه سابق ولا لحق فيه لاحق فسمّاه: « كنز المعاني في شرح حرز الأماني »[3].

محمد بن عبد الله الموصلي المقرئ المعروف بـ « شعلة » [4](ت 656 هـ) له شرح على الشاطبية سماه « كنز المعاني في شرح حرز الأماني »[5].

علي بن عثمان أبو البقاء الشهير بابن القاصح 6(ت 801).

شرح الشاطبية شرحا لطيفا كثيرالفوائد، وسمّاه: « سراج القارئ المبتدى وتذكار المقرئ المنتهي »[7].

شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني[8] (ت 923هـ).

قال القسطَلاّني: «وقد كنت كتبت عليها توضيحا مسايرا مبيّنا لبعض ما فيها من

---

(1) ترجمة في فوات الوفيات 1/ 39-41، و الوافي بالوفايات 6/ 73-76، وطبقات الشافعية 9/ 398-399، ومعرفة القراء 2/ 743، وغاية النهاية 1/ 21.

(2) مختصر الفتح المواهبي 82.

(3) يعمل أحد طلبة الدراسات العليا على تحقيقه تحت إشراف الدكتور التهامي الراجي.

(4) أنظر ترجمته في الوافي بالوفايات 2/ 122، و العبر 5/ 234، وغاية النهاية 2/ 80-81.

(5) طبع الكتاب في مجلد، ونشرته المكتبة الأزهرية للثراث 1418/ 1997.

(6) له ترجمة في غاية النهاية 1/ 555.

(7) كتاب مطبوع، وبها مشه « غيث النفع في القراءات السبع، للصفقسي، وبذيله « مختصر بلوغ الأمنية » للشيخ محمد علي الضباع، ثم صدر بعد ذلك عن دار الرشاد الحديثة.

(8) تنظر ترجمته في الضوء الامع 2/ 103-104، وشذرات الذهب 10/ 169-171 (نشرة الأرنؤوط)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

معاني، كافِلاً من أعاريب قراءتها بغُرر وجوه التهاني وسميته بـ « الفتح الداني من كنز حرز الأماني»[1]، نفع الله به كما نفع بأصله »[2].

هذا وقد اختصر الشاطبية ونسج على منوالها عدد من العلماء، ومنهم:

جمال الدين من مالك الطائي[3] (ت672هـ)، اختصر اللامية في قصيدتين[4]: لامية ودالية.

قال في الأولى[5]:

وزادت على حرز الأماني إفادة وقد نقصت في الجرم ثلثا مكملا

قال القسطلاني[6]: «وهي قصيدة بديعة، ولكن أين الثريا من يد المتناول ؟

---

(1) جاء اسمه في الظنون 1/ 647 وكذا في 2/ 1232: « الفتح الداني في شرح حرز الأماني »، وقال: « زاد فيه الزيادات الجزري مع فوائد كثيرة لا توجد في غيره ».
وقد أفاد د.عبد الهادي حميتو أن الشرح يوجد مخطوطا، ولكن باسم آخر وهو: «توضيح المعاني من مرموز حرز الأماني »، ومنه نسخة خطية بالجامع الكبير بصنعاء (الأوقاف) تحت رقم 1549، انظر قراءة نافع عند المغاربة 4/ 1207.

(2) مختصر الفتح المواهبي: 84.

(3) محمد بن عبد الله بن مالك ناظم الألفية الشهيرة في النحو، وصاحب التآليف النافعة في اللغة له ترجمة في في الوافي بالوفيات 2/ 227-228، وإشارة التعيين 320، وبغية الوعاة 1/ 130، وغاية النهاية 2/ 180-181.

(4) نبّه عليهما ابن الجزري في ترجمة ابن مالك من غاية النهاية 2/ 180-181.

(5) عنوانها: « حوز المعاني في اختصار حرز الأماني »، ومنها نسخ خطية متفرقة في أكثر من خزانة مشرقية. مشرقية. راجع الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (علوم القرآن ــ مخطوطات القراءات 1/ 234)

(6) مختصر الفتح المواهبي 85.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقال في الثانية :

ولابـد مـن نظمـي قـوافي تحتـوي لمـا قـد حـوى حـرز الأمـاني وأزيـدا

محمد بن يوسف أبو حيان الغرطاني الأندلسي[1] (ت 745هـ)، عـارض الشـاطبية بقصيدة[2] في وزنها وروِيّها ولم يأت برمز، وزاد «على التيسير» كثيرا.

وإذ أفْضَى بي البحث إلى الكلام عن الإمام الشاطبي وما أحدثته لاميته في أوسـاط القراء على عصره، فإني أجدني مدعوا إلى الإلمـام بالنشـاط القرائـي في القـرن السـادس الذي أظلّه، وامتدادات ذلك إلى القرون الموالية بالأنـدلس، فـأقول: لقـد شـهد هـذا العصر وما بعده من كثرة الإقبال على علوم القراءة وشِدّة العناية بها، حتى لقد تخصص بها علماء كثيرون لا يزاولون غيرها، كما شارك فيها سائر العلماء، بل كان وصف العالمية لا يكمل إلا بها، وحَسْبك دليلا ما تزخر به كتب الطبقات وتراجم الأعلام مـن أخبـار الأندلسيين الذين برزوا في علم القـراءات خاصـة، وصـنفوا فيـه التصـانيف المفيـدة، وإقبال طلبة العلم على حلقات دروسهم إقبالا منقطـع النظـير، ونحـن نقـرأ في ترجمـة الإمام الشاطبي أنه « جلس للإقراء فقصـده الخلائـق »[3]، و«أنـه كـان يصـلي الصـبح بغَلَس ثم يجلس للإقراء فكان الناس يتسابقون السُّرَى إليه ليلا، وكان إذا قعـد لا يزيـد على قوله: من جاء أوَّلاً فليقرأ، ثم يأخذ على الأسبق فالأسبق»[4].

---

(1) محمد بن يوسف الشيخ الإمام الحـافظ ترجمتـه في الـوافي بالوفايـات 5/ 267-283، وأعيـان العصـر 5/ 325-363، وغاية النهاية 2/ 285.

(2) أفاد ابن الجزري في غاية النهاية 2/ 286 أن عنوانها «عقد اللآلي ».

(3) غاية النهاية 2/ 20-21.

(4) مختصر الفتح المواهبي: 52-54.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وإن مما يشد انتباه المتتبع لتراجم أهل الأندلس أن جمهرة منهم رحلوا إلى المشرق فأطالوا المكث به، بل إن بعضهم آثر الإقامة هنالك لما وجد من كبير العناية، وعظيم الحفاوة، وصارت لهم كراسي علمية في مدارس مشرقية لم يكن يحظى بها إلا المبرز من العلماء لكثرتهم يومئذ وشدة تنافسهم.

يقول القفطي في ترجمة الإمام الشاطبي: «واستوطن مصر، وتصدّر في جامع عمرو بن العاص للإقراء و الإفادة، وتزوج إلى قوم يعرفون ببني الحميري، ثم نقله الفاضل الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني[1] إلى مدرسته[2] التي أنشأها بالقاهرة المعزية، وأفرد له حجرة لطيفة مرخمة على يسار الداخل من الباب، وكان مقيما للإقراء والرفادة، وأفرد لأهله دارا أخرى خارج المدرسة، ولم يزل على ذلك إلى حين وفاته رحمه الله»[3].

ويقول ابن عبد الملك في ترجمة أبي الحسن بن حميل[4] (ت 605هـ):

مالقي استوطن الشام، وعرف هنالك بـ« زين الدين »[5]، روى بالأندلس عن بعض شيوخها، ورحل مشرقا فأخذ عن أبي محمد عبد الحق بن الخراط، وبدمشق عن أبي الطاهر الخشوعي، وأبي محمد القاسم بن أبي القاسم علي بن عساكر.

---

(1) له ترجمة في التكملة لوفيات النقلة 1/ 351-352.

(2) هي المدرسة الفاضلية المنسوبة إلى القاضي الفاضل المنوه به، أسسها بجوار داره في القاهرة، وكانت من المدارس التي تدرس فقه المذهبين : الشافعي و المالكي. انظر في التعريف بها الطالع السعيد للأدفوي : 272، ومختصر الفتح المواهبي : 39-41.

(3) إنباه الرواة 4/ 160.

(4) له ترجمة في التكملة 3/ 222-223 والذيل و التكملة 5/ 1: 314-316، وشذرات الذهب 7/ 32 (نشرة الأرنؤوط).

(5) هي تسمية مشرقية، وقد ذهب بعض المغاربة إلى القول بكراهتها وعدّها من البدع التي عمّت بها البلوى. ينظر في ذلك مقالة لابن الحاج الفاسي في النبوغ المغربي 2/ 254-307.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وكان ورعًا زاهدا فاضلا حافظا للحديث، عارفا بالقراءات، إماما في النحو، حسن الخط، شهر في البلاد الشام بمتانة الدين وكمال الفضل، ولما افتتح صلاح الدين بيت المقدس التمس إماما يكون خطِيبَه وصاحب الصلاة به، فأجمع من حضر هناك من العلماء والأفاضل المشار إليهم على لا أحقّ من أبي الحسن هذا بذلك المنصب، فقدمه لذلك، وكان من أحسن القراء تلاوة، وأزينهم طلاوة، وأنداهم صوتا، وأسماهم في الديانة صيتا، وأعرفهم بالقراءات السبع بل العشر، ووقف عليه السلطان دارًا وأرضا وبستانا، واستمر ت حاله كذلك، معلوم الجلالة إلى أن توفي فكانت جنازته مشهودة لم يتخلف عنها كبير أحد، حتى إن النصارى الذين كانوا بالكنيسة هنالك اتبعوا جنازته، ورموا بعض ثيابهم على نعشه، وأخذ بعضهم يناول بعضا إياها ويمسحونها على وجوههم تبرّكا به رضي الله عنه»[1].

ومن قراء هذا القرن الذين كان مشهودا لهم بالإمامة في القراءات، وتصدّوا للإقراء، فتخرج على أيديهم نجباء الطلبة، وألفوا التواليف المفيدة، فصارت موارد لمن جاء بعدهم :

أبو جعفر بن الباذش[2] (ت 540هـ).

حكى ابن الخطيب[3] ـ نقلا عن ابن الزبير ـ[4] قوله فيه: « ما علمت فيما انتهى إليه نظري وعلمي أحسن انقيادا لطرق القراءة، ولا أجل اختيارا منه، لا يكاد أحد من أهل

---

(1) الذيل والتكملة 5/ 1: 314-316 (بتصرف).

(2) انظر ترجمته في معجم أصحاب أبي علي الصدفي: 29، والصلة 1/ 84، وصلة الصلة 5/ 335، والإحاطة 1/ 194-196، وغاية النهاية 1/ 83.

(3) في الإحاطة 1/ 195.

(4) لم أقف على هذه التحلية في ترجمة ابن الباذش من صلة الصلة المطبوع، وأحسب أنها من كتاب ابن الزبير الموسوم بـ« الإعلام بمن ختم به القطر الأندلسي من الأعلام » و الله أعلم .

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

زمانه، ولا ممن أتى بعد أن يبلغ درجته في ذلك، ألف كتاب « الإقناع »[1] في القراءات لم يؤلف في بابه مثله، والف كتاب «الطرق المتداولة » في القراءات[2]، وأتقنه كل الإتقان، وحرر أسانيده وأتقنها وانتقى لها، و لم يتسع عمره لفرش حروفهم وخلافهم من تلك الطرق، توفي وعمره تسع وأربعون سنة » اهـ.

قلت: وكتابا ابن الباذش المنوه بهما من موارد طائفة من المصادر القرآنية المتأخرة، منها الدر المصون[3]، والبرهان في علوم القرآن[4]، وروضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام[5]، و النشر في القراءات العشر[6]، والإتقان في علوم القرآن[7].

أبو الأصبغ السماتي[8] (ت بعد 560هـ) من أهل إشبيلية يعرف بابن الطحان وبابن الحاج.

قال ابن الأبار[9] : « رحل من إشبيلية ولم يعد إليها بعد 554هـ، وفيها دخل مدينة فاس، ثم رحل إلى المشرق فأدّى الفريضة وسمع منه وجَلَّ قدره هنالك إلى أن توفي رحمه الله، وقبره بحلب».

---

(1) طبع الكتاب بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش في مجلدين، وهو من منشورات جامعة أم القرى.
(2) من كتب ابن الباذش المفقودة .
(3) في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ينظر 8/ 526.
(4) 1/ 318، وقد عدّ الزركشي كتاب « الإقناع » أحد ثلاثة تآليف هي أحسن ما وضع في القراءات السبع.
(5) لابن الأزرق، وقد أورد المؤلف نصا مطولا لابن الباذش من كتابه المفقود « الطرق المتداولة في القراءات» ينظر روضة الإعلام 442 بتحقيق د. سعيدة العلمي (منشورات كلية الدعوة الإسلامية) .
(6) 1/ 88-89.
(7) 1/ 184.
(8) انظر ترجمته في صلة الصلة 3/ 250-251، و التكملة 3/ 93-94، وغاية النهاية 1/ 395، ونفح الطيب 2/ 634، و الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام 8/ 402.
(9) التكملة 3/ 94.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقال ابن الجزري[1]: « وألف التواليف المفيدة، منها كتاب « الوقف والابتداء[2]»، والابتداء[2]»، وكتاب « مرشد القاري إلى تحقيق علم المقاري »[3]،لا يعرف قدره إلا من وقف عليه، قال ابن الدبيثي[4]:« سمعت غير واحد يقول: ليس بالمغرب أعلم بالقراءات من ابن الطحّان ».

و إن مما يشهد لصحة مقالة أهل المغرب في ابن الطّحان هذا خبر أورده ابن عبد الملك[5] في سياق ترجمته لأبي عمرو بن عظيمة [6]، قال : «وكان من جلة المقرئين صدرًا صدرًا من المتقنين لأداء الحرف قد أحكم القراءة على أبيه وتصدر للإقراء بعده وخَلَفه في حلقته، وهو ممن يشار إليه بالتجويد، ثم سمَتْ به همَّته وحمله الحرص على الاستزادة من الاستفادة على أن قصد كبير أصحاب أبيه الآخذين عنه والقارئين عليه، وهو أبو الأصبغ السماتي ابن الحاج، واحد عصره في الإتقان، فرغب في القراءة عليه فأبى من ذلك أبو الأصبغ تواضعا منه وتأدّبا معه لمكانه من الجلالة وتساويهما في الرواية، فلم يزل يُلِحُّ عليه مزمعا ألاّ ينثني عن قصده، إلى أن تحيل أبو الأصبغ له في إبلاغه أمله بأن أجلسه إلى جنبه وأخذ يقرئ أمامه نبلاء من كان يقرأ عليه ـ حينئذ ـ ومهرتهم، ويصرف صنعة التجويد بمحضره حتى تأيد أبو عمرو بذلك وأكْسبَه ملكة حسن الأداء وجودة القراءة والإلقاء ».

---

(1) غاية النهاية 1/ 395.

(2) طبع بتحقيق الدكتور علي حسين البواب.

(3) يوجد مخطوطا بخزانة تشستربتي بإرلندة تحت رقم (3925/ 4).

(4) مختصر تاريخ بغداد 4/ 130 بتحقيق بشار عواد (دار الغرب الإسلامي).

(5) في الذيل و التكملة 5/ 2: 488.

(6) له ترجمة في صلة الصلة 4/ 169، و التكملة 4/ 37، و الذيل و التكملة 2/ 5: 487-489.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قلت: وبعض تواليف أبي الأصبغ السَمَاتي هي موارد لمصادرمتأخرة كـ« روضة الإعلام»[1]، و «شرح الدرر اللوامع»[2]، و «التمهيد في علم التجويد»[3].

ومع حلول القرن السابع الهجري تَنْضَافُ إلى أعلام القراءات بالأندلس أسماء جديدة، وتطالعنا المصادر التي أرخت لهذا العصر بتطور النشاط القرائي الذي عكسته جهود قراء سارت بذكرهم الركبان، وضربت إليهم أكباد الإبل، أثروا المكتبة القرآنية بتواليف في القراءات أفاد منها العلم في المشرق والمغرب، كما نوهت بها وبأصحابها كتب التراجم.

ومن الأعلام الذين برزوا في هذا القرن:

أبو بكر بن وضاح[4] (559-634هـ)

قال ابن الجزري[5]: خطيب إمام رحال مصدر، أجازه أبو الحسن بن هذيل وسمع منها التيسير، ثم حج سنة ثمانين وخمسمائة فقرأ الشاطبية على ناظمها أبي القاسم، ثم رجع فكان هو الذي أدخلها إلى بلاد المغرب و الاندلس ورواها لهم، وتصدر للإقراء ببلده».

---

(1) لابن الأزرق 2/ 151-152 (رسالة جامعية مرقونة).

(2) للمنتوري (اللوحة 214/ 9)، وقد سمّى من تآليفه « مرشد القارئ ».

(3) لابن الجزري، أنظر الصفحات: 127،72،69 (نشرة د.غانم قدوري الحمد)، و 113، 120، 134 (نشرة على حسين البواب).

(4) أنظر ترجمته في التكملة 2/ 135-136، ومعرفة القراء 2/ 644، وغاية النهاية 2/ 257.

(5) غاية النهاية 2/ 257.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ابن ابي الأحوص[1] (603-679)

عرف بابن الناظر، أصله من بلنسيه، وولد بجيّان.

قال ابن الزبير[2]: « كان من أهل الضبط والإتقان في الرواية ومعرفة الأسانيد، نقَّادًا، ذاكراً للرجال مُتَفَنِّنًا في معارف، آخذا بحظ من كل علم، حافظا للتفسير والحديث، ذاكرا للأدب واللغات والتواريخ، شديد العناية بالعلم، مُكِبّا على تحصيله وإفادته، حريصا على نفع الطلبة».

وقال ابن الجزري[3]: «تصدر للإقراء بمالقة وألف كتابا حسنا في التجويد سماه «الترشيد»[4]، قال أبو حيان: رحلت إليه قصدا من غرناطة لأجل الإتقان والتجويد، وقرأت عليه القرآن من أوله إلى آخر سورة الحجر جمعا بالسبعة والإدغام الكبير لأبي عمرو بمضمن التيسير والتبصرة والكافي والإقناع، وقرأت عليه الحروف من كتب شتى، قال ابن الجزري: وقرأ عليه أيضا كتابه «الترشيد» وهو الذي أدخله إلى القاهرة، وقرأ عليه أيضا القراءات أبو الحسن القيجاطي، وروى عنه الشاطبية قراءة أبو محمد عبد الله بن محمد الغسّاني» اهـ.

ومن مشاهير قراء هذا القرن: أبو الحسن القيجاطي[5] (650-730هـ)

---

(1) ترجمة في صلة الصلة 5/ 364، و الإحاطة 1/ 463-465، وتاريخ قضاة الأندلس: 127، وغاية النهاية 1/ 242.

(2) صلة الصلة 5/ 364.

(3) غاية النهاية 1/ 242.

(4) في صناعة التجويد، وسماه المنتوري في فهرسته (اللوحة 12/ ظ): «الترشيد في ملاك الإتقان والتجويد».

(5) له ترجمة في الإحاطة 4/ 103-107، و الكتيبة الكامنة: 37، والديباج المذهب 2/ 110، وغاية النهاية النهاية 1/ 557، وبغية الوعاة 2/ 180، ونفح الطيب 5/ 507-509، ودرة الحجال 3/ 239.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وهو جَدّ أبي عبد الله القيجاطي صاحب «المسائل» موضوع هذه الدراسة.

حلاّه تلميذه ابن الخطيب[1] بقوله: «أوحد زمانه علما وتخلقا وتواضعا وتفننا، ورد غرناطة مستدعى عام اثني عشر وسبعمائة وقعد بمسجدها الأعظم يقرئ فنونا من العلم من قراءات وفقه وعربية وأدب وولي الخطابة وقصده الناس وأخذ عنه البعيد والقريب. وكان أديبا لو ذعيا، وهو أول أستاذ قرأت عليه القرآن والعربية والأدب، إثر قراءة المكتب».

وقد تتلمذ الحسن القيجاطي على شيوخ أفاد منهم جميعا، لكن شيخا واحداً هو الذي أثر التأثير البالغ في ثقافته، وهو أبو عبد الله بن مسمغور[2] (ت 670هـ)، وقد قال ابن الجزري[3] فيه : «كان له في علم القراءات وإتقان التجويد قدم راسخ إمام في ذلك لا يجارى فيه مع حسن النية والورع».

قلت: وقد أفاد ابن فرحون[4]، وابن القاضي[5] أن لأبي الحسن القيجاطي تواليف في في فنون، وقد ضاع معظمها، ولم يبق منها إلا النزر القليل، وأهم ما سلم منها قصيدته اللامية المسماة بـ « التكملة المفيدة »[6] وشرحه عليها[7]. والقصيدة تكملة لقصيدة

---

(1) الإحاطة 4/ 130.

(2) له ترجمته في صلة الصلة 5/ 374، و الذيل و التكملة 6/ 87، وغاية النهاية 2/ 43، ونيل الابتهاج 384.

(3) غاية النهاية 2/ 43، وتصحفت فيه وفي النيل « مسمغور» إلى « مشعور».

(4) الديباج المذهب 2/ 110.

(5) درة الحجال 3/ 239.

(6) انظر نصَّها الكامل في أطروحة الدكتور عبد الهادي حميتو: قراءة نافع عند المغاربة حتى القرن العاشر 2/ 1231-1234.

(7) يوجد مخطوطا بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 2460د في مجموع من ورقة 191 إلى 201، وقد ساق منه ابن الجزري قطعة لا بأس بها في النشر 1/ 97.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الشاطبي، لا على معنى الاستدراك عليه، ولكن بقصد تكملة ثقافة القارئ للشاطبية بإحاطته علما بمذاهب الأئمة الثلاثة المخالفين لها[1]، إذ « نظم فيها ما زاد على الشاطبية من « التبصرة » لمَكّي، و« الكافي » لابن شريح، و« الوجيز » للأهوازي »[2].

وقد أفاد الدكتور عبد الهادي حميتو أنّه « سَلكَ فيها مسلك الشاطبية فجاء بها على وزنها ورويَها في مائة بيت، إلا أنه استعمل في الإشارة إلى الشيوخ الثلاثة أحرفا من أسمائهم إلى جانب الرموز الدالة على القراء السبعة ورواتهم، فرمز بالميم لمكي، وبالشين لابن شريح، وبالهمزة للأهوازي، وأما أبو عمرو الداني فقد أشار إلى تكَفّل الشاطبي ببيان مذهبه في الحرز.

وقد عني بها طلبة القراءات فتداولوها بالرواية والحفظ والاستعمال، وما تزال بأيدي طلبة القراءات في جنوب المغرب إلى اليوم »[3].

أبو حيان الأندلسي[4] (654-745هـ)

حلاّه تلميذه الصفدي[5] بقوله: « الشيخ الإمام الحافظ العلامة فريد العصر وشيخ الزمان و إمام النحاة. قرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية وثغر الإسكندرية وديار مصر والحجاز، وحصّل الإجازات من الشام والعراق وغير ذلك، واجتهد وطلب وحصّل وكتب وقيّد، ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالا منه أرَه إلا يُسمع أو يشتغل أو يكتب ولأني لم أرَه على غير ذلك، وله إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم، وله التصانيف التي سارت وطارت وانتشرت وقرئت

(1) قراء نافع عند المغاربة 4/ 1230.

(2) النشر 1/ 97.

(3) قراءة نافع عند المغاربة 4/ 1230.

(4) تقدمت ترجمته.

(5) انظر الوافي بالوفيات 5/ 267-268، وأعيان العصر 5/ 230-231، ونكت الهميان: 280 (بتصرف).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ودريت ونسخت وما فسِخت، وقرأ الناس عليه وصاروا أئمة وأشياخا في حياته. تولى تدريس التفسير بالقبة المنصورية والإقراء بالجامع الأقمر».

قلت : صنف في القراءات تواليف مفيدة، منها: « عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي»[1] و«النافع في قراءة نافع»، و« الأثير في قراءة ابن كثير»، و«المورد الغَمْر في قراءة أبي عَمْرو»، و«الروض الباسم في قراءة عاصم»، و«آلمزن الهامر في قراءة ابن عامر»، و« الرمزة في قراءة حمزة »، و« تقريب النائي في قراءة الكسائي»، و« غاية المطلوب في قراءة يعقوب »، و«المطلوب في قراءة يعقوب» قصيدة، و« النيّر الجليّ في قراءة زيد بن علي»[2].

وقال ابن الجزري: « وله التفسير الذي لم يسبق إلى مثله، سماه « البحر المحيط »[3] في عشر مجلدات كبار واختصره في ثلاث مجلدات سماه «النهر»[4].

وقال الذهبي: «ومع براعته الكاملة في العربية، له يد طولى في الفقه والآثار، والقراءات، وله مصنفات في القراءات والنحو، وهو مفخر أهل مصر في وقتنا في العلم، تخرج به عدة أئمة»[5].

---

(1) كذا ورد العنوان كاملا عند ابن الجزري في النشر 1/ 95، ووسم بـ « عقد اللآلي » اختصارا في أعيان العصر 5/ 346، ونكت الهميان: 383، و الوافي 5/ 280، وغاية النهاية 2/ 286.

(2) تم التنبيه هلى كتب القراءات المذكورة في المصادر الآنفة الذكر.

(3) طبع مرارا .

(4) طبع على هامش البحر المحيط في أكثر من طبعة ، ثم نشر نشرة علمية بتحقيق الدكتور عمر الأسعد .

(5) معرفة القراء 2/ 724.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وإذا علمت من مكانة أبي حيان ما تقدم، لم يأخذك العجب أن تجد الحافظ الذهبي يختم ترجمته بقوله: « وَوُدّي لو أنه نظر في هذا الكتاب وأصلح فيه وزاد فيه تراجم جماعة من الكبار، فإنه إمام في هذا المعنى أيضا»[1].

وإذا علمتَ هذا أيضا أدركت سبب لجوء الذهبي إلى أبي حيان سائلا إياه بعض الأسئلة عن المغاربة و كيفية التلفظ بأسمائهم، عن جماعة من شيوخه »[2].

ونحن إذ نطالع تراجم المشارقة في طبقات القراء، نجد اسم أبي حيان يتردد كثيرا، ونلمس إقبال الطلبة العظيم على حلقات دروسه، وتنافسهم في الإكثار من رواية القراءات عنه، فهذا « لازم أبا حيان وأتقن عليه النحو وقرأ عليه الثمان وخدمه حتى مات »[3] وذاك « قَدِمَ مصر واجْتَمعَ بأبي حيّان فعظّمه كثيراً »[4]، وثالث أخذ العربية عنه، و« اختصر البحر المحيط، ونظم « غاية الإحسان »[5] في النحو له وقرأه عليه وكتب له خطّه عليه »[6]، ناهيك عمن أخذ عنه القراءات العشر[7]، و الثمان[8]، والسبع[9]، ومن « قدم القاهرة و قرأ بها لعاصم »[10].

---

(1) المصدر نفسه 2/ 724.

(2) أجاب أبو حيان عن أسئلة الذهبي بتآليف سماه « قطر الحبي في جواب أسئلة الذهبي»، وردت الإشارة إليه في الوافي 5/ 181، ونكت الهميان 283، وأعيان العصر: 346، وفيه نَصَّ على أن جملة الذين سمع منهم نحو من أربعمائة شخص وخمسين.

(3) غاية النهاية 1/ 125

(4) المصدر نفسه 1/ 168

(5) طبع الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ونشرته مؤسسة الرسالة بيروت.

(6) غاية النهاية 1/ 364.

(7) المصدر نفسه 1/ 8

(8) م ن 1/ 125

(9) م ن 1/ 154.

(10) م ن 1/ 33.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ولم نعدم في هذا القرن أعلاماً هم من أشياخ أبي عبد الله القيجاطي أو في طبقتهم برزوا في علم القراءات تبريزا، وكان لإسهامتهم العلمية في الفنون عامة، وفي فن القراءات خاصة الحظ الأوفى والقدح المعلى، ولم يكن عطاؤهم في هذا المجال قاصراً على طلبة العلم بالأندلس، بل امتد إلى المشرق، ومن طريف ما تُطَالِعُنا به كتب الطبقات خبر أبي عبد الله بن جابر الهواري[1] (ت نحو 780هـ)، وصاحبه أبي جعفر الرعيني الغرناطي[2] (ت 779هـ)، وقد « كان بينهما من الاتفاق ما يتعجب منه »[3]، وقد خرجا من الأندلس حَاجَّيْن سنة 738هـ بعد أن قرآ بها على أبي الحسن القيجاطي، فَقَدِمَا مصر وأخذَا عن أبي حيان قليلا، ثم رحلا إلى دمشق وسمعا بها الكثير، ثم قصدا بعلبك فسمعا الشاطبية من فاطمة بنت اليونيني، وحجاّ مرات وكان أولها ضريراً، وقد قرأ عليهما ابن الجزري « التكملة المفيدة » لأبي الحسن القيجاطي، والتيسير، وغير ذلك، وقد وافاهما الأجل بحلب.

ونَقْرَأُ في ترجمة أبي عبد الله محمد بن جابر الوادآشي (ت 749هـ) أنه إمام مقرئ رحّال ثقة مشهور، طاف البلاد ودخل أقصى المغرب، وأقرأ بمصر والشام وخرَج لنفسه أربعين تلميذا، وحدَث ب «التيسير» عنه خلق بالغرب والشرق[4].

---

(1) انظر ترجمته في الوافي بالوفايات 2/ 157، ونكت الهميان: 244، الدرر الكامنة 3/ 429-430، وغاية النهاية 2/ 60، ونفح الطيب 2/ 664.

(2) أحمد بن يوسف بن مالك، له ترجمة في الدرر الكامنة 1/ 361-362، وغاية النهاية 1/ 151، وإعلام النبلاء 5/ 78-80.

(3) غاية النهاية 2/ 60.

(4) غاية النهاية 2/ 106.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وإن أَنْسَ لا أَنْسَ إماما جهبذا، مُقْرِئًا ضليعا أغنى الحركة العلمية عموما، والنشاط القرائي خاصة في هذا العصر، وأعني به أبا سعيد فرج بن لب[1]، وقد حَلّاه ابن الجزري بقوله: « شيخ الأندلس في زماننا ومفتيها وخطيب جامع غرناطة الأكبر إمام كبير علاّمة، تصدر للإقراء ونشر العلوم فأخذ الناس عنه واشتهر ذكره في بلاد الأندلس وسائر بلاد المغرب في الفتوى »[2].

وقال تلميذه ابن السّراج[3]: « كان شيخ الشيوخ وأستاذ الأساتذة ب الأندلس، إليه انتهت رئاسة الفتوى في العلوم. وكان أهل زمانه يقفون عندما يشار إليه. قرأ علي أبي الحسن القيجاطي وتفقه عليه في العلوم ولازمه إلى موته وأجازه».

ولقد أسهم ابن لب في إغناء النشاط القرائي في عصره إسهاما كبيراً، ولئن كُنَّا لا نتوفر على إنتاج له غزير في ذلك، فإننا لم نعدم طائفة من المسائل التي كان له فيها مشاركة، وحفظتها لنا بعض المصادر المتأخرة.

ومن ذلك ما أثارته قراءة أحد مشفعي التراويح في قوله تعالى من سورة الأنعام: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ﴾ برفع «جنات »، وما أحدثه ذلك من ردود فعل متباينة ضَجَّ بها المسجد الأعظم بغرناطة.

قال الونشريسي[4]: « رد عليه الإمام بالمسجد، وهو الشيخ الأستاذ أبو سعيد ابن لب، وكان القارئ ثقيل السمع، فصار يلقنه مدة بعد أخرى (جَنَّاتٍ) بالكسر، والقارئ لايسمع، وتشجع بالأستاذ غيره فلقنه أيضا مثل ذلك، وأكثروا عليه حتى

---

(1) ترجمته في الإحاطة 4/ 253-255، و الكتيبة الكامنة 67-70، و النفح 5/ 509-514.

(2) غاية النهاية 2/ 8.

(3) في فهرسته: 339-340

(4) المعيار 12/ 68

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ضَجَّ بهم المسجد، فلما يئسوا من إسماعه تقدم بعضهم حتى دخل عليه المحراب فأسمعه ».

أقول: وقد كان بالإمكان أن يحسم هذا النزاع، ويُبَتَّ في هذا الخلاف وتزول أسبابه داخل المسجد، فلا يتجاوزه وتصير هذه النازلة في خبر كان، فما أكثر ما يقع للمشفعين من ألوان اللحن، وقلَّ أن يسلم منه قارئ، كل ذلك كان ممكنا لو أن هذه النازلة وقعت في مسجد جمهور المصلين فيه من العوام، لكن الأمر كان على خلاف ذلك، فإن جمعاً من الطلبة [1] كانوا حاضرين، فأصبحوا يتحدثون بذلك، وتباينت أقوالهم في المسألة، فمن قائل إن الأمر لايستحق كل هذه الضجة، إذ لا يعدو أن يكون المشفع قد قرأ بقراءة غير سبعية، ولكنها مروية بطرق صحيحة لا مطعن فيها، وهي قراءة الأعمش[2] وغيره من كبار القراء، وقائل إن المشَفِّع لحن لحناً شنيعا، واستباح قراءة شاذة خارجة عما انعقد الإجماع على تواتره.

وكان طبيعيا ــ وقد بلغ الاختلاف أوْجَه ــ أن يرفع الأمر إلى أهل الاختصاص، ويحتكم فيه إليهم حتى تعود الأمور إلى نصابها، وقد فزع اثنان من الطلبة إلى أبي سعيد بن لب ليكون الحكم بينهما في القضية، فأجاب عن ذلك في رسالة مسهبة سماها:

---

(1) يتردد في المصادر الأندلسية مرادًا به العلماء. انظر المعجب للمراكشي 150 (نشره صلاح الدين الهواري) والمطرب من أشعار المغرب لابن عذاري 1/ 305.

(2) قال النحاس في إعراب القرآء 2/ 86: « وقراءة العامة بالنصب عطفا، أي: فأخرجنا جنات، وقرأ محمد بن أبي ليلى و الأعمش، وهو الصحيح من قراءة عاصم (جنات) بالرفع، وأنكر هذه القراءة أبو عبيد وأبو حاتم حتى قال أبو حاتم: هي محال، لأن الجنات لا تكون من النخل. قال النحاس: و القراءة جائزة، وليس التأويل على هذا، ولكنه رفع بالابتداء و الخبر محذوف، أي: «ولهم جنات » كما قرأ جماعة من القراء » اهـ وينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري 1/ 525، و الدر المصون للسمين الحلبي 5/ 75-76، وإتحاف فضلا البشر 2/ 24.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

«كتاب فتح الباب، ورفع الحجاب، بتعْقيب ما وقع في تواتر القرآن من السؤال أو الجواب »[1].

ولما كان يستحيل أن يكون هذا الجواب مرضيا للطرفين كِلَيْهما، فإن من جاءت الفتوى مخالفة لما وقر في نفسه وصمم عليه لم يكن ليقبل بها جوابا شافيا فضلا عن أن يتقبَلها بقبول حسن ويسلّم لقائلها، فاستدعى الأمر أن يعرض جواب ابن لُبّ على غيره من العلماء، وكذلك كان، فقد حكى الونشريسي أن المسألة نفسها عرضت على الإمام ابن عرفة[2]، فأجاب عنها جوابا [3] أبطل فيه مذهب ابن لُبّ، والظاهر أن هذه المسألة قد استأثر باهتمام بعض مشاهير قراء هذا العصر، فجردوا أقلامهم لبيان وجه الحق فيها، وقد مرّ بك في مسرد تآليف أبي عبد الله القيجاطي أن له كتاباً في الرد على من منع الصلاة بقراءة (وجنات) بالرفع، وقد حكى تلميذه المنتوري[4] أنه قرأه جَمِيعَه عليه تفقها، ومن أَسَفِ أننا حُرمْنا هذا التأليف الذي خالف فيه القيجاطي مذهب شيخه أبي سعيد بن لب.

وفي ختام الكلام على هذه المسألة، أجدني مدعوا لإيراد نماذج من إجابة ابن لب على السؤال المرفوع إليهما ليقف القارئ على مستوى النقاش العلمي الذي كان سائدا عند علماء الأندلس في هذا العصر.

---

(1) انظر نصها الكامل في المعيار 12/ 76-147.

(2) محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي، يكني أبا عبد الله (716هـ-803هـ). له ترجمة في الديباج المذهب 2/ 331-333، و الضوء اللامع 9/ 240-242، وغاية النهاية 2/ 243، ونيل الابتهاج: 463-471.

(3) ينظر معيار الونشريسي 12/ 69-76.

(4) في فهرسته (اللوحة 26/ ظ)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يقول ابن لُبّ: «... فإني وقفت في هذه الأيام على تقييد سؤال وجواب في مسألة تواتر القرآن حكى السائل فيها عني ما عرفت وما أنكرت، وقصد من المنحى غير الذي قصدت، ورأيت الحق في السؤال وجوابه قد تغلَق أبوابه، وانسدل دون طلابه حجابه، وتكدرت مشاربه، وخفت جوانبه، فاستصرخ خوف الفوت بلسان الحال، وولَى وجهه طالبا للنصرة حين ماله من وال، فقمت في نصرته مستعينا بالله تعالى في كل مقام ومقال، وقيدت في ذلك مفصلا على توال، وقلت وعلى الله توكلت:

قول السائل في سؤاله إن القارئ قرأ في الأنعام (وجنات) بالرفع، وكان ثقيل السمع

يقال: هذه غبية من السائل للقارئ طار بها كل مطار، وعمل بذلك من وراء البحار، لأن القارئ مازال يكره حكاية تلك القراءة عنه ويقول إنما صدرت منه من غير قصد.

وقوله: ولا يجوز أن يقرأ بغير قراءات السبع لأنه شاذ.

تمام هذا الكلام أن يقال: « إلا ما علم تواتره من غيرها فيلحق بها»، لأن متعلق الحكم بالجواز إنما هو العلم بالتواتر ليحصل القطع بأن المقروء في الصلاة قرآن.

وقوله: لا فرق في القراءات المروية عن أحد الأئمة السبعة أو غيرهم من الأئمة إذا كان موافقة لخط المصحف.

يقال: نفى الفرق وأطلق القول في المتواتر وغيره من القراءات كلها، وقد أثبته الأئمة من وجهين:

أحدهما: أن القراءة المتواترة قرآن باتفاق، وافقت الخط أو خالفته، وغيرها ليس بقرآن وإن وافق خط المصحف، لأن الخط لا يكفي في ثبوت كون الكلمة قرآنا حتى

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يكون اللفظ بها متواتراً كما كان الأمر قبل كتب المصحف، إذ المعتبر في أحد طرفي التواتر إنما هو الرسول عليه السلام، فالقارئ بما تواتر يقول على الله ما يعلم، والقارئ بغيره يقول على الله ما لا يعلم. قال تعالى ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

الوجه الثاني: أن قراءة من القراءات المشهورة التي درجت عليه عامة الأئمة يقرأ بها في الصلاة وغيرها وغيرها، ويقرأ القارئ عليها ويرشد الناس إليها، وقراءة من القراءات غيرها وهي التي نقلت بنقل الآحاد توصف لذلك بالشذوذ ولا يقرأ بها في الصلاة بحال ولا في غيرها على اختلاف، ومن لجّ فيها يراها قرآنا استتيب وضُيق عليه، فإن تاب وإلا العقوبة متوجهة إليه.

وقوله: ولم يشترط أحد من أئمة القراء الموافقة لخط المصحف أن ينقل وجهها من جهة الأداء تواترا.

يقال لهذا القائل: أما نقل القراء القراءة فعلى أيسر حال يقولون: قرأ فلان كذا، وقرأ فلان كذا، لكن يصفون الشاذ منها بشذوذه، ويضعون غيره من شهرة النقل في موضعه.

وللقراءة الشاذة حظ من القبول، وهو تلقيها قراءة على خصوص تقرأ في غير الصلاة على قول، لكن دون شهادة على عينها، ويفسَّر بكثير منها ما خرج من شذوذها، وتستفاد لغاتها ويسجل بحكم الشذوذ على عينها[1].

وللقراءة المتواترة كمال القبول أنها قرآن منزل حقا، كلام الله ـ عز وجل ـ يقينا وقطعا[2].

---

(1) كذا وردت العبارة في المعيار، وتبدو قلقة.

(2) في العبارة اضطراب.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قوله فيما حكاه عن المنازع في المسألة: « إذ من المحال عقلا أن يكون القرآن متواتراً وأوجه قراءاته غير متواترة».

قلت: هذا لا يخفى وجه صحته، وهو منقول ومعقول.

أما النقل فقد نص ابن الطيب[1] على وجوب تواتر القرآن وقراءته، وكذلك الداني في جامع البيان. وذكر الباجي في منتقاه[2] حفظ القرآن على الأمة مستشهداً بالآية ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، ثم قال:« ولا يصح انفصال الذكر المنزل من قراءته فيمكن حفظه دونها»، فَبَيَّن أن بين القراءة و القرآن ملازمة، ولاسيما مع تسميته بالذكر.

وأما نظر العقل فإن القرآن مقروء متلُوّ كما كان قبل كَتْب المصاحف، والإعجاز الذي هو وصفه منوط بالتلاوة وكونه حجة الله على خلقه إنما ذلك بتلاوته وسماعه، يتلو المكلف أو يسمعه فتقوم عليه الحجة به، فكيف يستقيم أن يكون عندما يتلى تقوم به الحجة في باب الاعتقاد مع كونه ظنيا كسائر أخبار الآحاد، هذان لا يجتمعان.

وإذا تطرقت الشكوك إلى شيء منه تطرقت إلى جميعه، ولا يعقل أن تكون تلاوته قطعيه ظنية معا، ولا يغني تواتر إن ثبت صحته إذ هو غير موضع الحجة بالإعجاز وغيره.

وقوله ــ وزاد من تلقاء نفسه ــ : « إن القرآن هو القراءات السبع، و ما خرج عنها فليس بقرآن». إنّما قلت: إن القرآن يجب أن يكون متواترا معلوم التواتر، فالقراءات السبع قرآن لأنها متواترة على ما حكاه أهل المعرفة بالأصول و بالقراءات، فالمعنى

---

(1) الإنتصار لنقل القرآن 1/ 65، 2/ 427 .

(2) 1/ 347 (نشرة مطبعة السعادة ط 1)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الذي قلت هو أن القراءة المتواترة هي القرآن، وما خرج عن التواتر فليس بقرآن، وما أنا قلته من نفسي، بل الله هو الذي قاله فيما أخبر عنه الراسخون في العلم في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، فحفظه الله بالتواتر والإجماع.

وقوله في تمام حكاية قولي: « ومن زعم أن القراءات السبع لا يلزم بها التواتر فقوله كفر لأنه يؤدي إلى عدم تواتر القرآن جملة». انتهى. هذا المعنى معقول ومنقول، وبه قلت، أقول، لأن التلاوة كلها تصير مشكوكا فيها وتسقط حجة الله على خلقه منها، ويصير الكتاب المنزل ليكون كافيا في الحجة غير كاف، وحجة على أن يكون شفاء لما في الصدور غير شاف، يقول تعالى ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾، ويقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾، لأنه ما يداخله الشك في أصله لا يكون عند العلماء قرآنا ويخرج عن وصفه، فلا يكون كافيا شافيا، وذلك صدع في عين اليقين، وهدم لقواعد الدين، وفيه رفع السبيل عن الكفار بالنبي عليه السلام، إذ لا حجة قطعية عليهم مثل القرآن بقراءته وتلاوته التي يدرك منها إعجازه بوصفه وبلاغته » اهـ

وحيث إن جوهر الخلاف ومحل النزاع في المسألة الأنفة الذكر متعلق بالقرآن والقراءات، هل هما حقيقتان متحدتان متلازمتان أم مُتغايرتان متباينتان فقد جرد بعض قراء العصر أقلامهم لمعالجة هذه القضية الشائكة وتحقيق القول فيها، وقد كان أبو عبد الله القيجاطي أحد هؤلاء، وقد أفرد الموضوع بتقييد وسَمَهُ بِـ« مسألة في بيان تواتر القرآن، والفرق بين القرآن و القراءات[1]».

(1) تنظر المسألة بتمامها في ت المعيار 12/ 148-154، وقد ألحقتها بآخر النص المحقق.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وفيما يلي خلاصة مركزة لهذه المسألة.

استهل القيجاطي كلامَهُ على هذه القضية بالتنبيه على خطورتها وتجلية موطن الإشكال فيها فقال : « وهي مسألة جليلة خطيرة شهيرة عند أهل العلم بحيث لا تخفى، وقد خفيت على الكثير من المتأخرين فاعتقدوا الأمر على خلاف ما هو عليه لجهلهم بعلم صناعة [1] القراءات فَضَلّوا وأضلوا، وأثبتوا من القراءات الصحيحة المعمول بها المجمع عليها بعضاً من كلّ، وسمّوا ما أثبتوا من ذلك بالقراءات السبع، واعتقدوا فيما أثبتوه من ذلك أنه القرآن المتواتر عند علماء الإسلام، وأن ما خرج عنه شاذ متروك، وهي قاصمة أعاذنا الله منها».

ويخلص القيجاطي بعد هذه التوطئة إلى تقرير ما نصه: «والقرآن المتواتر عند علماء الإسلام غير القراءات ومن وقف تواتر القرآن على تواتر القراءات فهو جاهل بالقرآن وبالقراءات وبما أجمع عليه العلماء، ويلزمه عدم تواتر القرآن لزوماً لا انفكاك له عنه لإجماع أئمة المسلمين على أن طرق نقل القراءات إنما هي الأسانيد الصحيحة من طرق الآحاد الثقات العلماء المتصلة أسانيدهم بالرسول عليه السلام، مع موافقة مصحف من المصاحف التي وجهها عثمان رضي الله عنه إلى البلدان، ومن ادعى زيادة على هذا وزعم أن القراءة لا تقبل إلا تواتر نقلها فقد افترى على الله وعلى رسوله وعلى أئمة المسلمين وخالف إجماعهم».

ولما كان الحكمُ على الشيء فَرْعَ تَصوُّره، فقد وَجَدَ المؤلف نفسه مَدْعُوّاً إلى تعريف القرآن ليكون ذلك منطلقه إلى الموازنة بين دلالته و المراد بالقراءات، فأفاد أن القرآن «هو الكلام المنزل على نبينا محمد ﷺ المقروّ على وجه واحد من وجوه الأحرف السبعة

(1) في المعيار « صناعات »

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

التي أخبر النبي ﷺ أنه أنزل عليها في قوله : «أُنْزِلَ القرآنُ على سبعة أحرف [1]» قال: ولما كان الخط الدال على القرآن واحداً كمدلوله لَزِم من تواتر المدلول عليه تواتر الدليل. ولو لم يكن الدليل متواتراً لم يعقل تواتر المدلول عليه من جهة ذلك الدليل.

ولما كانت القراءة متعددة و المَقْرُوء واحداً لم يلزم من تواتر المقروء تواتر القراءات. ومن ادّعى قراءة متواترة أو قراءات فعليه أن يُعَيّنها غير محتاجة إلى إسناد، لأن المتواتر لا يحتا ج فيه إلى إسناد، ولا يصحّ له أن يستدلّ على صحة دعواه بتواتر القرآن لأنه واحد و القراءات متعددة.

ولما كان القرآن واحداً صح نقله تواتراً لتوفر الدعاوى على نقله.

ولما كانت القراءات متعددة متشعبة ولم يتعرض الصحابة لتعيين شيء منها نقل الناس ما أثبته الصحابة تواترا لا تحاده وتعذّر ما لم يثبتوه على ذلك الوجه لتشعبه وكثرته وتخيير الأمة في القراءة . بما شاءت من غير إلزام لنقله بجملته، فلجأ الناس إلى نقل ذلك بالأسانيد من طرق الآحاد.

فكل ما صحّ إسناده عن إمام موثوق بعلمه وصحة إسناده صحَّ العمل به، وما لم يكن كذلك فشاذ متروك وما صحّ إسناده على الوجه المذكور قسمان: قسم اشتهر بين الناس وكثر تداوله فيها بينهم، وقسم لم يبلغ ذلك المبلغ، فسمى المتأخرون من علماء الصنعة القسم الثاني شاذّاً، ولم يريدوا بذلك منع العمل به لمن صحّ عنده إسناده، وإنما أرادوا التفرقة في التسمية بين المشهور وغيره، وهذا الذي ذكرته لك إجماع من علماء صنعة القراءات، فاعلمه، بالله التوفيق »اهـ.

---

(1) انظر تخريج الحديث في موضعه من قسم التحقيق.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قلت : ولمزيد للمسألة ولرفع الالتباس عمن أشكل عليه الأمر فَوَقَفَ تَوَاتُرَ القرآن على تَواتر القراءات نبّه القيجاطي إلى أن القرآن مَقْرُوء مكتوب، وهذا يقتضي أن يُسَلَّم فيه بحقائق أربعة، وهي: القراءة، و المقروء، و الكتاب، و المكتوب.

قال: « فالقراءة عبارة عن الأحرف السبعة التي لقنها جبريل عليه السلام مدلولا بها على كلامه سبحانه الذي أنزله للإعجاز.

والمقروء كلام الله القديم الذي نزل به جبريل عليه السلام على الأحرف السبعة.

والكتابة عبارة عن الرسوم المخطوطة التي وضعها الصحابة رضي الله عنهم في مصحف الإمام المجمع عليه.

والمكتوب كلام الله القديم المدلول عليه بِصُوَر تلك الرسوم المجمع عليها، وهي متحدة، ولما كانت توفرت الدواعي على نقلها، فنقلها الناس تواتراً بقراءتهم وكتابتهم، إذ لا يجوز لهم أن يقرؤوا قراءة تخالف صورة الخط، ولا أن يكتبوا كتابة مخالفة للرسوم التي وضعها الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في المصاحف المجمع عليها.

فالمكتوب متواتر بتواتر نقل دليله المتّحد.

والمقروء هو المكتوب بعينه فهو متواتر وإن كانت قراءته منقولة بالأسانيد من طرق الآحاد.

وإنما لم تتواتر القراءة كما تواترت الكتابة لأن الله أنزلها متحدة طرائق، كل طريقة منها مستقِلّة في نفسها غير مفتقرة إلى غيرها في المقصد الذي أُنزلت له، وهو الدلالة على الكلام الذي أنزل ـ عز وجل ـ للإعجاز بسورة منه، وخَيّر الله الأمة أن يقرؤوا بما شاؤوا من تلك الطرق، إذ كلها متساوٍ في الدلالة على الكلام المعجز، فنقلها الصحابة

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عن الرسول ﷺ مشافهة، كل واحد منهم نقل عنه ما لقنه منها، ولم يلقنها الرسول صلى الله عليه وسلم بجملتها لكل واحدة من الصحابة فنقل الصحابة تلك الأحرف على الوجه الذي ذكرناه، ونقلها عنهم من بعدهم التابعون بالأسانيد الصحيحة من الثقات العدول المتصلة أسانيدهم بالرسول عليه السلام، فاستقر المتأخرون من أهل الأداء من كلام المتقدمين ـ وهم الأئمة المرجوع إليهم هذا الفن ـ على شروط أربعة لا تصح القراءة إلا بها، وهي: ثبوت الرواية بنقل العدل الثقة المشهور عن مثله، وجريانها على فصيح كلام العرب، وأن لا يكون معناها مضاداً لمعاني القراءات المجمع عليها[1]، وهذا كله يفتقر إلى شرح، وبَيَانُ شَرْحِنَا له في موضوع غير هذا[2]» اهـ

(1) سقط الشرط الرابع كما نبه عليه في هامش المعيار، وهو: موافقة القراءة لأحد مصاحف الأئمة.

(2) بسط القيجاطي القول في هذا المبحث في المسألة الأولى.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[« المسائل والأجوبة » في تواليف قراء الأندلس]

استأثر فن المسائل و الأجوبة باهتمام عدد غير قليل من أعلام الأندلس، وإن الناظر في كتب الفهارس ومعاجم الأعلام لَيَلْفِتَ انتباهَه أن جهودا طيبة قد بذلت في هذا اللون من التأليف، في علوم الآلة وعلوم الشريعة على حد سواء[1]، وقد كان لذلك الأثر البارز في إثراء النشاط العلمي في مختلف فروعه، وفي علم القراءات خاصة، وقد جاءت تواليف الأندلسيين في هذا المضمار شواهد ناطقة على ما جادت به قرائحهم، وأنتجتْهُ عقولهم عبر تاريخ حافل بالإسهامات العلمية لمدة قرون.

وخضوعا لطبيعة هذا البحث والتزاما بموضوعه، فقد وجدتني مدعوا للتعريف بجهود علماء الأندلس وعنايتهم بفن «المسائل و الأجوبة[2]» فيما له صلة بعلم القراءات القرآنية.

وأحسب أن من أقدم ما أسعفتنا به المصادر و البحوث المتخصصة في هذا المجال تأليف مكي بن أبي طالب الموسوم بـ« رسالة تمكين المد في (آتى، وآمن، وآدم)»، وعنوانها ينبئ عن موضوعها، وقد أبان في صدرها عن الباعث على تأليفها، فقال: «سألت - نفعني الله وإياك - عن تمكين المد في (آمن وآتى وآدم) وشبهه، وذكرت أن قوما اعترضوا على الطلبة المعتمدين في مد ذلك، فيلبسون عليهم قراءاتهم، ويورثونهم الشك فيما قرؤوا، وذكرت أن قوما يعترضون أن يقولوا: من مد (آمن وآتى) وشبهه فقد أخرجه من حيز الخبر إلى حيز الاستفهام، وأنا أبين لك فساد ذلك الاعتراض

---

(1) ينظر على سبيل المثال كتاب: «الإفادات و الإنشادات» لأبي إسحاق الشاطبي، ففيه نماذج من هذه المسائل في مختلف الفنون.

(2) هذا الموضوع جدير بالمتابعة و الدراسة، فعسى أن تنهض به همة باحث مُجِدّ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

خاصة دون غيره من الاعتراضات، إذ قد وصل إلي في هذا المد من الاعتراضات أشياء كثيرة، وقد نقضتها مرفوضة في جزءين، وتأخرت عن إعلان ذلك وإشهاره، ولنقض جميع ما يعترضون به فنضيف بعضه إلى بعض إلى ما كتبت، وسترى جميع ذلك إن شاء الله تعالى.

فأفرد هذا الكتاب لنقض الاعتراض بالاستفهام في مد (آمن وآتى وآدم) وشبهه، إذ ذلك غرضك، وإذ أكثر من يعترض ممن لا فهم له ولا دراية إنما يعترض بالاستفهام ليلبس على الطالبين القرآن، ويوردهم موارد الشك فيما قرؤوا، والله ولي التوفيق».

قلت : وقد نشرت هذه الرسالة بتحقيق د.أحمد فرحات بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت[1].

وغير بعيد عن عصر مكي نشبت معركة كلامية بين فارسين من فرسان علم القراءات القرآنية، وأعني بهما الحافظ أبا عمرو الداني (ت 444هـ) والإمام أبا العباس المهدوي، وكان الباعث على ذلك أن المهدوي توجس خيفة من معاصره الداني وخشي على مركزه من المزاحمة بعد أن تبين له حظوته عند الأمير مجاهد العامري، وقد « كان المهدوي يسعى إلى إعنات خصمه وإفحامه، فعمد إلى وضع مجموعة من المسائل لطرحها عليه، ويظهر أنها كانت من قبيل المعميات والألغاز، إلا أنه لكي يكون وقعها أبلغ أراد تمريرها إلى أبي عمرو على يد الأمير مجاهد، حتى يكون قد وطأ بها لديه، ونال في الوقت نفسه حاجته من إخمال خصمه وإلزامه الحجة عند عجزه أو تقصيره عن

(1) العدد2، السنة الأولى، محرم 1405هـ/ نونبر 1984.ص.ص: 47-88

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الجواب المطلوب»[1] فلما نمى الخبر إلى أبي عمرو الداني أجاب عن تلك المسائل في تأليف له سماه: « الأجوبة المحققة عن الأسولة المحرفة»[2] فألقمه حجرا.

و للإمام أبي عمرو الداني تأليف أخر أجاب فيه عن مسائل عرضت عليه، وعنوانه: « التنبيه على الخطأ و الجهل و التمويه»[3]، ومما جاء على لسانه في التعريف به: « كتب إلى أهل مسجد يحي بن عمار الطلمنكي بمدينة دانية أن رجلا مدعيا لعلم القراءة أطلق عندهم أشياء أنكروها، ومناكر استبشعوها.

منها: أن قارئ القرآن إنما يعطى لكل حرف عشر حسنات إذ كان الحرف ملفوظا به، وإن لم يكن مرسوما في الكتاب ولا في المصاحف.

ومنها: أن القرآن إنما جُزِّئ وعُدَّتْ حروفه في زمن الحجاج، وأن ذلك لم يعرف قبله، وأن الاشتغال بذلك جهل وسخف، وأشباه هذه الجهالات ذكروها وسألوني الجواب عن ذلك و البيان عن حقيقته، والكشف عن جهالة هذا الإنسان وتمويهه، فأجبتهم عما سألوا على حسب ما ذكروه، واستفتحت بأن قلت:

« أما بعد، فإن فرض الجواب قد تَعَيَّن، وبيان الحق قد وجب، والتحذير من التمويه و البهت قد لزم ..إلخ».

---

(1) قراءة نافع عند المغاربة: 2/ 671.

(2) الأسولة لغة في الأسئلة، ينظر الخصائص لابن جني 1/ 163، وتاج العروس (س و ل): 14/ 366، 14/ 366، ط/ الكويت.

(3) تمت نسبة هذا التأليف إلى الإمام الداني تصريحا في « الزهر اليانع في قراءة نافع » لأبي عبد الله الصفار (اللوحة / 20) وفهرسة تصانيف الداني: 28، وقرادة نافع عند المغاربة: 2/ 671، ومعجم مؤلفات الداني للدكتور عبد الهادي حميتو: 41، وتوجد نسخة منه في الخزانة العامة بتطوان.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ومن المسائل القرآنية التي استأثرت باهتمام القراء وخُصَّت بأجوبة: لغز أبي الحسن الحصري المشهور في لفظ (سواءت) الذي ضمنه قوله:

سألتكم يا مقرئي الغرب كله ... وما لسؤال الحبر عن علمه بدُّ

بحرفين مَدُّوا ذا ومَا المد أصلُه ... وذا لم يَمُدّوه ومن أصله المدُّ

وقد جمعا في كِلْمَةٍ مستبينة ... على مثلكم تخفى ومن مثلكم تبدو[1]

وقد كانت هذه المسألة مثار سيل من التحديات، فـ« تبارى الأئمة في حلها وبيان علة ما ذكره الحصري مع مجاراته فيما ذهب إليه بناء على مذهب مدرسته، وقد أجابه عن لغزه المذكور جماعة من الأئمة، فمنهم من اقتصر على استخراج المطلوب وذكر علة ما وصَفهُ فيه، ومنهم من أغلط له في القول بسبب ما فهموه من قوله:

على مثلكم تخفى من مثلكم تبدو

من تعريض[2]، حتى قال ابن عبد الملك: « ثم إن هذه مآخذ ينزه عن الخوض فيها أهل العلم والورع، ولا أدري ما حمل هؤلاء الأفاضل على تأويل ذلك على الحصري حتى جرأهم على الإفحاش، تعريصا كتصريح، وتعويضا في مساق تصحيح، إلا قوله:

(1) تنظر الأبيات في أخبار وتراجم أندلسة: 111، وإنباه الرواة: 3/ 106.

(2) قراءة نافع عند المغاربة: 4/ 1113-1114.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

« ومن بعضكم تبدو وليس فيه ما تأوّلوه عليه، إلا عند من نظره بعين السخط»[1].

ومن تولى الإجابة عن سؤال الحصري الإمام أبو القاسم الشاطبي، وقد عمد أولا إلى عرض السؤال موضع اللغز، وبيان وجه الإشكال فيه، ثم أتبعه بحله وختم أبياته بالعيب عليه إبهام سؤاله، فقال:

عجبت لأهل القيروان وما حدُّوا ... لدى قصرِ سواءت وفي همزها مدوا
لورش ومد اللين للهمز أصله ... سوى مشرع الثنيا إذا عذب الورد
وما بعد همز حرف مد يمدُّه ... سوى ما سكون قبله ما له مد
وفي همز سواءت يمد وقبله ... سكون بلا مد، فمن أين ذا المد؟
يقولون عين الجمع فرع سكونها ... فذو القصر بالتحريك اللأصلي يعتَدّ
ويوجب مد الهمز هذا بعينه ... لأن الذي بعد المحرك ممتد
ولولا لزوم الواو قلبا لحركت ... بجمع لفعلات في الأسما له عقد
وتحريكها واليا هذيل وإن فشى ... وليس له فيما روى قارئ عد
و للحصري نظم السؤال بها وكم ... عليه اعتراض حين فارقه الجد
ومن يعْنِ وجه الله بالعلم فَلْيُعَنْ ... عليه وإن عَنَّى به خانه الجد [2]

ومن أجاب على لغز الحصري أيضا الشاعر المقرئ أبو إسحاق إبراهيم بن طلحة المعروف بابن الحداد. قال:

---

(1) الذيل والتكملة: 5/ 2:554، و الإشارة بعين السخط إلى قول الشاعر:
وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ ... وَلكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي المَسَاوِيَا

(2) الأبيات في الذيل والتكملة 5/ 2:251-552.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ألا أيهـــا الأســـتاذ والله راحـــم ... وغـافر لهـو ظلـتمُ دهـركم تشـدو:

« أسـائلكم يـا مقرئـي الغـرب كلـه ... ومـن سـؤال الحـبر عـن علمـه بـد

بحـرفين مـدوا ذا ومـا الأصـل مـده ... وذا لم يمـــدّوه ومـــن أصـــله المـــدُّ

وقـــد جمعـــا في كلمـــة مســـتبينة ... على بعضكم تخفى ومن بعضكم تبدو»

وهـــا أنـــذا في ذا الزمـــان أجيـــبكم ... فأسـمع مـا أسـمعت قـبلي مـن بعـد

بلفظـة سـوءات لغـزت وواوهـا ... وبـالألف التـالي لهـا الزائـد الفـرد

فقلـت عـن المـدات مـا المـدُّ أصـلها ... وقلـت لـواو أصـلها فتحهـا المـد

وهـــذا مقـــال منـــك غـــير محـــرر ... وحكـم بجـور حقـه الفسـخ والـرد

فليتـــك إذ لم تعـــط ذا الحـــق حقـــه ... ســـكت ولم تهجـــر وليتـــك لم تعـــد

فقلـت وبعـض القـول عـيٌّ وغيبـةٌ ... «على بعضكم تخفى ومن بعضكم تبدو

فيا ليت شعري ما دهـاك ومـا الـذي ... عدا بك عن نهج هو الرشـد و القصـد

وهـــل مـــدٌّ إلا في ثلاثـــة أحـــرفِ ... هـي الأصـل يـدريها ويعرفهـا زيـد

لهـا أمهـاتٌ هـن ولـدن مـدها ... وهـن لهـا أصـل وهـن لهـا ولـد

وهـل مـد حـرف اللـين إلا لكونـه ... يضـــارعها في المـــد إن مـــد تمتـــد

وإن لم يمـد اسـتغنأ الـدهر كلـه ... عن المد فيه واستوى الوجـد و الفقـد

وما أصل حرف اللين في جمع بيضـة ... وســواءتكم إلا التحــرك لا الضــد

وذلـــك راعـــي لمـــن لورشـــنا ... بقصـر ومدوا سـائر الحـرف واعتـدوا

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

لكونـــه الأولى و الأحـــق بمـــده لمـا قـد ذكرنـا والإلـه لـه الحمـد[1]

وأختم هذه النماذج من الردود على لغز الحصري بجواب أبي إسحاق الجعبري، قال:

لـــنعم ســـؤال القـــيرواني ملغـــزا بكلمـة سـوءات بهـا الـواو مـا مـد
لورش وبعـد الهمـزة الألـف انجلى بمـد ولاقصـــر فكيـف أتـى المـد؟
نعم فتح عـين جمـع الأسـماء أصـلوا ليمتـاز عـن وصـف لإسـكانه جـد
وقـد سـكنوا المعتـل خشـية قلبـه وخـوف ظهـور المـد مـا عينـه شـدوا
والأجـوف وافي عنـه ذيـل محركـا وإذ قصـــدوا تحريـــك إعلالـــه ردوا
فصار سكون العين في الجمع عارضا لذا قـدروا التحريـك في واو واعتـدوا
فمن مد راعي اللفـظ طـردا لأصـله وذو القصـر مسـتثنى وبالأصـل يعتـد
وقـد سـوغا مـد الـذوائب بعـدها لأن الـــذي مـــن بعـــد ذينـــك ممتـــد
وهـذا جـواب الجعـبري أعـم مـن سؤال عن الحصـــري في ضـمنه رشـد

(1) الذيل و التكملة: 5/ 2:554-555.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قسم الدراسة

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الباب الأول:
حياة القيجاطي وآثاره

الفصل الأول: عصر المؤلف

الفصل الثاني: حياته

الفصل الثالث: شيوخه

الفصل الرابع: ثقافته ومكانته العلمية

الفصل الخامس: تلاميذه

الفصل السادس: وفاته وآثاره

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الأول:
عصر القيجاطي

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عاصر أبو عبد الله القيجاطي (730-811) دولة بني نصر أوبني الأحمرالتي أرْسَى قواعدها، وثَبّت حدودَها مؤسسها الأول محمد بن الأحمر[1] الملقب بالغالب بالله[2]، والذي ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل سعد بن عبادة الأنصاري[3] رضي الله عنه، نقيب الأنصار من الخزرج وسيدهم.

وقد كان محمد ابن الأحمر قبل أن يعتلي عرش مملكة غرناطة [4] قد بسط نفوذه على مدن جيّان، وشريش، ومالقة، وقد أوتي من الخِلال ما أهّله إلى تثبيت دعائم هذه الدولة، وتوطيد أركانها، وكان من غرائب القدر ـ كما يقول الأستاذ عبد الله عنان[5] ـ

---

(1) نسبة إلى جدهم عقيل بن نصير الذي لقب بالأحمر لشقرته، واستمر هذا اللون الأشقر في بعض أفراد هذه الأسرة، مثل محمد السادس الذي أطلق عليه الإسبان في مصادرهم « ألبير ميخو » ينظر دراسات في تاريخ و الأندلس للدكتور محمد المختار العبادي: 227، ودراسة الدكتور محمد كمال شبانة الموسومة بـ: « مملكة غرناطة في منتصف القرن الثامن الهجري » وهي منشورة بمجلة البحث العلمي. العدد 12،11 ماي/ دجنبر 1967.ص: 36 وما بعدها.

(2) أجرى عليه هذا اللقب أتباعه ومؤيدوه، أما هو فكان يجيب من يدعوه بذلك: « ولا غالب إلا الله » انظر غرناطة في ظل بني الأحمر للدكتور يوسف فرحات: 22.

وأفاد الأستاذ عبد الله عنان أن « لا غالب إلا الله » كان شعارا لسائر سلاطين بني نصر، قال: و الذي يلفت النظر في منقوشات قصر الحمراء أن هذا الشعار قد نقش في كل ركن من أركانه، وكل ناحية من نواحية، وتكرار هذا الشعار على هذا النحو يبعث في النفوس شعور النبوءة والنذير ويذكرها بالمأساة الخالدة التي توالت حوادثها بين هذه الجدران الصامتة التي يكاد الأسى يرتسم على زخارفها العربية ونقوشها الإسلامية. (نهاية الأندلس: 298).

(3) ممن أشار إلى هذه النسبة ابن الخطيب في الإحاطة 1/ 158، وابن خلدون في تاريخه 4/ 170، و المقري في في أزهار الرياض 1/ 167.

(4) هي المنطقة الواقعة في القسم الجنوبي من الأندلس، والممتدة من ساحل جبل طارق حتى ألمرية، والمنبسطة في الداخل حتى سلسلة جبال رندة جبال البيرة. ينظر نهاية الأندلس لعبد الله عنان: 55، وغرناطة في ظل بني الأحمر:9-14.

(5) نهاية الأندلس: 54.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أن هذه المملكة الصغيرة استطاعت أن تعيد لمحة من مجد الأندلس الذاهب، كما استطاعت بكثير من الشجاعة والجَلَد أن تسهر على تراث الإسلام في الأندلس زهاء مائتين وخمسين عاما ».

ولقد تعاقب على مملكة غرناطة في حياة القيجاطي أربعة ملوك، وهم على التوالي:

يوسف بن إسماعيل بن فرج أبو الحجاج الأول (734-755هـ)

محمد بن يوسف الغني بالله (755-793)[1]

يوسف بن محمد الغني بالله أبو الحجاج الثاني (793-797).

محمد بن يوسف أبو الحجاج الثاني (797-811)

ولقد شهدت عهود السلاطين الأربعة فتنا واضطرابات داخلية وخارجية:

ففي الداخل كان شيوخ الغزاة المغاربة بزعامة رئيسهم عثمان بن أبي العلاء على خلاف مع السلطان إسماعيل بن فرج، ونشبت بين الطرفين معارك محلية، وكان هؤلاء قد تحصنوا ببعض الثغور الجنوبية، وظلوا يتربصون بالسلطان، ويتحينون فرصة القضاء عليه حتى تَأَتَّى لهم ذلك، فدبروا أمر اغتياله سنة 733هـ.[2]

---

(1) لم تكن ولاية أبي الحجاج الأول متصلة، بل عرفت انقطاعا تولى فيه الحكم أبو سعيد الشهير بـ «البيرميخو»، ثم عاد بعد ذلك يوسف بن إسماعيل إلى الحكم إلى حدود سنة 793هـ.

(2) انظر تفاصيل هذا الحدث في اللمحة البدرية: 96-97، وأعمال الأعلام: 297-298، وتاريخ ابن خلدون 7/ 263-264.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وفي الخارج: واصل القشتاليون زحفهم على المدن و الحصون، وانتهزوا فرصة الخلاف بين سلطان بني الأحمر وبني أبي العلاء، فتوغلوا في الأراضي الإسلامية، وبسطوا نفوذهم على بعض الثغور[1].

ولم يجد السلطان ـ آنذاك ـ بُدّاً من أن يستنجد ببني مرين، خصوصا حين أحدق به الخطر بعد سقوط جبل طارق في يد العدو، فلم يلبث أن شد الرحال بحراً إلى عدوة المغرب سنة 732هـ آملا أن يجد هنالك خلاصاً من ورطته، وحَلاً لأزمته.

وبعد مقتله سنة 733هـ، آلت الإمرة إلى أخيه أبي الحجاج يوسف بن أبي الوليد إسماعيل، وكان فتى في السادسة عشرة من عمره، حلاه ابن الخطيب[2] بـ« بدر الملوك وزين الأمراء»، وكانت له همة عالية، وأخلاق سامية، ومن أبرز مآثره ما أضافه إلى قصر الحمراء من منشآت، وكان ـ قبل ذلك ـ حريصا على توفير الأمن بالمملكة واستتباب الأمور بها، فما كان يتبوأ العرش حتى عني بتتبع بني أبي العلاء قَتَلَةِ أخيه، فَجَرّدهم من وظائفهم، ومزق عصبتهم، وقبض على شيوخهم، ـ وقد صادف ذلك في قلب أبي الحسن المريني قبولا واستحسانا [3]ـ ثم نفاهم في السفن إلى تونس، فانتهت بذلك رياستهم بالأندلس بعد أن طالت زهاء نصف قرن[4].

وقد وجد السلطان أبو الحجاج يوسف في وزير أخيه الحاجب أبي النعيم رضوان سندا قَويّاً، وقد أظهر هذا كفاءة عالية في تدبير شؤون الدولة، وكان ـ فضلا عن ذلك ـ

---

(1) الإحاطة 1/ 535-536.

(2) اللمحة البدرية: 102

(3) تاريخ ابن خلدون 7/ 264.

(4) نهاية الأندلس: 125

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قائداً شجاعا أبلى البلاء الحسن في غزوات قادَها سنة 732 في الأراضي القشتالية شرقاً حتى لورقة ومرسية، فحقق انتصارات باهرة، ثم غزا في العالم الموالي مدينة «باغة» واستولى عليها[1].

ولَّما ولي أبو الحجاج يوسف الحكم لم يجد أكثر منه خبرة الدولة، ودراية بشؤون سياستها، فلم يتردد في ضمّه إلى بلاطه.

وتؤكد المصادر[2] على أن دولة بني الأحمر قد عاشت على عهد السلطان أبي الحجاج يوسف ووزيره المنوه به عصرها الذهبي، وغلبت على أيامها الهدنة والصلاح والخير[3]، فقد تم بناء السور الأعظم حول ربض البيّازين[4]، فكان « الحصن السامي الذروة المنبئ عن القدرة في الجبل المتصل بقصبة مالقة، فعظم به الفخر، وجل الذكر »[5]، وأصلحت كثير من الحصون الداخلية، وكان من أعظم منجزات هذا العصر مدرسة جامع غرناطة. [6]

---

(1) تنظر سيرة ومنجزات هذا الوزير في ترجمة المستوفاة من كتاب الإحاطة 1/ 506-513.

(2) ينظر اللمحة البدرية: 109، و الإحاطة 2/ 14-15،23

(3) اللمحة البدرية: 109

(4) الإحاطة 1/ 509

(5) اللمحة البدرية: 109

(6) يقول الأستاذ عبد الله عنان: « كانت مدرسة غرناطة تقوم إزاد المسجد وراء القيسرية، وقد أقيمت كتدرائية غرناطة مكان المسجد الجامع، ولبثت المدرسة قائمة حتى القرن الثامن عشر، ثم هدمت وأقيم مكانها بناء آخر، ولم يبق منها إلا بعض أبهائها القديمة، ونقلت معظم زخارفها ونقوشها إلى متحف غرناطة ». نهاية الأندلس: 126. هامش:2.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

العجيبة، « بكر المدارس»[1]، فأقيم لها بناء شامخ، و« ووقفت عليها الرباع المغلة، فجاءت نسيج وحدها بهجة وسرورا وظرفا وفخامة، وجلب الماء الكثير إليها من النهر، فأَبَّدَ سَقْيَهُ عَلَيْها »[2].

ومن الأحداث المؤلمة في هذا العصر واقعة «طريف» الشهيرة، وذلك أن النصارى شنوا حملات على أراضي المسلمين، فأستنجد أبو الحجاج يوسف بالسلطان أبي الحسن المريني الذي أرسل الأمداد بقيادة ولده أبي مالك، فكان أن هُزِمَ وقُتل سنة 740هـ، وحين نمى الخبر إلى السلطان أبي الحسن قرر العبور إلى الأندلس بنفسه، فجهز جيشا عظيما ونزل بسهل طريق فالتحق به السلطان يوسف، وتم الاتفاق على أن يتولى كلّ واحد منها قيادة جيشه، ونشبت معركة طاحنة بين النصارى والمسلمين في عام 741هـ هزم فيها المسلمون، فانحسب أبو الحسن إلى المغرب، وارتدّ يوسف إلى غرناطة، وكانت تلك الهزيمة محنة عظيمة لم يشهد المسلمون مثلها منذ موقعة العقاب[3].

ولم يكتب للسلطان أن يعيش طويلا، ذلك أنه عاجلته منيته في أواخر العقد الثالث من عمره. يقول ابن الخطيب[4]: « وافاه أمر الله ـ جل جلاله ـ أتمّ ما كان شبابا واعتدالا وحسنا وفخامة وعزا من حيث لا يحتسب، فهجم عليه يوم عيد الفطر من عام خمسة وخمسين وسبعمائة في الركعة الأخيرة رجل ممرور ورمى نفسه عليه وطعنه بخنجر

---

(1) اللمحة البدرية: 109

(2) الإحاطة 1/ 509

(3) هي الواقعة التي اشتبكت فيها جيوش الموحدين بجنود النصارى في الأندلس بالقرب من أُبَّذة، وذلك سنة 609هـ، وفيها هُزِم الموحدون شَرَّ هزيمة، وتكبدت جيوشهم خسائر فادحة. وتعرف هذه الواقعة عند الإسبان ب las navas de tolosa .

(4) اللمحة البدرية: 110

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

كان قد اتخذه وأغري بعلاجه، وصاح وقطعت الصلاة وسلَّت السيوف وتُقبَض على الممرور واستفهم فتكلم بكلام مخلط، وقُتل ثم أحرِق بالنار، واحتُمِل السلطان إلى منزله، مرفوعاً فوق رؤوسنا على الفور، فلم يستقر إلا وقد قضى رحمه الله، ودفن عشية اليوم في مقبرة قصره لصق أبيه » اهـ.

ثم أفضت الإمرة إلى ولده محمد بن يوسف الملقب بالغني بالله، وكان ـ يومئذ ـ فتى يافعاً قريب عهد بحال المراهقة[1]، فأمسك بزمام الأمور حاجبُه ومولى أبيه من قبل أبو النعيم رضوان، ومن حسن طالع عهده أن شغلت قشتالة بحروبها الداخلية، فعرفت غرناطة ـ حينا من الدهر ـ أمْنًا وأمَاناً، ولم تلبث على هذا الوضع حتى شغلت بحوادث داخلية، وذلك أن أبا الحجاج يوسف الأول كان قد رشح للأمر بعده ابنه إسماعيل، ثم عدل عنه فرشح محمداً مكانه، فلما صار الأمر إلى محمد حجب أخاه إسماعيل في بعض القصور ومعه أمه وإخوته، فنشبت في غرناطة ثورة فقد فيها الغني بالله ملكه، ذلك أن أخاه إسماعيل كان يتربص به، ويتحين الفرصة السانحة للثأر منه، وحدث أن تحول السلطان محمد بولده إلى سكنى قصر «جنة العريف»[2]، فوجد إسماعيل والمتآمرون معه الظرف مناسباً فاقتحموا القصر وعاثوا فيه فساداً، وكان من ضحايا هذا الحدث الحاجب رضوان وابن الخطيب، إذ قُتِلَ الأول وأُسِرَ الثاني وسُلبت دُورُه وممتلكاته، وأعلنت بيعة السلطان إسماعيل، وعلم السلطان الغني بالله بما حدث فولى وجهته نحو وادي آش التي احتفى به آهلوها احتفاء عظيما وأكّدوا ولاءهم له، ونمى الخبر إلى

---

(1) اللمحة البدرية: 113.

(2) اسمها اللاتيني: El generalife يقول الأستاذ عنان: « وقد كانت ـ فيما يبدو ـ مصيفا أو متنزها لسلاطين غرناطة، يؤمونها للاستجمام والراحة، والاستمتاع بجمال موقعها، وروعة المناظر الطبيعية التي تحيط بها. نهاية الأندلس: 299.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

سلطان المغرب أبي سالم المريني فاستاء استياء عظيما لخلع السلطان وقتل حاجبه، ثم أرسل في طلب السلطان المخلوع ووزيره ابن الخطيب ليلتحقا بفاس فاستجيب لرغبته، وآل الحكم إلى الأمير إسماعيل الثاني فلم يدم أكثر من سنة بسبب انغماسه في الشهوات وتهالكه على الملذات، وكان أن لقي حتفه على يد صهره الذي قتله واستبد بالحكم بعده[1].

ثم آلت إمارة غرناطة إلى الغني بالله مرة ثانية بعد أحداث مواتية [2] ساعدته على استرداد ملكه الذي كان قد ضاع منه، وعاد معه وزيره الأديب ابن الخطيب، وازداد عند السلطان حظوة فاستأثر في البلاط وفي الدولة بكل نفوذ وسلطة، وكان من مساعديه المقربين تلميذه الكاتب والشاعر أبو عبد الله بن زَمْرك[3] الذي تولى كتابة السر في كنفه وتحت رعايته.

يقول الأستاذ عنان[4]: « والظاهر أن اجتماع السلطان والنَفوذ في يد ابن الخطيب على هذا النحو سبباً في انحرافه عن جادة الاعتدال والروية، فجنح إلى الاستبداد واتباع الهوى، وبثّ حوله معتركاً من البغضاء والخصومة، وكثرت في حقه السعاية والوشاية، واتهمه خصومه بالإلحاد والزندقة، لما ورد في بعض كتاباته، وشعر ابن الخطيب في

---

(1) اللمحة البدرية: 128.

(2) تنظر تفاصيلها في اللمحة البدرية: 120 وما بعدها،

(3) هو محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الصريحي، يكنى أبا عبد الله، ويعرف بابن زمرك، أديب شاعر تلميذ لابن الخطيب وكان من عداد خُدّامه، تولى الوزارة بعد ابن الخطيب وكان قد سعى في قتله، ثم آل به الأمر إلى القتل، فكان جزاؤه من جنس عمله. له ديوان شعر صدر عن دار الغرب الإسلامي بتحقيق د.محمد توفيق النيفر. ترجم له ابن الخطيب في الإحاطة 2/ 300-314، والكتيبة: 146-152، و المقري في النفح 7/ 145-266، وأزهار الرياض 2/ 7-206.

(4) نهاية الأندلس: 145

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

النهاية أن السعاية قد بدأت تحدث أثرها، وأن عطف مليكه قد فتر، وخشي العاقبة على نفسه، فعوّل على مغادرة الأندلس، وسار إلى الثغور الغربية في نفر من خاصته بحجة تفقدها، فلما وصل إلى جبل طارق عبر البحر فجأة إلى سبتة سنة 773هـ بتفاهم سابق بينه وبين ملك المغرب السلطان عبد العزيز المريني، وكانت تربطه به مودة وثيقة. وهكذا غادر ابن الخطيب الوطن والأهل والسلطان، بعد أن تربع في الوزارة للمرة الثانية زهاء عشرة أعوام. وظفر فيها تلميذه ابن زَمْرك، وكان قد انقلب عليه في أواخر أيامه، وغدا من خصومه ومن أشدّهم سعياً إلى نكبته ». ثم كان أن لقي ابن الخطيب مصرعه في أوائل سنة 776 مقتولاً في سجنه بعد أن أمْضى نحواً من ثلاث سنين في منفاه بفاس في ولاية السلطان عبد العزيز المريني.

واستمر السلطان الغني بالله حاكماً على مملكة غرناطة إلى سنة 793 هـ، وقد شهِد عهده أمْنًا أمانا ورخاء عيش، وقد ساعده على ذلك انشغال قشتالة بحوادثها الداخلية وحروبها الأهلية، وأعاد الثقة إلى نفوس المسلمين بالأندلس ما عاينوه من بعث حركة الجهاد التي تمخضت عن انتصارات باهرة، أُرْهِبَ فيها قلب العدو، وخُضِدت شوكته، وعاد الجيش الإسلامي منها ـ بعد معارك طاحنة ـ وقد استولى على كثير من الغنائم و السبي[1]، و« هكذا ظهرت المملكة الإسلامية في تلك الفترة بمظهر من القوة لم تعرفه منذ زمن بعيد، وكان عصر الغني بالله عصراً ذهبيا مليئا بالسؤدد والرخاء والدعة، لم تشهده الأمة الأندلسية منذ عصور»[2].

---

(1) ينظر الاستقصا للناصري 2/ 132.

(2) نهاية الأندلس: 149.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وبعد وفاة الغني بالله انتقلت الإمارة إلى ولده يوسف، وآل زمام الدولة إلى وزيره خالد مولى أبيه، فاستبد بالأمر، وقتل إخوة يوسف الثلاثة: سعداً، ومحمداً، ونصراً في محبسهم، وأوجس يوسف الثاني منه خيفة حين نمى إليه أنه يحاول قتله بالسم بمساعدة طبيبه اليهودي يحيى بن الصائغ، فحنق عليه، وبادر إلى قتله، وسجن الطبيب ثم قتله.

ثم إن السلطان يوسف الثاني سعى إلى طلب هدنة وسلام مع ملك قشتالة، وبادر إلى إطلاق سراح عدد من الفرسان النصارى تأكيداً لصدق سريرته فصادف ذلك عند ملك قشتالة قبولا واستحسانا، واتفق الطرفان على حسن الجوار والسلم بين المملكتين.

ولم تكن فترة إمارة يوسف الثاني لتدوم طويلا، فقد عاجلته منيته سنة 797هـ[1]، فلم تزد مدة حكمه على ثلاث سنوات وبضعة أشهر.

ثم اعتلى عرش مملكة غرناطة بعده ولدُه محمد، وكان قد دبّر مع أتباعه من رجال الدولة أمر إقصاء أخيه الأكبر عن العرش، ثم ما لبث أن زجّ به في السجن وشدد عليه الحراسة حتى لا ينازعه في السلطة، واتخذ الشاعر الأديب ابن زمرك حاجبا له وكان طاغية مستبدا، فلم يكد يهنأ المنصب إلا أشهرا حتى داهمه في سكناه جماعة من المتآمرين فقتلوه، بمرأى ومسمع من أهله، ويصف المقري نهاية ابن زمرك المؤلمة وصفا يقطر

---

(1) يقال إنه توفي مسموماً على إثر مكيدة دبرها سلطان العباس المريني لإهلاكه، وذلك أنه أرسل إليه هدايا بينها معطف جميل منقوع في السم، فلبسه يوسف ومسّه أثناء ركوبه وهو عرقان، فسرى إليه السّم وتوفي. وقد روى هذه الرواية الناصري في الاستقصا 2/ 142 نَقْلاً عن مصدر إسباني، وعلّق عليها الأستاذ عبد الله عنان بقوله: « وهي رواية تحمل طابع الخيال المغرق ».
انظر نهاية الأندلس: 150.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أسى، فيقول[1] « ... فجدلته السيوف، وتناولته الحتوف، فقضى عليه وعلى من وجد خُدّامه وابنيه، كل ذلك بمرأى عين من أهله وبناته، ولم يَتَّقُوا الله فيه حَقّ تُقاته، فكانت أنكى الفجائع، وأفظع الوقائع، وساءت القالة، وعظم المصاب، وكل شيء إلى أجل نافذ وكتاب ».

وكانت قشتالة قد عرفت أحداثاً واضطرابات داخلية، فأقدم السلطان النصري على سلسلة غزوات في ضواحي مرسية وقرطاجة وجيان عاد منها بغنائم كثيرة، وذلك في المدة الواقعة بين عامي 795-810، وقد انتهت تلك الغزوات بهدنة بين قشتالة وغرناطة في سنة 810، ولم يلبث السلطان النصري أن توفي بعدها، وذلك سنة 811هـ[2].

(1) نفح الطيب 7/ 170.

(2) انظر غرناطة في ظل بني الأحمر: 43.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الثاني:
القيجاطي: حياته

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

على كثرة ما عنيت كتب التراجم والطبقات ومعاجم الأعلام بالتأريخ لأعلام الأندلس المبرزين، فإن أبا عبد الله القيجاطي لم يظفر بترجمة وافية تغطي أبرز أطوار حياته بالرغم من شهرته العلمية في عصره، وذيوع صيته فيه.

ولعل من أسباب ذلك ما تفطّن إليه الدكتور محمد ابن شريفة من « أن القرن التاسع الهجري ـ وقد توفي القيجاطي في بداية العقد الثاني منه ـ قرن غامض مظلم، إذ المصادر فيه قليلة، والروايات الإسلامية الموجودة حوله شحيحة، ولعل من أبرز عوامل هذا انشغال أهل التدوين والتقييد بالفِتَن، وارتباكهم في تلك السنين الصعبة، ثم ضياع الوثائق والمدونات في غمرة سقوط غرناطة وسواها »[1].

وأقْدَم من علمناه عُنِيَ بذكر شيء من أخبار أبي عبد الله القَيْجَاطي[2] تلميذاه: المنتوري (ت 834 هـ) والمجاري (ت 862 هـ)، وقد صنّف أولهما فهرسه حافلة ضَمّنها مقروءاته عن شيوخه، وصاحب الحظ الأوْفى، والقدح المعلّى فيها شيخه القيجاطي، وألف الثاني برنامجه واستعرض فيه بإسهاب مَالَقَنَه عن القيجاطي من معارف،

---

(1) البسيطي آخر شعراء الأندلس: 9.

(2) تنظر ترجمته في: فهرسته المنتوري (اللوحة 113/ ظ)

برنامج المجاري: 92.

غاية النهاية 2/ 243-244.

توشيح الديباج للقرافي: 215-216.

نيل الابتهاج له: 478.

كفاية المحتاج له: 2/ 359 (رسالة دبلوم مرقونة بمكتبة كلية الآداب بالرباط).

الدرر الكامنة لابن حجر 4/ 321.

درة الحجال لابن القاضي 2/ 284.

طبقات المالكية لمجهول: 405-406.

فهرس الفهارس للكتاني 1/ 454.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وبخاصة في فن القراءات القرآنية من خلال ما قرأ عليه من تآليفه التي سمعها منه في حلقات الدرس بغرناطة.

و القيجاطي هو محمد بن محمد بن علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكناني، يكنى أبا عبد الله[1]، وقد حكى ابن الخطيب[2] أن أصل جدّه أبي الحسن من بسطة، واستوطن غرناطة حتّى عُدّ من أهلها قراءة وإقراء ولزوما.

وقد تعلّقت أسرة القيجاطي من العلم بسبب، وضربت فيه بسهم، وبخاصة علم القراءات القرآنية الذي برَّزَ فيه ثلاثة من أفرادها، وهم: الحفيد ـ موضوع الدراسة ـ وجدّه أبو الحسن علي بن عمر، وقد حلاّه تلميذه ابن الخطيب[3] بقوله: « وهو أوحد

---

(1) كذا ورد نَسَبه في المصادر المغربية و الأندلسية، وشَذَّ القرافي فأورده كالآتي: « محمد بن علي بن عمر الكناني القيجاطي الفقيه الإمام الأستاذ الجليل المحقق المصنّف الشهير الكبير أبو عبد الله بن الشيخ الفقيه الصالح أبي الحسن علي الأستاذ الفقيه الصالح أبو [كذا] العباس أحمد ابن أورس المدعو بابن أبي الأعلى الأندلسي »اهـ

أقول: وهذا ـ فيما يبدو ـ خطأ من النساخ في أول الترجمة سقط معه أحد المحمدين، وخطأ آخر في باقي ما في نسبه، وربما بسبب تداخل ترجمته مع ترجمة أخرى للمدعو ابن أبي الأعلى.

وعمود نسب القيجاطي من الشهرة بحيث لا يرقى إليه الشك بمثل هذا. ولا خلاف أن عليّاً المذكور في نسبه هو جدّه أبو الحسن القيجاطي، وستأتي ترجمته، وهو في المصادر المعتمدة ـ وعلي رأسها الإحاطة ـ علي بن عمر بن إبراهيم الكنائي القيجاطي، وترجمه مثل ذلك جميع معاصريه، ومنهم تلاميذه في أسانيدهم، وكذلك تلاميذ الحفيد. وانظر في ذلك غاية النهاية لابن الجزري 1/ 557، 2/ 243، 284.

(2) الإحاطة 4/ 104. تحقيق عبد الله عنان. ط/ الخانجي. مصر.

(3) الإحاطة 4/ 130، وقارن بأوصاف الناس له: 24، وريحانة الكتاب له 2/ 361-362.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

زمانه علِماً وتَخَلّقًا و تَوَاضُعاً وتَفَنُّنا، وَردَ على غرناطة وقعد بمسجدها الأعظم[1] يقرئ فنوناً من العلم، من القراءات وفقه وعربية وأدب، وولي الخطابة وناب عن بعض القضاة بالحضرة، وكان أديبا لوذعيا، وهو أول أستاذ قرأت عليه القرآن والعربية والأدب إثر قراءة المكتب ».

وثالث ثلاثة الأسرة القيجاطي والد أبي الحسن المنوّه به، وقد كان من العلماء القراء، أتى على ذكره ابن الخطيب[2]، وابن الجزري[3]، وأفادا أنه أقرأ ولَدَه القرآن بالروايات السبع جمْعاً في ختمة واحدة.

وترجم ابن الخطيب لعَلَم رابع من هذه الأسرة، وهو أبو علي حسن ابن الخطيب أبي الحسن القيجاطي ـ عم الحفيد ـ وقد كان أديبا، فأطنب في مدحه، وأجرى عليه من النعوت بما يفيد أنه كان مالكا لناصية الشعر، فهو قد « نشأ بين يدي أبيه ـ رحمه الله ـ وحلقة درسه مكنسة آرام، ومثار صبابة وغرام، ومطلع الشموس والأهلّة من أبناء الجلّة، فركض في الكلف ملء عنانه، ومكن الجفون السودَ من سويداء جنانه، حتى اشتهر غزله ونسيبه، واستقر ببجاية فارتقد وارتفق، وعرض شعره فغلا سعره ونفق، ثم ارتحل ـ على هذا العهد ـ إلى غرناطة فاستند إلى بابها، وارتسم في سلك كُتَّابها »[4].

---

(1) هو أكبر مساجد غرناطة وأهمها على الإطلاق، وقد بناه بنو زيري، وكان من أبدع الجوامع وأحسنها منظرا. ينظر في وصفه تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس لعبد العزيز سالم: 375-377، والآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا و البرتغال لعبد الله عنان: 171. ومملكة غرناطة في عهد بني زيري البربر لكريمة قاسم طويل: 305-306.

(2) الإحاطة 4/ 130

(3) غاية النهاية 1/ 557

(4) أوصاف الناس: 79، وريحانة الكتاب 2/ 391، وقد ساق له طائفة من شعره في ترجمته من الكتيبة الكامنة: 193-194.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

و بالرجوع إلى أبي عبد الله القيجاطي ـ موضوع الدراسة ـ أسجّل أن مصادر ترجمته قد سكتت جميعها عن حياته الخاصة، فلم تفِدْنا مثلاً بمسقط رأسه، وإن كان المفترض ـ استناداً إلى خبر استيطان جدّه غرناطة ـ أنه كان من مواليدها عام ثلاثين وسبعمائة للهجرة (730 هـ)، وقد كانت غرناطة في هذا العصر ـ كما يفيد ابن الخطيب ـ[1] قاعدة الدنيا وقرارة العليا، وحاضرة السلطان، وقبة العدل والإحسان لا يَعْدِلُها في داخلها ولا خارجها بلد من البلدان، ولا يضاهيها في اتساع عمارتها وطيب قرارتها وطن من الأوطان، ولا يأتي على حصر أوصاف جلالها قلم بيان ».

ولم تسعف المصادر أيضا بشيء من أخبار أبي عبد الله القيجاطي المتصلة بحياته الخاصة: هل قضى حياته عَزَباً أم اتخذ زوجة ورُزِقَ أولاداً وصلوا نسب الأسرة القيجاطية وامتداد العلم فيها.

وقَيْجَاطة أو قَيْشاطَة [2] التي نسب إليها المترجَم مدينة بالأندلس من عمل جَيّان تقع على مقربة من أُبَّذَة، ومكانها اليوم المدينة الإسبانية Quesada، وكانت مشهورة بجمال طبيعتها وخصوبة أراضيها »[3]، يقول ابن سعيد الأندلسي[4]: « وكانت قيجاطة جنة من جنات الأندلس »، ويحليها ثانية بقوله[5]: « مدينة نزهة في نهاية من الحسن والخصب، كانت الولاة تتردد عليها من جيان».

---

(1) الإحاطة 1/ 93.

(2) بفتح القاف وسكون الياء. كذا قيدها ابن الجزري مرتين. انظر غاية النهاية 1/ 117 و 557.

(3) انظر الروض المعطار: 488، وقارن بمعجم البلدان 4/ 222.

(4) اختصار القدح: 211

(5) المغرب في حلى المغرب 2/ 63

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد أضحت قيجاطة حاضرة علمية بسبب من سكنها من أهل العلم والأدب، وممن هدى إليهم البحث:

1- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن غليب أبو إسحاق الطائي[1] (ت 620هـ).

من أهل قيجاطة. سمع الحديث من جماعة من أهل الأندلس وأقرأ ببلده العربية والقراءات، وكان عارفا بهما.

2- أحمد بن أبي البركات القلطي القيجاطي[2]. أديب أندلسي(ت بعد 623 هـ) يكنى أبا المعالي، نُبِزَ بالقلطي لقماءته وقصره واجتماع خلقته.

3 - أحمد بن جعفر بن أحمد[3] (ت 610هـ) من ساكني جيان، وقد نزل بلش من أعمال لورقة. كان من أهل العلم بالقراءات والعربية والآداب، وكان يتردد للإقراء والتعليم بين جيان وقيشاطة و أُبَّذة.

4- أحمد بن جعفر بن خصيب القيجاطي أبو العباس[4] (ت 535 هـ). من أهل سرقسطة، وسكن قرطبة وعُرِفَ بنسبه إلى قيجاطة. كان مقرئا مجودّا يحسن الأداء ويتقن الضبط، متحققا بالعربية ماهراً، جلس لإقرائها ولتعليم القرآن له حظ في قرض الشعر، وهو القائل:

---

(1) انظر ترجمته في صلة الصلة و الذيل و التكملة 5/ 2: 501، و المقفى للمقريزي 2/ 271.

(2) له ترجمة في اختصار القدح: 211، و المغرب في حلى المغرب 2/ 63، و النفح 3/ 304، و أعلام المغرب العربي 4/ 59/ 60.

(3) انظر ترجمته في تكملة الصلة لابن الآبار (نشرة د. عبد السلام الهراسي)، و الذيل و التكملة 6/ 76.

(4) له ترجمة في صلة الصلة 5/ 322، و التكملة 1/ 45، و الذيل و التكملة 1/ 1:82، وبغية الوعاة 1/ 300.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

لَـــيْسَ الخُمـــولُ بِعَـــارِ عَـــلَى امـــرِئٍ ذي جَـــلاَلِ
فَلَيْلَـــةُ القَـــدْرِ تَخْفَـــى وتِلْـــكَ خَـــيْرُ اللَّيَـــالِي

5 – أحمد بن سماعة الأنصاري القيجاطي[1] (552-616)

كان مقرئا مجوّداً فقيهاً حافظا، أقرأ بغرناطة دهراً واستُقضِيَ ببعض جهاتها

6 – عبد الحق بن قاسم بن عبد الحق الأنصاري القيجاطي

قال ابن الخطيب[2]: « عدل عريف في العدالة والخطابة والفضل

7 – عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن يبقى الرعيني[3]، من أهل قيجاطة، يكنى أبا الأصبغ: روى عنه ابنه أبو عبد الله، ذكره الملاحي.

8 – عبد الغفور القيشاطي، يكني أبا محمد (توفي ظنا سنة 460 هـ)

قال ابن الآبار[4]: « كان من أهل العلم بالنحو واللغة والأشعار والتفنن، وكان يحفظ الغريب المصنف لأبي عبيد ويثابر عليه، وأدب بالعربية ».

9 – علي بن محمد بن فرج القيسي، من أهل قيجاطة، نزيل غرناطة، يكنى أبا الحسن (ت 664هـ).

قال ابن الزبير[5]: « روى عن أبي عمرو ونصر بن بشير وجماعة. وكان كاتباً بارعا، له مشاركة واعتناء بالحديث والإسناد، وتحرف عمره بالكتابة السلطانية، وكان من أنفذ أهل وقته فيها».

---

(1) انظر ترجمته في الذيل و التكملة 1/ 2 : 434، و الديباج المذهب 1/ 222، وغاية النهاية 1/ 117.
(2) ما لم ينشر من الإحاطة: 244.
(3) صلة الصلة 3/ 252.(نشرة وزارة الأوقاف المغربية)
(4) تكملة الصلة 3/ 130-131.
(5) صلة الصلة 4/ 145.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

10 -عيسى بن عبد العزيز بن الواحد بن سليمان اللخمي المقرئ.

قال ابن الزبير[1]: « أراه من أهل قيجاطة، يكنى أبا القاسم. روى القراءات عن ابن الخلوف وجماعة. روى عنه إسحاق بن غليب القيجاطي.

11 - محمد بن إبراهيم بن عبد الملك أبو عبد الله الأزدي القارجي الأندلسي المقرئ[2]، من أهل قيجاطة. أخذ ببلده القراءات عن أبي عبد الله بن يربوع وقيّد عليه كتب العربية. ورحل إلى المشرق فأخذ عن طائفة من العلماء، ثم عاد إلى الأندلس فأقرأ بمرسية لمّا نَزَلَها.

12 - محمد بن أحمد الأنصاري الخزري، من أهل قيشاطة، يعرف بابن خضريال[3]، يكنى أبا عبد الله. أخذ القراءات عن ابن النخاس وشريح بن محمد، وَوَلِيّ القضاء بموضعه وأقرأ القران. ومن تلاميذه أبو عبد الله بن يبقى القيشاطي.

13 - محمد بن أحمد بن يربوع الجياني. (كان حيّاً سنة 607هـ)

قال ابن الزبير[4]: « كان مقرئا للقرآن و العربية و الأدب، كاتبا شاعرا: أخذ القرآن و العربية و الأدب عن أبي القاسم بن دحمان، وأبي زيد السُّهَيْلي، وروى عنهما وعن ابن

---

(1) صلة الصلة 4/ 54، وانظر ترجمته في الذيل والتكملة 5/ 2: 501-502، وغاية النهاية 1/ 609، وفيه أن كانت سنة 629.

(2) صلة الصلة 5/ 374، والتكملة 2/ 148، و الذيل والتكملة 6/ 97، ومعرفة القراء 2/ 645، وغاية النهاية 2/ 45.

(3) تكملة الصلة 2/ 18، و الذيل و التكملة 5/ 2: 624، وفيه: « ابن خدريال ».

(4) ترجمة في صلة الصلة 5/ 381، و التكملة 2/ 104-105، و الذيل و التكملة 6/ 76، وبغية الوعاة 1/ 49، وهو ينقل عن ابن الزبير.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

خروف وغيرهم ممن ضَمّنهم برنامجه، روى عنه عبد الله بن أيوب الجياني، ومحمد بن إبراهيم بن القرشية، وألّف في الآداب. وسكَنَ آخر عمره قيجاطة.

14- محمد بن عبد الجليل بن عبد الله بن جَهْوَر، أبو عبد الله القيجاطي قال[1] المقري: مولده سنة 590هـ بقيجاطة، وكتب عنه الحافظ المنذري، ومن شعره:

إذا كُنْتَ تَهْوى مَنْ نَأَت عنه دارُه ... فَحَسْبُكَ ما تَلقى من الشَّوْقِ والبُعْدِ

فَيَا وَيْحَ صَبٍّ قَدْ تَضَرَّمُ نَارُهُ ... وَواحرَّ قلْبِ ذابَ منْ شِدَّةِ الوَجْدِ

15- محمد بن عبد العزيز. أبو عبد الله يبقى القيشاطي[2] (ت 616هـ).

أخذ القراءات ببلده قيشاطة. وكان رجلاً صالحا فاضلا يتخيره الأمراء للقراءة عليهم لحسن صوته وخشوعه، ويُشار إليه بإجابة الدعوة.

16- محمد بن محمد بن أحمد الأنصاري المعروف بالسَّوّاس، غرناطي قيجاطي الأصل.

قال ابن الخطيب[3]: « كانَ حَيًّا عام خمسين وسبعمائة فيما أظن ».

17- محمد بن مسعود بن عبد الله بن مسعود الخشني من أهل جيّان، يعرف بابن أبي ركب[4] (481-544) تقدّم في صناعة العربية وتصدّر لإقرائها بجيان وقيشاطة. وكان من جلة النحويين وأئمتهم، حافظا للغريب و اللغة، متصرفاً في فنون الآداب.

---

(1) نفح الطيب 2/ 235.

(2) له ترجمة في التكملة 2/ 113، والذيل والتكملة 6/ 379.

(3) الإحاطة 3/ 233.

(4) له ترجمة في معجم الصدفي: 162، والتكملة 2/ 5، والوافي بالوفيات 5/ 22، ومعجم الأدباء 6/ 2647-2648 (نشرة إحسان عباس. ط/ دار الغرب الإسلامي)، وبغية الوعاة 1/ 244.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

18- نصر بن عبد الله بن عبد العزيز بن بشير، أبو عمرو الغافقي [1] (530 أو 535- 623 أو 633).

سكن قيشاطة وتصدّر للإقراء بها وأُخِذَ عنه وسُمِع منه. وكان من أهل الزهد والفضل يُشارُ إليه بإجابة الدعوة.

(1) ينظر برنامج شيوخ الرعيني : 163 وصلة الصلة 3/ 78-79، والتكملة 2/ 213-214، وغاية النهاية 2/ 337.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الثالث :
شيوخ القيجاطي

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

سبقت الإشارة إلى أن المصادر التي ترجمت القيجاطي لم تسعف بشيء عن نشأته الأولى، ومن المرجّح أن يكون قد نشأ في غرناطة كما ينشأ الفتيان في عصره، وفي ذلك يقول ابن خلدون: [1]« و لأهل الأندلس طريقة في تعليم صبيانهم تبدأ بتعليم القرآن والكتاب من حيث هو، وهذا هو الذي يراعونه في التعليم، فلا يقتصرون لذلك عليه فقط، بل يخلطون في تعليمهم للولدان رواية الشعر في الغالب والترسل وأخذهم بقوانين العربية وحفظها وتجويد الخط و الكتاب إلى أن يخرج الولد من عمر البلوغ إلى الشيبة، وقد شدا بعض الشيء في العربية و البصر بها، وبرز في الخط والكتاب وتعلّق بأذيال العلم على الجملَة ».

ومن أسَفِ أن القيجاطي لم يخلف برنامجاً لمروياته عن شيوخه، وقد حكى المجاري[2] أنه لّما أكْمَل أخذ دروس القراءات عليه سأله أن يكتب له كتاباً يشتمل على ما قرأه عليه، وينطوي على صحّة ما أسنده إليه، فأجابه إلى ما سأل، وحدّثه أنه أخذ هذه القراءات تلاوة ورواية عن جمع من الأشياخ ـ رحمهم الله ـ حسب ما ذكر في إجازته له، غير أن المجاري ترك ذكرهم وذِكْرَ ما قرأ عليهم وأسانيدهم خيفة الطول.

ولقد تلمذ القيجاطي على طائفة من مشاهير علماء عصره، ومنهم:

1 - أحمد بن عبد الحق بن محمد بن عبد الحق بن يحيى بن عبد الحق أبو جعفر الجدلي المالقي (698-765) حلاّه ابن الجزري[3] بقوله: « عارف مستحضر ذو فنون انتفع به خلق بمالقة، قرأ عليه القرآن بالقراءات صاحبنا أبو عبد الله محمد بن محمد بن ميمون

(1) المقدمة: 535

(2) في برنامجه: 94-95

(3) غاية النهاية 1/ 66.وانظر ترجمته في فهرسته المنتوري: 113، والإحاطة 1/ 180-182، والديباج المذهب 1/ 186-187، ودرة الحجال 1/ 570، وأعلام المغرب العربي 4/ 355-356.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

البلوي وترجمه ، وأخبرني أنه توفي بمالقة في طاعون سنة خمس وستين وسبعمائة عن بضع وستين سنة.

وقد أفاد المنتوري[1] أن شيخه القيجاطي سمع من المترجَم تآليفه.

2- أحمد بن علي بن أحمد بن إبراهيم جعفر الحميري، يعرف بالشقوري (ت 756 هـ).

قال ابن الجزري[2]: « مقرئ كامل صالح. قرأ علي أبي الحسن القيجاطي، وأبي جعفر الزيات، وحج فقرأ علي أبي حيان و محمد بن السراج الكاتب، ورجع إلى غرناطة فأقام منقطعا في منزله، وعُيّن لمشيخه الإقراء بالمدرسة بغرناطة فامتنع تديّنا. مات في أواخر سنة ست وخمسين وسبعمائة ».

وقد أفاد التنبكتي[3] أن القيجاطي قرأ على الشقوري.

3- فرج بن قاسم بن أحمد أبو سعيد بن لب التغلبي.

حلاه تلميذ السراج[4] بقوله: « شيخنا الخطيب الأستاذ المقرئ العالم العَلَم الصّدر الأوحد. كان شيخ الشيوخ وأستاذ الأساتذة بالأندلس، إليه انتهت رئاسة الفتوى في العلوم. وكان أهل زمانه يقفون عندما يُشار إليه. قرأ على أبي الحسن القيجاطي وتَفَقَّهَ عليه في العلوم و لازمه إلى موته وأجازه، وعليه اعتمد. وقال التنبكي[5] و المقري[6]:

---

(1) في فهرسته: 113.

(2) غاية النهاية 1/ 82-82، وينظر ترجمته في المرقبة العليا: 145، وأعلام المغرب العربي 4/ 355-356.

(3) انظر نيل الابتهاج 476، وكفاية المحتاج 2/ 359.

(4) في فهرسته: 339-340 (مخطوط). ولابن لب ترجمة في الإحاطة 4/ 253-255، والكتيبة الكامنة: 67-70 وبرنامج المجاري: 99، و النفح 5/ 509-514.

(5) نيل الابتهاج: 358

(6) النفح 5/ 513

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

«وله اختيارات خارجة عن مشهور المذهب، وقَلَّ بالأندلس في وقته من أئمتها من لم يأخذ عنه.

وقد أفاد المجاري[1] أن القيجاطي أخذ عن ابن لُبّ رسالة ابن أبي زيد القيرواني، كما أشار المقري [2]إلى قراءته عليه.

4- محمد بن إبراهيم بن محمد السياري الغرناطي المعروف بالبيّاني[3] (ت 753هـ).

ترجمه ابن حجر[4] ـ نقلا عن ابن الخطيب ـ [5] وأفاد أنه قرأ على أبي جعفر ابن الزّبير، وأبي عبد الله بن رشيد، وأبي الوليد الحضرمي، وأبي المجدبن أبي علي ابن أبي الأحواص، وأبي جعفر بن الزيات وغيرهم. وكان حسن الطريقة، لين العريكة، مفزعا في المشكلات، بليغ الخطبة يشارك في العربية والأصول والفرائض وغيرها. مات مُدّرساً بالمدرسة النصرية سنة 753هـ.

وقد أفاد أَخْذُ القيجاطي علي البيَّاني التنبكتي[6].

---

(1) في برنامجه: 99

(2) النفح 5/ 513

(3) بفتح الباء وتشديد الياء نسبة إلى بَيَّانة، وهي مدينة أندلسية قديمة في جنوب شرق قرطبة، وتعرف حديثا بـ Baena

(4) في الدرر الكامنة 3/ 382، وترجمة أيضا ابن فرحون في الديباج: 2/ 276-277، و الونشريسي في الوفيات (ألف سنة من الوفايات: 121)، إلا أنه سماه محمد بن عبد الرحمن، وهو مترجم كذلك عند ابن القاضي في لقط الفرائد.

(5) لا وجود لهذه الترجمة في الإحاطة المطبوعة، ولا فيما استدركه الدكتور عبد السلام شقور عليها.

(6) في نيل الابتهاج: 478، وكفاية المحتاج 2/ 359.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

5- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن القاسم أبو القاسم الحسني الشهير بالشريف الغرناطي[1] (697-760) أصله من سبتة ونزل غرناطة، واشتهر بالشريف الغرناطي لطول ملازمته إياها وتوليه القضاء زماناً بها. كان من مشاهير القضاة، وأعلام الكتاب والشعراء، كما كان له تقدّم في علوم اللسان و التاريخ والبيان والفقه، إلى براعة تصنيف، وحضور ذهن، وفصاحة لسان، توفي في غرناطة وهو على قضائها.

قال ابن الخطيب[2]: « وتصانيفه بارعة، منها: «رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة[3] » محاسن المقصورة » شرح فيه مقصورة الأديب أبي الحسن حازم بما تنقطع الأطماع فيه.

وقد أفاد التنبكتي[4] أن القيجاطي قرأ الشريف الغرناطي.

6- محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر، شمس الدين بابن مرزوق الجد[5] (710-781). كان عالما مشاركاً في العلوم، بارع الخط أنيقه متّسع الرواية، رحل إلى المشرق

---

(1) انظر ترجمة في الإحاطة 2/ 181-187، و التعريف لابن خلدون: 63، والمرقبة العليا: 171-177، ونثير الجمان 145-149، ونثير فرائد الجمان: 231-235، وريحانة الكتاب 2/ 339-400، وأوصاف الناس: 93-95.

(2) الإحاطة 2/ 185.

(3) صدر في أربعة أجزاء بتحقيق الباحث محمد الحجوي، وهو من منشورات وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية.

(4) نيل الابتهاج: 478، وكفاية المحتاج 2/ 359.

(5) له ترجمة في الإحاطة 3/ 103-129، والتعريف بابن خلدون: 50-51، والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام 4/ 26، وجذوة الاقتباس 1/ 227-225 وتعريف الخلف برجال السلف: 141-148.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فحج وجاور ولقي الجِلّة مع والده، ثم فارقه وعرف بالمشرق فضله. أخذ على أبي حيان الأندلسي وخلق، وقيل إن عدد شيوخه نحو ألفي شيخ.

وقد ذكر المنتوري[1] أن القيجاطي سمع من ابن مرزوق صحيح البخاري من طريق أبي محمد السرخسي.

7- محمد بن علي بن الفخار البَيْري (ت 754).

حلاّه ابن الخطيب[2] بقوله: « كان متفنّنًا عالماً بالفقه والعربية والقراءات والأدب والحديث، خَيّراً صالحا، شديد الانقباض، كثير العكوف على العلم، خرج من بلده أركش حين استولى عليها العدو فاستوطن شريش، وقرأ بها على أبي الحسن السكوني وابن حوط الله وجماعة، ثم استوطن مالقة وتصدر للإقراء بها. من تصانيفه «شرح الرسالة » و«شرح مشكلات سيبويه»، وشرح قوانين الجزولية.

وقد أفاد المجاري[3] أن القيجاطي سمع على ابن الفخار « جمل الزجاجي »، و«قوانين ابن أبي الربيع السبتي، كما نبه المنتوري[4] إلى أن القيجاطي قرأ على ابن الفخار كتابي « إيجاز البيان» و« المفردات» وكلاهما لأبي عمرو الداني.

8- محمد بن علي بن محمد بن عبد الرزاق الجزولي أبو عبد الله الإمام القاضي[5] (ت 755هـ).

---

(1) في فهرسته: 20، 28.

(2) الإحاطة 3/ 35، وانظر ترجمته في الكتيبة الكامنة: 70، وغاية النهاية 2/ 200-201، وبغية الوعاة 1/ 187-188 وأرّخ لوفاته بسنة 723، والنفح 5/ 355، وشجرة النور 288.

(3) في برنامجه: 100-102.

(4) في فهرسته: 10،1.

(5) انظر ترجمته في التعريف بابن خلدون: 68، ونثير الجمان لابن الأحمر: 355-357، وتاريخ قضاة الاندلس: 135-136، ووفيات ابن قنفذ: 358، ودرة الحجال 2/ 240-241.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

كان أحسن خلقا وخلقا، وكان قاضيا بحضرة أبي سعيد المريني وخطيبه. أخذ عن أهل فاس، ورحل إلى تونس فأخذ عن علمائها كاليفرني و القودري وابن جماعة وغيرهم. وكان له تقدم في علم الأصول بفاس يعقد لذلك مجلساً في جامع القرويين، وكان يطاوعه القلم والكتابة، مُعَظَّماً عند أبي الحسن المريني.

وقد أفاد المنتوري[1] أن القيجاطي قرأ على الجزولي كتاب « الأحام الصغرى لابن عبد الحق الإشبيلي.

9- محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف السُّلَمي القاضي أبو البركات الشهير بابن الحاج البلِّفيقي (680-771) حلاّه تلميذه ابن خلدون[2] بقوله: « شيخنا شيخ المحدثين والفقهاء والأندلس، وسيد أهل العلم بإطلاق ». أخذ عن ابن الزبير وأبي الحسن القيجاطي وجماعة.

وكان على جلالته وتبحره في فنون المعارف شاعراً مفلقا وأديبا بارعا وخطيبا مفوّها. له ديوان شعر كبير سماه « العذب الأجاج من شعر أبي البركات ابن الحاج »، واختصره معاصره الشريف السّبتي فسماه: « اللؤلؤ والمرجان اللذان من العذب والأجاج يستخرجان »[3].

---

(1) الفهرسة: 28.

(2) التعريف بابن خلدون: 336. وله ترجمة في الإحاطة 2/ 143-169، و الكتيبة الكامنة: 127، وريحانة الكتاب 2/ 263، وأوصاف الناس: 28، والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام 4/ 418-442، والنفح 5/ 471-487.

(3) يعد الديوان ومختصره من المصادر الشعرية المفقودة، وقد تتبع الموجود من شعره في المظان المطبوعة والمخطوطة الأستاذ الباحث الدكتور عبد الحميد الهرامة ونشره نشرة علمية محققة، وقد صدر في طبعته الأولى عن مركز جمعة الماجد بدبي سنة 1996.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد أفاد المنتوري[1] أخذ القيجاطي على البلّفيقي تآليفه، وصرّح المجاري[2] أنه عرض فصيح ثعلب على شيخه القيجاطي، وأنه حدثه به عن القاضي أبي البركات بن الحاج، كما نبه ابن الجزري[3] وابن مخلوف [4] على قراءته عليه.

10- محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمن المقري التلمساني (ت 759هـ).

حلاّه التنبكتي[5] بقوله: « الإمام العلامة النظّار المحقق القدروة الحجة الجليل أحد مجتهدي المذهب وأكابر فحولة المتأخرين الأثبات، قاضي الجماعة بفاس». وقد كان مشهوداً له بالإجتهاد والحفظ والاطلاع والنقل والنزاهة، معترفاً له بحسن القيام على الفقه والتفسير والعربية، معروفا بين أهل عصره بحفظ الأخبار والحديث و التاريخ والمشاركة في الأصلين والجدل والمنطق.

وقد أفاد كل من المنتوري[6] والتنبكي[7] والمقري[8] والعباس بن إبراهيم [9] وابن مخلوف [10] أن القيجاطي قرأ عليه.

---

(1) الفهرسة: 101

(2) في برنامجه: 102

(3) غاية النهاية: 2/ 236.

(4) شجرة النور: 229.

(5) نيل الابتهاج: 420. وله ترجمة في الإحاطة 2/ 191-226، و التعريف بابن خلدون: 61، وتاريخ قضاة الأندلس: 169، وأسهب المقري في التعريف به وذكر منافبه في النفح 5/ 254-340.

(6) الفهرسة (اللوحة 47/ ظ)

(7) نيل الابتهاج: 427

(8) النفح 5/ 340

(9) الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام 4/ 408

(10) شجرة النور: 232

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

11 - محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد بن علي بن محمد اللوشي اليحصبي أبو عبد الله، يعرف باللوشي نسبة إلى لوشة.

قال ابن الخطيب د[1]: « كان رحمه الله من أهل الحسب و الأصالة، شاعراً مدَّاحاً، نشأ في حجر الدول النصرية، ولزم طوْراً من الخمول في غير تشَكّ، أعرض به عن أرباب الدنيا، أخذ نفسه بالتقشف وسوء المسكن، له أدب بلغ في الإجادة الغاية.

وقد ذكر المنتوري [2] أن شيخه القيجاطي قرأ عليه تآليف كثيرة. كما أفاد قراءته عليه عليه التنبكتي[3]، وابن الجزري[4].

12 - محمد بن محمد بن محمد بن بيبش العبدري، أبو عبد الله (680-753) حلاّه ابن الخطيب[5] بقوله: « كان خيرا منقبضا، عفا متصاونا، مشتغلا بما يعنيه، مضطلعا بالعربية، عاكفا عمره على تحقيق اللغة، مشاركا في الطب، متعيشا من التجارة في الكتب، أثرى منها وحسن حاله. وانتقل إلى سكنى سبتة إلى أن حططت بها رسولا في عام اثنين وخمسين وسبعمائة، فاستدعيته ونقلته إلى بلده، فقعد للإقراء به إلى أن توفي.

---

(1) الإحاطة 2/ 270، وله ترجمة في الكتيبة الكامنة: 175-177، وريحانة الكتاب 2/ 380، وأوصاف الناس: 59-61، ونثير فرائد الجمان: 329-331.

(2) تنظر فهرسته: 2-3-7-22-35-43-54-58-61-62-68-70-78-86.

(3) نيل الابتهاج: 478

(4) غاية النهاية: 2/ 285.

(5) الإحاطة 3/ 37، وانظر ترجمته في الكتيبة الكامنة: 90، والدرر الكامنة 4/ 215-216، وبغية الوعاة 1/ 233، وشذرات الذهب 8/ 299، والنفح 6/ 244-245، وقد تصحّفت « بيبش » إلى «بلّش» في الدرر، والبغية، والشذرات.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد أفاد قراءةَ القيجاطي على ابن بيبش كلٌّ من المنتوري[1] والتنبكتي[2].

13- يوسف بن علي السّدوري المكناسي، أبو الحجاج (688-781)

قال ابن الجزري[3]: « محقق صالح مقرئ محدّث ويجلد الكتب في غاية من الحسن ويقرئ الناس. انتفع به جماعة كثيرون. قرأ علي أبي الحسن بن بري صاحب الرجز بقراء نافع، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن ميمون البلوي أنه كان بالمدرسة اليوسفية بغرناطة.

وقد أشار إلى تلمذة القيجاطي على السدوري المجاريّ[4]. وأفاد أنه قرأعليه رجز ابن بري.

أقول: وقد وهم الحافظان ابن الجزري[5] وابن حجر[6] حيث ذهبا إلى القول بأخذ أبي عبد الله القيجاطي على جدّه أبي الحسن، والصحيح أنه لم يقرأ عليه، لأنه ولد عام وفاته، ولم يدرك من حياته إلا خمسة أشهر أو ستة، وأسانيده شاهدة على ذلك، فهو إنما يروي عن جدّه أبي الحسن بواسطة شيخه أبي سعيد فرج بن لب كما في فهرسة المنتوري، أو شيخه أبي البركات البلّفيقي كما في برنامج المجاري.

---

(1) في فهرسته: 1-5-6-7-8-9-10-12-14-16-39-40-41-46-47-48-51-52-53-58-60-61-68.

(2) نيل الابتهاج: 478، وكافية المحتاج 2/ 359.

(3) غاية النهاية 2/ 401-402.

(4) في برنامجه: 96.

(5) غاية النهاية 2/ 243

(6) الدرر الكامنة 4/ 321.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الرابع
ثقافة القيجاطي ومكانته العلمية

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

إذا كنا قد حُرِمْنا معجما لشيوخ أبي عبد الله القيجاطي وبرنامجاً لمروياتـه، وفي غيـاب نقول تدلّل على رحلته في طلب العلم بلاد الاندلس أو خارجها، فإننـا لا نملـك إلا أن نُعَوِّل على مصدرين أساسين زخرا بمقروءاته على طائفة من شيوخ عصره، وأعني بهما: الفهرسة الحافلة للمنتوري، وبرنامج المجاري، وقد كانـا أحـرص تلاميـذه القيجـاطي على ملازمته، وأكثرهم إفادة من حلقات درسه، وقد لازمـه أولهـما نحـواً مـن أربعـين سنة[1]، وتلمذ الثاني له قريبا من ثلاثين سنة كما صرح هو بذلك[2].

وإذا أضفنا إلى ذلك مصدرا ثالثا ـ وهو شرح الدرر اللوامـع للمنتـوري، أمكننـا أن نقدم صورة تعكس بصدق ثقافة أبي عبد الله القيجاطي وتبرز مكانته العلمية، ذلك بأن هذا الشرح الحافل غني بنقول المنتوري عن شيخه، وقد كان وما يزال المرجع الأسـاس لكل الذين تصدّوا لإبراز إسْهام القيجـاطي في العلـوم الإسـلامية عامـة، و القـراءات القرآنية خاصّة.

ومن خلال متابعة فاحصة ومتأنية لما زخرت به فهرسته المنتوري من مقـروءات أبي عبد الله القيجاطي أمكن تسجيل ملاحظتين أساسيتين:

الأولى: أن أكثر تعويله ـ فيما قرأ ـ على أربعة من الشيوخ، وهم: أبو البركـات محمـد بن محمد بن الحاج البلّفيقي، وأبو عبد الله بن بيبش العبدري، وأبـو عبـد الله محمـد بـن محمد اللوشي، وأبو سعيد فرج بن لب

---

(1) ذلك ما استنتجه الدكتور محمد ابن شريفة استنادا لبعض القرائن. تنظر دراسته الموسـومة: « مـن أعـلام أواسط العصر الغرناطي: ص: 23. وهي منشورة ضمن الملتقى الإسباني المغربي الثـاني لعلـوم التـاريخ بمدريد.

(2) في برنامجه: 104.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الثانية: أن النصيب الأوفى من هذه المقروءات في علم القراءات القرآنية وهذا كشّاف بأهم مقروءات القيجاطي، وهو يعكس بصدق الجو الفكري والثقافي الذي كان سائداً في القرن الثامن الهجري، وأمهات الكتب التي كانت حلقات الدروس قائمة عليها.

1- أحكام القرآن للقاضي أبي بكر بن العربي [1]

2- اختصار تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمَنِين [2]

3- كتاب العالم و المتعلم في معاني القرآن لأبي جعفر النحاس [3]

4- كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب [4]

5- كتاب مشكل القرآن لابن قتيبة [5]

6- كتاب معاني القرآن للزّجّاج [6]

7- كتاب معاني القرآن للفراء [7]

8- كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية في تفسير القرآن لمكي بن أبي طالب [8]. وأما كتب كتب القراءات القرآنية، فقد حازت منها تآليف أبي عمرو الداني نصيب الأسد، وهذا مسرد بأهمّها:

---

(1) فهرسة المنتوري:15-16

(2) م ن: 16

(3) م ن: 16.

(4) م ن: 13-14

(5) م ن: 15

(6) م ن: 16

(7) م ن: 16

(8) م ن: 16

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

1- كتاب الإبانة عن تفسير معاني القراءة لمكي بن أبي طالب [1].

2- كتاب الإبانة في الراءات واللامات لورش. تآليف الحافظ أبي عمرو الداني [2]

3- كتاب الأرجوزة المنبّهه على أسماء القراء وأصول القراءات وعقد الديانات للحافظ أبي عمرو الداني[3].

4- كتاب إرشاد المتمسكين لأبي عمرو الداني[4].

5- كتاب الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر بن الباذش[5].

6- كتاب إيجاز البيان في قراءة ورش لأبي عمرو الداني[6].

7- كتاب الإيضاح في القراءات السبع من ثلاث وستين رواية للحافظ أبي علي الأهوازي[7].

8- كتاب الإيضاح في الهمز للحافظ أبي عمرو الداني[8].

9- كتاب البيان في عدّ آي القرآن للحافظ أبي عمرو الداني[9].

10-كتاب التبصرة في القراءات السبع لمكي بن طالب[10].

---

(1) م ن: 12

(2) م ن: 11

(3) م ن: 12

(4) م ن: 9-10

(5) م ن: 5، وبرامج المجاري: 95

(6) م ن: 10

(7) م ن: 1

(8) م ن: 10

(9) م ن: 13

(10) م ن: 4.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

11-كتاب التذكير في القراءات السبع للإمام أبي عبد الله بن شريح [1]

12-كتاب التعريف في قراءة نافع لأبي عمرو الداني [2]

13-كتاب التلخيص في قراءة ورش لأبي عمرو الداني [3]

14-كتاب التمهيد في قراءة نافع لأبي عمرو الداني [4]

15-كتاب التيسير في القراءات السبع للحافظ الداني.

16-كتاب جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني[5]

17-كتاب التنزيل في الرسم لأبي داود سليمان بن نجاح [6]

18- كتاب طبقات المقرئين للحافظ الداني[7].

19- كتاب الطرق المتداولة في القراءات العشر لابن الباذش[8]

20- كتاب القطع و الائتناف لأبي جعفر النحاس[9].

21- كتاب الكافي في القراءات السبع للإمام أبي عبد الله بن شريح [10]

---

(1) م ن: فهرسة المنتوري: 5

(2)م ن: 9

(3)م ن: 10

(4) م ن: 8

(5) برنامج المجاري: 97

(6)ف م: 1

(7) م ن، وب م: 95

(8)ف م: 9 وب م:96

(9)م.م:14

(10)م ن:52

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

22- كتاب الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب [1]

23- كتاب المستنير في القراءات العشر لأبي طاهر بن سَوارّ [2]

24- كتاب المفردات في القراءات السبع لأبي عمرو الداني [3].

25- كتاب المقنع في الرسم لأبي عمرو الداني [4].

26- كتاب المكتفى في الوقف التام و الكاف و الحسن لأبي عمرو الداني [5].

27- كتاب الموضح في الإمالة لأبي عمرو الداني [6].

28-كتاب الهادي إلى مذاهب القراء السبعة لأبي عبد الله بن سفيان القيرواني [7]

29- منظومة حرز الأماني ووجه التهاني لأبي القاسم الشاطبي [8].

30- منظومة الدرر اللوامع في قراءة نافع لابن برّي [9].

وأما كتب اللغة و النحو، فأهم مقروءات القيجاطي منها ما يلي:

1- كتاب الإيضاح في النحو لأبي علي الفارسي [10].

2- كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي [11].

---

(1)م ن: 7

(2) م ن: 4

(3) م ن: 4

(4)م ن: 7

(5)م ن: 7

(6) م ن: 1

(7) م ن: 14

(8) م ن: 13

(9)م ن: 11

(10) م ن:5

(11)ف م: 46 وب م: 100

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

3- كتاب سيبويه[1].

4- كتاب الفصيح لثعلب[2].

5- كتاب القوانين في النحو لابن أبي الربيع السبتي[3].

6- كتاب المفصل في النحو للزمخشري[4]

7- كتاب النوادر لأبي علي القالي[5]

8- المنظومة النحوية الشهيرة بالألفية و الخلاصة لابن مالك الأندلسي[6]

هذا ويذكر المنتوري و المجاري مقروءات أخرى للقيجاطي في فنون مختلفة، وهي:

1- كتاب إحياء علوم الدين الإمام أبي حامد الغزالي[7].

2- كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب للحافظ ابن عبد البر[8].

3- كتاب تلقين المبتدي وتذكرة المنتهي للقاضي عبد الوهاب البغدادي[9]

4- كتاب الجامع الصحيح من طريق أبي محمد السرخسي للإمام البخاري[10]

5- كتاب الرحلة الصغرى للقاضي أبي بكر بن العربي[11].

---

(1)ف م: 46

(2)ب م: 102

(3) م ن: 101.

(4)ف م: 47

(5)م ن: 48

(6)م ن و ب م: 97

(7)ف ب: 40-41

(8) م ن: 52

(9) م ن: 43 و ب م: 103

(10)ف م: 20

(11)م ن: 53

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

6- كتاب الرسالة للإمام ابن أبي زيد القيرواني [1]

7- كتاب الرسالة الواعية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات و الديانات [2]

8- كتاب صلة الصلة لابن الزبير [3]

9- كتاب عمدة الأحكام المنقولة عن خير الأنام للإمام تقي الدين بن سرور المقدسي [4].

10- كتاب المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ (رواية أبي أحمد الجلودي) للإمام مسلم [5].

11- نظم الخزرجية في العروض لضياء الدين الخزرجي [6].

ويتضح من خلال هذا الكشاف التفصيلي لمرويات أبي عبد الله القيجاطي أن علم القراءات القرآنية قد استأثر باهتمامه فأكثر مقروءاته فيه، وقد أحصى الدكتور عبد الهادي حميتو [7] المصنفات التي رواها المنتوري من كتب القراءات في فهرسته فوجد عددها سبعين كتابا لم يَرْوِ منها من غير القيجاطي إلا عدداً يسيرا من كتب المتأخرين، مما يدل على سعة رواية وعمق معرفته بمذاهب الأئمة ورسوخ قدمه.

---

(1) ب م: 98-99

(2) ف م: 39-40

(3) م ن: 53

(4) م ن: 28

(5) م ن: 22

(6) ب م: 103

(7) تنظر أطروحته: « قراءة نافع عند المغاربة حتى القرن العاشر ».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وإذا كانت بعض المصادر تُحلّي القيجاطي تارة بالفقيه[1]، وأخرى بالخطيب[2]، فإن علم القراءات القرآنية كان دَيْدَنَه وهجّيراه، فهو بعد أن صارت قدمه راسخة في هذا الفن، وأتقن صناعته، قَعَد لتدريسه بغرناطة، وتفرغ لذلك تفرغا تاما حتى صار في هذا العلم إماما مجتهدا، فاستقل بآراء خالف فيها بعض ما كان مألوفا عند المتقدمين من أعلام هذا الفن، بل تعدّى ذلك إلى مناقشة بعض مشاهير أئمة هذه الصناعة ونازعهم في مسائل كانوا قرّروها فَدَلَّل على بطلان أدلّتهم، وتهافُتِ حججهم[3]، ومن أجل ذلك، ألفَيْناه مُعْترفاً له بالرّيادة، مَشهوداً له بمثل « إمام الأداء ومعلّم الإقرار »[4]، و«إمام الأئمة في إقراء القرآن »[5]، و«وإمام القراء »[6]، و« شيخ الأندلس اليوم »[7] و«شيخ غرناطة »[8]، و« عالم كامل انتهت إليه شيخه الإقراء في هذا الزمان بالأندلس»[9]، و« الأستاذ »[10]، ولم يكن أحد ببلد الأندلس يلقب بذلك إلا النحوي الأديب[11]، و« العلامة الآية في علم القراءات[12].

---

(1) توشيح الديباج: 215، ووفيات الونشريسي: 137

(2) المجمع المؤسس للمجمع المفهرس لابن حجر 3/ 357، والمعيار للونشريسي 12/ 148

(3) يأتي بيان ذلك تفصيلا عند الحديث على قيمة النص المحقق.

(4) فهرسة المنتوري 113، وبنفس التحلية ختم المخطوط موضوع هذه الدراسة.

(5) برنامج المجاري: 92، وكفاية المحتاج 2/ 369

(6) ثبت الوادآشي: 210

(7) غاية النهاية 2/ 236

(8) المصدر نفسه: 2/ 284

(9) المصدر السابق: 2/ 243

(10) ينظر النفح 5/ 513.

(11) كما في ترجمة ابن الطراوة النحوي الأندلس من إنباه الرواة 4/ 113.

(12) نفح الطيب 5/ 340.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الخامس:
تلاميذ القيجاطي

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

حَرِيّ بعالم هذه ثقافته العلمية أن تُشَدّ إليه الرحال، ويتنافس طلبة العلم في الإقبال على حلقات دروسه، وليس ثمة شك في أن عدد الذين تلمذوا له كثير، والذين سألوه الإجازة مثل ذلك، لكن كتب التراجم لم تسعف إلا بأسماء بعضهم، ومنهم:

1- أحمد بن عبد الله البَقَنْي الأنصاري، أبو جعفر[1] (كان حَيّاً سنة 906).

من بيت نبيه بغرناطة، ولد بها ونشأ، ودرس بها على والده وعلى من بقي من مشيختها فاكتسب ثقافة متينة متنوعة أَهَّلَتْهُ لتولي عدد من الخطط كالقضاء والفتوى والشورى والكتابة في الدواوين السلطانية. وكان من عنايته بالفقه أن نسخ البيان والتحصيل لابن رشد الجد. وله فتاوى كثيرة[2]. من تآليفه: اختصار البيان والتحصيل، ومختصر الإحاطة[3].

وقد حلى القيجاطي بقوله: « شيخنا »[4]، كما أفاد التّنبكتي[5] قراءته عليه.

2- الشّهاب الأُبّدي[6]، أفاد السخاوي في الضوء اللامع[1] أخذه على القيجاطي، القيجاطي،

---

(1) له ترجمة في نيل الابتهاج: 233، وكفاية المحتاج 2/ 210، وأعلام المغرب العربي 5/ 101-107، وهي وهي مطوَّلة.

(2) أورد بعضَها الونشريسي في المعيار 1/ 3، 345، 344، 341/ 11، 338، 337/ 149.

(3) توخذ منه نسخة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحمل رقم D 1582.

(4) في تأليفه الموسوم بـ « العمدة في شرح البردة » (مخطوط اللوحة/ 16)

(5) في نيل الابتهاج: 478، وكفاية المحتاج 2/ 359

(6) لم أقف له على ترجمة، إلا أني رأيت عند القرافي في توشيح الديباج: 46 قوله في ترجمة الأبودري إبراهيم بن بن أحمد بن إبراهيم القاضي المصري الأزهري (806-859): « وأخذ أيضا عن الشهاب الأبّذي ». وقال ابن مخلوف في شجرة النور الزكية: 256 في ترجمة الأبودري المذكور: « أخذ عن الزين عبادة وأبي

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

كما أفاد ثانية [2] أنه أخذ الأدب عن محمد بن زكريا بن الجبِّير.

3- علي بن عيسى بن محمد الفهري البسطي أبو الحسن.

حلاّه ابن حجر[3] بقوله: « مَهَر في العربية، ودخل المشرق فحج ثم حلب. وكان عالما قيّما بالنحو يحفظ التسهيل، وكان سريع الخط، يحفظ فوائد في معاني القراءات والحساب وغير ذلك، وتصدّر لإقراء العربية في حلب، ثم دخل الديار المصرية ثم الإسكندرية، ثم دخل الروم فحصلت له ثروة، واستمر هناك إلى أن مات سنة عشرة وثمانمائة.

وقد أفاد ابن الجزري [4] أنه من تلاميذ القيجاطي.

4- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد أبي بكر بن مرزوق الحفيد (766-842)

ترجمة التنبكتي[5] فوصفه بـ « الإمام المشهور، الفقيه المجتهد، الأصولي المفسّر، المحدث الحافظ، المسند الراوية، الأستاذ المقرئ المجود، النحوي اللغوي البياني

القاسم النويري و الشهاب الصنهاجي ». هكذت قال، و الغالب أنه الشهاب الأبّدي نفسه، وذلك يعني أنه شهاب الدين إبراهيم، لأن هذا اللقب عند المشارقة جارٍعلى من اسمه « إبراهيم » في الغالب.

(1) الضوء اللامع 10/ 17.

(2) المصدر نفسه 6/ 21

(3) الدرر الكامنة 3/ 165-166، وفيه أن وفاته كانت سنة 710هـ وهو خطأ. وللبسطي ترجمة في إنباء الغمر لابن حجر 7/ 236، والضوء اللامع 5/ 273، وشذرات الذهب 9/ 202 (نشرة الارنؤوط).

(4) غاية النهاية 2/ 243.

(5) نيل الابتهاج: 499. وانظر ترجمته في الضوء اللامع 7/ 50-51، ورحلة القلصادي: 96، وفهرس ابن غازي: 174-175، ومعجم المؤلفين 8/ 317، والأعلام 5/ 328.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

العروضي، الآخذ من كل فن بأوفر نصيب، شيخ الشيوخ وآخر النظار الفحول، صاحب التحقيقات البديعة والاختراعات الأنيقة والأبحاث الغريبة والفوائد الغزيرة. له تآليف منها: « أنوار الدراري في مكررات البخاري»، و« روضة الأديب في شرح التهذيب»، و«شرح قصيدة البردة وسماه » إظهار المودة في شرح البردة ».

وقد أشار إلى أخذه عن القيجاطي كلٌّ من الواد آشي[1]، والكتاني[2]، وأفاد ابن حجر[3]، والسخاوي[4]، والقرافي[5]، والتنبكتي[6]، وابن مخلوف [7] أنه أجازه.

5- محمد بن زكرياء بن أحمد بن عثمان بن الجبِّير[8] اليحصبي.

وهو ناسخ المخطوط موضوع الدراسة، ولم أقف له على ترجمة، إلا إشارة وردت عند السَّخاوي مؤداها أن الشهاب الأُبَّذي أخذ الأدب عنه.

وقد أفدت تلمذته على القيجاطي من خلال ورود اسمه على الصفحة الأولى من المخطوط، وخاتمته التي ذُيِّلت بما نصّه: « تَمَّ ما تَقَيَّد من مسائل شيخنا الإمام المقرئ العلاّمة الأوحد المقدس أبي عبد الله القيجاطي رحمه الله ورضي عنه ».

---

(1) في ثبته، 311

(2) فهرس الفهارس 2/ 564.

(3) المجمع المؤسس 3/ 264

(4) الضوء الامع 7/ 50

(5) توشيح الديباج: 171.

(6) نيل الابتهاج: 499، وكفاية المحتاج 2/ 374

(7) شجرة النور الزكية: 253.

(8) بكسر الجيم والباء المشددة وياء مدّ وراء كما سيتأكّد قريبا

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وسيأتي مزيد تعريف بابن الجِيّر هذا عند وصف النسخة الفريدة التي حققت عليها الكتاب.

6- محمد بن علي بن قاسم بن علي بن علاق (ت806هـ).

حلاّه التنبكتي[1] بقوله: « حافظ غرناطة ومفتيها ومحدثها وإمامها وقاضي الجماعة بها العلاّمة القدوة الفهامة سبط أبي القاسم بن جزي. أخذ عن ابن لُبّ، والمقّري، والخطيب ابن مرزوق وغيره. أخذ عنه المنتوري وابن سراج وأبو بكر بن عاصم وغيرهم. وله شرح على ابن الحاجب الفرعي في عدة أسفار، وشرح فرائض ابن الشاط، وله فتاوى نقل بعضها الونشريسي[2].

وقد أفاد المجاري[3] قراءته سيبويه على القيجاطي

7- محمد بن عبد الملك بن علي بن عبد الملك القيسي المنتوري[4].

حلاّه صاحبه السرّاج [5] بقوله: « صاحبنا الفقيه القاضي الأستاذ النزيه المحقق الحافظ. أخذ عن جماعة من الأشياخ وأكثر بخاصة عن شيخه أبي عبد الله القيجاطي،

---

(1) نيل الابتهاج: 477. وانظر ترجمته في برنامج المجاري: 122-123، وفهرسة المنتوري: 227، وشجرة النور: 247، ووفيات الونشريسي : 135.

(2) في المعيار 4/ 205، 206، 5/ 219،217،23،18،16 ،236، 7/ 112،109، 207، 209، 401، 9/ 634،633.

(3) في برنامجه: 123

(4) أفاد الدكتور محمد ابن شريفة - نقلا عن أحمد البلوي الواد آشي - أن هذه الشهرة تنطق بكسر الميم وسكون النون وضمّ المثناه من فوق، وراء مهملة مكسورة ، بينما شُكِلت مرتين بقلم أحد عارفي المتنوري - ولعلّه الجعدالّه تلميذ - بكسر الميم وسكون النون وفتح التاء وسكون الواو وكسر الراء. تنظر دراسته الموسومة « من أعلام أواسط العصر الغرناطي: المنتوري » ص: 15-16.

(5) في فهرسته و النقل بنصه في ترجمة المنتوري من نيل لابتهاج: 495

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قرأ عليه بالسبع والروايات الأربعة عشر في سبع عشرة ختمة، وقرأ عليه جميع تآليفه من القراءات وغيرها، وعليه اعتماده في الإتقان و التجويد وأجازه عامة » اهـ

ومن تآليفه شرحه[1] الحافل على نظم الدرر اللوامع لابن برّي، أجاد فيه وأفاد، ذكر أنه طالع عليه مائة وتسعة وتسعين مجموعا: سبعة وعشرين من كتب القراءات، والباقي من غيرها، ومن تآليفه أيضا فهرسته[2] الشهيرة، وهي زاخرة بالفوائد.

8- محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد الأندلسي المجاري[3] (ت 862هـ)

نشأ في أسرة لها نباهة وشأن، وبلغ في العلم رتبة الإمامة، وبرع في علوم كثيرة، وبخاصة القراءات القرآنية، عدد شيوخه الذين لقيهم وقرأ عليهم أو سمع منهم أربعة وثلاثين شيخا أتى على ذكرهم في برنامجه.

وقد قرأ على شيخه القيجاطي القرآن العظيم بالقراءات الثماني المتداولة المشهورة والروايات الست عشرة المسطورة، وبالإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء في روايته المأثورة في اثنتي عشرة ختمة جميعها من طريق أبي عمرو الداني.

وأخذ عنه حروف السبعة من طريق الإمام أبي محمد مكي وطرق الأمام أبي عبد الله بن شريح، وطريق أبي علي الأهوازي على تضمنه كتاب الإقناع. وأخذ عنه من الكتب: الإقناع لابن الباذش، والشاطبية الكبرى، ورجز ابن بري، وألفية ابن مالك، والتيسير، ورسالة ابن أبي زيد القيراوني، وجمل الزجاجي، وإيضاح الفارسي، والقوانين لابن أبي الربيع السبتي، وفصيح ثعلب، والخزرجية في العروض، وتلقين القاضي عبد الله

---

(1) توجد منه نسخ خطية، منها نسخة الخزانة العامة التي تحمل رقم ك 409

(2) توجد منها نسخة خطية بالخزانة الحسنية تحمل رقم 1578

(3) له ترجمة مقتضبة في الضوء اللامع 9/ 151، وتصحّفت فيه كلمة « المجاري » إلى «المجارا».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الوهاب، وجامع البيان للداني، كما قرأ عليه تأليفه، وحكى أنه لازمه نحو الثلاثين سنة إلى أن توفي.

9- محمد بن محمد بن ميمون أبو عبد الله البلوي الغرناطي[1] (ت 792هـ)

كان إماماً فاضلا نحويا. قرأ بال، دلس السبع على الخطيب اللوشي، وأخذ التيسير عن جماعة، وخرج للحج فقرأ بتونس على ابن الحاجة، وقدم دمشق سنة اثنتين فقرأ على ابن الجزري للعشرة، وحفظ قصيدته اللامية وقرأ أيضا على جماعة. وأقام بدمشق سنسن يقرئ ويسمع، ثم توجه للديار المصرية فقرأ على أبي الفتح العسقلاني، وحج سنة خمس وثمانين فجاور ثم دخل اليمن فنشر علمه ودرّس وأفتى واشتهر بالصلاح، وحُكِي من عبادته وجودة حفظه وذكائه ما يدل على صلاحه، ورتب مدرساً في مدينة «ثَعَبَات»[2] وقصد إليها لإفادة.

وقد أفاد ابن الجزري[3] أن المترجم قرأ على أبي عبد الله القيجاطي.

10- محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم أبي بكر الأندلسي الغرناطي[4]

قاضي الجماعة العلاّمة الرئيس، حَلاّه ولده أبو يحيى في تقييده الذي عرف فيه أهل بيته بقوله: « كان رحمه الله علم الكمال ورجل الحقيقة، يقوم أتم قيام على النحو على طريقة متأخري النحاة جمعا بين القياس والسماع واستحضارا للشواهد الشعرية

(1) انظر ترجمته في غاية النهاية 2/ 255، وطبقات صلحاء اليمن للبريهي: 251-252 (نشرة عبد الله محمد الحبشي.ط/ مركز الدراسات و البحوث اليمني)، والدرر الكامنة 4/ 232، وإنباء الغمر 2/ 209، وشذرات الذهب 8/ 513.

(2) بفتح الثاء المثلثة وفتح العين المهملة وباء موحدة وألف وتاء مثناة.

(3) غاية النهاية 2/ 243-244.

(4) له ترجمة في نيل الابتهاج: 491، وشجرة النور: 247، ومعجم المؤلفين 11/ 209، والأعلام 7/ 45.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

واستظهار اللغات والأعربة، محليا أجياد تلك الأعاريب من علمي البديع والبيان بجواهر أسلاك، إلى ما يتعلق بها من قافية وميزان، وما للشعر من بحور وأوزان، وتضلع بالقراءات أكمل الاضطلاع مع تحقيق واطلاع، ويشارك في المنطق وأصول الفقه والعدد و الفرائض والأحكام مشاركة حسنة، وهو صاحب أرجوزة « تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام » وقد أفاد القرافي[1]، والتنبكتي[2]، وابن مخلوف[3] قراءة ابن عاصم على القيجاطي.

11 - ناصر بن أحمد بن يوسف بن منصور بن علي بن أحمد بن حسن البَسْكَرِي[4] المعروف بابن المَزْني (781-823).

قال ابن حجر[5]: « اشتغل ببلده، وأخذ القراءات عن أبي الحسن علي بن عبد الرحمن التوزري وكان يعظمه جدا في فن القراءات، وأخذ الفقه عن أبي فارس عبد العزيز بن يحيى الغسّاني البرجي، ومحمد بن إبراهيم الخطيب[6].

---

(1) توشيح الديباج: 247

(2) نيل الابتهاج: 478 وكفاية المحتاج 2/ 359

(3) شجرة النور الزكية: 247

(4) بفتح الموحّدة وسكون المهملة

(5) المجمع المؤسس 3/ 356، وانظر ترجمة أيضا في إنباء الغمر 7/ 404، وفيه « ناصر الدين »، والضوء اللامع 10/ 195.

(6) يلاحظ أن ابن حجر أسقط من عمود نسبه أباه وجدّه الثاني، وقد فعل مثل ذلك عند ترجمته له في الدرر الكامنة.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل السادس:
وفاته وآثاره

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أجمعت المصادر التي عاصرت أبا عبد الله القيجاطي على أن وفاته كانت سنة 811هـ، وها هو ذا المجاري[1] تلميذه يؤرخ الحدث مفصلا فيقول: « ولازمته نحو الثلاثين سنة إلى أن توفي ـ رحمه الله وجزاه أفضل الجزاء ـ يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الآخر من عام أحد عشر وثمانمائة. ودفن بعد العصر من اليوم بعده بباب الفخارين[2]، ونص على نفس التاريخ المنتوري[3]. وتردد التنبكتي[4] في تاريخ وفاته، فقال: « توفي سنة عشر أو أحد عشر وثمانمائة ».

وقد أفادت طائفة من المصادر بأن أبا عبد الله القيجاطي خَلّفَ آثاراً علمية، غير أنها لم تسعفنا بمسرد تفصيلي بها، وهي تسميها تارة « تآليف »[5]، وأخرى « تقييدات »[6] وثالثة: « مسائل »[7]، ورابعة « كتباً »[8].

وسأذكر من هذه الآثار[9] ما وقع التنصيص عليه فيما رجعت إليه من مصادر:

---

(1) في برنامجه: 104

(2) أفاد القلقشندي في صبح الأعشى 5/ 207 أنه كان لغرناطة ثلاثة عشر بابا، منها باب الفخارين ولم يتحدث عنه، وذكر الأستاذ عبد الله عنان أن موقع هذا الباب كان تجاه القرية المسماة بالفخارة ALFACAR ، و الواقعة على أطراف غرناطة الشمالية. انظر الإحاطة 1/ 194. هامش2.

(3) في فهرسته (اللوحة 113/ ظ)

(4) انظر نيل الابتهاج: 478، وكفاية المحتاج 2/ 359، ووقع مثل ذلك لصاحب طبقات المالكية: 406 (مخطوط).

(5) انظر برنامج المجاري: 104 وفهرس ابن القاضي الموسوم بـ« رائد الفلاح بعوالي الأسانيد الصحاح » 2/ 419 (رسالة دبلوم مرقونة بمكتبة كلية الآداب بالرباط).

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري (اللوحة 160/ و، 238/ و)

(7) المصدر نفسه (اللوحة 174/ ظ و 194/ و)

(8) ينظر فهرسة المنتوري (اللوحة 21/ و، 24/ و، 25/ و، 26/ و-ظ)، وبرنامج المجاري: 104.

(9) أتى على ذكر معظمها الدكتور عبد الهادي حميتو في أطروحته « قراءة نافع عند المغاربة » 5/ 1246-1247.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

1- تأليف في القراءات، وردت الإشارة إليه في طبقات المالكية[1]. قال مؤلفه [2]: [2]: «رأيت له تأليفا في القراءات »[3].

2- تأليف في الراء، ذكره له المجاري وقال: « قرأت جميعه عليه تفقها»[4].

3- قصائد في مدح النبي عليه الصلاة والسلام[5].

4- كتاب « تحقيق النطق بالباء »، ذكره المنتوري[6]، و المجاري[7]، وأفادا أنهما قرآه قرآه عليه جميعه تفقها.

5- كتاب « ترقيق اللام من اسم الله لورش إذا كانت قبله حركة ممالة ».

كذا ورد عند المنتوري[8]، وقال: « قرأت جميعه عليه تفقها»، وذكره المجاري[9] بعنوان: « تأليف في اللام ».

6- كتاب « الرد على من منع الصلاة بقراءة « وجَنات » بالرفع من قوله تعالى في سورة [الأنعام: 87]: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ﴾.

---

(1) مخطوط الخزانة العامة بالرباط، ويحمل رقم د 3928

(2) مجهول، وقد كان حَيّاً أوائل القرن العاشر.

(3) هل ينصرف قوله « تأليفاً » إلى المخطوط موضوع الدراسة برمته أم إلى بعض مسائله؟ لا نملك على ذلك ذلك دليلا.

(4) برنامج المجاري: 104

(5) طبقات المالكية لمجهول (اللوحة 203/ ظ)

(6) في فهرسته (اللوحة 203/ ظ).

(7) في برنامجه: 104

(8) الفهرسة (اللوحة 21/ و)

(9) في برنامجه: 104

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ذكره له المنتوري في فهرسته[1]، وقال: « قرأت جميعه عليه تفقها ».

وأفاد الدكتور عبد الهادي حميتو[2] أن هذا التأليف مرتبط بحادثة مسجد غرناطة التي أثارتها قراءتها قراءة بعض الشيوخ هذه الكلمة بالرفع، فرد عليه الإمام بالمسجد أبو سعيد بن لُبّ شيخ القيجاطي يريد رده إلى الكسر كما قرأ به السبعة من طرقهم المشهورة.

7- كتاب شروط القراءة المقبولة المعمول بها. قال المنتوري[3]: ويسمى: « كتاب الإيماء إلى وجوه الدلالات على عدم وجوب تواتر القراءات »، وأفاد أنه قرأه جميعه على شيخه القيجاطي تفقّها.

8- كتاب « مخارج الحروف ».

ذكره له المنتوري[4]، والمجاري[5] وقَالاَ بقراءته جميعه عليه تفقّها.

9- مراتب القراءة في المد.

قطعة نظمية أوردها ابن القاضي في الفجر الساطع[6] وعزاها للقيجاطي، وقد رجّح رجّح الدكتور عبد الهادي حميتو[7] أن تكون من نظم الحفيد لتعمقه في دراسة مذاهب الأئمة ورسوخ قدمه في فقه القراءات.

---

(1) الفهرسة (اللوحة 26/ ظ)

(2) انظر أطروحته « قراءة نافع عند المغاربة » 5/ 1246.

(3) الفهرسة (اللوحة 26/ و)

(4) م ن (اللوحة 24/ و)

(5) في برنامجه: 104

(6) في باب المد (اللوحة 68/ و)

(7) قراءة نافع عند المغاربة 5/ 1247

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

10- مسألة في بيان رواية قالون عن نافع في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾...إلخ.

نبه عليها المنتوري عند كلامه على الاختلاس في آخر شرحه على الدرر اللوامع[1]، فقال: قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ في جوابه على المسائل التي سئل عنها: المسألة الخامسة: في بيان رواية قالون عن نافع في قوله تعالى ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ في الحرفين، وقوله ﴿تَعَدُّوا﴾، و ﴿يَخِصِّمُون﴾: جاءت النصوص عنه في كتب المتقدمين أنه جمع في تلك المواضع كلها بين ساكنين، وهما العين و الميم في ﴿ نِعِمَّا ﴾، والعين والدال في ﴿يَهِدِّي﴾، والخاء والصاد في ﴿يَخِصِّمُون﴾، لأنه لما أدغم الميم في الميم سكنت وقبلها العين ساكنة، وأدغم التاء في الدال من (تعتدوا)و(يهتدي)، وفي الصّاد من (يختصمون) ولم ينقل حركتها إلى ما قبلها فاجتمع له ساكنان، والجمع بين الساكنين ممنوع عند أكثر النحويين، فكرة ذلك قوم من أهل الأداء، فأخذوا في ﴿نعما﴾ بالإخفاء، وفي ﴿ تَعَدُّوا﴾ و﴿ يَهِدِّي﴾ و﴿يَخِصِّمُون﴾ بإشمام العين والهاء والخاء شيئا من الفتح فرارا من الجمع بين ساكنين في اللفظ » اهـ

11- مسألة في بيان تواتر القرآن، والفرق بين القرآن والقراءات.

نسبها إليه الونشريسي وأوردها كاملة في المعيار[2].

---

(1) اللوامع (اللوحة 387/ و)

(2) 12/ 148-157.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الباب الثاني :
مسائل القيجاطي: تعريف ودراسة

الفصل الأول: مسائل المخطوط

الفصل الثاني: منهج القيجاطي في تأليفه

الفصل الثالث: مصادره

الفصل الرابع: اختياراته

الفصل الخامس: مسائل القيجاطي:حصيلة وتقويم.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الأول:
مسائل المخطوط ومحتوياته

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أسلفت في مبحث تآليف القيجاطي أن المخطوط موضوع هذه الدراسة قد تضمن مسائل في فن القراءات القرآنية، وعددها - فيما أحصيت - إحدى وعشرون مسألة، وهي بحسب ورودها فيه كالآتي:

1- شروط القراءة المقبولة المعمول بها.

2- ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة.

3- الفرق بين الإمالة و الترقيق.

4- أقسام الحروف العربية بالنظر إلى التفخيم و الترقيق.

5- حروف العربية التي يتصرف إليها كلام العرب

(6-7-8) أحكام الراء.

9- الاختلاف في إمالة (صلى) إذا كان رأس آية.

10- أحكام اللام المفتوحة المتطرفة.

11- الحروف العربية: أصولها وفروعها.

12- تحقيق النطق بالباء.

13- حكم (سيء) و (سيئت) وما أشبههما مما أوّله مكسور وهو في الأصل مضموم.

14- تسهيل همزة الوصل التي بعد همزة الاستفهام.

15- مذاهب القراء في المد الطبيعي و الزائد.

(16-17)- توجيه قراءة أبي عمرو (واللاي يئسن) بالياء.

18- الفرق بين غُنّتي النون و الميم.

19- حكم الهمز المحرّك المتطرف.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

20- في القراءات المشهورة المتداولة بين الخاصة و العامة.

21- حكم الوقف على أواخر السّوَر

وهذه المسائل بسبب أهمية مواضيعها، وخطورة القضايا التي عرضت لها متفاوتة طولاً ومقصرا، فبينما استأثرت المسألة الأولى مثلا ببضع وسبعين صفحة جاءت المسألة التاسعة في نحو صفحة، كما أنه لم يُرَاعَ في إيرادها ترتيب مُعَيَّن وإن كان تسلسل بعضها يشعر أحيانا بالانسجام.

ويفيد السياق أن هذه المسائل قد عُرِضَت على المؤلف في مجالس مختلفة، وأن طائفة من القضايا التي عالجها ـ على الأقل ـ كانت موضع جدل، ومثار خلاف بين أعلام القراءات في الأندلس خلال هذا العصر.

ففي المسألة الأولى، التي جعلها المؤلف أصْلاً لكتابه نَبَّه في صدرها إلى أنّ القصد من هذا التأليف « بيان ما يجوز أن يقرأ به من أوجه القراءات في الصلاة وغيرها مما لا يجوز»، وجعل منطلقه في بسط مباحثها قول النبي ﷺ: « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف »، وقوله عليه السلام من حديث أبيّ ابن كعب، قال: « لَقِيَ رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل إني بُعِثْتُ إلى أمة أميين منهم العجوز و الشيخ الكبير و الغلام والجارية و الرجل الذي لم يقرأ كتابًا قط، قال: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف»[1].

ثم نبّه إلى اختلاف أهل العلم في تفسير هذين الحديثين اختلافا بلغت فيه الأقوال فيهما خمسة وثلاثين قولا، وخَلُص بعد ذلك إلى اعتماد أصحها عند أهل النظر وهو أنها

(1) يأتي تخريج الحديث عن وروده في قسم التحقيق.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

« سبعة أوجه من اللغات، كل وجه منها جنس يدخل تحته أنواع من القراءات، وتلك الأوجه تحتوي على جميع لغات العرب الذين لم يخالطوا العجم »[1]، وعضّد ذلك بمقالة لابن قتيبة استعرض فيها ما هداه إليه التّدبّر من المراد بالأوجه السبعة، ثم انتهى به الكلام إلى مسألة هي جوهر هذا المبحث ولُبُّه، وهي: ما الذي يقرأ به من هذه الوجوه، وما الذي لا يقرأ به؟ فقرر أن « كل قراءة اجتمع فيها أربعة شروط فهي صحيحة معمول بها، سواء أقَرَأَ بها الأئمة السبعة أو غيرهم من الأئمة، وهذه الشروط هي:

1- صحة الإسناد عن الثقات إلى النبي ﷺ.

2- موافقة أحد المصاحف الأئمة التي أمر عثمان رضي الله عنه بكَتْبِهَا وأجْمَعَ المسلمون عليها.

3- موافقة العربية التي نزل القرآن بها.

4- كون معناها جاريا على ما تقضيه أصول الشريعة بإطلاق بحيث لا تضادها، ومطابقاً لأسلوب الآية المقروءة بتلك القراءة حتى لا تنافيها.

وما فقد فيه أحد هذه الشروط فشاذ متروك ».

ثم مضى في الاستشهاد على قَرّرَ بنقول من المصادر القرآنية المعتمدة، مُسَهِبًا القول في كل شرط على حدة، ولم يفُتْه أن يُنبّه على أن الشرط الرابع وإن لم يقع التنصيص عليه في كتب القراءات فهو مما نَبَّه عليه السلف وأهل العلم بالقرآن و الحديث[2]، وختم هذه المسألة بالتنصيص على قاعدة أساسية في علم القراءات، وهي أنه « لا يقرا بكل ما صحَّ

---

(1) قسم التحقيق: 2

(2) ينظر التعليق على هذا الشرط في موضعه من قسم التحقيق.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

في القياس، وإنما يقرأ بما صحّت روايته، أو ثبت له أصل في القراءة يُردُّ إليه، وإلاّ فالبقاء مع النص أوْلَى من الخروج عنه إلى ما لم يثبت وإن كان جائزًا في كلام العرب»[1].

وفي المسألة الثانية عرض لمبحث ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حَرَكَة ممالة[2]، وهذه المسألة ـ كسابقتها ـ قد أخذت حَيِّزا وافرًا ضمن مجموع مسائل الكتاب، وقد استهلّها بتقرير القواعد المتعلقة بأحكام الراءات ليبني عليها أحكام اللام من اسم الجلالة في نحو قوله تعالى ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ﴾، فقرر ابتداء أن الراء الساكنة إنما يتم ترقيقها لأسباب أربعة متقدمة عليها، وهي الكسرة و الياء الساكنة و الألف الممالة إلى الياء والحركة الممالة إلى الكسرة، ولا ترقيق لسبب متأخر عنها.

وأما الراء المتحركة فلترقيقها سببان متأخران عنها، وهما: الكسرة والحركة الممالة إلى الكسرة، ولا ترقيق لسبب متقدم البتة، وإنما يؤثر السبب المتقدم في إمالة حركتها، لا في ترقيقها[3].

وحيث إن اللام من اسم الجلالة إنما يرقق بسبب الكسرة والحركة الممالة، فلا بد - في قول المؤلف - أن تكونا منسوبتين إلى الراء لكونها متحركة بهما.

ولما كان المؤلف يدرك أنه سيطلع على قراءة عصره بفهم جديد في مسألة ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة فقد مهد لذلك بمقدمات ليدعم بها وتسلم له النتيجة التي قررها بقوله: «واعلم انه لا يوجد في كلام العرب لام مفخمة وقبلها

---

(1) قسم التحقيق: 77

(2) تنظر الصفحات 78-95 من قسم التحقيق

(3) ص 78

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

كسرة، وقد جرت الحركة الممالة في كلامهم مجرى الكسرة، فتفخيم اللام بعدها كتفخيمه بعد الكسرة »[1].

وعقد المؤلف المسألة الثالثة لبيان الفرق بين الإمالة و الترقيق، وقد شغل هذا المبحث حيزًا وافرا من الكتاب، وهو من ذيول المسألة الثانية المتقدمة.

يقول المؤلف في مفتتح جوابه عليها: « بلغني تقييدك على المسألة اللامية[2] تطلب مني أن أذكر لك الفرق بين حقيقتي الإمالة و الترقيق، وذلك معلوم مشهور، بحيث لا يخفى على صغار الولدان... إلخ. ثم أعقب ذلك تنبيها على أن الترقيق والتفخيم من صفات الحروف، فأشار إلى أن الحروف المستعلية مفخمة على كل حال، إلا الألف فإنها تابعة في التفخيم والترقيق لما قبلها، وأن الحروف المُسْتفِلَة مرققة على كل حال، إلا اللام فإنها تفخم في بعض المواضع، والياء والواو تابعان لما قبلها في الترقيق والتفخيم، لأن حروف المد واللين إنما يأتي لفظها أبدًا على قسط الحرف الذي قبلها، لأنها تحدث في اللفظ من إشباع الحركة التي هي مأخوذة منها، فإن كان حرفا مفخما أو مرققا تبعه لفظها »[3]، ثم مضى في بسط الكلام في فروع هذه المسألة مستندًا إلى أقوال أئمة اللغة والقراءات كابن جني والإمام الداني، وقد لَخَّص ثانيهما الخلاف في الموضوع بقوله: «وقد فَرَّق جلّ علمائنا بين الترقيق والإمالة، فقالوا: « الترقيق يكون في الحروف المحركة

---

(1) ص: 80

(2) هي المسألة الثانية من مسائل المخطوط موضوع هذه الدراسة، والإشارة هنا تحديدا إلى ترقيق لام اسم الجلالة في مثل قوله تعالى ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾، وهو مذهب انفرد به المؤلف.

(3) ص: 97

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والمسكنة دون الحركات دون الحروف لا لِعِلَّة توجبها، فلا يُسْتَعْمَلُ أَحَدُهما في موضع الآخر إلا على المجاز والاتساع »[1].

ويستفاد من سياق المسألة أن السائل[2] كان يتصوّر أن الإمالة والترقيق شيء واحد، يؤكد ذلك قول المؤلف في معرض التدليل على الفرق بينها: « فقولك: بل التحقيق أن الإمالة و الترقيق شيء واحد فقد استبان لك - بحمد الله - الفرق بينهما نَقْلاً وعقْلاً »[3].

وفي المسألة الرابعة عرض المؤلف لأقسام الحروف العربية بالنظر إلى تفخيمها أو ترقيقها، وقد استهلّها بالتنبيه على أنها أربعة أقسام:

الأول: حروف الاستعلاء السبعة، وهي مفخمة على كل حال، ساكنة ومتحركة، ممالة أو غير ممالة، مكسورة ما قبلها أو غير مكسور، وإخراجها من هذه الصفة لحن لا يجوز.

الثاني: الحروف المستفلة، وهي مرققة على كل حال ما عدا الراء واللام.

الثالث: حروف المد، وهي الألف والياء المكسور ما قبلَها و الواو المضموم ما قبلها، وهي توابع في التفخيم والترقيق ما تليه من الحروف المفخّمة أو المرققة، نحو « قضى » و« يقضي » و« يقضون ».

الرابع : الراء واللام، وهما على الجملة في ألفاظ القراء يوجد فيهما التفخيم والترقيق.

---

(1) ص: 101

(2) الظاهر أنه أبو عبد الله الحفار، فإن مباحث هذه المسألة من ذيول سابقتها كما أشرت، وخاتمة المؤلف فيها تُقَوّي ذلك.

(3) ص 110

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فأما الراء فأصلها التفخيم، والترقيق فيها فرع يفتقر إلى سبب يوجد مع وجوده، ويعدم عند عدمه.

وأما اللام الساكنة فأصلها الترقيق، والتفخيم فيها فرع لا بد له من سبب يقتضيه، يوجد مع وجوده ويعدم مع عدمه.

ثم مضى المؤلف في استعراض أحوال الراء واللام حال كونهما ساكنتين أو متحركتين على جهة الاستقصاء، فَنَصَّ على أن الراء الساكنة إذا انكسر ما قبلها، وكان الكسر لازما متصلا، ولم يقع بعدها حرف استعلاء متصل فهي رقيقة على الوجوب، وكذلك إن وقع قبلها ياء ساكنة، ويجري مجرى الكسرة ـ في قول المؤلف ـ الحركة الممالة، نحو (بشرر) في قراءة ورش، فإنه يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين، ويرقق الراء التي بعدها إذا وقف عليها.

وأما الراء المتحركة فمعتبرة بحركة نفسها، لا بحركة ما قبلها، فإن انكسرت فهي رقيقة، وتفخيمها لحن، وإن كانت الكسرة عارضة، ويجري مجرى الكسرة الفتحة الممالة.

وأما اللام فرقيقة أبدا، وما حُكِيَ من تفخيمها ـ في قول المؤلف ـ في (صلصال) و(أن يوصل) ونحوه في الوقف ليس بصحيح.

و اللام المتحركة بالضم والكسر رقيقة أيضا، حُكِيَ من التفخيم في قوله تعالى: (إنه لقول فصل)، و(فضل الله) ليس بصحيح.

وترقيق المكسورة إجماع، والخروج عنه لحن، ويجري مجرى الكسرة الفتحة الممالة.

وإذا كانت الإمالة بين اللفظين في نحو قوله عز وجل (سيصلى نارًا ذات لهب) اختلفت الرواية عن ورش في إمالة ذوات الياء بين اللفظين وفتحها.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فإذا قرأت بترك الإمالة فخمت اللام طرْدًا لأصله في تفخيم اللام المفتوحة مع الصاد الساكنة.

وإن قرأت له له بالإمالة وجب ترقيق اللام، لأن فتحها قد أُشْرِبَ روائح الكسر، فالجمع بين الإمالة والتفخيم لحن، كما أن الجمع بين الكسر المحض والتفخيم لحن.

وإذا كان الجمع بين الإمالة و التفخيم في الراء التي أصلها التفخيم لَحْنًا فما ظنك بالجمع بينهما في اللام التي أصلها الترقيق »[1].؟!

والملاحظ أن هذه المسألة، وإن كانت في أحكام الراء و اللام فإنها لم تَخْلُ من إشارة إلى صُلْب المسألة الثانية، وهي ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة، مما يؤكد أنَّ بين المسائل الثلاث الأولى ارتباطا وتناسبا.

ويفرد المؤلف المسألتين الخامسة والحادية عشرة للحديث عن حروف العربية التي يتصرف إليها كلام العرب، وقرأ بها أئمة القراء، فينص على أنها تنقسم إلى قسمين: أصول وفروع.

فأما الأصول فهي عنده تسعة وعشرون حرفا، وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والياء، والشين، والضاد، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والواو، والميم.

وأما الفروع، فقد عرض لها إجمالا في المسألة الخامسة، وتفصيلاً في المسألة الحادية عشرة، وقد عرفها بقوله: « مالحقه من الحروف الأصول تغيير ما ».

---

(1) ص 123

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وهذه الحروف صنفان: مستحسنة ومستهجنة.

فأما المستحسنة فهي التي استساغها العلماء لوجودها في لغة الفصحاء في نثرهم ونظمهم، وهي: النون الخفيفة، وهي الساكنة التي تخفى مع حروف الفم، نحو « منك» و« من قبل »، والهمزة المسهلة بين بين، أي بين الهمزة وحرف من حروف المد.

وأما المسائل السادسة والسابعة و الثامنة فثلاثتها في أحكام الراء، وخلاصة ما فيها من القواعد تذكير بما سبق في باب الراءات، وتأكيد من المؤلف لمذهبه في المسألة التي استقل بها وخالف فيها من تقدمه وعاصره من القراء، وهي «ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة »، وهي المسألة الثانية من مسائل هذا المخطوط، والملاحظ أن المؤلف يدافع عن رأيه في المسألة دفاعا مستميتًا، ويسوق لتثبيته الأدلة النقلية والعقلية كما يأتي بيانه تفضيلا عند الكلام على منهجه في تأليفه.

وفي المسألة التاسعة عرض للاختلاف في إمالة ﴿صلّى﴾ إذا كانت رأس آية، وأورد فيها كلامًا لأبي الحسن بن شريح، وذلك قوله: « تقرأ ﴿صلّى﴾ إذا كانت رأس آية لورش بإمالة الألف يسيرا بين الفتح والإمالة وترقيق اللام، وعلة ترقيقها ما حدث في اللام من الكسر.

فإن قيل: فَهَلاَّ فَخَّمها على أصله، إذ الفتح في قراءته أغلب من الكسر، والكسر ضعيف جدا ؟

قلنا : الكسر مع ذلك أغلب لأنه ثقيل، والفتح خفيف، والأثقل أغلب وأقوى.

وتقرأ ذلك لأبي عمرو كورش لا فرق، غير أنه ليست العلة في ترقيقها ما حدث من الكسر إذ أصلها عنده الترقيق وإن كانت خالصة الفتح.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وتقرأ ذلك لحمزة والكسائي مرقق اللام، ولم يوجب ترقيقها في قراءتهما الكسر، وكسرهما أبلغ من كسر ورش وأبي عمرو.

وتقرأ ذلك لسائر السبعة مرققا خالص الفتحة، ولا يخلص كل هذا في لفظه إلا المجوّد الماهر.

والملاحظ أن هذه المسالة هي أقصر مسائل المخطوط إذ لم تتجاوز الصفحة كما سبق التنبيه عليه.

وخَصَّصَ المؤلف المسألة العاشرة لأحكام اللام المفتوحة المتطرفة المفخمة، فحكى فيها عن أبي عمرو الداني وجهين: التفخيم حَمْلاً للوقف على الوصل لكون الساكن عارضا والترقيق لأن اللام الساكنة لا تفخم، والأول عنده أوجه وأقيس، لأن اللام الساكنة لا تفخم، وإنما تفخم اللام المفتوحة.

قال القيجاطي: ويجري مجرى ذلك عنده في جواز الوجهين وتفضيل تفخيم اللام المفتوحة بعد الصاد المفتوحة أو الساكنة إذا وقع بعدها الألف المنقلبة عن الياء من غير رؤوس الآي ﴿وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ و﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا﴾.

وذلك أن الرواية عن ورش جاءت بتفخيم المفتوحة من الصاد المفتوحة والساكنة حيثما وقعت من غير استثناء، وجاءت الرواية عنه أيضا بإمالة الألف المنقلبة عن الياء بإطلاق من غير استثناء، فالروايتان متعارضتان عنده في المواضع المذكورة، لأن الصاد قبل اللام تطلبها بالتفخيم على الأصل المتقدم، والألف المنقلبة عن الياء تطلبها بالترقيق على أصلها لفظا، ولا يصح إعمال السببين معاً لتضادّهما، فلابد من إعمال أحدهما وإهمال لآخر، فرأى الحافظ أن إعمال الأوّل أَوْلَى لسَبْقِه، والذي يقتضيه القياس الصحيح ـ في قول المؤلف ـ ترقيق اللام في الموضعين المذكورين».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثم مضى المؤلف في تحليل مقالة الداني بإسهاب حاصرًا خلاف هذه المسألة في مواضع ثلاثة:

الأول: اللام المفتوحة المفخمة، و الوجه عنده أن يكون الوقف عليها على حد الوقف على الراء، وذلك لأن الراء أصلها التفخيم، والترقيق فيها فرع لسبب اقتضاه وهو الكسرة.

الثاني: اللام الساكنة، ويتعين ترقيقها عند الوقف عليها حَمْلاً على الراء المتطرفة المكسورة إذا وقف عليه بالسكون فإنها تفخم وجوبا لذهاب السبب ما لم يكن قبلها سبب آخر يقتضي الترقيق، قال المؤلف: فكذلك ينبغي أن يكون الوقف على اللام يردها إلى الأصل ـ وهو الترقيق ـ لأن ذهاب الفتحة هنا كذهاب الكسرة هنالك.

الثالث: اللام المفتوحة المتوسطة بين الصاد وألف الإمالة، ولا تعارض عند المؤلف في هذه الحالة بين الصاد وألف الإمالة، لأن لألف الممالة إنما مطلوبُها أن يُنْحى بالفتحة التي قبلها نحو الكسرة، وليس مطلوبها ترقيق الحرف قبلها، ومطلوب الصاد تفخيم اللام المفتوحة إن وقعت بعدها، لا فتحها.

و الحاصل ـ في قول المؤلف ـ أن الألف الممالة في لغة المميلين كالياء في لغة جميع العرب، والحركة الممالة قبلها كالكسرة قبل الياء، فكما لا تغيّر الصاد الياء في ﴿مصلى﴾ ولا الكسرة قبلها، كذلك لا تغير ألف الإمالة الحركة الممالة قبلها »[1].

ويجيب المؤلف في المسألة الثانية عشرة عن سؤال سائل في تحقيق النطق بالباء إذ رآها تختلف في ألفاظ التالين بقوله:

« إن الباء لها لفظان:

---

(1) قسم التحقيق: 158

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أحدهما أصل، وهو الذي يستعمله الفصحاء ويستحسن في قراءة القرآن وفي الأشعار.

والثاني فرع، وصفه سيبويه وغيره من الأئمة بالرداءة وليس بمستحسن ولا كثير في كلام من ترضى عربيته ولا يستحسن في قراءة ولا شعر، ولا يكاد يوجد إلا في لغة مرذولة غير مُتَقَبَّلة.

فالأول الشديد، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري معه

والثاني الرخو الذي يجري فيه الصوت.

ويذهب المؤلف إلى القول بأن للحروف صفات فيها طبائع جَبَلَهَا الله ـ تعالى ـ عليها، فلابد من أن يعطي الحرف صفته وإلا اختَلّ وتغير لفظه، كما رتّب ـ سبحانه ـ لها مخارج تخرج منها عند النطق بها، فإذا خرج الحرف من غير مخرجه تغير لفظه وفسد، وينبه المؤلف إلى ملحظ مهم وهو: أن معرفة الصِّفة أغمض من معرفة المخرج، فهي التي تخفي على أكثر الناس، ويُدلّل على صحّة مقالة بما قَرَّرهُ الإمام الداني من أنّه « لا يأتي بالصفة إلا من عرفها، ولا يميزها ويعرفها إلا الحذاق المهرة من العلماء بالعربية والأداء الذين تلقوا ذلك مشافهة وقتلوه معرفة وعلماء، وقيل ماهم »[1].

ويمضي المؤلف في الكلام على الباء الشديدة والرخوة ومواضع استعمالهما، منبِّهًا على خطورة استعمال إحداهما في مكان الأخرى، مستشهدا بنصوص أئمة القراءات على ذلك، ومحذِّرًا من الوقوع في اللحن بقسميه: الجلي والخفي، والأول عند أهل العلم بالأداء واللسان تغيّر الإعراب لأنه يظهر لمن يحسن القراءة والعربية، والثاني: هو ترك إعطاء الحروف حقّها من تجويد لفظها وإخراجها من مخارجها على كلام العرب وكما

172(1)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ورد به التوقيف ونقله أهل الأداء، فإن ذلك لا يظهر إلا للعالم بالقراءة والعربية الماهر فيهما، ذلك بأن القراءة بغير تجويد ولا إقامة مخارج الحروف وصفاتها كلا قراءة، وتغيير للقرآن عمّا نَزلَ[1].

وأما المسألة الثالثة عشرة من مسائل الكتاب فقد أفردها المؤلف للحديث عن حكم (سيء) و(سيئت) وما أشبههما مما أوله مكسور وهو في الأصل مضموم، وقد مهد لذلك بالتنبيه على أن من العرب من يترك الحرف المكسور على حاله، ومنهم من يشعر بالضمة الذاهبة، وحقيقة الإشعار بها أن تشرب الكسرة صوت الضمة كما تشرب الفتحة في الإمالة صوت الكسرة، ولا خلاف في هذا ـ في قول المؤلف ـ بين أئمة النحاة.

وأما ما اختلفوا فيه، فهو الذي عقد له المؤلف هذه المسألة، وهو متعلق بالحرف الواقع بعد الحركة المشمة: هل يبقى على حاله ياء محضة أو يشرب صوت الواو فيكون الحرف بعد الحركة المشمّة على قسطها تابعا لها، فيكون مده على مقدار مدّ الياء الواقعة بعد الكسرة، وقد أفاد المؤلف أن القول الأول قول الأخفش، وقواه الفارسي، وأن الثاني قول الفراء.

وعرّج المؤلف في سياق هذه المسألة على ما فهمه مكي بن أبي طالب من حقيقة الإشمام في (سيء) وما كان مثلها كإشمام الضمة في الوقف، وأنه قرأ بذلك على بعض شيوخه، وقد تعقبه المؤلف وحكم على مقالته بالبطلان مدلّلا على أوجه الضعف فيها، ثم أنهى الكلام على هذه المسألة بتعريف ارتضاه لحقيقة الإشمام، وقد اقتبسه من كتاب جامع البيان للإمام الداني.

---

(1) 183

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وتأتي المسألة الرابعة عشرة لتعالج مبحث تسهيل همزة الوصل التي بعد همزة الاستفهام في نحو قوله تعالى ﴿ قل آلذكرين﴾، وقد قدم لها المؤلف بنصين للداني في الموضوع أولها من التيسير، والثاني من جامع البيان مؤداهما ـ فيما استنتج المؤلف ـ أن لأئمة القراءات في المسألة حكمين عُلّلَ كل واحد منهما بعلتين:

إحداهما: أن تحقيق همزة الوصل حيث ثبتت بعد همزة الاستفهام لحن عند أكثر القراء و النحويين، ولذلك ألزموها البَدَل ومنعوا من تسهيلها بين بين. وإذا وجب إبدالها امتنع الفصل بينها وبين ما قبلها.

والأخرى: إذا جعلنا حكم هذه الهمزة أن تسهَّل بين بين كسائر الهمزات الواقعة بعد همزة الاستفهام أنها ضعيفة لسقوطها في أكثر المواضع إذا اتصلت بما قبلها فلم يجر فيها جميع الأحكام الجارية في همزة القطع بعد همزة الاستفهام، فامتنع فيها التحقيق والفصل بينهما وبين ما قبلها.

ويخلص المؤلف من النظر في هذه المسألة بحصيلة وهي أن كل واحدة من العّلتين تجري في كل واحدة من الحكمتين المنسوبين إلى أئمة الأمصار، وهما: منع التحقيق لهمزة الوصل، ومنع الفصل بينها وبين ما قبلها.

وأما المسألة الخامسة عشرة فقد أدرجها المؤلف تحت عنوان « في تحقيق مذاهب الأئمة قرأة الأمصار في المد الطبيعي والزائد، وقد استهلّها بتعريف نوعي

المد: الطبيعي و الزائد.

ثم نبه على أن لزيادة المد سببين، أحدهما: مجاورة حروف المد للهمز أو السكون، والثاني: قصد الترتيل والبالغة في التجويد.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثم مضى في تفصيل القول في هذه القسمة فأفاد أن السبب الأول قسمان: أحدهما متفق عليه، والآخر مختلف فيه. فأما الأول فهو المد لتأخير الهمزات واتصالها بكونها مع حروف المد في كلمة واحدة، ولتأخير الحروف السواكن واتصالها ولزومها، ولكونها بمنزلة المتصلة.

وأما الثاني فهو المدمع تقدم الهمزات على حروف المدّمع مع تأخرها عنها إذا كانت الهمزة أول كلمة وحروف المد آخر كلمة قبلها »[1].

ويتحصل من كلام المؤلف في هذه المسألة بيان أنواع المد، فنذكر المتفق عليه وهو ما كان فيه حرف المدّمع الهمزة في كلمة، أو كان حرف مد وبعده ساكن لازم في كلمة واحدة، فهذا مما اتفق القراء على مدّه مدّا مشبعا ومذهبهم على ما يقتضيه الترتيل والحدر.

ثم ذكر ماهو مختلف فيه، وهو ما إذا تقدمت الهمزة على حرف المد أو تأخرت عن حروف المد واللين، نحو (شيئا)، ففي هذه الحالة أفاد المؤلف أن أبا يعقوب الازرق مد هذا النوع وألحقه بالمتفق علسه، إلا ما استثناه من بعض الكلمات المذكورة في بعض القراءات، نحو (القرآن). وما بقي من القراء ورواتهم فقد مدّوا هذا النوع الأخير مداّ طبيعيا وهو الذي لاتقوم ذات الحرف إلا به.

ولما كان قصد الترتيل أحَدَ سببي زيادة المد، فقد لاحظ المؤلف أن أهل الحدر لايدخُلون فيه مع أهل الترتيل، وأطول المرتلين مدّا ـ في قول ورش وحمزة، ودونها عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونها الدوري عن اليزيدي من طريق أهل العراق، وأبو نشيط عن قالون طريق ابن غبلون.

---

(1) ص192

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأقصر القراء مدّا في المتفق عليه أهل الحدر، وهم: ابن كثير، والسوسي، والدوري، وقالون من غير الطريقين المذكورين [1].

ويفرد المؤلف المسألتين السادسة عشرة و السابعة عشرة لتوجيه قراءة أبي عمرو (واللاي يئسن) بالياء، ويَجْعَلُ مُنْطَلَقَهُ فيهما قول الشاطبي في حرزه:

وقبل يئِسْنَ الياء في اللاء عارض سكوناً أو أصلا فهو يُظْهِر مُسْهِلاً طُوِّلاَ

وقد بين المؤلف في أولاهما مراد الشاطبي من بيته، وهو أن الياء في قوله تعالى (واللائي يئسن) في قراءة أبي عمرو بدل من الهمزة إذ الأصل: «واللائي»، فحذفت الياء وأبدلت الهمزة ياء ساكنة، وذلك أنه سهّل الهمزة بين بين، فلما وقف أبدلها ياء اتباعا للخط، لأن التسهيل بين بين إنما يكون في الوصل، فلما قصد الوقف أبدلها ياء لما تقدم، ولو أبدل منها ألف لخاف الخط، فالسبب في كونها ياء إسكان الهمزة في الوقف وهو عارض، والياء أيضا عارضة فيه، فالإظهار واجب لعروض السكون في الوقف، أو لعروض الياء فيه. وأما الثانية فقد أشار فيها إلى أن قراءة أبي عمرو تحتمل توجيهين:

أحدهما: أنه سهّل الهمزة بين بين، فلما وقف أبدلها اتباعا للخط، لأن الوقف لايكون إلا على حرف ساكن أو حرف ساكن أو في حكم الساكن، وهمزة بين بين ليست ساكنة، فلما قصد الوقف سكنها فصارت ياء لما تقدم، ولو أبدل منها لخالف الخط، فالسبب في كونها ياء على الوجه إسكانها للوقف، ثم أجري الوصل مجرى الوقف، وإسكان الوقف عارض فلم يدغم الياء فيما بعدها التفاتا إلى أصل وهو الهمز، كما لاتدغم الياء الساكنة في (رئيا) في الياء بعدها إذا سهلت الهمزة مراعاة لأصلها.

---

(1) ص 193

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الوجه الثاني: أنه لم يجر في الوصل مجرى الوقف فحقق الهمزة في الوصل، فلما وقف أبدل منها ياء فلما وقف أبدل منها ياء ولم يُبْدِلْهَا أَلِفًا لما تقدم، لكن العلة في إبدال الياء من الهمزة على هذا الوجه إنما هي الوقف إنما هي الوقف، وفي الوجه الأوّل سكون الوقف، فهذا معنى قول الشاطبي:

سكونا أو أصلا

ويعقد المؤلف المسألة الثامنة عشرة لبيان الفرق بين غُنَّتَي النون والميم انطلاقا من قول الشاطبي في حرزه:

وغنة تنوين ونُون ومِيمٍ إِنْ سَكَنَّ ولا إظهار في الأنْفِ يُجْتَلَى طُوِّلاَ

وقد حدد المؤلف في بداية غرض الشاطبي من هذا البيت، وهو تبيين مخرج زائد على المخارج التي تقدم له ذكرها لبعض الحروف الفروع التي تتفرّع عن الحروف التي هي أصول.

ثم قرّر أن أصولها وفروعها ستة عشر مخرجا.

وذكَّر بعد ذلك بأن النون الساكنة إذا انفردت بالوقوف عندها أو وقع بعدها حرف من حروف الحلق فإنها تكون مظهره من الفم، إلا أن بعض العرب ـ في قول المؤلف ـ يجعلها مع الغين والخاء مثلها مع القاف لقربها منها، وإن وقع بعدها ميم أو باء أبدلوها ميما وأدغموها في الميم وتركوها مع الباء على حالها.

وأما إن وقع بعدها راء أو لام أو واو أو ياء فإنها تدغم فيها بعدها إن كان من كلمة أخرى.

وحكى المؤلف خلاف العرب في إبقاء غنتها مع الحروف الأربعة المذكورة في حال إدغامها أو إخلاصها حرفا مماثلا لما بعدها، وعلّل جواز الوجه الأول لشبهه بجواز

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

إطباق الطاء إذا أدغمت في التاء لأنها صوتان في غير موضع الحرفين، بخلاف الاستعلاء في القاف لأنه من موضع القاف فإبقاؤه مع الإدغام محال.

وأما الميم، فلقد لاحظ المؤلف أنها وإن كانت تشارك النون في الغنة، فهي تفارقها في أنها تلازم الشفتين أبدا، يستوي في ذلك انفرادها، ووقوع الباء وسائر الحروف بعدها.

وبعد هذا خلص المؤلف إلى قصده من عقد هذه المسألة، وهو إزالة الوهم ورفع الالتباس الذي قد يوقع فيه بيت الشاطبي من كون غنة الميم كغنة النون.

وفي المسألة التاسعة عشرة عرض المؤلف لبيان حكم الهمز المحرك المتطرّف مستندا إلى أبيات الشاطبية:

فَأَبْدَلَهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مسكِّنا ... ومن قَبْلِه تحريكُه قد تَنَزَّلا

وحَرِّك به ما قبله مُتَسَكِّنًا ... وأسْقِطْهُ حتَّى يَرْجِع اللّفْظُ أسْهَلَا

سِوَى أنّه من بَعْد ما ألفٍ جرى ... يُسَهّلُه مَهْمَا توسَّط مَدْخَلَا

ويُبْدِلُه مَهْمَا تطَرّفَ مِثْلُه ... ويَقْصرُ أو يَمْضي على المدِّ أطْوَلاَ

وما قَبْلَه التحريكُ أو ألفٌ مُحْرْ ... رِكًا طرفًا فالبعض بالروم سهَّلا

ومن لم يَرُم واعْتدَّ مَحْضًا سكونه ... وأَلْحَقَ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَذَّ موغِلا

وقد قرر في البداية أن القياس في الهمز المحرك المتطرف التسهيل إن كان قبله كسر، أو واو إن كان قبله ضم، ثم حكى ـ نقلا عن الإمام الداني في جامع البيان ـ أن بعض أهل زعموا أن الهمزة تُسَهَّل على حركتها دون حركة ما قبلها، فإن كانت مفتوحة جعلت بين الهمزة و الألف، وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثم أخذ المؤلف في بيان وجه هذا المذهب معرجا فيه على اختيار البصريين والكوفيين، ثم نبه على ما توهمه مكي بن أبي طالب من أن التسهيل في هذا الضرب من الهمز المحرك، إنما هو على تقدير الوقف بالروم، وأن الروم، وأن الروم يخرج الساكن إلى حيز الحركة، وهذا ـ في قول المؤلف ـ فاسد عند جميع النحويين، لأن الوقف لا يكون إلا حرف ساكن أبدا، كما أن الابتداء لا يكون إلا بحرف متحرك، والقصد بالروم والإشمام التنبيه على حركة الحرف الموقوف عليه فرقا بين ما سكون للوقف، وما هو ساكن على كل حال.

وقد لاحظ المؤلف أن ما وقع فيه مكى من توهم في هذه المسألة سببه نَصٌّ لابن واصل لم يحسن فهمه، وقد تبع المتأخرون كلُّهم أو جلُّهم مَكّيًا على ما قال، وتَبِعَهم الشّاطِبي، ومذهب هؤلاء جميعا عند المؤلف باطل.

وتأتي المسألة الموفية عشرين جوابا على مكتوب تضمن سؤالا عن تحقيق قضيتين:

الأولى: ما جاء في القراءات المشهورة المتداولة بين الخاصة و العامة من المخالفة للمصاحف الأئمة المجمع على اتباعها وترك مخالفتها، نحو قراءة من قرأ (الصراط) بالسين، وهو في جميع المصاحف بالصاد، وقراءة من قرأ (بضنين) بالظاء، وهو في جميع المصاحف بالضاد، وما أشبه ذلك.

الثانية: تصور وجود الغنة في الميم.

وقد أجاب المؤلف عن المسألتين إجابة مقتضبة، نبه في الأولى على أن المخالفة المذكورة في القراءات يسيرة غيرمعتبرة، وإنما المعتبر المخالفة البيّنة، كتبديل لفظ بغيره يخالفه في المعنى، أو زيادة مستقل أو نقصه.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأما ما ذكر من قراءة (صراط) و(بصطة) و(يبصط) بالسين فإنه عند المؤلف مستخَفّ لأمرين:

أحدهما: أن معنى القراءتين واحد، وأن الأصل هو السين والصاد فرع.

الثاني: أنهم قد دَلّوا على جواز الأمرين بكونهم كتبوا بعض ذلك بالسين والصّاد، مثل « يبسط » كتبوه في البقرة بالصاد، وفي غيرها بالسين، فدلّوا بما فعلوا من ذلك على صحة اللغتين معاً وجواز استعمالهما فاستخفّ القراء أن يقرؤوا بالسين.

أما المسألة الثانية، فقد أجاب عنها المؤلف ببيان حقيقة الغنة، فأشار إلى أنّها «صوت» يخرج من الخيشوم يصحب اللفظ بالنون والميم بإطلاق في حال تحرك كل واحد منهما أو إسكانه.

ثم أشار إلى أن النون لها موضعان، لأنها تخرج من طرف اللسان وما فويق الثنايا ويصحبها صوت الخيشوم.

ولأن الغنة صوت يصحب الميم والنون، فقد وجد المؤلف نفسه مَدْعُوّاً إلى بسط القول في أحكامهما مبرزا أوجه الشبه والخلاف بينهما، وسنده في ذلك كله نقول السابقين من العلماء، وقد أفاد المؤلف وجود الغنة في الميم المتحركة في شاهد من كلام العرب ذكره سيبويه، وهو قولهم: «اصحب مّطرا»، واستوقفه أيضا في السؤال أن الميم تخفى عند الباء في مذهب أبي عمرو بن العلاء، نحو (يحكم بينكم) وأن ذلك إخفاء حقيقة، فأفاد السائل أن العلماء إنما أطلقوا على ذلك إخفاء على جهة التسامح والمجاز وليس على الحقيقة، لأن حقيقة الإخفاء أن يبطل العمل في موضع الحروف تبقى الصفة متفردة، وذلك لايتصور إلا في النون مع حروف الفم وما قَرُب منها من حروف الحلق،

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ولا يتصور ذلك في الميم، وقد ضعف قول الإمام الداني الذي قال بوجود في قوله تعالى (وهم بربّهم)، كما أنه لم يرتض قول الشاطبي:

وغُنّــة تنــوينٍ ونُــونٍ ومِــيمٍ إنْ سَكَنَّ ولا إظهار في الأَنْفِ يُجْتَلَى طُوِّلاَ

وعلل ذلك بأنه كما لا يجوز أن يقال في الحروف المجهورة إنها تتصف بالجهر في حال دون حال، فكذلك لا يجوز أن يقال ذلك في الحرف الأَغَنّ ولا في الحرف المطبق.

وآخر مسائل الكتاب، وهي المسألة الحادية والعشرون فموضوعها: حكم الوقف على أواخر السور، وقد جاءت جوابا على سؤال مضَمَّنُه: هل يوقف على أواخر السور وقفا مكملا في قراءة من لا يبسمل كورش في المشهور عنه ـ إذ لا أتم من أواخر السور ـ أو لا يوقف بل يتعين الوصل على الكمال، أو بالسُّكيتة المنبهة على الختم وفاقا للرواية المنقولة؟

وقد انبرى المؤلف للجواب على السؤال، فأشار إلى أنه لا خلاف بين القراء في جواز الوقف عند رؤوس الآي، فما كان منها يتم الكلام عنده أو يكفي فالوقف عنده على وجهين: إن شئت وصلت وتنفست، وإن شئت كان الوقف لطيفا من غير قطع. وما كان منها يتم الكلام عنده أو يكفي تعين الوجه الثاني دون الأول، ووصل الآي أيضا بعضها ببعض جائز إجماعا فيما يتم الكلام عنده وفيما لا يتم وهكذا الحكم أيضا في غير رؤوس الآي من الجمل المستقلة الوقف والوصل جائزان إجماعا.

ثم مضى المؤلف إلى جوهر سؤال السائل ومكمن الغموض فيه فنصّ على أن كلام الأئمة في مذاهب القراء الذين يتركون البسملة بين السور عند وصل بعضها ببعض إنما هو إرادة الوصل وعدم الوقف، ولا يذكرون جواز الوقف عند أواخر السور لأنه أمر مجمع عليه.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثم أفضى به الكلام إلى الجواب عن الشق الآخر من السوال، وهو المتعلق بوصل السور بعضها ببعض فأوضح أن الشيوخ مختلفون في ذلك.

فأصحاب حمزة يجرون أواخر السورة مجرى سائر الآي، وأواخر الآي عندهم تجري مجرى غيرها من الكلم، والكلمة إذا وصلت بما بعدها لفظ بما في آخرها من إعراب أو بناء، وأما ورش وأبو عمرو بن العلاء فلم يأت عنهما نص في كيفية وصل آخر السورة بأول التي بعدها، لأجل ذلك أجاز لهم الشيوخ الوجهين:

أحدهما: أن يلفظ بما في آخر السورة من إعراب أو بناء، وهو الأصل في الوصل.

الثاني: أن يسكت عند آخر السورة سكتة لطيفة إشعارا بانقضاء السورة كما فعل حفض عند الألف من قوله تعالى (عوجا) في سورة الكهف، والألف من (مرقدنا) في سورة يس، والنون من (راق) في سورة القيامة، واللام من (بل ران) في سورة المطففين، وإنما كانت السكتة لطيفة لأنهم أرادوا الوصل ولم يريدوا الوقف، وأرادوا أن يشعروا بانفصال هذه الكلم بعضها عن بعض.

وهكذا وبهذه المسألة الحادية والعشرين يكون أبو عبد الله القيجاطي قد استوفى المباحث التي تضمنتها مسائله المحررة في المخطوطة، وقد اختلفت إسهابا وإيجازا على حسب المباحث وما يقضيه استيفاء القول فيها من تفريعات وتوجيهات.

وبهذا نكون قد تعرفنا على جملة مسائل المخطوط وأهم عناصرها وآراء المؤلف ومذاهبه من خلالها، ولعل من تمام الفائدة أن نقف وقفات أخرى مع منهج المؤلف الذي عالج البحث به في هذه المسائل لنتلمس مجالات أخرى من إمامته في مناقشة المسائل والإدلاء بالحجج الإقناعية و النقلية واستعمال النصوص في مواردها وعدم الجمود على ظواهر بعضها أو التسليم بما ليس فيه مقنع منها كما سيأتي بيانه في الفصل الآتي بعون الله.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الثاني:
منهج القيجاطي في تأليفه

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أفاد القيجاطي في تأليفه من مصادر عدة، وقد أظهر حرصا شديدا على نسبة الأقوال إلى قائليها، وعزو النقول إلى مظانها، والوقوف عند النصوص الوثيقة المعتمدة ـ مادامت متوفرة ـ والاحتجاج بها لنصرة مذهب قارئ من القراء ارتضاه، أو لترجيح اختيار من اختياراته، أو لإبطال قول مخالف، وقد ألزم نفسه بهذا المنج فلزمه، وصرح به في تأليفه ـ على الأقل ـ في موضعين:

قال في الأول: «وإنما يقرأ بما صحت روايته، أو ثبت له أصل في القراءة يرد إليه عند عدم الرواية و النص، وليس ـ ها هنا ـ نص وثيق يعتمد عليه، ولا أصل ثابت يرجع إليه عند عدم النص، فالبقاء مع النص أولى من الخروج عنه إلى ما لم يثبت، وإن كان جائزا في كلام العرب».

وقال في الثاني ـ وهو بصدد مناقشة مسألة قرائية ـ : «... هذا رجم بالظنون، ولا يصح، ولا يتحقق إلا بالنصوص عن المتقدمين الذين هم حجة على من تأخر، وأما بغير نص فلا يصح البتة ».

وقد سار القيجاطي في معالجة مسائل المخطوط على منهج محدد المعالم، مميز السمات يمكن استعراض مظاهره من خلال الجوانب الآتية:

1 - **القراءة سنّة متّبعة.**

مشي المؤلف على ما تواطأ عليه القُرّاء ـ جيلا بعد جيل ـ من أن القراءة سنة متبعة يأخذها الخلف عن السلف، وقد عقد المسألة الأولى من مسائل المخطوط لبيان شروط القراءة المقبولة المعمول بها فحصرها في أربعة، وهي:

1 - صحة الإسناد عن الثقات إلى النبي ﷺ.

2 - موافقة أحد المصاحف الأئمة.

3 - موافقة العربية التي نزل القرآن عليها.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

4- كونُ معناها جاريا على ما تقتضيه أصول الشريعة بإطلاق.

وتقيدا بهذه الشروط، فإن المؤلف لا يتردد في أن يُعْلِن أن « اللفظ القرآني إذا ورد فيه قراءة صحيحة ثابتة عن الأئمة الذين يلزمنا قبول قولهم و الأخذ بروايتهم لا يجوز أن يترك ما رووا لغيره ممّا لم يثبت عنهم وإن كان في أعلى درجات الفصاحة وعلى أتمّ أوجه المقاييس ».

وهذا الذي قرره المؤلف هو ما عليه أئمة القراء، إذ هم لا يعملون في شيء من حروف القرآن على الآفشي في اللغة، والأَقْيَس في العربية، بل على الأثبت في الأثر و الأصَحّ في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يَرُدَّها قياس عربية ولا فُشُوّ لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها و المصير إليها»[1].

وعملا بهذا الأصل، فإن المؤلف لم يَفُتْه أن يعرّج على مطاعن طائفة من النحاة في قراءات بعض القراء فيرد عليها ويعيب صنيع أصحابها.

قال: « و ممن طعن على أوجه قراء القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام، والقاضي إسماعيل، والزجاج، والفراء، والنحاس، وأبو حاتم، والخيل، وسيبويه، والمبرّد، وابن جني، والزمخشري[2]، وغير هؤلاء ممن يطول ذكرهم.

---

(1) هذا النقل للإمام الداني، وهو في جامع البيان عند حديثه في فرش الحروف على اختلاس الكسرة في (بارئكم) من سورة البقرة، وهو بنصه عند ابن الجزري في النشر 1/ 10-11.

(2) لاحظ الشيخ عبد الخالق عضيمة أن هذه الحملة الآثمة على القراء بتلحينهم وردّ قراءاتهم استفتح بابها وحمل لواها نحاة البصرة المتقدمون، ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة فأسهم فيها. فالفراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبعة، كما كان للكسائي مشاركة في هذه الحملة.
وقد كان للمازني نصيب موفور في قيادة هذه الحملة الآثمة، فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء و السخرية منهم وعَدّهم من الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ، ويجهلون المعاني. ينظر المقتضب، قسم الدراسة، 1/ 111. وينظر قسم التحقيق، ففيه إحالات على المصادر التي وردت فيها هذه المطاعن.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فإن قلت: فقد ردّ الحافظ [1]على من عاب على القراء وطعن في مذاهبهم ولحنهم أبلغ ردّ وشنع عليهم أقبح تشنيع.

قلت: ما فعله الحافظ صواب، وذلك أن قوما من أهل الأداء كثُر طعنهم على بعض الأئمة حتى فهم من ذلك أنهم قصدوا إلى ثَلْبهم وتنَقُّصهِم والغضّ منهم، وهذا قصد مذموم جدير أن يذمَّ صاحبه، لأنّ تنقّص أئمة المسلمسن وثلبهم والغضّ منهم قَدْحٌ في الدين، فوجب أن يُنْسَبَ فاعل ذلك إلى المعصية».

ونقل عن أبي القاسم الهُذَلي قوله: « عاب أبو حاتم حمزة والكسائي وقال إن القرآن لم ينزل هكذا ـ قال: وقصد بذلك ردّ قراءة أهل الكوفة »[2].

قلت: [القائل القيجاطي]: « ولاشك أن هذه مقالة قبيحة من قائلها يجب ردُّها والطعن على قائلها »

وكذلك ابن قتيبة عرّض في كتاب المشكل[3] ببعض القراء السبعة تعريضا قبيحا، فانتدب الحافظ وغيره للرد عليهما وعلى من قَصَدَ قَصْدهما»[4].

وخضوعا للمنهج في التأليف الذي من مقتضياته الأمانة العلمية، فإن المؤلف قد أبدى حرصًا كبيرا على نسبة الأقوال إلى قائلها، وعزْو النقول إلى مظانّها، عَمَلًا بالقول المأثور: « من بركة العلم وشكره عزْوه إلى قائله »[5]، و الوقوف عند النصوص الوثيقة

---

(1)هو الإمام الداني.

(2) نص عبارة الهذلي في كامله مخطوط (اللوحة 81/ أ) : « و أن أبا حاتم عاب إمالة حمزة والكسائي وقال إن القرآن لم ينزل هكذا وقصد بذلك ....إلخ.

(3) تأويل مشكل القرآن: 59.

(4)قسم التحقيق: 64.

(5)ينظر المزهر في علوم اللغة للسيوطي 2/ 319.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المعتمدة ـ مادامت متوفرة ـ والاحتجاج بها لنصرة مذهب قارئ ارتضاه، أو ترجيح اختيار، أو إبطال قول مخالف، وقد التزم المؤلف هذا المنهج الذي صرح به في موضعين من كتابه.

قال في الأول: «وإنما يقرأ بما صحّت روايته، أو ثبت له أصل في القراءة يُرَدّ إليه عند عدم الرواية و النص...فالبقاء مع النص أولى من الخروج عنه إلى مالم يثبت، وإن كان جائزا في كلام العرب».

وقال في الثاني: « ولا يتحقق إلا بالنصوص عن المتقدمين الذين هم حجة على من تأخّر، وأما بغير نصّ فلا يصح البتّة ».

ومما يلاحظ في نقول المؤلف:

1- إسهابها أحيانا واقتضابُها أحيانا أخرى، فقد يستأثر النقل من تأليفه بنحو عشر صفحات[1]، وقد لا يتجاوز السطر الواحد.

2- تراوحها بين الحرفية والمعنى، ففي موضعين ـ على الأقل ـ جرم بالنقل الحرفي، فقال في الأول: « قال الإمام أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري في جامعه ما نصُّه ».

وقال في الثاني: «وقال الحافظ أبو عمرو في الكتاب الموضح ما نَصُّه ».

ووقع للمؤلف الإشارة بالنقل نصّا من كتابين في موضعين من تآليفه.

قال في الأول: « وقال أبو شامة في الشرح ما نَصُّه »

---

(1) من أمثلة ذلك نقله ذلك نقله المطول عن ابن قتيبة في الصفحات: 1-10

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقال في الثاني: « قال أبو الفتح بعد ما ذكر الحروف الفروع وبيّن كل حرف منه صوته ممتزج من صوتين ما نَصُّه ».

أقول: وفي جزمه بالنقل الحرفي فيهما مقال.

فقول المؤلف « في الشرح » مبهم يحتاج إلى توضيح، ذلك أن لأبي شامة على الشاطبي شرحين: طويلا ومختصرا، و المطبوع المتداول منهما هو الثاني[1] الذي كان الباعثَ عليه « قصور الهمم وتغيّر الشّيم»[2].

وأما الشرح الكبير وهو الذي اقتبس منه المؤلف نقله ـ فقد أبو شامة[3] أنه بعد أن طالع شرح أبي الحسن السخاوي على الشاطبية لاحت له معان « لم يودعها كتابه، ولم يعرفها أصحابه » فأراد تدوينها مع استقصاء شرح للأبيات معنى ولفظا، فبلغ فيه «باب الهمزتين من كلمة » في نحو مجلدة، ولم يُتِمّه، ولعل هذا الشرح مفقود.

وأما نقل المؤلف عن « سر صناعة الإعراب» لابن جني، فقد لاحظت عند المقابلة فوارق في اللفظ كثيرة، ولم أجد لذلك من تفسيرإلا أن يكون المؤلف قد بالغ في ثقته بذاكرته، أو أنه كان يتوفر على أصل من أصول الكتاب لم يقع لُمحَقّقِه.

ومن سمات الأمانة العلمية في نقول المؤلف إحالته على المصدر مع تحديد الموضع المحال عليه، كأن يقول مثلا: «قال (الزجاج) في سورة الكهف في كتاب المعاني»، و«قال الفراء في كتاب المعاني في قوله ـ عز وجل ـ (إن هذان لساحران) ، و« قال ابن

---

(1)سبق التنبيه إلى أن هذا المختصر الموسوم بـ « إبراز المعاني» قد طبع أولا بعناية إبراهيم عطوة عوض، ثم صدر في أربعة أجراء بتحقيق. محمود بن عبد الخالق محمد جادو.

(2) ينظر إبراز المعاني 1/ 10.

(3)المصدر السابق.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الباذش في باب إمامة هاء التأنيث»، و«كما قال الحافظ في أرجوزته عندما ذكر مصنفي الحروف».

ويعتمد إلى النقل من كتاب فيحصل عليه مكتفيا بذكر عنوانه، وهذا المنحى غالب في تأليفه.

وقد يجمع في موضوع واحد بين نقلين لمؤلف واحد، فيُسَمّى الكتاب الأول ويغفل الثاني، كقوله بعد فراغه من نقل كلام لأبي الحسن بن شريح: « وهو من كتابه الذي سمّاه نهاية الإتقان».

ثم يعقب ذلك قوله: « وقال ابن شريح في موضع آخر من غير الكتاب المذكور ».

والنقل بالمعنى ملحظ بارز في تأليف القيجاطي، وفي كلامه ما يفيد أنه كان له منهجا يرتضيه.

قال بعد أن ساق نقلا من كتاب «الاقتصاد» للإمام الداني: «وقال في المفردات نَحْوًا من هذا».

وقد تتبَّعت نقوله فوجدتها تربو على العشرة.

ومما يلاحظ في طائفة من نقوله أنها تكتفي بالإحالة على المصنفين من غير تسمية كتبهم، وقد يكون للواحد منهم أكثر من كتاب، ولا مطعن على المؤلف في ذلك، فإنما ألّف كتابه لأهل زمانه من المشتغلين بفن القراءات، وقد كان هؤلاء مشهودا لهم بحفظ المتون و الإطلاع الواسع، فلم تكن مواطن هذه النقول لتفوتهم، وهذا المنهج مألوف عند القدماء والمتأخرين من علماء هذه الأمة، وتآليفهم ناطقة بالشواهد عليه .

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد عوّل المؤلف بخاصة على نقل كبار القراء ومشاهيرهم، من أمثال ابن مجاهد، والفارسي، ومكي بن أبي طالب، والإمام الداني، ونقوله عنه قد غطت على غيرها، وهو يتفنن في تسميته، فينهع مرة بالحافظ أبي عمرو، وثانية بالداني، وثالثة بالحافظ، ورابعة بصاحب التيسير.

القياس في القراءات ليس متروكا بإطلاق.

تقدمت الإشارة إلى أن القراءة إنما تعتمد على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل، وليس على الأفشى في اللغة، و الأقيس في العربية، وهو مما سبق للمؤلف تقريره وفاقاً لعامة القراء.

وفي غياب بعض النصوص، فإن المشتغل بعلم القراءات لا يجد بُدًا من اللجوء إلى القياس، وهذا ما قرره المؤلف بقوله: « اعلم أن القياس في أوجه القراءات ليس متروكا بإطلاق، بل لا بد منه عند الاضطرار، والحاجة إليه فيما لم يرد فيه نص صريح عن بعض القراء وعن جميعهم.

وهو على قسمين: متفق عليه، ومختلف فيه.

الأول: ماله أصل عند القراء يرجع إليه.

الثاني: ما ليس له أصل عندهم.

ثم مضى المؤلف في استنطاق النصوص التي تَشهد لصحة مذهبه وتُقَوّيه، فوقف عند نصّين للإمام الداني أفصح فيهما إفصاحا عن رأيه في الموضوع، ونصَّين آخرين لمكي بن أبي طالب مقتبسين من كتابه «التبصرة».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال في كتاب الإبانة: «وكثير مما ذكرناه في كتابنا هذا من أحكام الراءات واللامات النص فيه معدوم عن اللأئمة، وإنما بيّنا ذلك وشرحناه ولخّصنا جلِيّه وخَفِيّه قياسا على الأصول التي ورد النص فيها، وحَمْلًا عليها لحاجتنا إليه واضطرارنا إلى معرفة حقيقته.

و القياس على الأصول، وحمل الفروع عليها سائغ في سائر الأحكام وغيرها عند الجميع، وقد أذنّ الله - عز وجل - بذلك في قوله (لَعَلِمَهُ الذِّينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُم).

فلا يلتفت إلى من غلط وبَعُدَ إدراك تمييز ذلك عن فهمه من منتحلي القراءات فأنكر ما حددناه وبيّناه وحكمنا عليه بالقياس الصحيح والاستنباط الواضح لعدم وجود أكثر ذلك مصنفا في كتب من تقدّم من علمائنا ومن تأخّر من مشائخنا، إذ ذاك غير لازم في ذاك، ولا قادح فيه، لما بيّناه ».

وقال في إيجاز البيان في فصل من فصول الراءات: « والنص عن ورش في كثير مما ذكرنا معدوم، وإنما هو قياس على الراء المفتوحة وأحكامها ».

وقال مكي في كتاب التبصرة في باب من أبواب الراءات: « وأكثرهذا الباب إنما هو قياس على الأصول، وبعضه أُخِذَ سماعا ».

وقال في آخر الكتاب: « فجميع ما ذكرناه في هذا الكتاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

قسم قرأت به ونقلته، وهو منصوص في الكتب موجود.

وقسم قرأت به وأخذته لفظا وسماعا، وهو غير موجود في الكتب.

وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب، ولكن قِسْتُه على ما قرأت به، إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص، وهو الأقلّ، وقد نبهت على كثير منه في مواضع قد مضت » انتهى.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ولما كان المؤلف مطالبا بالإتيان بالشواهد تدليلا على صحة مذهبه فقد فزع إلى النصوص يستنطقها شواهد على القسمين المتقدمين، وأعني بهما: المتفق عليه، والمختلف فيه.

فأما القسم الأول، فمثل له بقوله تعالى (أَأَعْجَمِيّ) و(أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ) وأفاد أن النص فيهما عن ابن ذكوان ورد مجملا مفتقراً إلى بيان، ثم مضى في استعراض أقوال القراء حاكيا خلافهم بعد أن نبّه على أن لابن عامر أصلين هدى إليهما الاستقراء لقراءته في باب الهمزتين.

الأول: أنه لم يثبت عنه تسهيل إحداهما إلا مع الألف حيث يجوز إدخالها عند القراء، وثبت عنه تحقيقها معا مع الألف وعدمها.

الثاني: أن ابن ذكوان لم يَرْوِ عن ابن عامر إدخال الألف في شيء من باب الهمزتين.

ثم ثَنّى بأمثلة أخرى شواهد على تقوية مذهبه، ومنها قراءة أبي عمرو (واللاي يئسن) بالياء الساكنة، وأفاد انه لم يرد فيها عنه نصّ بإظهار ولا بإدغامها مع الياء التي بعدها.

وبعد أن أفاض في استعراض أقوال القراء في المثال المذكور خَلُصَ إلى نتيجة وهي التي قَرَّرَها بقوله: «يثبت بكل ما ذكرنا أن إدغام (واللاي يَئِسْنَ) لأبي عمرو واجب في الإدغام الصغير، فلا وجه لذكره في الإدغام الكبير».

ويختم المؤلف مناقشته لأمثلة هذا القسم بقوله:« ومسائل هذا الأصل كثيرة، وفيها من ذلك تنبيه على ما لم يذكر».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثم ينتقل المؤلف إلى القسم الثاني ـ وهو المختلف في جوازه ـ فيختار له مثالا لفظي (مريم) و (قرية) ويقرر أنهما « حيثما وقعا في القرآن النص فيهما عن القراء معدوم وليس له أصل يرد إليه، ولا ينبغي أن يعدل عن الأصل إلا إذا امتنع البقاء معه لعِلّه تخرج عنه».

وقبل أن يفضي المؤلف إلى استعراض أقوال القراء في المسألة موضع الخلاف، يقرر قاعدة في حكم الراء متفق عليها، وهي أنها إذا كانت ساكنة ووقع قبلها كسرة لازمة في كلمة واحدة لم يجز تفْخيمها.

ثم يجعل موضوع هذا النقاش محصورا في الإجابة على السؤال الآتي:

« وهل يكون حكمها - كذلك - إذا وقعت بعدها الياء المفتوحة، أو يكون الحُكْم مخالفا؟

فيجب بقوله: « ذهب كثير من القراء إلى أنهما سواء، إذ لا يجوز تفخيمها إذا سكنت وبعدها الياء عند هؤلاء، كما لا يجوز تفخيمها عند الجميع إذا سكنت بعد الكسرة أو الياء، وحكى أن هذا مذهب ابن سفيان، والمهدوي ومكي، وابن شريح الأب، ولم يُخْفِ أن المسألة خلافية كثر فيها النزاع بين القراء حتى قال الحصري في رائيته:

وإن سكنت والياء بعد كمريم ... فرقّق وخَطّئ من يفخم بالقهر »

وفي الأخير يختم المؤلف الكلام على هذه المسألة مستحسنا مذهب الإمام الشاطبي فيها، استنادا إلى قوله في حرزه:

وما بعده كسر أو اليافما لهم ... بترقيقه نص وثيق فيمثلا

وما لقياس في القراءة مدخل ... فدونك ما فيه الرضا متكفّلا

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يقول: « وقد أنصف الشاطبي ـ رحمه الله ـ في المسألة وأتى فيها بكل ما سيتحسن لأنه سلم لهم جواز الترقيق وصحته، ورد عليهم من جهة النص فقط ».

والمؤلف ـ في نصرته لمذهب الشاطبي ـ ماضٍ على أصله الذي أصّله، وهو « أنه لايقرأ بكل صح في القياس، وإنما يقرأ بما صحت روايته، أو ثبت له أصل في القراءة يُرَدّ عندعدم الرواية والنص، وفي غيبة أحد هذين الشرطين، فإن البقاء مع النص يكون أولى من الخروج عنه إلى مالم يثبت، وإن كان جائزا في كلام العرب ».

وهكذا يتضح أن اعتماد المؤلف للقياس على إطلاقه، وإنما هو مقيد بالرواية الصحيحة، أو الأصل الثابت والمعتمد عند القراء.

وبعد، فهل التزم المؤلف ما أَلْزَمَ به نفسه؟

إذا نظرنا في مسائل المخطوط، فإن المسألة الثانية بالذات تستوقفنا، ذلك أن المؤلف ذهب فيها إلى القول بجواز ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة، ولقد أثار مذهب المؤلف في هذه المسألة جَدَلًا بين القراء كانوا فيه فرقين: أنصارا وخصوما، وقد أنكر الفريق الثاني على صنيعه، وهو على حدّ تعبيرابن الجزري « وهم فيها وقاس الترقيق على « الكسر والتزم أنه هو الإمالة حقيقة مع اعترافه بأنه لم يسبقه إلى هذا القول أحد، ولكنه احتج فيه بمجرد القياس وصَمّم على أن القياس هو الصواب الذي لا يجوز غيره، وهو من القياس الممنوع لما بيّناه في النشر »[1].

ولا بأس ان استعرض ـ هنا ـ خلاصة أقوال المؤلف في هذه المسألة، وأبرز أدلّته وشواهده التي احتج بها على صحة ما ذهب إليه قبل إصدار الحكم لها أو عليها.

---

(1) غاية النهاية 2/ 244. وسيأتي تقويم مسائل المؤلف بتوسع في الفصل الخامس

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يقول: « واعلم أن الراء المفتوحة و المضمومة بعد الكسرة أو الياء الساكنة في قراءة ورش ممالة الفتحة و الضمة بين اللفظين، ولذلك رققها، ولو لم يُمِلِ الفتحة و الضمة لم يجز ترقيقها، لأن الفتحة والضمة إذا لم تُمالا تمنعان الترقيق لاستعلائهما، ألا ترى أنك إذا قلت (خير) و(لاضير) ووقفت عليهما بالسكون رققت لجميع القراء، وإذا وصلتهما فَخّمتهما لجميع القراء إلاّ ورشا، لأن الفتح والضم يعارضان الكسرة و الياء الساكنة قبلهما، فتبقى الراء على أصلها من التفخيم، ورققها ورش لأنه أمال الفتحة و الضمة كما أمالت العرب فتحة الراء من (الضرر) ووضمتها من (سرر)، وقالوا: «عجبت من السمر» و« شربت من المنقر »، و« هذا ابن مذعور»، فأمالوا الضمة كما أمالوا الفتحة من (الضرر) و(بشرر)، فكما لا يجوز تفخيم اللام بعد الكسرة كذلك لا يجوز بعد الحركة الممالة، كما أنهم لما رققوا الراء أيضا مع الكسرة رققوها أيضا مع الحركة الممالة، وهذا واضح عند من له أدنى فهم».

ثم مضى في استعراض الأدلة على شبه الراء باللام في كثير من مقتضيات التفخيم والترقيق، فخلص إلى النتيجة التي أبان عنها بقوله:« فقد تبيّن لك مما ذكرته أن الحركة الممالة بين بين في جلب الترقيق إلى الراء مثل الكسرة المحضة سواء، كما أن الألف الممالة في جلب الترقيق أيضا مثل الياء المحضة، ومن ادعى فرقا بين الحركة الممالة بين بين والألف الممالة بين بين و بين الكسرة و الياء فعليه الإتيان به ».

وإذا كان الأمر على ما ذكرته في باب الراءات فأحرى وأولى في باب اللامات، إذ ليس التفخيم في اللامات بأقوى منه في الراءات، وأنت إذ قلت (بسم الله) و(الحمد الله) رققت اللام إجماعا، فذلك إذا قلت (نرى الله جهرة)، و(سيرى الله عملكم)، و(غير الله)، و(لذكرالله) في مذهب من أمال الراء في ذلك إمالة محضة أو بين اللفظين.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثم قال: « واعلم أن اللام من اسم الله مفخمة بعد الفتحة و الضمة عند أئمة القراء، ومرققة بعد الكسرة، وقد ثبت أن حكم الحركة الممالة حكمُ الكسرة في نحو «رأى» و«نرى»، ألا ترى أنك إذا وقفت على الراء من «بشرر» بالسكون رققتها، لإمالة الفتحة قبلها.

قال الحافظ[1]: « فأما الراء المكسورة فعلى وجهين: إن رمت حركتها رققتها كالوصل، وإن وقفت بالسكون فَخّمتها، ما لم يقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة، نحو (منهمر) و(نذير)، أو فتحة ممالة، نحو (بشرر) على قراءة ورش، فإنك ترققها في الحالين ».

ثم قال: « فإذا وقعت اللام من اسم « تعالى بعد حركة ممالة وجب ترقيقها بعد الكسرة في نحو (قل الله)، وذلك في قراءة أبي عمرو في رواية أبي شعيب[2] (نرى الله جهرة)، (سيرى الله عملهم)، وفي رواية عن نافع (أفغير الله) و(لذكر الله)، وما أشبه ذلك.

ثم قال في خاتمة استعراضه الأدلة أتى بها لنصرة مذهبه:

«فإن قال» قائل: ما لخصته في هذه المسألة من وجوب ترقيق اللام مع الفتحة والضمة الممالتين إنما هو قياس، وليس بمنصوص عليه في كتب الأئمة، وقد قال الشاطبي في قصيدته ـ وهو من أئمة هذه الصنعة ـ:

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفلا

---

(1) هو الإمام الداني، و المؤلف كثير الإحالة عليه بهذا اللقب في تأليفه في التيسير : 57.

(2) السوسي، وسيأتي ترجمة عند ذكره أول مرة في قسم التحقيق.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فيقال له الجواب: لله در الشاطبي، لقد أحسن كل الإحسان في إتقان تلك المسألة التي تكلم عليها في نظمه، إلا تكلم في نظمه، إلا أن تلك المقالة منه مزلّة للجُهّال يضعونها في غير موضعها، ويستشهدون بها في غير محلّها.

و المعنى الذي أراد الشاطبي ـ رحمه الله ـ متفق عليه عند أئمة هذا الشأن، وهو أن اللفظ القرآني إذا فيه قراءة صحيحة ثابتة عن الأئمة الذين يلزمنا قبول قولهم، والأخذ بروايتهم، فلا يجوز لنا أن نترك ما رووا لغيره مما لم يثبت عنهم وإن كان في أعلى درجات الفصاحة وعلى أتمّ وجوه المقاييس، وكذلك إذا كان بقاؤه على أصله جائزا ولم يرد ما يقتضي خروجه عنه، فالبقاء مع الأصل لازم لا يعدل عنه إلى الفرع إلا بدليل، فإن لم يرد فيه نصّ عن الأئمة فأهل الأداء من المتعقبين متفقون على رده إلى أصول القراء وما تقتضيه مقاييس العربية ».

ثم عاد إلى أصل مسألته والتنظير لها بترقيق الراء بسبب الكسرة والحركة الممالة إلى أن قال: « وإذا تبيّن أن الحركة الممالة في الراء تجري مجرى الكسرة باطراد تبين أن تفخيم اللام بعدها كتفخيمه بعد الكسرة، ولا وجود لشئ من ذلك في كلام العرب البتّة، وفاعل ذلك محرف للتنزيل، وربنا سبحانه يقول: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ عَلِى قلبك لتكون لتَكونَ من المنذرين بلسان عربيّ مبين).

تلك كانت خلاصة أدلة المؤلف فيما ذهب إليه من القول بترقيق اللام من اسم الجلالة لورش إذا كانت قبلها فتحة ممالة أو ضمة ممالة.

و بالنظر إلى استدلالاته التي اعتمدها نصرة لمذهبه الذي انفرد به يلاحظ أنه لجأ إلى ضربين من القياس:

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الأول: القياس اللغوي، وقد اعتمد فيه ما ذهبت إليه العرب من إمالة فتحة الراء من (الضرر) و(بشرر) وضمتها من (سرر) وإمالة الضمة في نحو «عجبت من السمراء»، و«شربت من المنقر»، و«هذا ابن مذعور» كإمالتهم الفتحة من (الضرر) و(بشرر)، ولمّا كان بين الراء واللام شبه في كثير من مقتضيات التفخيم والترقيق قَاسَها عليها.

الثاني: القياس القرائي، وأعني به قياس قراءة على قراءة، وقد قاس المؤلف ما اختاره في هذه المسألة على قراءة أبي عمرو في رواية أبي شعيب السوسي (نرى الله جهرة)، و(سيرى الله الله عملكم) لما تقررعنده من وجوب ترقيق اللام من اسم الله تعالى، إذا وقعت بعد حركة ممالة كوجوب ترقيقها بعد الكسرة في نحو (قل الله).

طريقة المؤلف في المناقشة والاستدلال:

لقد كان القيجاطي علمًا من كبار أعلام القراءة في عصره، مشهودا له بالإمامة في فن القراءات القرآنية، ولقد أوتي من المؤهلات العقلية والعلمية ما مكنه من امتلاك ناصية هذه الصناعة في عصره.

ولئن كانت مسائله شاهدة على إفادته من تصانيف القراء، وكثرة نقوله عنهم فإنه لم يكن أسيرا لها، بل كانت شخصيته حاضرة يقبل من الأقوال ما يراه قَوِيًا، ويتوقف عند القضايا التي لا يسلم بها فيناقش استدلالات القائلين بها منبها على أوهامهم فيما فهوه منها أو تأوّلوه، من غير أن يأبه إلى مكانة صاحب القول أو ذيوع صيته في الأوساط العلمية، لا يبتغي بذلك حب ظهور أو اكتساب سمعة كدأب أهل الحق والإنصاف من العلماء.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وإذا علمت هذا، لم يثر استغرابك أن تجده يناقش أقطاب هذه الصناعة من أمثال أبي عمرو الداني، ومكي بن أبي طالب، والشاطبي، وأبي شامة. وقد تعقب الحافظ الداني في مواضع من تأليفه.

قال في واحد منها: فتأويل الحافظ على ورش مخالف للمُجْمَع عليه من أصول القراء، وقد انفرد به، وليس له فيه سلف».

وتوقف عند بعض ما قرر مكي بن أبي طالب في مسائل فخطّأه، وذلك قوله: «واعلم أن ماذكره مكي في حقيقة الإشمام هذه الكلمة وما كان مثلها أنه كإشمام الضمة في الوقف، وأنه قرأ بذلك على بعض شيوخه لا يصح في نقل ولا نظر».

وقال في مسألة أخرى: «وتوهم مكي أن التسهيل في هذا الضرب من هذا الضرب من المحرك إنما هو على تقدير الوقف بالروم، وأن الروم يخرج الساكن إلى حيز الحركة، وهذا فاسد عند جميع النحويين ... وإنما غَزَّةُ في هذا نصّ ابن واصل.

وأبطل بعض ما قرره أبو شامة من أحكام من نحو قوله: « والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة يجب بعدها التفخيم، لأن الترقيق لم يُغَيَّر فَتْحَها ولا ضَمَّها» فقال يردّ عليه:« هذه» دعوى مخالفة للقياس ونصوص الأئمة ».

وساق في معرض كلامه على بعض أحكام الغنة بيت الشاطبية:

وَغُنَّةُ تنْوينٍ ونُونٍ ومِيمِ إنْ سَكَّنَ ولا إِظْهار في الأَنْفِ يُجْتَلَى

ثم تَعَقَّبهُ بقوله:« وقول الشاطبي غير صحيح».

ويظهر من خلال مناقشة المؤلف لهؤلاء الأقطاب التزام الأدب في الرّدّ، والتحَوّط في إصدارالأحكام، ذلك أنه قد وقر في نفسه أنهم فرسان هذا الميدان، وأرباب هذه

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الصناعة، وأنه مدين لهم ـ ولو خالفهم الرأي ـ بما ضمّنوه كتبهم من نتائج أفكارهم، وطائفة منها مما استند إليه في مسائل كتابه.

على أن المؤلف لمْ يلزم هذا السلوك مع معاصريه، فسرعان ما تظهر حدّته التي كانت ملازمة له إذا تعلق الأمر بمناقشة قول مخالف من أهل زمانه، وقد يشتد عليه أحيانا إلى حدّ يبدو فيه عنيفا.

من ذلك ما وقع له مع عَصْرِيّه الخطيب أبي عبد الله الحفار، وقد كان هذا ممن خالف المؤلف الرأي في مسألة ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة.

وقد جاءت المسألة الثانية من مسائل المخطوط ـ بحسب اقتراح الناسخ ـ [1] في صورة مساجلة علمية بين الرجلين، وهذه المساجلة، والمؤلف إن بدا فيها مِنْ فرنسان هذه الصناعة، إلا أنه أشتد كثيرًا على خصمه، وكَالَه من نعوت القدح بما حطّ من قدره، وشكّك في إمامته.

ومن أمثلة ذلك قوله: « وأدخل السائل في سؤاله في أمثلة التي مثل بها (نرى الله جهرة) و(سيرى الله عملكم)، ووقعت الفتوى من المفتي بأن ذلك كله مفخم، لأن الترقيق ينافي التعظيم، فلا سبيل إليه، وأن الترقيق كله لم يقع منصوصا عليه من أحد من القراء، وهذه ـ في قول المؤلف ـ جهالة بالنصوص.

---

(1) أقول هذا، لأني تتبعت فيها نقول المنتوري عن شيخه القيجاطي في شرحه على الدرر اللوامع فيما له علاقة بالمسألة المتنازع فيها، فلم أجد تصريحا باسم أبي عبد الله الحفار.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقولك: « ومن أدل دليل على ذلك أنك لا تستطيع الفرق بينهما ـ يعني الإمالة والترقيق ـ في لفظ آلة الطبع ولا في إصاخة السمع» إنما ذلك لآفة فيهما، وغفلة عن تحقيق العلم ».

ويقول بعد فراغه من بعض ردوده عليه: « وهذا واضح لمن أنصف من نفسه، لم يَعْمَ قلبُه عن قبول الحق».

وقد يطبع المؤلف رَدَّهُ دَعْوَى خصْمه بطابع السخرية، كقوله: وقوله: « وإنما هو شيء ظهر لبعض أهل الزمان[1]، لا يساعده نظر، ولا يعضده نقل» يقال له: «وأيّ نظر لك في المسألة، إنما عَوَّلْتَ فيها على تقليد من لا يصح تقليده، ولست من أهل النظر في دقائق هذا العلم، فرحم الله امرءًا عرف قَدْرَهُ و أنْصَفَ من نفسه».

ويأتي ردّه أحيانا مترجما عن اعتداد بالنفس، وإظهار السبق والتفوق على الخصم.

يقول: «وقد عَلِمتَ أنه لا يَلْهَجُ بهذه البراهين والأدلّة القاطعة التي أوردتها كُلُّ أحد، وإنما يلهج بها من له تَمَرُّن في هذه الصناعة ومعرفة بأصولها وأغراضها وتصرفات أهلها ومآخذهم وتحقق بالشروط التي نَصَّ عليها الأئمة المتأخرون من علماء هذه الصّنعة استقراء من كلام المتقدمين ».

ويبلغ اشتدادُه أَوجَه في جوابه على من نمى إليه خبراعتراضه عليه فيما انفرد به من القول بترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة قال : «وهذا الذي ذهب إليه الفقيه المذكور من ترقيق اللام في قراءة ورش لم يذهب إليه أحد، ولم يقرئ به

---

(1) لا يبعد أن يكون المراد به أبو وكيل ميمون الفخار.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مقرئ» بما نصُّه: «إنما سيوخه، وليسوا بحجة على الحق إذا ظهر، وأماً من فوقهم من المتقدمين فنسبة ذلك القول إليهم تُضَاهِي الكذب ».

ولئن كانت هذه النعوت ممّا يَحْسُنُ بالعالم التَّنَزُّهُ عَنْهُ، فإن السمة البارزة في هذا الكتاب أن المؤلف يعرض في الغالب مسائل الخلاف عرضا علميا يورد فيه أقوال القراء وأدلتهم، ويلمس القارئ عند مناقشته لأقوال المخالفين قوة الردّ، وشدة المقارعة بالحجة والبيان مع الدعوة إلى التزام الحق والتّحَلّي بالإنصاف، والتسليم باحتمال الوقوع في خطأ.

يقول في سياق إبطاله قول مخالف: « وقولك: فعسى أن تتفضل على محبك بتبيين الفرق بين الإمالة والترقيق » طبعا وسمعا قد بينته لك من كلام الأئمة بأحسن بيان إن لم تغالط نفسك وتحملك الحمية والانتصار لقولك على عدم الإنصاف ورد الحق وإبطاله، نسأل الله تعالى أن يُعيذَنا ـ معشر المسلمين ـ من ذلك ».

ويقول في نهاية كلامه على المسألة الأولى: «هذا تمام القول فيما قصدت بيانه من مقاصد المسألة، والفضل لمن يقف عليه أن يُنبّه على ما يرى فيه من خلل أو زلل، غير مُتَعَسّف ولا معاند للحق إن ظهرله، والله ـ تعالى ـ يعيننا على طلب الحق والوقوف عنده ».

وقد سلك المؤلف في مناقشة نقول القراء ومذاهبهم مسالك، منها:

1- طرح الإشكال والجواب عنه معّززًا بالنقول:

يقول: « والراء الساكنة إذا وقع قبلها كسرة لازمة في كلمة واحدة لم يجز تَفْخيمُها.

وهل يكون حكمها كذلك إذا وقعت بعد الياء المفتوحة، أو يكون الحكم مخالفا؟

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ذهب كثير من القراء إلى أنّهما سواء، إذ لا يجوز تفخيمها إذا سكنت وبعدها الياء.

فممن ذهب إلى ذلك أبو عبد الله بن سفيان، وأبو العباس المهدوي، وأبو محمد مكي، وأبو عبد الله بن شريح ».

2- استعراض أدلة الخصم جملة ومناقشتها تفصيلا:

وهذا المسلك أسلوب في المناظرة معروف، والمسألة الثانية من مسائل المخطوط برُمّتها نموذج لذلك، وقد تقدمت الإشارة إلى أن الناسخ أوردها في صورة مساجلة علمية، فقدّم لها بقوله: « وقد سئل الشيخ الخطيب أبو عبد الله الحفار عن بعض ما يتعلق بهذه المسألة، فأجاب بما يذكر نَصُّه ». فاستعرض ابتداء سؤال المستفتي كاملاً، ثم أعقبه بنص جواب أبي عبد الله الحفار متعقّبًا بردّ المؤلف، وأوّلُه: « أيها السائل عن أحكام اللام من اسم الله تعالى ومواضع تفخيمها وترقيقها: سألت رجُلًا مذهبه الوقوف مع أهل زمانه، وأنه يجعل ذلك حجة على البراهين القاطعة، والنصوص المتواترة.

وقد عوّل المسؤول فيما أفتى به في المسألة على أمور ثلاثة:

أَحَدُهَا: ما وجَد عليه أهل زمانه من التفخيم مع الحركة الممالة.

والثاني: أن التفخيم في اسم الله عنده للتعظيم، فَسَلْبُه عما يجب له من ذلك مما يعظم ويشنع.

والثالث: نصّ أبي شامة أن اللام مع الراء المرققة مفخمة كغير المرققة، قال: لأن الترقيق لم يُغَيّر فَتْحَها، وأُعْجب بذلك المفتي فَهَوَّل به ».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثم يرد المؤلف على مخالفه ما ساقه من أدلة الدليل تلو الآخر، مع التوسع في الإتيان بالشواهد التي تبيّن فَسَادَه، وتُقَوّي بطلانه، وهذه خلاصة[1] لما جاء منها.

يقول: «أما الأول، فلا يلتفت إليه إذا إليه قامت البراهين القاطعة على أنه لحن، لإجماع الأئمة قاطبة على أن اللحن الصريح لا يجوز إدخاله في القرآن، وأصل اللام الترقيق، وتفخيم الحروف المرققة لحن، إلا في مواضع جاء فيها التفخيم لا تُتَجاوز ولا يُقاس عليها غَيْرُها.

وأما المأخذ الثاني في احتجاج المفتي فباطل، لإجماع العرب وأئمة القراء عللى ترقيق اللام من اسم الله مع الكسرة، ولا يجوز تفخيمها البتّة.

وأما المأخذ الثالث ـ وهو نص أبي شامة الذي هَوّل به المفتي ـ فباطل أيضا، لأنه عَلَّله بأن الترقيق في الراء لا يُغَيّر فتحها ولا ضمها، وتلك دعوى مجرّدة من الدليل، مخالفة لنصوص الأئمة.

وإن مما يشد انتباه متتبع ردرد المؤلف غلبة النزعة المنطقية، ومن مظاهرها:

أ-أسلوب الفنقلة:

يلاحظ على المؤلف في ثنايا احتجاجاته كثرة التساؤلات التي يفترضها ثم يجيب عليها، نحو قوله: « فإن قلت: وصفتك بأنك خارج للإجماع لأنّك قرأت بما لم يقرأ به أحد فالجواب: أن هذا جهل من قائله، فقد ذكر أبو جعفر بن الباذش أن أبا بكر بن مِقْسَم كان يأخذ للجماعة بترقيق اللام من اسم الله مع الكسر والضم، قال: وهو

---

(1) تراجع تفاصيل ردرد المؤلف على مخالفه في ثنايا مناقشته لأدلته ضمن المسألة الثانية.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مذكور عن أبي عمرو والكسائي. ثم ذكر عن أبيه بسند إلى الكسائي أنه كان إذا قرأ لنفسه رقق اللام في ذلك، وإذا أقرأ غيره غَلَّظ اللام في جميع ذلك ».

ب- نفي اللازم بنفي الملزوم:

وهو من أضرب الاستدلالات العقلية التي كان المؤلف يلجأ إليها لمحاجّة مخالفيه.

يقول « ولو جاز لمدّع أن يقول إنما رقّقت الراء في (ذكرى الدار) لكسرة الذال والفتحة غير ممالة يلزمه أن يقول ذلك في (ذكرى) مع إثبات الألف، والثاني باطل بإجماع من القراء، فالأول مثله »

ج- الإثبات مقدم علي النفي:

يقول: «فإن فتحت الراء فَخّمتها، وأن أملتها إمالة محضة أو بين اللفظين رققتها إجماعا من القراء، فهكذا فعل القراء وورش في نحو (خبيرا) و(يقول الكافر) فتح القراء ذلك كله ففخموا، وأمال ورش ذلك بين اللفظين فرقق.

ومن ادعى خلاف هذا فعليه أن يستدل على صحة دعواه بنص ثابت من الأئمة لا معارض له، و بقياس جلي ».

ويقول في موضع آخر: « وقد ثبت بالاستقراء من أصول القراءات المجمع عليها أن حكم الحركة الممالة حكم الكسرة بالنسبة إلى الراءات واللامات:

كل راء مكسورة أو ممالة الحركة إمالة شديدة أو يسيرة مرققة إجماعا.

وكل راء ساكنة قبلها كسرة لازمة أو حركة ممالة وليس بعدها حرف استعلاء رقيقة إجماعا.

وكل لام مكسورة أو ممالة الحركة رقيقة إجماعا، فقد استبان لك أنه لا فرق في أصول القراءات بين الكسرة و الحركة الممالة.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فمن ادعى فرقا بينهما فعليه الأتيان به، وإلاّ لم يُقْبَلْ قوله، فهذا برهان ظاهر، وقياس واضح، وقد اعتضد مع ذلك بالسماع، وهو ما رواه الحافظ عن شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد في رواية السوسي من ترقيق اللام من اسم الله ـ تعالى ـ مع الحركة الممالة في (نرى الله جهرة) و (سيرى الله عملكم) وما أشبه ذلك، وهي رواية لا معارض لها، ولا سبيل إلى ردّها.

وأما القياس فقد ثبت في كلام العرب إمالة الفتحة والضمة في نحو (شرر، وسرر، والسمر، والمنقر)، وثبت في القراءة ترقيق الراء الممالة الحركة في (رأى كوكبا) و (رأى القمر) و(رأى الشمس) وما أشبه ذلك، وجاء عن ورش ترقيق الراء المفتوحة والمضمومة مع الياء والكسرة، فينبغي أن يحمل ذلك على نظائره في القراءة وفي كلام العرب. ومن ادعى غير ذلك فعليه بالدليل.

د- قياس الشبه:

يقول: « ولابد من ترقيق الراء مع الإمالة في الموضعين ـ يريد (سرر) و (شرر) ـ فعلى هذا ينبغي أن يحمل ما جاء عن ورش من ترقيق المفتوحة والمضمومة أنه أمال الحركة فرقق، ولو لم يمل لفخم كسائر القراء، ولا ينبغي لأحد أن يحمل المتحركة بالفتح والضم على الساكنة، لأن ترقيق الساكنة على الوجوب في كلام العرب وفي القراءة.

وترقيق المتحركة يكون على ذلك المحمل على الجواز، ولا نظير له.

فإذا حملنا ترقيق ورش للمفتوحة والمضمومة على أنه أمال الحركة فرقق على الوجوب كان له نظير في القراءة وفي كلام العرب.

وإن حملناه على غير ذلك لم يكن له نظير. وحَمْلُ الشيء على ما لا نظير له مع إمكان حمله على ما له نظير خطأ وفساد.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ولمّا كان القياس اللغوي أحد مرتكزات المؤلف في التدليل على صحة مذهبه في ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة، فإن اعتماده على كلام العرب في هذه المسألة ظاهر، ومما علّل به مذهبه أن اللام من اسم الجلالة مفتوحة لُزُوما، والمناسب للفتح التفخيم، والفتح أمر لفظي مُقْتَضٍ للتفخيم، فلا ينبغي أن يعارضه إلا أمر لفظي مثله أقوى منه، وهو ـ هنا ـ وقوع الكسرة قبل اللام أو ما جرى مجراها وهو الحركة الممالة، فإذا وقعت كذلك رققت اللام، لأنهم كرهوا الانتقال من الاستفال إلى الاستعلاء.

يقول: « وكثير من العرب يرقق اللام في ذلك ويجعل اللام من اسم الله مع الفتح والضم مثلها مع الكسر ويلحقها بسائر اللغات، وقد جاءت روايات صحيحة بمثل ذلك عن أبي عمرو بن العلاء والكسائي وغيرهما. وقد وافق أهل الحجاز غيرهم من العرب على ترقيقها مع الكسر، **لأن الأحكام اللفظية يعارض بعضها بعضا** إذا اختلف مقتضاها، وذلك أن الإسم المعظم كثر دورُه في الكلام فكثُر فيه التغيير طلبا للتخفيف.

فمن ذلك تفخيم لامه للزوم فتحه، والفتح يناسبه التفخيم، واللام المفتوحة تفخم في بعض المواضع حَمْلًا على الراء لقربها منها وشبهها بها، كما ترقق الراء المكسورة والممالة الحركة بالحمل على اللام للمناسبة أيضا، وهو حكم لفظي ما لم يعارضه حكم أخر لفظي أقوى منه، وذلك إذا وقع قبله كسرة كرهوا الخروج من تسفل إلى تفخيم حرف أصله الترقيق، فالتزموا الأصل، والحركة الممالة جارية مجرى الكسرة في باب الراءات واللامات، وذلك مطرد لا ينكسر البتّة ».

ويفضي الكلام بالمؤلف ـ بعد تقرير ما سبق ـ إلى تضعيف حجة من قال بتفخيم اللام من اسم الجلالة لقصد التعظيم، فإن ذلك لو صَحَّ ـ « لا طرد مع الكسرة وغيرها،

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

لأنه أمر معنوي، والأمور المعنوية لا تعارضها الأمور اللفظية لاختلاف المقاصد، وإنما التفخيم لأمر لفظي لا معنوى، فلذلك عارضه أمر آخر من جنسه ».

وما دمت بصدد الحديث عن الشاهد اللغوي في تأليف أبي عبد الله القيجاطي، فيحسن أن أنبه إلى أنني وجدت المؤلف يقتصر في الغالب على نسبه الأقوال إلى العرب من عَزْوِها إلى أصحابها الناطقين بها، كأن يقول: « وكثير من العرب يرقق اللام في ذلك، ويجعل اللام من اسم الجلالة مع الفتح والضم مثلها مع الكسر ويلحقها بسائر اللغات»، و« مثال ذلك من كلام العرب إمالتهم «عالم» بخلاف «غانم»».

اما تصريح المؤلف بنسبة اللغات لقبائلها فلم يقع له في تأليفه إلا في مواضع قليلة، وجميعها معزُوّ إلى أهل الحجاز أو لغتهم.

يقول: «وقد وافق أهل الحجاز غبيرهم م العرب على ترقيقها ـ يعني اللام ـ مع الكسر ».

وقد يتخذ المؤلف من لغة قبيلة يرتضيها شاهداً لنصرة اختيار من اختياراته القرائية، ولو كلفه ذلك المفاضلة بين قراءتين متواترين وترجيح إحداهما على الأخرى.

يقول: « واعلم أن اللام من اسم الله ـ تعالى ـ مرققة بعد الكسرة في نحو (بسم الله) و(الحمد لله)، وذلك بإجماع من العرب وأئمة القراء، كرهوا الخروج من تسفّل الكسرة إلى تفخيم اللام، وإن كانت الكسرة منفصلة وعارضة في نحو (قل الله).

فإن وقعت اللام من بعد فَتْحٍ أو ضم اختلف في ذلك العرب والقراء، فأهل الحجاز ومن يليهم من العرب متفقون على تفخيم ذلك، وكثير من العرب يرقق اللام في ذلك كسائر اللامات.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

واختلفت الروايات في ذلك عن أئمة القراء من السبعة وغيرهم، إلاّ أن الرأي الذي آخذ به المتأخرون من أهل الأداء وآثروه على غيره اللغة الحجازية، كما أن المصحف إنما كتب عليها في قوله تعالى (ما هذا بشرا)[1].

وإذا كان المؤلف يرفض بشدة مطاعن النحاة في القرّاء والقراءات، فإنّ ذلك لم يكن ليمنعه من الرجوع إلى كتبهم، والإفادة من أقوالهم لِمَا بَيْنَ النحو والقراءات من صلة وثيقة.

ويعكس تأليفه سعة طلاع في علم النحو، وتَحْصِيلاً لمسائل الخلاف، ذلك أنه قد يعرض له أن يقف على المسألة القرائية، فيوجهها توجيها نحويا يستعرض فيه خلاف النحاة، ولا يقف عند ذلك، بل يتعداه إلى المناقشة وتحرير القول[2].

يقول تعليقا على نص للحافظ الداني في الهمزة التي تسهل على حركتها دون حركة ما قبلها:

---

(1) وقول المؤلف « كما أن المصحف إنما كتب عليها في قوله تعالى: (ما هذا بشرا) ـ يعني اللغة الحجازية ـ غير دقيق، إذْ كان صواب العبارة أن يقال: كما أن التنزيل كان عليها في قوله تعالى(ما هذا بشرا)، وذلك حتى لا يظن أن كتاب المصحف اصطلحوا على هذه اللغة لكونهم من أهلها، ولو كانوا مثلا من بني تميم لكتبوها (بشرٌ) بالرفع موافقة للغتهم، وذلك يفضي إلى الظن بأن رسوم المصحف التي كتب عليها جارية على مقتضى اللغة التي اختارها كتابه لأنها اللغة الحجازية، وبذلك تندفع التوقيفية فيه كما يقول بها جمهور العلماء، وهذا فيه ما فيه ».

(2) أفاد أبو شامة في شرحه على الشاطبية أن على المشتغل بالقراءات تحصيل مجموعة علوم، منها أن يعلم «من النحو والصرف طرفا لتوجيه ما يحتاج إليه، ـ قال ـ : بل هما أهم ما يحتاج إليه المقرئ، وإلا فخطؤه أكثر من إصابته، وما أحسن قول الإمام الحصري فيه شعرا:

لقد يدّعي علم القراءة معشر ... وباعهمو في النحو أقْصَر من شِبْر

فإن قيل: ما إعرابُ هذا ووجهه ... رأيت طويل الباع يَقْصُر عن فتر

إبراز المعاني 1/ 13-14.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

«ووجه هذا المذهب أن الحرف الموقوف عليه وإن كان ساكنا في اللفظ فإنه محرك في التقدير فأجراه مجرى المحرك في اللفظ، وهذا ليس بشيء عند البصريين، وإنما يعتبر في التسهيل اللفظُ لا التقدير، وأهل الكوفة يعتبرون اللفظ تارة والتقدير تارة أخرى، ولذلك سهّلوا (هزوا) و (كفوا) على تقدير الضمة الذاهبة. وتوهم مكي أن التسهيل في هذا الضرب من المحرك إنما هو على تقدير الوقف بالروم، وأن الروم يخرج الساكن إلى حيّز الحركة، وهذا فاسد عند جميع النحويين.

والمؤلف ـ شأنه شأن أعلام النحو في الأندلس ـ ذو نزعة بصرية، ولذلك نجده كثير التعريج على كتاب سيبويه[1]، يقتبس من نقوله ما يدعم به رأيا أو يرد به دعوى مخالف.

على أنّه لم يكن جامدًا على بَصْريته، فإن الإنصاف العلمي كان يُحَتِّمُ عليه أن يخَالِفَ مذهبه إذا لاحظ أن حجة الثاني أقوى وأرجح.

يقول وهو يشرح قول الشاطبي:

ومن لم يَرُمْ واعْتَدَّ مَحْضًا سُكُونه:

« وقد تقدّم أن هؤلاء راعوا الحركة المقدرة وإن كان أهل البصرة لا يراعونها. والحاكم في هذا بين الطائفتين السماع ولم يحفظه البصريون، فإن كان الكوفيون حفظوه فمن حفظ حجة على من لم يحفظ »[(2)].

هذا ما يتعلق بشواهد اللغة والنحو.

---

(1) نقل المؤلف عن سيبويه في نحو أربعة عشر موضعا.

(2) قسم التحقيق: 204.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأما شواهد الشعر، فليس في تأليف القيجاطي شيء منها، باستثناء أبيات من النظم للإمام الدّاني في مُنَبِّهَتِه، والإمام الشاطبي في حرزه، أتى بها إما على جهة الاستئناس، وإما لتوضيح إشكال وقع في فهمها.

على أني عند متابعتي لنقول المنتوري عن شيخه القيجاطي في شرحه على الدرر اللوامع تبيّن لي أنه انفرد عنه بطائفة من المسائل كان الشاهد الشعري حاضرا فيها.

ومجوع الشواهد الشعرية التي وظفها المؤلف ـ فيما نقله عنه المنتوري - أَحَدَ عَشَر، نُسِبَ منها اثنان، وأُرْسل الباقي، وقد وُفِّقْت ـ بحمد الله ـ إلى عزْو خمسة منها إلى قائليها، كما أني اهتديت إلى تخريج بيتين منها لشاعرين مجهولين، وبقي بيتان لم أعثر عليهما بعد طول بحث وتتبع.

والشعراء الذين سَمَّاهُم المؤلف أو اهتديت إلى معرفتهم جميعا محتج بشعرهم، إذْ هم مُنْتَمُونَ إلى الطبقات المسلم لأصحابها، ومنهم الجاهلي كالأعشى، والمخضرم كحسان بن ثابت، والإسلامي كجميل.

واستكمالا لهذا المبحث، أُورد هذه الأبيات مع التنبيه على مناسبة الاستشهاد بكل واحد منها.

1 - وَمَالَه من مَجْدٍ تَلِيدٍ ومالَه من الريح حظٌّ لاَ الجَنُوب ولاَ الصَّبَا[1].

وقد أتى به شاهدا على حذف واو الإشباع ضرورة من قوله «وماله» الأولى.

---

(1) البيت للأعشى، ينظر ديوانه: (نشرة محمد حسين)، وروايته فيه:

وما عنده مجد تليد ولاله من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، والشاهد أيضا في الكتاب 1/ 30، والمقتضب 1/ 266، 38 والتبصرة والتذكرة للصميري 1/ 502.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال المنتوري[1]: حدثني شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: «واعلم أن هاء الضمير إن قبلها فتحة نحو (أن يعلمه)، أو ضمة نحو (يخلُفه) ففيها لغة واحدة.

وأما قول الشاعر:

وماله من مجد ...إلخ، فحدفها للصلة ضرروة.

2- وَوَلَّوْا فِراراً وَالرِّماحُ تَنُوشُهُمْ وَفِي كُلِّ وَجْهٍ وَجَّهوا لَهُ مَرْقَبُ[2]

وقد ساقه أيضا شاهدا على القاعدة السالفة من قوله (له) في عجز البيت.

3- سَالَتْ هذيل رسول الله فاحشَة ضَلَّتْ هُذَيْلُ بمَا سَالَتْ ولم تُصِب[3]

وأنشده شاهداً على إبدال همزة (سأل) ألفا على غير قياس وإن مسموعا من العرب.[4]

---

(1) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 30/ و).

(2) لم أقف عليه، وتنوشهم: تناهم، والوجه: الجهة، والمرقب: المرتفع الذي يراقب منه موضع القتال.

(3) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، ينظر ديوانه 373: (نشرة د.حسنين)، وهو من شواهد الكتاب 3/ 554،468، والمقتضب 1/ 167، وشرح المفصل (التخمير) لصدر الأفاضل 4/ 275،273، وضرائر الشعر للسيرافي: 139 (نشرة رمضان عبد التواب) والحجة للفارسي 2/ 218، وتفسير القرطبي 18/ 280، وشرح المفصل لابن بعيش 4/ 9،122/ 144،111 والمخصّص 6/ 427 (نشرة هنداوي)، ويروى: «قالت» مكان «سالت» ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري (اللوحة 61/ و-ظ).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

4- سالتَيني الطـلاق أَنْ رأَتـانِي قــلَّ مَــالي قَـدْ جِئْتُـمَانِي بِنُكْـرِ[1]

وقد ساقه المؤلف شاهدا ثانيا على القاعدة السابقة.

5- جَزَى الله الرّوابَ جَزاءَ سَوْءٍ وأَلْبَسَـهُنَّ مِــنْ جَرَبٍ قَمِيـصًا[2]

وقد ساقه المؤلف في معرض تعليقه على قول صاحب الدرر اللوامع:

كحاد والدواب[3]

قال[4]: « ووقع للناظم:

كحاد والدواب

هنا بتخفيف الدال والباء، والمراد بهما « كحادّ والدوابْ» بتشديدهما وهو معنى قوله *مدغما*،ولكنه خففه للضرورة كما اضطر الشاعر فقال:

---

(1) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في الكتاب 2/ 3،155/ 555، وعيون لأخبار لابن قتيبة 1/ 242، وضرائر الشعر للسيرافي 140، ونسبة الجاحظ في البيان 1/ 235 لابنه سعيد بن زيد، ونسب البيت أيضا إلى نبيه بن الحجاج. انظر فرحة الأديب للغندجاني 132-133، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 2/ 128، و3/ 93. والبيت أيضا من شاهد الفارسي في الحجة 2/ 209، والقرطبي في تفسيره 13/ 318، وللشاهد رواية ثانية كما في البيان وملحقات أمالي الزجاجي (القسم الثاني،ص:232)، وهي:

سالتاني الطلاق أن رأتامَا لي قليلا، قد جئتماني بِنُكْرِ

(2) البيت بالا نسبة في الصحاح (كفف) 4/ 1433 نشره عبد الغفور عطار، و4/ 145 نشره إميل بديع يعقوب ورفيقه، واللسان (كفف) وفيها «برص» بدل «جرب».

(3) قال صاحب الدرر في رجزه:

كمثل محياي مسكّنا وما جاء كحادَّ والدواب مدغما

(4) شرح الدرر للمنتوري (اللوحة 38/ و).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

جزى الله... البيت.

6- فَإِنْ يَكُ غَثًّا أو سَمِينًا فَإِنَّنِي سَأَجْعَلُ عَيْنيه لنَفْسِهِ مَقْنَعَا.[1]

وقد أتى به شاهدا على حذف صلة الضمير من «لنفسه» للضرورة، إذ الأصل: «لَنَفْسِهِي».

قال[2]: « وإن وقع عليها ـ يعني هاء الضمير ـ الكسرة، نحو (صاحبته) و«به» ففيها لغتان: ضمها وصلتها بواو وكسرها وصلتها بياء.

وأما قول الشاعر، فإن يك غثّا ... إلخ فحذفها ضرورة.

7- فَقُلْتُ لَهَا: جُودى فقالت مُجِيبَةً: أَأَلْجِدُّ هَذَا مِنْكَ أم أنْتَ هَازِلُ؟[3]

وأنشده المؤلف حكاية عن قطرب تسهيل همزة بين بين.

قال المنتوري[4]: « وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه يأخذ فيها بالتسهيل بين بين خاصة، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ، وكان يحتج للتسهيل بأنه الثابت في كلام العرب، والجاري على أصول القراءات.

---

(1) البيت لمالك بن حريم الهمذاني، وهو من شواهد الكتاب 1/ 28، والمبرد في الكامل 2/ 552 (ط/ الدالي)، والمقتضب 1/ 266،38، والتبصرة والتذكرة 1/ 309، وشرح الجمل لابن عصفور 2/ 586.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري (اللوحة 30/ و).

(3) البيت لجميل بن معمر، ينظر ديوانه: 159 (نشرة حسين نصّار)، بِلَفْظِ: * أَلْلِجِدِّ *، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري (اللوحة 78/ ظ)

(4) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة كما في خزانة الأدب 277/ 10، وهو بلا عزو في النشر 1/ 377.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري (اللوحة 78/ و).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

8- أَأَلْحَقُّ أَنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَمِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ[1]

وقد أنشده الؤلف شاهدا على تصحيح مذهب من قال بتسهيل همزة الوصل بين بين[2].

9- فَبِتُّ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أَخِيلُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقان لَهْ أَرِقَان[3]

وقد أتى به شاهداً على أن تسكين هاء الضمير من قوله «لَهْ» ضرورة[4]

10- أَأَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي[8]

وقد ساقه المؤلف دليلا على أن وزن البيت لا يستقيم إلا بقراءة همزة الوصل في قوله «أألخير» مسهلة بين بين[5].

وأَشْرَبُ المَاءَ مَابِي نحوَهُ عَطَشٌ إلاّ لأنّ عُيونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا[6]

وقد اعتمده المؤلف شاهدا على تسكين هاء الضمير من قول «عُيونهْ» ضرورة[7].

---

(6) البيت ليعلى بن مسلم، وهو من شواهد المبرد في المقتضب 1/ 39، 267، والخصائص 1/ 128، 380، والمحتسب 1/ 244، وجمهرة اللغة (مطو) 2/ 927 (نشرة البعلبكي)، والمنصف لابن جني 3/ 84، وشرح الجمل لابن عصفور 2/ 586، وشرح المفصل (التخمير) 4/ 245، والخزانة 4/ 5، 436/ 269.

(7) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 30/ و).

(8) البيت للمثقب العبدي في ديوانه: 213 (نشرة الصيرفي)، وهو من شواهد ليس في كلام العرب لابن خالويه: 343، والبحر المحيط 2/ 156، 7/ 25، وخزانة الآدب 6/ 37، و 11/ 80.

(5) شرح الدرر للوامع (اللوحة 30/ و).

(6) البيت بلا عزو في الخصائص 1/ 2، 128/ 18، والمحتسب 1/ 244، والمقرب لإبن عصفور 2/ 204، 2/ 204، وشرح الجمل له 2/ 586، ورصف المباني: 110. وشرح المفصل (التخمير) 4/ 255.

(7) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 30/ و).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ولم يفت المؤلف وهو يسوق هذه الشواهد الشعرية أن يقف عند بعض الإشكالات اللغوية لتجلية غموضها معتمدًا على بعض معاجم اللغة وشروح الشواهد، مُنَبِّها على الخلاف في رواية البيت، ومُوجّها اللّفظ محلّ الاستشهاد.

قال بعد إيراد الشاهد الخامس من الشواهد المنوه بها: « قال الجوهري ـ في الرواب ـ هو جمع رابة[1]، ولكنه خفّفه ضرورة لأنه لا يصح الجمع بين ساكنين في حشو البيت»[2].

وقال عند ذكر الشاهد الثالث: « وقد أنشد سيبويه هذا البيت وقال فيه:

ضلت هذيل بما جاءت

وقال الأعلم في شرح أبيات سيبويه: الشاهد فيه بدل الألف من همزة «سَالَ يَسَالُ» كـ «خاَفَ يَخَافُ »، ولأن البيت لحسان وليست لغته ـ قال [القائل الأعلم الشنتمري]:، والفاحشة التي سألت هذيل أن يُبَاح لها الزّنَى»[3].

وبعد، فلعل في هذا الذي سقته من أمثلة شواهد على منهج أبي عبد الله القيجاطي كفاية للدلالة على طريقته في المناقشة و التحليل، ومنهجه في المناظرة والتعليل.

---

(1) الرواب جمع رابة، وهي امرأة الأب

(2) المصدر نفسه (اللوحة 38/ ظ).

(3) شرح الدرر للمنتوري (اللوحة 61/ و-ظ).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الثالث:
مصادر القيجاطي في تأليفه

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يمكن توزيع مصادر القيجاطي في تأليفه إلى ثلاثة أقسام.

1- مصادر مصَرَّح بعناوينها

2- أقوال مُنَبَّه على أسماء أصحابها

3- نقول غير مَعْزُوّة.

أما المصادر المُصَرَّح بعناوينها فكثيرة ومتنوعة، وبحكم تخصص التأليف فقد حازت منها كتب القراءات القرآنية نصيب الأسد، وإلى جنبها عوّل القيجاطي على مصادر اللغة و النحو ومعاني القرآن وإعرابه والتفسير والحديث.

أ- كتب القراءات القرآنية:

وقد استقى نقوله من المتقدّمة منها زَمَنًا أوّلاً وبالذات، ذلك لأن أقوال السابقين عمدة في هذا الباب، وما سواها عيال عليها.

وهذا مسرد بعناوينها مُرَتَّب تَرتيبًا زَمَنِيّاً

1- تآليف ابن مجاهد (ت 324هـ)

وقد أفاد من كتابين له، وهما: كتاب السبعة، وكتاب الياءات[1]، أحال على الأول مصَرِّحاً بعنوانه أربع مرات، واكتفاء بذكر اسم مؤلِّفه إحدى عشرة مرة، وأحال على الثاني مُفْصِحاً عن عنوانه مرة واحدة.

---

(1) ذكره ابن الجزري في النشر 2/ 177، والبغدادي في الخزانة 4/ 434 (ط/ هارون)، وأحسبه من تآليفه المفقودة.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

2- **تآليف أبي علي الفارسي (ت 377 هـ)**

وقد عوّل منها على كتاب الحجة [1]، وأحال عليه تصريحا باسمه في موضع واحد، ونسبه إلى مُؤَلِّفه في ثلاثة مواضع.

3- تآليف أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون (ت 389هـ).

وقد أحال على كتاب واحد منها هو «الاستكمال» [2] من غير ذكر اسمه واكتفاء بالإحالة على مُؤلِّفِه في ثلاثة مواضع.

4- **تآليف أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون (ت 399).**

وهو ولد ابن غلبون المنوّه به قبل، وقد اعتمد منها كتابه « التذكرة في القراءات الثمان»[3] في أربعة نقول اكتفى في جميعها بعزوها إلى مؤلّفِها.

ووقع له إحالة عليه في موضع خامس، لم أجده في كتاب « التذكرة »، فلعله في كتاب آخر له، والله أعلم.

---

(1) صدر في سبعة أجزاء عن دار المامون للتراث بدمشق بتحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ومراجعة الأستاذين عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق.

(2) عنوانه الكامل: « الاستكمال لبيان جميع مايأتي في كتاب الله عز وجل في مذهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة وما كان بين اللفظين مجملا كاملا»، وقد طبع بتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، وصدرت نشرته الأولى عام 1991.

(3) صدرت له نشرتان الأولى بتحقيق عبد الفتاح البحيري، والثانية بتحقيق الشيخ أيمن رشدي سويس في مجلدين، وهو من منشورات الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدّه بالمملكة العربية السعودية.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

5- **تآليف أبي الفضل الخزامي (ت 408هـ).**

وقد أفاد منها من كتاب المرسوم بـ « المنتهى في أداء القراءات وطرقها »[1] مرّتين[2]، صرح في أولاهما به، ونسب القول في الثانية إلى مؤلّفه.

6- **تآليف أبي الله بن سفيان القيرواني (ت 415هـ).**

وقد رجع منها إلى كتابه « الهادي إلى مذاهب القراء السبعة »[3]، واستشهد. بطائفة من نقوله، صرّح فيها باسم الكتاب في أربعة مواضع، واكتفى بالإحالة على المؤلف في الباقي.

7- **تآليف مكي بن أبي طالب (ت 437هـ).**

وقد اعتمد أربعة منها، وهي:

أ- **كتاب « الإبانة في معاني القراءات».**

أحال عليه خمس مرات، صرّح في الأولى والرابعة باسمه، وأحال في الثانية على مؤلفه، ونبّه عليه ثالثة ضمن نقل له عن أبي شامة، من المرشد الوجيز[4].

---

(1) الكتاب من موراد ابن الجزرى في النشر 1/ 93، وغاية النهاية 2/ 109، وقد أفاد في الأول أنه في القراءات العشر، بينما ذكر في الثاني أنه في الخمسة عشر يشتمل على مائتين وخمسين رواية، وهو مخطوط، منه مصور بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.

(2) 64، 23.

(3) يوجد مخطوطا في مكتبة أياصوفيا. رقم 59 استانبول، وفي حوزة الدكتور عبد الهادي حميتو مصور منه.

(4) وصفه أبو شامة بقوله « كتاب مفرد صنفه في معاني القراءات السبع، وأمر بإلحاقه بكتاب « الكشف عن وجوه القراءات » من تصانيفه » اهـ.قلت: ويتردد وسمُه في المرشد الوجيز بـ « المفرد» وقد طبع بتحقيق د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ونشرته دار نهضة سنة 1960، ثم أعيد طبعه ثانية منقحة بعناية المحقق نفسه، ونشر بالمكتبة الفيصلية بالسعودية.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ب- التبصرة في القراءات السبع [1]

اعتمد نقوله في خمسة مواضع منبها على عنوانه في اثنين منها، ومُحيلاً على مؤلفه في الباقي منها.

ج – الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لقظ التلاوة[2]

وقد أفاد منه القيجاطي ثلاث مرات، صرّح بعنوانه في موضع وأغفله في الباقي.

د- الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها[3].

عرّج عليه في موضع واحد مشيرا إلى عنوانه.

ووقع للقيجاطي نقل عن مكي أبي طالب في أحكام الراء، لم أجده في كتبه الأربعة السالفة الذكر، فغلب على ظني أن يكون من كتاب له مفقود، وعنوانه: « شرح الراءات على قراءة ورش وغيره» والله أعلم.

8- تآليف أبي علي البغدادي (ت 438هـ)

واعتمد له القيجاطي نَقْلاً واحداً لعلّه أن يكون من كتابه « الروضة في القراءات الإحدى عشرة»[4].

---

(1) ظهرت له طبعة بتحقيق الدكتور محمد غوث الندوي، وثانية بتحقيق الدكتور محي الدين رمضان، وهذه النشرة تزخر بأخطاء كثيرة.

(2) صدر بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات عن دار المعارف للطباعة بدمشق سنة 1393هـ.

(3) صدر في مجلدين بتحقيق الدكتور محي الدين رمضان عن مؤسسة الرسالة ببيروت.

(4) الكتاب من مصادر ابن الجزري في النشر 1/ 74

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

9- **تآليف أبي العباس المهدوي (ت.نحو 440هـ).**

واقتصر في نقوله الثلاثة على « شرح الهداية»[1] من غير تصريح بعنوانه.

10- **تآليف الحافظ أبي عمرو الداني (ت 444هـ).**

وقد عوّل القيجاطي عليها كثيراً، ونقوله منها وافرة، وقد رجع إلى تسعة منها، وهي:

أ- الإبانة في الراءات واللامات[2]،

وقد أفاد منه في ثلاثة مواضع أحال فيها على عنوانه تصريحا.

ب- الأرجوزة المنبّهة[3]

وقد استشهد بطائفة من أبيات ناطقاً باسمها في ثلاثة مواضع.

ج- الاقتصاد في القراءات السبع[4].

وقد ذكره مرتين بعنوانه مقتضبا.

---

(1) صدر في مجلدين بتحقيق الدكتور حازم سعيد عن مكتبة الرشد بالرياض في طبعته الأولى سنة 1995.

(2) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء 18/ 81، ومعرفة القراء 1/ 408، والداودي في طبقات المفسرين 1/ 375، وابن الجزري في غاية النهاية 1/ 505، وسيأتي التعليق عليه مفصلا عند ذكره أول مرة من قسم التحقيق.

(3) عنوانها: « الأرجوزة المنبهة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، وقد حققها الدكتور الحسن وكاك ونال بها دبلوم الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية بالرباط، وهي في قسمين.

(4) ذكر هذا التاليف ابن خير الإشبيلي في فهرسته: 29، وياقوت في معجم الأدباء 4/ 1604 (نشرة إحسان عباس)، والذهبي في معرفة القراء 1/ 408، وسيأتي الكلام عليه تفصيلا في موضعه.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

د- إيجاز البيان في قراءة ورش عن نافع[1].

وقد أورد منه نقلا واحداً مع التنبيه على اسمه.

هـ- التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد[2].

وقد استمد منه مرتين نسب فيهما النقلان إلى مؤلّفه.

و- التيسير في القراءات السبع

وقد أكثر القيجاطي النقل عنه. فمن مجموع اثنتي عشرة إحالة عليه، ألمع إلى عنوان الكتاب في ستة مواضع، وما سِواهُنَّ تمّ عزوه إلى الداني.

ز- جامع البيان في القراءت السبع[3].

وقد أوسع القيجاطي لنقوله منه في تأليفه، وعوّل عليه في استشهاداته ـ كسابقه ـ اثنتي عشرة مرة، نطق باسمه خمس مرات، وعزا الباقي إلى المؤلف.

ح- المفردات في القراءات السبع[4].

---

(1) نبّه عليه ابن خير الأشبيلي والذهبي وابن الجزري والداودي، وفي موضعه من قسم التحقيق مزيد كلام عليه فلينظر.

(2) صدر في طبعتين بتحقيقين: الأولى بتحقيق أحمد عبد التواب الفيوميّ، والثانية بتحقيق غانم قدوري على الحمد.

(3) أشهر كتب الداني وأجمعها لمسائل القراءات القرآنية، وهو من موارد ابن الجزري في النشر 1/ 61، وقد نعتَه بقوله: «وهو كتاب جليل في هذا العلم لم يؤلف مثله، قيل إنه جمع فيه كل ما يعلمه في هذا العلم» منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم (3 قراءات)، وقد حقق قسم الأصول منه الدكتور عبد المهين طحّان (رسالة دكتوراه) سنة 1986 وهي مرقونة بجامعة أم القرى.

(4) صدر عن مكتبة القرآن بمصر بدون تاريخ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد أفاد من نقوله أربع مرات صرّح فيها جميعا بعنوانه

ط - الموضح لمذاهب القراء في الفتح والإمالة [1].

وقد اعتمد نقوله في أربعة مواضع.

وفي تأليف القيجاطي نقل عزاه للحافظ الداني حكى فيه قراءة شاذة، وقد رجّحت أن يكون من كتابه الموسوم بـ « المحتوى في القراءات الشواذ»[2].

11- تآليف ابن الباذش (ت 450 ـ أو 452)

لم يقع للقيجاطي التصريح إلا بواحد منها وهو « الإقناع في القراءات السبع»[3]، وقد استدَلّ بطائفة من نقوله، واكتفى فيها جميعاً بنسبتها إلى ابن الباذش، وعددها خمسة عشر نقلا.

وأحال القيجاطي على ابن الباذش مرّتين حاكيا عنه مسألتين قرائيتين، أولاهما خارجة عن السبع، والثانية فيما تتطلبه صناعة الإقراء، وقد رجحت أن يكون النّقلان من كتابه الذي سماه « الطرق المتداولة في القراءات».

12- تآليف أبي القاسم الهذلي (ت 465هـ)

وأفاد منها في نقل واحد من كتابه « الكامل في القراءات الخمسين»[4] .

---

(1) انجز بتحقيقه رسالة ماجستير الباحث محمد شفاعت رباني، وهي مرقونة بالجامعة لإسلامية بالمدينة المنورة.

(2) ذكره ابن خير في فهرسته: 129 والذهبي في معرفة القراء 1/ 408وسير أعلام النبلاء 18/ 181 وابن الجزري في غاية النهاية 1/ 505، ولعلّه من تراث الداني المفقود.

(3) صدر في مجلدين بتحقيق د.عبد المجيد قطامش، وهو من منشورات جامعة أم القرى.

(4) الكتاب من موارد ابن الجزري في النشر 1/ 91-92، منه نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر بمصر.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

13- تآليف أبي عبد الله بن شريح (ت 476هـ).

وقد رجع إلى كتابين منها أفاد في كلٍّ منهما مرة واحدة، مُنبِّهاً على عنوانيهما، وهما: «التذكر في القراءات السبع »[1]، و« الكافي»[2].

14- تآليف أبي الحسن الحصري (ت 488هـ)

وقد عرّج القيجاطي على قصيدته الرائية في قراءة نافع[3]، وانتزع منها شاهداً واحداً على ترقيق الراء في نحو «مريم»، وذلك قوله:

وإن سكنت واليـاء بعْـدُ كمـريم فَرَقِّقْ وخَطِّئْ من يُفَخِّم بالقهر

15- تآليف أبي طاهر بن سَوار (ت 496هـ)

لم ينبه القيجاطي على واحد منها بعنوانه، لكنه أدرج ابن سَوَّار ضمن القراء الأئمة الموثوق بعلمهم ودرايتهم أنهم نصّوا في غير موضع من تآليفهم على أن ورشا أمال فتحة الراء ونحا بها نحو الكسرة إذا تقدمتها ياء ساكنة في كلمتها أو كسرة لازمة، وقد ألفيت ابن سوار ينبه على هذه المسألة في كتابه الموسوم بـ« المستنير في القراءات العشر»[4].

---

(1) انظر تعليقا عليه في موضعه من قسم التحقيق.

(2) نشرته دار الكتب العربية بمصر عام 1326 بحاشية كتاب « المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر » لسراج الدين عمر بن قاسم الأنصاري، ثم طبع أخيرا بدار الكتب العلمية.

(3) هي قصيدة رائية جمع فيها رواية ورش من طريق أبي يعقوب، ورواية قالون من طريق أبي نشيط، وقد شرحها غير واحد.

(4) ذكره الذهبي في معرفة القراء 1/ 448، وابن الجزري في غاية النهاية 1/ 86، وهو من موارده في النشر 1/ 82، وقد أنجز بتحقيقه الطالب أحمد طاهر أويس أطروحة جامعية، هي مرقونة بالجامعه الإسلامية بالمدينة المنورة.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

16- تآليف أبي الحسن بن شريح (ت 539 هـ)

ذكر منها تصريحا كتابه: « نهاية الإتقان في تجويد القرآن »[1] مرة واحدة، ووقع للقيجاطي أيضا نقول ستة أخرى نسبها كُلِّها لأبي الحسن بن شريح، طائفة منها صلتها ظاهرة بعلم التجويد، رجحت أن تكون من كتابه «نهاية الإتقان».

وأما النقل الأول منها فقد جاء على لسان القيجاطي ما نصه: «... وقد ألف عليه في ذلك أبو الحسن بن شريح تأليفاً يؤيد فيه الترقيق - يريد ترقيق الراء ـ وصحته من كلام العرب». وبالرجوع إلى تصانيف أبي الحسن بن شريح، نجد واحداً منها منبِّها عليه عند الإشبيلي [2] والتجيبي [3] يترجح أن يكون النقل منه، وهو كتاب: «الانتصاف من أبي عمرو والمقرئ الداني في ترقيق راء مريم وقرية»[4].

وأما النقل الرابع فموضعه حرف «الباء» بوصفه حرفاً مجهوراً شديداً في جميع أحواله، ولقد عزاه القيجاطي لأبي الحسن بن شريح مع التنصيص على أنه من غير كتاب « نهاية الإتقان»، ويبدو أنه من تقييد له في مخارج الحروف[5].

---

(1) ذكره ابن خير في فهرسته: 38 والتجيبي في برنامجه: 44، وهو من مقروءات ابن الجزري كما هو مصرح به في النشر 1/ 204، في موضعه من قسم التحقيق.

(2) في فهرسته: 40

(3) في برنامجه: 45

(4) ينظر التعليق على هذا التأليف في موضع الإحالة عليه من قسم التحقيق ص، 77.

(5) انظر تعليقا مفصلا على هذا التقييد في موضعه من قسم التحقيق.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

17- **تآليف أبي الحسن محمد بن عبد الرحمن العبدلي الشهير بابن عظيمة (ت 543هـ).**

ولم يُسَمّ القيجاطي كتاباً نم كتبه، وإنما اكتفى بالإحالة عليه في موضع واحد أورد فيه نقْلًا مقتضباً في وصف الباء، فقال: « الباء شديدة مجهورة فحقّها أن يلفظ بها كما هي في خلقتها، والناس يغلطون فيها فيتراخون بلفظها فليكن لفظك بكل باء مفتوحة كما تلفظ بباء من «أنبأك»، وإذا انكسرت فلفظك بها كلفظك بباء «أنبئهم»، وإن انضمت فلفظك بها كلفظك بباء «سنبلة» فاعلمه» اهـ.

أقول: ولم أقف على هذا النقل في شرحه على القصيدة الحصرية، فلعله أن يكون من كتاب آخر له من كتبه التي صنَّفها في مخارج الحروف كـ « جالب الإفادة » أو « غنية من مهر وبغية من ظفر»، أو مؤلِّفه الصغير الذي له صلة وثيقة بعلم التجويد، وعنوانه: «باب في صفات مخارج الحروف»[1]، والله أعلم.

18- **تآليف أبي شامة المقدسي (ت 665هـ).**

وقد رجع منها إلى كتابين:

أ- إبراز المعاني[2]، واستدَلّ بطائفة من نُقوله في أربعة مواضع، أومأ إليه في اثنين منها بـ «الشرح» وهو يريد به شرحه[3] على «حرز الأماني» للشاطبي، وعزا النَّقْلين الآخرين إلى أبي شامة، وهما من نصوص شرحه المنبّه عليه.

---

(1) عثر عيله الباحث الدكتور توفيق العبقري مودعا في مكتبة برلين تحت رقم 554 في خمس وريقات، ولم يستبعد أن تكون لع علاقة بكتابة «جالب الإفادة» المنبَّه عليه قبل.

(2) صدر في أربعة أجزاء بتحقيق الباحث محمود بن عبد الخالق بن محمد جادو، وهو من منشورات الجامعة الإسلمية بالمدينة المنورة.

(3) لأبي شامة على الشاطبية شرحان: كبير ومختصر، والثاني هو الموسوم بـ« إبراز المعاني»، وفيه يشير في أكثر من موضع إلى الكبير.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ب- المرشد الوجيز[1]، وقد أحال عليه مرة واحدة[2] من غير تسميته.

19- **تأليف ابن أبي الأحوص المعروف بابن الناظر (ت 679هـ).**

وقد أفاد القيجاطي من تآليف له أربع مرات، صرح بعنوانه في موضع، وأغفله في الباقي، وهو كتاب « الترشيد في صناعة التجويد»[3].

ومن مصادر القيجاطي في تآليفه كتابان غير مفردين للقراءات القرآنية، وإن أوْسَعَا لها في بعض مباحثهما، وهما:

أ- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت 276).

وقد أفاد منه القيجاطي نقولا كثيرة نسبها جميعاً إلى ابن قتيبة إلاّ نقلين[4] اثنين صَرَّح فيهما بعنوان الكتاب

ب. نكت الانتصار لنقل القرآن لأبي بكر الباقلاني (ت 403هـ)

واستدل بنقلين منه في موضعين، وَسَمَهُ فيهما اختصارا بـ «الانتصار».

ب- كتب النحو واللغة

وقد تَضَمَّن تأليف القيجاطي طائفة من أمهاتها، وهي كالآتي:

1- كتاب سيبويه (ت 180 هـ على الراجح)

---

(1) عنوانه الكامل: «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز»، حققه الباحث طيار آلتي قولاج، وهو من منشورات دار صادر، وقد اعتمدْتُه ضمن كتب القراءات القرآنية لأن الغالب على مباحثه فن القراءات.

(2) 14.

(3) انظر تعليقي على الكتاب عند ذكره أول مرة من قسم التحقيق.

(4) صدر في جزءين عن دار ابن حزم في طبعته الأولى سنة 2001 بتحقيق الدكتور محمد عاصم القضاة.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد عوّل عليه القيجاطي كثيراً، واستمدّ من نقوله بِضْعًا وعشرين مرة نسبها كلَّها إلى سيبويه.

2- تآليف المبرّد (ت 285 هـ).

الكامل في اللغة والأدب: وقد عَرَّج القيجاطي على نقل منه دون التصريح بعنوانه، وأتَى على ذكر المبّرد في سياق استعراض أسماء طائفة من اللغويين والنحاة الذين طعنوا على بعض أوجه القراءات المتواترة.

تآليف أبي الفتح بن جني (ت 392هـ).

أحال القيجاطي على ابن جِنّي في ثلاثة مواضع من غير تسمية تـأليف من تآليفه، وقد اهتديت إلى نَقْلَيْن في « سر صناعة الإعراب»، والثالث في خَصَائِصِه.

وثمة نقل عزاه القيجاطي إلى أبي عثمان المازني قـدَّرْتُ أن يكون من تصريفه ، ورجحت أن ابن جني قد وقف عنده في شرحه عليه[1]، غير أنّي لم أظفر به فيه بعد طول تتبع.

ولم يقع للقيجاطي في تأليفه هذا إحالة على معاجم اللغة إلا مرة واحدة استفاد فيها من كتاب الصّحاح للجوهري (ت 398هـ)، في معرض حديثه عن قراءة حمزة في سورة الكهف (فما اسْطَّاعوا) مشدّده الطاء.

---

(1) طبع هذا الشرح في ثلاثة أجراء، بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ج- كتب معاني القرآن وإعرابه والتفسير والحديث

ومما استعانَ به القيجاطي لنصرة مذهبه، وتقوية آرائه:

أ. معاني القرآن للفراء (ت 207هـ)

وقد أفاد منه نقولا ستة أبان عن عنوانه في الأول منها فقط.

ب. معاني القرآن وإعرابه للزجّاج (ت 311هـ).

وقد أحال عليه في أربعة مواضع صرح بعنوانه في الأول منها.

ج. إعراب القرآن للنحاس (ت 338هـ).

نسب إليه القيجاطي في تأليفه ثلاثة نقول لم يُسَمِّ في واحد منها كتاباً، وقد وقفت على الأول والثاني في إعراب القرآن له، ورجعت في الثالث إلى « إعراب القرآن» و«معانيه» و « الوقف والابتداء»، وجميعها له، فلم أظفر به في واحد منها.

د. الجواب عن قوله تعالى (حافظوا على الصوات والصلاة الوسطى) لأبي داود سليمان بن نجاح (ت 496هـ).

وردت الإشارة إلى تأليف المقرئ أبي داود هذا في سياق كلام القيجاطي على اللحن بقسميه: الخفي والجلي، فاقتبس نصاً من هذا الكتاب بعد أن مهّد له بقوله: « وقال المقرئ أبو داود في تفسير قوله عز وجل: (حافظوا على الصلوات والصلاة والوسطى).

هـ. الكشاف[1] للزمخشري (ت 538هـ).

وقد أفاد منه في موضع دون تسميته.

---

(1) عنوانه الكامل: « الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل». وقد طبع مراراً.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ومن مصادر القيجاطي في تأليفه كتب الحديث، وقد عول على الصحيح منها ابتداء، فقال في مستهل المسألة الأولى: « اعلم - أرشدك الله - أنه ثابت في الصّحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه».

وفي طليعة مصادره الحديثية صحيح البخاري الذي أحال عليه في موضع، ثم جامع الترمذي، وقد ذكره مرة واحدة ، وأورد حديثا ثالثا ضمن نقل له عن الأستاذ أبي الأصبغ السماتي أخرجه الشيخان، وفي سياق النقل نفسه وردت إشارة إلى أن: «القراءة ركن من أركان الصلاة وقاعدة من قواعدها، فإذا قرأ المصلي بغير لسان العرب الثابت بالتوقيف خِداج»، وفيه إشارة إلى الحديث الصحيح الذي أخرجه مالك وغيره، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج، فهي خداج، فهي خداج غير تمام»(1).

ويكتفي القيجاطي أحيانا باعتماد نقل عن مصدر متقدم وردت فيه إشارة إلى أن مسألة رويت في كراهيتها أحاديث »

وأخيرا فإن مما اعتمده القيجاطي نقولا نسبت لمؤلف في كتاب له، أو لمؤلف دون تسمية كتاب، ولم أَهْتدِ إلى مواطنها، كقول بعض نقل عنهم: «ذلك أن ابن ذكوان قال في كتابه»، و« قال أبو الحسن الأنطاكي »...إلخ

---

(1) ينظر تخريجه في موضع وروده من قسم التحقيق.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الرابع:
اختبارات القيجلاصي

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عُرِّف الاختيار في اصطلاح القراء بتعاريف، منها: « أن يعتمد من كان أهلاً له إلى القراءات المروية فيختار منها ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقا في القراءة على حدّه»[1].

وبالنظر إلى قيود هذا التعريف نستخلص أن الاختيار قد يكون من القارئ أو الراوي لوجه من الوجوه المتعددة في القراءات، فيقرأ به أو يُقرِئ، ولا يلزم أن تكون الوجوه الأخرى التي لم يخترها ضعيفة، لأنه إنما تركها لسبب من أسباب الترجيح.

ومن أمثلة ذلك رواية قالون عن نافع إسكان ميم الجمع وضمّها، فبعض أهل الأداء اختار لقالون ضم الميم، وبعضهم اختار إسكانها، وقد تظهر علة وجه الاختيار وقد لا تظهر.

وقد يختار القارئ او الراوي وجوهاً متعددة.

وقد ينفرد ينفرد القارئ بما أخذه عن شيوخه، فيختار من بينهما قراءة أو رواية. مثال ذلك: أن خَلَفَ بن هشام البزار أخذ عن سليم عن حمزة، فهو في القراءات السبع من الرواة عن حمزة، وفي الثلاث المتممة للعشرة من القراء العشرة.

والاختيار يعمّ العالي والنازل، فيشمل القراءة، والرواية، والطريق، والوجه، إلى أن يصل إلى أهل الاداء من المصنفين في القراءات.

---

(1) انظر التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن للشيخ طاهر الجزائري، ص: 20.
وللتوسع في موضع الاختيار ينظر أطروحة الدكتور محمد بالوالي: «الاختيار في القراءات والرسم والضبط».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأهل الاختيار من القراء في الأمصار سبعة عشر قارئا فيما عَدَّ الإمام الداني، وقد أتى علم ذكرهم جميعا في أرجوزته الشهيرة بالمنبِّهة[1].

وضابط الاختيار هو الرواية والأخذ عن الشيوخ، ولا مجال للرأي والقياس فيه.

قال الإمام أبو معشر الطبري: « ثم كل من اختار حرفًا من المقبولين من الأئمة المشهورين بالسُّنّة والاقتداء بمن قد مضى من علماء الشريعة يراعي في اختياره الرواية أوّلا، ثم موافقة المصحف الإمام ثانيا، ثم العربية ثالثا. فمن لم يُراع الأشياء الثلاثة[2] في اختياره لم يقبل اختياره، ولم يتداوله أهل السنة والجماعة »[3].

ثم أعود بعد هذا إلى اختيارات القيجاطي فأقول:

إن إمامة المؤلف في عصره راجعة بالذات إلى طريقته في التعامل مع مسائل فن القراءات، ومذاهب أئمة هذه الصناعة، وقد تقدم أن من سمات منهجه استقلالية الرأي عنده، ولو خالف في ذلك جهابذة هذا العلم من أشياخه ومن سبقهم.

ولقد جاءت طائفة من مسائله ـ ممّا اشتمل عليه المخطوط، أو انفرد به تلميذه المنتوري من نقول معزوة إليه ـ مشحونة باختيارات له من مذاهب أئمة هذا الفن، وأحيانا بآراء انفرد بها فَصَارَ صاحب مذهب ساقه إليه بحثه واجتهاده.

---

(1) عنوانها الكامل: «الأرجوزة المنبّهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات» أنخز بتحقيقها أطروحة دولة الدكتور الحسن وكاك، وهي مرقونة بدار الحديث الحسنية في قسمين، وقد أورد المؤلف أفضل الاختيار هؤلاء نقلا عن الإمام الداني في منبته، انظر قسم التحقيق: 27-29.

(2) تقدم أن القيجاطي زاد في الشرط المرعية في الاختيار شرطا رابعا، وهو «أن لا تصادم القراءة أصلا من أصول الشريعة».

(3) ينظر الجامع في القراءات، مخطوط (اللوحة 12/ و).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وهذه اختياراته التي هدى إليها النظر في تآليفه أو نسبها إليه تلميذه المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع[1].

1- مذهبه في ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة:

وهذه المسألة هي الثانية من مسائل المخطوط بحسب ترتيب الناسخ كما تقدم، وقد شغلت الحيز الأكبر من التأليف، واستأثرت باهتمام المؤلف إلى الحد الذي يمكن معه الجزم بأن باقي المسائل خادمة لها، أو هي من ذيولها، وقد تقدم الكلام عليها، والحديث عن تباين مواقف القراء منها[2].

2- تجويزه الفصل بين السورتين بالوقف لمن مذهبه من القراء ترك البسملة بينهما.

أفاد ذلك تلميذه المنتوري، فقال بعد استعراض الأوجه المستعملة بين السور، وهي: البسملة والسكت والوصل:

« وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ: « ويجوز لِمَنْ مذهبه من القراء ترك الفصل بالبسملة بين السورتين أن يوقف له آخر السورة مع قطع النفس،لأنه لا خلاف في جواز ذلك في المواقف التامة،ولا أتَمَّ من آخر السورة ـ قال ـ: ومن منع من ذلك واحتج بأن المصَنِّفين للحروف لم يذكروه فلا حجة له، لأن عادة المصنفين أن يذكروا مواضع الاختلاف، ولا يذكروا مواضع الاتفاق «قال المنتوري:

---

(1) للدكتور عبد الهادي حميتو فضل السبق في التنبيه على أكثر هذه الاختيارات في أطروحته: قراءة نافع عند المغاربة 4/ 1253-1255.

(2) تقدم التعريف بهذه المسألة عند الحديث عن النشاط القرائي في عصر المؤلف، وكذلك عند الكلام على مسائل المخطوط ومحتوياته، ومنهج المؤلف في تأليفه.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

«وبهذا الذي أجاز شيخنا ـ رحمه الله ـ فيما ذكره كان يأخذ على أصحابه، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ، ولايمنع من ذلك من له نظر صحيح»[1].

3- **أخذه بإشباع المد في مثل (آمنوا) و (أوتي) و (إيمانا).**

قال المنتوري: « وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ يأخذ لورش من طريق الداني بالمد المشبع كالمد مع الهمزات إذا تأخرن، وبذلك قرأت عليه، وبه أخذ »، وقلت له: تأخذ لورش من طريق الداني بالمد المشبع وهو قد أنكره وردّ على من أخذ به؟ فقال لي: « روى لنا الداني المد ورش، وظاهره الإشباع، وتأويله بزيادة ـ قال في بعض كتبه ـ يسيرة، وقال في آخر «متوسطة» على مذهبه في التحقيق، فنحن نأخذ بروايته لا بتأويله، لأن تأويله إخراج للرواية عن ظاهرها، ومخالف لما حملها عليه غيرة من المصنفين »[2].

4- **أخذه بالتسوية في مقدار المد بين ماسببه همز وما سببه سكون أو إدغام.**

قال المنتوري: « وعلى القول بالتسوية جرى الناظم ـ يعني ابن بري ـ فلم يفرق بين النوعين، وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ »[3].

---

(1) شرح الدرر اللوامع (اللوحة/ 20ظ) وقارن بالمسألة الأخيرة في المخطوط، وهي الموسومة بـ« حكم الوقف على أواخر السور».

(2) المصدر نفسه (اللوحة 54/ ظ-46/ و).

(3) المصدر نفسه (اللوحة 57/ و).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

5- أخذه بالقصر في مدّ الميم من قوله تعالى (الم الله) وقوله (الم أحسب).

قال المنتوري بعد إيراد قول أبي عمرو الداني، وقول أبي داود في « الطرر على جامع البيان »، وقول ابن الباذش في الاقناع: إن المد القياس، لأن التحريك للميم عارض، «قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه: بل القياس القصر، وهو الذي أختار قاال المنتوري: وبذلك قرأت وبه آخذ، لأن عليه عامة أهل الأداء، وبه جاء النص عن ورش كما تقدم ذلك في كتبهم عن ورش»[1].

6- أخذه بالقصر أيضا في الوقف على مثل (يعلمون) و(المتقين) و (الحساب).

قال القيجاطي: « ولا يجوز عندي في هذا الفصل الوقف بالمد المتوسط، لأنه لا وجه له، ولا أصل له في القراءة يرجع إليه». قال المنتوري: « وبالقصر في ذلك وقفت على أكثر من قرأت عليه ـ قال: وسألت شيخنا الأستاذ أبا عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ عن مذهبه في ذلك؟ فقال لي: الاختيار عندي أن يجري على حكم أحرف اللين إذا أتت بَعْدَهُنَّ الهمزات في كلمة أخرى، فمن أخذ في ذلك بالمد أخذ هنا بالمدّ، ومن أخذ هناك بالقصر أخذ هنا بالقصر، وهذا الذي ذهب إليه شيخنا هو الوجه، وبه آخذ»[2].

7- أخذه بالقصر في الوقف على (لاريب) و (من خوف) وما أشبهه مما قبل آخره حرف لين.

قال المنتوري بعد أن ساق الخلاف فيه لورش: « والقصر في ذلك هو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي ـ رضي الله ـ وبه قرأت عليه في الوقف، وبه آخذ»[3].

---

(1) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 43/ و).

(2) المصدر نفسه (اللوحة 44/ و).

(3) م ن (اللوحة 57/ ظ).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

8- أخذه لورش في باب الهمزتين ن كلمة بتسهيل الهمزة الثانية من المفتوحتين، نحو (أنتم) و (ألد).

قال المنتوري: « وقرأت الثانية من المفتوحتين على أكثر من قرأت عليه بإبدالها ألفا. وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ يأخذ في الثانية بالتسهيل بين بين لورش وابن كثير، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ»[1].

9- أخذه لورش بتسهيل الثانية من المتفقتين بالفتح والكسر والضم بين بين.

قال المنتوري: « وكان ـ رحمه الله ـ يحتج لذلك بأن التسهيل قد اتفق معه قالون عن روايته عن نافع، وأكثر رواة ورش عليه، وأن رواية المصريين في ذلك أتت بالمد، فحملها قوم على البدل، وآخرون على التسهيل، وأن البدل ليس على وجه سائغ في العربية، ويؤدي في أكثر المواضع إلى اجتماع ساكنين على غير شرطيهما ـ قال: فالأخذ له بشيء متفق على روايته سائغ في العربية ـ وهو التسهيل ـ أولى»[2].

10- أخذه من طريق الداني في (أئمة) لنافع وابن كثير وأبي عمرو بياء خالصة.

قال المنتوري: «وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ يأخذ من طريق الداني في (أئمة) لنافع وابن كثير وأبي عمرو بياء خالصة، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ، وقلت له، تأخذ في مذهب أهل التخفيف من طريق الداني بالإبدال وهو قد نصّ على التسهيل بين بين وأخبر أنه مذهب القراء، فقال لي: نصوص المتقدمين

---

(1) م ن (اللوحة 59/ ظ-60/ و).

(2) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 60/ و).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

من القراء في (أئمة) محتملة، فينبغي أن تحمل على الإبدال كما حملها كثير من المتأخرين، لأن سيبويه منع فيها التسهيل بين بين»[1].

11- أخذه في الراءات لورش بتفخيم راء قوله تعالى (فكان كل فرق كالطود العظيم) في سورة الشعراء[2].

قال المنتوري:« وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ يأخذ فيه بالتفخيم، ولا يجوز الترقيق، ويحتج لذلك بأن الكسرة مقدرة بعد القاف، فقد ولي الراء حرف الاستعلاء كما وليها في (فرقة). وبالتفخيم قرأته عليه، وبه آخذ».

12- اختياره إسكان ميم الجميع عند القراءة لقارون عن نافع.

قال المنتوري: «وبإسكان ميم الجميع وضمّها قرأت لقالون من رواية أبي نشيط على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، وكان يذهب إلى الإسكان ويختاره»[3].

13- أخذه بالمد في الوقف بالروم.

قال المنتوري: «قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: ذكر الداني ـ فيما تقدم ـ أن الروم عنده في الوقف حركة يسيرة قد أُضْعِفَ الصوتُ بها، فحكمها حكمُ الحركة التامة، وذلك ليس بشيء، لأنه يؤول قوله أَنْ يوقف على متحرك ولم يقل بذلك احد، وإنما حكمها حكم السكون، والحركة المختلسة في الوصل في نحو

---

(1) إلى هنا انتهت الاختيارات العشر التي ساقها الدكتور عبد الهادي حميتو نماذج على استقلالية فكر القيجاطي ومستوى تعامله مع مسائل الخلاف.

(2) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 147/ ظ-148/ و)

(3) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 44/ ظ)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

(ينصركم) و (يشعركم) هي التي حكمها حكم الحركة التامة، فجعل الباب واحدًا، بني عليه أنه لا يجوز الوقف بالمد.

وقوله خطأ لا شك فيه، بل يجوز الوقف بالمد مع الروم كما يجوز مع الأسكان والإشمام».

قال المنتوري: «وبما ذكره شيخنا ـ رحمه الله ـ في هذا الفصل من اليد في الوقف بالروم أخذ علي في الختمة التي قرأتها عليه بالوقف والروم، وبذلك آخذ»[1].

14- أخذه في همزة الوصل من قوله تعالى (قل الذكرين) بالتسهيل بين بين.

قال المنتوري: « وبالبدل قرأت على أكثر من قرأت عليه، وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ يأخذ فيها التسهيل بين بين خاصة، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ، وكان يحتج للتسهيل بأنه الثابت في كلام العرب والجاري على أصول القراءات »[2].

15- أخذه بالوقف على هاء السكت وقفا خفيفا.

قال المنتوري: «وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: «واختياري في هاءات السكت الثابتة في المصحف إذا أردت وصلها أن تسكت عليها سكتة لطيفة إشعارًا بأن الموضعَ موضعُ وقف، وأن هذه الهاء لا تثبت إلا في الوقف ولا

---

(1) م ن (اللوحة 65/ و).

(2) م ن (اللوحة 78/ ظ).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

تصلها غير هاءات السكت فتكون قد أثبتها في الوصل، ولم يسمع من العرب إثباتها في الوصل، ومن شرط القراءة أن تكون موافقة لكلام العرب»[1].

16- اختياره السكت لمن أظهر النون الساكنة في (يس والقرآن)، و (ن و القلم)، و(طسم).

قال المنتوري: وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: «اعلم أن إظهار النون الساكنة في (يس والقرآن) و(ن والقلم)، و(طسم) لا يكون إلا بسكتة لطيفة إشعاراً بأن ذلك موضع وقف، ولا يجوز الإظهار من غير سكت، لأن إظهار النون الساكنة عند الواو والميم مع الوصل لحن، وشرط القراءة موافقة كلام العرب ». قال المنتوري: « وبذلك أخذ ـ رحمه الله ـ لمن مذهبه من القراء لإظهار في ذلك، وبه آخذ»[2].

17- مذهبه في أن الغنة غنة الميم المبدلة من التنوين للإدغام وفاقا للإمامين الداني وابن الباذش.

قال المنتوري: « والصحيح أن الغنة غنة الميم المبدلة من التنوين للإدغام على ما ذهب إليه الداني وصوَّبَه ابن الباذش، وهو مذهب شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ والذي لا يجوز غيره، وبذلك قرأت عليه وعلى غيره، وبه آخذ ».

---

(1) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 89/ و).
(2) م ن (اللوحة 102/ و).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال شيخنا رحمه الله: « من ادعى أن غنة النون تبقى عند إدغامها في الميم فهو مخطئ، ولا يُعد الخطأ خلافا »، ثم قال: «ونظيره من يقول إذا أدغم الدال في الجيم يبقى جهر الدال. وقد روي عن ورش إذهاب الغنة عند الياء والواو. وقال الداني في إرشاد المتمسكين: وقد اختلف القَرَأة في تبقية صوت الغنة، واختلف أيضا عن ورش في ذلك، والمشهور عنه من سائر طرقه تبقية الغنة لا غير »[1].

18- **اختياره في راء (حيران) القراءة بين بين.**

قال المنتوري: «وقال الشاطبي في قصديته:

وَحَيْرانَ بالَّتفْخيم بَعْضٌ تَقَبَّلاَ

قلت: «وبالوجهين ـ الترقيق و التفخيم ـ قرأت (حيران) لورش على بعض من لقيته، واختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ فيه بين بين، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ »[2].

19- **أخذه بإخلاص فتحة الراء في قوله تعالى (والاشراق).**

قال المنتوري: « وكان شيخنا أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ يأخذ بإخلاص فتحة الراء في قوله (والاشراق)، ويقول: لا فرق بينهُ وبين (إلى صراط).

قال المنتوري: وبإخلاص فتحة الراء إذا وقع بعدها الأحرف الثلاثة: الطاء، والصاد، والقاف بأي حركة تحرّكن قرأت على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ»[3].

---

(1) م ن (اللوحة 107/ ظ).

(2) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 136/ ظ).

(3) م ن (اللوحة 143/ ظ).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

20- **أخذه بإمالة (مرضاتي) و(مرضات الله) وفاقا لشيوخه.**

قال المنتوري: وقال شيخنا الأستاذ ابو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: «وقد أخذ شيوخنا ومن كان قبلهم من الشيوخ المتأخرين بإمالة (مرضاتي) و(مرضات الله) وما كان من لفظها لورش لدخولها في عموم الرواية الثابتة عنه بإمالة ذوات الياء، ولم يذكر أحد من المتقدمين إمالتها لورش على الخصوص، بل نصّ الدّاني في كثير من تصانيفه على أن فتحها لورش إجماع، غير أن ذلك فيما لم يُمِلْه ورش من الأسماء الثلاثية التي من ذوات الواو، فترك الشيوخ قوله، وأمالوها لأنها قد انقلبت بالزيادة إلى ذوات الياء وقد دخلت عندهم في عموم الرواية المتقدم ذكرها »[1].

21- **أخذه بالإشارة إلى هاء الضمير إذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا.**

قال المنتوري: قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: «ما ذكره مكي والمهدوي في تعليل منع الإشارة إلى هاء الضمير إذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسورًا ليس بشيء ـ قال ـ: ووجه من منع الإشارة في ذلك أن هاء الضمير إذا كان ما قبلها من جنس حركتها أشبهت ميم الجميع، فكما لا يشار إلى ميم الجمع كذلك لا يشار إليها ـ قال ـ ووجه من أجاز الإشارة إليها أنها خالفت ميم الجميع لأنها تحذف صلتها وتبقى حركتها، بخلاف ميم الجميع فإنها إذا حذفت صلتها وَجَبَ تسكينها ».

(1) م ن (اللوحة 161/ ظ)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قل المنتوري: « وإلى الأخذ بالإشارة ذهب الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ وبذلك أخذ علي في الختمة التي قرأتها عليه بالوقف بالروم، وفي الختمة التي قرأتها عليه بالوقف بالروم، وفي الختمة التي قرأتها عليه بالوقف والاشمام »[1].

تلكم كانت اختيارات القيجاطي بحسب ما هدى إليه النظر في مسائله ونقوله، ومعظمها ـ كما يلاحظ ـ مما رواه عنه تلميذه المنتوري في شرحهى على رجز ابن بري الموسوم بـ « الدرر اللوامع ».

(1) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 157/ و-ظ)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الخامس:

مسائل القيجاطي: حصيلة وتقويم

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قدمت الإشارة إلى أن القيجاطي لم يخلف إنتاجا علميا غزيرا بالرغم من الصيت البعيد الذي كان له في زمنه، والشهادة له بالإمالة ورسوخ القدم في علم القراءات القرآنية.

ولقد كان من نتائج النظر في مسائله تبيُّنُ استقلالية شخصيته، وذهابه بنفسه إلى تحقيق القول في كثير من القضايا التي كانت مسلَّمة ، غير مبال لمخالفة الجميع وتخطئة كبار القراء من أمثال مكي بن أبي طالب، والحافظ الداني، وابن الشريح، والشاطبي، وأبي شامة وغيرهم.

ولما كانت المسألة الثانية أصل مسائل التأليف، ومحل اهتمام معاصريه ومن جاء بعدهم، فقد آثرت الوقوف عندها والاعتناء بتقويمها لبيان مواقف القراء المتباينة وأثر ذلك كله في إغناء الدرس القرائي.

وقد هدى النظر في هذه المسألة إلى أن القراء افترقوا فيها إلى ثلاث فرق: **معارضين، ومناصرين، وآخذين بمذهبه.**

أما **المعارضون** فقد رفضوا بشدة مذهب القيجاطي القائل بجواز ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة، وأنكرو عليه مخالفته لما تواطأ عليه أهل الأداء في المسألة من وجوب تفخيم اللام، ونظروا في أدلته التي اعتمدها احتجاجا لمذهبه فألفوْها قائمة على تعليلات عقلية، وأقيسة على بعض كلام العرب، والقراءة ـ كما هو مقرر ـ سنة تثبت بالرواية لا بالقياس، ولاسيما إذا كان هذا القياس ممنوعا كما نص على ذلك بعضهم.

وقد كان ممّن مثل اتجاه المعارضين لهذه المسألة الأئمة: ابن الجزري، وأبو عبد الله الحفار وأبو وكيل ميمون الفخار.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال ابن الجزري بعد إيراد طائفة من النقول عن ابن شريح وأبي شامة والجعبري دليلا على بقاء التفخيم في اسم الجلالة بعد ترقيق الراء:

« وهو مما لا يحتاج إلى زيادة التنبيه عليه وتأكيد الإشارة لظهوره ووضوحه، لولا أن بعض أهل الأداء من أهل عصرنا بلغنا عنه أنه رأى ترقيق اسم الله تعالى بعد الراء المرققة، فأجرى الراء المرققة في ذلك مجرى الراء الممالة، وبني أصله على أن الضمة تمال كما تمال الفتحة، لأن سيبويه ـ رحمه الله ـ حكى ذلك في «مذعور»، و«المنقر»[1]، واستدل بإطلاقهم على الترقيق إمالة، واستنتج من ذلك ترقيق اللام بعد المرققة، وقطع بأن ذلك هو القياس الذي لا ينبغي أن يخالف، مع اعترافه بأنه لم يقرأ بذلك على أحد من شيوخه، ولكنه شيء ظهر له من جهة النظر فاتبعه لعدم وجود النص بخلافه على ما ادعاه، وذلك كله غير مسلم له ولا موافق عليه.

فأما ادعاؤه أن الضمة تمال في «مذعور» فإنه غير ما نحن فيه، فإن حركة الضمة التي هي على العين قربت إلى الكسر ولفظ بها كذلك، وذلك مشاهد حسا، والضمة التي هي على الراء في (بشرر) لم تقرب إلى الكسرة ولا غيرت من حالتها، ولو غيرت ولفظ بها كما لُفظ بـ « مذعور » على لغة من أمال لكان لحنا وغير جائز في القراءة، وإنما التغيير وقع على الراء فقط لا على حركتها، وهذا الذي حكاه ابن سفيان وغيره من أن الراء المضمومة تكون عند ورش بين اللفظين[2] فعبروا عن الراء ولم يقولوا إن الضمة تكون بين اللفظين، ومن زعم أن الضمة في ذلك تكون للراء فهو مكابر في المحسوس.

---

(1) ينظر قسم التحقيق: 142.

(2) ينظر الهادي إلى مذاهب القراء السبع (اللوحة 12)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأما كون الترقيق إمالة أو غيرإمالة فقد تقدم الفرق بين الترقيق والإمالة في أول باب الراءات[1]. وإذا ثبت ذلك بطل القياس (نرى الله).

وأما ادعاؤه عدم النص فقد ذكرنا نصوصهم على التفخيم، وقول ابن شريح[2]: «إنه لم يختلف في اللام في ذلك»، والناس كلهم في سائر الأعصاروأقطار الأمصار ممَّن أدركناهم وأخذنا عنهم وبلغتنا روايتهم ووصلت إلينا طريقهم لم يختلفوا في ذلك ولا حكوا فيه وجها ولا احتمالا ضعيفا ولا قويا، فالواجب الرجوع إلى ما عليه إجماع الأئمة وسلف الأمة، والله يوفقنا جميعا لفهم الحق واتباعه وسلوك سبيله بمنه وكرمه»[3].

وقد وقف ابن الجزري عند المسألة اللامية مرة ثانية عند ترجمته للقيجاطي من غاية النهاية[4]، فأفاد أن أحد تلاميذه حدثه عنه برسالة كتبها في تجويز ترقيق اسم الله تعالى بعد ترقيق الراء لورش في (لذكر الله) و(أفغير الله)، ثم علق قائلا: « وهي رسالة وهم فيها، وقاس الترقيق على الكسر، والتزم أنه هو الإمالة حقيقة، مع اعترافه أنه لم يسبقه إلى هذا القول أحد، ولكنه احتج فيه بمجرد القياس، وصمم على أن هذا القياس هو الصواب الذي لا يجوز غيره، وهو من القياس الممنوع لما بَيَّنّاه في « النشر » والله أعلم ».

وحيث إن جواب الإمام أبي عبد لله الحفار عن المسألة اللامية مستفاد من إجابته عن سؤال السائل عنها وهو مذكور بنصه في مقدمتها من التأليف، فإني أتجاوزه إلى إيراد

---

(1) من كتاب النشر 2/ 90-91.

(2) أبو عبد الله الأب.

(3) النشر 2/ 117-118.

(4) 2/ 244.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

موقف ثالث معارض للقيجاطي وهو لأبي وكيل ميمون الفخار[1] الذي رد عليه مذهبه في قصيدة من 46 بيتا أوردها كلها ابن القاضي[2]، ومنها:

أقول موضحا حكما أشكلا ... على بعضنا والله أرجو موئلا

وذا الحكم قل لام الجلالة قبله ... ترقق راء هل يرق ليعللا

ومنها قوله في حكم اللام محل النزاع وتقريره مذهب الجمهور في المسألة:

كذلك (ذكر الله) بالضم لم يزل ... كذا الفتح من ترقيق راء فحصلا

هما يوجهان اللام تفخيما ولو أميلا حكى هذا أبو شامة العلا

وختمها معرِضا بالقيجاطي قائلا:

عليك بها حكما ودع هفوة الذي ... عرى النص تأويلا وفي ذين أجملا

تلك نماذج من قصيدة أبي وكيل التي تمثل لنا جواب من صلاته العلمية مع طائفة من علماء عصره، وخاصة منها الخصومات النقدية التي تقوم على اختلاف الوجهة والانتماء الفني، ولعله هو المراد أيضا عند القيجاطي فيما ذكره المنتوري في شرحه للدرر اللوامع في باب الراءات[3] ـ قال: « وقال شيخنا ـ رحمه الله ـ في مقرئ من أهل زماننا زعم أنه في قراءة ورش يرقق الراء المفتوحة والمضمومة لأجل الياء والكسرة قبلها مع

---

(1) هو أبو وكيل ميمون بن مساعد المصمودي، مولى أبي عبد الله الفخار، عالم محقق، وفقيه ورع، برز في علم القراءات، له تآليف في علوم القرآن رسما وقراءة، أقام في الرق حتى مات جوعا، له ترجمة في الضوء اللامع 10/ 194، ودرة الحجال 3/ 15، وجدوة الاقتباس 1/ 348، ونيل الابتهاج 614.

(2) في الفجر الساطع (آخر باب اللامات).

(3) (اللوحة 134/ ظ-135/ و)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

إخلاص الفتح والضم فيهما أن زعمه ذلك باطل مخالف لنصوص الأئمة والقياس جميعا... ثم بدأ في بيان هذه المخالفة بنقل نصوص الأئمة وذكر مقتضيات القياس.

فالخلاف بين القيجاطي وبين أبي وكيل ـ فيما أفاد الدكتور عبد الهادي حميتو ـ راجع إلى خلاف الوجهة والمذهب.

فالقيجاطي يرى أن قول الأئمة عن ورش أنه يرقق الراء بين اللفظين أن ذلك يراد به إمالة حركة الراء نحو الكسرة، فالترقيق عنده من الإمالة التي تدخل الحركات دون الحروف.

وأبو وكيل ومن نحا نحوه يذهبون إلى أن الترقيق هو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ـ أي الراء واللام ـ عند وجود مقتضيات ذلك فيهما، فالخلاف إذن على اختلاف الوجهة والمذهب تبعا لاختلاف المنتمى الفني والمدرسي العام »[1].

ت. المناصرون للقيجاطي:

انتصر لمذهب أبي عبد الله القيجاطي في المسألة اللامية غير واحد، ومن هؤلاء: أبو الفضل ابن المجراد وأبو عبد الله المنتوري.

أما ابن المجراد فقد صرح في سياق توجيه واحتجاجه لتفخيم اللام من اسم الجلالة بعد الضم والفتح وترقيقه الكسر بقوله: « فإذا قلنا رققت بعد الكسرة طلبنا للمناسبة، وفرارا مما سيؤدي إليه تفخيمها من التنافر والخروج من تسفل إلى تصعد، فهل ترقق بعد الفتحة المنحو بها نحو الكسرة كالفتحة في الراء المرققة نحو قوله تعالى: (وإذا ذكر الله) وشبهه، لم أقف في ذلك على نص أحد من الأئمة، غير أنهم نصوا على أن أبا عمرو

(1) قراءة نافع عند المغاربة 5/ 1582

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بن العلاء يرقق اللام في ذلك بعد الفتحة الممالة، نحو (نرى الله) حسبما نص عليه ابن القصاب[1] فيما نقلناه من كلامه أول باب، ونص عليه الحافظ في المفردة الخاصة بقراءة أبي عمرو، فيجب على هذا أن ترقق من أجل الفتحة المرققة، إذ لا فرق بين فتحة الحرف الممال والحرف المرقق، لأن كل واحدة منهما ينحى بها نحو الكسرة، وقد حدثني بعض الشيوخ عن بعض أهل الأندلس أنه يأخذ في ذلك بترقيق اللام، والله أعلم بحقيقة ذلك »[2].

قال ابن القاضي[3]: « الأندلسي الذي يأخذ بالترقيق هو القيجاطي».

أقول: إذا صحت هذه النسبة ـ وهي راجحة ـ فإن ذلك يعني أن مذهب القيجاطي قد شاع عنه قيل وفاته بأزيد من ثلاثين سنة، أي: قبل بلوغه الخمسين من عمره، يؤكد ذلك أن ابن المجراد قد توفي سنة 778هـ، بينما تأخرت وفاة القيجاطي إلى سنة 811 هـ، وهذا يدل على وصول صدى اختياراته المغرب في وقت مبكر، واعتبار المؤلفين من أهل الأداء لها واتخاذهم المواقف منها.

وأما المنتوري فقد تقبل مذهب شيخه في المسألة اللامية بقبول حسن، ونافح عنه في شرحه على الدرر اللوامع، وأكثر من إيراد النقول احتجاجا على صحته، وكان أن ختم كل ذلك بقوله: «وختم عَلَيّ شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ

---

(1) هم محمد بن علي بن عبد الحق أبو عبد الله الأنصاري الفاسي، يعرف بابن القصاب. مقرئ مصدر كامل، قال أبو حيان كان يقرئ القرآن بقراءات السبعة، ويقرئ العربية أيضا. توفي في حدود سنة تسعين وستمائة. غاية النهاية 2/ 204.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع باب اللامات (اللوحة 24)

(3) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 158/ و ظ).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بترقيق اللام من اسم الله تعالى لورش إذا كانت قبله فتحة أو ضمة ممالة، (أفغير الله)، و(لذكر الله) وشبههما، لأن الفتحة والضمة الممالتين حكمهما حكم الكسرة الخالصة كما تقدم في باب الراءات، فأحرى وأولى أن تبقى اللام التي أصلها الترقيق معها على أصلها،لأن سبب التفخيم قد عارضه ما هو أقوى منه، وهو الخروج من تَسَفّل إلى تفخيم.

ج- الآخذون بمذهب القيجاطي

أخذ بمذهب القيجاطي في مسألة ترقيق اللام من اسم الجلالة طائفة من الأعلام، ومنهم:

أبو عبد الله المجاري، تلميذه وملازم حلقات دروسه زهاء ثلاثين سنة، وأبو جعفر أحمد بن علي البلوي الوادآشي (ت 938)، والظاهر أن مذهب القيجاطي في الأندلس قد استمر إلى سقوطها، يؤكد ذلك ما جاء على لسان الوادآشي المذكور: « جَوَّدْتُ بالحضرة الغرناطية ـ جبر الله أحوالها وحسن مآلها، وأقال فيها وفي بنايتها[1] الإسلام برحمته ـ على شيخنا خاتمة القراء، وحامل راية الإقراء الإمام الصالح البركة، الحافظ المقرئ المجود النحوي أبي سعيد فرج ابن الفقيه العدل الإمام الأستاذ أبي الحسن علي بن فرج ـ رحمه الله عليه ـ من فاتحة الكتاب العزيز إلى قول الله تبارك اسمه وتعالى جده: (قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرًا) قراءة ضبط وتجويد ومحافظة على الأداء بحرف إمام الدار المقدسة دار الهجرة: نافع ـ رحمه الله ـ جمعا بين روايتي راوييه: ورش وقالون على مُضَمَّن «الدرر اللوامع»، مع الجريان على أسلوب إمام القراء، وخاتمة أهل

---

(1) كذا في « الثبت»، ولعل صواب العبارة: أقام فيها وفي بُنَيّاتها، والله أعلم.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الأداء بالأندلس ـ جبرها الله ـ الإمام أبي عبد الله القيجاطي ـ رحمه الله ـ واتباع مذهبه في اختياراته في مثل ترقيق لام اسم الجلالة بعد الحركة الممالة، وغير ذلك، وسمعت كثيرا من القرآن يقرأ عليه بغير ما قراءة، وفارقته ـ رحمه الله تعالى ـ ولم أبلغ غرضي من إكمال القراءات السبع عليه، ثم بلغني نعيه بوادآش ... وأُخْبِرْتُ أنه أخذ القراءات عن الحاج الرواية المقرئ شيخ الشيوخ أبي عبد الله المجاري ـ رحمه الله ـ، ولا أعلم له غيره»[1].

وبعد، فتلك المسألة اللامية وما أثارته من ردود ومواقف متباينة، وهي ـ كسائر مسائل القيجاطي ـ تعكس مستوى الدرس القرائي الرفيع الذي كان سائدا في حلقات العلم في هذا العصر، وتبرز النضج الفكري والعمق المعرفي ورسوخ قدم المؤلف في فقه القراءات، وكل ذلك قد أهله ليبلغ درجة الإمامة في هذا العلم، ويلفت الأنظار إليه فصارت مسائله محط عناية واهتمام شيوخ القراءات في المغرب و الأندلس.

وبالنظر إلى مسائل المخطوط التي سبق التعريف بها يمكن القول بأن لها مزايا وعليها مآخذ.

فمن مزايا التآليف:

1- أنه يعكس الجو العلمي الذي كان سائدا في الأندلس إبّان هذا العصر، وبخاصة علم القراءات القرآنية الذي برّز فيه الأندلسيون، وصاروا فيه أئمة.

2- التأليف نموذج من نماذج المحاورات العلمية التي كانت تشهدها مجالس العلم في غرناطة، وهي تكشف عن تطور الدرس العلمي من مرحلة التلقي والأخذ عن

(1) ثبت الوادآشي: 201-211.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الشيوخ إلى مستوى أرقى وأنضج، وهو مراجعة الحصيلة المعرفية أيًّا كان مصدرها، وإخضاعها للنظر العلمي الفاحص.

3- توفر التأليف على طائفة من النقول ضَاعَت مَظَانُّها، وأكثرها للحافظ أبي عمرو الداني، كـ« الاقتصاد في القراءات السبع »، و«الإبانة في القراءات واللامات »، و«المحتوى في القراءات الشواذ »، و« إيجاز البيان في قراءة ورش عن نافع »[1].

4- اهتداء المؤلف إلى استخدام أسلوب علمي مشرق أمكنه من تأدية المضامين القرآنية الجافة بلغة سهلة واضحة، لا تشوبها شائبة تكلف أو تعقيد[2].

5- إشادة بعض كتب الفهارس بتآليف القيجاطي، وطلب الحصول على إجازات بها.

يقول أحمد بن القاضي في فهرسه[3]: « تآليف الأستاذ أبي عبد الله محمد ابن محمد القيجاطي الكناني » أَجَزْتُهَا لَهُ[4] ـ أبقاه الله تعالى بِمِنَّتِه ـ عن أبي عبد الله بن يوسف، عن أبي القاسم بن إبراهيم، عن أبي العباس الدقون، عن أبي عبد الله المواق، عن أبي عبد الله المنتوري، قال: قرأتها عليه تَفَقُّها ».

---

(1) تم التعريف بهذه الكتب في مواضع ورودها من قسم التحقيق.

(2) الغالب على كتب العلوم الدقيقة جفاف الألفاظ وتعقيد المعاني، ولعل بعض ذلك هو الذي جعل ابن جني ينطق في حق شيخه الفارسي بقوله: « وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب « الحجة » في قراءة السبعة، فأغمضه وأطالهُ حتى منع كثيرا ممّن يدّعي العربية ـ فضلا عَنِ القَرَأَة ـ منه وأجفاهم عنه » ينظر المحتسب 1/ 236.

(3) الموسوم بـ« رائد الفلاح بعوالي الأسانيد الصحاح »، حققه الباحث المصطفى البوعناني (رسالة دبلوم)، والنقل في 2/ 419.

(4) الضمير يعود على المولى زيدان ابن أمير المؤمنين المولى أبي العباس المنصور.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ومعظم تآليفه ـ كما تقدَّم ـ مسائل في القراءات، وقد جاء المخطوط مشتملا على طائفة منها.

6- إفادة بعض كتب الخالفين من مسائله واختياراته، وبخاصة تآليف تلاميذه.

فقد ضمّن المنتوري شرحه على الدرر اللوامع كثيرا من مروياته عن شيخه، وانفرد عنه بمسائل لم تقع لغيره لطول صحبته وملازمته له، ومع ذلك، نجده يتحسّر على أشياء فاتته.

يقول في آخر شرحه على رجز ابن بَرّي: « وهنا انتهى ما قصدت ذكره في هذا الشرح، وقد تأملت ما طالعت عليه من الكتب التي نقلت منها إليه فألفيت ذلك مائة وتسعة وسبعين مجموعا، منها مائة وسبعة وعشرون من كتب علم القراءات، وسائرها من فنون العلوم.

فمنها من كتب التفسير، ومنها من تآليف الحديث، ومنها من موضوعات اللغة، ومنها من دواوين أشعار العرب، ومنها من تصانيف العربية وغيرها.

وقد ذكرت في هذا الشرح كثيراً من أنظار الشيخ الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ واختياراته مما حفظته منه أو سألته عنه أو نقلت من تقييداته، وما وقع فيه من ردّ منى على بعض من تقدم فإنما ذلك في قليل من المسائل حالت المنية بيني بين شيخنا[1] ـ رحمه الله ـ في عرضها عليه ونسبة التحقيق فيها إليه، والحمد لله رب العالمين »[2].

---

(1) توفي القيجاطي سنة 811هـ، وكانت وفاة المنتوري عام 834هـ

(2) في شرح الدرر اللوامع (اللوحة 237/ و-238/ ظ)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد زخرت تآليف أبي زيد عبد الرحمن بن القاضي شيخ الجماعة بفاس (ت 1082هـ) بنقول كثيرة من مسائل القيجاطي واختياراته، وبخاصة الفجر الساطع[1]، وبيان الخلاف والتشهير[2]، والإيضاح لما ينبهم عن الورى[3].

كما أفاد منها العلاّمة مسعود بن محمد بن جموع السجلماسي دفين سلا (ت 1119هـ) في مؤلفه الموسوم بـ« الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع»[4].

7- **إزالة إشكال ورفع التباس في فهم البعض لبيت الشاطبي:**

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفّلا

قال المؤلف: فإن قال قائل: « ما لخّصته في هذه المسألة من وجوب ترقيق اللام مع الفتحة والضمة المالتين إنما هو قياس وليس بمنصوص عليه في كُتب الأئمة، وقد قال الشاطبي في قصيدته ـ وهو إمام هذه الصنعة ـ :

وما لقياس في القراءة مدخل ... البيت.

فيقال له: « لله در الشاطبي لقد أحسن كل الإحسان في إتقان تلك المسألة التي تكلم عليها في نظمه، إلا أن تلك المقالة منه مزلّة للجهال يضعونها غير موضعها، ويستشهدون بها في غير محلها.

---

(1) في شرح الدرر اللوامع، ونقوله فيه عن القيجاطي كثيرة

(2) وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير (مخطوط)، ونقله عن القيجاطي في اللوحات (1/ ظ،13/ و،20/ ظ،22/ و،23/ و،26/ و).

(3) في قراءة عالم القرى، حققه أستاذي الدكتور محمد بالوالي، وقد طبع (رسالة دبلوم مرقونة بمتبة دار الحديث الحسنية)، وينظر في نقول ابن القاضي عن القيجاطي، ص.ص 189،188،62،42.

(4) الكتاب مخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم 119، وهو موضوع رسالة جامعية للطالب عبد الرحمان السايب بإشراف الكتور التهامي الراجي. وتنظر نقوله عن القيجاطي في اللوحات (16/ و، 28/ و،40/ ظ، 50/ و، 54/ و، 65/ و، 67/ و، 75/ و، 158/ و).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والمعنى الذي أراد الشاطبي ـ رحمه الله ـ متفق عليه عند أئمة هذا الشأن، وهو أن اللفظ القرآني إذا ورد فيه قراءة صحيحة ثابتة عن الأئمة الذين يلزمنا قبول قولهم، والأخذ بروايتهم، فلا يجوز لنا أن نترك ما رووا لغيره مما لم يثبت عنهم وإن كان في أعلى درجات الفصاحة وعلى أتم وجوه المقاييس، وكذلك إن كان بقاؤه على أصله جائزا ولم يرد ما يقتضي خروجه عنه، فالبقاء مع الأصل لازم لا يعدل عنه إلى الفرع إلا بدليل. فإن لم يرد فيه نصّ عن الأئمة فأهل الأداء من المتعقبين متفقون على رده إلى أصول القراء وما تقتضيه مقاييس العربية ».

8- **حرصه على ضبط المصطلح القرائي.**

قال: « وأما تعبير بعض الأئمة عن اللام المفتوحة عن اللام المفتوحة غير الممالة بأنها بين اللفظين فهي عبارة مجازية، وإنما يعنون الترقيق، وقد صَرّح بذلك أبو عبد الله بن سفيان، وهذا نص ».

قال: « وقد اختلف المتعقبون عن ورش في المفتوحة المشددة إذا كانت قبلها الصاد، نحو (مُصَلّى)، و(فَصَلّى) و(يُصَلُّبوا) و(يُصَلّى)، فأخذ له قوم بالتفخيم، وقوم بين اللفظين ـ أعني الترقيق ـ »[1]. انتهى.

وقال في خاتمة مناقشة لمذهب مخالف: « فقولك: بل التحقيق أن الإمالة والترقيق شيء واحد فقد استبان ـ بحمد الله ـ الفرق بينهما نقلا وعقلا.

وقولك: «ومن أدل دليل على ذلك أنك لا تستطيع الفرق بينهما في لفظ آلة الطبع ولا في إصاخة السمع»، إنما ذلك لآفة فيهما، وغفلة عن تحقيق العلم، ألا ترى أنك إذا

---

(1) الهادي إلى مذاهب القراء السبعة (اللوحة/ 11/ ظ)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قرأت قول الله تعالى (تصلى ناراً حامية) وجدت ألفاظ القراء تختلف فيها على أربعة أوجه:

الأول: رواية المصرين عن ورش (تَصْلَى) بالتفخيم.

الثاني: روايتهم ورواية غيرهم عنه (تصلى) بالإمالة التي هي بين بين.

والثالث: (تصلى) بترقيق اللام وترك الإمالة، وهي قراءة أكثر القراء.

والرابع: (تصلى) بالإمالة المحضة، وهي قراءة حمزة والكسائي.

فالقراءة الأولى: اللام فيها مفتوحة مفخمة، والألف بعدها تابعة لها.

والثانية: اللام فيها مرققة و الفتحة ليست بمحضة، وإنما هي بين الفتحة المحضة والفتحة الممالة إمالة شديدة، والألف تابعة لها.

والثالثة: اللام فيها مرققة مفتوحة محضة، والألف بعدها مثلها.

والرابعة: اللام فيها مرققة ممالة الحركة إمالة شديدة، فهي بين الفتح المحض

والكسر المحض، والألف بعدها تابعة لها.

فهذه أربعة ألفاظ مختلفة في السمع وفي تحقيق العلم ».

3- مآخذ على التأليف:

بالرغم من كل المزايا التي أبانت عنها الدراسة في مسائل أبي عبد الله القيجاطي، فإنها لم تسلم ـ شأنها شأن كل إنتاج بشري ـ من بعض الهنات التي لا تقلل من قيمتها، ولا تحطّ من قدرها.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ومما هدى إليه النظر من ذلك:

1- اعتداد المؤلف الفائق بنفسه، وثقته الزائدة بمحفوظه يدفعان به ـ أحيانا ـ إلى نفي رواية ثابتة، أو الغفلة عن نصّ صريح.

فمثال الأوّل قوله: « ذهب المقرئون الجمّاء الغفير في زمان الحافظ وفي الأزمنة قبله إلى ترقيق الراء الساكنة التي بعدها ياء، نحو «مريم» و«قرية»، وزعم ابن شريح وغيره أن ذلك إجماع من الأئمة، إلا أنهم لم يأتوا في ذلك بنص عن المتقدمين الذين هم حجة على من بعدهم، ولا برواية ثابتة ... فلما نظر إلى الحافظ إلى المسألة، فلم يجد فيها نصّا عن أحد من المتقدمين، لا بتفخيم ولا بترقيق، ورأى الترقيق لايشهد له شيء من أصول القراءات، ولا نظير له فيها لم يلتفت إلى قول من قال من المتأخرين: هذا إجماع».

أقول: بهذا صرح المؤلف هنا في مسألة الراء الساكنة التي بعدها ياء، لكنه أفاد في موضع سابق ـ نقلا عن ابن الباذش ـ[1] عن أبي بكر الداجوني ـ وهو من معاصري ابن مجاهد ـ أنه كان يأخذ في « مريم» و « قرية » بالتفخيم ... إلخ.

أفلا يعتبر هذا نَصًّا عن إمام معتبر؟

ومثال الثاني قول المؤلف: واعلم أن الحافظ أثبت الزيادة في هذا الضرب الذي تقدم فيه الهمزة على حروف المدعن ورش من طريق المصريين، وأثبت الاستثناء فيه من طريقهم، وأنكر فيه مع ذلك تطويل المد وتَأوَّل عليهم أنهم أرادوا زيادة يسيرة سماها توسطا. فلا يخلو ورش من أن يكون مدّ هذا الضرب لأجل الهمز المتقدم كما مدّ حروف المد الهمز المتأخر، أو أن يكون مدّ لأجل الترتيل.

---

(1) في الإقناع: 1/ 327.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثم مضى في مناقشة حيثيات الوجهين، وخلص إلى قول ما نصه: « فتأويل الحافظ على ورش مخالف للمجمع عليه من أصول القراءة، وقد انفرد به، وليس له فيه سلف».

أقول: وهذا الذي ذهب إليه المؤلف قد حكاه تلميذه المنتوري مفصّلا[1] ووافقه عليه كعادته.

ومن عجب أن ما أنكراه من عبارة الداني ليس تأويلا كما فهما، وإنما هي رواية ثابتة له.

قال في جامع البيان[2] بعد ما حكى اتفاق على ما تقدمت الهمزة فيه حروف المد من كونه يُمَدُّ بمقدار ألف ـ قال ـ: « إلا ما اختلف فيه عن ورش، فروى أصحاب أبي يعقوب الأزرق عنه أداء تمكينا وسطا بزيادة يسيرة، وهي كالزيادة التي يزيدها من هذا الطريق في تمطيطهن مع تأخر الهمزة في المتصل والمنفصل مطابقة لمذهبه في التحقيق وتحكمها المشافهة »ا هـ.

وقال في التيسير: «وإذا أتت الهمزة قبل المد، سواء كانت محققة أو ألقي حركتها على ساكن قبلها أو أبدلت، نحو (آدم)، و (آزر)، و(آمن)، و(لقد آتينا)، و(من أوتي)، و(لإيلاف قريش)، و(للايمان)، و(يستهزئون)، و(هؤلاء آلهه) وشبهه، فإن أهل الأداء من مشيخة المصرين الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش يزيدون في تمكين حرف المد ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق ».

2- عدم التطابق الكلّي بين مسائل المخطوط وما جاء عند المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع، فقد وافقت بعض المسائل التي رواها المنتوري عن شيخه القيجاطي

---

(1) في شرحه على الدرر اللوامع (اللوحة 45/ ظ- 46/ و).

(2) (اللوحة 78/ و-ظ).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

طائفة مثلها في المخطوط، أحيانا وحجما، وتفاوتت في ذلك أحيانا أخرى، والنقص ـ في الغالب ـ ملحوظ في مسائل المخطوط[1].

3- غلبة نقل النصوص بالمعنى، والإيهام بنقل بعضنا باللفظ.

يكثر المؤلف من نقل النصوص بالمعنى من غير تنبيه على ذلك إلا نادرا، ويجزم في بعض النقول أنها نصّية، وعند المقابلة يتأكد أنها ليست دائما كذلك، والظاهر أن المؤلف كان يعوّل على محفوظه، والذاكرة تخون ـ أحيانا ـ صاحبَها.

4- طيّ المؤلف ذكر أسماء شيوخه:

مما يلفت نظر قارئ المخطوط تغييب المؤلف أسماء شيوخه، وذلك أنني لم أقف له إحالة واحدة سَمَّى فيها واحدًا منهم، وليس هذا في المخطوط فحسب، بل هو أيضا في جميع ما رواه المنتوري عنه في شرحه على الدرر اللوامع.

وكل ما في التأليف نقلان تمّ عَزْوُهما إلى « الشيوخ » هكذا من غير تحديد.

قال في الأول:« قلت: وقد قرأت بذلك من طريق، الأهوازي على بعض الشيوخ».

وقال في الثاني: « ومما يشبه ما تقدم إمالة شيوخنا ومن كان قبلهم من الشيوخ المتأخرين (مرضاتي) و(مرضات الله).

ألم يكن من شيوخه في القراءات خاصة من هو جدير بأن يلتفت إلى أقواله، أو يستشهد برأي من آرائه في مسألة من المسائل، وفيهم من كان مشهودًا له بالتبريز في هذه الصنعة كشيخ الجماعة الإمام أبي سعيد فرج بن لب، وقد كان من أعلام أصحابه، لازمه طويلا، وأكثر مروياته عنه في القراءات؟

---

(1) يأتي مزيد كلام على هذه المسألة في مبحث «بين يدي التحقيق».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الظاهر أن المؤلف قد أيقن من نفسه أنه بلغ درجة الإمامة [1] في علم القراءات القرآنية، وأنه إن كان لا بد من نقل فعن المتقدمين الذين هم حُجّة في هذا الباب مع إعمال النظر في أقوالهم وعدم التسليم إلا بما صَحَّ منها.

وإليك من أقواله ما يشهد لصحة هذا الكلام:

قال معترضا على حجة مخالف: «وقوله: وهذا ذهب إليه الفقيه المذكور من ترقيق اللام في قراءة ورش لم يذهب إليه أحد، ولم يقرئ به مقرئ » إنما يعني شيوخه، وليسوا بحجة على الحق إذا ظهر، وأمّا مَنْ فوقهم من المتقدمين فنسبة ذلك القول إليهم تضاهى الكذب ».

والمخالف هنا هو أبو عبد الله الحفار، وهو عصريّ المؤلف وبَلَدِيّه، ومن عجب أنهما تَلْمَذَا في حلقات الدرس على نفس الشيوخ، وتوافقا في ملازمة أبي سعيد بن لب.

وقال أيضا: «وإنما قاله من قاله لأنه رأى أهل زمانه قد اتفقوا عليه، واتفاق المتأخرين ليس بحجة إذا ظهر فساد ما اتفقوا عليه، وقام البرهان القاطع عليه».

---

(1) يقول في خاتمة ردوده على مخالفه في مسألة: « وقوله: والله الموفق لما درج عليه الأئمة » اللهم آمين آمين، إنما اجتهادنا وتحويمنا على موافقة الأئمة، وليس كل من يخوض في هذا العلم ينطبق عليه هذا الإسم، وإنما يوصف بالإمامة أفراد من الناس، ونحن نسأل الله أن يوفقنا إلى مذاهبهم وطرقهم، ولسنا ممن يخالف الأئمة في الأمور الصحيحة »ص: 94.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بين يدي التحقيق

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قدّمت عند الحديث عن تآليف أبي عبد الله القيجاطي أنني لم أظفر بشيء من إنتاجه العلمي غير المخطوط موضوع هذه الدراسة.

واستنادا إلى ما أفاد المنتوري في فهرسته، والمجاري في برنامجه من مسائل شيخهما التي تفقّها فيها على يده في علم القراءات القرآنية خاصّة، فإنني أستطيع أن أجزم بأن معظم ما أنتجه فكره في هذا الفن قد تضمّنته مسائله التي أعمل على تحقيقها، ولم يَفُت ناسخ المخطوط أو جامع مسائله منها إلا النزر القليل، وهذا الفائت قد سدَّ خَلَلَه[1] الشرحُ الحافل على الدرر اللوامع لأبي عبد الله المنتوري تلميذ المؤلف وصاحبه الذي لازم حلقات دروسه مدة طويلة تناهز الأربعين سنة، وقد اشتمل هذا الشرح على بعض ما لم يرد في تأليف القيجاطي، فضلا عن التفاوت الملحوظ في نقوله ـ لفظا وحجما ـ في المسألة التي توافق فيها المصدران.

ويحسن التنبيه ابتداء إلى أن لا أحد من الدارسين ـ فيما أعلم ـ أشار إلى وقوفه على شيء من آثار أبي عبد الله القيجاطي بالرغم من إفادة بعض المصادر أن له « تأليفا » أو «تآليف » في القراءات القرآنية، وجميع الذين عُنُوا بدراسة آثاره إنّما عَوّلوا أوّلاً وبالذات على شرح الدرر اللوامع لتلميذه المنتوري الذي زخر بنقول كثيرة عنه كما قدمت، أو اعتمدوا على مصادر متأخرة نقلت عن هذا الشرح.

---

(1) باستثناء مسألتين من مجموع المسائل القرائية التي صحت نسبتها إلى القيجاطي، أولاهما: مسألة « تواتر القرآن والفرق بين القرآن و القراءات » التي أودها الونشريسي في معياره 12/ 148-157، والثانية: كتاب «الرد على من منع الصلاة بقراءة (وجنات) بالرفع من قوله تعالى في سورة الأنعام: (ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب)».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد تّم العثور على النسخة الفريدة لهذه المخطوط بالخزانة العامة (قسم الوثائق) بالرباط، وهي ثانية مجموع رقمه ق 988، ويشتمل على:

1- تأليف القيجاطي موضوع الدراسة.

2- رسالة في علم الفلك لسبط المارديني.

وقد كُتب على الصفحة الأولى من المخطوط: « جزء فيه مسائل شيخ الإقراء، ومعلم الأداء أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه »، وصُدِّرت خطبة الكتاب بما نصُّه: « قال الشيخ الإمام العالم العَلَم الكبير الشهير إمام الأئمة في الأئمة في إقراء القرآن، المختص برئاستي الإجادة فيه والإتقان أبو عبد الله محمد بن علي[1] بن عمر الكناني القيجاطي ـ رحمه الله تعالى ـ ورضي عنه ».

توثيق نسبة المخطوط للمؤلف.

ونسبة المخطوط إلى القيجاطي صحيحة للأمورالآتية:

1- عزو مسائله إليه تصريحا في أول صفحة منه وفي خاتمته.

2- تشابه معظم عناوين مسائل التأليف مع ما جاء عند المنتوري في فهرسته، والمجاري في برنامجه.

3- توافق ما في المخطوط مع ما رواه المنتوري عن شيخه القيجاطي.

4- تطابق ما تضمنه المخطوط من اختيارات القيجاطي مع ما نسب إليه في بعض كتب القراءات كالنشر وغيره، ولاسيما ما تفرّد به في المسألة اللامية.

---

(1) أسقط الناسخ اسم والد المؤلف، إذ المعروف أنه محمد بن محمد بن علي بن عمر.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وعنوان المخطوط كما جاء على صفحته الأولى « جزء فيه مسائل »، ومجموع صفحاته 106، في كل صفحة اثنان وعشرون سطرا، في كل سطر خمس عشرة كلمة جاء على صفحته الأولى أسفل العنوان اسم الناسخ، وهو: محمد بن زكريا بن أحمد بن عثمان بن الجبِّير اليحصبي»، وفي خاتمة المخطوط ورد نصّه:

«تمّ ما تقيَّدَ من مسائل شيخنا الإمام المقرئ العلامة الأوحد المقدس المنعم أبي عبد الله القيجاطي رحمه الله ورضي عنه ».

والمخطوطة غفل من تاريخ النسخ، وفي الورقة الأولى تَمَلُّكٌ نَصُّ ما أمكنني قراءته منه: «من ... فقير عفو ربّه الكريم ... أحمد بن محمد ... غفر الله له ولوالديه ... ».

و النسخة بخط أندلسي، وناسخها ـ كما أسلفت ـ هو ابن الجِبِّير، «بكسر الجيم وتشديد الباء بواحدة وياء مدّ وراء »، وقد ترجم ابن عبد الملك المراكشي لبعض أعلام الأندلس ممن يشترك مع الناسخ في هذا النسب كما سيأتي، ولا يبعد أن يكون ابن الجبّير هذا من أبناء هذا البيت، يشهد لذلك أنه يشترك معهم في أصل النسب، إذ هو «يحصبي»، ويستفاد من مقالة ابن عبد الملك أن هذا البيت قديم الشهرة في العلم، ومعروف بالأدب والنباهة.

وقد كان الناسخ من مشاهير الخطاطين على عصره، والضاربين بسهم وافر في العلم والأدب.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يقول المقري[1]: «وقد رأيت بتلمسان بخط الفقيه أبي عبد الله محمد بن الحداد الـواد الواد آشي ثم الغرناطي نزيل تلمسان ـ رحمه الله ـ جوابا بديعا جدا للشـيخ الإمـام ابـن الجبِّير اليحصبي أحد الأعلام المتأخرين بالأندلس، ونقله[2] من خطه الحسن، وهو:

وجماعـــة مشـــنوءةٍ بدعيـــة مصـروفة عـن رشـدها متعسِّـفة[3]

وحَلَّاه المقري ثانية على لسان بعض أهـل عصـره بقولـه: « شـيخ الأدبـاء وحجـة البلغاء الكاتب المجيد الأبرع »[4]، و«الكاتب الإمام الأعرف»[5].

ولئن كنا لانملك أثراً كاملا من آثار ابن الجِبّير العلمية، فإننا لم نحرم شواهد على ما يؤكد رسوخ قدمه في الشعر خاصة، وقد ساق له المقري طائفة مِمَّا استحسنه منه، وكـان أن صَرَّحَ في خاتمة إحدى مقطوعاته بقوله: «ولا خفاء ببراعة هذا النظم وحسن مساقه،

---

(1) أزهار الرياض 3/ 302.

(2) تحرفت في أزهار الرياض إلى: « نقلته»، وفيه إيهام بأن الناقل هو المقري، وليس كذلك، بدليل قولـه بعـد بعد ذكر الأبيات المعزوة لابن الجبير: « وقال ـ يعني ابن الحداد ـ: وكتـب ـ يعنـي ابـن الجبـير ـ بخطـه الرائق تحت قوله: « إلا حمار » ما نصه: « البادي أظلم »، إلى قول ابن الجبير في تلك القطعة:

ومـــا مـــنهم إلا حمـــار صـــوتت في فيـــه جحلفـــة ويحســـبها شـــفه

ثم جاء عند المقرئ في الأزهار 3/ 304 ما نصه: « ولما أنشده الأبيات ناظمُها كتبها له بخطه الحسـن، وكتـب تحت قوله: «إلا حمار»: البادي أظلم.

وأخيرا ففي الأزهار 3/ 313 نقرأ قول المقرئ: «ونقلت من خط الواد آشي المذكور ما نصه: «وجدت بخـط سيدي وشيخي الكاتب الإمام الأعرف سيدي محمد بن الجبير ».

(3) إلى تمام أبيات أوردها المقري.

(4) أزهار الرياض 3/ 304.

(5) المصدر نفسه 3/ 313.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وتوطئته للتورية البديعة التي هي قوله: «والشيخ محمود»[1] ... إلخ، فإن هذا تلميح لقصة الفيل المذكورة في القرآن، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾، وقد صرح غير واحد من أهل التفسير والسِّيَر أن اسم الفيل الذي جاء به أبرهة لهدم الكعبة: «محمود»، فَجبَرَ بذلك ابن الجِبّيرما ضاع من الاتفاق الغريب، والله تعالى يجازيه أفضل جزائه وجميع أهل السنة بما أتوا من الحجج التي جدعت أنف كل مستريب »[2].

وممن أثنى على الناسخ وأشاد بعلمه القلصادي،[3] وقد حلاه بـ« الشيخ الأستاذ اللغوي إمام المدرسة »[4].

---

(1) تمام البيت البيت:

والشيخ محمود هو الفيل الذي كادوا به المعنى الذي في البلكفه

وهو من المقطوعة التي أنشدها في الرد على الزمخشري بيتين لبعض العدلية ساقهما في كَشَّافه، يعرض بأهل السنة والجماعة، وينصر مذهبه الفاسد، وهما:

لجماعة سموا هواهم سنة ... وجماعة حمرٌ - لعمري - موفكه

قد شبهوه بخلقة وتخوفوا ... شنع الورى فتستروا بالبلكفه

وتنظر مقطوعة ابن الجبير في الأزهار 3/ 303.

(2) أزهار الرياض 3/ 303.

(3) في رحلته 165.

(4) هي مدرسة غرناطة التي تعرف بالنصرية، نسبة إلى رضوان النصري، وقد انتصب للتدريس بها أعلام مشاهير من علماء العصر، كأبي سعيد فرج بن لب، وأبي عبد الله القيجاطي، وتلميذه المنتوري. وانظر في وصفها ما ذكره ابن الخطيب في الإحاطة 1/ 508 – 509.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد كان من شيوخ ابن الأزرق[1]. قال السخاوي[2]: « وأخذ ابن الأزرق الأدب عن محمد بن زكرياء بن الجِبَّير

وآل الجِبِّير أسرة علم شهرة، وقد ترجمت طائفة من المصادر لبعض أعلامها،

وممن هدى إليهم البحث:

1- عبد الله بن الجبّير بن عثمان اليحصبي، أبو محمد (ت 518هـ).

قال ابن عبد الملك[3]: « أخذ عن أشياخ غرناطة بها، وبمالقة عن غانم الأديب، وبقرطبة عن ابن سراج روى عنه أبو الحسن صالح بن عبد الملك.

وكان عارفا بالنحو حافظا للغة حاضر الذكر للآداب لَسِنًا خطيبا بارعا النظم والنثر من بيت أدب ونباهة، عُنِي كثيرًا بالعلم وروايته ».

2- محمد بن عيسى بن عثمان اليحصبي من أهل لوشة عمل غرناطة، يعرف بابن الجِبّير، ويكنى أبا عمرو (ت 559هـ)، أفاد ابن الأبار[4] أنه سمع من أبي الحسن بن

---

(1) هو الكاتب الشاعر أبو عبد الله محمد الأزرق أو ابن الأزرق، وكثيرا ما يقع الخلط بينه وبين سَمِيِّه ومعاصره ابن الأزرق الفقيه والقاضي، ويرجع الدكتور ابن شريفة أن أغلب الشعر المنسوب في النفح للفقيه إنما هو للشاعر. انظر كتابه: البسطي آخر شعراء الأندلس: 128.

(2) الضوء اللامع 9/ 21.

(3) الذيل والتكملة 4/ 189.

قال الشيخ الطاهر ابن عاشور: « وهو إما وصف بمعنى العاتي وإما صيغة مبالغة في الجبر لمعنى أو نحوها، وإما منقول من الجوزاء. وأيًا ما كان فقد صار علما أبي محمد ـ يريد عبد الله بن الحبير ـ، و «أل» فيه للمح الأصل لأنه على كلا الوجهين، قد سمي به قديما» اهـ قلائد العيقان: 371. هامش (1).

(4) تكملة الصلة 2/ 26 (نشرة د. الهراس).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مغيث، وأبي الطاهر التميمي، وأبي القاسم بن الأبرش وغيرهم. وكان من الأدباء النبهاء ذا عناية بالرواية والتقييد »

3- محمد بن علي بن عبد العزيز بن الجِبّير اليحصبي. من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله (ت 584 هـ) « روى عن أبي مروان بن مسرة، وأبي عبد الله بن أصبغ وأكثر عنهما، وسمع الموطأ من أبي عبد الله بن نجاح الذهبي، وأجاز له أبو بكر بن العربي وجماعة من شيوخ عصره، ووصفه غير واحد بالحفظ والمشاركة في الأدب مع العبادة والتواضع»[1].

وقد كان جامع مسائل القيجاطي ـ كما أسلفت ـ من مشاهير الخطّاطين الأندلسيين المشهود لهم بجودة الخط، وإتقان الكتابة، والأمر ـ فيما يبدو ـ موهبة في هذا البيت، أو صنعة كان يورثها السلف الخلف، وقد وُجِدَ في شعر البسطي[2]، آخر شعراء الأندلس[3] شهادة للناسخ بذلك.

قال ـ وقد نَوَّهَ به في مقطوعة أثنى فيها على خطّاط يدعى عبد الملك ـ:

مَا كَعَبْدِ المَلِيكِ كَاتِبُ خَطّ ... بَارِع النّحو في الخُطُوطِ قَدِيم

فَاقَ خَطَّ ابْنِ مُقْلَةٍ وابن بَاقٍ ... وابن جِبِّيرٍ عِنْدَ أَهْل الفُهُوم

والخلاصة أن النسخة الخطية التي يقوم عليه تحقيق تأليف القيجاطي قد كتبت في عصره بقلم واحد من تلاميذه المشهود لهم بالأستاذية في العلم، وعُلُوّ الكعب في

(1) تكملة الصلة 2/ 62.

(2) ينظر ديوانه: 172.

(3) بهذا العنوان صدرت دراسة عن الشاعر أنجزها الدكتور محمد ابن شريفة، وهي من منشورات دار الغرب الإسلامي.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الأدب، والإتقان في صنعة الكتابة، ولهذه المزايا تجليات في هذه المخطوطة الفردة، ذلك بأنها جاءت ـ بحمد الله ـ منسوخة بخط حسن، سليمة من الخروم إلا في مواضع طمست فيها كلمات يَسَّر الله تدارك وجه النقص فيها، وهي أيضا خالية من أخطاء اللغة والتصحيف إلا وقع بسبب انتقال البصر.

وموضوع المخطوط ينبئ عنه عنوانه، فهو ـ كما أسلفت ـ مسائل في القراءات القرآنية، وبهذا العنوان ورد في أول المخطوط وآخره كما تقدم، وبنفس التسمية جاء عند المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع مرتين.

قال في الأولى: « وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ في المسائل التي تكلم عليها»[1].

وقال في الثانية: « وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ في جوابه على المسائل التي سئل عنها »[2].

على أن المنتوري سماها في موضعين آخرين «تقييدات».

قال في أولهما بعد إيراد كلام لشيخه على بيتي الشاطبية:

وما بعده كسرٌ أو اليا فمالهم بترقيقه نص وثيق فيمثلا

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفلّا.

«وقال شيخنا ـ رحمه الله ـ في بعض تقييداته على هذين البيتين »[3].

---

(1) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 174/ ظ).

(2) م ن (اللوحة 194/ و).

(3) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 160/ و).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقال في الثاني: « وقال شيخنا ـ رحمه الله ـ في بعض تقييداته على حرف الباء »[1].

على أن ناسخ المخطوط قد دأب على تصدير مسائل المؤلف بقوله: « ومن مسائله ـ رضي الله عنه ـ».

ولأجل ذلك، آثرت أن يكون عنوان النص المحقق «مسائل في القراءات» منسوبة إلى مؤلِّفها.

وأخيرا أقدّرأن يكون هذه «المسائل » قد حُرّرت في مجالس متعدّدة، وفي أزمنة متباعدة . فكان منها ـ نتيجة لذلك ـ نسخ أصلية بين أيدي خاصة طلبة المؤلف.

ومن مرجّحات ذلك:

1- أن طائفة منها ممّا توافق فيه الناسخ والمنتوري متفاوتة حجما، متباينة لفظًا، وبحكم طول صحبة المنتوري للقيجاطي، فقد انفرد بزيادات لم تقع للناسخ.

2- النسخة التي كانت في حوزة المنتوري من «مسائل» القيجاطي هي غير التي يقدمها الناسخ في هذا المخطوط.

دليل ذلك: أن المنتوري يقول: « وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ في المسائل التي تكلّم عليها: المسألة الرابعة: في بيان الوقف على هاء التأنيث اللاحقة للأسماء: للعرب في الوقف عليها لغتان[2].

---

(1) م ن (اللوحة 121/ و).

(2) شرح الدرر اللوامع (اللوحة 174/ ظ).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ويقول المنتوري أيضا: قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي في جوابه على المسائل التي سئل عنها: المسألة الخامسة: في بيان رواية ورش عن نافع في قوله تعالى ﴿فَنِعِمّا هي﴾ في الحرفين، وقوله ﴿تَعَدُّوا﴾ و ﴿يَهَدِّي﴾ و ﴿يَخَصّمون﴾[1].

وبالرجوع إلى المخطوط، وجدت موضوع المسألة الرابعة يتناول «أقسام الحروف العربية بالنظر إلى التفخيم والترقيق».

وأما المسألة الخامسة بحسب ترتيب الناسخ، فهي « في حروف العربية التي يتطرق إليها كلام العرب ».

والمسألتان كلتاهما غير واردتين في تأليف القيجاطي.

3- بعض عبارات المؤلف في كتابه مشعرة بالتفاوت الزمني المعتبر، فأنت إذا قارنت بين أسلوبه في مناقشة مخالفيه لاحظتَ فرقا في الخطاب، وإذا وازنت بين قوله في منازعة مخالف: « وهذا واضح لمن أنصف من نفسه ولم يعْم قلبُه عن قبول الحق»، وبين قوله في خاتمة مسألة: « وقد أسأت معاملتي في تقييدك بنسبتي إلى الوهم والغفلة المرة بعد المرة ... وقد أجبتك بما حضرني مستعجلا في ذلك، فإن قبلته فهذا الظن بك وبأمثالك من أهل النبل والفطنة، وإن ظهر لك فيه خطأ فتكلمت فيه على سبيل المذاكرة وإتمام الفائدة فليس أحد معصومًا من الخطأ، وإن تعصَّبْت وجادلت فإني لا أجيبك بعد هذا فافعل ما شئت».

(1) م ن (اللوحة 194/ و).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أقول: إذا وازنت بين الردين أمكنك ملاحظة ما يلي:

1- الرد الأول مشوب بشيء من الحدة وإغلاظ القول للخصم، بينما اتسم الثاني بالهدوء وسعة الصدر. ولك أن تقدّر فارق العمر عند المؤلف مما يقتضيه الردان.

2- قول المؤلف: « وقد أجبتك بما حضرني مستعجلا » شعر بتأخر سِنِّه، ونضج فكره، وبلوغه درجة الإمامة في هذه الصنعة، وإلاّ فكيف يَتَأَتَّى له أن يجيب عن سؤال في علم دقيق بما حضره على جهة الاستعجال؟

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

خاتمـــة

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وبعد، فإني أحمد الله تعالى أن وفقني لإكمال تحقيق «مسائل» أبي عبد الله القيجاطي ودراستها. وحيث أفضى بي المطاف إلى نهاية هذه الرحلة الممتعة والشاقة، أجدني مدعوا لعرض أهمّ النتائج التي توصّلت إليها.

1- أعتبر اهتدائي إلى «مسائل» القيجاطي فتحاً جديداً في الدراسات القرائية في الأندلس لسببين:

أ. أن هذه أول مرة يفتح الله بها على باحث في تراث القيجاطي بتأليف له في علم شُهِدَ له فيه بالإمامة، وقد كان الباحثون الذين تعرفوا عليه وأشادوا بعلمه وسعة اطلاعه يعولون على أقواله واجتهاداته التي زخر بها شرح تلميذه المنتوري على رجز ابن بري.

ب. أن هذا التأليف يعكس الحصيلة المعرفية ويؤرخ للنضج الفكري الذي كان سائدا في القرن الثامن الهجري بالاندلس في علم القراءات القرآنية الذي مَدَّ الأندلسيون في التصنيف فيه يدا.

2- تواطأ القراء عبر العصور على اعتماد ثلاثة شروط للقراءة الصحيحة، وزاد إليها القيجاطي شرطا رابعا وهو: أن لا تصادم القراءة أصلا من أصول الشريعة.

3- بلوغ القيجاطي درجة الامامة في القراءات القرآنية عكسه اجتهاده في إعادة النظر فيما صنفه المتقدمون - وفيهم أعلام مشاهير - ومناقشة آرائهم والردود عليها، وظهوره على أهل زمانه بالمسألة اللامية التي انفرد فيها بفهم جديد خالف ما تعارف عليه القراء، وذيوع صيته في المغرب والمشرق ولما يبلغِ الخمسين سنة من عمره.

4- دلّلت على أن قيجاطة كانت حاضرة علمية بسبب من سكنها من العلماء والأدباء، وقد تحصّل لي منهم قريب من عشرين قيجاطيا.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

5- صحّحت وهماً وقع للحافظين ابن الجزري وابن حجر حيث ذهبا إلى القول بأخذ أبي عبد الله القيجاطي على جدّه أبي الحسن، ذلك بأن الحفيد ولد عام وفاةِ الجد، ولم يدرك من حياته إلا خمسة أشهر أو ستة، وأسانيده شاهدة على ذلك، فهو إنما يروي عن جده أبي الحسن بواسطة شيخه أبي سعيد فرج بن لُبّ كما في فهرسته المنتوري، أو شيخه أبي البركات البلفيقي كما في برنامج المجاري.

6- تبيّن من خلال تتبعي لتراجم بعض تلاميذ القيجاطي أن المصادر المشرقية انفردت بذكر أخبارهم، ولعل سبب ذلك هو رحلاتهم المبكرة إلى المشرق وطول إقامتهم به، وموت بعضهم هنالك، ومن هؤلاء محمد بن محمد ابن ميمون أبو عبد الله البَلَوي الغرناطي (تـ 792 هـ)الذي شَدّ الرحال إلى المشرق، وانتهى به المطاف إلى بلاد اليمن فطاب بها مقامه، وشهر بها بعد أن صار من مشاهير علمائها، ولم يزل على تلك الحال حتى مات فَدُفِنَ بها، فكان من بعض أعلام ذلك العصر أن ترجَم له في طبقات صلحائها.

7- ترجّح لي أن «مسائل» القيجاطي لم تَقَعْ لَنَا كاملة، بدليل أنها حررت في مجالس متعددة، وأزمنة متباعدة، فكان منها ـ نتيجة لذلك ـ نسخ أصلية بين أيدي خاصة طلبة المؤلف، ومنهم المنتوري الذي زخر شرحه على رجز ابن بري بنقول كثيرة عزاها إلى شيخه، ومن ضمنها «مسائل» فاتت ناسخ تأليف القيجاطي، فَضْلًا عن المسألة التي انفردَ الونشريسي بإيداعها معيارَه، وهي الموسومة بـ« مسألة في بيان تواتر القرآن، والفرق بين القرآن والقراءات».

8- تبين لي أن القيجاطي قد بلغ درجة الإمامة لرسوخ قدمه في فقه القراءات، وقد عكست ذلك اجتهاداته التي بدا فيها فارساً من فرسان هذا الميدان. ولعل من آثار ذلك طيّه ذكر أسماء شيوخه، ذلك بأنه لم تقع يدي في تأليفه أو نقوله المبثوثة في كتب من جاء

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بعده على نسبة قول لواحد منهم، ولا أجد لذلك تفسيراً إلا أن يكون المؤلف معتمدًّا بنفسه، نَزَّاعا إلى الاستقلالية في التفكير.

9- تحصل لي أن المسألة الثانية من مسائل المخطوط هي التي استأثرت باهتمام المؤلف، وشغلت الحيز الأوفر من التأليف، وأن طائفة من المسائل الأخرى إنما جاءت مقدمات لها أو هي من ذيولها.

10- القراءات سنة متبعة، تؤخذ عن طريق التلقي والرواية، وليست رأيا ودراية، وعليه فلا يُلْتفت إلى تضعيف طائفة من النحاة لبعض القراءات المتواترة ولو خالفت قواعدهم وأقيستهم، ولا يُؤْبه لتشكيك بعض اللغويين فيها و القول بِاطِّرَاحِهَا، فإن اللغة ليست وقفا على مجموعة من النصوص التي لم تقم على استقراء كامل، واستيعاب دقيق، وإن سوء ظن بعض أهل اللغة والنحو ــ وطائفة منهم عجم كالزمخشري ـ بالقراء الأئمة ـ وفيهم من هو عربي قح كابن عامر ـ لأمر عجيب.

11- إن القراءات جميعا حق، واختلافها حق، لا تَضَادَّ فيها ولاتناقض، والشريعة منزهة عن ذلك فضلا عن كتاب الله الذي هو تنزيل من حكيم حميد.

12- إن الباحث في حقل الدراسات اللغوية والنحوية لا مناص له من الإفادة من القراءات القرآنية، ذلك أن المعارف متكاملة، وفروع العلم يخدم بعضها بعضا، وإن من شأن ذلك أن يجنب الباحث لَيَّ أعناق النصوص وتحميلها من الدلالات ما لا تحمل.

13- إن تتبع تطور التأليف في كتب المسائل عند الأندلسيين جدير بأن يبرز نشاط علماء القراءات في هذا اللون العلمي من الدراسات، ويكشف ما أضافه المتأخرون منهم لجهود المتقدمين، فَعَسَى أن تنهض بذلك هِمّة مُجِدّ، وكم ترك الأول للآخر.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

منهج التحقيق

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

تمثل عملي في قسم التحقيق بسلوك الخطوات المنهجية التالية:

1) توجيه العناية إلى نص الكتاب بتصحيحه وتخليصه من شوائب التصحيف والتحريف، وذلك كالآتي:

2) اتباع الرسم المتعارف عليه.

3) وضع أرقام لمسائل التأليف وعناوينه تيسيرا على القارئ لمعرفة بداية كل مسألة ونهايتها.

4) إثبات السقط من الكلمات والجمل في المتن والإشارة إليها في الهامش.

5) اقتراح بديل لما جاء مشكلا من عبارات في النص مع اعتماده في المتن، وإيراد ما انبهم منها أو اضطرب في الهامش مع التنصيص على ذلك.

6) بيان مواضع الآيات الواردة في النصوص ونسبتها إلى سورها مع اعتماد ذلك في المتن.

7) تخريج الأحاديث الواردة في المتن من مصادر الحديث المتعمدة.

8) عزو نقول المؤلف إلى مظانها الأصلية مع التنبيه على الفوارق إن وجدت.

9) تذييل قسم التحقيق بفهارس فنية علمية تسهيلا للرجوع إلى مباحثه، وهي كالآتي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس القراءات الشاذة والتفسيرية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الكتب الواردة في المتن.
- فهرس المصطلحات القرائية.
- فهرس الأبيات المنظومة.
- فهرس الأبيات والشواهد الشعرية.
- فهرس الأعلام.
- المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

رموز وإشارات

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

و = وجه الورقة من المخطوط.

ظ = ظهر الورقة.

() = لحصر الآيات القرآنية أو أجزائها.

() = ما بين القوسين للتنبيه على الألفاظ والعبارات البديلة لما وقع منها في المتن مصحفا أو مضطربا.

[] = ما بين المعقوفتين لتخريج الآيات، والتنبيه على نهاية صفحات المخطوط واقتراح الزيادات التي يقتضيها السياق، وما ورد من نقول عن المؤلف في شرح الدرر اللوامع للمنتوري.

* = الإشارة إلى المسألة الواحدة وقع للمؤلف معالجتها في أكثر من موضع.

ب.م = برنامج المجاري.

ف.م = فهرسة المنتوري

م.ن = المصدر نفسه.

الأصل = النسخة الخطية التي قام عليها التحقيق.

ص = الصفحة.

.../ ... = ما قبل الخط المائل للجزء وما بعده للصفحة إذا كان بالهامش بين رقمين، وإذا ورد بالمتن فللإشارة إلى نهاية صفحة المخطوط.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قسم التحقيق

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

قال الشيخ الإمام العالم العلم الكبير الشهير إمام الأئمة في إقراء القرآن المختص برئاستي الإجادة فيه والإتقان: أبو عبد الله محمد بن علي[1] بن عمر الكناني القَيْجَاطِي رحمه الله تعالى ورضي عنه:

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ۝٢ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ۝٣﴾ [سورة الكهف: 1-3]، أحمده سبحانه وتعالى على ما هدانا لدينه، وشَرَّفنا باتِّباع نبيه ﷺ، وفَضَّلَنا بما عَلَّمنا من تنزيله، وبما منحنا من التصرف في اختلاف حروفه وقراءته، ونسأله أين يجعلنا ـ بما علمنا ـ عاملين، وبأحسنه آخذين، ولوجهه الكريم ـ بما نستفيد ونفيد ـ مريدين، وصلى الله على البشير النذير السراج المنير الذي بعثه الله فينا هاديا إلى رضاه، وداعيا إلى مَحَابِّهِ[2]، ودَالاًّ على سبيل جنته، صلى الله عليه وعلى جميع النبيين والمرسلين.

أما بعد، فإن القصد بهذا الكتاب بَيانُ ما يجوز أن يقرأ به من أوجه القراءات في الصلاة وغيرها مما لا يجوز.

---

(1) يلاحظ أن الناسخ أسقط اسم أبيه من سلسلة النّسب، والمشهور أنه محمد بن محمد بن علي بن عمر كما تقدم تحقيقه في ترجمته من قسم الدراسة.

(2) المحاب جمع محبة، وأصلها «مَحْبَبَة»، والمحاب: المحابب، وأدغمت الباء في مثلها كراهية اجتماع المثلين، فهو من جمع مفعَلة على مفاعل. ينظر كتاب سيبويه 3/ 613، وقد ورد لفظ «المحاب» عند الطبري في خطبة تفسيره 1/ 5، قال:« والله نسأل عونه وتوفيقه بما يقرب من مَحَابِّه ويبعد من مساخطه». وفي تاج العروس (حبب) 1/ 401 (ط/ الكويت) : «وأوتي فلان مَحَابَّ القلوب».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[المسألة : 1]

[شروط القراءة المقبولة المعمول بها[1]]

اعلم ـ أرشدك الله ـ أنه ثابت في الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إنَّ هَذا القُرانَ أُنزِلَ على سَبْعة أحْرُفٍ فَاقْرَؤوا ما تَيَسَّرَ منْهُ»[2]، وفي الترمذي[3] من حديث أُبَي بن كعب قال: لَقِيَ رسول الله ﷺ جبريل، فقال: يا جبريل إني بُعِثْتُ إلى أمة أُمِّيين منهم العَجوزُ والشيخُ الكبيرُ والغلامُ والجَاريةُ والرَّجلُ الذي لَمْ يَقْرَأْ كِتَاباً قَطّ، قال: يا محمد، إن القرآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُف».

وقد اختلف أهل العلم في تفسير هذين الحديثين وما أَشْبَهَهُما اختلافاً كثيراً، بلغ عَدَدُ الأقوال فيهما إلى خمسة وثلاثين قولا، وأَصحُّ الأقوال في معنى ذلك عند أهل النظر أنها سبعة أوجه من اللغات، كل وجه منها جنس يدخل تحته أنواع من القراءات، وتلك الأوجه تحتوي على جميع لغات العرب الفصحاء الذين لم يخالطوا العجم.

---

(1) قال المنتوري في فهرسته (اللوحة 26/ و): «ويسمى كتاب الإيماء إلى وجوه الدلالات على عدم وجوب تواتر القراءات».

(2) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف 6/ 227-228 (نشرة أحمد محمد شاكر. دار إحياء التراث العربي بيروت)، وفي كتاب: استتابة المرتدين، باب ما جاء في المتأولين 9/ 22-23، وفي كتاب التوحيد باب قول الله تعالى ﴿فَاقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ 9/ 194-195، والحديث في صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه 1/ 560 (نشرة محمد فؤاد عبد الباقي) دار الفكر بيروت، وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف 2/ 108 (نشرة عزت عبيد الدعاس وعادل السيد. دار ابن حزم ط 1)، والحديث في مسند الإمام أحمد 1/ 224، 274، 283-284. (نشرة أحمد شاكر/ دار المعارف مصر/ ط 3).

(3) ينظر جامعه، كتاب القراءات، باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف 5/ 60 تحقيق د. بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي ط 1.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال ابن قتيبة[1]:«وقد تَدَبَّرْتُ وجوه الاختلاف[2] في القراءات فوجدتها سبعة أوجه[3]:

أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركات[4] بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يُغَيِّر معناها نحو قوله:﴿هَـٰٓؤُلَآءِ/ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: 77] و«أَطْهَرَ لكم»[5] ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ۝٣﴾ و﴿هَلْ نُجازي إِلاَّ الكَفور﴾[6] [سبأ: 17] و﴿وَيَأْمُرُونَ [ص:1]

(1) تأويل مشكل القرآن 36-42 تحقيق السيد أحمد صقر. المكتبة العلمية ط 3.

(2) في التأويل: «الخلاف».

(3) استعرض هذه الوجوه كلها القرطبي في تفسيره 1/ 45، وابن الجزري في النشر 1/ 27-28.

(4) في التأويل «حركة».

(5) قراءة النصب شاذة. ينظر مختصر ابن خالويه في شواذ القرآن: 65، وضعفها سيبويه في الكتاب 2/ 397 (ط/ هارون. عالم الكتب بيروت ط 3)، كما ضَعَّفَها المبرد في المقتضب 4/ 105 بقوله: «وأما قراءة أهل المدينة ﴿هؤلاء بَنَاتي هن أَطْهَرَ لكم﴾ فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية» اهـ

وفي البحر المحيط:«وقرأ الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان «أطهر» بالنصب، وقال سيبويه: هو لحن، وقال أبو عمرو بن العلاء: احتبى فيه ابن مروان في لحنه، وقال ابن جني في المحتسب 1/ 326: «وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجها صحيحا، وهو أن تجعل (أَطْهَرَ) حالا من (هُنَّ) أو من (بناتي)، والعامل فيه معنى الاشارة، كقولك: « هذا زيد هو قائما أو جالسا»، أو نحو ذلك. فعلى هذا مجازه، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد كما قال.«أهـ.

(6) كذا في الأصل بتقديم قراءة «يجازى» على «نجازي»، والذي في تأويل مشكل القرآن العكس، والقراءتان متواترتان: الأولى قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر، والثانية قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم. ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد: 528-529(تحقيق د.شوقي ضيف. دار المعارف مصر ط 3).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ﴾ و﴿بالبَخَلِ﴾[1] [النساء: 37]، [الحديد: 26] و[2]﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ و﴿مَيْسَرَةٍ﴾[3] [البقرة: 280].

والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يُغَيّر[4] معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله: ﴿رَبَّنَا بَعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: 19] و﴿رَبُّنَا بَعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾[5]، و﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور: 15] و«تَلِقُونَهُ»[6]، و﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: 45] و«بَعْدَ أَمَهٍ»[7].

---

(1) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: (بالبُخْل) خفيفا، وقرأ حمزة والكسائي: (بالبَخَل) مثقلة، وكذلك في سورة الحديد. انظر السبعة: 233، وقارن بالتبيان في إعراب القرآن للعكبري 1/ 356، والكشاف للزمخشري 1/ 526(دار المعرفة بيروت) والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 3/ 635 (نشرة الشيخ عرفان العشا حسونة. دار الفكر بيروت).

(2) في تأويل مشكل القرآن: «فنظرة».

(3) قرأ نافع وحده (ميسُرة) بضم السين وقرا الباقون بفتحها، وكلهم قلب الهاء تاءا ونونها. انظر كتاب السبعة 192، والقرطبي 3/ 374، والبحر المحيط 2/ 716.

(4) في الأصل: بما لا يغير، والتصحيح من التأويل.

(5) قال أبو حيان في البحر (8/ 538) «قرأ جمهور السبعة ﴿رَبَّنَا﴾ بالنصب على النداء ﴿باعِدْ﴾ طلب. وابن وابن كثير وأبو عمرو وهشام كذلك، إلا أنهم شددوا العين، وابن عباس وابن الحنفية وعمرو بن فائد «ربُّنا» رفعاً «بعَّدَ» فعلا ماضيا مشدد العين، وابن عباس أيضا وابن الحنفية أيضا وأبو رجاء والحسن ويعقوب وأبو حاتم وزيد بن علي وابن يعمر أيضا وأبو صالح وابن أبي ليلى والكلبي ومحمد بن علي وسلام، وأبو حيوة كذلك، إلا أنه فصل بألف بين الباء والعين» اهـ وانظر معه إعراب القرآن للنحاس 2/ 666. والتبيان في إعْراب القرآن 2/ 1067، ومعاني الفراء 2/ 359، والنشر 2/ 350.

(6) تنسب القراءة لعائشة، وابن عباس رضي الله عنهم، وعيسى الثقفي، وابن يعمر، وزيد بن علي. ينظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 435، والتبيان في إعراب القرآن 2/ 967، وتفسير الطبري 18/ 78، والمحتسب 2/ 104، ومعاني الفراء 2/ 248، والبحر المحيط 8/ 22، وقارن بمختصر شواذ القرآن 102.

(7) نبه ابن جني في المحتسب 1/ 344، وابن خالويه في مختصر شواذ القرآن 68 على أنها «أمة» بالتاء لا الهاء، وفي البحر المحيط 6/ 248 نص أبو حيان على أنها بفتح الهمزة والميم المخففة وهاء وأفاد أنها قراءة ابن عباس وزيد بن علي والضحاك وقتادة وأبي رجاء وشبيل بن عزرة الضبعي، وربيعة بن عمرو. وقرئ «إمة» ونسبت القراءة للأشهب العقيلي.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يزيل صورتها، نحو قوله:﴿وَانظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ و ﴿نُنشِرُهَا﴾[1] [البقرة: 259]، وقوله:﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: 23] و«فُرِّغ»[2].

والوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يُغَيِّر صورتَها في الكتاب ولا يُغَيِّر معناها، نحو قوله:«إِنْ كَانَتْ إِلاَّ زَقْيَةً وَاحِدةً»[3] و ﴿إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس: 29]، و«كَالصُّوفِ[4] المَنْفُوشِ»، و﴿كَٱلْعِهْنِ﴾ [القارعة: 5].

والوجه الخامس[5]: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، نحو قوله:«وَطَلْعٍ[6] مَنْضُودٍ» في موضع، ﴿وَطَلْحٍ﴾ [الواقعة: 29].

---

(1) كذا في الأصل بتقديم قراءة «ننشرها» بالراء على «ننشزها» بالزاي، وفي تأويل مشكل القرآن العكس. والقراءتان متواتران: الأولى قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، والثانية قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي. انظر كتاب السبعة 189، والتذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون 2/ 274 (نشرة أيمن رشدي سويد. ط 1). وينظر توجيه هذه القراءة في الحجة لأبي علي الفارسي 2/ 379 تحقيق بدر الدين قهوجي ورفيقه. (دار المأمون) للتراث دمشق ط 1.

(2) نسبت هذه القراءة إلى عبد الله بن عمر والحسن البصري وأيوب السختياني وأبي مجلز. انظر معاني القرآن للفراء 2/ 361 (نشرة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة)، والمحتسب 2/ 192، والبحر المحيط 8/ 545.

(3) «زقية» بالزاي، كذا وردت في تأويل مشكل القرآن مرتين: 24، 27، وفي النشر 1/ 27: «ذقية» بالذال وهو تصحيف. والذي أفاده ابن جني في المحتسب 2/ 206 أنها قراءة ابن مسعود وعبد الرحمن بن أسود، قال:«وأما «زقية» فيقال: زقا الطائر يزقو ويزقي زقوا وزقيا إذا صاح، وهي الزقوة والزقية». وينظر معجم القراءات القرآنية 5/ 159، وفيه إحالة على مصادر أخرى لهذه القراءة.

(4) هي قراءة عبد الله بن مسعود. ينظر معاني القرآن للنحاس 3/ 758، والكشاف 4/ 279، ومعاني القرآن للفراء 3/ 286 ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه 179.

(5) الوجه الذي اعتبره المؤلف خامسا هو الرابع على المشهور في كتب القراءات. ينظر النشر 1/ 27.

(6) هي قراءة علي بن أبي طالب، وجعفر بن محمد. انظر الكشاف 4/ 54، والقرطبي 17/ 208، ومختصر شواذ القرآن 151، وفيه أن علي بن أبي طالب قرأها على المنبر، فقيل له: أفلا نغيره في المصحف؟ قال: ما ينبغي للقرآن أن يهاج، أي: لا يغير.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو قوله:«وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الحَقِّ بِالمَوْتِ» في موضع، ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾[1] [ق: 19].

والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِم﴾، و ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[2] [يس: 35]، وقوله:﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٤﴾﴾ و﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾[3] في سورة الحديد [24]، وقراءة بعض السلف[4]:«إِنَّ هَذَا

---

(1) كذا في الأصل، وفي تأويل مشكل القرآن بتقديم القراءة الثانية على الأولى. وقراءة «سكرة الحق بالموت» شاذة. تنسب لأبي بكر الصديق، وابن مسعود وسعيد بن جبير، وشعبة، وطلحة.
انظر تفسير الطبري 26/ 160، والمحتسب 2/ 283 ومعاني الفراء 3/ 78، وإعراب القرآن للنحاس 4/ 225، ومختصر شواذ القرآن 144، والكشاف: 4/ 7، والقرطبي: 17/ 12.

(2) قال ابن مجاهد في السبعة 540:«واختلفوا في إثبات الهاء وإسقاطها من قوله تعالى ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم: (وما عملته) بالهاء، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي: (وما عملت أيديهم) بغير هاء» اهـ وينظر في توجيه القراءتين: التبيان في إعراب القرآن للعكبري 2/ 1082، ومعاني القرآن للفراء 2/ 377.

(3) يلاحظ أن الخلاف الذي أشار إليه ابن قتيبة يتعلق باختلاف المصاحف في إثبات لفظ «هو» في قوله تعالى في سورة الحديد ﴿وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾، فالآية في مصحف أهل المدينة ومصحف أهل الشام دون لفظ «هو»، وفي باقي مصاحف الأنصار بلفظ ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾، والقراءة تبعٌ لذلك، وإن كان الخلاف فيها من قبيل اختلاف المصاحف لا من قبيل اختلاف القراءات، ولهذا يذكره المؤلفون في رسم المصاحف كما في المقنع لأبي عمرو الداني: 108-109، وتذكره كتب القراءات مع التنبيه على سببه كما قال ابن مجاهد في السبعة: 627 «وقرأ نافع وابن عامر: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ ليس فيها «هو»، كذلك في مصاحف أهل المدينة والشام. وقرأ الباقون: ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾، وكذلك في مصاحف أهل مكة والعراق».

(4) هي قراءة عبد الله بن مسعود. انظر معاني القرآن للفراء 2/ 403، ووجه القراءة بأن العرب تؤكد التأنيث بأنثاه، والتذكير بمثل ذلك فيكون الفضل في الكلام.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أَخِي لَهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ[1] نَعْجَةً أُنْثَى»، و«إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي فَكَيْفَ أُظْهِرُكُمْ عَلَيْهَا»[2].

فأما زيادة دعاء القنوت في مصحف أُبَيّ، ونقصان أُمِّ الكتاب والمعَوِّذَتَيْن من مصحف عبد الله [3]، فليس هذا من الوجوه، وسنخبر بالسبب فيه إن شاء الله.

وكل هذه الحروف كلام الله جل ثناؤه، نزل به الروح الأمين على رسوله ﷺ، وذلك أنه كان يعارضه في كل شهر من شهور رمضان بما اجتمع عنده من القرآن، فيُحْدِث الله إليه في ذلك ما يشاء، وينسخ ما يشاء، وييسّر على عباده بما[4] يشاء، فكان من تيسيره أن أمره. بأن تقرأ كل أمة قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم:

فالهذلي يقرأ: «عَتَّى حِينٍ»[5] يريد:﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: 35]، [المومنون: 54]، [الصافات: 174، 178]، [الذاريات: 43]؛ لأنه هكذا يلفظ بها ويسمعها[6].

---

(1) بفتح التاءين وكسرهما وفتح نون «نعجة» وكسرها. وانظر في ذلك المحتسب 2/ 231-232.

(2) في مختصر شواذ القرآن: 90 «أكاد أخفيها من نفسي، فكيف أظهركم عليها» وأفاد ابن خالويه أنها قراءة أُبَيّ. وقال أبو حيان في البحر 7/ 320: في مصحف عبد الله بن مسعود «أكاد أخفيها من نفسي فكيف يعلمها مخلوق»، وفي بعض القراءات:«وكيف أظهرها لكم»، وهذا محمول على ما جرت به عادة العرب من أن أحدهم إذا بالغ في كتمان الشيء قال: «كدت أخفيه من نفسي»، والله تعالى لا يخفى عليه شيء. قال معناه قطرب وغيره» اهـ.

(3) ابن مسعود الصحابي الجليل رضي الله عنه.

(4) في التأويل: «ما».

(5) انظر مختصر شواذ القرآن: 68، وشرح الهداية 1/ 150، والبحر المحيط 6/ 274، وفيها أنها قراءة ابن مسعود، وهي لغة هذيل، ويروى أن عمر بلغه أن ابن مسعود أقرأ بها، فكتب إليه يأمره أن يقرأ بلغة قريش «حتى» لا بلغة هذيل. قال ابن عبد البر معقبا على قول عمر رضي الله عنه (التمهيد 8/ 289): «ويحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار، لا أن ما قرأ به ابن مسعود لا يجوز. وإذا أبيح لنا قراءته على كل ما أنزل، فجائز الاختيار فيما أنزل عندي، والله أعلم. وينظر في لغة هذيل كتاب: من لغات العرب: لهجة هذيل للدكتور عبد الجواد الطيب. منشورات جامعة الفاتح.

(6) في الأصل: «يسمعها» وهي قراءة جيدة.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والأسدي يقرأ: «تِعلمون» و«تِعلم»، و«تِسْوَدّ وجوه»[1]، و«أَلَمْ إعْهَد إِلَيْكُم»[2] والتميمي يهمز والقرشي لا يهمز.

والآخر[3] يقرأ ﴿وإذا قِيل﴾ [البقرة: 11]، و﴿غِيضَ﴾ [هود: 44] بإشمام الضم مع الكسر، و﴿بضاعَتُنا رُدّتْ إلَيْنا﴾ [يوسف: 65] بإشمام الكسر مع الضم[4]، و﴿مَالَكَ لاَ تامَنَّا﴾ [يوسف: 11] بإشمام الضم مع الإدغام[5]، وهذا ما لا يطوع به كل/ لسان. [ص:2]

ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته[6]، وما جرى عليه اعتيادُه طفلا وناشئا وكهلا ـ لاشْتَدَّ ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس

---

(1) أي: بكسر حرف المضارعة في الآية 106 من آل عمران.

(2) والتلاوة: ﴿ألم أعهد إليكم﴾ يس: 60.

(3) قال ابن الجزري في النشر ـ 2/ 208 :«واختلفوا في (قيل، وغيض، وجيء، وحيل، وسيق، وسيء، وسيئت) فقرأ الكسائي وهشام ورويس بإشمام الضم وكسر أوائلهن، وافقهم ابن ذكوان في (حيل، وسيق، وسيء، وسيئت)، ووافقهم المدنيان في (سيء، وسيئت) فقط، والباقون بإخلاص الكسر». وانظر التيسير 72، وغيث النفع 249.

(4) قال العكبري في التبيان 2/ 737:«قوله تعالى (ردت): الجمهور على ضم الراء، وهو الأصل. ويقرأ بكسرها؛ ووجهه أنه نقل كسرة العين إلى الفاء، كما فعل في (قيل)، و(بيع)» اهـ.
وقال ابن جني في توجيه هذه القراءة (المحتسب 1/ 345): «فعل من ذوات الثلاثة إذا كان مضاعفا أو معتلا عينه يجيء عنهم على ثلاثة أضرب: لغة فاشية، والأخرى تليها، والتالية قليلة، إلا أن المضعف مخالف للمعتل العين فيما أذكره. أما المضعف فأكثره عنهم ضم أوله كـ«شُد»، و«رُد»، ثم يليه إشمام وهو «شُدِ» و«رُدِ» بين ضم الأول وكسره، إلا أن الكسرة هنا داخلة على الضمة؛ لأن الأفشى في اللغة الضم» اهـ.

(5) قال الداني (المحكم في نقط المصاحف:82): «فأما قوله في سورة يوسف﴿مالك لا تامنا﴾ فإنه جاء مرسوما في جميع المصاحف بنون واحدة على لفظ الإدغام الصحيح. وأجمع أئمة القراءة على الإشارة إلى النون الأولى المدغمة في الثانية. واختلف أهل الأداء والعربية في كيفية تلك الإشارة. فقال بعضهم: هي الإشارة بالعضو ـ وهو الشفتان ـ إلى ضمة النون التي كانت لها في الأصل قبل الإدغام، وقال آخرون ـ وهم الأكثر ـ: هي الإشارة بالحركة إلى النون» وينظر التبيان 2/ 724، والإقناع 1/ 535، والبحر المحيط 6/ 245.

(6) في التأويل: «ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله ـ بلطفه ورحمته، أن يجعل لهم متسعا في اللغات، ومُتَصَرَّفاً في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين حين أجاز لهم على لسان رسوله أن ياخذوا باختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم وأحكامهم، وصلاتهم [وصيامهم][1] وزكاتهم، وحجهم، وطلاقهم، وعتقهم، وسائر أمور دينهم.

فإن قال قائل: فإن هذا جائز في الألفاظ المختلفة إذا كان المعنى واحدا، فهل يجوز أيضا إذا اختلفت المعاني؟

قيل له: الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير، واختلاف تضاد.

فاختلاف التضاد لا يجوز، ولَسْتَ وَاجِدَهُ[2] بحمد الله في شيء من كتاب الله[3] إلا في الأمر والنهي من الناسخ والمنسوخ.

واختلاف التغاير جائز، وذلك مثل قوله: و﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾، أي: بعد حين، و«بَعْدَ أَمَهٍ» أي: بعد نسيان، والمعنيان جميعا ـ وإن اختلفا ـ صحيحان، لأنه ذكر أمر يوسف ﷺ بعد حين وبعد نسيان له، فأنزل الله على [لسان][4] نبيه بالمعنيين [جميعا][5] في عَرْضَتَيْن[6].

---

(1) زيادة من التأويل.

(2) في الأصل: «وليست واحدة»، والتصويب من تأويل مشكل القرآن.

(3) في التأويل: «من القرآن».

(4) ساقطة من الأصل.

(5) زيادة من التأويل

(6) كذا في الأصل، وفي تأويل مشكل القرآن: «غرضين»، ولعله مصحّف عن «عرْضَيْن». ففي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ أسرّ إلى ابنته فاطمة قال: إن جبريل كان يعارضني بالقرآن في كل رمضان مرة، وعارضني العام مرتين، وما أراه إلا اقتراب أجلي.

وقال الداني في المنبّهة:

وكان يعرض على جبريل ... في كل عام جملة التنزيل

حتى إذا كان يقرب الحين ... عرضه عليه مرتين

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وكذلك قوله: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ أي تقبلونه وتقولونه، و«تَلِقُونَه» من الولق، وهو الكذب[1]، والمعنيان جميعا ـ وإن اختلفا ـ صحيحان، لأنهم قبلوه وقالوه، وهو كذب، فأنزله الله على نبيّه بالمعنيين في عرضين[2].

وكقوله: ﴿رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ على طريق الدعاء والمسألة، و﴿رَبُّنَا بَـٰعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ على جهة الخبر، والمعنيان ـ وإن اختلفا ـ صحيحان؛ لأن أهل سبأ سألوا الله أن يفرقهم في البلاد، فقالوا: ﴿رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [فلما فَرَّقَهُم الله في البلاد أَيْدِي سَبَا، وباعَدَ بين أسفارهم، قالوا: ﴿رَبُّنَا بَـٰعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾][3] وأجابنا إلى ما سألناه[4] فحكاه الله عنهم بالمعنيين في عرضين.

وكذلك قال: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الإسراء: 102] و«لقد علمتُ ما أنزل هؤلاء»[5] لأن فرعون قال لموسى إن آياتك التي أتيت

---

(1) انظر اللسان (ولق).

(2) كذا في الأصل، وفي تأويل مشكل القرآن:«غرضين»، وهو تصحيف كما تقدم.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(4) كذا في الأصل، وفي التأويل : «سألنا».

(5) قراءة «علمتُ» بالرفع تنسب لعلي بن أبي طالب، وزيد بن علي، والكسائي، نبه على ذلك أبو حيان في البحر 7/ 121، وينظر السبعة لابن مجاهد 385، وتفسير الطبري 15/ 116 والقرطبي 10/ 337، والكشاف 2/ 468، والنشر 2/ 309.

وقال ابن الجزري في النشر 1/ 51:« وأما وجه ضم تاء ﴿علمت﴾ فإنه أسند العلم إلى موسى حديثا منه لفرعون حيث قال ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ فقال موسى على نفسه ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ فأخبر موسى عليه السلام عن نفسه بالعلم بذلك، أي أن العالم بذلك ليس بمجنون. وقراءة فتح التاء أنه أسند هذا العلم لفرعون مخاطبة عن موسى له بذلك على وجه التقريع لشدة معاندته للحق بعد علمه» اهـ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[بها][1] سحر، فقال مرة: لقد علمتُ ما هي سحر، ولكنها بصائر، وقال مرة أخرى: لقد علمتَ أنت أيضا ما هي سحر، وما هي إلا بصائر، فأنزل الله المعنيين.

وقوله:﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا﴾ [يوسف: 31] وهو الطعام، و﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتْكَـًٔا﴾[2]، يقال: هو الأُتْرُجُّ[3]، ويقال: الزُّماوَرْد[4]، فَدَلَت هذه القراءة على معنى ذلك الطعام، فأنزله الله بالمعنيين جميعا.

وكذلك ﴿نُنشِرُهَا﴾ [البقرة: 259] و﴿نُنشِزُهَا﴾؛ لأن الانشار: الإحياء، والإنشاز: التحريك للنقل، والحياة حركة، فلا فرق بينهما.

وكذلك:﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ و«فرّغ»؛ لأن [«فزع»][5]: خفف عنها الفزع، و«فُزِّغ»/ : فُزِّغَ منها الفزع. [ص:3]

---

(1) زيادة من التأويل.

(2) هي قراءة ابن عباس، وابن عمر، ومجاهد، وقتادة، والضحاك، والجحدري، والكلبي، وأبان بن تغلب كما في البحر المحيط 6/ 268، وأفاد ابن جني في المحتسب 1/ 339 أن هذه القراءة رويت عن الأعمش أيضا، ونسبت في تفسير القرطبي 9/ 178 لسعيد بن جبير، وعزاها ابن منظور في لسان العرب (متك) إلى أبي رجاء العطاردي.

(3) جاء في مجاز القرآن لأبي عبيدة 2/ 309 تعليقا على تفسير قوله تعالى ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ بالأترج، «وزعم قوم أنه الأترج، وهذا أبطل باطل في الأرض، ولكن عسى أن يكون مع المتكإ أترج يأكلونه» اهـ، وجاء في سفر السعادة 1/ 27 ما نصه: «أترج: جمع أترجة، وتقديرها: «أفعلّة»، والهمزة زائدة، وروى أبو زيد: «ترنجة» والجمع ترنج.

وقال ابن هشام اللخمي في شرح الفصيح: 182 (ط/ العراق) الأترج: اسم للثمر المعروف، والواحد أترجة، وزنها «أُفْعُلَّة» هذه أفصح اللغات، قال عليه السلام:«المؤمن كالأترجة طعمها طيب وريحها طيب». وينظر الصحاح للجوهري، وتاج العروس (ترج).

(4) في هامش تفسير القرطبي 9/ 178.

الزماورد: الرقاق الملفوف باللحم وغيره أو هو شيء يشبه الأترج.

(5) ساقطة من الأصل.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وكل ما في القرآن من تقديم وتأخير، أو زيادة أو نقصان ـ فعلى مثل هذا السبيل. انتهى.

قلت: وإلى هذا المعنى الذي ذكر ابن قتيبة في تفسير الحديث ذهب أبو بكر ابن الطيب[1] في كتاب الانتصار[2]، وأبو محمد مكي[3] في كتابه الإبانة[4]، والحافظ أبو عمرو الداني[5] في كتاب جامع البيان[6]، وغيرهم من الأئمة[7].

فإن قلت: فما الذي يُقْرَأُ به من هذه الوجوه، وما الذي لا يُقْرَأُ به؟

---

(1) هو الإمام محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني المتكلم البصري المشهور له ترجمة في تاريخ بغداد 5/ 379، وترتيب المدارك 7/ 7044 (ط/ المغرب)، والوافي بالوفيات 3/ 177، وشذرات الذهب 5/ 20-22، (نشرة محمد الأرنؤوط. ط دار ابن كثير، دمشق ط 1).

(2) 1/ 384 وما بعدها، تحقيق محمد عاصم القضاة دار ابن حزم.

(3) هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي أبو محمد القيرواني ثم الأندلسي، كان إماما عالما بوجوه القراءات، متبحرا في علوم القرآن والعربية والنحو، كثير التآليف. توفي سنة 437 هـ له ترجمة في معجم الأدباء 6/ 2712-2714 (نشرة إحسان عباس، ط دار الغرب الإسلامي) ووفيات الأعيان: 5/ 274-277 وغاية النهاية 2/ 309.

(4) الإبانة عن معاني القراءات 58 تحقيق د. محي الدين رمضان. (دار المأمون للتراث، ط 1).

(5) هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي استوطن دانية واتخذها دار سكن وإقامة، ولم يفارقها بعد ذلك، وقد عرف بعد استقراره فيها بالداني، وكان يعرف قبل ذلك بابن الصيرفي. وقد حلاه ابن بشكوال بقوله:«كان حسن الخط والضبط، من أهل الحفظ والعلم والذكاء والفهم، مفتننا بالعلوم، جامعا لها، معتنيا بها، وكان يقول عن نفسه: «ما رأيت شيئا قط إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، ولا حفظته فنسيته» توفي سنة 444هـ، ينظر الصلة 1/ 399، وتذكرة الحفاظ 3/ 299، وغاية النهاية 1/ 504، ومفتاح السعادة 1/ 387.

(6) في القراءات السبع، وهو مخطوط. وينظر قوله هذا في (اللوحة 5/ ظ-6/ و) مصورة الجامعة الإسلامية الإسلامية بالمدينة المنورة عن نسخة دار الكتب المصرية. وما كتبه الحافظ الداني في هذه المسألة قد طبع مستقلا بتحقيق الدكتور عبد المهيمن طحان، ونشر بمكتبة المنارة بمكة المكرمة بعنوان «الأحرف السبعة للقرآن».

(7) كالمهدوي في شرح الهداية 1/ 4 -8، وابن عطية في المحرر الوجيز: 1/ 21-22، والقرطبي في تفسيره تفسيره 10/ 41-48.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فالجواب: أن الأئمة قسّموا هذه الوجوه إلى معمول به وشاذ متروك.

فكل قراءة اجتمع فيها أربعة شروط[1] فهي صحيحة معمول بها، سواء أقرأ بها أحد الأئمة السبعة أو غيرهم من الأئمة، وهي:

1. صحة الإسناد عن الثقات إلى النبي ﷺ.
2. وموافقة أحد الأئمة[2] التي أمر عثمان رضي الله عنه بِكَتْبِها، وأجمع المسلمون عليها.
3. وموافقة العربية التي نزل القرآن عليها.

---

(1) قول المؤلف: «فكل قراءة اجتمع فيها أربعة شروط... الخ» ليس هو المتفق عليه عند القراء، ذلك بأن عامتهم يقتصرون على ثلاثة شروط، وهي التواتر، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وموافقة وجه من أوجه العربية. ينظر منجد المقرئين لابن الجزري 15 (ط/ دار الكتب العلمية والنشر / 1/ 9). ولم أقف على من قال بالشرط الرابع صريحا في كتاب، إلا أن في كلام بعض الأئمة ما يشعر به، ومنهم ابن عطية، فقد قال عند تفسير قوله تعالى ﴿وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ ـ بالجر في الأرحام على قراءة حمزة ـ:«ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان أحدهما: أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام، وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة.

والوجه الثاني: أن في ذكرها على ذلك تقريرا للتساؤل بها والقسم بحرمتها، والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله عليه السلام:«من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت» (المحرر الوجيز 4/ 8-9 منشورات وزارة الأوقاف المغربية). فهكذا يتبين من اعتراض ابن عطية على قراءة ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ بالجر أنه لم يعتبر فقط موافقة الرسم والعربية وصحة السند أو تواتر القراءة، وإنما اعتبر إلى الشروط الثلاثة المحققة شرطا رابعا، وهو أن لا تصادم أصلا من أصول الشريعة، والتساؤل بالأرحام والإقسام تقرير من الشرع له على مقتضى قراءة حمزة، والحديث الصحيح يأبى ذلك ويرده من جهة النص ـ أي النهي ـ، ومن جهة ما له من مساس بالعقيدة. وهذا هو مقتضى ما ذكره ابن عطية في كلامه السابق، ولا يخفى أن غير ابن عطية قد دافع عن هذه القراءة السبعية، والتمس لها مخرجا من جهة اللفظ والمعنى بحيث لا يبقى ثمة مجال للاعتراض عليها.

(2) يريد المؤلف: أحد المصاحف، فإن استعمال الأقدمين جرى على الاستغناء بالصفة عن الموصوف في مثل هذا، فقد قال عثمان رضي الله عنه في خطبته عندما همَّ بجمع الناس على مصحف واحد:«فَاجْتَمِعوا واكتُبوا للناس إماما»، ولم يقل: مصحفا إماما، انظر المقنع لأبي عمرو الداني: 7، وسيعود القيجاطي إلى هذا الاستعمال قريبا.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

4. وأن يكون معناها جاريا على ما تقتضيه أصول الشريعة بإطلاق، بحيث لا تضادها، ومطابقا لأسلوب الآية المقروءة بتلك القراءة حتى لا تنافيها.

وما فُقِد فيه أحد هذه الشروط فشاذ متروك.

قال الإمام أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصّمد الطبري[1] في جامعه[2] ما نصّه:

«ثم كل من اختار حرفا من المقبولين من الأئمة المشهورين بالسنة والاقتداء بمن قد مضى من علماء الشريعة راعى في اختياره الرواية أوّلاً، ثم موافقة المصحف الإمام ثانيا، ثم العربية ثالثا. فمن لم يُرَاعِ الأشياء الثلاثة في اختياره لم يُقْبَلِ اختيارُه، ولم يَتَداوَلْهُ أهل السنة والجماعة».

وقال أبو محمد مكي[3]:«جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام:

(1) عبد الكريم عبد الصمد بن محمد بن علي أبو معشر الطبري القطان الشافعي شيخ أهل مكة. قرأ القراءات على أبي القاسم الزيدي وأبي عبد الله الكارزيني وابن نفيس وإسماعيل بن راشد الحداد وخلق أسند عنهم في تواليفه. وروى القراءات الكثيرة بالإجازة عن أبي علي الأهوازي. قرأ عليه الحسن بن بليمة مؤلف «تلخيص العبارات» وجمعه. له تآليف كثيرة أشهرها «التلخيص في القراءات الثمان»، وكتاب «سوق العروس» فيه ألف وخمسمائة رواية وطريق، توفي بمكة سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. انظر ترجمته في معرفة القراء: 1/ 435، وغاية النهاية: 1/ 401، والنشر: 1/ 35، وفيه أن كتاب «سوق العروس» يحتوي على ألف وخمسمائة وخمسين رواية وطريق.

(2) الجامع في القراءات المعروف بسوق العروس. والنقل المذكور وارد في (اللوحة 2/ و).

(3) الإبانة 39-40، والنقل بنصه عند ابن الجزري في النشر 1/ 13-14.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثَلاثُ خِلال، وهي أن ينقل عن الثقات[1] إلى النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سَائِغاً[2]، ويكون موافقا لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع على مَغِيبِه[3] [وصحته][4] وصدقه، لأنه أُخِذَ عن إجماع من جهة موافقته [لخط][5] المصحف، وكفر من جحده.

والقسم الثاني: ما صح نقله عن الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظُه خَطَّ المصحف، فهذا يقبل، ولا يقرأ به لِعِلَّتَيْن:

إحداهما أنه لم يؤخذ[6] بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أُجْمِعَ عليه، فلا يقطع على مَغِيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفّر من جحده، وبئس ما صَنَعَ إذْ جحده.

---

(1) هذا الذي ارتضاه مكي بن أبي طالب، وتقبله المؤلف بقبول حسن ليس بمسلم على إطلاقه، فإن كان مراده بـ «الثقات» صحة السند فهو رأي ضعيف لا يعول عليه، لأن فيه تسوية القرآن بغيره. قال الإمام النويري:«عدم اشتراط التواتر قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم، لأن القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلا متواترا، كل من قال بهذا الحد اشترط التواتر كما قال ابن الحاجب، وحينئذ فلابد من التواتر عند الأئمة الأربعة، صرح بذلك جماعة كابن عبد البر وابن عطية النووي والزركشي والسبكي والأسنوي والأذرعي، وعلى ذلك أجمع القراء، ولم يخالف من المتأخرين إلا مكي، وتبعه بعضهم. ينظر إتحاف فضلاء البشر 1/ 71.

(2) كذا في الأصل. وفي الإبانة: «شائعا»، وهو تصحيف.

(3) بفتح الميم وكسر الغين، أي: غيبه، فهو مصدر ميمي، بمعنى أنه يشهد له بظهر الغيب أنه صواب وحق وصدق.

(4) ساقطة من الأصل.

(5) زيادة من الإبانة.

(6) كذا في الأصل، وفي الإبانة: «يوجد».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في/ العربية. فهذا لا [ص:4] يقبل، وإن وافق خط المصحف. ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصارا. انتهى.

وقال أبو شامة[1]: «ذكر المحققون من أهل العلم بالقراءة ضابطا حسنا في تمييز ما يعتمد عليه من القراءات وما يُطَّرَحُ فقالوا: كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة. فإن اختل أحد هذه الأركان الثلاثة؛ أُطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة، أشار إلى ذلك كلام الأئمة المتقدمين، ونص عليه أبو محمد مكي في تصنيف له مرارا، وهو الحق الذي لا مَحِيدَ عنه على تفصيل قد ذكرناه في موضع غير هذا». انتهى.

قلت: ولم يذكر هؤلاء الشرط الرابع، وهو مما نبّه عليه السلف وأهل العلم بالقرآن والحديث[2].

(1) إبراز المعاني: 1/ 97-98 .

(2) تقدم الكلام على هذا الشرط .

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[الشرط الأول: صحة الإسناد عن الثقات إلى النبي ﷺ]

فأما الشرط الأول فإنما اشترطوه لأن القراءة عند المحققين لا مجال فيها للرأي بإطلاق، إلا عند عدم الرواية جملة، لأن الرأي يخطئ ويصيب، ولذلك اطَّرَحَ الأئمة قراءة من اتُّهِمَ بالرأي.

قال ابن مجاهد في كتاب السبعة[1] في جملة كلام له على الناقلين للقراءة: «ومنهم من يعرب قراءته ويبصر المعاني، ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين، فيكون بذلك مبتدعا، وقد رويت في كراهة ذلك وحَظْرِه أحاديث» ثم ذكر منها جملة.

ومن الآثار المروية عن السلف منها حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: «إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَقْرَؤوا القُرآنَ كَمَا عُلِّمْتُمْ»[2].

وعن زيد بن ثابت[3]، قال: القِراءَةُ سُنَّة، فَاقْرَؤُوا كَمَا تَجِدونَهُ»[4].

---

(1) السبعة 46.

(2) أخرجه ابن حبان في صحيحه. ينظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان 3/ 22 (نشرة شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة ط/ 1) وهو في تفسير الطبري 1/ 12، وأخلاق حملة القرآن للآجري: 59، وجامع البيان للداني (اللوحة 10/ و)، والبيان في عد آي القرآن: 30، 39 تحقيق د. غانم قدوري الحمد (منشورات مركز مخطوطات التراث والوثائق ط 1).

(3) هو زيد بن ثابت الأنصاري أبو خارجة الخزرجي، كتب الوحي وتعلم وتفقه في الدين، فكان رأسا بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض، وهو أحد الذين جمعوا القرآن في عهد النبي ﷺ وكتبه أيضا في المصحف لأبي بكر ثم لعثمان توفي سنة 45 هـ له ترجمة في تذكرة الحفاظ 1/ 30-32، وغاية النهاية 1/ 266، والإصابة 2/ 592-595 (نشرة البجاوي)، وتهذيب التهذيب 3/ 399، والبداية والنهاية 8/ 336-339.

(4) الأثر في فضائل القرآن لأبي عبيد 2/ 195 (ط/ وزارة الأوقاف المغربية).
وهو في جامع البيان للداني (اللوحة 11/ ظ و 12/ و)، وهو مروي أيضا عن عمر بن الخطاب من الصحابة، وعروة بن الزبير ومحمد بن المنكدر، وعمر بن عبد العزيز، وعامر الشعبي من التابعين. وانظر أسانيد هذا الأثر في السبعة 49-52، والمرشد الوجيز 170، والنشر 1/ 17.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقال في كتاب جامع القراءات[1]:«ولم أر أحداً ممّن أدركت من القراء وأهل العلم باللغة وأئمة العربية يرخصون لأحد أن يقرأ بحرف لم يقرأ به أحد من الأئمة الماضين، وإن كان جائزا في العربية، بل رأيتهم يَتَشَدَّدون في ذلك وينهون عنه ويَرَوْنَ الكراهية له عمّن تقدّم من مشايخهم، لئلا يجسر على القول في القرآن بالرأي أهل الزيغ، وينسبون مَنْ فَعَلَهُ إلى البدعة والخروج عن الجماعة ومفارقة أهل القبلة ومخالفة الأمة.

ثم قال: «ومتى ما طَمِعَ أهلُ البدع في تغيير الحرف والحرفين غيّروا أكثر من ذلك. وعسى أن يتطاول الزمان بذلك فينشأ/ قوم، فيقول بعضهم: لم يُقرأ هذا إلا اوله [ص:5] أصل[2].

قال: وآخر من أدركت من أهل اللغة أبو العباس أحمد بن يحيى[3]، فكان من أَشَدِّ الناس إنكارا، وكان يحكى كَرَاهَتَهُ عمن أدرك من شيوخه سلمة بن عاصم[4]،

---

(1) كتاب «جامع القراءات» من مصنفات ابن مجاهد رحمه الله، وقد عده الدكتور عبد المهيمن طحان ضمن المصادر التي اعتمدها الداني في جامع البيان، انظر دراسته المنشورة باسم: الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان: 94، رقم 5.

قلت: وقد نقل عنه الحافظ الداني واعتمده في مواضع من جامع البيان، منها قوله في باب الإظهار والإدغام...«وقال ابن مجاهد في كتاب المدنيين وفي الجامع عن الأصبهاني عن ورش (يعذب من) مظهرة» اهـ.

وذكره الداني مرة أخرى في باب المد (اللوحة 155/ و) فقال: «وقال ابن مجاهد في جامعه عن نصير بن يوسف عن الكسائي أنه كان لا يمد حرفا لحرف».

(2) النص في المعيار للونشريسي 12/ 162.

(3) النحوي المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة (200-291هـ). قال القفطي: «كان ثقة حجة صالحا دينا مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة، والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم، مقدما عند الشيوخ له تصانيف كثيرة، من أشهرها فصيحه وهو مطبوع، وعليه شروح كثيرة، ومجالسه وهي مطبوعة كذلك. انظر ترجمته في طبقات النحويين للزبيدي 141-150 (دار المعارف ط 2) وإنباه الرواة 1/ 173-176، وإشارة التعيين لابن عبد المجيد اليماني: 51-52.

(4) هو أبو محمد البغدادي النحوي صاحب الفراء. قال ابن الجزري: روى القراءة عن أبي الحارث الليثي بن خالد، روى القراءة عنه أحمد بن يحيى ثعلب، ومحمد بن فرج الغساني، ومحمد بن يحيى الكسائي. قال ثعلب: كان سلمة حافظا لتأدية ما في الكتب. توفي بعد السبعين ومائتين. غاية النهاية 1/ 311.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وخلف بن هشام[1]، وغيرهما، وكانوا ينكرون على من يتبع على هذه الحروف الشواذ فيقرأ بها حيث يسمعه الناس وينسبونه إلى ضعف الرأي وطلب الرئاسة عند أهل الجهل، حتى بلغت بهم كراهة ذلك إلى أن كانوا ينهون عن الصلاة خلف من فعل ذلك واستشعره. ونحن نعوذ بالله من غلبة الهوى، ونسأله التسديد والتوفيق، فإنما نحن به وله».

قلت: وقد ذكر الداني في الأرجوزة[2] جماعة من أصحاب الرأي خلطوا روايتهم برأيهم وهم شواذ القراء، وقد خولف الداني في بعضهم، قال:

كم من إمام فاضل معظم ... وماهر في علمه مقدّم

يشهر بالصدق وبالأمانه ... والعلم بالقرآن والديانه

لكنه شذ عن الجماعه ... فلم ير الناس لذا اتباعه

بل أسقطوا اختياره وما روى ... من أحرف الذكر وكل ما قرا

إذ كان قد حاد عن الروايه ... ونبذ الإسنادَ والحكايه

عمن مضى من علماء الناس ... وقال بالرأي وبالقياس

---

(1) هو خلف بن هشام بن ثعلب، قيل إنه طالب بن غراب أبو محمد البغدادي المقرئ البزار أحد القراء العشرة قرأ على سليم عن حمزة وسمع مالكا، وأبا عوانة، وحماد بن زيد، وطائفة. قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير، وسلمة بن عاصم، وخلق سواهم. مات سنة تسع وعشرين ومائتين ببغداد له ترجمة في وفيات الأعيان 2/ 241-243 وتاريخ الإسلام للذهبي (حوادث ووفيات: 251-260) ص: 307-308 ومعرفة القراء الكبار 1/ 209-210 قال الذهبي:«وله اختيار حسن في القراءات».

(2) عنوانها الكامل: «الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد بالتجويد والدلالات»، منها نسخ خطية. وقد حققها د. الحسن وكاك (أطروحة دولة)، وهي مرقونة بمكتبة دار الحديث الحسنية الرباط في قسمين. والأبيات التي ساقها المؤلف هنا أوردها الداني تحت عنوان:«القول في الشواذ من القراء». وانظر الأطروحة المنوه بها 2/ 302-307.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وخلط الصحيح بالسقيم ... والواهي المعلول بالسليم

فلا يجوز عندنا الصلاةُ ... بحرفه ذاك ولا القِرَاةُ

لأنه ليس له اتصال ... بالمصطفى فهو لذا محال

هذا الذي عليه الإجماع ... وقاله الأصحاب والأتباع

فمنهمُ من ساكني المدينهْ ... يزيدُ السَّعْدِيُّ[1] ذو السكينه

وهو أبو وجزة أروى الخلق ... لخبر مَعْ عفة وصدق

ومنهمُ مُحَمَّدُ اليماني[2] ... وابن محيصنٍ[3] أخو[4] البيان

---

(1) هو يزيد بن عبيد أبو وجزة السعدي المدني، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، وروى الحروف عنه محمد بن يحيى بن قيس، ومحمد بن إسحاق. وقال ابن قتيبة: كان شاعرا مجيدا كثير الشعر، ولا نعلم فيمن حمل الحديث مثله في الشعر. توفي سنة ثلاثين ومائة. غاية النهاية 2/ 382.

(2) هو محمد بن عبد الرحمن بن السَّميفع ـ بفتح السين ـ أبو عبد الله اليماني، له اختيار في القراءات ينسب إليه شَذَّ فيه، قرأ على أبي حيوة وشريح بن يزيد، وقيل إنه قرأ على نافع. غاية النهاية 2/ 161-162، وقد اشتمل المحتسب والبحر المحيط على طائفة من اختياراته (يراجع فهرس أعلام الكتابين).

(3) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي المكي مقرئ أهل مكة مع ابن كثير وحميد الأعرج. قرأ القرآن على سعيد بن جبير، ومجاهد وجماعة. قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وغيره. قال ابن مجاهد: كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده فرغب الناس عن قراءته. وقال ابن الجزري: وقراءته في كتاب: «المبهج» و«الروضة»، وقد قرأت بها القرآن، ولولا ما فيها من مخالفة المصحف لألحقتها بالقراءات المشهورة. توفي سنة اثنتين أو ثلاث وعشرين ومائة بمكة. انظر ترجمته في تهذيب الكمال للحافظ المزي 21/ 429-431، ومعرفة القراء للذهبي 1/ 98، والوافي بالوفيات 3/ 223، وغاية النهاية 2/ 167.

(4) كذا في الأصل، وفي المنبهة: «أبو». وهما بمعنى.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ومنهمُ من ساكني العراق عبد الإله بن أبي إسحاق[1]

ونصرٌ بنُ عَاصمِ الليثِيُّ[2] والجَحْدَرِيُّ عاصِمُ البَصْرِيُّ[3]

وقُعْنُبٌ[4] والثقَفيُّ عيسى[5] ولم يَزَلْ مُقَدّما رئيسا

(1) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي جد يعقوب ابن إسحاق الحضرمي أحد العشرة أخذ القراءة عرضا عن يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم. روى القراءة عنه عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء، وهارون بن موسى الأعور مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل سنة سبع عشرة ومائة وهو بن ثمان وثمانين سنة. غاية النهاية 1/ 410.

(2) هو نصر بن عاصم الليثي، ويقال الذؤلي البصري النحوي. قرأ القرآن على أبي الأسود الذيلي، وسمع من مالك بن الحويرث، وأبي بكرة الثقفي. روى عنه القراءة عرضا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء، ويقال إنه أول من نقط المصاحف وخمسها وعشرها، وقيل: هو أول من وضع العربية. قال الذهبي توفي قديما قبل سنة مائة، وقال خليفة: مات سنة تسعين. تنظر ترجمته في طبقات خليفة بن خياط 204، 206 (نشرة د. سهيل زكار)، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي: 38-39 (نشرة د. محمد إبراهيم البنا)، ومعرفة القراء الكبار 1/ 71، وغاية النهاية 2/ 336.

(3) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج، وقيل ميمون أبو المجشّر الجحدري البصري، أخذ القراءة عرضا عن سليمان بن قتة عن ابن عباس، وقرأ أيضا على نصر بن عاصم وطائفة. قرأ عليه عيسى بن عمر الثقفي. قال ابن الجزري وقراءته في الكامل والإيضاح فيها مناكير ولا يثبت سندها، والسند إليها صحيح في قراءة يعقوب من قراءته على سلام عنه. قال المدائني: توفي سنة ثمان وعشرين ومائة. غاية النهاية 1/ 349. وعاصم هذا هو غير عاصم بن أبي النجود المترجم في معرفة القراء الكبار 1/ 88، وغاية النهاية 1/ 346-349.

(4) هو قعنب بن أبي قعنب أبو السمال العدوي البصري، قال ابن الجزري: له اختيار في القراءة شاذ عن العامة رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس، وأسند الهذلي قراءة أبي السمال عن هشام البربري عن عباد بن راشد عن سمرة عن عمر، وهذا سند لا يصح. غاية النهاية 2/ 27.

(5) هو عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، عرض القرآن على عبد الله بن أبي إسحاق وعاصم الجحدري. روى القراءة عنه أحمد بن موسى اللؤلؤي وهارون بن موسى وغيرهما، وله اختيار في القراءة على قياس العربية روى عنه الأصمعي والخليل ومن في طبقتهم. قيل إن له في النحو نيفا وسبعين مصنفا، ولم يظهر من ذلك إلا كتابان وهما: الجامع، والإكمال، وقد مدحهما الخليل بقوله:

ذهب النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع وكذا للناس شمس وقمر

انظر ترجمته في مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي: 43 (نشرة أبي الفضل إبراهيم ط 2)، وطبقات النحويين للزبيدي 40-45، وإشارة التعيين لابن عبد المجيد اليماني 249، ونزهة الألباء لابن الأنباري 28-30 وغاية النهاية 1/ 613.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والفُرْقُبِـــيُّ[1] وأبـــو أنَـــاسٍ[2] ثـــم أبـــو الـــبلاد[3] والـــرُّؤاسي[4]
ومـــنهمُ مِـــنْ سَـــاكِنِي الشَّـــآم شُرَيْـــحٌ الحِمْصـــيُّ[5] ذو الـــتَّمَامِ

(1) هو زهير بن ميمون الفرقبي الهمذاني النحوي ـ ويقال له: زهير الكسائي ـ **له اختيار في القراءة روي** عنه، وكان في زمن عاصم روى عنه الحروف نعيم بن ميسرة النحوي. **وفُرْقُب: بضم أوله وسكون ثانيه** وقاف وباء موحدة ـ كذا قيده ياقوت في معجم البلدان 4/ 254، قال القفطي: **وإنما قيل له الفرقبي** لأنه كان يتجر إلى ناحية فرقب. ينظر إنباه الرواه 2/ 18-19، وغاية النهاية 1/ 295.

(2) هو جُوَيَّة ـ بضم الجيم وتشديد الياء ـ ابن عاتك، ويقال ابن عائذ أبو أنـاس ـ **بضم الهمزة ـ الأسدي** الكوفي روى القراءة عن عاصم، وذكر الداني أن له اختيارا في القراءة روى القراءة **عنه نعيم بن يحيى**، غاية النهاية 1/ 199.

(3) هو يحيى بن أبي سليم أبو البلاد الكوفي النحوي. قال ابن قتيبة: كان من أروى **أهل الكوفة وأعلمهم**، وكان أعمى جيد اللسان، وهو مولى لعبد الله بن غطفان، وكان في زمن جرير والفرزدق. **وقال الداني**: أكثر اختياره في القراءة على قياس العربية، روى عن الشعبي، روى الحروف عنه **نعيم بن يحيى السعدي**. انظر ترجمته في المعارف لابن قتيبة 541 (نشرة د. ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة) **وغاية النهاية** 2/ 373، وقِفْ على نموذج من مشاركته الأدبية في البيان والتبين للجاحظ 1/ 354، 2/ 104.

(4) هو محمد بن الحسن بن أبي سارة أبو جعفر الرؤاسي الكوفي النحوي، لقب بالرؤاسي لعظم رأسه، إمام مشهور، روى الحروف عن أبي عمرو. وله اختيار في القراءة يروى عنه، واختيار في الوقوف، روى عنه علي بن حمزة الكسائي ويحيى بن زياد الفراء وغيرهما.
تنظر ترجمته في الفهرست لابن النديم 71 (نشرة رضا تجدد. ط/ دار المسيرة/ بيروت ط 3)، ونزهة الألباب 50، وغاية النهاية 2/ 116، وبغية الوعاة 1/ 82-83.

(5) هو شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي الحمصي، صاحب القراءة الشاذة ومقرئ الشام، روى القراءة عن الكسائي وغيره، وروى عنه قراءته ابنه حيوة، وروى أيضا عنه قراءة الكسائي. توفي سنة ثلاث ومائتين. غاية النهاية 1/ 325. وانظر نماذج من قراءته الشاذة في المحتسب 1/ 163، 2/ 56، 62، 90، 119، 165، 184، 195، 232، 307، 350، 353، وشواذ القرآن لابن خالويه: 9، 14، 20، 29-45...

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وابـــن أبي عَبْلَـــةَ إبـــراهيمْ[1] وهـــو شـــيخ ثقـــة قـــديم
وابـن قُطَيْـبٍ[2] وأبـو البَرَهْسَـمِ[3] عِمْـــرانُ وَهْـــوَ مـــنهمُ مُقَـــدَّمْ
عنـه أتـت حـروف أهـل حِمْـصِ وهـــو مخـــالفٌ لكـــل شَـــخْصِ
[ص:6] ومثـــل هـــؤلاء ممـــن شـــذّا عـــن الجماعـــة وصـــار فـــذّا/
نـــاس كثـــير ذكـــرهم يطـــول وفـــيهمُ المشـــهور والمجهـــول
تركـــت تســـميتهم لِـــذاكا فـــاطّرِحَنْ جميـــع مـــا أتاكـــا
عـــنهم وإن سُـــطِّرَ في كتـــاب أو وافـــق القـــوي في الإعـــراب
واقـــرأْ بـــما قَـــرَأ بـــه الأكـــابرْ مـــن الصـــحيح المنتقـــى والســـائرْ
وَهْـــوَ الـــذي الآن بأيـــدي الأمَّـــهْ مـــن مـــذهب القـــراء والأئِمّـــه

قلت: فهؤلاء الذين لم يُرَاعوا في اختيارهم هذا الشرط على ما زعم الداني رحمه الله.

---

(1) هو إبراهيم بن أبي عبلة، واسمه شمر بن يقضان بن المرتحل أبو إسماعيل الشامي الدمشقي. ثقة كبير تابعي، له حروف في القراءات واختيار خالف فيه العامة في صحة إسناده إليه نظر. أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى هجيمة بنت يحيى الأوصابية، قال: قرأت القرآن عليها سبع مرات، وأخذ عن واثلة بن الأسقع، ويقال إنه قرأ على الزهري وروى عنه وعن أبي أمامة وأنس، وأخذ عنه الحروف موسى بن طارق وابن أخيه عبد الرحمن بن أبي عبلة ومالك بن أنس وابن المبارك. ومن كلامه:«من حمل شاذ العلماء حمل شرا كثيرا». توفي سنة إحدى ـ وقيل سنة اثنتين، وقيل سنة ثلاث وخمس مائة، تنظر ترجمته في غاية النهاية 1/ 19. ويزخر البحر المحيط بكثير من اختياراته القرائية (انظر فهرس الأعلام: 316).

(2) هو يزيد بن قطيب السكوني الشامي. ثقة له اختيار في القراءة نسب إليه. روى القراءة عن أبي بحيرة عبد الله بن قيس صاحب معاذ بن جبل. روى القراءة عنه أبو البرهسم أبو عمران ابن عثمان الحمصي. غاية النهاية 2/ 382. وقد أورد أبو حيان طائفة من اختياراته القرائية في البحر (انظر فهرس الأعلام 429).

(3) هو عمران بن عثمان أبو البرهسم الزبيدي الشامي صاحب القراءة الشاذة. روى الحروف عن يزيد بن قطيب الكوفي. روى الحروف عنه شريح بن يزيد. له ترجمة في الفهرست لابن النديم 33، وغاية النهاية 1/ 604.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأما الذين رَاعَوْهُ، فجماعة كثيرة، منهم الأئمة السبعة المشهورون، ومنهم من يُـذْكَرُ بعدُ إن شاء الله.

قال الإمام أبو معشر الطبري في جامعه[1]:«ثم إني عزمت على أن أصنف هذا الكتاب في الاختيارات المقبولة من السبعة وغيرها على الشروط التي ذكرتها، وأورد فيها ذكر أكثر من كان من أهل القرآن قراءة وإقراء، رواية وطريقا، وجملته ألف رواية وطريق، وخمسمائة وخمسون رواية وطريقا بفضل الله ولطفه» فذكر القراء السبعة ورواتَهم وطرقَهم واحداً بعد واحد، إلى أن قال[2]: «نذكر الاختيارات على شرط السبعة»، فذكر من قراء المدينة أبا جعفر يزيد بن القعقاع[3]، وابن السَّمَيْفَع[4]، ومن قراء مكة ابن مُحَيصن، ومن قراء الشام أَبا بَحْرِيّة[5]، ومن البصرة أبا المنذر سلام بن سليمان[6]،

---

(1) هو كتاب:«الجامع في القراءات» المعروف بسوق العروس. والنقل وارد في (اللوحة 2/ و).

(2) جامع القراءات: (اللوحة 6/ و).

(3) هو أبو جعفر القارئ، أحد العشرة، تابعي مشهور كبير القدر، ويقال اسمه جندب بن فيروز، وقيل فيروز. عرض القرآن على مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وعبد الله ابن عباس وأبي هريرة وروى عنهم. روى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم وسليمان بن مسلم بن جماز وعيسى بن وردان، وغيرهم. وقال يحيى بن معين: كان إمام أهل المدينة في القراءة، فسمي القارئ بذلك. وقد اختلف في تاريخ وفاته، مات وقد نيف على تسعين سنة. له ترجمة في معرفة القراء الكبار 1/ 72-76، وغاية النهاية 2/ 382-384.

(4) تقدمت ترجمته

(5) في الأصل: «أبا بحر»، والصواب ما أثبت، والمراد هنا أبو بحرية السَّكوني، واسمه عبد الله ابن قيس. تابعي مشهور وصاحب اختيار في القراءة. قرأ على معاذ بن جبل وروى عنه، وعن عمر ابن الخطاب، روى القراءة عنه يزيد بن قطيب، وحدث عنه خالد بن معدان، ويونس بن ميسرة، وكان يلي غزو الصائفة لمعاوية وبقي إلى زمن الوليد. قال السخاوي في جمال القراء:«وكان بحمص من القراء بعْدُ أبو بحرية عبد الله بن قيس السكوني، وقراءته مشهورة عند علماء هذا الشأن، وقال ابن الجزري: وأظنه مات بعد الثمانين، والله اعلم، غاية النهاية 1/ 442. وانظر سير أعلام النبلاء 4/ 594.

(6) هو سلام بن سليمان الطويل أبو المنذر المزني ثم الكوفي، ثقة جليل، ومقرئ كبير، أخذ القراءة عرضا عن عاصم بن أبي النجود، وأبي عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري. قرأ عليه يعقوب الحضرمي، وهارون بن موسى الأخفش. توفي سنة إحدى وسبعين ومائة. له ترجمة في ميزان الاعتدال 2/ 177، تهذيب 4/ 284-285، وغاية النهاية 1/ 309.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ويعقوب بن إسحاق الحضرمي[1]، وأبا حاتم سهل بن محمد[2]، وأيوب بن المتوكل[3]، وذكر اختيار الأعمش[4]، وطلحة بن مُصَرِّف[5]، وأبي عبيد القاسم بن

---

(1) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق أبو محمد الحضرمي أحد القراء العشرة، وإمام أهل البصرة ومقرئها. أخذ القراءة عرضا عن سلام الطويل، ومهدي بن ميمون، وأبي الأشهب العطاردي. قرأ عليه روح بن عبد المؤمن، ومحمد بن المتوكل رويس وآخرون. قال أبو حاتم السجستاني: هو أعلم من رأيت بالحروف، والاختلاف في القرآن وعلله ومذاهبه، ومذاهب النحو. تنظر ترجمته في الفهرست 30، ومعجم الأدباء 6/ 2842 (نشرة إحسان عباس) ومعرفة القراء الكبار 1/ 157، وغاية النهاية 2/ 386.

(2) هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد أبو حاتم السجستاني، نحوي البصرة ومقرئها في زمانها. قرأ على يعقوب الحضرمي وغيره، وأخذ العربية عن أبي عبيدة، وأبي زيد والأصمعي، وصنف التصانيف. قال ابن الجزري: أحسبه أول من صنف في القراءات. عرض على يعقوب الحضرمي، وهو من جلة أصحابه. وله اختيار في القراءة رويناه عنه. روى القراءة عنه محمد ابن سليمان المعروف بالزردقي وأحمد بن حرب وجماعة. توفي سنة خمسين، وقيل سنة خمس وخمسين ومائتين له ترجمة في نزهة الألباء 145-148، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيرزابادي 93-94 (نشرة محمد المصري) وغاية النهاية 1/ 320-321.

(3) هو أيوب بن المتوكل الأنصاري البصري. إمام ثقة ضابط، له اختيار تتبع فيه الأثر. عرض القراءة على سلام القارئ، وأبي الحسن الكسائي، وحسين الجعفي. روى عنه اختياره محمد بن يحيى القطيعي وهو أجل أصحابه وخالد بن إبراهيم. توفي سنة مائتين له ترجمة في تاريخ بغداد 7/ 7-8 ومعرفة القراء 1/ 148-149 وتاريخ الإسلام للذهبي (حوادث 191-200) ص: 115-117، وغاية النهاية 1/ 172-173.

(4) هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي، ولد سنة ستين. أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم النخعي وزر بن حبيش وعاصم بن أبي النجود، أخذ القراءة عنه عرضا وسماعا حمزة الزيات وغيره. قال أبو حفص الفلاس: كان الأعمش يسمى المصحف من صدقه. توفي سنة ثمان وأربعين ومائة. له ترجمة في سير أعلام النبلاء 6/ 226-248، ومرآة الزمان 1/ 305 ولسان الميزان 6/ 569 وغاية النهاية 1/ 315-316.

(5) هو طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب أبو محمد، ويقال أبو عبد الله الهمذاني اليامي الكوفي. تابعي كبير، له اختيار في القراءة ينسب إليه، أخذ القراءة عنه عرضا عن إبراهيم بن يزيد النخعي والأعمش وهو أقرأ منه وأقدم، ويحيى بن وثاب. روى القراءة عرضا عنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعيسى بن عمر الهمذاني، وفياض بن غزوان، وهو الذي روى عنه اختياره وأقرأ به في الري وأخذه الناس عنه هناك. مات سنة اثنتي عشرة ومائة. المعارف 529، وغاية النهاية 1/ 343.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

سلاّم[1]، وخلف ابن هشام البزار، ومحمد عيسى الأصبهاني[2]، ومحمد بن سعدان النحوي[3].

قلت: وذكر ابن الباذش[4] إسناد قراءة شيبة بن نصاح المدني[5] وأبي صفوان حميد حميد

---

(1) هو القاسم بن سلام أبو عبيد الخراساني الأنصاري البغدادي أحد الأعلام المجتهدين صاحب التصانيف في القراءات والحديث والفقه واللغة والشعر. أخذ القراءة عرضا وسماعا عن الكسائي وشجاع بن أبي نصر، وإسماعيل بن جعفر وطائفة. روى عنه القراءة أحمد بن إبراهيم خلف، وأحمد بن يوسف التغلبي وجماعة. وله اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر. توفي سنة أربع وعشرين ومائتين انظر ترجمته في تاريخ بغداد 12/ 403-416، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 2/ 153-160 (نشرة د. الطناحي ورفيقه)، وغاية النهاية 2/ 17-18. وكتابه في القراءات مفقود، وقد أثنى عليه الذهبي، ورواه ابن خير الإشبيلي، ينظر فهرسته: 23. وقال عنه ابن الجزري في النشر 1/ 33-34: «فكان أول إمام جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم ـ فيما أحسب ـ خمسة وعشرين قارئا مع هؤلاء السبعة».

(2) هو محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين أبو عبد الله التيمي الرازي ثم الأصبهاني، إمام في القراءات كبير مشهور، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن خلاد بن خالد والحسن بن عطية، وصنف كتاب «الجامع في القراءات»، وكان رأسا في النحو. روى القراءة عنه الفضل بن شاذان وهو أكبر أصحابه وأعلمهم. مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين قاله الذهبي. انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار 1/ 223-224، تاريخ الإسلام، حوادث (251-260) ص: 307-308، وفيه قال الذهبي: وله اختيار حسن في القراءات. وهو مترجم كذلك في الوافي بالوفيات للصفدي 4/ 294، وغاية النهاية 2/ 223-224.

(3) هو محمد بن سعدان أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي. قرأ على سُليم ويحيى اليزيدي، وإسحاق المسيبي وجماعة، قرأ عليه محمد بن أحمد بن واصل، وجعفر بن محمد الأدمي، ومحمد ابن يحيى المروزي، وحدث عنه جماعة. صنف في العربية والقراءات، وثقه الخطيب وغيره، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين، له ترجمة في نكت الهميان للصفدي 252، وطبقات ابن قاضي شهبة (قسم المحمدين: 117 نشره د. محسن غياض ط 1)، ومعرفة القراء 1/ 217 وغاية النهاية 2/ 143.

(4) الإقناع في القراءات السبع 1/ 73 تحقيق د. عبد المجيد قطامش منشورات جامعة أم القرى.

(5) هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني من قراء التابعين الذين أدركوا أصحاب النبي ﷺ وأدرك أمَّي المؤمنين: عائشة وأم سلمة زوجي النبي ﷺ ودعتا الله تعالى أن يعلمه القرآن. قرأ القرآن على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة. قرأ عليه نافع وإسماعيل بن جعفر وجماعة. وهو أول من ألف في الوقوف، وكتابه مشهور. توفي سنة ثلاثين ومائة. تنظر ترجمته في الثقات لابن حبان 6/ 441-445، وتهذيب التهذيب 4/ 377-378، وغاية النهاية 1/ 329-330.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بن قيس الأعْرج المكي[1]، وقراءة هذين الإمامين على الشروط المذكورة.

وذكر أكثرَ هؤلاء الأئمة الإمامُ أبو الفضل الخزاعي[2] في كتابه المسمى بالمنتهى[3]، وقال في صدر كتابه[4]: سألتني ـ أسعدك الله ـ أن أجْمِلَ لك الروايات التي قرأت بها بجميع طرقها لفظا، وأن أختصرها بألفاظ جامعة ومعانٍ شاملة، يستذكر بها العالم ويستبصر بها المتعلم، فليكن الناظر في كتابي هذا متحفظا للأوائل، مستبصرا لما عقدنا من الأصول، فإنه إذا عرف ما رسمته رجوت أن يغنيه عن التَّصَفُّحِ في الأَصْنَافِ[5] الطِّوَال، والمختصرات التي يفزع إليها من لا معرفة له بأصول القراءات، ولا بطرق أداء تضاد الروايات، لا له سماع دوّنه، ولا أصل كتبه، ولا فرع مَيَّزَه، ولا علم خدمه، ينتقص العالم بجهله، فيذم ما رواه لعجزه، ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا/ بِعِلْمِهِ﴾ [ص:7] [يونس: 39].

---

(1) هو حميد بن قيس الأعرج أبو صفوان المكي القارئ. ثقة أخذ القراءة عن مجاهد بن جبر وعرض عليه ثلاث مرات. روى القراءة عنه سفيان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء وغيرهما. توفي سنة ثلاثين ومائة انظر ترجمته في طبقات خليفة 282، والمعارف 528 وميزان الاعتدال 1/ 615 وغاية النهاية 1/ 265.

(2) هو محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل ركن الإسلام أبو الفضل الخزاعي الجرجاني إمام مشهور، أخذ القراءة عرضا عن الحسن بن سعيد المطوعي وأبي علي بن حبش وجماعة. روى القراءة عنه أبو العلاء الواسطي وطائفة. من تصانيفه:« المنتهى في القراءات الخمسة عشر، وتهذيب الأداء في السبع، والواضح» توفي سنة ثمان وأربع مائة له ترجمة في الوافي بالوفيات 2/ 305، ومرآة الجنان 3/ 22، وغاية النهاية 2/ 109.

(3) الكتاب من موارد ابن الجزري، وقد أفاد في النشر 1/ 93 أنه في القراءات العشر، وذكر في غاية النهاية 2/ 109 أنه في الخمسة عشر يشتمل على مائتين وخمسين رواية.

(4) المنتهى في أداء القراءات وطرقها (اللوحة 1/ و).

(5) يريد المصنفات، إلا أنه رده إلى الثلاثي الذي هو جمع صنف، وهذا الاستعمال وارد في كتب العربية بحيث يستعان على جمع المفردات بإسقاط بعض الأحرف الزوائد ثم يجمع المفرد على بعض الصيغ المناسبة كما يقال مثلا في جمع «مستودع»: «موادع»، وفي جمع «مختصر»: «مخاصر»، وربما قيل «أخصار» برده إلى أصله الثلاثي تماما كما في «المصنف» إذا رُدَّ إلى «الصنف» وجمع على «أصناف».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وذكرهم أيضا مع غيرهم أبو القاسم الهذلي[1] في الكامل[2]، لأنه ذكر فيه خمسين إماما، وقال في صدر كتابه[3]:«ويستحب لمن علم القراءات ألا يتلو حرفا دون آخر، بل يتلو كل حرف مرة وَإن دام على غيره، ورأينا في زماننا من ينكر إمالات قتيبة[4]، وكثرة القراءات، وإدغام أبي عمرو[5]، وتحقيق

(1) هو يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة أبو القاسم الهذلي. حلاه ابن الجزري بالأستاذ الكبير والرحال والعلم الشهير الجوال. وذكر الحافظ الذهبي أن الهذلي قال جملة من لقيت في هذا العلم ثلاث مائة وخمسة وستون شيخا من آخر المغرب إلى باب فرغانة يمينا وشمالا وجبلا وبحرا، ولو علمت أن أحدا يقدم علي في هذه الطريقة في جميع بلاد الإسلام لقصدته. روى عنه إسماعيل بن الإخشيد، وأبو العز أحمد بن الحسين القلانسي، وقرأ عليه أبو العز بها في الكامل. مات سنة خمس وستين وأربعمائة. له ترجمة في معرفة القراء الكبار 1/ 429-433، ونكت الهميان 314، وشذرات الذهب 3/ 324، وغاية النهاية 2/ 397-401.

(2) العنوان الكامل للكتاب:«الكامل في القراءات الخمسين» وقفت على مصورة للنسخة الأزهرية منه تحت رقم 365. وكتاب الكامل هذا من موارد ابن الجزري في النشر 1/ 91-92.

(3) الصفحة الأولى التي ورد فيها هذا النقل مطموسة بكاملها.

(4) هو قتيبة بن مهران أبي عبد الرحمن الأزاداني، إمام مقرئ من أشهر الرواة عن الكسائي، قال الذهبي (معرفة القراء: 1/ 23):« وله إمالات مزعجة معروفة». وتعقبه ابن الجزري في غاية النهاية: 2/ 26 فقال:« لا أعلم أحدا من الأئمة المعتبرين أنكر منها شيئا مع أنه لم يبالغ أحد في إطلاق الإمالة «كالمبهج» فإنه روى إمالة كل إمالة قبلها كسرة أو بعدها كسرة ولم يستثن شيئا، روى ذلك عن شيخه الشريف عن الكارزيني، وسأفرد لإمالاته كتابا أبين فيه اختلاف الرواة عنه فيها وأوضح الصحيح من ذلك إن شاء الله».

(5) هو أبو عمرو بن العلاء المازني المقرئ النحوي البصري الإمام، أحد القراء السبعة. ولد سنة ثمان وستين، وقيل سنة سبعين، وأخذ القراءة عن أهل الحجاز، وأهل البصرة، فعرض بمكة على مجاهد وسعيد بن جبير، وعطاء، وعكرمة، وبالبصرة على يحيى بن يعمر وبكر بن عاصم والحسن وغيرهم. قرأ عليه عبد الله بن المبارك وأبو عبيدة والأصمعي وطائفة كان أعلم الناس بالقرآن. له ترجمة في تهذيب الأسماء واللغات للنووي 1/ 1: 268 والعبر في خبر من عبر 1/ 35 وإشارة التعيين 121، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي 1/ 64 (نشرة د. إحسان عباس) وغاية النهاية 1/ 288-292. وقال السخاوي (جمال القراء: 2/ 485):«وقد كره إدغام أبي عمرو قوم وقالوا: إن ذلك تغيير لحروف القرآن ويؤدي إلى زوال معاني كلماته، وأنه لا أصل له ولا أثر يؤيده، إنما هو شيء تفرد به أبو عمرو».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

حمزة[1]، وترتيل الأعشى[2]، وتهذيب ورش[3]، لقلة علمه، وكثرة جهله، لا شيخ جالسه، ولا علم[4] مارسه، ولا كتاب درسه، يذم ما رُوِيَ له بجهله، ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا

(1) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة الكوفي التيمي الزيات، أحد القراء السبعة ولد سنة ثمانين، وقرأ القرآن عرضا على الأعمش، وجعفر الصادق، وطلحة بن مصرف. قرأ عليه الكسائي، وسليم بن عيسى، وهما أجل أصحابه. وكان إماما حجة، قيما بكتاب الله تعالى. توفي سنة ست وخمسين ومائة. ينظر تهذيب الكمال 7/ 314-323، ووفيات الأعيان 2/ 216، ومعرفة القراء الكبار 1/ 111، وغاية النهاية 1/ 261-263.

قال السخاوي (جمال القراء: 2/ 471):« وقد عاب قوم قراءة حمزة رحمه الله وإنما كان يأخذ المبتدئين بالتأني والترتيل وينهاهم مع ذلك عن تجاوز الحد. وقال محمد بن الهيثم النخعي: «صليت خلف حمزة رحمه الله فكان لا يمدّ في الصلاة ذلك المد الشديد، ولا يهمز الهمز الشديد. وقال سليم: قال حمزة:«ترك الهمز في المحاريب من الأستاذية».وقال له رجل: يا أبا عمارة، رأيت رجلا من أصحابك في الزياتين همز حتى انقطع زره. فقال: لم آمرهم بهذا كله. ووقف عليه الثوري رحمه الله فقال: يا أبا عمارة، ما هذا الهمز والمد والقطع الشديد؟ فقال: يا أبا عبد الله هذه رياضة المتعلم. قال: صدقت. وقال خلف: سألت سليمان عن التحقيق فقال لنا: حمزة يقول: إنا جعلنا هذا التحقيق ليستمر عليه المتعلم». وانظر ردود السخاوي على هذه المطاعن في 2/ 473-476.

(2) هو يعقوب بن محمد بن خليف، أبو يوسف الأعشى الكبير أخذ القراءة عرضا عن شعبة. روى القراءة عنه عرضا وسماعا: محمد بن حبيب الشموني، ومحمد بن غالب الصيرفي وغيرهما. توفي في حدود المائتين. معرفة القراء 1/ 159، وغاية النهاية 2/ 390.

(3) هو عثمان بن سعيد الشهير بورش لقب سماه به شيخه نافع لشدة بياضه، والورش شيء يصنع من اللبن. إليه انتهت رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه. قرأ عليه أحمد بن صالح، وأبو يعقوب الأزرق وجماعة. وكان ثقة حجة في القراءة واشتغل بالقرآن والعربية، ومهر فيها. توفي بمصر سنة سبع وتسعين. له ترجمة في معرفة القراء 1/ 152-155، ومعجم الأدباء 4/ 1601-1603، وغاية النهاية 1/ 502-503.

ولعل المراد بقول الهذلي:«ترتيل الأعشى وتهذيب ورش» هو التحقيق، والأعشى يشارك في ذلك ورشا من غير طريق الأصبهاني كما يشارك حمزة. وقد جمع بينهم الإمام القسطلاني في لطائف الإشارات 1/ 220. فقال عند ذكر مراتب القراءة:«فالتحقيق مذهب ورش من غير طريق الأصبهاني عنه، وحمزة، وقتيبة عن الكسائي، والأعشى عن أبي بكر وبعض طرق الأشناني عن حفص وبعض المصرين عن الحلواني عن هشام، وأكثر طرق العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان» اهـ.

وقد يكون مراد الهذلي بتهذيب ورش ما اشتهر به مذهبه في تسهيل الهمز بأنواعه المختلفة كالإبدال والقلب والإسقاط مع نقل الحركة، والإبدال مع الإدغام في مثل ﴿إنما النسي﴾، والله أعلم.

(4) في الأصل: عالم.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

لَمْ تُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ﴾، فيطعن في السلف المتقدم، ويتكلم في الخَلَفِ المتأخر ﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: 93]. والأَوْلَى بحكم الشريعة وحسن النية أن يسأل ويستبحث، فإن شك في شيء، فلا يَحْمِلَنَّهُ التكَبُّرُ على ترك سؤال من هو أعلم منه، وأَذَمُّ الخِصَالِ الكِبْر. وليس لأحد أن يقول: لا تكثروا من الروايات، ويسمي ما لم يصل إليه من القراءات بالشاذ؛ لأن ما من قراءة قرئت، ولا رواية ثبتت إلا وهي صحيحة إذا وافقت رسم الإمام، ولم تخالف الإجماع[1]، لأن هذا الكتاب فيه جوامع الكلم.

وذكر ابن الباذش[2] أن من جملة فوائد الاتساع في رواية الحروف، والاحتفال في الطرق جَمْعَ الأسانيد السالمة من الخروج عن السنة إلى البدعة بإنكار ما لا يحل إنكاره من قراءة أو إسنادها.

قال: وذلك لأن المنكر ـ مثلا ـ لقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع، أو قراءة يعقوب الحضرمي، أو سائر من ذكر من الأئمة سوى السبعة مُواقِعٌ لمعصية كبيرة تجب التوبةُ منها، لأنه قد أنكر قراءة صحيحة قد أذِنَ اللهُ ورسولُهُ في الأخذ بها. وكذلك المنكر لرواية المسَيَّبي[3] عن نافع، أو المفَضّل[4] عن عاصم. وقد تقدم من كلام

(1) من قوله: وليس لأحد، إلى هنا، وارد بنصه عند ابن الجزري في النشر 1/ 37.

(2) لم يرد قول ابن الباذش هذا في الإقناع لأنه موضوع للقراءات السبع، والراجح أنه وارد في كتابه الموسوم ب«الطرق المتداولة في القراءات» الذي لم يكمله لمفاجأة الموت كما نبه على ذلك ابن الخطيب في الإحاطة 196، وابن الجزري في غاية النهاية 1/ 83. وقال ابن فرحون في الديباج 1/ 191 «وأتقنه كل الإتقان».

(3) هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبي السائب المدني، إمام جليل عالم بالحديث قيم في قراءة نافع ضابط لها، محقق فقيه، قرأ على نافع وغيره، أخذ القراءة عنه ولده محمد وغيره. قال أبو حاتم السجستاني: إذا حدثت عن المسيبي عن نافع ففرغ سمعك وقلبك، فإنه أتقن الناس وأعرفهم بقراءة أهل المدينة وأقرؤهم للسنة وأفهمهم للعربية. توفي سنة ست ومائتين. له ترجمة في معرفة القراء الكبار 1/ 147 وغاية النهاية 1/ 157-158.

(4) هو المفضل بن محمد الضبي الكوفي المقرئ أبو محمد، كان من جلة أصحاب عاصم بن بهدلة قرأ عليه وتصدر للإقراء، أخذ عنه تلاوة الكسائي وجماعة. وكان ثقة في الأشعار وهو صاحب المفضليات المشهورة. توفي سنة ثمان وستين ومائة. له ترجمة في مراتب النحويين 116، وتاريخ بغداد 121-122، ومعرفة القراء الكبار، وغاية النهاية 2/ 307.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مَكِّي[1] أن من جحد من القراءات ما اجتمعت فيه الخلال الثلاث فهو كافر.

وقد ذكر الداني في الأرجوزة عمن راعى في اختيار الشروط المذكورة جماعة كبيرة، قال:

وأهـــل الاختيـــار للحـــروف ... والميْـــز للســـقيم والمعـــروف

جماعـــة كُلُّهـــمُ إمـــام ... مقـــدّم أولهـــم سَـــلاّم[2]

وهـــو الـــذي يعـــرف بالطويـــل ... إمـــام كـــل فاضـــل جليـــل

أقـــرأ باختيـــاره الأنامـــا ... ولم يـــزل مُقَـــدّماً إمامـــا

وبعـــده صـــاحبه يعقـــوبُ[3] ... ثـــم إمـــام مصـــره أيـــوبُ

كلاهمـــا أقـــرأ باختيـــاره ... وحمـــل النـــاس عـــلى إظهـــاره

ثـــم عبيـــد الله[4] والجعفـــيُّ[5] ... حســـين الثقـــةُ والنحـــويُّ

---

(1) الإبانة 39/ 40، وقد تقدم النقل.

(2) تقدم التعريف به.

(3) سبق التعريف به.

(4) هو عبيد الله بن موسى بن باذام أبو محمد بن أبي المختار الحافظ، شيخ البخاري. ولد بعد العشرين ومائة. أخذ القراءة عرضا عن عيسى بن عمر وشيبان الهمذاني وعلي بن صالح، وروى الحروف سماعا من غير العرض عن حمزة الزيات، وسمع من الكسائي وغيره. وسمع منه الحروف محمد بن علي بن عفان وغيره. توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين. تنظر ترجمته في معرفة القراء الكبار 1/ 168-169، وغاية النهاية 493-496.

(5) هو الحسين بن علي بن فتح الإمام أبو عبد الله ويقال أبو علي الجعفي الكوفي الزاهد أحد الأعلام قرأ على على حمزة، وأخذ الحروف عن أبي عمرو، وعن أبي بكر بن عياش، وبرع في القراءة والحديث، وأقرأ الناس بعد حمزة. قرأ عليه أيوب بن المتوكل وغيره. مات في ذي القعدة سنة ثلاث ومائتين عن أربع وثمانين سنة. تاريخ خليفة بن خياط 471، ومعرفة القراء 1/ 164-165، وغاية النهاية 1/ 247.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

شيبان[1] وابن صالح عليٌّ[2] والأزرق بن يوسفَ الكوفيُّ[3]/ [ص:8]

كُلُّهمُ اختار من الحروف ما قد رُوِي وصَحَّ بالتوقيفِ

عن النبي وعن الأسلاف الناقلين أحرف الخلاف

وابن يزيدَ[4] القاريُّ الفقيهُ عبدُ الإله الفاضل النبيهُ

وهْو الذي يُعرف بالقصير قدوة كل عالم شهير

أقرأ باختياره مجرِّدا ولم يكن لغيره مُجوِّدا

والقاسم الإمام في الحروف أبو عبيدٍ صاحبُ التصنيف

---

(1) هو شيبان بن عبد الرحمن أبو معاوية التميمي النحوي المؤدب البصري. روى حروفا عن عاصم، وروى عن يزيد عن أبان بن يزيد العطار، روى عنه الحروف عبد الرحمن بن أبي حماد، وعبيد الله بن موسى، وموسى بن هارون. مات سنة أربع وستين ومائة. تاريخ بغداد 9/ 271-274، ونزهة الألباء 35-37، ومعجم الأدباء 3/ 1423، وإنباه الرواة 2/ 72-73 وغاية النهاية 1/ 329.

(2) هو علي بن صالح بن صالح بن حي أبو محمد البكالي، أخذ القراءة عرضا عن عاصم وحمزة، عرض عليه عبيد بن موسى. مات سنة أربع وخمسين ومائة. غاية النهاية 1/ 546.

(3) هو إسحاق بن يوسف بن يعقوب بن الأزرق أبو محمد الواسطي، ويقال الأنباري، ثقة كبير القدر، قرأ قرأ على حمزة، وروى القراءة عن أبي عمرو، وحروف عاصم عن أبي بكر بن عياش، وروى عن الأعمش وابن عون وخلق. روى عنه القراءة إسماعيل بن إبراهيم بن هود وجماعة. مات سنة خمس وتسعين ومائة. وانظر ترجمته في تهذيب الكمال 2/ 496، وتاريخ بغداد 6/ 319، والوافي بالوفيات 8/ 431، والبداية والنهاية 14/ 63 وغاية النهاية 1/ 158.

(4) هو عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن القرشي المقرئ الشهير بالقصير، إمام كبير في الحديث ومشهور في في القراءات. لقن القرآن سبعين سنة. ثقة، روى الحروف عن نافع وعن البصريين، وله اختيار في القراءة. روى عنه ابنه محمد شيخ أبي بكر الأصبهاني. قال النقاش: كان بعد أبي عمرو في البصرة يقرئ أبو عمرو عبد الرحمن القصير. مات في رجب سنة ثلاث عشرة ومائتين. ترجمته في تهذيب الكمال 6/ 320، وتاريخ الإسلام (حوادث ووفيات 211-220هـ) ص 241، والعبر 1/ 364، وتذكرة الحفاظ 1/ 367، وغاية النهاية 1/ 463-464.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اختـــار مـــن مـــذاهب الأئمـــه ... مـــا قـــد فشـــا وصـــح عنـــد الأمـــه

وذاك في تصـــــنيفه[1] مُسَـــطَّر ... معلّـــــل مبـــــين مُحَـــــرَّر

وابـــن هشـــام خلـــفٌ البَـــزَّارُ ... مقـــرئ مصـــره لـــه اختيـــار

أقـــرأ آخـــذاً بـــه وكانـــا ... لا يمنـــع الأخْـــذَ بـــه إنســـانا

وســـــهلٌ[2] العـــــالم في الأداء ... اختـــار مـــن مـــذاهب القـــراء

حروفـــا أقـــرأ بهـــا أصـــحابَهُ ... وكلّهـــــا ضَـــــمَّنَها كتابـــــه

وابـــن زِيَـــادٍ وهُـــوَ الفـــرَّاء[3] ... لـــه اختيـــار[4] مـــا بـــه خَفَـــاءُ

علَّلَـــه بواضـــح الإعـــراب ... ومـــا رواه عـــن ذوي الألبـــاب

ونجْـــلُ ســـعدانٍ لـــه اختيـــارُ ... ســـطَره لـــيس لـــه اشـــتهار[5]

---

(1) أفاد ابن الجزري في النشر 1/ 33-34 أن أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب: أبو عبيد القاسم بن سلام وجعلهم خمسة وعشرين قارئا مع السبعة المشهورين.

(2) سبق التعريف به.

(3) هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الأسلمي النحوي المعروف بالفراء، شيخ نحاة الكوفة، أخذ علمه عن الكسائي وهو عمدته. روى الحروف عن أبي بكر بن عياش، وعلي بن حمزة الكسائي وطائفة. روى القراءة عنه سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم، وهارون بن عبد الله. توفي سنة سبع ومائتين. له ترجمة في الفهرست لابن النديم 73، وتاريخ بغداد 14/ 149-155، وغاية النهاية 2/ 371-372.

(4) ذكر ابن الجزري ـ نقلا عن الداني بسنده ـ أن للفراء اختيارا معروفا، منه قراءة (لا تعْدوا) بالتخفيف اتباعا لقراءة الأعمش، وقراءة (فرُوح) بضم الراء من قوله تعالى (فروح وريحان) انظر غاية النهاية 2/ 371.

(5) قال الدكتور الحسن وكاك: «وقول الناظم: * ليس له اشتهار * لا يدل على أن اختيار ابن سعدان دون اختيار غيره من القراء السبعة والعشرة، فإن كل القراءات والروايات والاختيارات الثابتة على مستوى واحد لا يجوز تفضيل بعضها عن بعض فضلا عن رد بعضها» ينظر المنبهة 2/ 328 (هامش).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وابـــن جبـــيرٍ[1] وهـــو الكـــوفيُّ ... لـــه اختيـــار ثابـــت قـــويُّ

لكنـــه اعتمـــد في الإقـــراء ... عـــلى الـــذي رُوي عَـــنِ القُـــرَّاء

والأَصْـبِهَانِيُّ[2] بـنُ عيسـى اختـارا ... مـــن مـــذهب الأئمـــة اختيـــارا

لَّـــا يَجِـــدْ فيـــه عـــن الأداء ... وجلّـــه مـــن مـــذهب الكســـائِي

أقـــرأ باختيـــاره زمانـــا ... محتســـبا وعمـــر البلـــدانا

والطـــبريُّ[3] صـــاحب التفســـير ... لـــه اختيـــار لـــيس بالشـــهيرِ

وهُـــوَ في جامعـــه مـــذكور ... وعنـــد كـــل صَـــحْبِه مَشـــهورُ

فهـــؤلاء أهـــل الاختيـــار ... لأحـــرف القـــرآن في الأقطـــار

---

(1) هو أحمد بن جبير بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جبير، وقيل أبو بكر الكوفي نزيل أنطاكيا، عني بلقاء القراء من الصغر، فقرأ على والده، وأخذ القراءة عرضا وسماعا عن الكسائي، وسليم، واليزيدي، وغيرهم. روى القراءة عنه خلق كثير، منهم عبد الله بن صدقة، وشهاب بن طالب. توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين. معرفة القراء 1/ 207.

(2) هو محمد بن عيسى بن رزين الأصبهاني، وقد تقدمت ترجمته.

(3) هو محمد بن جرير بن يزيد الإمام أبو جعفر الطبري أحد الأعلام وصاحب التفسير والتاريخ المشهورين. ولد بآمل طبرستان سنة أربع وعشرين ومائتين رحل في طلب العلم وله عشرون سنة. أخذ القراءة عن سليمان بن عبد الرحمن الطلحي، وروى الحروف سماعا عن العباس بن الوليد، ويونس بن عبد الأعلى، وطائفة. أخذ عنه ابن مجاهد، ومحمد بن أحمد الداجوني، وخلق كثير. له تصنيف في القراءات سماه «الجامع» ذكر ابن الجزري أنه زخر بهفوات. وقد أنجز الباحث الدكتور لبيب السعيد دراسة عنوانها: «دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر» تتبع فيها هفوات الطبري في مجال القراءات انطلاقا من تفسيره. وتعقبه الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي في رسالته التي صدرت بعنوان: « الاختيار في القراءات منشؤه ومشروعيته، وتبرئة الإمام الطبري من تهمة إنكار القراءات المتواترة»، انظر ترجمته في تاريخ بغداد 2/ 162-169، ومعجم الأدباء 6/ 2441-2469، وطبقات الشافعية 3/ 120-128/ ومعرفة القراء 1/ 264، وغاية النهاية 2/ 106-108.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

واعلم أن الداني ممّن ردّ وجوهاً من القراءات لفقد هذا الشرط عنده، وإن كان غيره قد اعتمدها وصحّحها، من ذلك:

قراءة ابن ذكوان[1]: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ [الصافات: 123] بوصل الألف[2].

قال ابن مجاهد[3]:«قرأ ابن عامر ـ وحده ـ ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ بغير همز وقرأ الباقون بالهمز»[4].

وقال أبو علي البغدادي[5]:«قرأ ابن عامر من جميع طرق أهل العراق، والذين قرأت عليهم ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ﴾ بوصل الألف. وإذا ابتدأ أثبتها وفتحها، كقولك: «الرجل» والباقون ﴿وَإِنَّ إِلْياسَ﴾ بقطع الألف وكسرها في الوصل والابتداء بها».

---

(1) هو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أبو عمرو وأبو محمد البهراني الدمشقي المقرئ الإمام الأستاذ الشهير شيخ الإقراء بالشام. قرأ على أيوب بن تميم وغيره، قرأ عليه هارون بن موسى الأخفش وآخرون. قال أبو زرعة الدمشقي: لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمن بن ذكوان أقرأ عندي منه. توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين. انظر ترجمته في تهذيب الكمال للمزي 14/ 280-283، ومعرفة القراء 1/ 198-201، وغاية النهاية 1/ 404-405.

(2) حكى ابن الجزري لابن ذكوان في الآية قراءتين: الوصل بالألف، وتحقيق الهمزة من طريق الشاميين. ينظر النشر 2/ 357-359، وتحبير التيسير 170 (نشرة دار الكتب العلمية ط 1).

(3) هو أحمد بن موسى بن عباس بن مجاهد أبو بكر البغدادي المقرئ الأستاذ مصنف كتاب السبعة، قرأ القرآن على أبي الزعراء بن عبدوس، وقنبل المكي، وسمع القراءات من طائفة كبيرة مذكورين في صدر كتابه. قرأ عليه أبو طاهر عبد الواحد بن أبي الهاشم، وصالح بن إدريس، وخلق كثير. له من الكتب كتاب القراءات الكبير، كتاب الياءات، كتاب السبعة وهو أشهرها وأكثرها انتشارا وتداولا بين القراء. له ترجمة في الفهرست 34، ومعرفة القراء 1/ 268، وغاية النهاية 1/ 139-142.

(4) كتاب السبعة 548.

(5) هو الإمام أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي مؤلف:«الروضة في القراءات الإحدى عشرة»، قرأ على أحمد الفرضي وجماعة، ونزل مصر فتصدر بها وصار شيخا. قرأ عليه أبو القاسم الهذلي وغيره، توفي في رمضان سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة.

وكتابه الذي ينقل عنه المؤلف هنا هو «الروضة» السابق الذكر، وهو من موارد ابن خير الإشبيلي في فهرسته: 26، وابن الجزري في النشر 1/ 74. انظر ترجمته في معرفة القراء 1/ 396-397، وغاية النهاية 1/ 230، وشذرات الذهب 5/ 176 (نشرة الأرنووط).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال الداني[1]/ : ابن ذكوان من قراءتي علي الفارسي[2] عن النقاش[3] عن [ص:9] الأخفش[4]، عنه: ﴿وإِنَّ الْيَاسَ﴾ بحذف الهمزة. والباقون بتحقيقها. وكذلك قرأت لابن ذكوان من طريق الشاميين.

وقال ابن ذكوان في كتابه بغير همز، والله أعلم بما أراد.

---

(1) التيسير 187 (نشرة أوتوبرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3).

(2) هو عبد العزيز بن جعفر أبو القاسم الفارسي ثم البغدادي المقرئ النحوي، يعرف بابن أبي غسان. قرأ على أبي بكر النقاش، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وجماعة. قال أبو عمرو الداني: قرأت عليه القرآن بثلاث روايات. وكان خيرا فاضلا صدوقا ضابطا. توفي سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، له ترجمة في الصلة 2/ 375، وغاية النهاية 1/ 392، وبغية الوعاة 2/ 98.

(3) هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون الموصلي، مقرئ ومفسر، عني بالقراءات من صغره. قرأ على الحسن بن العباس بن أبي مهران الرازي، وهارون الأخفش، وغيرهما. روى القراءة عنه عرضا خلق لا يحصى عددهم، منهم محمد بن عبد الله بن أشته، والشنبوذي. قال الخطيب: كان النقاش عالما بالحروف حافظا للتفسير، صنف التفسير وكتبا في القراءات. توفي سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة، تنظر ترجمته في الفهرست 36، وتاريخ بغداد 2/ 101، وغاية النهاية 2/ 119-121، وطبقات الحفاظ للسيوطي 371 (نشرة دار الكتب العلمية بيروت).

(4) الأخفش لغة: الصغير العينين مع سوء بصرهما. والأخافشة فيما ذكر السيوطي في المزهر 2/ 453، وبغية الوعاة 2/ 389 أحد عشر، خاتمتهم: الأخفش القارئ، هارون بن موسى بن شريك الدمشقي أبو عبد الله التغلبي شيخ المقرئين بدمشق في زمانه، وهو المقصود هنا. قال الذهبي قرأ على ابن ذكوان، وأخذ الحروف عن هشام بن عمار، وحدث عن أبي مسهر، وعن سلام بن سليمان المدائني. قرأ عليه خلق كثير. صنف الكتب في القراءات والعربية. وكان ثقة معمرا وإليه رجعت الإمامة في قراءة ابن ذكوان. توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين. انظر ترجمته في معرفة القراء 1/ 247-248، وغاية النهاية 2/ 347-348، وبغية الوعاة 2/ 320، وطبقات المفسرين للداودي 2/ 347-348.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقال في الاقتصاد[1]:«ولا خلاف في تحقيق الهمزة المكسورة في قوله: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾.

وقد غلط في ذلك غير واحد من أئمتنا، منهم: ابن مجاهد، وأبو الطاهر[2] وغيرهما، فحكوا عن ابن عامر من طريق ابن ذكوان أنه يسقط الهمزة في ذلك إسقاطا، وذلك أن ابن ذكوان قال في كتابه: ﴿وإن الْيَاسَ﴾ بغير همز، فظنوا أنه أراد الهمزة المبتدأة، ولم يكُن ذلك مراده، وإنما أراد أن لا تهمز الألف التي بعد الياء، فيصير مثل:«الكأس،

---

(1) عنوانه الكامل :« الاقتصاد في القراءات السبع»، وهو للحافظ أبي عمرو الداني، والكتاب من مرويات القيجاطي عن أبي عبد الله اللوشي، ومن طريقه رواه عنه تلميذه أبو عبد الله المنتوري فقال في فهرسته:«قرأناه تفقها على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله محمد بن محمد القيجاطي وأجازني فيه وحدثني به عن شيخه الخطيب الوزير أبي عبد الله محمد بن يوسف ابن عبد الله اليحصبي اللوشي عن الأستاذ أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير عن الراوية أبي الحسن علي بن موسى الشاري عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد بن عبيد الله عن الخطيب أبي الحسن بن شريح بن محمد بن شريح عن خاله الراوية أبي عبد الله بن محمد الخولاني عنه (الداني) (فهرسة المنتوري، اللوحة 4) ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته: 29، وياقوت في معجم الأدباء: 4/ 1604، والذهبي في معرفة القراء 1/ 408، وتصحفت فيه الدال إلى راء، فسمي «الاقتصار». كما ذكره الداودي في طبقات المفسرين: 1/ 376، ونبه عليه ابن الجزري في ترجمته للداني من غاية النهاية: 1/ 505، غير أنه قال:«ومنظومته «الاقتصاد» أرجوزة. مجلد، وجاراه طاش كبرى زادة في مفتاح السعادة: 1/ 368، وحاجي خليفة في كشف الظنون: 1/ 135، والبغدادي في هدية العارفين: 1/ 653، وتبعهم على ذلك د. عبد المهيمن طحان في دراسته الموسومة: «أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان في القراءات السبع»: 49. والملاحظ أن عنوان الكتاب كما ورد عند ابن الجزري ومن جاراه يوهم بأن «الاقتصاد» كتابان أحدهما: منثور، والثاني: منظوم، وليس الأمر كذلك، بل الصحيح أن «الاقتصاد» كتاب واحد كما حقق ذلك د. عبد الهادي حميتو في الفهرسة التي صنعها لتآليف الداني، وقد طبعت أخيرا. وقد ورد «الاقتصاد» مرة واحدة في فهرست تصانيف أبي عمرو الداني الذي حققه د. غانم قدوري الحمد.

(2) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم ثم أبو طاهر البغدادي المقرئ. قرأ القراءات على ابن مجاهد، وقرأ القرآن على أحمد بن سهل الأشناني وجماعة. حلاه الداني بقوله: لم يكن بعد ابن مجاهد مثل أبي طاهر في عمله وفهمه. وقال القفطي:«ولم ير بعد ابن مجاهد في القراءات مثله. توفي سنة أربعين وثلاثمائة، له ترجمة في الفهرست 35، وتاريخ بغداد 11/ 7-8، وإنباه الرواة 2/ 215، وغاية النهاية 1/ 475-476.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والرأس» وشبههما، فقال بغير همز، وجميع أهل الأداء من الشاميين على ما حكيناه، ولا يعرفون غير ذلك. وقد أقرأني عبد العزيز بن أبي غسان[1] عن قراءته عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بغير همز، وجميع أصحاب الأخفش على تحقيق الهمزة».

وقال في المفردات[2] نحواً من هذا.

والدليل على أنه أراد ذلك إجماع الآخذين عنه من أهل بلده على تحقيق الهمزة المبتدأة في ذلك، وكذلك من أخذ عنهم إلى وقتنا هذا فدَلّ ذلك على صحة ما ذكرناه. انتهى.

وقال أبو الحسن الأنطاكي[3]:«وقد عد ابن مجاهد هذه الترجمة التي ذكرها ابن ذكوان عن ابن عامر خلافا لسائر القراء، وليست عندي خلافا، وإنما عنى ابن ذكوان

---

(1) الفارسي وقد تقدمت ترجمته.

(2) يقرر المؤلف هنا ـ حكاية عن الإمام الداني ـ بطلان قول من قال بوصل الهمزة في (وإن الياس) منسوبا لابن ذكوان ويؤكد أن الصحيح الثابت عنه في كتابه، وغير سائر القراء هو قطع الهمزة وقد أفاد الداني أنه قرأ بالوجهين على شيخه الفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان: (وإن الياس) بالوصل من غير همز في أول الاسم، وقرأ من طريق الشاميين بالقطع والهمز، قال الداني: وبه آخذ.

وقد دافع الحافظ الداني بقوة عن قراءة القطع والهمز التي صحَّ عنده أنها قراءة ابن ذكوان، ووهَّن القراءة الثانية المنسوبة إليه خطأ، ثم قال:«والدليل على أنه ـ أي ابن ذكوان ـ أراد ذلك دون غيره إجماع الآخذين عنه من أهل بلده على تحقيق الهمزة المبتدأة في ذلك، وكذلك من أخذنا عنه إلى وقتنا هذا».

ينظر المفردات في القراءات السبع: 209، وقال نحو ذلك في جامع البيان (اللوحة 316/ ظ ـ 317/ و) وقارن بالنشر 2/ 358-359.

(3) هو علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر الأنطاكي أبو الحسن التميمي نزيل الأندلس ومقرئها ومسندها. قال الداني:«أخذ القراءة عرضا وسماعا عن إبراهيم بن عبد الرزاق وعمر بن الأخرم، وأحمد بن يعقوب التائب، وأحمد بن محمد بن خشيش. قرأ عليه طائفة من قراء الأندلس».

قال ابن الفرضي:«أدخل الأندلس علما جما، وكان بصيرا بالعربية والحساب، وله حظ من الفقه، قرأ الناس عليه، وسمعت أنا منه. وكان رأسا في القراءات لا يتقدمه أحد في معرفتها في وقته». له ترجمة في معرفة القراء 1/ 342، وإنباه الرواة 2/ 308-309، وغاية النهاية 1/ 564-565.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بهذه الترجمة الألف الساكنة التي بين الياء والسين، والله أعلم. وكذلك كل من تأول هذا التأويل فهو غلط من تأويله» انتهى.

وقال صالح بن إدريس[1]، وهذا الذي ذكره ابن مجاهد عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿وإن اليَاسَ﴾ بغير همز منصوص في كتاب ابن ذكوان كما ذكره أبو بكر بن مجاهد، وكذلك رواه أحمد بن أنس[2] عن ابن ذكوان بإسناده عن ابن عامر. ورأيت الذين يسندون قراءتهم إلى هارون[3] الأخفش ما يعرفون ترك الهمز من قوله ﴿وإن اليَاسَ﴾، ويقرؤون مثل سائر أئمة الأمصار. ولم أجد هذا الحرف منصوصا في كتاب هارون الأخفش. وأخبرني علي بن الحسين[4] أنه قرأ به عليه في قراءة أهل الشام مثل قراءة سائر الأئمة. انتهى.

---

(1) هو أبو سهل البغدادي المقرئ، قرأ على ابن مجاهد وغيره، وسمع من يحيى بن صاعد، وبرع في القراءات وعللها. قرأ عليه عبد المنعم بن غلبون، وعلي بن محمد الأنطاكي. قال الذهبي: وكان شابا ناسكا منقطع القرين، من سادة المقرئين. توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة. معرفة القراء 1/ 302-303، وغاية النهاية 1/ 332.

(2) هو أحمد بن أنس بن مالك أبو الحسن الدمشقي، قرأ على هشام بن عمار وعبد الله بن ذكوان، وله عن كل منهما نسخة. وروى عنه القراءة عبد الله بن محمد الناصح المعروف بابن المفسر وأبو بكر النقاش وأبو الفضل بن أبي دواد وابن فطيس وعبد الله بن أحمد بن هارون الدمشقي. غاية النهاية 1/ 40.

(3) تقدمت ترجمته.

(4) هو علي بن الحسين بن يحي الشافعي المعدّل أو الشاهد كما يصفه الداني مرّة بهذا ومرّة بذاك. حدّث عنه الداني في عامة كتبه مع قليل من التفنن في ذكره على عادته باختصار نسبه، كما أن بعض المواضع في جامع البيان جاء فيها ذكر اسم أبيه بصيغة التكبير، كذلك في كتاب المكتفى، وقد حقق الدكتور عبد الهادي حميتو اسمه ونسبه وما وقع فيه من الخلاف في «معجم أسماء شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني، ينظر الصفحات 103-106، قال: ومن تأليف الداني التي صرح فيها باسم شيخه هذا: كتاب الإدغام الكبير: 37، والبيان: 22، والمكتفى في الوقف والابتدا: 37، 321، 467، 468، وورد هذا السند الذي عند القيجاطي في جمال القراء 2/ 489، إلا أن محققه ذكره باسم علي بن الحسن، وكذا في كتاب الموضح: 78، لم أجد له ترجمة في معرفة القراء ولا عند ابن الجزري في غاية النهاية، ولم أقف له على ترجمة أيضا فيما راجعت من كتب التراجم ومعاجم الأعلام حتى الآن، وقد ترجم ابن الجزري لشيخه الحسن بن رشيق في غاية النهاية 1/ 212 لكنه لم يذكره في الرواة عنه، وهو من شيوخ الداني أسند من طريقه في التيسير: 12 قراءة أبي عمرو بن العلاء.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ومن ذلك:

إمالة الألف من ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: 16].

قال في التيسير[1]: «وروى لي الفارسي/ عن أبي طاهر عن أصحابه عن أبي [ص:10] الحارث[2] إمالةَ فتحة السين من ﴿نَّحِسَاتٍ﴾. ولم أقرأ بذلك، وأحسبه وهما».

قال ابن الباذش[3]: وقال ابن شَنبُوذ[4] عن أبي عثمان[5]، وأبو طاهر عن عياش الجوهري[6]، وأبو الفضل الحمامي[7]، ثَلاثَتُهُمْ عن أبي عمرو

---

(1) 193.

(2) هو الليث بن خالد المروزي، وقيل البغدادي صاحب الكسائي، وأحد راوييه، قرأ عليه وسمع الحروف من حمزة بن قاسم الأحول وأبي محمد اليزيدي، قرأ عليه سلمة بن عاصم ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير. توفي سنة أربعين ومائتين. انظر ترجمته في معرفة القراء 1/ 211، وغاية النهاية 2/ 34.

(3) الإقناع في القراءات السبع 2/ 756.

(4) هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت شيخ الإقراء بالعراق مع ابن مجاهد. قرأ القرآن على خلق كثير بالأمصار، منهم قنبل، وهارون بن موسى الأخفش، وتهيأ له من لقاء الكبار ما لم يتهيأ لابن مجاهد. قرأ عليه عدد كثير وجرت معه مناظرات في حروف حكي أنه كان يقرأ بها وهي شواذ، فأذعن بالرجوع عنها بعد أن أهدر منها ما كان شُنعاً، وتوبوه عن التلاوة بها غصبا. توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. تنظر ترجمته في تاريخ بغداد 1/ 280-281، والمقفى الكبير للمقريزي 5/ 143 (نشرة محمد اليعلاوي دار الغرب الإسلامي ط 1)، ومعرفة القراء 1/ 276-279.

(5) هو سعيد بن عبد الرحيم البغدادي المقرئ المؤدب الضرير، صاحب الدوري من جلة القراء. قرأ عليه أبو الفتح بن بدهن، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وأبو بكر الشذائي، والحسن بن سعيد المطوعي، توفي بعد سنة عشر وثلاثمائة. ينظر معرفة القراء 1/ 242-243 وغاية النهاية 1/ 306-307.

(6) هو عياش بن محمد أبو الفضل الجوهري البغدادي، روى القراءة سبعا عن أبي عمر الدوري، روى عنه القراءة عبد الواحد بن عمر ومحمد بن يونس المطرز، ومحمد بن عيسى بن بندار وابن شبنوذ. مات سنة تسع وتسعين ومائتين، غاية النهاية 1/ 607-608.

(7) علي بن أحمد بن عمر بن حفص مقرئ العراق ومسند الآفاق. قرأ على النقاش وأبي عيسى بكار وآخرين. قرأ عليه خلق كثير، منهم أبو الفتح بن شيطا، ونصر بن عبد العزيز الفارسي، والحسن بن علي العطار، قال الخطيب كان صدوقا دينا فاضلا تفرد بأسانيد القراءة وعلوها. توفي سنة سبعة عشر وأربعمائة. انظر تاريخ بغداد 11/ 329-330، وغاية النهاية 1/ 521-522، وشذرات الذهب 5/ 88-89 (نشرة الأرنؤوط).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الدوري[1] عن الكسائي بإمالة السين، وكذلك حكى أبو طاهر عن أصحابه عن أبي الحارث عن الكسائي.

وقال عثمان بن سعيد[2]:«أحسبه وهماً»، قال لي أبي ـ رضي الله عنه ـ: ليس عندي وهما، وبه قرأت أنا ـ من طريق ابن شنبوذ عن أبي عثمان ـ على شيخنا أبي القاسم[3]، وبه وبه آخذ من هذا الطريق».

(1) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، ويقال صهيب الأزدي المقرئ النحوي البغدادي الضرير، مقرئ الإسلام، وشيخ القراء في عصره. قرأ على الكسائي وطائفة. قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني وجماعة، طال عمره وقصد من الآفاق وازدحم عليه القراء لعلو سنده، وسعة علمه. قال أبو علي الأهوازي:«رحل الدوري في طلب القراءات، وقرأ بسائر الحروف السبعة، وبالشواذ، وسمع من ذلك شيئا كثيرا، وهو ثقة في جميع ما يرويه، وذهب بصره في آخر عمره، وكان ذا دين وخير. توفي سنة أربعين ومائتين. له ترجمة في تاريخ بغداد 8/ 203-204، ونكت الهميان 146، ومعرفة القراء 1/ 191-192، وغاية النهاية 1/ 255-257.

(2) هو الحافظ الداني، وقوله في التيسير 193.

(3) هو خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد الإمام أبو القاسم بن النحاس القرطبي عرف بالحصَّار قال ابن ابن الجزري: أستاذ رحال ثقة، قرأ بمكة على أبي معتمر عبد الكريم الطبري وبمصر على نصر بن عبد العزيز الشيرازي وبقرطبة على أبي المطرف عبد الرحمن بن خلف ومعاوية بن محمد العقيلي، ورجع إلى قرطبة وولي خطابتها فكان مدار الإقراء عليه بها، قرأ عليه يحي أبو عبد المنعم بن الخلوف الغرناطي وجماعة، ولد سنة سبع وعشرين وأربعمائة، ومات في صفر سنة إحدى عشرة وخمسمائة. تنظر ترجمته في الغنية 147-148، والصلة 1/ 174-175، ومعرفة القراء 1/ 465-466، وتذكرة الحفاظ 4/ 1251، وغاية النهاية 1/ 271.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ومن ذلك:

الإشباع الذي رواه أحمد بن صالح[1] عن ورش[2].

قال أبو عبد الله بن سفيان[3] في كتابه الهادي[4] في سورة الفاتحة[5]: واختلف عن ورش في كسرة الكاف، فروى عنه أحمد بن صالح أنه يشبع الضمة إذا لقيتها الواو، والكسرة إذا لقيتها الياء، وبعض المصريين[6] يأخذ به، وبعضهم يطرحه.

---

(1) هو أبو جعفر المصري الحافظ المقرئ، أحد الأعلام. أخذ القراءة عرضا وسماعا عن ورش وقالون وروى حرف عاصم عن حرمي بن عمارة. روى عنه القراءة أحمد بن محمد بن حجاج الرشديني، والحسن بن أبي مهران، وغيرهما توفي سنة ثمان وأربعين ومائتين. معرفة القراء 1/ 184 وغاية النهاية 1/ 62.

(2) نقل بعض الرواة عن ورش تمكين الحركات في بعض الكلمات في أواخرها حتى ينشأ عن الحركة حرف مد كما ورد عنه من طريق أحمد بن صالح المذكور، فإنه كان مثلا يشبع الكسرة في الكاف من قوله تعالى في سورة الفاتحة (ملك يوم الدين) حتى تصبح كمثل «ملكي» بالياء، وإنما كان يقصد إلى تمكين الحركة مبالغة في التحقيق، وكذلك كان يفعل في تمكين الضمة قبل الواو في قوله (نعبد وإياك). وإلى هذا المذهب في رواية أحمد بن صالح عن ورش أشار أبو الحسن الحصري في رائيته في قراءة نافع:

ولم أر من يقرا بإشباع أحمد ... فأذكر في (إياك نعبد) ما أدري

و(مالك يوم الدين) ثم أنص ما ... يخالف فيه الأصل من علل تجري

انظر منح الفريدة الحمصية بشرح القصيدة الحصرية 2/ 51 (تحقيق الدكتور توفيق العبقري).

(3) هو محمد بن سفيان أبو عبد الله القيرواني، قرأ على ابن غلبون، وتفقه على أبي الحسن القابسي، وبرع في مذهب مالك. من تآليفه: «الهادي إلى مذاهب القراء السبعة» و«اختلاف القراء الأمصار في عدد آي القرآن». توفي سنة 415هـ تنظر ترجمته في معرفة القراء 1/ 380، وغاية النهاية 2/ 147.

(4) الهادي (اللوحة 3/ ظ)، وهو من مقروءات ابن خير الإشبيلي، وابن الجزري. ينظر فهرست ابن خير 24، والنشر 1/ 66-67.

(5) (اللوحة 3/ ظ)، تحت عنوان: ذكر اختلافهم في سورة الفاتحة، (مخطوط).

(6) في الهادي: «البصريين» وهو تصحيف.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقال الحذاق في القراءة إن ذلك إنما هو إذا انفتحت الياء فقط، وإذا انضمت الواو أو انفتحت. انتهى.

قال الداني[1]: وأما ما يقرأ به بعض المشيخة من المصريين والمغاربة في مذهب ورش من إشباع الكسرات إذا لقين الياءات، وإشباع الضمات إذا لقين الواوات، وذلك في نحو قوله ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ و﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: 4-5] فغلط بَيّن، وخطأ فاحش، وقد ردّه وطعن فيه غَيْرُ واحدٍ من علمائنا مِمَّن يُقْتَدي بهم، منهم: محمد بن علي[2]، وهو إمام هذه الرواية.

ثم قال: «فإن قيل: إن أحمد بن صالح قد روى عن ورش أن كسرة كاف «ملك» مبينة[3]،

---

(1) لم أقف على هذا النقل بنصه في ما بين يدي من تآليف الداني، ولكن وجدت نحوه في جامع البيان في سورة الفاتحة عند قوله تعالى (ملك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين) الورقة 61/ ب ـ 62/ أ.

(2) هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد أبو بكر الأذفوي المصري، قرأ القراءات على أبي غانم المظفر بن أحمد، وسمع الحروف من أحمد بن إبراهيم بن جامع، ولزم أبا جعفر النحاس وحمل عنه كتبه، وبرع في علوم القرآن، وكان سيد أهل عصره، له «كتاب التفسير» في مائة وعشرين مجلدا، وكتاب «الاستغناء في علوم القرآن» و«الإبانة في رواية ورش».

روى عنه القراءة جماعة من الأكابر، منهم محمد بن الحسين بن النعمان، والحسن بن سليمان، قال الداني: انفرد أبو بكر بالإمامة في وقته في قراءة نافع مع سمعه علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وتمكنه من علم العربية وبصره بالمعاني. توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.

انظر ترجمته في معرفة القراء 1/ 353-354، وغاية النهاية 2/ 198-199.

(3) أي ظاهرة من غير أن تتولد عنها ياء في (ملك يوم الدين)، ولا أن يتولد عن الضمة واو في نحو ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ﴾.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقال عن قالون[1]: مختلسة[2] فدلّ ذلك على الإشباع، فعن ذلك جوابان:

أحدهما: أن ورشا كان أبلغ تمطيطا للقراءة، وأشد تمكينا للحروف من قالون، إذ كان مذهب قالون ترك ذلك واستعمال الوسط من اللفظ، وذلك موجود عنهما في ألفاظ التالين بمذهبهما. ومذهب قالون هو الصحيح من مذهب نافع[3]، وبذلك وصف قراءته حين سئل عن الحدْر[4] فقال: «قراءتنا قراءة أكابر أصحاب

---

(1) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى الزرقي قارئ أهل المدينة في زمانه ونحويهم. قيل إنه كان ربيب نافع، وهو الذي لقبه قالون لجودة قراءته، وهي لفظة رومية معناها جيد، لم يزل يقرأ على نافع حتى مهر في القراءة. أخذ القراءة عرضا عن نافع، وقراءة أبي جعفر، وعرض أيضا على عيسى بن وردان. روى القراءة عنه خلق كثير، منهم ولداه أحمد وإبراهيم، وأحمد بن يزيد الحلواني، ومحمد بن هارون وأبو رشيد وأحمد بن صالح المصري توفي سنة عشرين ومائتين انظر ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي (211-220) ص: 350-352، ومعرفة القراء 1/ 155-156، وغاية النهاية 1/ 615-616.

(2) الاختلاس عند القراء هو الإسراع بالحركة أو بالحرف كما في قوله تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعَدُّوا فِي السَّبْتِ﴾، وليس هو المراد هنا، وإنما المراد بيان الحركة من غير إفراط، وقد كان ورش أكثر تمكنا من قالون نظرا لتمهل قراءته.

(3) هو الإمام نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي أبو رويم المقرئ المدني، قرأ على الأعرج وأبي جعفر القارئ، وشيبة بن نصاح، ومسلم بن جندب، وأقرأ الناس ظهرا، فقرأ عليه من القدماء: مالك، وعيسى بن وردان وقالون، وورش. قال سعيد ابن منصور: سمعت مالكا يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له قراءة نافع؟ قال: نعم. وقراءة نافع هي المعتمدة عند أهل المغرب والأندلس. ينظر في ذلك أطروحة الدكتور عبد الهادي حميتو وعنوانها «قراءة نافع عند المغاربة حتى القرن العاشر»، وهي منشورات وزارة الأوقاف المغربية في ستة أجزاء ضخام.

(4) عرفه الأهوازي بقوله: وأما الحدر فإنه القراءة السهلة السمحة الرتلة، العذبة الألفاظ، اللطيفة المعنى، التي لا تخرج القارئ فيها عن طباع العرب وعما تكلمت به الفصحاء بعد أن تأتي بالرواية عن الإمام من أئمة القراء على ما نقل عنه من المد والهمز، والقطع والوصل، والتشديد والتخفيف، والإمالة والتفخيم، والاختلاس والإشباع، فإن خالف شيئا من ذلك كان مخطئا. الإقناع لابن الباذش 1/ 559-560، وقارن بالنشر 1/ 207.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

رسول الله ﷺ، سهل[1] جزل، لا نمضغ ولا نلوك، ننبر ولا ننتهر[2]، نقرأ على أفصح [ص:11] اللغات وأمضاها»[3]، ففرق أحمد بما عبر عنه من البيان/ و الاختلاس ليدل بذلك على حقيقة مذهبهما المتقدم.

والجواب الثاني: أن يكون الإشباع المولد للحروف هو من اختيار ورش. وقد قدمنا أنه كان يُقرئُ به ولا يبينه، فرواه عنه أحمد، وساقه على جهة الاختلاف بين ورش وقالون؛ ظنا منه أن ذلك من مذهب نافع، وليس كذلك».

ثم بيّن أن الإشباع إنما سُمع من العرب في الشعر.

ثم قال:«وكتاب الله لا يحمل على ما يحمل عليه الشعر للضرورة التي تضم إليه لإقامة وزنه، ولا على الشاذ من اللغة، ولا[4] عند صحة الرواية عن الأئمة بشبه ذلك، فيتلقى بالقبول من غير مدافعة ولا معارضة. وأما أن يحمل على ذلك من جهة رواية واهية محتملة للتأويل، أو غلط غالط، ويجعل دليلا على صحةٍ، فيمتنع ذلك بالإجماع.

---

(1) غير مقروء في الأصل، والإضافة من جمال القراء والتحديد والإتقان للداني.

(2) كذا في الأصل، والذي في جمال القراء والتحديد والإتقان: «نسهل ولا نشدد».

(3) إلى هنا انتهت رواية المؤلف هذا الخبر وقد اختصرها اختصارا، وهي بتمامها في جمال القراء للسخاوي 2/ 530، ونصها:«وجاء رجل إلى نافع فقال: خذ علي الحدر، فقال نافع: ما الحدر؟ ما أعرفها، أسمعنا. قال: فقرأ الرجل، فقال نافع: حدرنا ألا نسقط الإعراب، ولا نشدد مخففا، ولا نخفف مشددا، ولا نقصر ممدودا، ولا نمد مقصورا، قراءتنا قراءة أكابر أصحاب الرسول ﷺ جزل، لا نمضغ ولا نلوك، نسهل ولا نشدد، نقرأ على أفصح اللغات وأمضاها، ولا نلتفت إلى أقاويل الشعراء وأصحاب اللغات، أصاغر عن أكابر ملي عن وفي، ديننا دين العجائز، وقراءتنا قراءة المشايخ، نسمع في القرآن ولا نستعمل فيه الرأي، ثم قرأ نافع رحمه الله ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ اهـ تحقيق د. علي حسين البواب مكتبة التراث/ مكة المكرمة/ ط1، وقارن بالتحديد والإتقان للداني 199 تحقيق د. أحمد عبد التواب الفيومي مكتبة وهبة ط 1.

(4) في إيجاز البيان: إلا.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ومن ذلك:

ما رواه البغداذيون عن ابن ذكوان في قوله تعالى:﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: 89].

قال ابن مجاهد في السبعة[1]: قرأ ابن عامر ـ وحده ـ في رواية ابن ذكوان ﴿ولا تَتْبَعانِّ﴾ مخففة التاء، مشددة النون. وفي رواية هشام بالنون الشديدة[2]، قال: وأحسب ابن ذكوان عنى بروايته: خفيفة، يعني التاء من «تبع»، فإن كان كذلك فقد اتفق هو وهشام في النون، وخالفه هشام في التاء[3].

قال الحافظ[4] في المفردات[5]: وقد ظن عامة البغداديين أن ابن ذكوان أراد تخفيف التاء دون النون، لأنه قال في كتابه: مخفف، ولم يذكر حرفا بعينه. وليس كما ظنوا، لأن

---

(1) 329.

(2) كذا في الأصل، وفي كتاب السبعة:«ساكنة التاء مفخمة مشددة النون. وفي رواية الحلواني عن هشام بن عمار: ﴿ولا تتبعان﴾ بتشديد النون» اهـ.
وقال ابن القاصح (سراج القارئ المبتدي 247):« قرأ ابن ذكوان بتخفيف النون، فـ«لا» نافية، والفعل معرب مرفوع بثبوت النون خبر بمعنى النهي، كقوله ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ﴾ على قراءة الرفع، والباقون بتشديدها، فـ«لا» ناهية، والنون للتوكيد. واتفقوا على فتح التاء الثانية وتشديدها وكسر الموحدة بعدها. وزاد ابن مجاهد وغيره لابن ذكوان إسكان التاء وفتح الموحدة وتشديد النون، وضعفه الداني وغيره فلا يقرأ به».

(3) ينظر في هذه المسألة التبيان في إعراب القرآن للعكبري 2/ 685، وغاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار للهمذاني 2/ 517-518، والبحر المحيط 6/ 101، والنشر 2/ 286-287، وإتحاف فضلاء البشر 2/ 119.

(4) هو الإمام الداني.

(5) المفردات في القراءات السبع 198-199، وفيه:«يصغى إلى قولهم» بدل «يصار»، وزيادة في آخره وهي:«ولا اطراد في اللغة مع أن القراءة سنة تتبع». وينظر جامع البيان للداني (اللوحة 247/ ظ). ونص عبارته فيه:«وقرأ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد ﴿أَوَءَابَآؤُنَا﴾ في (والصافات) و(الواقعة) بفتح الواو وتحقيق الهمزة بعدها، وقرأ الباقون وورش في رواية الأصبهاني بإسكان الواو وتحقيق الهمزة بعدها في الموضعين، إلا أن الأصبهاني يلقي حركتها على الواو، فتحرك بها وتسقط هي من اللفظ «اهـ».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الذين تَلَقَّوا ذلك أداء، وأخذوه منه مشافهة أولى أن يصار إلى قولهم ويعتمد على روايتهم، وإن لم يقْوَ ذلك في قياس العربية.

ومن ذلك:

ما رواه البغداذيون أن ورشاً أَسْكَنَ الواو من قوله تعالى: ﴿أَوَءَابَآؤُنَا﴾ [الصافات: 17] [الواقعة: 48] في الموضعين.

قال ابن مجاهد[1]: «واختلفوا في فتح الواو وإسكانها من قوله ﴿أَوَأَمِنَ﴾ [الأعراف: 98]، فأسكنها ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿أَوَ أَمِنَ﴾ بفتح الواو. غير أن ابن كثير كان ينصب الواو في الصافات والواقعة، وكان نافع وابن عامر يقفانها في الثلاثة المواضع.

قال الحافظ[2]: وقد غلط عامة البغداذيين في الموضعين اللذين في سورة [ص:12] والصافات والواقعة في مذهب ورش/، فحكوا عنه أنه يسَكِّن الواو فيهما، ثم يلقي عليها حركة همزة ﴿آباؤنا﴾ كما فعل في الأعراف، قياساً على ذلك. وأضاف ذلك أبو طاهر بن أبي هاشم[3] إلى رواية داود[4] وعبد

(1) السبعة 286.

(2) ينقل المؤلف عن أبي عمرو الداني في جامع البيان (اللوحة 230/ و)، (بتصرف).
وقوله «يدل عليه ما روته الجماعة في كتبهم... الفتح لا غير» يوهم أن ﴿أَوَأَمِنَ﴾ في الأعراف موقوفة الواو غير منتصبة، وليس الأمر كذلك، بل القاعدة عند ورش أنه ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبله، ويحذف الهمزة كما سبق للمؤلف نفسه أن نص عليه. ينظر سراج القارئ المبتدي 226.

(3) في الأصل: هشام، والصواب ما أثبت، وقد تقدم التعريف به.

(4) هو داود بن أبي طيبة المصري أبو سليمان بن هارون بن يزيد. قرأ على ورش، وهو من جلة أصحابه ثم عرض على عليّ بن كيسة صاحب سليم. قرأ عليه ابنه عبد الرحمن ومواس بن سهل، والحسين بن علي بن زياد وغيرهم. مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين. معرفة القراء الكبار 1/ 182-183، وغاية النهاية 1/ 279-280.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الصمد[1] عنه، وذلك غلط بيّن على ورش وعلى أصحابه، يدل عليه ما روته الجماعة عنه في كتبهم، وذلك أنهم قالوا عنه في الأعراف: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ موقوفة الواو غير منتصبة، وقالوا عنه في الموضعين الأخيرين: منتصبة الواو، فاتضح بذلك لمن أعمل الفكر وأنعم النظر أن بين الموضعين فرقا: لاختلاف الترجمة فيهما، وأن مذهبه في الأعراف الإسكان نصا، وفي الصافات والواقعة الفتح لا غير.

(1) هو عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العتقي أبو الأزهر المصري، أحد الأئمة الأعلام. حدث عن أبيه، وعن سفيان بن عيينة، وقرأ القرآن وجوده على ورش. روى القراءة عنه عرضا وسماعا بكر بن سهل الدمياطي، وحبيب بن إسحاق القرشي، ومحمد بن سعيد الأنماطي. قال الذهبي: ولمكان أبي الأزهر اعتمد الأندلسيون على قراءة ورش. توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين. معرفة القراء 1/ 182، وغاية النهاية 1/ 389.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[الشرط الثاني: موافقة أحد المصاحف الأئمة]

وأما الشرط الثاني، فإنما اشترطوه لإجماع الأئمة بعد الصدر الأول على ترك القراءة بما يخالف المصاحف الأئمة، وإنما كان ذلك جائزا للصحابة والتابعين ومن جرى مجراهم من القرَأة المؤَمَّنين على التنزيل، العارفين بالتأويل. وأما من عداهم فممنوع من ذلك، مُضَيّق عليه. وقد كان الإمام المقرئ أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب المعروف بابن شَنبوذ[1] يرى القراءة بما خالف خط المصحف، فضجّت الحنبلية من أمره، فحمل إلى دار السلطان، ونُوظرَ على ذلك[2]، والسلطان يسمع من وراء حجاب، فاعترف بجملة من هذه القراءات المخالفة للمصحف، وكُتِبَ بذلك صَكٌّ ضُمِّنَ منها حروفا، مثل: «فَامْضُوا إلى ذِكْر الله»[3]، و«تَجْعَلونَ شُكْرَكُم أَنَّكُم تُكَذِّبونَ»[4]، «وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا»[5]، «وَتَكُونُ الجِبَالُ كَالصُّوفِ المَنْفُوشِ»[6]،

---

(1) تقدمت ترجمته.

(2) انظر مناظرة ابن شنبوذ وملابساتها في تاريخ بغداد 1/ 280-281، ووفيات الأعيان 4/ 229-301، ومعجم الأدباء 5/ 2323-2326، والوافي بالوفيات 2/ 37-38، والمرشد الوجيز 186-192.

(3) هي قراءة الكبراء من الصحابة والتابعين كما نص على ذلك أبو حيان في البحر 10/ 175، وانظر أسماءهم في المحتسب 2/ 321-322، وفي مختصر شواذ القرآن: 157، عزاها ابن خالويه إلى عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن الزبير.

قال ابن جني: في هذه القراءة تفسير للقراءة العامة: ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾، أي: فاقصدوا، وتوجهوا، وليس فيها دليل على الإسراع، وإنما الغرض المضي إليها كقراءة من ذكرنا) اهـ.

(4) هي قراءة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما. ينظر المحتسب 2/ 310، ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه 192، والبحر المحيط 10/ 53-54. قال أبو حيان: «وتجعلون شكركم» وذلك على سبيل التفسير لمخالفته السواد. وحكى الهيثم بن علي أن لغة أزد شنوءة «ما رزق فلان فلانا، بمعنى: ما شكره» اهـ.

(5) هي قراءة أُبي، وعبد بن مسعود، وابن عباس، وابن جبير. ينظر تفسير الطبري 11/ 34، والقرطبي 11/ 34 والبحر المحيط 7/ 213.

(6) تقدمت القراءة وتخريجها.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

«فَاليَوْمَ نُنَحِّيكَ ـ بِالحَاء ـ بِبِدائِك»[1] من النداء، «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَقَدْ تَبّ»[2]، «فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الإِنْسُ أَنَّ الجِنَّ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَالَبِثُوا حَوْلاً فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ»[3]، «وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَالذَّكَرِ والأُنْثَى»[4]، و«فَقَدْ كَذَّبَ الكَافِرُونَ فَسَوْفَ يَكونُ لِزَاما»[5]، «وَلْتَكُنْ مِنْكُم أُمَّةٌ يُدْعونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَامُرونَ بِالمعْروفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المنْكَرِ وَيَسْتَعِينونَ للهَ عَلى مَا أَصَابَهُمْ»[6]. وهذه كلها قراءات مروية عن الصحابة وغيرهم، وفي البخاري جملة منها[7].

---

(1) هي قراءة أبي بن كعب، وابن مسعود، وابن السميفع، ويزيد البربري. انظر البحر المحيط 6/ 103، وقارن المحتسب 1/ 316، ومختصر شواذ القرآن 63.

(2) هي قراءة أبي، وابن مسعود، والأعمش. انظر معاني القرآن للفراء 3/ 298، وتفسير الطبري 30/ 217، وتفسير القرطبي 20/ 236، والبحر المحيط 10/ 566.

(3) نسبت القراءة لابن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهما. انظر المحتسب 2/ 182، والقرطبي 14/ 179، وقال أبو حيان في البحر 8/ 532:«وعن ابن عباس، وابن مسعود، وأبي، وعلي بن الحسن، والضحاك قراءة في هذا الموضع مخالفة لسواد المصحف ولما روي عنهم، ذكرها المفسرون، أضرب عن ذكرها صفحا على عادتنا في ترك نقل الشاذ الذي يخالف للسواد مخالفة كثيرة.

(4) هي قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء وعلي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم. انظر إعراب القرآن القرآن للنحاس 3/ 717، ومعاني القرآن للفراء 3/ 241، والمحتسب 2/ 364، والقرطبي 20/ 81، والبحر المحيط 10/ 492. قال أبو حيان:«وما ثبت في الحديث من قراءة:«والذكر والأنثى» نقل آحاد مخالف للسواد، فلا يعد قرآنا».

(5) هي قراءة عبد الله بن مسعود، وابن عباس، وابن الزبير. انظر المحتسب 2/ 126، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 472، والقرطبي 13/ 85، والبحر المحيط 8/ 135، قال أبو حيان: وهو محمول على أنه تفسير لا قرآن.

(6) هي قراءة عثمان وابن الزبير وعيسى بن عمر وعون الثقفي وصبيح وعمرو بن دينار انظر كتاب المصاحف 82-83، وتفسير الطبري 7/ 91-92، والبحر المحيط 3/ 291. قال أبو حيان: «ولم تثبت هذه الزيادة في سواد المصحف، فلا يكون قرآنا، وفيها إشارة إلى ما يصيب الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر من الأذى» اهـ.

(7) انظر صحيح البخاري. كتاب التفسير 6/ 112، 188، 210، 211، 221 (نشرة أحمد محمد شاكر. دار إحياء التراث العربي بيروت).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وكان بالحضرة ابن مجاهد وأبو بكر الأبهري[1] مع جملة الفقهاء، وذلك في ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين وثلاث مائة. ثم رجع عن ذلك ابن شنبوذ مُقِرًّا بأنه كان خطأ، لمخالفته مصحف عثمان بن عفان الذي اجتمعت عليه الصحابة.

[ص:13] قال ابن قتيبة[2] ـ بعد ما ذكر أوجه القراءات ـ :«فإن/ قال قائل: فهل يجوز لنا أن نقرأ بجميع هذه الوجوه؟

قيل له: كل ما كان منها موافقا لمصحفنا غَيْرَ خارِجٍ من رسم كتابه ـ جاز لنا أن نقرأ به. وليس لنا ذلك فيما خالفه؛ لأن المتقدمين من الصحابة والتابعين قرؤوا بلغاتهم، وجَرَوْا على عادتهم[3]، وخَلَّوْا أنفسهم وسَوْمَ طبائعهم، فكان[4] ذلك جائزاً لهم، ولقوم ولقوم من القَرَأَةِ[5] بعدهم مأمونين على التنزيل، عارفين بالتأويل، فأما نحن ــ مَعْشَرَ المتكلفين ـ، فقد جمعنا الله بحسن اختيار السلف لنا على مصحف هو آخر العرض، فليس[6] لنا أن نَعْدُوَه، كما كان لهم أن يفسّروه، وليس لنا أن نفسِّره.

---

(1) هو محمد بن عبد الله بن صالح بن عمر أبو بكر الأبهري. قال الخطيب: سكن بغداد وحدث بها عن أبي عروب الحراني، ومحمد بن الباغندي، ومحمد بن الحسن الأشناني، وخلق سواهم من البغداديين والغرباء. له التصانيف في شرح مذهب مالك والاحتجاج له والرد على من خالفه، وكان إمام أصحابه في وقته. حدث عنه إبراهيم بن مخلد، والبرقاني، والقاضي أبو القاسم التنوخي. وكان أحد أئمة القرآن والمتصدرين بذلك والعارفين بوجوه القراءة وتجويد التلاوة، وقد ذكره أبو عمرو الداني في طبقات المقرئين. توفي ببغداد سنة خمس وسبعين وثلاثمائة. انظر ترجمته في فهرست ابن النديم 253، وتاريخ بغداد 5/ 462-463، وترتيب المدارك 6/ 183-192 (منشورات وزارة الأوقاف المغربية).

(2) تأويل مشكل القرآن 42.

(3) في الأصل: «عاداتهم».

(4) في الأصل: «وكان».

(5) في تأويل مشكل القرآن «القراء»، وهما بمعنى واحد.

(6) في التأويل: «وليس».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ولو جاز أن نقرأه[1] بخلاف ما ثبت في مصحفنا، لجاز أن نكتبه على الاختلاف وعلى الزيادة وعلى النقصان والتقديم والتأخير، وهناك يقع ما كرهه لنا الأئمة الموفَّقون[2]، رحمة الله عليهم.

وقال أبو العباس المهدوي[3]:«روى أبي بن كعب وغيره عن النبي ﷺ أنه قال:«أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُف»[4]. فاختلف أهل العلم في تأويل هذا الحديث. وأصحّ ما عليه الحُذَّاقُ من أهل النظر في معنى ذلك ـ إن شاء الله ـ [أن][5] ما نحن عليه في وقتنا هذا من هذه القراءات هو بعض الحروف السبعة التي نزل القرآن عليها.

وتفسير ذلك أن الحروف السبعة التي أخبر النبي ﷺ أن القرآن نزل عليها تجري على ضربين:

أحدهما: زيادة كلمة ونقص أخرى، وإبدال كلمة مكان أخرى، وتقدمة كلمة على أخرى، وذلك نحو ما روي عن بعضهم[6]:«لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ»، وروي عن بعضهم «حم سق»[7]، وروي عن بعضهم: «إِذَا جَاءَ

(1) في الأصل: «نقرأ».

(2) كذا في تأويل المشكل، وفي الأصل «الموافقون».

(3) شرح الهداية 1/ 5 تحقيق د. حازم سعيد حيدر. مكتبة الرشد. الرياض ط 1.

(4) سبق تخريجه.

(5) زيادة من شرح الهداية.

(6) هي قراءة ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وطلحة بن عمرو وعطاء ووكيع وعكرمة. ينظر تفسير الطبري 4/ 165-166، والكشاف 1/ 342، وتفسير الرازي 2/ 172، والبحر المحيط 2/ 293. قال أبو حيان: «والأولى جعل هذا تفسيرا، لأنه مخالف لسواد المصحف الذي أجمعت عليه الأمة». وفي كتاب المصاحف: 54، 74، 82 وشرح الهداية للمهدوي 1/ 5 أن عبيد الله بن أبي يزيد سمع من ابن الزبير على المنبر يقرأ:«ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج».

(7) تروى القراءة عن ابن مسعود، وابن عباس. ينظر تفسير الطبري 25-6، ومختصر شواذ القرآن 134 والمحتسب 2/ 249، ومعاني القرآن للفراء 3/ 21، والقرطبي 16/ 1.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

جَاءَ فَتْحُ اللهِ والنَّصـرْ»[1]، «وجاءت سكرة الحق بالموت»[2]، فهذا الضـرب وما أشـبهه متروك ولا تجوز القراءة به، ومن قرأ بشـيء منه غير معاند ولا مجادل عليه وجـب عـلى الإمام أن يأخذه بالأدب بالضرب والسجن على ما يظهر من الاجتهاد[3]. فـإن قـرأ بـه وجادل عليه ودعا إليه الناس وجب عليه القتل، لقوله ﷺ:«اَلْمِـراءُ فِي القُـرْآنِ كُفْـر»[4] ولإجماع الأمة على اتباع خط المصحف المرسوم.

والضرب الثاني: ما اختلف فيه القراء من إظهار وإدغام، وروم وإشمام[5]، وتخفيـف وشد، وإبدال حركة بأخرى، وياء بتاء، وواو بفاء[6]، وما أشـبه ذلـك مـن الاخـتلاف

(1) تنسب لابن عباس. انظر مختصر شواذ القرآن 181، وكتاب المصاحف 81، وفيه أن ابـن عبـاس قرأهـا في صلاة المغرب، والكشاف 4/ 294.

(2) تنسب القراءة لأبي بكر الصديق، وابن مسعود، وسعيد بن جبير، وشعبة، وطلحة. انظر تفسير الطـبري 26/ 160، والمحتسب 2/ 283، ومعاني الفراء 3/ 78 وإعراب القرآن للنحـاس 4/ 225، ومختصـر شواذ القرآن 144، والكشاف 4/ 7، والقرطبي 17/ 12.

(3) في ترجمة أبي محمد الهمذاني الضبي المعروف بالجاولي من غاية النهايـة 1/ 408-409 ـ نقـلا عـن كنـز المقرئين لأبي الفرج الهمذاني ـ ورد ما نصه:«من قرأ بخلاف ما في الدفتين وإن كانت القراءة عن صحابي أو تابعي فهو بذلك ضال مبتدع يستتاب. فإن تاب، وإلا على السلطان أن يرده إلى المجمع عليه» اهـ.

(4) رواه أبو داود في كتاب السنة من السنن 5/ 10 (نـشرة عزت عبيد الدعاس وعادل السيد. دار ابن حزم حزم ط 1)، والحاكم في المستدرك 2/ 223 بلفظ «مراء»، والحـديث في مسـند الإمـام أحمـد 15/ 147 (ط/ شاكر)، ولفظه فيه «المراء في القرآن كفر، ثلاث مرات، فما عرفتم منهم فاعملوا، وما جهلتم منهم فردوه إلى عالمـه» (حـديث رقـم: 7976)، وورد في المسـند بلفـظ «مـراء» في 14/ 240، و18/ 133، و18/ 133، و19/ 134، و20/ 156، وبلفظ «جِـدال في القـرآن كفـر» في المسـند أيضـا 13/ 249، وأخرجه ابن حبان في صحيحه. ينظر الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان 4/ 325.

(5) في شرح الهداية زيادة: وقصر ومد.

(6) في الأصل «بياء».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المتقارب ـ فهذا الضرب هو المستعمل في زماننا هذا، وهو/ الذي عليه خط مصاحف [ص:14] الأمصار[1]. انتهى.

واعلم أن المخالفة للمصحف الإمام إذا كانت يسيرة قد تغتفر عند الأئمة، ألا ترى أن الأئمة المجمع عليهم قد قرؤوا بأشياء من هذا النوع، ولم تعب قراءتهم كقراءة من قرأ «بِظَنِين» بالظاء[2]، وهو في جميع المصاحف بالضاد، وكقراءة من قرأ ﴿ٱلصِّرَٰط﴾، و﴿وَيَبْصُطُ﴾ في البقرة [245]، و﴿بَصْطَةً﴾ في الأعراف [69] بالسين[3]، وذلك مرسوم في جميع المصاحف بالصاد.

وقرأ عاصم الجحدري في سورة البقرة : ﴿والصَّابِرونَ في البَأْساءِ﴾ بالواو[4]، وهو في جميع المصاحف: ﴿والصَّابِرِينَ﴾ بالياء، والمخالفة في مثل هذا أشد من المخالفة فيما

---

(1) من أول قول المهدوي:«وأصبح ما عليه الحذاق...» إلى هنا وارد عند ابن الجزري في منجد المقرئين 54-55، والنص بأطول مما هنا في المرشد الوجيز لأبي شامة 140-142.

(2) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. ينظر السبعة 673، والتيسير 220، ومعاني الفراء 3/ 242، ومعنى القراءة أنه ليس بمتهم، من الظِنّة ـ بالكسر ـ بمعنى التهمة، ورجحت هذه القراءة لأنها أنسب بالمقام لاتهام الكفرة له ﷺ، ونفي التهمة أولى من البخل.
وفي كتاب المصاحف 49-50 أن الحجاج بن يوسف غير في مصحف عثمان أحد عشر حرفا، آخرها (وما هو على الغيب بظنين) فغيرها (بضنين) على القراءة الأولى، وبأن التهمة تتعدى ب«على» دون البخل إلا بالتضمين. انظر روح البيان للآلوسي 30/ 61.

(3) قرأه بالسين حيث ورد في القرآن قنبل عن ابن كثير. ينظر التبصرة في القراءات السبع لمكي ابن أبي طالب 55، تحقيق محمد غوث الندوي، والتيسر 19، والنشر 1/ 271 اهـ.

(4) هي قراءة الحسن، والأعمش ويعقوب. انظر الكشاف 1/ 331، وتفسير الرازي 2/ 97، والقرطبي 2/ 240، والبحر المحيط 2/ 140. قال أبو حيان:«وقال الفارسي: إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم فالأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها، لأن هذا الموضح عن موضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل، لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام، وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجها واحدا، أو جملة واحدة».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

تقدم. وقد أجاز القراءة بذلك القاضي أبو بكر بن الطيب[1] بشرط صحة روايته كذلك عن السلف.

قال في الانتصار[2]:«ولم يُنْقَلْ عن أحد من السلف أنه قرأ «والمقيمون[3] الصلاة» بالرفع، ولا «الصابئين»[4] بالنصب، فلا يجوز قراءتهما بذلك البتة، والواجب فيهما اتباع المصحف. وما روي عن عاصم من أنه كان إذا قرأ ﴿والصَّابِرِينَ﴾ قرأه بالرفع ويكتب[5] بالنصب، لئلا يخالف المصحف، فإنه إن ثبتت عنه بذلك رواية[6] عن السلف وجب إجازة قراءته على الوجهين، وإن لم يثبت[7] ذلك، وكان ذلك من رأيه واجتهاده فإنه خطأ مردود». انتهى.

وقد أجاز الزجاج[8] أن يقرأ «لَكِنْ أَنَا هُوَ اللهُ رَبِّي» على ما في مصحف أُبيّ، لأن خط المصحف الإمام يحتمل ذلك عنده وإن كان احتمالاً بعيدا.

---

(1) هو الإمام الباقلاني، وقد تقدمت ترجمته.

(2) 2/ 560.

(3) في سورة النساء، وهي قراءة أبي بن كعب وابن مسعود، والحسن، وسعيد بن جبير، وعمرو بن عبيد، وعيسى بن عمر، ومالك بن دينار، والأعمش ويونس، وأبي عمرو في رواية هارون عنه. انظر إعراب القرآن للنحاس 1/ 505-506، والطبري 9/ 239، والمحتسب 1/ 203، والكشاف 1/ 582، والقرطبي 6/ 12.

(4) في سورة المائدة، أما في سورتي البقرة والحج فقد أجمع القراء على النصب.
وقراءة «الصابئين» تنسب لأُبي، وعائشة، وابن محيصن، وسعيد بن جبير. انظر كتاب المصاحف 104، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 509، والتبيان للعكبري 1/ 450-452، والمحتسب 1/ 217، والكشاف 1/ 631-633، وتفسير الرازي 3/ 429، والبحر المحيط 4/ 325.

(5) كذا في الأصل، وفي نكت الانتصار «كتب».

(6) كذا وردت العبارة في الأصل، وفي نكت الانتصار «فإنه إن ثبت عنه رواية لذلك».

(7) في نكت الانتصار «يرو».

(8) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي. أخذ عن ثعلب والمبرد. وكان إماما في العربية من من أهل الدين .من كتبه:«معاني القرآن»، و«فعلت وأفعلت». توفي قبل سنة إحدى عشر وثلاثمائة، وقيل ست عشرة، وقد بلغ من العمر فوق الثمانين، انظر ترجمته في تاريخ بغداد 6/ 89-95، وإشارة التعيين 12، وإنباه الرواة 1/ 194-201.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال في سورة الكهف في كتاب «المعاني»[1] ـ بعد ما ذكر كل ما يحتمله ذلك الحرف من أوجه القراءات: «ما روي وما لم يُرْوَ فهذا جميع ما يحتمله هذا الحرف. والجيد البالغ ما في مصحف أبيّ، ولم نذكره في هذه القراءات لمخالفته المصحف، وهو «لَكِنْ أَنَا هُوَ اللهُ رَبِّي»[2]، فهذا هو الأصل، وجميع ما قرئ به جيد بالغ، ولا أنكر القراءات بهذا. لأن[3] الحذف في الكتاب قد يقع كثيرا[4] في الياءات والهمزات، فيقرأ بالحذف وبالتمام، وبالتمام، نحو قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: 6]، فمن قرأ «الدَّاعِي» فمصيب، ومن قرأ «الدَّاع» فمصيب [وكذلك من قرأ «لَكِنَّا» و«لَكِنْ أَنَا» فهو مصيب][5]. والأجود اتباع القراء ولزوم الرواية، فإن القراءة سنة، وكلما كثرت الرواية الرواية في الحرف، وكثرت به القراءة فهو المتبع. وما جاز[6] في العربية ولم يقرأ به قارئ فلا تَقْرَأَنَّ به، فإن القراءة به بدعة. وكلما قلّت به الرواية وضعف عند/ أهل العربية [ص:15] فهو داخل في الشذوذ، ولاينبغي أن يقرأ به». انتهى.

(1) معاني القرآن وإعرابه 3/ 287، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث مصر ط 1.

(2) هي قراءة أبي وابن مسعود والحسن. انظر المحتسب 2/ 29، وحجة القراءات لابن زنجلة 417-418 418 (تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة ط 5)، والقرطبي 10/ 405، والبحر المحيط 7/ 197. وفي التوجيه الصرفي لهذه القراءة ينظر المنصف في شرح تصريف المازني 2/ 28-29.

(3) في الأصل «إلاّ أن».

(4) في المعاني: «قد يقع في الكتاب كثيرا».

(5) زيادة من معاني القرآن.

(6) في الأصل «جاء».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[الشرط الثالث: موافقة العربية]

وأما الشرط الثالث فإنما اشترطوه لأن القرآن عربي بنص القرآن.

قال عز من قائل: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: 192-195]. فإذا رويت قراءة لها وجه في العربية قام الشاهد منها أنها من القرآن، وما لم يكن له وجه في العربية دَلَّ ذلك على وهم بعض الرواة، فيردها أئمة القرآن، وقد يردها قوم ويقبلها آخرون لجريانها عند من يقبلها على وجه سائغ في العربية، وسأمثل لك من هذا وجوها لتقف عليها من كلامهم.

وروى الحافظ[1] وغيره بسند إلى الأعمش[2]، قال: «قلت عند إبراهيم[3]: «قَالَ لِمَنْ حَوْلِهِ» فقال: ما نراك يا أعمش تاتينا إلا بحرف أشنع، إنما هي: ﴿لِمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ [الشعراء: 25]،

---

(1) هو الإمام الداني، وأحسب أن هذا النقل من كتابه: «المحتوى في القراءات الشواذ» الذي نبه عليه ابن خير في فهرسته 29 والذهبي في معرفة القراء 1/ 408، وسير أعلام النبلاء 18/ 81، وابن الجزري في غاية النهاية 1/ 501 وحاجي خليفة في كشف الظنون 2/ 1612. ولم أقف على إشارة له في الفهرس الشامل لمخطوطات القراءات المطبوع في الأردن، فلعله من تراث الداني المفقود.

(2) تقدمت ترجمته.

(3) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعي الكوفي الإمام المشهور الصالح الزاهد العالم. قرأ على الأسود بن يزيد، وعلقمة بن قيس. قرأ عليه سليمان الأعمش، وطلحة بن مصرف. توفي سنة خمس وتسعين وقيل سنة ست وتسعين، غاية النهاية 1/ 29-30.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فقلت: «لَمَنْ حَوْلِهِ»، فقال إبراهيم لطلحة[1]: كيف تقول؟ فقال كما قلت: لمن حولِهِ. فقلت: لا أجالسكما اليوم وقد لحنتما»[2].

وقال ابن قتيبة في كتاب المشكل[3]: «وأما ما تعلقوا به من حديث عائشة رضي الله عنها[4] في غلط الكاتب، وحديث عثمان رضي الله عنه فيما وقف عليه من اللحن في المصحف[5] ـ فقد تكلم النحويون في هذه الحروف، واعتلوا لكل حرف منها، واستشهدوا الشعر، فقالوا في قوله: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: 63] وهي لغة بلحرث بن كعب[6] يقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهمان».

---

(1) ابن مصرف، وقد تقدمت ترجمته.

(2) القائل هو الأعمش، والخبر في تأويل مشكل القرآن: 62، ومؤدّاه مطابق لرواية الحافظ الداني، غير أن محقق التأويل ـ السيد أحمد صقر ـ توهم أن النزاع بين الطرفين متعلق باللام المقترنة ب«مَنْ»، فضبطها بالفتح في الموضع الأول، وبالكسر في الثاني.
وورد هذا الخبر مخالفاً لما ها هنا في معاني الفراء 2/ 76، وخزانة الأدب 4/ 432-433، ـ والبغدادي ينقل عن الفراء ـ وروايته فيهما: «حدثني مندل بن علي العنزي عن الأعمش قال: كنت عند إبراهيم وطلحة بن مصرف يقرأ ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ بنصب اللام من ﴿حول﴾، فقال لي إبراهيم: «ما تزال تأتينا بحرف أشنع، إنما هي ﴿لمن حولِه﴾ بخفض اللام، قال: قلت: لا، إنما هي ﴿حَوْلَهُۥ﴾ بفتح اللام، فقال إبراهيم: يا طلحة كيف تقول؟ قال: كما قلت، قال الأعمش: قلت: لحنتما، لا أجالسكما اليوم» اهـ.
أقول: وهذه الرواية فيها اضطراب، ذلك أن القارئ ﴿لِمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ بفتح اللام هو طلحة، وأن إبراهيم النخعي أنكر عليه هذه القراءة، ثم تمضي الرواية لتقرر أن إبراهيم يسأل طلحة رأيه في المسألة، فيقره هذا على مقالته، فكيف يستقيم هذا الخبر؟!.

(3) تأويل مشكل القرآن 50-51.

(4) في الأصل «رحمها الله».

(5) كذا في الأصل، وفي تأويل المشكل: «أرى فيه لحنا».

(6) حكى غير واحد من أئمة العربية أنها لغة لخثعم أيضا، وزبيد، وبني العنبر، وبني الهجيم، ومراد، وعذرة، وكنانة. انظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 43-47، والكشف عن وجوه القراءات لمكي 2/ 99-100 (تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة)، وشرح المفصل 3/ 128، والبحر المحيط 7/ 349-350.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثم قال: «على أن القرأة قد اختلفوا في قراءة [هذا][1] الحرف: فقرأ أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر[2]: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ ذهب إلى أنه غلط من الكاتب كما قالت عائشة.

وكان عاصم الجحدري يكتب هذه الحروف[3] الثلاثة في مصحفه على مثالها[4] في الإمام، فإذا قَرَأهاَ، قرأ:﴿إِنَّ هَذَيْنِ﴾، وقرأ «والمقيمونَ الصَّلاَة»، وقرأ: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئِينَ».

وكان يقرأ في سورة البقرة: «وَالصَّابِرُونَ»[5].

وإنما فرق بين القراءة والكتاب لقول «عثمان»: «أَرَى فِيهِ لَحْنًا وَسَتُقِيمُهُ العَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا»[6] فأقامه بلسانه، وترك الرسم على حاله.

---

(1) ساقطة من الأصل.

(2) في الأصل: «عمران» وهي أيضا قراءة عثمان، وعمر وعائشة وابن الزبير وسعيد بن جبير واليزيدي والحسن والمطوعي والجحدري وإبراهيم النخعي والأعمش وابن عبيد ويونس. انظر إعراب القرآن للنحاس 343، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري 3/ 43-47، وتفسير الطبري 16/ 137، والحجة لابن خالويه 242-243، وحجة القراءات لابن أبي زرعة 454-456، ومعاني الفراء 2/ 183-184، والتيسير 151، والقرطبي 11/ 216، والبحر المحيط 7/ 349-350.

(3) في الأصل: «الحروف».

(4) في الأصل: «مثالها».

(5) وفي التأويل: ويكتبها الصابرين.

(6) ينظر معاني القرآن للفراء 183-184، والحجة لابن خالويه 242، وكتاب المصاحف 32-34، قال أبو أبو داود:« والألحان: اللغات. وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إنا لنرغب عن كثير من لحن أبيّ، يعني: لغة أبيّ. ثم نقل بسنده إلى عثمان رضي الله عنه قال: لما فُرغ من المصحف أتي به عثمان فنظر فيه فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى فيه شيئا من لحن ستقيمه العرب بألسنتها. قال أبو داود: هذا عندي يعني بلغتها، وإلا لو كان فيه لحن لا يجوز في كلام العرب جميعا لما استجاز أن يبعث به إلى قوم يقرؤونه».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثم قال[1]:« وليست تخلو هذه الحروف من أن تكون على مذهب من مذاهب أهل الإعراب فيها، أو تكون غلطاً من الكاتب، كما ذكرت عائشة، فإن كانت على مذهب النحويين فليس ـ ها هنا ـ لَحْنٌ بحمد الله، وإن كانت خطأ في الكتاب فليس على الله ولا على رسوله جناية الكاتب في الخط، ولو كان هذا عيبا يرجع على القرآن، لرجع عليه كل خطأ وقع في كتاب المصحف من طريق التهجي». ثم ذكر مواضع وقعت في المصحف / على غير المتعارف عند أهل الهجاء. [ص:16]

ثم قال[2]:« وكذلك لَحْنُ اللاحنين من القراء المتأخرين، لا يُجْعَلُ حُجَّةً على الكتاب، فقد كان الناس قديما يقرؤون بلغاتهم كما أعلمتك.

ثم خلف من بعدهم قوم[3] من أهل الأمصار وأبناء العجم ليس لهم طبع اللغة، ولا علم التكلف، فَهَفَوْا في كثير من الحروف وزَلّوا وقرؤوا بالشاذ وأخلّوا».

ثم أخذ يذكر ما هو عنده خَلَل من وجوه القراءات، فذكر قراءة حمزة[4] ﴿ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ ﴾ [النساء: 135] من الولاية ـ قال[5]:«ولا جهة[6] للولاية ها هنا، إنما هي «تَلْوُوا»[7] من ليِّكَ في الشهادة وميلك إلى أحد الخصمين على[8] الآخر.

---

(1) تأويل مشكل القرآن: 56-57.

(2) تأويل مشكل القرآن 58.

(3) كذا في الأصل، وفي التأويل: «ثم خلف قومٌ بعد قوم» وهما بمعنى.

(4) وابن عامر، والأعمش، ويحي بن وثاب. انظر إعراب القرآن للنحاس 1/ 495، والتبيان للعكبري 1/ 398، وتأويل مشكل القرآن 62، وتفسير الطبري 9/ 310، والتيسير 97، والحجة لابن خالويه 127، والسبعة 238-239، والحجة لأبي زرعة 215-216، ومعاني الفراء 1/ 291، والنشر 1/ 252.

(5) تأويل مشكل القرآن 62.

(6) في التأويل: وجه. والوجه والجهة بمعنى.

(7) أي: بواوين، كما في التأويل.

(8) في التأويل: عن.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال[1]: وقرأ أيضاً[2]: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: 22] بكسر الياء، ظن أن الباء تخفض الحرف كله.

وقرأ[3]: ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئُ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: 43]، فجزم الحرف الأول، والجزم لا يدخل الأسماء، وأعرب الآخر، وهو مثله.

وقرأ نافع[4]: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: 54] بكسر النون. ولو أريد بها الوجه الذي ذهب إليه، لكانت «فَبِمَ تُبَشِّرُونَنِي» بنونين[5].

---

(1) تأويل المشكل 62.

(2) في التأويل: وقرأ الأعمش ... واتبعه على ذلك حمزة، وهي أيضاً قراءة يحيى بن وثاب، وحمران بن أعين، أعين، وسليمان بن مهران. انظر التبيان للعكبري 2/ 767 وإعراب القرآن للنحاس 2/ 368-369، والتيسير 134، والحجة لابن خالويه 203، وحجة القراءات لأبي زرعة 377-378، والسبعة 364، والكشف لمكي 2/ 26-27، والكشاف: 3/ 134، ومعاني الفراء 2/ 75، والنشر 2/ 298/ 299.

(3) تعقب غير واحد من النحويين قراءة حمزة هذه، ولحَّنوه فيها مع أنها قراءة سبعية متواترة. ينظر معاني القرآن للزجاج 3/ 159، وإعراب القرآن للنحاس 3/ 377، والتبيان في إعراب القرآن 2/ 1077، والكشف عن وجوه القراءات 2/ 212، والبحر المحيط 9/ 41-42.

وقال البغدادي في خزانته 4/ 430-431 (ط/ هارون): «كسر ياء المتكلم لغة بني يربوع، لكنه عند النحاة ضعيف كقراءة حمزة ﴿ما أنتم بمصرخي﴾، ثم حكى أن الفراء والزجاج وغيرهما ممن أنكروا هذه القراءة، ثم عاد فقال في 4/ 434 ـ نقلا عن أبي نصر القشيري ـ: «ما ثبت بالتواتر عن النبي ﷺ فلا يجوز أن يقال هو خطأ أو قبيح أو رديء، بل في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح، فلعل هؤلاء أرادوا أن غير هذا الذي قرأ حمزة أفصح». ثم استعرض أقوال علماء العربية في توجيه قراءة حمزة.

(4) وأبو جعفر، وشيبة. انظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 383، ومعاني القرآن للزجاج 3/ 181، والتبيان للعكبري 2/ 784-785، وشرح الهداية 2/ 377-378، والسبعة 367، والكشف لمكي 2/ 30-31، والتيسير 136، والحجة لابن خالويه 206، والبحر المحيط 6/ 485.

(5) لأنها في موضع رفع. كما في التاويل.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقرأ «حمزة»[1] [﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: 59]. بالياء، ولو أريد به الوجه الذي ذهب إليه لكانت:][2] «ولا يحسبن الذين كفروا أنهم سبقوا إنهم لا يعجزون».

قال[3]: «وهذا يكثر. ولم يكن القصد في هذا الكتاب إليه، وستراه كلّه في كتابنا المؤلف في وجوه القراءات».

وقال الفراء في كتاب المعاني[4] في قوله ـ عز وجل ـ: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾: اختلف القراء، فقال بعضهم: هو لحن، ولكنا نمضي عليه[5] لئلا نُخَالِفَ الكتاب».

وروى «عن عائشة أنها سئلت عن قوله في النساء ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ ... وَٱلْمُقِيمِينَ﴾، وعن قوله في المائدة ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: 69]، وعن قوله: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، فقالت: هذا خطأ من الكاتب. وقرأ أبو عمرو: ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾[6] واحتج أنه بلغه عن بعض أصحاب النبي ﷺ أنه قال: إِنَّ فِي المُصْحَفِ لَحْنًا وَسَتُقِيمُهُ العَرَبُ.

قال الفراء: «ولست أشتهي أن أخالف الكتاب».

---

(1) وابن عامر وحفص. السبعة: 307. فالقراءة سبعية متواترة، فلا يلتفت إلى من طعن فيها من النحاة، انظر معاني القرآن للزجاج 2/ 421، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 192، والبحر المحيط 5/ 352.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(3) تأويل مشكل القرآن 64.

(4) معاني القرآن 2/ 183.

(5) في الأصل: «ولكنا فيه نمضي عليه».

(6) تقدمت.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وممن تكلم في أوجه من القراءات من العلماء هشام ابن عمار السلمي الدمشقي[1].

قال ابن الباذش[2]: روى هشام من الطريقين عنه ـ يعني ابن عامر ـ في حَم السجدة[3] ﴿أَرْنَا﴾ بإسكان الراء، وفي الحديد: ﴿وكلٌّ﴾ بالرفع، وقال: هما خطآن[4]، إنما هو ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا﴾ [فصلت: 29] بكسر الراء، و﴿كُلاًّ وَعَدَ ٱللَّهُ﴾ [الحديد: 10] بالنصب.

نا أبو داوود[5]، نا أبو عمر[6]، نا أبو مسلم[7]، نا ابن مجاهد، قال: حدثني أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿وَمَا يَشَاءُونَ﴾ بالياء.

قال هشام: هذا خطأ ﴿تَشَآءُون﴾ [الإنسان: 30]، [التكوير: 29] أصوب.

---

(1) إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم. أخذ القراءة عرضا عن أيوب بن تميم، وعراك بن خالد، وسويد بن عبد العزيز وغيرهم. روى القراءة عنه أبو عبد الله القاسم بن سلام، وأحمد بن يزيد الحلواني، وأحمد بن أنس، وروى عنه الوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب وهما من شيوخه. مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وقيل سنة أربع وأربعين، ومعرفة القراء 1/ 195-196، وغاية النهاية 2/ 354-356.

(2) الإقناع 1/ 578.

(3) حم السجدة أحد الاسمين اللذين تعرف بهما سورة فصلت، إذ ليس في الحواميم سجدة إلا في هذه السورة، فمن هنا سميت حم السجدة، وهذا الاسم بعينه هو المذكور عند ابن الباذش في الإقناع 1/ 578.

(4) اختيار هشام هذا مما خالف به شيخه ابن عامر، وينظر باب ما خالف فيه الرواة أئمتهم في الإقناع 1/ 563 إلى آخر الجزء.

(5) سليمان بن نجاح.

(6) الحافظ الداني.

(7) أبو مسلم الكاتب.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال ابن مجاهد[1]: قال أبو خليد[2] لأيوب[3] القارئ: أَنْتَ فِي هَذَا وَاهِمٌ[4] ـ يعني ﴿يَشَاءُونَ﴾، / قال: «وَاللهِ إِنِّي لَأُثْبِتُهَا كَمَا أُثْبِتُ أنك عتبة بن خَلاَّد»[5]. [ص:17]

وقال ابن مجاهد[6]: وقرأ ابن كثير وعاصم ـ في رواية أبي بكر ـ وابن عامر: ﴿أَرْنَا الذَيْنِ﴾ ساكنة الراء.

وقال هشام بن عمار عن ابن عامر: هذا خطأ، إنما هو ﴿أَرِنَا﴾[7].

ومنهم الإمام المتفق على إمامته وحذقه بهذا العلم أبو بكر بن مجاهد.

قال في كتاب السبعة[8]: «قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان: ﴿أَرْجِئْهِ﴾[الأعراف: 111] بالهمز وكسر الهاء. وقول ابن ذكوان لا يجوز، لأنَّ الهاء لا تكسر وقبلها همزة [ساكنة][9].

---

(1) السبعة 665.

(2) هو عتبة بن خلاد أبو خليد الحكمي الدمشقي. روى القراءة عن نافع وله عنه نسخة. روي القراءة عنه هشام بن عمار وطائفة، له ترجمة في تهذيب التهذيب 7/ 95-96، وغاية النهاية 1/ 498.

(3) أيوب بن تميم أبو سليمان التميمي الدمشقي ضابط مشهور. قرأ على يحيى بن الحارث الذماري، أخذ عنه القراءة عرضا عبد الله بن ذكوان، والوليد بن عتبة. وأخذ عنه الحروف عبد الحميد بن بكار وأبو مسهر الغساني، وهشام بن عمار. توفي سنة ثمان وتسعين ومائة، معرفة القراء 1/ 148، ومختصر تاريخ ابن عساكر 5/ 115ـ 116، وغاية النهاية 2/ 172.

(4) في الأصل: «ولهم»، وهو تصحيف.

(5) نقل هذا الخبر ابن الجزري في غاية النهاية 1/ 498، وتصحفت فيه «خلاد» إلى «حماد».

(6) كتاب السبعة 576.

(7) في السبعة: وقال هشام بن عمار عن ابن عامر: (أرْنا) خطأ، إنما هي (أرِنا) بكسر الراء.

(8) السبعة 288 (مع تصرف في اللفظ).

(9) من السبعة 288 .

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال[1]: وزعم الأخفش عن ابن ذكوان بإسناده عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر: ﴿أنبئهم﴾ [البقرة: 32] مهموزة مكسورة الهاء، وهو خطأ.

وقال في موضع آخر[2] أخذته عن بعض أصحابنا عنه:«وكذلك روى بعض المكيين المكيين عن ابن كثير ﴿أنبئْهم﴾ بالهمز وكسر الهاء، وهو غلط.

قال ابن مجاهد[3]: «هذا الذي روى عن ابن كثير كسر الهاء مع الهمز هو أبو [محمد][4] إسحاق بن أحمد الخزاعي[5] حدثني بذلك عن ابن فليح[6] عن أصحابه عن عن ابن كثير. قال ابن مجاهد: فراجعت الخزاعي في ذلك، وأخبرته أن ذلك غير جائز ـ ودللته على الصواب، وعرفته أن كسر الهاء لا يجوز مع الهمز، فكتب إلي: غلطتُ والتَبَسَ عَلَيّ، وقد رَجَعْتُ عن كسر الهاء.

---

(1) المصدر نفسه 154، ولفظه فيه: وزعم الأخفش الدمشقي... إلخ، وساقه الحافظ الداني في جامع البيان البيان (اللوحة 338/ و)، وتنسب القراءة كذلك لابن عباس. وانظر المحتسب 1/ 66، والبحر المحيط.

(2) ينظر النص في الحجة 2/ 6.

(3) لم يرد هذا النقل في كتاب السبعة له، وقد أكّد ذلك الداني في جامع البيان (اللوحة 169/ ظ) بقوله:«روى ابن مجاهد في غير كتاب السبعة كسر الهاء مع الهمزة عن الخزاعي عن ابن فُلَيْح».

(4) زيادة على الأصل.

(5) هو إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع أبو محمد الخزاعي المكي، إمام في قراءة المكيين ثقة ضابط حجة. حجة. قرأ على أحمد البزي، وعبد الوهاب بن فليح، روى القراءة عنه ابن شنبوذ، والحسن ابن سعيد المطوعي، وابن مجاهد. ألف كتابا حسنا جمعه في خلاف المكيين واتفاقهم. توفي سنة ثمان وثلاثمائة. معرفة القراء 1/ 227-228، وغاية النهاية 1/ 156.

(6) هو عبد الوهاب بن فليح المكي أبو إسحاق المقرئ. قرأ القرآن على داود بن شبل بن عباد، ومحمد بن بزيع، ومحمد بن سبعون. قرأ عليه إسحاق بن أحمد الخزاعي، وروى عنه محمد بن هارون الأزدي وطائفة. وكان إمام أهل مكة في القراءة في زمانه. توفي في حدود الخمسين ومائتين. انظر معرفة القراء 1/ 180، وغاية النهاية 1/ 480-481.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال صالح بن إدريس[1]: والذي ذكره أبو بكر بن مجاهد عن الأخفش لم نجد في كتابه الذي صنعه في قراءة ابن عامر روايةَ ابن ذكوان لهذا الحرف ذِكْراً فيه. وقد ذكر الأخفش في كتابه الذي صنعه في القراءات عن أهل الشام والقراء جميعا ﴿أنبـُٔهُم﴾ برفع الهاء مع الهمز. وما أحسب أبا بكر بن مجاهد ذكره عن الأخفش إلا وقد حدثه من يثق به عنه، ولعل الأخفش رجع عن هذا بعدما رواه وسمعه[2] منه جماعة كما فعل الخزاعي، والله أعلم[3].

وقال ابن مجاهد[4]: قرأ ابن عامر ﴿فَبِهُدِيهُمُ ٱقْتَدِهِ﴾ [الأنعام: 91] مكسورة الهاء، من غير بلوغ «يا»، وهذا غلط[5].

---

(1) تقدمت ترجمته، وما قاله صالح بن إدريس قال مثله أبو عمرو الداني في جامع البيان (اللوحة 169/ ظ ـ 170/ و) «ولم أجد أنا في كتاب الأخفش الخاص والعام ما حكاه ابن مجاهد عنه».

(2) في الأصل بعض محو، ولعله كما أثبت.

(3) قد ذكر الداني بالفعل أن أبا الفرج محمد بن إبراهيم الشنبوذي سأل أبا الحسن بن الأخرم بحضرة ابن مجاهد: هل يعرفون كسر الهاء مع الهمزة في ﴿أنبئهم﴾؟ قال: لا والله ما نعرفه»، جامع البيان (اللوحة 170/ و).

(4) السبعة 262.

(5) في السبعة: «يشم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء»، وقال الفارسي: «الوجه: الوقف على الهاء لاجتماع الكثرة، والجمهور على إثباته، ولا ينبغي أن يوصل، والهاء ثابتة لأن هذه الهاء في السكت بمنزلة همزة الوصل في الابتداء في أن الهاء للوقف، كما أن همزة الوصل للابتداء بالساكن، وكما لا تثبت الهمزة في الوصل، كذلك ينبغي أن لا تثبت الهاء.

وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء ليس بغلط، ووجهها: أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف، وحسن إضماره لذكر الفعل الدال عليه.

ومثل ذلك ما حكاه أبو الحسن من قراءة بعضهم (ولكل وجهة هو موليها)؛ فاللام متعلقة بـ (مول) على هذه القراءة. والهاء كناية عن التولية، ودل عليه قوله (مول)، فعلى هذا أيضا قراءة ابن عامر (فبهداهم اقتده)؛ وقياسه: إذا وقف عليه أن يقول (اقتده) فيسكن هاء الضمير، كما تقول:«اشتره»، وفي الوصل اشترهي يا هذا»، و«اشترهو» قبل» اهـ (الحجة 3/ 351. (بتصرف)).

وقال الداني في (جامع البيان اللوحة 223/ و): «وهذه الهاء من قراءة ابن عامر كناية عن مصدر محذوف ثابت عنه، والتقدير: اقتد الاقتدا، وهي في قراءة الباقين هاء سكت واستراحة.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال[1]: وقرأ ابن كثير[2] وحده ﴿ضِئَاء﴾ بهمزتين في القرآن كله[3]، هكذا قرأت على قنبل، وهو خطأ[4].

قال: وكان أصحاب البزي وابن فليح ينكرون هذا ويقرؤون مثل قراءة الناس.

قال[5]: وقال الحلواني عن هشام ﴿هِئْتَ لَكَ﴾ يهمز ويفتح [التاء][6] ويكسر الهاء، وهو خطأ[7]، وتابعه أبو علي الفارسي في كتاب الحجة.

قال[8]: وأما ما رواه الحلواني عن هشام «هئت لك» مهموزاً، بفتح التاء وكسر الهاء، فهو يشبه أن يكون وهماً من الراوي، لأن الخطاب يكون من المرأة ليوسف، وهو لم يتهيأ لها، يبيّن ذلك أن في السورة مواضع تدل على خلاف ذلك، من قوله ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: 23]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾

والملاحظ أن الفارسي والداني قد توافقا على توجيه هذه القراءة، واعتبر أن الهاء كناية عن مصدر محذوف، لا هاء سكت كما فهم ابن مجاهد فخطأ القراءة بحسب ما تأول. ومن المقرر أن القراءة سنة متبعة، فلا يجوز أن تضعف بالتعاليل والتأويلات.

(1) قول ابن مجاهد في السبعة: 323.

(2) ينظر شرح الهداية 2/ 336، والتبيان للعكبري 2/ 665، والحجة لابن خالويه 180، وحجة القراءات لأبي زرعة 328 والسبعة 323، والكشف لمكي 1/ 512، والتيسير 120-121، والكشاف 2/ 225، والقرطبي 8/ 309، والنشر 2/ 282، وغيث النفع 240.

(3) ورد في يونس: 5، والأنبياء: 48، والقصص: 71.

(4) قوله «وهو خطأ» ليس في كتاب السبعة المطبوع، لكنه مذكور عند الفارسي في الحجة 4/ 413-417.

(5) ينظر السبعة: 347، وأورد هذا النقل الحافظ الداني في جامع البيان (اللوحة 254/ ظ) فقال:... وأخبرنا محمد بن علي، قال: أخبرنا ابن مجاهد... عن ابن عامر ﴿هِئْتَ لَكَ﴾ من: «هيأت» بكسر الهاء وبالهمز وفتح التاء.

(6) من السبعة: 347.

(7) قوله «وهو خطأ» ليس في كتاب السبعة المطبوع، لكنه مذكور عند الفارسي في الحجة 4/ 413-417.

(8) ينظر الحجة: 4/ 421، بتصرف.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[يوسف: 52]، وقوله: ﴿أَنَا رَاوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: 51] ولو كان على هذه الرواية لقالت له «هئْتَ لي» فالوهم / في هذه الرواية ظاهر[1]. ص:18]

وقال ابن مجاهد: وكلهم قرأ ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟﴾ [الكهف: 97] بتخفيف الطاء غير حمزة، فإنه قرأ ﴿فما اسْطَّاعُوا﴾ مشددة الطاء، قال: وهو غير جائز؛ لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة، والتاء المدغمة وهي ساكنة.

قلت: وقال الزجاج[2]: من قرأ بإدغام التاء في الطاء فلاحِنٌ مخطئ، زعم ذلك النحويون ويونس وسيبويه وجميع من قال بقولهم؛ لأن السين ساكنة، فإذا أدغمت التاء صارت طاء ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين، فإن قال: اطرح حركة التاء على السين فخطأ أيضا، لأن سين «استفعل» لم تحرك قط.

وقال أبو جعفر النحاس[3]: حكى أبو عبيد أن حمزة كان يدغم التاء في الطاء ويشدد الطاء. قال أبو جعفر: لا يقدر أحد أن ينطق به، لأن السين ساكنة والطاء المدغمة ساكنة.

قال سيبويه[4]: هذا محال.

---

(1) كلام الفارسي هذا في الحجة 4/ 420، وهو بنصه:«وأما ما رواه الحلواني عن هشام (هئت لك) مهموزا بفتح التاء وكسر الهاء فهو يشبه أن يكون وهما من الراوي، لأن في السورة مواضع تدل على خلاف ذلك من قوله (وراودته التي هو في بيتها عن نفسه)، وقوله: (ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالغَيْبِ)، ولو كان على هذه الرواية لقالت له:«هئت لي»، فالوهم في هذه الرواية ظاهر» اهـ.

(2) معاني القرآن 3/ 312.

(3) إعراب القرآن 2/ 474.

(4) الكتاب 2/ 424، 429.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقال الجوهري[1]: «من جمع بين الساكنين في موضع لا يصح فيه اختلاس الحركة فهو مخطئ، كقراءة حمزة ﴿فما اسْطَّاعُوا﴾، لأن سين الاستفعال لا يجوز تحريكها بوجه من الوجوه».

وقال فيما روي عن أبي عمرو أنه أدغم ﴿شهر رمضان﴾ وأشباه ذلك إنما هو إخفاء بحركة مختلسة[2].

قال: «ولا يجوز أن تكون الراء الأولى ساكنة، لأن الهاء قبلها ساكنة فيؤدي إلى الجمع بين الساكنين في الوصل من غير أن يكون قبلها حرف لين، وهذا غير موجود في شيء من لغات العرب. وكذلك قوله:﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر: 9] و﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: 35] و﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس:49] وأشباه ذلك»[3].

ولا يعتبر بقول الفراء[4] أن هذا ونحوه مدغم، لأنهم لا يحصلون هذا الباب.

وقال ابن مجاهد[5]: وقرأت على قنبل عن النبال: ﴿من سبأْ بنبأٍ﴾ [النمل: 22] ساكنة الهمزة[6]، وكذلك في قوله ﴿لسبأٍ فِي مَسَكِنِهِمْ﴾ [سبأ: 15] وكذلك روى الحسن بن محمد عن قنبل عن ابن كثير وهو وهم[7].

---

(1) ينظر الصحاح (روم) 5/ 1938 (نشرة أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين ط 3).

(2) الصحاح (روم) 5/ 1938.

(3) الصحاح (روم) 5/ 1938.

(4) قال في معاني القرآن 2/ 379: «وقرأها أهل الحجاز (يخْصمّون) يشددون ويجمعون بين ساكنين، وهو في قراءة أبيّ بن كعب «يختصمون». فهذه حجة لمن يشدد» اهـ.

(5) السبعة 480.

(6) انظر الحجة لابن خالويه 270، وحجة القراءات لأبي زرعة 525، والتيسير 167، والكشف لمكي 2/ 155، وتفسير الرازي 24/ 190، والبحر المحيط 8/ 225-226، والنشر 2/ 337.

(7) لا مجال لتوهيم رواية قنبل عن ابن كثير، إذ هي سبعية متواترة، وهذا الذي ذهب إليه ابن مجاهد لا دليل دليل عليه، ولا معنى لإيثار رواية البزي على رواية قنبل.

وقد حكى الداني الخلاف في قراءة الآية، وأورد رواية البزي وقنبل من غير مفاضلة بينهما. ينظر التيسير 167.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقال في كتاب الياءات[1] في قراءة ابن كثير: ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ [لقمان: 13، 16، 17]. وأما قوله: ﴿يَٰبُنَيْ﴾ خفيفة غير مضافة فمحذوفة اللام وياء الإضافة. ولم يَأْتِ مِثْلُ ذلك عن أحد من العرب عَلِمْناه.

قال صالح بن إدريس: وسألت أبا بكر بن الأنباري عن قراءة ابن كثير ﴿يَٰبُنَيْ﴾ خفيفة فأنكرها ولم يُجِزْها في اللغة ولم يُصَحِّحْها عن ابن كثير[2].

قلت: وهذا في كتاب ابن مجاهد أكثر من أن يحصى.

وقال أبو عبد الله بن سفيان في كتابه الهادي[3]:«أجمع القراء على قوله تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: 7] على إثبات الألف التي بعد الهمزة، إلا قليلاً، فإن أبا بكر بن مجاهد ذكر أنه قرأه عليه بحذف الألف التي بعد الهمزة، وهذا غلط عند النحويين.

وقال[4] في سورة [النمل: 22]: قرأ أبو عمرو والبزي: ﴿من سبأ﴾ بفتح الهمزة من غير غير تنوين ها هنا وفي سبأ[5].

---

(1) كتاب الياءات لابن مجاهد، فقد نقل منه ابن الجزري في النشر 2/ 177، فقال عند ذكر ياءات الإضافة: «ولم يذكر هذا عن إسماعيل إلا ابن مجاهد في كتاب «الياءات»»، وقال عند ذكر «الياءات» الزوائد في النشر 2/ 192:«... من غير طريق ابن مجاهد، مع أنه قطع له بالإثبات في سبعته، وذكر في كتاب «الياءات»...الخ». وقد ورد ذكر كتاب «الياءات» عَرَضاً في خزانة الأدب 4/ 434، قال البغدادي:«...وهذه الحكاية تروى على وجوه ذكرها ابن مجاهد في كتاب «الياءات».

(2) إنكار ابن الأنباري على ابن كثير قراءته مردود عليه، ولو خالفت قياس النحو، لأن القراءة سنة متبعة. (ويا بُنيْ) ـ بإسكان الياء ـ قراءة سبعية متواترة. وفي استشهاد المؤلف بهذه الآية إطلاق، إذ هي واردة في مواضع من كتاب الله، والذي ينصرف إليه تعليق المؤلف هو ما ورد في سورة لقمان، في الموضع الأول منها فقط، وما سوى ذلك فهو يقرأ فيه الياء مشددة.

(3) اللوحة 40/ و.

(4) الهادي (اللوحة 31/ ظ).

(5) وذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ﴾.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقرأ ابن ذكوان ﴿تأكل منسأته﴾ [سبأ: 14] بهمزة ساكنة بين السين والتاء، وهذه القراءة غلط من ابن ذكوان عند أهل العربية لما شرطنا في صدر كتابنا[1] أن تاء التأنيث المنقلبة في الوقف هاء لا يكون / ما قبلها إلا مفتوحا، والفاء في نية[2] حركة. [ص:19]

وقد رد الحافظ أبو عمرو[3] أيضا وجها من القراءات من هذا القبيل.

من ذلك رواية البتر في باب المد والقصر عن ابن كثير.

قال ابن الأهوازي:[4] ابن الحباب[5] عن البزي عن ابن كثير، والخاشع[6] عن رجاله رجاله عن قنبل عنه: يمدان حرفا بحرف مداً وسطاً، كمد الكسائي سواء.

---

(1) إنكار أبي عبد الله بن سفيان قراءة ابن ذكوان (تأكل منسأته) ـ بهمزة ساكنة ـ لا يعتد به ولو خالف قياس أهل العربية، لأن القراءة سنة كما تقدم، قال ابن الجزري في النشر 1/ 10: «فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها، كإسكان (بارئكم)، و(يأمُركم)، ونحو (سبأْ)، و(يا بنيْ). وينظر سراج القارئ المبتدئ 326، فقد فصل ابن القاصح القول في هذه المسألة.

(2) كذا في الأصل.

(3) مؤدى نقل المؤلف في جامع البيان له (اللوحة 151/ ظ)، وهو مطول هناك، وقد اختصره هنا اختصارا مع تصرف في لفظه. وسيورد ابن الباذش العبارة المشعرة برد الداني لهذا المذهب بلفظها قريبا.

(4) هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي، صاحب المؤلفات، وشيخ القراء في عصره، وأعلى من بقي في الدنيا إسنادا. ولد بالأهواز وقرأ بها على شيوخ العصر، ثم رحل إلى دمشق فاستوطنها وأكثر من الشيوخ والروايات. قرأ على إبراهيم بن أحمد بن محمد الطبري، وأحمد بن عبد الله بن الحسين الجبني، وكثير غيرهما. قرأ عليه أبو القاسم الهذلي وخلق. توفي بدمشق سنة ست وأربعين وأربعمائة. له ترجمة في تذكرة الحفاظ. 3/ 1124، ومرآة الجنان 2/ 237، وغاية النهاية 1/ 221.

(5) هو أبو علي الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق البغدادي، شيخ متصدر مشهور ثقة، روى القراءة عرضا عرضا وسماعا عن البزي، وقرأ أيضا على محمد بن غالب الأنماطي وبشر بن هلال. روى عنه القراءة ابن مجاهد وابن الأنباري وابن شنبوذ وغيرهم. وقد كان من الإتقان والضبط وصدق اللهجة بمكان لا يجهله أحد من علماء الصنعة كما في إبراز المعاني 4/ 295، والتيسير 227، توفي سنة إحدى وثلاثمائة. وانظر ترجمته في تاريخ بغداد 7/ 301-302، وتاريخ الإسلام للذهبي (حوادث 251-260 هـ) ص: 307-308.

(6) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن البصري القطان المعروف بالخاشع. قرأ بمكة على أبي بكر بن بن محمد بن عيسى بن بندار صاحب قنبل، ومحمد بن بقرة. قرأ عليه ابن زلال، وأبو علي الأهوازي. أقرأ ببغداد مدة واشتهر ذكره، وطال عمره، وصنف في القراءات، وبقي إلى حدود التسعين وثلاثمائة. معرفة القراء الكبار 1/ 239، وغاية النهاية 1/ 526-527.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الحلواني والهاشمي[1] عن القواس[2] عنه بالبتر في جميع ذلك، وهو حذف الألف والواو والياء من سائرهن، إلا أن الحلواني عن القواس عنه أثبت الألف ومدّها مدّاً وسطا في خمس كلمات لا غير: قوله تعالى ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقرة: 33، 35]، [الأعراف: 19]، [طه: 117، 120] حيث كن، و﴿يَٰٓـَٔاخْتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم: 28] و﴿يَا أَيُّهَا﴾ حيث كان، و﴿وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً﴾ [القمر: 15] و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: 35]، [محمد: 19] وما تصرَّف منه حيث كان هذه الكلمات فقط بالمد حيث كن، وباقي الباب بالبتر حيث كان، الآخذون عنه بإثبات الألف والواو والياء في سائر ذلك من غير مد حيث كان[3].

قال ابن الباذش[4]: فحدثني أبو داود عن أبي عمرو قال: هذا مكروه قبيح لا يعمل عليه، ولا يؤخذ به، إذ هو لحن لا يجوز بوجه، ولا تجوز القراءة به، ولعلهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المد وإسقاطها؛ فعبروا عن ذلك بحذف حرف المد وإسقاطه مجازا.

---

(1) هو محمد بن عيسى أبو موسى، ويقال أبو علي الهاشمي العباسي البغدادي، يعرف بالبياضي، روى الحروف سماعا من غير عرض عن محمد بن يحي القطعي، وبشر بن هلال، ونصر بن علي. روى عنه الحروف أبو بكر بن مجاهد، وأبو بكر بن مقسم، وأبو الحسن بن شنبوذ وعليه مدار قراءة ابن محيصن من طريق الشنبوذي. غاية النهاية 2/ 225.

(2) هو أحمد بن محمد بن علقمة، أبو الحسن المكي المقرئ، النبال المعروف بالقواس. قرأ على أبي الإخريط وهب بن واضح، وحدث عن مسلم بن خالد الزنجي وغيره، وجلس للإقراء مدة. قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، وقنبل، وعبد الله بن الزبير الهاشمي. توفي بمكة سنة أربعين ومائتين، وقيل سنة خمس وأربعين. معرفة القراء 1/ 178-179، وغاية النهاية 1/ 123-124.

(3) كذا بالأصل، ولعل صواب العبارة هو: «وقال أبو علي»، أو «وقال الأهوازي: ابن الحباب عن البزي عن ابن كثير، والخاشع عن رجاله عن قنبل عنه ـ أي عن ابن كثير ـ يمدان حرفا لحرف مدا وسطا كمد الكسائي سواء». وهذه العبارة قد أوردها ابن الباذش بالنص في الإقناع 1/ 466، ثمة قال الأهوازي: الحلواني والهاشمي عن القواس عنه بالبتر في جميع ذلك... وانظر هذه العبارة بلفظها عند ابن الجزري في النشر 1/ 320. ويتضح بعد هذا أن سبب الإشكال في العبارة سقوط حرف العطف ـ أي الواو ـ قبل «قال»، بالإضافة إلى إقحام الناسخ كلمة «ابن»، والله أعلم.

(4) الإقناع 1/ 467.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال ابن الباذش[1]: وكنت حين قرأت بهذا الطريق على أبي القاسم ـ رحمه الله ـ مرة مرة ابتر المد جِدّاً على حسب الظاهر من الرواية، ومرة آتي بأقصر[2] التمكين غير مبتور.

مبتور.

ومن ذلك:

إمالة ما قبل هاء السكت.

قال ابن الباذش في باب إمالة هاء التأنيث[3]:«وقد أدخل أبو مزاحم[4] في هذا الباب الباب إمالة هاء السكت، وذكر أنه قرأ به، نحو ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: 10] و﴿كِتَبِيَه﴾، [و﴿حِسَابِيَه﴾][5] [الحاقة: 25-26]، وبه قرأت من طريقه، انتهى.

قال الداني[6]: «فأما هاء السكت فلا خلاف في فتحها وفتح ما قبلها، ولا يجوز غير غير ذلك.

---

(1) الإقناع 1/ 468.

(2) في الإقناع: بأقصد.

(3) الإقناع 1/ 319.

(4) هو موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان الإمام أبو مزاحم خاقان. سمع من عباس الدوري، وأبي بكر بكر المروذي، وجود القرآن على الحسن بن عبد الوهاب، صاحب الدوري، وبرع في قراءة الكسائي، وأقرأ الناس. قال ابن الجزري:«وهو أول من صنف في التجويد فما أعلم، وقصيدته الرائية مشهورة، وشرحها الحافظ أبو عمرو. توفي سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. له ترجمة في تاريخ بغداد 13/ 59، وتذكرة الحفاظ 3/ 822، وغاية النهاية 2/ 320.

(5) زيادة من الإقناع.

(6) ينقل المؤلف هنا عن جامع البيان (اللوحة 149/ ظ ـ 150/ و) بتصرف، ونص كلام الداني هو «ولا أعلم خلافا بين جلة أهل الأداء: ابن مجاهد وأبي طاهر وغيرهما في فتح هاء السكت وما قبلها عند الوقف في مذهب الكسائي والأعشى، إذ لا يجوز عندهم غير ذلك فيها لمفارقتها هاء التأنيث في السبب الذي لأجله أميلت، وهو شبهها في الدلالة عليه، فأميلت كذلك كما تمال الألف، وهاء السكت عارية من تلك المشابهة، وذلك من حيث جاءت مبنية بحركة الحرف الذي قبلها لا غير، فوجب إخلاص

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قلت: وممن طعن على أوجه من القراءات أبو عبيد القاسم ابن سلام[1]، والقاضي إسماعيل[2]، والزجاج[3] والفراء[4]، والنحاس[5]، وأبو حاتم[6]، والخليل[7]، وسيبويه[8]، والمبرّد[9]، وابن جِنّي[10]، والزَّمخشري[1]، وغير هؤلاء ممن يطول ذكرهم، قد ذكرت نصوصهم في غير هذا الموضع.

فتحها وفتح ما قبلها. هذا مع أن الرواية عن القراء والسماع عن العرب إنما ورد في هاء التأنيث خاصة» اهـ.

(1) ينظر إعراب القرآن للنحاس 1/ 224، 286، 2/ 384، 4/ 365، 5/ 224-225.

(2) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد القاضي أبو إسحاق الأزدي البغدادي ثقة مشهور كبير. روى القراءة عن قالون وله عنه نسخة، وعن أحمد بن سهل وجماعة. وصنف كتابا في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماما. روى القراءة عنه ابن مجاهد وابن الأنباري ومحمد بن أحمد الإسكافي. توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين ببغداد. غاية النهاية 1/ 162، وينظر في طعنه على أوجه بعض القراءات إعراب القرآن للنحاس 4/ 108.

(3) معاني القرآن وإعرابه له 2/ 6.

(4) ينظر معاني القرآن له 1/ 252، 253، 2/ 216، 3/ 46، ويراجع مبحث «الفراء والقراءات» في كتاب: «دراسة النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء»، للباحث المختار أحمد ديرة: 173-185 دار قتيبة دمشق ط1.

(5) ينظر إعراب القرآن له 1/ 170، 193، 212، 224، 241، 379، 391، 451، 486، 501، 2/ 46، 219، 3/ 166، 194، 4/ 146.

(6) السجستاني. ينظر إعراب القرآن للنحاس 1/ 223-224، 244، 325، 343، 421، 2/ 97، 216، 379، 3/ 10، 164، والبحر المحيط 6/ 485.

(7) انظر إعراب القرآن للنحاس 1/ 185، 209، 339، 367، 468، 2/ 32، 4/ 146، وفيه طعن صريح في قراءة أبي عمرو السبعية (ويغفر لكم) بإدغام «الراء» من (يغفر) في «اللام» من (لكم).

(8) ينظر الكتاب 3/ 90، و4/ 448 حيث نص سيبويه على أن الراء لا تدغم في اللام، وهو طعن صريح في قراءة أبي عمرو السبعية التي تقدمت الإشارة إليها كما نبه على ذلك النحاس في إعراب القرآن 1/ 367-368.

(9) انظر الكامل له 2/ 614، 931 (تحقيق د. محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة بيروت / ط1)، والمقتضب 2/ 134، 171، وقد عقد الشيخ عبد الخالق عضيمة مبحثا عنوانه:«بين المبرد والقراء» استعرض فيه قراءات متواترة طعن فيها المبرد، انظر المقتضب، قسم الدراسة 1/ 111، 113. وقارن بإعراب القرآن للنحاس 1/ 226، 237، 292، و 3/ 194.

(10) انظر الخصائص له 1/ 72، و2/ 330، 340، و3/ 91، 141، 143.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فإن قلت: فقد رد الحافظ[2] على من عاب على القراء وطعن في مذاهبهم ولحنهم أبلغ رد، وشنع عليهم أقبح تشنيع.

قلت: ما فعله الحافظ صواب، وذلك أن قوما من أهل الأداء كَثُرَ طَعْنُهم على بعض الأئمة حتى فُهِمَ من ذلك أنهم قصدوا إلى ثَلْبِهِمْ وتَنَقُّصهم والغَضِّ منهم، وهذا قَصْدٌ مذموم جدير أن يُذَمَّ صاحبه، لأن تنقص أئمة المسلمين وثلبهم والغض منهم قَدْحٌ في الدين، فوجب أن يُنْسبَ فاعلُ ذلك إلى المعصية كما قال الحافظ في أرجوزته[3] عندما ذكر مصنفي الحروف:

ثُمَّةَ صنف أبو عُبَيْدِ ... كتابه مقيداً بقيد

من المعاني ومن الإعراب ... فَهْو في الكتب كالشهاب

ثُمَّ تَلاهُ سهلٌ البَصْرِيُّ ... وهْو أبو حاتم النَّحْوِيُّ

[ص:20] فصنف الحروف والمقاري/[4] ... ولم يقيد ذاك بالآثار

لكنه بالغ في التعليل ... من غير إسهاب ولا تطويل

وطعنه فيه على الزَّيَّاتِ[5] ... لأجل أحرف من القِرَاةِ[6]

---

(1) ينظر الكشاف له 1/ 407، وقد عقد الدكتور مصطفى الصاوي الجويني مبحثا عن الزمخشري العالم بالقراءات في كتابه: منهج الزمخشري في تفسير القرآن: 172-179، دار المعارف مصر ط 2.

(2) هو الإمام الداني.

(3) الشهيرة بالمنبهة، وقد سبق التعريف بها.

(4) المقارى جمع مقرأه، مصدر بمعنى القراءة، كالمفر بمعنى الفرار، والمطلع بمعنى الطلوع. قال الله تعالى: ﴿أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾ أي: أين الفرار؟، وقال ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ أي: طلوع الفجر. انظر شرح الدرر اللوامع للمنتوري (اللوحة 15/ و).

(5) في الأصل: «الرواة» وهو تصحيف، والمراد بالزيات حمزة بن حبيب، وقد طعن أبو حاتم السجستاني على حمزة في حروف قرأ بها مخالفة لقياس أهل العربية.

(6) أصلها القراءة، وسقطت الهمزة لضرورة الوزن.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قرأهـــا[1] تضـــعف في القيـــاس معصـــية عنـــد إلاه النـــاس

وذلك أن أبا حاتم كان كثير الطعن على حمزة حتى آل به الأمر إلى أن قال في إمالة حمزة والكسائي إنها ليست من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن[2].

قال أبو القاسم الهذلي[3]: «عَابَ أبو حاتمٍ حمزةَ والكسائيَ وقال: إن القرآن لم ينزل هكذا، قال: وقصد بذلك رد قراءة أهل الكوفة» انتهى.

قلت: ولاشك أن هذه مقالة قبيحة من قائلها يجب ردُّها والطعنُ على قائلها، وكذلك ابن قتيبة عرّضَ في كتاب المشكل[4] ببعض القراء السبعة تعريضا قبيحا، فانتدب الحافظ وغيره للرد عليهما وعلى من قصد قصدهما.

أما من قصد إلى غير ذلك من تمييز الصحيح من السقيم، والواهي المعلول من السليم، فهو الإمام الذي يُفْزَع إليه، وهذا شأن أئمة المسلمين وحماة الدين الذين أَيَّدَ الله هذا الدين بهم، وأَظْهَرَ الحَقَّ على ألسنتهم.

---

(1) كذا في الأصل، وقرأها الحسن وكاك «قراتها» وما اعتمدته هو الصواب، وقوله «قرأها» يعني حمزة.

(2) لم أقف على مقالة أبي حاتم فيما راجعت من مصادر القراءات وكتب التراجم.

(3) الكامل (اللوحة 82/ و).

(4) تأويل مشكل القرآن 59 وما بعدها، وقد عرض ابن قتيبة بحمزة من غير ذكر اسمه، فقال: «منهم رجل رجل ستر الله عليه عند العوام بالصلاح، وقربه من القلوب بالدين، لم أر فيمن تتبعت وجوه قراءته أكثر تخليطا منه...الخ. واقرأ تعليق المحقق على مقالة ابن قتيبة في الهامش.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[الشرط الرابع: جريان القراءة على مقتضى أصول الشريعة]

وأما الشرط الرابع فإنما اشترطوه، لأن القرآن لا ينقض بعضُه بَعْضاً، والشريعة لا تَنَافِيَ فيها البتَّة. فإذا جاءت القراءة منافية لما تقرر في الشريعة من غير وجه للجمع قطع ببطلان تلك القراءة.

ومن أمثلة ذلك: قراءة عمرو بن عبيد[1] «مِنْ شَرٍّ مَا خَلَقَ» بالتنوين[2]، بجعل «ما» نفيا. وجعل الحافظ من هذا قراءة من قرأ:«قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَن أَسَاءَ» بالسين المهملة[3].

---

(1) هو عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصري، وردت عنه الرواية في حروف القرآن. روى الحروف عن الحسن البصري، وسمع منه، وروى عنه الحروف بشار بن أيوب الناقد. مات سنة أربع وأربعين ومائة له ترجمة في تاريخ بغداد 12/ 166-180، وميزان الاعتدال 2/ 294، ومروج الذهب 7/ 234، وغاية النهاية 1/ 602، وانظر بعد اختياراته في القراءات في البحر المحيط (يراجع فهرس الأعلام).

(2) هي قراءة عمرو بن عبيد، وعمرو بن فائد، ورويت عن أبي حنيفة. ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب 2/ 855 (نشرة د. حاتم صالح الضامن ط/ العراق)، والبيان في إعراب القرآن2/ 584، والتبيان في إعراب القرآن 2/ 310، والبحر المحيط 10/ 575، والمحرر الوجيز 6/ 385 (منشورات وزارة الأوقاف المغربية). قال ابن عطية: «وقرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة القائلين بأن الله تعالى لم يخلق الشر: «من شرٍّ» بالتنوين، «ما خلق» على النفي، وهي قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل» اهـ.

(3) هي قراءة الحسن، وزيد بن علي وطاووس، ومكحول، وعمرو بن فائد، وسفيان بن عيينة. انظر تفسير الطبري 4/ 401، والمحتسب 1/ 261، والتبيان في إعراب القرآن 1/ 597، والبحر المحيط 5/ 191، وإتحاف فضلاء البشر 2/ 64، وفيه أن الداني قال: لا تصح هذه القراءة عن الحسن.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال الحافظ أبو عمرو[1]: «وقرأ الحسن[2] ومكحول[3] وعمرو بن فائد الأسواري[4]:«أصيب به من أساء» مع فتح الهمزة.

قال الحافظ[5]: «عمرو بن فائد هذا من أصحاب عمرو بن عبيد، وهو رجل سوء كان يقول بالقدر وبإنفاذ الوعيد، وهذه القراءة لا تصح عن الحسن ومكحول، وهي مُطَّرحة، لأنها على مذهب أهل الزيغ في إنفاذ الوعيد على العصاة من الموحدين.

وقال: «قرأ عمرو بن عبيد « مِنْ شَرٍّ مَا خَلَقَ» بالتنوين، يجعل «ما» نفيا، وهي قراءة المعتزلة الزائغين الذين يزعمون أن الله تعالى لم يخلق الشر، مخالفة لقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: 96] تعالى عن قولهم عُلُوّاً كبيرا.

---

(1) أحسب هذا النقل من كتاب «المحتوى في القراءات الشواذ»، ولعله من تراث الداني المفقود كما سبق التنبيه عليه.

(2) هو الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، سيد أهل زمانه علما وعملا. قرأ القرآن على حطان الرقاشي. روي القراءة عنه يونس ابن عبيد، وأبو عمرو بن العلاء، وغيرهما. قال ابن الجزري: روينا عن الشافعي رحمه الله أنه قال: لو أشاء أقول: إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته». توفي سنة عشر ومائة. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد 7/ 157-178، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي 1/ 1: 161، وتهذيب الكمال 6/ 95-126، وسير أعلام النبلاء 4/ 563-588، وغاية النهاية 1/ 235.

(3) هو مكحول الشامي أبو عبد الله، ويقال أبو أيوب، وأبو مسلم الدمشقي الفقيه. روى عن سعيد ابن المسيب، وسليمان بن يسار، وشرحبيل بن السمط، وخلق. روى عنه إبراهيم بن أبي حنيفة اليمامي، وإبراهيم بن سليمان الأفطس، وجماعة، مات سنة ثلاث عشرة ومائة، أو أربع عشرة ومائة. انظر ترجمته في تهذيب الكمال 28/ 464.

(4) هو عمرو بن فائد أبو علي الأسواري البصري، وردت عنه الرواية في حروف القرآن. روى عنه الخروف حسان بن محمد الضرير، وبكر بن نصر العطار، ومما روى عنه: «إياك نعبد وإياك نستعين» بتخفيف الياء. غاية النهاية 1/ 601، وطبقات ابن سعد 7/ 453-454، وشذرات الذهب 1/ 146.

(5) أورد هذا النقل أبو حيان في البحر المحيط 5/ 191.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[القياس في القراءات وأمثلته]

اعلم أن القياس في أوجه القراءات ليس متروكا بإطلاق، بل لابد منه عند الاضطرار، والحاجة إليه فيما لم يرد فيه نص صريح عن بعض القراء وعن جميعهم[1]، وهو على قسمين: متفق عليه، ومختلف فيه.

الأول: ما له أصل عند القراء يرجع إليه.

الثاني: ما ليس له أصل عندهم، وسأمثل لك من ذلك أمثلة ـ إن شاء الله ـ حتى تقف على معرفة ذلك.

[ص:21] قال الداني / في كتاب الإبانة[2]: «وكثيراً مما ذكرناه في كتابنا هذا من أحكام الراءات واللامات النص فيه معدوم عن الأئمة، وإنما بينا ذلك وشرحناه ولخصنا جَلِيَّه وخَفِيَّه

---

(1) في شرح الدرر: «أو عن جملتهم».

(2) لم يرد في فهرست تصانيف الإمام الداني عنوان كتاب مصدر بـ«الإبانة»، لكن جاء فيه إشارة إلى كتابين في الراءات واللامات لورش، ووصف أحدهما بالأوسط وهو في جزء، ووسم الثاني بالأصغر في جزء لطيف (ص 22، تحقيق غانم قدوري الحمد)، وقد تم التنصيص على كتاب الداني هذا بعنوان: «اللامات والراءات» في سير أعلام النبلاء 18/ 81، ومعرفة القراء 1/ 408، وطبقات المفسرين للداودي 1/ 375، وورد عند ابن الجزري في غاية النهاية 1/ 505 بعنوان: «كتاب الراءات لورش»، وأفاد أنه في مجلد، وتأليف أبي عمرو الداني هذا من مرويات أبي عبد الله القيجاطي، وقد أسنده عنه تلميذه أبو عبد الله المنتوري فقال في فهرسته كتاب «الإبانة في الراءات واللامات لورش» تأليف الحافظ أبي عمرو الداني، قرأت بعضه تفقها على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله محمد بن محمد القيجاطي وأجاز لي جميعه، وحدثني به عن الأستاذ أبي عبد الله محمد بن محمد بن بيش عن الأستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي عن القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله الأزدي عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد الحجري عن المشاور أبي الحسن علي بن محمد بن نافع عن المقرئ أبي الحسين يحي بن إبراهيم البياز عنه (الداني) فهرسة المنتوري (اللوحة 22/ و).

هذا وقد نقل المنتوري عن كتاب «الإبانة في الراءات واللامات» نقلا كثيرا في باب الإمالة وباب الراءات وغيرهما. ولم أقف على إشارة له في الفهرس الشامل لمخطوطات القراءات القرآنية، فلعله من تراث الداني الضائع.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قياسا على الأصول التي ورد النص فيها، وحملا عليها لحاجتنا إليه واضطرارنا إلى معرفة حقيقته، والقياس على الأصول، وحمل الفروع عليها سائغ في سائر الأحكام وغيرها عند الجميع، وقد أذِنَ الله ـ عز وجل ـ بذلك في قوله: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83]. ولا يُلْتَفَتُ إلى من غلط وبَعُد إدراك تمييز ذلك عن فهمه من منتحلي القراءات فأنكر ما حَدَّدناه وبيّناه وحكمنا عليه بالقياس الصحيح والاستنباط الواضح لعدم وجود أكثر ذلك مُصَنَّفاً في كتب من تَقَدّم من علمائنا ومن تأخر من مشايخنا، إذ ذاك غير لازم في ذلك، ولا قادح فيه، لما بيّناه.

وقال في إيجاز البيان[1] في فصل من فصول الراءات:«والنص عن ورش في كثير مما ذكرنا معدوم، وإنما هو قياس على الراء المفتوحة وأحكامها».

وقال مكي في كتاب التبصرة في باب من أبواب الراءات[2]: «وأكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول، وبعضه أُخِذَ سماعا».

وقال في آخر الكتاب[3]: «فجميع ما ذكرنا في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام:

قسم قرأت به ونقلته، وهو منصوص في الكتاب موجود.

---

(1) العنوان الكامل للكتاب : «إيجاز البيان في قراءة ورش عن نافع»، مجلد كبير، وردت الإشارة إليه في فهرست ابن خير 29، 33 ومعرفة القراء 1/ 408، وغاية النهاية 1/ 505، وطبقات المفسرين 1/ 375، وقد نبه د. غانم قدوري في تحقيقه لفهرست الداني أن في المكتبة الوطنية بباريز مخطوطة للداني باسم «الإيجاز والبيان في أصول قراءة نافع» في 148 ورقة، ورقمها 692، قال:«لعله أن يكون هذا الكتاب».

أقول: وقد وقفت في مكتبة الشيخ محمد السحابي على مصورة لهذه المخطوطة، ومجموع أوراقها تسع فقط، وموضوعها عدد آي القرآن وأنصافه وأجزائه، فتأكد بهذا أن هذه الورقات ليست هي كتاب إيجاز البيان.

(2) التبصرة في القراءات السبع 414 تحقيق د. محمد غوث الندوي. ط/ الهند.

(3) التبصرة 736.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقسم قرأت به وأخذته لفظا وسماعا، وهو غير موجود في الكتب.

وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب، ولكن قِسْتُه على ما قرأت به، إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص، وهو الأقلّ، وقد نبهت على كثير منه في مواضع قد مضت» انتهى.

ثم أعود إلى تمثيل كل واحد من القسمين المتقدمين.

[أمثلة القسم الأول: المقروء المنصوص]

فمن أمثلة القسم الأول: ﴿ءَآعْجَمِىٌّ﴾ في سورة فصلت [44] و﴿اَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ في سورة نَ والقلم[14] ورد النص فيهما عن ابن ذكوان مجملا مفتقرا إلى البيان.

ولنا عن ابن عامر أصلان:

أحدهما: أنا استقرينا قراءته في باب الهمزتين فلم نجده يسهل إحداهما إلا مع الألف حيث يجوز إدخالها عند القراء، ووجدناه يحققهما معا مع الألف وعدمها.

والآخر: أن ابن ذكوان لم يرْو عن ابن عامر إدخال الألف في شيء من باب الهمزتين.

فاختلف الشيوخ في قراءة ابن ذكوان هاهنا على أي الأصلين المتقدمين ينبغي أن تحمل؟ فحملها أكثر الشيوخ على الأصل الأول، منهم: أبو الطاهر ابن غلبون[1]،

---

(1) هو عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن مبارك أبو الطيب الحلبي المقرئ المحقق والد أبي الحسن شيخ الامام الداني الآتي ذكره قريبا. قرأ على إبراهيم بن عبد الرزاق ونظيف بن عبد الله ونصر بن يوسف المجاهدي وطائفة. قرأ عليه ولده . وأبو عمرو الطلمنكى، ومكي بن أبي طالب وجماعة. قال أبو عمرو الداني: كان حافظا للقراءة، ظابطا، ذا عفاف ونسك وفضل وحسن تصنيف. ولد سنة تسع وثلاثمائة، ومات بمصر سنة تسع وثمانين وثلاثمائة صنف كتبا منها: الإرشاد في القراءات السبع والاستكمال في التفخيم والإمالة أنظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي. 3/ 338،ومعرفة القراء 1/ 355-356 ، وغاية النهاية 1/ 470.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأبو عبد الله بن سفيان[1]، وأبو محمد مكي[2] وحملها الحافظ[3] على الثاني.

حجة الأولين ما قاله ابن سفيان. قال في كتاب الهادي[4] في سورة نَ والقلم: «قرأ أبو بكر[5] وغيره ﴿أَأَنْ كَانَ ذا مالٍ﴾ بهمزتين محققتين. وقرأ ابن عامر[6] بهمزتين: الأولى محققة، والثانية بين بين، وألِفٌ بينهما.

وإنما جَعَلْتُ ابنَ ذكوان ـ ها هنا ـ مثل هشام، لأن الرواة حكوا عن / ابن عامر [ص:22] مجملا أنه يقرأ بالمد وما فصلوا بين الروايتين. وأيضا فإنا رأينا أصل هشام إذا سهَّل الثانية أدخل بين الهمزتين ألفا، ولم نَر لابن ذكوان موضعا تجتمع فيه الهمزتان فيسَهّل فيه الثانية، غير ﴿ءَاٰلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: 58]، و﴿ءَاٰمَنتُم بِهِۦ﴾ [الأعراف: 123] و﴿ءَاٰمَنتُمْ لَهُۥ﴾ [طه: 71]، وقد شرحناه قبل، وهذا الموضع، وقوله تعالى: ﴿أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ فجعلناه بمنزلة هشام لثبات الرواية من طريق هشام، ويجمع الرواة بينهما، فقالوا: قرأ ابن عامر، ولم يفرقوا بين الروايتين.

---

(1) الهادي في القراءات السبع (اللوحة 5/ و).

(2) التبصرة 265-266.

(3) هو الإمام الداني، وهذا الذي عزاه إليه المؤلف وارد في جامع البيان له (اللوحة 326/ و-ظ).

(4) الهادي (اللوحة 38/ و).

(5) هو أبو بكر بن عياش الحناط الأسدي النهشلي الكوفي، راوي عاصم، اختلف في اسمه على أقوال أصحها شعبة. عرض القرآن على عاصم ثلاث مرات، وعلى عطاء بن السائب، وعرض عليه أبو يوسف يعقوب بن خليفة الأعشى، ويحيى بن محمد العليمي، وروى عنه الحروف سماعا من غير عرض: علي بن حمزة الكسائي، ويحيى بن آدم.

ولد سنة خمس وتسعين وتوفي سنة ثلاث وتسعين ومائة.

انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء 8/ 435-446، ومعرفة القراء 1/ 134-138، وغاية النهاية 1/ 325-327.

(6) من رواية هشام، لا من رواية عبد الله بن ذكوان.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وحجة الحافظ ما قاله في كتاب التيسير[1] قال: هشام: ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾ بهمزة واحدة من غير مد على الخبر، والباقون على الاستفهام».

ثم أخذ يُبَيِّنُ أَصْلَ كل واحد من القُرَّاء، إلى أن قال[2]: «وابن كثير أيضا على أصله في جعل الثانية بين بين من غير فاصل بينهما، وهو قياس قول حفص وابن ذكوان، لأن من مذهبهما تحقيق الهمزتين من غير فاصل بينهما.

على أن بعض أهل الأداء من أصحابنا[3] يأخذ لابن ذكوان بإشباع المد هنا وفي نَ والقلم في قوله: ﴿ءَانْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ قياسا على مذهب هشام هناك، وليس ذاك بمستقيم من جهة[4] النظر، ولا صحيح من جهة القياس.

وذلك أن ابن ذكوان لّما لم يفصل بهذه الألف بين الهمزتين في حال تحقيقهما مع ثقل اجتماعهما عُلِمَ أن فصله بها بينهما في حال تسهيله إحداهما مع خفة ذلك غير صحيح في مذهبه.

على أن الأخفش قال في كتابه عنه بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، ولم يذكر فصلا بينهما في الموضعين، فاتضح ما قلناه».

ومنها:

---

(1) 193.

(2) التيسير 193-194.

(3) يريد بهم: ابن مجاهد، وابن شنبوذ، وأبا طاهر بن أبي هشام، وأبا بكر الشذائي، وأبا بكر الداجوني. وقد نص عليهم جميعا في جامع البيان (اللوحة 326/ و).

(4) في التيسير: «من طريق».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قراءة أبي عمرو: ﴿وَالِۡ ئَسِۡنَ﴾ [الطلاق: 4]

يقرؤه بياء ساكنة[1] فتلتقي مع الياء التي بعدها، ولم يرد فيه عن أبي عمرو نصّ بإظهار ولا بإدغام.

وقد استقر عندنا عن القراء أصلان ثابتان:

أحدهما: أن الأكثر عندهم عدم الاعتداد بالعارض.

والثاني: أنه إذا اجتمع مثلان، والأول منهما ساكن لم يكن بدّ من الإدغام.

فاختلف الشيوخ في أبي عمرو ـ هنا ـ على أي هذين الأصلين ينبغي أن تحمل.

قال أبو جعفر بن الباذش[2]: فأما ﴿الِۡ ئَسِۡنَ﴾ فذهب طاهر بن غلبون إلى أنه مُظْهر في قراءة أبي عمرو والبزي، وتابعه على ذلك عثمان بن سعيد، قالا: لأن البدل عارض، مع ما لَحِقَ الكلمة من الإعلال بإن حذفت الياء من آخرها، وأبدلت الهمزة ياء، فلو أدغمت لاجتمع في ذلك ثلاث إعلالات. قال طاهر: «ولو أدغم ذلك لجاءت به الرواية».

قال لي أبي رضي الله عنه: ما ذكراه[3] من إظهار ياء ﴿الِۡ﴾ عند ياء ﴿ئَسِۡنَ﴾ خطأ، ولا يمكن فيها إلا الإدغام، وتوالي الإعلال غير مبالىً به إذا كان القياس مؤديا إليه، والقياس في المثلين إذا سَكَن / الأول منهما؛ الإدغامُ في المتصل والمنفصل». [ص:23]

ثم قال بعد ما أطنب في الاحتجاج[4]: «وإنما يأخذ في هذا بالإظهار لهما من اعتقد أن الهمزة مُلَيّنة بينَ بينَ لا مبدلة».

---

(1) ينظر الكشف لمكي 2/ 193، والتيسير 178، والنشر 1/ 404، وغاية النفع 365.

(2) الإقناع 1/ 167.

(3) يعني طاهر بن غلبون، وعثمان بن سعيد الداني. قاله محقق الإقناع.

(4) الإقناع 1/ 168-169.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال أبو جعفر:«وسأذكر عبارات القراء لها في موضعه.

فأما سكوتهم عن ذكر هذا الحرف فيما أدغم فليس فيه دليل على أنه يجب إظهاره، بل فيه دليل على وجوب الإدغام لكونهما مِثْلَيْن أولهما ساكن، فالإدغام واجب، كما كان واجبا في النظائر، فلوجوب الإدغام فيه استغني عن النص فيه.

فثبتَ بكل ما ذكرناه أن إدغام ﴿وَالَّيْ يَيِسْنَ﴾ لأبي عمرو واجب في الإدغام الصغير، فلا وجه لذكره في الإدغام الكبير.

وقال مكي في التبصرة في باب الوقف[1]: «فأما[2] ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: 84]، فبالإسكان يقف عليه، لأن التنوين الذي من أجله تحركت الذال يسقط في الوقف، فترجع الذال على أصلها وهو السكون، فهو بمنزلة: ﴿لم يكن الذين كفروا﴾ [البينة: 1] وشبهه. وليس هذا بمنزلة ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: 41]، «وجوار»، وإن كان التنوين في جميعه دخل عوضا من محذوف، لأن التنوين دخل في هذا على متحرك، فالحركة أصلية، والوقف عليه بالروم حسن.

والتنوين في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ دخل على ساكن، فكسر لالتقاء الساكنين، فصار التنوين في الوصل تابعا للكسرة؛ فتقف على الأصل، فاعرف الفرق بين ما ذكرت لك إن شاء الله[3].

---

(1) ينظر التبصرة 339-342.

(2) في شرح الدرر للمنتوري (اللوحة 162/ ظ) صُدِّرَتْ هذه المسألة بما نصه:«وقال رحمه الله: ومن ذلك (يومئذ) و(حينئذ) هل يجوز الوقف عليهما بالروم أم لا، قال مكي...الخ.

(3) من أول كلامه على القياس إلى هذا الموطن، بنصه في شرح الدرر اللوامع للمنتوري (اللوحة 161/ ظ-162/ ظ)، ومقداره صفحتان تقريبا.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال[1]: «ومن ذلك أنك إذا وقفت على هاء الكناية، وكانت مضمومة وقبلها ضمة أو واو ساكنة، أو كانت مكسورة وقبلها كسرة أو ياء ساكنة؛ وقفت بالإسكان لا غير عند القراء، وذلك نحو: «فيه» و«به» و«فعلوه» و«لعلمه».

وقد ذكر النحاس جواز الروم والإشمام في هذا، وليس هو مذهب القراء، وتقف عليها فيما عدا هذين الأصلين كسائر الحروف في الروم والإشمام على ما ذكرنا.

قال[2]: «ومن ذلك ميم الجميع، قد أغفل القراء الكلام عليها، والذي يجب فيه على قياس شرطهم أن يجوز فيها الروم والإشمام، [لأنهم يقولون: لا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء في جواز الروم والإشمام][3] فالذي يروم ويشم حركة الميم على النص غير مفارق له، والذي لا يروم حركة الميم خارج عن النص بغير رواية، اللهم إلا أن يوجد الاستثناء فيها منصوصا فيجب الرجوع إليه إذا صح، وليس ذلك بموجود.

ومما يُقَوّي جواز ذلك فيها نصُّهم على هاء الكناية فيما ذكرنا ـ بالروم والإشمام، فهي مثل الهاء، لأنها توصل بحرف بعد حركتها كما توصل الهاء، ويحذف ذلك الحرف في الوقف كما يحذف مع الهاء، فهي مثلها في هذا، غير أن الهاء أخفى منها، فلذلك امتنعت الهاء عند القراء من الروم والإشمام إذا كانت حركتها مثل حركة ما قبلها، أو كان قبلها ساكن من جنس حركتها / وهذا لا يمكن في الميم لأنها ليست بالخفية، ولو كانت في [ص:24] هذا مثل الهاء لم يجز الإشمام في «يقوم» و«يحكم»، وليس في جوازه في القرآن اختلاف.

---

(1) القائل هو مكي، وقوله في التبصرة: 340-341.

(2) ينظر التبصرة 341، وعنه المنتوري في شرح قول ابن بري.

والخُلْفُ في هاء الضمير بعدما ضمَّة أو كسرةٍ أو أمَّيها

ينظر شرح الدرر اللوامع (اللوحة 350/ و- 351 ظ).

(3) سقطت العبارة من المخطوطة، واستدراكها من التبصرة.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وليس قول من يمنع ذلك؛ لأجل أن الميم من الشفتين بشيء، لإجماع الجميع على الإشمام والروم في الميم التي في آخر الأفعال والأسماء التي ليست للجمع. ولو تَمَّ له منع الإشمام فيها لم يَتِم له منع الروم، فقياس ميم الجميع لمن ضمها وهو يريد بالضم أصلها أن يقف عليها كغيرها من المتحركات، والإسكان حسن فيها. فأما من حرّكها لالتقاء الساكنين فالوقف [بالسكون لا غير][1].

قال أبو جعفر بن الباذِش[2] بعدما ذكر قول مكي في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾: «قال لي أبي ـ رضي الله عنه ـ:« لا يمتنع الروم في ﴿يومئذ﴾ وبابه، لأن الحركة قد لزمته في الوصل في الاستعمال، فيكون الوقف عليها كالوقف على كل متحرك، وإن كان أصلها ـ إذا لم يدخلها التنوين عوضا ـ السكون، فكأنها مع التنوين في حكم ما بُنِيَ على الكسر، وحركات البناء تُشَمُّ وتُرامُ كحركات [الإعراب][3].

وقال أيضا[4]: «ولا تجوز الإشارة إلى ميم الجميع الموصولة بواو، نحو: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7] و﴿عَلَيْهِمْ ءَاَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: 6]، لأن الميم إنما تستعمل عند ذهاب الواو ساكنة. وقد أجاز أبو محمد مكي فيها الإشارة. ثم أتى بنص كلام مكي.

ثم قال[5]: قال لي أبي رضي الله عنه:« بل مجيز الروم والإشمام في ميم الجميع هو المفارق للنص، لأن سيبويه نص على أن ميم الجميع إذا حذفت بعد الواو والياء سكنت. قال[6]: «وأسكنوا الميم لأنهم لما حذفوا الواو والياء كرهوا أن يدّعوا بعدها

---

(1) تكملة من التبصرة.
(2) الإقناع 1/ 529.
(3) بياض في الأصل، وتكملة النقص من الإقناع.
(4) الإقناع 1/ 530-531.
(5) الإقناع 1/ 531.
(6) الكتاب / 192.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

شيئا منهما، إذ كانتا تحذفان استثقالا، فصارت الضمة بعدها نحو الواو، ولو فعلوا ذلك لاجتمع في كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن، نحو: ﴿رُسُلُكُم﴾ [غافر: 50]، وهم يكرهون هذا.

ألا ترى أنه ليس من كلامهم اسم على أربعة أحرف متحرك كله.

قال[1]: «فأما الهاء، فحركت في الباب الأول لأنه لا يلتقي ساكنان، فجمع سيبويه بهذا الكلام حكم الميم وهاء الكناية، وانبنى على ذلك جواز الروم والإشمام في الهاء وامتناعه في الميم.

ألا ترى أن من حذف الياء والواو في الوصل سكن الميم أبداً، فإنما يكون الوقف لجميعهم على الحد الذي استعمله بعضهم في الوصل.

ثم قال[2]:«وأما ما ذكر أبو محمد[3] أن من حرّكها لالتقاء الساكنين فالوقف بالسكون، فإن الميم إذا احتيج إلى تحريكها لالتقاء الساكنين عادت إليها حركة أصلها. فمن قال ﴿عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: 61]، [آل عمران: 112] فعلى لغة من قرأ «عليهمو»، ومن قال ﴿عليهمِ الذلة﴾ فعلى لغة من قال «عليهمي»، وهذا المعنى هو المانع/ من نقل [ص:25] حركة الهمزة إليها، وقد تقدم ذكر ذلك».

قُلت: ومسائل هذا الأصل كثيرة جدا، وفيما ذُكِرَ من ذلك تنبيه على ما لم يُذْكَر.

---

(1) المصدر نفسه/ 492.

(2) الإقناع 1/ 533.

(3) يقصد مكي بن أبي طالب، وقوله في التبصرة: 342.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[أمثلة القسم الثاني: المقروء غير المنصوص]

ومثال القسم الثاني ـ وهو المُخْتَلَفُ فِي جوازه ـ لفظ ﴿مَرْيَمَ﴾ و ﴿فَرْيَةٍ﴾ حيثما وقعا في القرآن النص فيه عن القراء معدوم وليس له أصل يرد إليه، إلا أن أصل الراء التفخيم، ولا ينبغي أن يعدل عن الأصل إلا إذا امتنع البقاء معه لعلة تخرج عنه.

والراء الساكنة إذا وقع قبلها كسرة لازمة في كلمة واحدة لم يَجُز تفخِيمُها.

وهل يكون حكمها[1] كذلك إذا وقعت بعدها الياء المفتوحة، أو يكون الحكم مخالفا؟

ذهب كثير من القراء إلى أنها سواء، إذ لا يجوز تفخيمها إذا سكنت وبعدها الياء عند هؤلاء، كما لا يجوز تفخيمها عند الجميع إذا سكنت بعد الكسرة أو الياء.

فممن ذهب إلى هذا أبو عبد الله بن سفيان[2]، وأبو العباس المهدوي[3]، وأبو محمد مكي[4]، وأبو عبد الله بن شُرَيْح[5].

---

(1) في المخطوط: حكمهما.

(2) الهادي (اللوحة 12/ و).

(3) شرح الهداية 1/ 135-137.

(4) التبصرة 407-408.

(5) هو أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي الأستاذ المحقق. كان من جلة المقرئين. قرأ على أبي نفيس بن نفيس بمصر، وأحمد بن محمد القنطري بمكة، ولقي مكي بن أبي طالب وأجازه، وكانت له رحلة رجع منها بعلم كثير، فولي خطابة إشبيلية. تلا عليه بالقراءات الثمان ابنه أبو الحسن شريح، وعيسى بن حزم وغيرهما. صنف كتبا نافعة، منها: الكافي في القراءات السبع، والتذكير، واختصار الحجة للفارسي. انظر ترجمته في الصلة 2/ 523-524، وبغية الملتمس 81، ومعرفة القراء 1/ 434، وغاية النهاية 2/ 153-154.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال في كتاب التذكير[1]: «وتفخيم الساكنة إذا كانت قبلها ضمة أو فتحة أو ألف وصل تُبْتَدَأُ مكسورةً اتفاق، إلا أن يكون بعدها ياء، نحو ﴿قُربة﴾ و ﴿مَرْيَمَ﴾ فترقيقها اتفاق.

قلت: وقد كثر النزاع في المسألة بين القراء، حتى أَكَبَّ بعضُهم على بعض، وقد قال الحصري[2] في قصيدته[3]:

وإن سكنت واليـاءُ بعْـدُ كمـريم فَرَقِّـقْ وخَطِّـئْ مـن يفخـم بـالقهر

قال ابن الباذش[4]: «كل راء ساكنة بعدها ياء مفتوحة [نحو مريم، وقرية، ومن قريتنا، ومن قريتكم، ونحوه][5]، فأهل الأداء مختلفون فيها لجميعهم:

---

(1) التذكير في القراءات السبع، ذكره ابن خير في فهرسته 32، وابن بشكوال في الصلة 2/ 524، وسماه «التذكرة»، والذهبي في معرفة القراء 1/ 434 وابن الجزري في غاية النهاية 2/ 153. ولم أقف على إشارة للكتاب في فهارس المخطوطات التي استشرتها، فلعله من تراث ابن شريح المفقود.

(2) هو علي بن عبد الغني، أبو الحسن الفهري القيرواني الحصري. قال ابن الجزري: أستاذ ماهر أديب حاذق صاحب القصيدة الرائية في قراءة نافع. قرأ على عبد العزيز بن محمد صاحب ابن سفيان، وعلى أبي علي بن حمدون الحلولي، والشيخ أبي بكر القصري، تلا عليه السبع تسعين ختمة. قرأ عليه أبو داود سليمان بن يحيى المعافري، وروى عنه أبو القاسم بن الصواف قصيدته وأقرأ الناس بسبتة وغيرها. توفي بطنجة سنة ثمان وستين وأربعمائة. قال ابن خلكان: وهو ابن خالة أبي إسحاق إبراهيم الحصري صاحب «زهر الآداب».

له ترجمة في أعلام مالقة 299 (نشرة عبد الله الترغي)، والذخيرة 7/ 245، ووفيات الأعيان 3/ 331، ونكت الهميان 213، وغاية النهاية 1/ 550-551.

(3) قصيدة رائية جمع فيها رواية ورش من طريق أبي يعقوب، ورواية قالون من طريق أبي نشيط، وقد شرحها غير واحد، منهم ابن الطفيل العبدري.

(4) الإقناع 1/ 327.

(5) زيادة من الإقناع.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فكان أبو بكر الداجوني[1] يأخذ في ذلك بالتفخيم، وإليه ذهب عثمان بن سعيد[2]، وقال: الياء إذا تحركت بالفتح كسائر الحروف، لا توجب إمالة ولا ترقيقا، وخطّأ من أخذ بالترقيق، وعلى ذلك كان أصحابه.

وقد ألف في ذلك أبو داود[3] كتابا[4]، أَذِن لنا في روايته عنه.

وكان أبو محمد مكي والناسُ الجمّاءَ الغفير[5] يأخذون بالترقيق، وعليه اليوم أكثر القرأة عندنا.

وذكر الأهوازي أنه على الترقيق وجد أهل البصرة ومدينة السلام.

---

(1) هو محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر الرملي المقرئ، المكفوف قال الداني: أخذ القراءة عرضا وسماعا على غير واحد من أصحاب أبي شعيب. وقال ابن عساكر: كان مقرئا جليلا حافظا ثقة، قدم بغداد وقصد حلقة ابن مجاهد فرفعه ابن مجاهد وقال لأصحابه: اقرؤوا عليه. توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة وهو ابن إحدى وخمسين سنة. تنظر ترجمته في المقفى الكبير 5/ 238، ومختصر تاريخ ابن عساكر 21/ 293، وغاية النهاية 2/ 77.

(2) هو الإمام الداني. ينظر كتابه «الإدغام الكبير»: 59-60، (تحقيق زهير غازي زاهد، / ط عالم الكتب، بيروت ط 1)، وقد فصل القول في المسألة.

(3) هو سليمان بن نجاح أبو داود بن أبي القاسم شيخ القراء وإمام الإقراء في عصره. أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني ولازمه كثيرا وسمع منه غالب مصنفاته وهو أجل أصحابه. قرأ عليه خلق كثير، منهم أبو علي الصدفي، وأبو الحسن علي بن هذيل. قال ابن بشكوال: «كان من جلة المقرئين وفضلائهم وأخيرهم علما بالقراءة وطرقها. حسن الضبط ثقة دينا». له تواليف كثيرة في معاني القرآن الكريم والقراءات القرآنية، من أشهرها «التبيين لهجاء التنزيل». توفي ابن نجاح ببلنسية سنة ست وتسعين وأربعمائة. انظر ترجمته في الصلة 1/ 200، ومعجم أصحاب أبي علي الصدفي 315، وغاية النهاية 1/ 316-317.

(4) لم أقف له على ذكر إلا عند ابن الباذش ومن نقل عنه كالمنتوري وابن القاضي في شرحيهما على الدرر اللوامع، كما لم يرد عند ابن خير والمنتوري في فهرستيهما.

(5) من النماذج النحوية المستعملة في كتب القدماء، والمراد بها الكثرة الكثيرة من الناس. ينظر الكتاب 1/ 375، 2/ 91، 107، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع السبتي 1/ 518 (تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي ط/ دار الغرب الإسلامي).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال لي أبي رضي الله عنه:«الوجهان صحيحان»[1] انتهى.

قلت: أما الداني فردّ الترقيق من جهتي الرواية والقياس.

قال في كتاب الإبانة[2]:«فأما الراء إذا سكنت وأتى بعدها ياء مفتوحة فلا أعلم خِلافاً عن ورش، ولا عن غيره في نص ولا تلاوة، ولا في دراية أن الراء في ذلك مفخمة، إلا ما حكاه بعض متأخري المغاربة[3] عن ورش / أنه يرقق الراء في ذلك، [ص:26] واعتل بوقوع الياء بعدها، وهذا الذي قالوه واعتلوا به غير صحيح. ثم أطنب في الرد عليهم بما هو مسطور في كتبه[4].

وقد ألف عليه في ذلك أبو الحسن بن شريح[5] تأليفا[6] يؤيد فيه جواز الترقيق وصحته من كلام العرب.

---

(1) ما بين المعقوفين بنصه في شرح الدرر اللوامع للمنتوري (اللوحة 297/ و)، وفيه حكى عن شيخه القيجاطي رده قول ابن الباذش، فقال: «قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: قول أبي الحسن بن الباذش «الوجهان صحيحان» خطأ، لا يصح غير التفخيم، لأن هذا ليس من باب الإمالة والفتح وإنما هو من باب التفخيم والترقيق.

(2) هو كتاب الإبانة في الراءات واللامات، وقد تقدم التعريف به.

(3) اصطلاح متأخري المغاربة ينصرف إلى مكي بن أبي طالب والمهدوي ومن في طبقتهما.

(4) ينظر على سبيل المثال جامع البيان له (اللوحة 154/ و).

(5) هو شريح بن محمد بن شريح بن أحمد الإمام أبو الحسن الرعيني الإشبيلي (451-531).
قال ابن بشكوال: «كان من جلة المقرئين، معدودا في الأدباء والمحدثين خطيبا بليغا، حافظا محسنا، مليح الخط، واسع الخلق، ولي خطابة إشبيلية وقضاءها ثم صرف من القضاء، ازدحم عليه الخلق ورحلوا إليه، له تصانيف، أشهرها: «نهاية الإتقان في علوم القرآن»، و«الانتصاف من أبي عمرو الداني في رده ترقيق (قرية) و(مريم)» انظر ترجمته في الغنية للقاضي عياض 213، والصلة 1/ 229-230، ومعرفة القراء 1/ 490، وغاية النهاية 1/ 324-325.

(6) عنوانه «الانتصاف من أبي عمرو المقرئ الداني في ترقيق راء مريم وقرية»، ذكره ابن خير في فهرسته: 40 40 وقال: حدثني به سماعا عليه، وذكر التجيبي في برنامجه 45، فقال: كتاب الانتصاف من أبي عمرو المقرئ الداني، تأليف أبي الحسن شريح رحمه الله تعالى.
ويرجح الدكتور عبد الهادي حميتو أن رد ابن شريح على الداني سابق لتأليف أبي داود في انتصاره لشيخه بدليل أن الرد اتجه إلى الشيخ لا إلى تلميذه. والقيجاطي هنا يحيل على تأليفه هذا.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد أنصف الشاطبي ـ رحمه الله ـ في المسألة، وأتى فيها بكل ما يستحسن، لأنه سَلَّمَ لهم جواز الترقيق وصحته في قياس العربية، ورد عليهم من جهة النص فقط، فقال رحمه الله:

وما بعده كسر أو اليا فمالهم ... بترقيقه نص وثيق فيمثُلا

وما لقياس في القراءة مدخل ... فدونك ما فيه الرضا متكَفِّلا

أي: دونك ما ارتضاه الأئمة وأجمعوا عليه، وهو ترقيق الراء الساكنة مع الكسرة المتقدمة، أو الياء الساكنة. وأما ترقيقها مع الياء بعدها أو الكسر فلم يرد فيه نص صحيح يرجع إليه، ولا له أصل عند القراء يرد إليه، وإن سَلَّمنا أن الترقيق صحيح في قياس العربية، ولكنه لا يقرأ بكل ما صحّ في القياس، وإنما يقرأ بما صحّت روايتُه، أو ثبت له أصل في القراءة يرد إليه عند عدم الرواية والنص، وليس ـ ها هنا ـ نص وثيق يعتمد عليه، ولا أصل ثابت يرجع إليه عند عدم النص، فالبقاء مع الأصل أولى ـ وهو التفخيم ـ من الخروج عنه إلى ما لم يثبت، وإن كان جائزا في كلام العرب[1].

هذا تمام القول فيما قصدت بيانه من مقاصد المسألة، والفضل لمن يقف عليه أن ينبه على ما يرى فيه من خلل أو زلل، غير متعسف ولا معاند للحق إن ظهر له، والله ـ تعالى ـ يعيننا على طلب الحق والوقوف عنده، والحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومن مسائله رضي الله عنه:[2]

(1) الشرح وارد بنصه في شرح الدرر اللوامع للمنتوري (اللوحة 160/ و-ظ).

(2) هذا أوان انتقال المؤلف إلى مبحث جديد، وقوله:«ومن مسائله رضي الله عنه» هي هكذا في الأصل، هنا وحيثما وردت في المخطوط، وترتيب المسائل أيضا، والظاهر أن ذلك من وضع الناسخ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[المسألة الثانية: ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة]

مسألة في بيان الأسباب الموجبة لترقيق الراء الساكنة والراء المتحركة.

أما الراء[1] الساكنة، فأسباب ترقيقها: أربعة متقدمة عليها، وهي: الكسرة، والياء الساكنة، والألف الممالة إلى الياء، والحركة الممالة إلى الكسرة، ولا ترقيق لسبب متأخر عنها*. وما رواه بعض القراء من ترقيقها مع السبب المتأخر لم يصح ولم يثبت، لأنه لا أصل له / في القراءات، **وليس فيه نص ولا أداء ثابت.** [ص:27]

وأما الراء المتحركة، فلترقيقها سببان متأخران عنها، وهما: الكسرة، والحركة الممالة إلى الكسرة، ولا ترقيق لسبب متقدم البتة. وإنما يؤثر السبب المتقدم في إمالة حركتها، لا في ترقيقها.

ولابد أن تكون الكسرة والحركة الممالة منسوبتين إلى الراء لكونها متحركة بهما، وحركة الحرف بعده في التقدير؛ لأن الحركات أوائل حروف المد، وحرف المد التابع لحركة الحرف بعد الحرف لا محالة، والحركة مع حرف المد صوت واحد سُمِّي أوله حركة وآخره حرف مد، وحرف المد بعد الحرف المحرّك متصل بحركته، فلشدة اتصال الحركة بالحرف المحرّك وعدم استقلالها بنفسها كاستقلال حرف المد بعدها ـ لأنه يصح

---

(1) يلاحظ أن هذه المسألة وإن كان موضوعها ترقيق اللام إذا كانت قبله حركة ممالة فإن المؤلف ابتدأها بتقرير القواعد المتعلقة بأحكام الراءات ليبني عليها أحكام اللام من اسم الجلالة.

* تقديرا كما سيأتي.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الوقف عليه ولا يصح الوقف عليها ـ قال النحاة[1]: حركة الحرف بعده في التقدير، والياء المحركة مكسورة، ومفتوحة، ومضمومة. فالكسرة منسفلة، والفتحة مستعلية، فإذا أميلت إلى الكسرة صار فيها بعض انسفال، فضَارعت الكسرة، وصار حكمها كحكم الكسرة في إيجاب الترقيق في الراء واللام. والضمة كالفتحَة، فإذا لم تُمَل، فحكمها كحكم الفتحة في تفخيم الراء، وإن أُميلت جرت مجرى الكسرة.

فإذا قلت: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: 15، 17، 22، 32، 40، 51]، فالراء مرققة في الوصل للكسرة المقدرة بعدها، ولا حكم للكسرة التي قبلها.

فإذا وقفت عليها بالسكون رقَّقْتَها للكسرة قبلها، لا للحركة المحذوفة المقدرة بعدها. وتقول ﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الأنعام: 69، 90]، فإن أملت الألف أملت الفتحة قبلها، ووجب ترقيق الراء لانسفال الحركة بالإمالة، ولا حكم للكسرة قبلها. فإذا قلت: ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: 46] حذفت الألف الممالة، فصارت الفتحة غير ممالة والراء مفخمة.

وقرأ ورش بترقيق الراء مع حذف الألف. كما قرأها كذلك مع وجود الألف[2]، فالذي رققت له الراء مع ثبوت الألف هو بعينه الذي رققت له مع حذفها وهو الفتحة

(1) توسع الداني في استعراض تفاصيل أقوال النحاة في هذه المسألة في جامع البيان: باب ذكر مذاهبهم في الوقف على الممال في الوصل (اللوحة 145/ و- 148/ و)، وحكى مذاهب القراء والنحاة من أهل الكوفة والبصرة إلى أن قال:«فمن أخذ بقول الكوفيين وسيبويه والخليل ومن وافقهما وقف على جميع ما تقدم من المنصوب الذي يصحبه التنوين في مذهب حمزة والكسائي بالإمالة، وكذلك يقف في مذهب أبي عمرو على قوله في سبأ (قرى ظاهرة)، ويقف أيضا على جميع ذلك في مذهب من روى الإمالة اليسيرة عن نافع كورش وغيره بالإمالة اليسيرة. ومن أخذ بقول بعض البصريين المازني ومحمد بن يزيد ومن تبعهما وقف على جميع ذلك في مذهب من رأى الإمالة الخالصة والإمالة اليسيرة بإخلاص الفتح. والعمل عند القراء وأهل الأداء على الأول، ربه أقول لورود النص المذكور به، ودلالة القياس على صحته.

(2) كالمثال المذكور قبل، ومع الألف مثل قوله تعالى: (فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ) وقوله سبحانه:﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الممالة، لكن اختلف سَبب الإمالة: فإذا ثبتت الألف الممالة فهي سبب إمالة الفتحة قبلها، ولا حكم لكسرة الذال، وإذا حذفت الألف أُميلت الفتحة لكسرة الذال قبلها. فإمالة الفتحة سبب في ترقيق الراء في الموضعين، وسببُ إمالتها هو الذي اختلف.

ولو جاز لمُدَّعٍ أن يقول إنما رققت الراء في ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ لكسرة الذال والفتحة غير ممالة لَلَزِمَه أن يقول ذلك في ﴿ذِكۡرَى﴾ مع إثبات الألف، والثاني باطل بإجماع من القراء / فالأول مثله. [ص:28]

وإذا ثبت في المكسورة والمفتوحة أنهما إنما ترققان للحركة المنسفلة المقدرة بعد كل واحدة منهما ـ وهي الكسرة أو الحركة الممالة إلى الكسرة، لا لشيء قبلها ـ لزم مثل ذلك في المضمومة؛ لأن الضمة مثل الفتحة في تفخيم الراء معها في مذهب الجماعة غير ورش[1]، وإنما ترقق المفتوحة إذا أشربت حركتُها صوتَ الكسرة، فكذلك المضمومة لا ترقق حتى تشرب ضمتها صوتَ الكسرة.

تقول: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾، فإن أخلصت الضمة فخّمت الراء، وإن أشربتها صوت الكسرة رققت، وكذلك ﴿عَلَىٰ سُرُرٖ﴾[الحجر: 47] إذا أملت الضمة على قياس قول من قال من العرب: «عجبت من السَّمُرِ»، و«شربت من المنقُر» «وهذا ابن مذعور»[2]، ـ فلما أمال الضمة إلى الكسرة ـ رققت الراء.

واعلم أنه لا يوجد في كلام العرب لام مفخمة وقبلها كسرة، وقد جرت الحركة الممالة في كلامهم مجرى الكسرة، فتفخيم اللام بعدها كتفخيمه بعد الكسرة.

---

(1) استثنى ورشا لأن مذهبه الترقيق في الراء المضمومة أو المفتوحة إذا وليتها كسرة لازمة، ينظر التيسير 55-57.

(2) ينظر الكتاب 4/ 142-143.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[فتوى أبي عبد الله الحفار في بعض متعلقات المسألة]

وقد سئل الشيخ الخطيب أبو عبد الله الحفار[1] عن بعض ما يتعلق بهذه المسألة، فأجاب بما يُذكر نصه: «بعد الفراغ من إيراد السؤال الذي نصه: «بعد الحمد لله، سيدي رضي الله عنكم وأرضاكم، وبلغكم ما تؤملونه في الدارين من أمور دينكم ودنياكم: جوابكم ـ رضي الله عنكم ـ في رجل من المؤدبين يقرئ الصبيان كتاب الله برواية ورش، وكان يأمر الصبيان أن يرققوا اللام من اسم الله تعالى إذا كان قبله كسرة على أي حرف كانت الكسرة، نحو قوله عز وجل: ﴿بسم الله﴾ [هود: 41]، و﴿ٱلْحَمْد لِلهِ﴾ [الفاتحة: 2] و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: 26]، [الزمر: 46]، وشبهه، إلى أن قام الآن فقيه من فقهاء موضعه، وقال إن اللام من اسم الله إذا كان قبله راء مرققة فإنه ترقق اللام من اسم الله ـ تعالى ـ سواء كانت الراء مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، فالفقيه المذكور يقرأ ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: 55] و﴿سَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ [التوبة:94]، و﴿ٱسْتَغْفِروا اللهَ﴾[2]، و﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُونِيٓ﴾ [الزمر: 64]، و﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْساً﴾ [المنافقون: 11]، و﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾ [الحج: 32]، و﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: 22]، وما كان مثله بترقيق الراء واللام من اسم الله تعالى، فهل يجوز ترقيق الراء واللام على نحو

---

(1) هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن سعد الأنصاري الشهير بالحفار (722-811) إمام محدث ومقرئ مجود. قرأ العربية على الأستاذ البياني والقرآن على أبي عبد الله بن العواد، وقرأ القراءات على أبي عبد الله محمد بن يحيى بن أبي بكر الأشعري، ولازم أبا سعيد بن لب وبه جل انتفاعه في الفنون. أخذ عنه خلق، منهم محمد بن محمد بن ميمون، وابن سراج، وأبو بكر ابن عاصم، وبالإجازة الإمام ابن مرزوق الحفيد. له فتاوى نقل بعضها في المعيار. توفي عام أحد عشر وثمانمائة عن سن عالية.

انظر ترجمته في الضوء اللامع 9/ 98، وغاية النهاية 2/ 210، وبرنامج المجاري: 104-115، ونيل الابتهاج 477.

(2) وردت بصيغة الأمر في [البقرة: 199] و[هود: 3، 52، 90]، و[نوح:10] و[المزمل: 20].

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ما قال الفقيه، أو لا يجوز؟ بَيّن لنا ذلك بيانا شافيا، واشرحه شرحا كافيا، أعْظَمَ الله أجرك، ولا زلت مُوَفَّقاً مُسَدَّداً بحول الله تعالى. انتهى.

ونص الجواب / : بعد الحمد لله وقفت على السؤال فوقه، والأئمة متفقون على [ص:29] تغليظ اللام من اسم الله إذا كان قبله فتحة أو ضمة تفخيما لهذا الاسم العظيم، وتعظيما اختص بذلك هذا الاسم.

وأطلق الأئمة القول في ذلك، ودرج المُقْرِئونَ على ذلك خلفا عن سلف.

ولم يذكر أحد ممن ألّف في القراءة أن اللام من ذلك الاسم ترقق في قراءة ورش بسبب ترقيق المفتوحة والمضمومة، ولو كان الترقيق للراء في قراءة ورش يوجب ترقيق اللام من الاسم العظيم لنبهوا على ذلك كما فعلوا في بعض القراءات التي تقتضي حكما لا يكون في القراءة الأخرى، فإنهم ينبهون على ذلك، كقراءة حمزة والكسائي: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: 39]، قالوا: قرأ حمزة والكسائي ﴿فَنَادَاهُ﴾ على التذكير[1]. وأما الألف وإن كان لا يشكل، بل يعلم أنه ممال، ولكن نبهوا عليه مبالغَةً في البيان، فكانوا يقولون: تغلظ اللام من اسم الله إذا كان قبلها فتحة أو ضمة، إلا في قراءة ورش إذا كانت الضمة أو الفتحة في راء يرققها، نحو ﴿اسْتَغْفِرُوا الله﴾، و﴿لَن يُؤَخِّرَ اللهُ﴾ فسكوتهم على التنبيه على هذا أَدَلُّ دَلِيلٍ على بقاء اللام على تغليظها في قراءة ورش، ولكن قد جاء الإمام أبو شامة[2] شارح الشاطبية[3]، ونصّ على المسألة،

---

(1) كتاب السبعة 205.

(2) في الأصل: «ابن أبي شامة»، والصواب ما أثبت، قال ابن الجزري في ترجمته من غاية النهاية 1/ 365: «وقيل له أبو شامة لأنه كان فوق حاجبه شامة كبيرة» اهـ.

(3) في شرح قول الشاطبي :

كما فخموه بعد فتم وضمة فتح نظام الشمل وصلا وفيصلا.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فقال[1]: «والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة يجب بعدها تفخيم اللام، لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمها»، فارتفع الاحتمال، وذهب الإشكال بالنص على المسألة، وهذا الذي ذهب إليه الفقيه المذكور بترقيق اللام في قراءة ورش لم يذهب إليه أحد، ولم يقرأ به مقرئ، وإنما هو شيء ظهر لبعض [أهل][2] الزمان لا يساعده عليه نظر، ولا يعضده نقل، بل النقل بضده كما ذكر، فلا يلتفت إليه ولا يعرج عليه، والله الموفق لما درج عليه الأئمة، والسلام على من يقف على هذا. من محمد الحفار وفقه الله. انتهى.

[تعقب أبي عبد الله القيجاطي للفتوى المذكورة]

وتعقّب الشيخ[3] رضي الله عنه هذا الجواب، فقال:

«أيها السائل عن أحكام اللام من اسم الله تعالى ومواضع تفخيمها وترقيقها: سألت رجلا مذهبه الوقوف مع عمل أهل زمانه، وأنه يجعل ذلك حجة على البراهين القاطعة، والنصوص المتواترة.

وقد عوّل المسؤول فيما أفتى به في المسألة على أمور ثلاثة:

أحدها: ما وجد عليه أهل زمانه من التفخيم / مع الحركة المالة. [ص:30]

والثاني: أن التفخيم في اسم الله عنده للتعظيم؛ فَسَلْبُهُ عما يجب له من ذلك مما يعظم ويشنع.

---

(1) ينظر إبراز المعاني 2/ 191 تحقيق محمود بن عبد الخالق محمد جادو (منشورات الجامعة الإسلامية).

(2) بياض في الأصل، والزيادة يقتضيها السياق.

(3) الظاهر أنه المؤلف أبو عبد الله القيجاطي، وأن القائل: «وتعقب الشيخ» هو جامع هذه المسائل.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والثالث: نص أبي شامة أن اللام مع الراء المرققة مفخمة كغير المرققة، قال: لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمها، وأعجب بذلك المفتي فهوَّل به.

[رد المأخذ الأول: وهو ما جرى عليه أهل الزمان من التفخيم مع الحركة الممالة]

أما الأول فلا يلتفت إليه إذا قامت البراهين القاطعة على أنه لحن، لإجماع الأئمة قاطبة على أن اللحن الصريح لا يجوز إدخاله في القرآن، وأصل اللام الترقيق، وتفخيم الحروف المرققة لحن، إلا في مواضع جاء فيها التفخيم لا تتجاوز ولا يقاس عليها غيرها.

من ذلك التفخيم في اللام في اسم الله مع الفتح والضم الصريحين في لغة أهل الحجاز[1].

وكثيرٌ من العرب يرقق اللام في ذلك ويجعل اللام من اسم الله مع الفتح والضم مثلها مع الكسر ويلحقها بسائر اللامات. وقد جاءت روايات صحيحة بمثل ذلك عن أبي عمرو بن العلاء والكسائي وغيرهما. وقد وافق أهل الحجاز غيرهم من العرب على ترقيقها مع الكسر، لأن الأحكام اللفظية يعارض بعضها بعضا إذا اختلف مقتضاها، وذلك أن الاسم المعظم كثر دورُه في الكلام فكثر فيه التغيير طلبا للتخفيف.

فمن ذلك تفخيم لامه للزوم فتحه، والفتح يناسبه التفخيم، واللام المفتوحة تفخم في بعض المواضع حملا على الراء، لقربها منها وشبهها بها، كما ترقق الراء المكسورة والممالة الحركة بالحمل على اللام للمناسبة أيضا، وهو حكم لفظي ما لم يعارضه حكم آخر لفظي أقوى منه، وذلك إذا وقع كسر كرهوا الخروج من تسفّل إلى تفخيم حرف

(1) لغة أهل الحجاز هي ما عليه عامة القراء والأئمة المصنفين في علم القراءات. انظر جامع البيان للداني (اللوحة 156 / ظ – 157/ و).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أصله الترقيق، فالتزموا الأصل، والحركةُ الممالة جارية مجرى الكسرة في باب الراءات واللامات، وذلك مُطَّرِد لا ينكسر البَتَّة.

برهان ذلك أن الراء المفتوحة مفخمة، وأن الراء المكسورة مرققة، وأنك إذا أملت فتحة الراء وجب ترقيقها كما يجب مع صريح الكسر.

مثال ذلك قوله: ﴿رِءْيا كَوْكَباً﴾ [الأنعام: 76] يقرأ على ثلاثة أوجه: بالفتح، والإمالة، وبين اللفظين.

فمن قرأ بالفتح فخم الراء، وترقيقها لحن، ومن قرأ بالإمالة أو بين اللفظين رقق الراء، وتفخيمها لحن، فأنت ترى الحركة الممالة ـ هنا ـ قد جرت / [ص:31] مجرى الكسرة الصريحة ولم يلتفت إلى ما خالطها من الفتح، وصارت عندهم كالكسرة المحضة.

وتقول: ﴿سَيَصْلى﴾ [المسد: 3] يقرؤه ورش على وجهين[1]: بالفتح والإمالة التي بين اللفظين.

فإذا قرأه بالفتح فخم اللام لوقوع الصاد الساكنة قبلها. وإذا قرأ بين اللفظين رقق اللام كما يرققها مع الكسر الصريح.

ولا تقل: إن حقيقة الإمالة التي بين اللفظين إنما هي الترقيق، لأنك تقول في قراءة ورش: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ [المعارج: 15] فتميل، وليس في تلك اللفظة ترقيق، لأنك تنتحي بفتحة الظاء نحو الكسرة انتحاء يسيرا، وذلك حقيقة الإمالة التي بين اللفظين، لا الترقيق. وإنما رُقِّقت اللام من قوله ﴿سَيَصْلى﴾ في قراءة ورش لأجل الحركة الممالة كما رققت الراء من ﴿رِءْيا﴾ في قراءته لذلك.

---

(1) الذي عليه المغاربة هو الفتح، وعلى هذا الوجه تفخم اللام. ومن قرأها على وجه الإمالة فلابد من ترقيق اللام، لأن الإمالة في هذا تتنافى مع التفخيم.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[رد المأخذ الثاني: أن علة التفخيم في الاسم الأعظم هي التعظيم]

وأما المأخذ الثاني في احتجاج المفتي فباطل أيضا، لإجماع العرب وأئمة القراء على ترقيق اللام من اسم الله مع الكسرة، ولا يجوز تفخيمها البتة.

فلو كان تفخيمها لقصد تعظيم الاسم ـ كما زعم المفتي ـ لاَطَّرَدَ مع الكسرة وغيرها، لأنه أمر معنوي، **والأمور المعنوية لا تعارضها الأمور اللفظية لاختلاف المقاصد**، وإنما التفخيم لأمر لفظي لا معنوي، فلذلك عارضه أمر آخر من جنسه.

مثال ذلك من كلام العرب: إمالتهم «عالم» بخلاف «غانم»، لأن الكسرة في «غانم» عارضها حرف الاستعلاء ولا معارض لها في «عالم»، والإمالة والفتح في ذلك وأمثاله أمران لفظيان، فوقعت المعارضة بينهما.

وتقول:«رمى» و«طغى» فتميل اللفظين معاً، ولا يلتفت ـ هنا ـ لحرف الاستعلاء، لأن القصد بالإمالة ـ هنا ـ الإشعار بأن الألف في الموضعين بدل من الياء، فلا يعارض هذا القصدَ أمر لفظي، فاعلم ذلك، وبالله التوفيق.

[مناقشة المأخذ الثالث: نص أبي شامة في الموضوع]

وأما المأخذ الثالث ـ وهو نص أبي شامة الذي هوّل به المفتي ـ فباطل أيضا، لأنه علّله بأن الترقيق في الراء لا يغير فتحها ولا ضمها، وتلك دعوى مجردة من الدليل، مخالفة لنصوص الأئمة.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد نص الحافظ[1] وشيخه أبو الحسن[2] وأبوه عبد المنعم[3] وأبو عبد الله بن سفيان[4] وغيرهم على أن الراء المفتوحة في قراءة ورش ممالة الحركة بين اللفظين، وأنها في قراءته مثل فتحة «رأى» و«ترى» و«افترى» و«اشترى» و«القرى»، وما أشبه ذلك، ومثل ﴿الأشرار﴾ و﴿الأبرار﴾ ونحوهما.

[ص:32] وقد بنى الحافظ على ذلك ترقيق الراء / الساكنة في ﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسلات: 32] إذا وقفت عليه بالسكون في قراءة ورش، قال[5]: لأجل الإمالة قبلها، وكذلك قال في ﴿الأشرار﴾ و﴿الأبرار﴾ و﴿النار﴾، كل من أمال شيئا من ذلك وقف عليه بالترقيق وإن وقف بالسكون لأجل الإمالة، فالألف الممالة كالياء الساكنة، والفتحة الممالة كالكسرة، فلو كانت الفتحة في ﴿بِشَرَرٍ﴾ غير مغيرة لكان حكمه في الوقف حكم قوله ﴿مِنَ ٱلْكِبَرِ﴾ [مريم: 8]، والجامع ـ على قول أبي شامة ـ أن الفتحة في الموضعين محضة، والحرف فيهما رقيق، وأنت إذا وقفت على قوله ﴿من الكِبَرِ﴾ بالسكون، وقفت

---

(1) هو الإمام الداني، ينظر جامع البيان (اللوحة 52/ ظ -153/ و)، والتيسير 55-56، والمفردات 19، والتعريف في اختلاف الرواة عن نافع 73 (نشرة الشيخ السحابي)، والموضح 776، ونص عبارته فيه: «ولا خلاف عن ورش في إمالة فتحة الراء قليلا في (والمرسلات)، و(بشرر في القصر)، من أجل جرة الراء المتطرفة بعدها، وإذا وقف أمالها أيضا إعلاما بمذهبه فيها في حال الوصل مع كون الوقف عارضا» اهـ.

(2) هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون أبو الحسن الحلبي المقرئ، أحد الحذاق المحققين. قال الذهبي : « أخذ عن والده، وبرع في الفن، وقرأ على محمد بن يوسف بن نهار وطائفة. قرأ عليه قراءات أبو عمر الداني وقال : « ولم نر في وقته مثله في فهمه وعلمه مع فضله وصدق لهجته، كتبنا عنه كثيرا ». توفي في سن الكهولة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة » انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ 3/ 219، ومعرفة القراء 1/ 369 ، وغاية النهاية 1/ 339 ، وما نص عليه في المسألة مَحَلّ النزاع وارد في التذكرة له 2/ 538-539 .

(3) قوله في المسألة المتنازع فيها مذكور في الاستكمال له 622.

(4) الهادي في القراءات السبع (اللوحة 13/ و).

(5) المفردات 168.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بالتفخيم، فكان اللازم على قوله: ﴿بِشَرَر﴾ بالتفخيم إذا آثَرْتَ الوقوفَ بالسكون، ولما كان الحكم في الموضعين مختلفا دلّ ذلك على أن قوله مخالف لأقوال الأئمة، على أنه قد أقَرّ بالصواب في باب الإمالة، فقال: «وصفة إمالة بين بين أن تكون بين لفظي الفتح والإمالة المحضة، كما تقول في همزة بين بين: إنها بين لفظي الهمز وحرف المد، فلا هي همزة ولا حرف مد، فكذا ـ هنا ـ لا هي فتح ولا إمالة. وأكثر الناس ممن سمعنا قراءتهم أو بلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة، ويجعلون الفرق بين المحضة والتي بين بين رفعَ الصواب بالمحضة وخفضَهُ بالتي بين بين، وهذا خطأ ظاهر، فلا أثر لرفع الصوت وخفضه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدة، وإنما الغرض تمييز حقيقة المحضة من حقيقة التي بين بين، وهو ما ذكرناه. فلفظ الصوت بالتي بين بين يظهر على صورة اللفظ بترقيق الراءات. وقد أطلق العلماء على ترقيق الراءات لفظ بين بين، فدل على ما ذكرناه، وإن كان الأمر في اتضاحه لا يحتاج إلى شاهد. قال صاحب التيسير[1]: «اعلم أن ورشا كان يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين». وقال في باب الإمالة[2]:«وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين»، فعبر في البابين بعبارة واحدة، فدل على اتحاد الحقيقة فيهما. وكذا ذكر في كتاب الإمالة[3] هو وأبو الطيب بن غلبون[4] قبله». انتهى.

---

(1) التيسير 55 ، وقال في الموضح 747(باب ذكر ورش عن نافع في إمالة الراءات وإخلاص فتحتهن): «اعلم أن ورشا من غير رواية أبي بكر الأصبهاني عن أصحابه عنه كان يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين إذا وقع قبله ياء ساكنة لازمة لا غير»

(2) المصدر نفسه 47.

(3) من كتاب الموضح 235 ـ236. في باب الإمالة وهو يتكلم عن الألف الممالة لأجل الراء المكسورة بعدها نحو (الفخار)و(كفار) و(القهار) : «وقرأ نافع من رواية ورش من غير طريق الأصبهاني في جميع ذلك بين اللفظين»

(4) في الاستكمال 102 (نشرة عبد الفتاح بحيري إبراهيم) ونص عبارته: «وقرأ ورش عن نافع كل ما كان فيه راء بعدها ياء، أو كان الراء في موضع اللام من الفعل نحو (دينار) و(دار) و(ديار) وما كان من هذا الجنس وما كان في أواخر السور التي أواخر آياتها ياء، كل ذلك بين اللفظين حيث كان.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

[تتمة في تنقيد فقر الفتوى]

وأدخل السائل في سؤاله التي مثل بها: ﴿نَرَى اللهَ جَهْرَةً﴾ و ﴿سَيَرَى اللهُ عَمَلَكُم﴾، ووقعت الفتوى من المفتي بأَنَّ ذلك كُلَّهُ مُفَخَّم، لأن الترقيق ينافي التعظيم، [ص:33] فلا سبيل إليه، وإن الترقيق/ في ذلك كله لم يقع منصوصا عليه من أحد من القراء، **وهذه جهالة بالنصوص.**

وقد نص الحافظ أبو عمرو في جامع البيان[1] والمفردات [2] وغيرهما على الترقيق في ذلك، فزعم أنه قرأ في رواية السوسي على فارس عن قراءته على بعض شيوخه بأسانيده إلى اليزيدي: ﴿نَرَى اللهَ جَهْرَة﴾ و﴿سَيَرَى اللهُ عَمَلَكُم﴾، ونحوه. بإمالة فتحة الراء، قال: ورققت اللام من اسم الله من أجل الإمالة قبلها.

قال في الاقتصاد[3] : «ولا يكون غير ذلك في مذهب من أمال»

وقال في جامع البيان(4): فأما اللام من اسمه ـ تعالى ـ في قوله: ﴿نَرَى اللهَ جَهْرَةً﴾ [في البقرة:55] و﴿سَيَرَى اللهُ﴾ في الموضعين في التوبة [94، 105] إذا أميلت فتحة الراء قبلها

وقال في الراء المرققة: «وتفرد ورش عن نافع **بأصل ما** وافقه عليه أحد غيره، وهو أتأتي الراء وقبلها ياء ساكنة أو كسرة، وذلك نحو (ميراث) و(محراب) و(إخراج) و(إكراههن) و(سراج) و(فراش)، وما كان مثله فهو يقرأ في هذا الباب كله بين اللفظين حيث وقع، وكذلك ما كان على وزن «فعيل» نحو قوله عز ذكره (بشيرا، نذيرا، وقديرا، وبصيرا، وسعيرا)، **وما كان مثله** إذا أتت الراء فيه في موضع اللام من الفعل بين اللفظين آهـ.

(1) جامع البيان (اللوحة 157/ و)

(2) المفردات في القراءات السبع 168 باب ذكر الأسانيد التي نقلت إلينا رواية أبي شعيب السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو وتلاوة باب الفتح بالإمالة. مفردات السوسي عن أبي عمرو.

(3) الكتاب من تراث الداني المفقود كما سبق التنبيه عليه

(4) باب ذكر اللامات ومذهب ورش وغيره من الرواة عن أئمة القراءة في ترقيقهن وتغليظهن (اللوحة 157/ و)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

على رواية من روى ذلك عن اليزيدي عن أبي عمرو فرقيقة لأجل الإمالة، وبذلك أقرأني أبو الفتح في رواية السوسي عن اليزيدي عن قراءته على أبي الحسن المقرئ عن أصحابه عنه، وهو القياس .انتهى.

وقول السائل في سؤاله:«إلى أن قام فقيه من فقهاء موضعه، وقال إن اللام من اسم الله إذا كان قبله راء مرققة فإنه يرقق اللام من اسم الله تعالى، سواء كانت الراء مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة؛ تحريف من السائل لقول الفقيه المذكور.

ومضى المفتي مع السائل على هذا التوهم، وظن أن الراء المفتوحة والمضمومة إذا كان قبل كل واحدة منهما كسرة لازمة أو ياء ساكنة؛ أن الكسرة والياء سببان في ترقيق الراء من غير واسطة، وتبقى المفتوحة على فتحها، والمضمومة على ضمها، وهذا توهم فاسد لم يعتقده الفقيه المذكور.

وإنما الذي قاله الفقيه أن الراء المفتوحة مفخمة أبداً وكذلك المضمومة، وإنما ترققان إذا أميلتا لحركتهما المنسلفة المقدرة بعدهما كما ترقق المكسورة لذلك، فالراء المتحركة إنما ترقق لكسر مقدر بعدها، ولا تأثير في ترقيها لما يكون قبلها من كسر أو ياء، لأن فتحها وضمها يمنعان من ذلك كما يمنع حرف الاستعلاء الواقع بعد الراء الساكنة ترقيقها مع الكسر قبلها، في نحو:﴿ بِرْقَة ﴾[التوبة: 122].

دليل ذلك: أنك تقول: ﴿لاَ ضَيْرَ﴾[الشعراء: 50] و﴿كَيْفَ تَصْبِرُ﴾ [الكهف: 68] فترققها مع سكون الراء لجميع القراء، إذ لا معارض للياء والكسر هنا.

فإذا قلت: ﴿لا ضَيْرَ﴾و ﴿كَيْفَ تَصْبِرُ﴾ بفتح الأول ورفع الثاني فخمت لجميع القراء غير ورش، لأن الفتح/ والضم المقدرين[1] بعدها يعارضان الكسر والياء قبلها، [ص:34]

(1) في الأصل المقدران ولا يستقيم من جهة النحو.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فتبقى الراء على أصلها من التفخيم، ولم يخالف ورش القراء في هذا، وإنما خالفهم في أمر آخر، وهو أنه يميل فتحة الراء وضمتها لأجل الكسرة والياء قبلها،كما أمالت العرب قولك: «مِنَ الكِبَر» و«شَرِبْتُ مِنَ المَنْقُر» و«عَجِبْتُ مِنَ السَّمُر» و«ردّ المَتَاع». فلما نحا بالفتحة وبالضمة نحو الكسرة صار الحكم للكسر، وأهمل جانب الفتح والضم، وهذا مطرد لا ينكسر البتة. تقول: «نرى» و«القرى» و«النصارى»، فإن فتحت الراء فخمتها، وإن أملتها إمالة محضة أو بين اللفظين رققتها إجماعا من القراء، فهكذا فعل القراء وورش في نحو: ﴿خَبِيرا﴾ النساء [35، 94، 128، 135] و﴿يَقُولُ ٱلْكَافِرُ﴾ [النبأ: 40]، فتح القراء ذلك كله ففخموا، وأمال ورش ذلك بين اللفظين فرقق. ومن ادعى خلاف هذا فعليه أن يستدل على صحة دعواه بنص ثابت عن الأئمة لا معارض له، أو بقياس جلي.

فإن قلت: الإمالة بين اللفظين حقيقتها الترقيق، فالجواب: أن هذا قول فاسد، بل حقيقة الإمالة الانتحاء بالفتحة نحو الكسرة، فإن وقعت الإمالة في حرف الاستعلاء بقيت على تفخيمها، لأنها تفخم مع الكسرة، والفتحة الممالة في حكم الكسرة.

وإن وقعت في راء أو لام رققتا، لأنهما ترققان مع الكسرة، فاعلم ذلك، وبالله التوفيق.

قوله: «والأئمة مُتَّفِقُونَ على تغليظ اللام من اسم الله إذا كان قبله فتحة أو ضمة» ليس كما ذكر، بل قد جاء الترقيق عن جماعة من الأئمة من طرق صحيحة، لكنِ المتأخرون عوّلوا على التفخيم لشهرته، وهو مع ذلك لغة أهل الحجاز من غير تلحين لمن يقرأ بالترقيق.

قوله:« تفخيما لهذا الاسم العظيم» قد تقدم هذا التأويل، لأن التفخيم في الحروف المفخمة إذا كان سَبَبُه موجوداً مع الحركات الثلاث بقي على حاله أبداً كحروف

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الاستعلاء، لما كان الاستعلاء موجودا مع الكسرة وجودَه مع الفتح والضم بقيت مع الكسر على تفخيمها، فلو كانت العلة في تفخيم اللام من الاسم المذكور قصد التعظيم لبقي مع الكسر مفخما، لأن القصد موجود مع الكسر وجوده مع غيره[1]، فلا معنى لقصد التعظيم مع بعض الحركات دون / بعض. [ص:35]

وقوله: «ودرج المقرئون على ذلك خلفا عن سلف» هذا رجم بالظنون، ولا يصح، ولا يتحقق إلا بالنصوص عن المتقدمين الذين هم حجة على من تأخر، وأما بغير نص فلا يصح البتة. ألا تراه قال مثل ذلك في الباء الرخوة، فزعم أن الأئمة نقلوا النطق بها على ذلك الوجه خلفا عن سلف، وصمّم على النطق بها كذلك، ولم يلتفت إلى نصوص الأئمة على كثرتها وتواتر نقلها، وسأمثل لك من ذلك مثالا:

ذهب المقرئون الجَمَّاءَ الغفيرَ في زمان الحافظ وفي الأزمنة قبله إلى ترقيق الراء الساكنة التي بعدها ياء، نحو «مريم» و«قرية» وزعم ابن شريح[2] وغيره أن ذلك إجماع من الأئمة، إلا أنهم لم يأتوا في ذلك بنص عن المتقدمين الذين هم حُجَّةٌ على من بعدهم، ولا برواية ثابتة بإسناد متصل صحيح: «حدثنا فلان عن فلان» إلى أن ينتهي به إلى إمام من الأئمة الذين هم حجة، وينصوا في إسنادهم على المسألة بعينها، إلا أن يأتوا بإسناد بأمر جُمْلي، فلما نظر الحافظ إلى المسألة فلم يجد فيها نصا عن أحد من المتقدمين، لا بتفخيم ولا بترقيق[3]، ورأى الترقيق لا يشهد له شيء من أصول القراءات، ولا نظير له فيها لم يَلْتَفِتْ إلى قول من قال من المتأخرين: هذا إجماع، لأن الإجماع لا يتحقق في مثل

---

(1) في الأصل «غير» والسياق يقتضي زيادة الهاء.

(2) أبو الحسن، ويبدو أن كلامه هذا من كتابه «الانتصاف» من أبي عمرو الداني في رده ترقيق (قرية ومريم)، وقد تقدمت الإحالة عليه في نقل سابق.

(3) تقدم في الصفحة 73 أن ابن الباذش نقل في الإقناع 1/ 327 عن أبي بكر الداجوني وهو من معاصِري ابن مجاهد ـ أنه كان يأخذ في (مريم) و(قرية) بالتفخيم، أفلا يعتبر هذا نصّاً عن إمام معتبر؟

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

هذا، وإنما قاله من قاله لأنه رأى أهل زمانه قد اتفقوا عليه، واتِّفاقُ المتأخرين ليس بحجة إذا ظهر فساد ما اتفقوا عليه، وقام البرهان القاطع عليه. وقد اتخذ المفتي هذا النوع أصلا من الأصول يبني عليه ويحتج به على النصوص الصريحة، ولا شك أن هذا الأصل فاسد، وكل ما يُبْنى عليه مثله[1].

وقوله: «ولم يذكر أحد ممن ألّف في القراءة أن اللام من ذلك الاسم ترقق في قراءه ورش بسبب ترقيق الراء المفتوحة أو المضمومة» هذا صحيح، والفقيه لا يقول بذلك، وإنما قال: إن الفتحة الممالة سبب في ترقيق اللام كما هي سبب في ترقيق الراء المقدرة بعدها. وإذا كانت تخرج التي أصلها التفخيم إلى الترقيق فأحرى وأولى أن تبقى اللام التي أصلها الترقيق معها على أصلها، لأن سبب التفخيم قد عارضه ما هو أقوى منه، وهو الخروج من تَسَفّل إلى تفخيم عارض، مع أنه قد وجد النص بذلك عن إمام من أئمة المسلمين، وهو أبو محمد اليزيدي[2] / حسبما نقل الحافظ عنه بإسناده إليه بنقل العدل عن العدل، ولم ينقل عنه ولا عن غيره ممن هو في طبقته خلاف ذلك، وذلك حجة على من جَهل النص والقياس من المتأخرين. [ص:36]

فإن قلت: إنما قال ذلك اليزيدي في قوله: ﴿نرى الله جهرة﴾، وما كان مثله، ولم يقل: وكذلك: ﴿ذكر الله﴾ و﴿لَذِكْرُ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: 45] في قراءة ورش، فيقال: إن

(1) هذا الذي ذهب إليه المؤلف رحمه الله هو المعتمد، وهو الذي رجحه الحافظ الداني والشاطبي وعليه عامة علماء القراءات في المغرب كابن بري في الدرر وقد أفاد أنه لا اعتبار لتأخر السبب هنا وإن حكي عن بعض العرب.

(2) هو الإمام يحيى بن المبارك أبو محمد البصري النحوي المقرئ، وعرف باليزيدي لاتصاله بيزيد بن منصور خال المهدي يؤدب ولده. قال الذهبي: جَوَّدَ القرآن على أبي عمرو وحدث عنه وعن ابن جريج. قرأ عليه الدوري والسوسي وآخرون. وله اختيار كان يقرئ به خالف فيه أبا عمرو في أماكن يسيرة له عدة تصانيف منها: كتاب النوادر، وكتاب المقصور، وكتاب في النحو مختصر. توفي سنة اثنتين ومائتين له ترجمة في، مراتب النحويين: 61-66، وتاريخ بغداد 14/ 146، ومعرفة القراء 1/ 151، وغاية النهاية 2/ 375.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اليزيدي ينبه على قراءته التي رواها عن إمامه، ولكنْ تنبيهُه يَعُم ما ذكر وما كان مثله، لأن معنى تنبيهه أن الحركة الممالة تجري مجرى الكسرة لما فيها من الانسفال، ألا ترى أنها قد أثرت في الراء تأثير الكسرة، فكل حركة ممالة تؤثر في الراء تأثير الكسرة فهي داخلة في نصه، وهذا واضح لمن أنصف من نفسه ولم يَعْمَ قلبُه عن قبول الحق.

وقوله: «إن القراء أطلقوا القول في اللام من اسم «الله» بعد الفتح والضم، ولم يستثنوا من ذلك شيئا، ولو كانت اللام من الإسم المذكور ترقق بعد الراء المرققة في قراءة ورش لبيّنوا ذلك، لأن القراءتين إذا اختلفتا، وكانت إحداهما تقتضي [حُكماً][1] تخالف فيه الأخرى فإنهم يبينونه، كقراءتَيْ: ﴿فنادته﴾ و﴿فناداه﴾، فإنهم قالوا: قرأ حمزة والكسائي ﴿فناداه﴾ بالتذكير وأمَالَا الألف[2].

قلت: الفرق بين الموضعين ظاهر واضح، فإن القراءة بالتذكير لا تلزم معها الإمالة، فلو لم ينبهوا على ذلك لتُوهِّم عدم الإمالة وإن كانت من ذوات الياء، لأنهم قد يتركون الإمالة في بعض ما أصلهم فيه الإمالة، ألا ترى أن حمزة والكسائي قرآ: ﴿زَكَرِيَّآء﴾ [آل عمران: 37] بالقصر[3] ولم يميلاه، والألف فيه للتأنيث، وأصلها إمالة ألف التأنيث. وأما الراء الممالة، فالإمالة فيها تلازم الترقيق أبداً لأنها كسر، والقراء يعبرون عنها بالكسر، فيقولون: قرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو ﴿ نرى﴾ و﴿افترى﴾ و﴿القرى﴾ وما كان

(1) بياض في الأصل، يقتضيها السياق.

(2) تقدمت الإشارة إلى هذه القراءة.

(3) ينظر السبعة 205.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مثل ذلك بالإمالة، وقرأه ورش بين اللفظين، فينص الواحد منهم على الإمالة[1]، وواحد منهم على ترقيق الراء؛ لأن الإمالة، لما كانت عندهم من قبيل الكسر اكتفوا بذلك للعلم بلزوم الترقيق مع الإمالة لزومه مع الكسر.

وكذلك يعبر كثير من الأئمة عن قراءة ورش: ﴿خَبِيرا﴾ و﴿بَصِيرا﴾ و﴿الطَّيْر﴾ و﴿ذِكْرُ الله﴾ فإنه أمال ذلك/ وشبهه بين اللفظين ولا يذكرون [ص:37] ترقيق الراء، كما يقولون: قرأ ورش ﴿القرى﴾ و﴿اشترى﴾ و﴿ورأى﴾ بين اللفظين ولا يزيدون على ذلك، لأن ذكرهم الإمالة: «وبين اللفظين» كالنص على الترقيق، ومن عَبّر من المتأخرين عن مذهب ورش بالترقيق فإنما يعني الإمالة بين اللفظين لما كان لازماً عن الإمالة عبَّر بها عنه.

وقد نص على هذا المعنى مكي وغيره.

قال[2] ـ رحمه الله ـ: «إن سأل سائل عن الراء ما أصلها؟ وما العلة التي أوجبت فيها أن تخرج عن أصلها؟ فالجواب: أن الراء المفتوحة والراء المضمومة أصلهما التفخيم، ثم الترقيق داخل فيهما لعلة، والعلة التي من أجلها وجب الترقيق هي أن الراء حرف تكرير، والحركة عليها تقوم مقام حركتين، ومن شأن العرب ولغتها أن يقربوا الشيء من الشيء ليكون العمل فيه من وجه واحد، فلما وقع قبل المفتوحة والمضمومة كسرة

---

(1) في الأصل: « ترقيق لا» والصواب ما أثبت ويؤيده سياق النص وهو قوله معللا: «لأن الإمالة لما كانت عندهم من قبيل الكسر اكتفوا بذلك للعلم بلزوم الترقيق مع الإمالة لزومه مع الكسر». وإذن فيكون لفظ «لا » قد بقي من كلمة.

« الإمالة » ويكون لفظ « ترقيق » الأول في العبارة من زيغ البصر عند الناسخ لأنه مذكور بعد هذا في قوله: «وواحد منهم على ترقيق الراء » والله اعلم .

(2) لم يرد هذا النقل في كتب مكي المطبوعة، وأعني بها الكشف، والرعاية، والتبصرة، والإبانة، وأغلب الظن أنه من كتاب له مفقود وهو كتاب « شرح الراءات على قراءة ورش وغيره» ، والله أعلم.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثَقُل أن يخرج من كسرة إلى فتحة تقوم مقام فتحتين، أو ضمة تقوم مقام ضمتين، فرققوا الراء لتقرب بترقيقها من الكسرة التي قبلها، والترقيق هو ضرب من الإمالة، إلا أنها إمالة ضعيفَة يسميها القراء «بين اللفظين». انتهى.

وقال الإمام أبو عبد الله بن سفيان[1]: «اعلم ـ نفعنا الله وإياك ـ أن القراء يضطربون في قراءة[2] ورش في الراءات فيما كان منها مفخما ومرققا بين اللفظين، فأخرجت لها أصولاً أبيّن بها مذهبه».

ثم قال: « فأول ما أذكره الراء المضمومة، فإذا جاءت وقبلها فتحة أو ضمة فخم الراء، فَلَفَظَ بها مغَلّظة، نحو قوله: ﴿بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾ [طه: 96]، و﴿أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمونَ﴾[3] و﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ [البقرة:69] وما كان مثله. فإن انكسر ما قبلها رقق الراء، وقد عبر الناس عنها بين اللفظين، مثل ﴿يُبْصِرُون﴾[4] و﴿وَكَانُواْ يُصِرُّونَ﴾ [الواقعة:46] وما أشبه ذلك».

ثم قال: «وأما الراء المفتوحة فإن أصله فيها مضطرب جدا».

ثم قال: «فمن أصله أنه كان يقرأ الراء مرققة بين اللفظين إذا جاءت بعدها ألف منقلبة من ياء، أو ألف تأنيث مقصورة، أو الألف التي تقع في فعالى أو فَعَالي، مثل: ﴿ترى﴾ و﴿النصارى﴾ و﴿القرى﴾ و﴿تترى﴾ و﴿بشرى﴾ ويميل الألف بين اللفظين» انتهى.

---

(1) تقدم النقل.

(2) في الأصل «قراء».

(3) وردت في ثلاثة عشر موضعا من كتاب الله.

(4) وردت في اثني موضعا من كتاب الله.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ألا تراه قال: «يميل الألف بين اللفظين» وقال: «يرقق الراء المفتوحة والمضمومة بين اللفظين»، فدل هذا على أن الإمالة التي بين اللفظين في الراء المفتوحة والمضمومة يعَبّر عنها بالترقيق.

[ص:38] وكذلك يقولون: قرأ أبو عمرو: ﴿نَرى الله﴾، و ﴿فَسَيَرى الله﴾/ ونحوهما بالإمالة، ولا يذكرون ترقيق الراء.

فلما لم يذكروا ترقيق الراء في هذا كله؛ لأنهم كأنهم قد صرحوا بالكسر، كذلك لم يذكروا ترقيق اللام من اسم الله، لأنه قد علم أن اللام من اسم الله ترقق بعد الكسر؛ [لأن][1] الإمالة من قبيل الكسر يُعبّر عنها بالكسر، ولا يجوز التعبير عنها بالفتح.

فقول المفتي: «ولم يَنُصَّ أحد من القراء على ترقيق اللام من اسم الله ـ تعالى ـ بعد الراء المرققة» يقال له: بل قد نَصَّ على ذلك جميعُ الأئمة، لأنهم قالوا: تُفَخَّم اللام من اسمه ـ تعالى ـ بعد الفتح والضم، وتُرَقَّق بعد الكسر، والحركة الممالة من قبيل الكسر لا من قبيل الفتح ولا من قبيل الضم، لكن ظنَّ بعض المتأخرين من القراء أن ورشاً يرقق الراء في تلك المواضع من غير إمالة الحركة، غَرَّهُمْ في ذلك تعبير قوم من القراء عن الإمالة بالترقيق، **وتلك غفلة منهم عن وجه النظر الصحيح والقياس الواضح.**

وقوله: «وهذا الذي ذهب إليه الفقيه المذكور من ترقيق اللام في قراءة ورش لم يذهب إليه أحد، ولم يُقرئ به مقرئ» إنما يعني شيوخه، وليسوا بحجة على الحق إذا ظهر. وأما من فوقهم من المتقدمين، فنسبةُ ذلك القول إليهم يُضَاهي الكذب.

وقوله: «وإنما هو شيء ظهر لبعض أهل الزمان، لا يساعده نظر، ولا يعضده نقل» يقال له: «وأي نظر لك في المسألة، إنما عولت فيها على تقليد من لا يصح تقليده،

---

(1) ساقطة من الأصل.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ولست من أهل النظر في دقائق هذا العلم، فرحم الله امرءاً عرف قدره، وأنصف من نفسه، وهو سبحانه المسؤول أن يرزقنا بصيرة ندرك بها معرفة أقدارنا، ونتوصل بها إلى تمييز الحق في إيرادنا وإصدارنا، وقد تبين ـ بما تقدم ـ أن النظر يساعده، وأن النقل يعضده.

وقوله: « والله الموفق لما درج عليه الأئمة» اللهم آمين آمين، إنما اجتهادنا وتحويمنا على موافقة الأئمة، وليس كل من يخوض في هذا العلم ينطلق عليه هذا الاسم، وإنما يوصف بالإمامة أفراد من الناس، ونحن نسأل الله أن يوفقنا إلى مذاهبهم وطرقهم، ولسنا ممن يخالف الأئمة في الأمور الصحيحة الواضحة.

وقد علمت أنه لا يلهج بهذه البراهين والأدلة القاطعة التي أوردتها كل أحد، وإنما يلهج بها من له تمرّن في/ هذه الصناعة ومعرفة بأصولها وأغراضها وتصرفات أهلها [ص:39] **ومآخذهم وتحقق بالشروط التي نص عليها الأئمة المتأخرون من علماء هذه الصنعة استقراءً من كلام المتقدمين، وهي أن القراءة لا تصح ولا تقبل إلا بشروط أربعة، وهي صحة الإسناد، وموافقة فصيح اللغة العربية، وموافقة المصاحف التي بأيدي الأمة، وأن لا يكون معناها مضادا لمعاني القراءات المجمع عليها.** والقراءة بتفخيم اللام من اسم الله بعد الحركة الممالة غير جارية على كلام العرب، ولا يشهد لصحتها شيء من أصول القراءات، فهي بمعزل عن الصواب. وإذا كانت كذلك، فرواية من رواها واهية ساقطة لإحاطة العلم بأن النبي ﷺ وأصحابه لا يصح نقل اللحن عن واحد منهم، والله الموفق للصواب، ولا حول ولا قوة إلا به، والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيد العالمين؛ محمد خاتم النبيين، وعلى آل محمد وصحابته أجمعين.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ومن مسائل الشيخ رضي الله عنه:

[المسألة الثالثة: الفرق بين الإمالة والترقيق]

الحمد لله، أخي: أعانني الله وإياك على طلب الحق والوقوف عنده، وسَدَّدَ فهمي وفهمك لحقائق العلوم، وعصمني وإياك من التعاطي والخوض فيما لا نعلم.

بلغني تقييدك على المسألة اللامية[1] تطلب مني أن أذكر لك الفرق بين حقيقتي الإمالة والترقيق، وذلك معلوم مشهور بحيث لا يخفي على صغار الولدان.

وذلك أن الترقيق والتفخيم من صفات [الحروف][2]. فالحروف المستعلية مفخمة على كل حال، إلا الألف فإنها تابعة في التفخيم والترقيق لما قبلها.

وقد نص سيبويه على استعلاء الألف؛ قال[3] رحمه الله: «هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى»، فالحروف التي تمنَع الإمالةَ هذه السبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، إذا كان حرف منها قبل الألف والألفُ تليه، وذلك قولك: (قاعد، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف، و ضامن، وظالم).

---

(1) لاشك أنه يريد بها مسألة ترقيق لام اسم الجلالة في مثل قوله تعالى{ولذكر الله أكبر}، فقد انفرد القيجاطي بمذهبه في القول بترقيق اللام بسبب ترقيق حركة الراء وإمالتها وألف في ذلك تأليفا ذكره له المنتوري في فهرسته والمجاري في برنامجه، وذكره ابن الجزري في غاية النهاية 2/ 244، والنشر 117- 118 ورد عليه مذهبه أبو وكيل ميمون الفخار في قصيدة لامية من 46 بيتا ذكرها ابن القاضي بتمامها في الفجر الساطع في باب اللامات، وقد تقدمت الإشارة إلى تأليف القيجاطي هذا في قسم الدراسة، وينظر أطروحة د. عبد الهادي حميتو « قراءة نافع عند المغاربة حتى القرن العاشر» 4/ 1249، وهي المسألة الثانية التي تقدمت وما بعدها.

(2) زيادة لم ترد في الأصل، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(3) الكتاب 4/ 128.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وإنما منعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف/ [ص:40] المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرة عليها في «مساجد»ونحوها، فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي، وقربت[1] من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم» انتهى.

والحروف المستفلة مرققة على كل حال، إلا اللام فإنها تفخم في بعض المواضع، والياء والواو؛ فإنها تابعان ما قبلها في الترقيق والتفخيم، لأن حروف المد واللين إنما يأتي لفظها أبدا على قسط الحرف الذي قبلها، لأنها تحدث في اللفظ من إشباع الحركة التي هي مأخوذة منها، فإن كان حرفاً مفخما أو مرققا تبعه لفظها، نصَّ على ذلك ابن شريح وغيره.

قَالَ أبو الحسن بن شريح[2] : «واعلم أن الياء إذا كانت حرف مد ولين فإنما يأتي لفظها على قسط الحرف الذي قبلها من تفخيم وترقيق، لأنها حادثة في اللفظ من إشباع حركته التي هي مأخوذة منه. فإذا فَارقتْ ذلك فاحذر تَخْشينَ لفظِها عند المستعلية، وتغيير حركتها إلى الكسر إذا جاءت بعدها الألف غير الممالة، وتَعَمَّل[3] في ذلك لشدة انسفالها.

والراء فإنها مفخمة، إلا أن تكون مكسورة أو ممالة الفتحة أو الضمة، أو يجاورها كسر، أو ياء، وإنما فُخِّمت لتكريرها، فضارعت بذلك حروف الاستعلاء ما لم تغلب عليها الكسرة أو الياء.

---

(1) في الأصل: «وقريب»، والتصويب من الكتاب.

(2) الظاهر أن هذا النقل من كتابه «نهاية الإتقان في تجويد القرآن »وسيأتي التعريف به عند الإحالة عليه قريبا.

(3) أي حاوِلْ وتكلَّف، وسيأتي قول المؤلف: « ترك ذلك فلم يتكلف».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والإمالة من صفَات الحركات، وما أخذت منه الحركات ـ وهي حروف المد ـ فقد تنفرد الحركات الممالة من حروف المد واللين، وقد تصاحبها، فتكون حروف المد توابع للحركات، والحركات كلها تقصد بالإمالة، ولا يقصد من الحروف بالإمالة إلا الألف وحدها، فتتبعها الحركة قبلها.

وأما الياء والواو، فلا يمال واحد منهما إلا تبعاً لما قبله من الحركة، ولذلك ذكر سيبويه[1] الألف الممالة مع الحروف الفروع، ولم يذكر الياء التي يُنْحى بها نحو الواو، ولا الواو التي يُنْحى بها نحو الياء معها.

وأما هاء التأنيث في الوقف، فإطلاق الإمالة عليها مجاز[2]، وإنما المال الفتحة التي قبلها، فشبهوها بالفتحة التي قبل ألف التأنيث.

يدلك على ذلك أنها حيث تمال الألف قبلها فليس أحد من الأئمة يطلق على الهاء أنها ممالة.

[ص:41] فحقيقة إمالة الفتحة؛ أن يُنْحَى/ بها نحو الكسرة، والفتحة من الألف، والكسرة من الياء. فالفتحة الممالة صوت ممزوج من صوتين: من صوت الألف وصوت الياء.

وحقيقة إمالة الضمّة؛ أن يُنْحى بها نحو الكسرة، فالضمة الممالة صوت ممتزج من الواو والياء.

والكسرة الممالة ـ وأكثر ما يطلق عليها لفظ الإشمام ـ صوت ممتزج من الياء والواو.

ولا فرق بين لفظ الكسرة الممالة ـ وهي المُشَمَّة ـ وبين الضمة الممالة، إلا أن أصل إحداهما كسرة، وأصل الأخرى ضمة، ولفظ الصوت بهما متحد.

---

(1) الكتاب 4/ 117.

(2) في الأصل مجازا وما أثبت أصوب لأنه خبر« إطلاق».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وحقيقة الألف الممالة؛ أن ينحى بها نحو الياء أو الواو. وإذا نُحِي بها نحو الواو سميت ألف التفخيم، ولا يتأتى ذلك فيها حتى ينحى بالفتحة التي قبلها نحو الكسرة أو الضمة، فصوت الألف الممالة ممتزج من صوتين: صوت الألف، وصوت الياء، أو صوت الألف، وصوت الواو.

وحقيقة الياء الممالة أن ينحى بها نحو الواو، فالصوت ممتزج من الياء والواو.

وحقيقة الواو الممالة أن ينحى بها نحو الياء. فالصوت ممتزج من الواو والياء، ولا فرق بين لفظ الياء الممالة ولفظ الواو الممالة، إلا أن أصل إحداهما ياء، وأصل الأخرى واو، واللفظ بهما متحد. وسأذكر لك نص أبي الفتح بن جني ـ هنا ـ ليتضح لك ما ذكرت لك إن شاء الله.

قال أبو الفتح[1] بعدما ذكر الحروف الفروعَ، وبيّن أنَّ كل حرف منها صوته ممتزج من صوتين ما نصه[2] : «واعلم أنك كما [قد][3] تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين هذه[4] الحروف، فقد تجده أيضا بين الحركات، حتى إنك قد[5] تجد الفتحة مشوبة بشيء من الكسرة أو الضمة تنحو بها إليها، وتجد الكسرة أيضا مشوبة بشيء من الضمة، والضمة مشوبة بشيء من الكسرة، ولا تجد الكسرة ولا الضمة مشوبة بشيء من الفتحة، وسأذكر[6] لم كان ذلك كذلك عقيب هذا الفصل إن شاء الله.

---

(1) هو ابن جني، والنقل في سر صناعة الإعراب 1/ 51-52 (نشرة د. حسن هنداوي. دار القلم/ دمشق ط 2)

(2) لم يتقيد المؤلف بالرواية النصية كما سيتضح من خلال الفوارق المنبه عليها قريبا.

(3) زيادة من سر الصناعة.

(4) [هذه] زيادة من الأصل.

(5) [قد] غير واردة في سر الصناعة.

(6) في سر الصناعة: «وسنذكر».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أما الفتحة المشوبة بالكسرة، فالفتحة التي قبل الألف في الإمالة[1] نحو فتحة عَين «عابد» و«عارف».

وذلك أن الإمالة إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف بعدها نحو الياء؛ لضرب من تجانس الصوت، فكما أن الحركة ليست فتحة محضة، فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفاً محضة، وهذا هو القياس، لأن الألف تابعة للفتحة، فكما أن الفتحة مشوبة فكذلك الألف اللاحقة لها، وقد أمالوا أيضا هذه الفتحة وإن لم تكن [ص:42] بعدها ألف، فقالوا: «من عِمرو» «ورأيت / خَبَط رياح»[2] ...

وأما الفتحة الممالة نحو الضمة؛ فالتي قبل ألف التفخيم، وذلك نحو: «الصلاة» و«الزكاة» و«دعا» و«غزا» و«قام» و«صاغ» فكما أن الحركة [الممالة][3] ـ هنا ـ أيضا قبل الألف ليست فتحة[4] محضة ـ بل هي مشوبة بشيء من الضمة ـ فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة، لأنها تابعة لحركة هذه صفتها فجرى عليها حكمها.

وأما الكسرة المشوبة بالضمة؛ فنحو: «قيل» و«بيع» و«غيض» و«سيق»، وكما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة، فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو على ما تقدم في الألف.

وأما الضمة المشوبة بالكسر، فنحو قولك في الإمالة: «مررت بمذعور»[5]، و«هذا ابن بور»، نحوتَ بضمة العين والبَاء نحو كسرة الراء وأشممتها شيئا من الكسرة، وكما أن هذه الحركة قبل هذه الواو ليست ضمة محضة ولا كسرة مرسلة، فكذلك الواو

(1) في سر الصناعة: التي قبلها الإمالة، ولعل صواب العبارة: قبل الإمالة.
(2) ما يتساقط من ورق الشجر إذا ضربته الريح. وينظر الكتاب 4/ 143.
(3) زيادة من الأصل.
(4) في الأصل: «مفخمة».
(5) في الأصل «بابن مذعور».

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

أيضا بعدها هي مشوبة بروائح الياء، وهذا مذهب سيبويه[1] رحمه الله، وهو الصواب؛ لأن هذه الحروف تتبع الحركات قبلها، فكما أن الحركة مشوبة غير مخلصة، فالحرف اللاحق بها أيضا في حكمها.

وأما أبو الحسن[2]، فكان يقول: «مررت بمذعور»، و«هذا ابن بور» فيشم الضمة قبل الواو رائحة الكسرة، ويخلص الواوَ واواً محضة البتة، وهذا تكلف فيه شدة في النطق، وهو مع ذلك ضعيف في القياس، وهذا ونحوه مما[3] لابد في أدائه وتصحيحه للسمع من مشافهة توضحه وتكشف عن خاصِّ سره.

فإن قيل: لم جاز في الفتحة أن ينحى بها نحو الكسرة والضمة، وفي الكسرة أن ينحى بها نحو الضمة، وفي الضمة أن ينحى بها نحو الكسرة على ما قدمت ومثلت، ولم يجز في واحد من الكسرة والضمة أن يُنحى بها نحو الفتحة؟.

فالجواب في ذلك: أن الفتحة أول الحركات وأدخلها في الحلق، والكسرة بعدها، والضمة بعد الكسرة. فإذا بدأت بالفتحة تصَعّدت تطلب صدر الفم والشفتين،واجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو، فجاز أن تُشِمَّها شيئًا[4] من الكسرة أو الضمة لـ[تطرقها][5] إياهما. ولو تكلفت أن تُشِمَّ الكسرةَ أو الضمةَ رائحةَ الفتحة لاحْتَجْتَ إلى الرجوع إلى أول الحلق، وكان في ذلك انتقاض عادة الصوت

---

(1) ينظر الكتاب 4/ 134-144.

(2) هو الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة. وقد أفاد الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله أن قوله هذا وارد في بعض نسخ الكتاب المخطوطة. ينظر تعليقه في الكتاب 4/ 142 هامش 2.

(3) في الأصل«ممن».

(4) كذا في سر الصناعة، وفي الأصل: «يشمها شيء» وهي قراءة جيدة.

(5) غير مقروء في الأصل، والتكملة من سر الصناعة.

بتراجعه إلى ورائه، وتركه التقدم إلى صدر الفم والنفوذَ بين الشفتين. فلما كان في إشمام الكسرة والضمة رائحة الكسرة/ هذا الانقلاب والنقض تُركَ ذلك، فلم يُتكَلّف البتة. [ص:43]

فإن قلت[1]: فقد تراهم نَحَوْا بالضمة نحو الكسرة في «مذعور» و«منقُر»[2] ونحوهما، والضمة ـ كما تعلم ـ فوق الكسرة، فكما جاز لهم التراجع في هذا، فَهَلاّ جاز أيضا في الكسرة والضمة أن ينحى[3] بهما نحو الفتحة؟

فالجواب: أن بين الضمة والكسرة من القرب [والتناسب][4] ما ليس بينهما وبين الفتحة، فجاز أن يتكلف نحو ذلك بين الضمة والكسرة لما بينهما من التجانس فيما قد تقدم ذكره في صدر هذا الكتاب، وفيما سنذكره أيضا في أماكنه». انتهى.

وقال الحافظ أبو عمرو في الكتاب الموضح[5] ما نصه «وقد فرّق جُلُّ علمائنا بين الترقيق والإمالة، فقالوا: الترقيق يكون في الحروف المحركة والمسكنة دون الحركات، لا لعلة، بل هو من صيغتها. والإمالة تكون في الحركات دون الحروف لعلل توجبها، فلا تستعمل أحدَهما في موضع الآخر إلا على المجاز والاتساع». انتهى.

فقد بان لك ـ بما ذكرته ـ الفرق بين الحرف الممال والحرف المرقق غير الممال، وبين الحركة الممالة والحركة غير الممالة ، فالحرف الممال ـ رقيقا كان أو غليظا ـ صوت مركب

---

(1) في سر الصناعة: «فإن قيل» والمؤدى واحد.

(2) وفسر بالركية الكثيرة الماء.

(3) في الأصل: «ينحو»

(4) ساقطة من الأصل.

(5) العنوان الكامل للكتاب، الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة. وقد أنجز في تحقيقه رسالة ماجستير الباحث محمد شفاعت رباني. والنقل موجود في ص: 789 من هذه الرسالة المرقونة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة 1410/ 1990.

من صوتين، وكذلك الحركة الممالة، والحرف غير الممال ـ رقيقا أوغليظا ـ صوت واحد منفرد، وكذلك الحركة غير الممالة.

فإن تقرر هذا، فالحركة الممالة غلبت العرب عليها شائبةَ الكسرة على الوجوب بالنظر إلى الحرف[1] الذي هي فيه والحرف الذي يليها، وشائبة الفتحة بالنَظر إلى ما قبلها.

فالراء المفتوحة والمضمومة مفخمتان إجماعا، لأن الراء المفتوحة كحرفين مفتوحين، والمضمومة كحرفين مضمومين، فضَارَعَتَا بذلك حروف الاستعلاء. فإذا أميلت فتحتها أو ضمتها لسبب اقتضى ذلك وَجَبَ ترقيقها تغليبا لشائبة الكسرة.

مثال ذلك: «رأى» و «نرى» من أمال ألف « نرى» رقق الراء لأن الألف إذا دخلتها الإمالة دخلت أيضا الفتحة التي قبلها، ومن فتح الألف فخم الراء، لأن فتْحَتَها فتحة خالصة غير مشربة بشيء من الكسرة. ومن أمال ألف «رأى» أمال الفتحة التي قبلها، فإن كان مذهبه إمالة فتحة الراء لإمالة الألف بعدها رقّق الراء، وإن أخلص فتحة الراء ولم يُمِلْها ـ وهو مروي عن أبي عمرو بن العلاء ـ فخّم الراء.

وتقول: «جئتك من عمرو»، فإذا وقفت عليه بالسكون،/ فإن أخلصت فتحة العين [ص:44] فخّمت الراء، وإن أملتها رققت الراء، ولا يجوز غير ذلك، كما أنك إذا قلت: «من النار» ووقفت بالسكون، فإن أخلصت فتح الألف[2] فخمت الراء إجماعا، وإن أملتها رققت الراء إجماعا.

---

(1) في الأصل «الحروف»، والسياق يقتضي الإفراد.

(2) في الأصل « الراء » ولعله سبق قلم من الناسخ، والصواب ما أثبت، فقول المؤلف: «فتح الألف» أي دون إمالة، ويمكن ـ حينئذ ـ تفخيم الراء، وإن أمَلْت الألف رققت الراء، والألف في ﴿مِنَ النَّار﴾ بمنزلة الراء من ﴿بِشَرَر﴾، ولذلك ننظرها المؤلف بها، وقارن بما سيأتي في ص 118.

وتقول: «بِشَرَر»، فإذا وقفت عليه بالسكون، فإن أخلصت فتحة الراء المفتوحة فخمت الراء المفتوحة والساكنة، وإن أملتها رققتهما معاً، كما أنك إذا وقفت على قولك: «من الأبرار» بالسكون؛ إن أخلصت الفتحة فخمت الراء المفتوحة والساكنة، وإن أملتها رققتهما معا. فالمقتضي للإمالة في ذلك كله غير المقتضي للترقيق، فمقتضي إمالة الفتحة من راء ﴿بِشَرَر﴾ وراء ﴿مِنَ الأَبْرَار﴾ جرة الراء المتطرفة، ومقتضي ترقيق الراء المفتوحة والساكنة ما في الراء المفتوحة الممالة الفتحة من شائبة الكسرة.

فإن قلت: فلعل الراء الساكنة من ﴿بِشَرَر﴾ إنما رققت لأجل كسرتها في نفسها، فإن ذلك لا يجوز؛ لو كان الأمر على ما زعمت لرققت في قراءة من لم يُمِل فتحة الراء.

وتقول: «مَرَرْتُ بِمَذْعور»، و «هَذَا ابْنُ بُور»، و «عَجِبْتُ مِنَ السَّمُر»، «شَرِبْتُ مِنَ المُنْقُر»، إذا وقفت على هذا كله بالسكون فخمت إن أخلصت الضمة قبل الراء، ورققت إن أملتها، وتقول: «من المحاذر» فتميل فتحة الذال، وترقق الراء، وإن وقفت عليها بالسكون. ولا تجوز إمالة الألف؛ لأن سبب الإمالة يقوى مع التقدم ويضعف مع التأخر، فَغُلبت شائبة الكسرة مع الفتحة الممالة بالنظر إلى ما بعدها، فوجب ترقيق الراء، وغُلبت شائبة الفتح قبلها فوجب فتح الألف.

وتقول: ﴿وسَيَرَى الله عَمَلَكُمْ﴾، فإن أخلصت فتحة الراء فخمتها واللامَ من اسم الله بعدها، وإن أملتها وَجَبَ ترقيق الراء واللام من اسم الله بعدها تغليبا لشائبة الكسرة.

وعلى هذا يجري ﴿غَيْرُ الله﴾، و﴿لَذِكْرُ الله﴾ إذا أملت الفتحة والضمة فالياء من ﴿غير﴾ والكسرة في ﴿ولذكر الله﴾ سببان لإمالة الفتحة والضمة، وشائبة الكسرة الفتح والضم الممالين موجب لترقيق الراء واللام من اسم الله كما كانت كذلك في: ﴿نَرى الله﴾ و ﴿سَيَرى الله﴾، وتفخيم اللام في ذلك كله لحن، كما أن تفخيم الراء مع

الحركة الممالة لحن. فإذا تبين لك هذا [الذي][1] ذكرته لك فالله ـ تعالى ـ يرشدنا[2]/ [ص:45] وإياك ويرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه، والباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، ويسدد قلوبنا وعقولنا حتى ننصف من أنفسنا، ولا نتعاطى علم ما لا نعلم.

فقولك: بل التحقيق أن الإمالة والترقيق شيء واحد؛ فقد استبان ـ بحمد الله ـ الفرق بينهما نَقْلاً وعَقْلا.

وقولك: «ومن أدل دليل على ذلك أنك لا تستطيع الفرق بينهما في لفظ آلة الطبع ولا في إصاخة السمع» **إنما ذلك لآفة فيهما، وغفلة عن تحقيق العلم**، ألا ترى أنك إذا قرأت قول الله تعالى: ﴿تَصْلَىٰ نَاراً حَامِيَةً﴾ [الغاشية: 4] وجدت ألفاظ القراء تختلف فيها على أربعة أوجه:

الأول: رواية المصريين عن ورش ﴿تَصْلَى﴾ بالتفخيم.

والثاني: روايتهم ورواية غيرهم عنه ﴿تَصْلى﴾ بالإمالة التي هي بين اللفظين.

والثالث: ﴿تَصْلَى﴾ بترقيق اللام وترك الإمالة وهي قراءة أكثر القراء.

والرابع: ﴿تَصْلى﴾ بالإمالة المحضة، وهي قراءة حمزة والكسائي.

فالقراءة الأولى اللام فيها مفتوحة مفخمة، والألف بعدها تابعة لها.

والثانية اللام فيها مرققة والفتحة ليست بمحضة، وإنما هي بين الفتحة المحضة والفتحة الممالة إمالةً شديدة، والألف بعدها تابعة لها.

والثالثة اللام فيها مرققة مفتوحة فتحة محضة والألف بعدها مثلها.

---

(1) ساقطة من الأصل.

(2) في الأصل «يرشدك».

والرابعة اللام فيها مرققة ممالة الحركة إمالة شديدة، فهي بين الفتح المحض والكسر المحض، والألف بعدها تابعة لها.

فهي أربعة ألفاظ مختلفة في السمع وفي تحقيق العلم.

وقولك: «ولأجل تكلف الإمالة كان أَكْثَرُ القراء على الفتح، وكذلك أَكْثَرُ لغات العرب»؛ كلام فاسد؛ لأن قصد العرب بالإمالة في كثير من مواضعها إنما هو طلب الخفة بتناسب الصوت وإعمال اللسان في وجه واحد، كما طلبوا ذلك بالإدغام وتقريب الحروف بعضها من بعض، ومستعمل اللفظ الخفيف، لا يوصف بالتكلف، إنما يوصف بالتكلف[1] مستعمل الألفاظ المستثقلة على اللسان.

قال سيبويه[2]: «هذا باب ما تمال فيه الألفات.

فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عابد، وعالم، ومساجد، ومفاتيح، وعذافر، وهابيل.

وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا «صَدَر»، فجعلوها بين الصاد والزاي[3] التماسَ الخفة، لأن الصاد [ص:46] قريبة/ من الدال، فقربوها من أشبه الحروف من موضعها بالدال. وبيان ذلك في الإدغام. فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك.

وقولك: «لا أعلم أحداً من القراء عبّر عن ترقيقها بالإمالة»:

---

(1) في الأصل« التكليف» وما أثبته أصوب.

(2) الكتاب 4/ 117.

(3) نص الكتاب: «..فجعلوها بين الزاي والصاد، فقربها من الزاي والصاد..».

قد عبر كثير من الأئمة عن الراء المفتوحة في قراءة ورش أن فتحها أُمِيلَ بين اللفظين».

قال الحافظ أبو عمرو في الكتاب الموضح[1]:«اعلم أن ورشا ـ من غير رواية أبي بكر الأصبهاني عن أصحابه عنه ـ كان يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين إذا وقع قبلها ياء ساكنة أو كسرة لازمة لا غير».

ثم قال[2]:« وعِلَّةُ ورش في إمالة[3] هذه الراء مع الياء الساكنة والكسرة أنهما لمّا وقعتا قبلها وهي مفتوحة، وفتحتها تقوم مقام فتحتين للتكرير الذي فيها؛ كره انتقال اللسان منها إلى فتحها؛ لأن ذلك بمنزلة الصاعد من هبوط إلى عُلُوّين[4] ، وذلك ثقيل، فلذلك أمال فتحة الراء نحو الكسرة قليلا ليجانس صوتها بذلك صوت الياء الساكنة أو الكسرة التي قبلها، فيخفا على النطق، ويحسنا في السمع، ويكون عمل اللسان فيهما من جهة واحدة ».

---

(1) الموضح 747.

(2) الموضح 752.

(3) في الأصل «أصالة» وهو تحريف ظاهر.

(4) كذا في الأصل، وفي الموضح «على علو» ولعل مراد المؤلف بالعُلُوّين أن الناطق حين ينطق بالراء وفتحها تقوم مقام فتحتين للتكرير الذي فيها كَرِهَ انتقال اللسان منها إلى فتحها، لأن ذلك بمنزلة الصاعد من هبوط إلى علوين، أي أنه يصعد إلى العلو الأول مع فتحة الراء ثم إلى العلة الثاني مع صفة التكرار التي في الراء، ولذلك قامت الفتحة على الراء مقام فتحتين، فالعلو هنا عبارة عن مستقر اللسان عند النطق بالراء مع التكرير، ويدل على ذلك قوله إنه أمال الفتحة الراء نحو الكسرة قليلا ليكون عمل اللسان من جهة واحدة، أي من علو واحد عند الإمالة لا من علو عند الفتح. وسيعود المؤلف إلى تقرير هذه المسألة في ص: 123.

ثم قال بعد هذا[1]:« واعلم أن عامة أهل الأداء لرواية ورش من المصريين يجرون الراء المضمومة مع الكسرة اللازمة والياء الساكنة؛ مجرى الراء المفتوحة في الترقيق».

قلت: إنما قال الحافظ: « اعلم أن عامة أهل الأداء» تنبيها[2] على من خالف في ذلك من المصريين ـ وهو أبو الحسن طاهر بن غلبون ـ[3] فإنه زعم أن الراء المضمومة لا خلاف فيها من أحد من القراء، فكأنه رأى أن إمالة الضمة قليلة في كلام العرب، بخلاف إمالة الفتحة، فنفى ذلك عن رواية ورش عن نافع، كما نفى عنهما مدّ حروف المد إذا تقدمت الهمزة عليها لقلة ذلك عنده، والله الموفق للصواب.

فالذي أوجب الترقيق في المفتوحة هو بعينه الذي أوجبه في المضمومة، وهو ما في الحركة الممالة من شائبة الكسرة؛ لأن الراء المتحركة لا ترقق إلا لسبب موجود في نفسها، لا لسبب مَحَلُّه غَيْرها، بخلاف الساكنة، فإنها ترقق لسبب يجاورها.

ومما يقوي ما ذكرته لك، ويزيده بيانا وإيضاحا ما ذكره الحافظ في الراء المضمومة من قوله تعالى: ﴿عَلَى سُرُر﴾ أن قياسها الترقيق، كما رققت المفتوحة من قوله: ﴿بِشَرَر﴾.

[ص:47] قال الحافظ: وأجمعوا عنه[4] على/ تفخيمها في قوله: ﴿عَلَى سُرُر﴾ حيث وقع. وقياس ما أجمعوا عليه عنه من ترقيقها في قوله: ﴿بِشَرَر﴾ لأجل جرة الراء بعدها

---

(1) الموضح 778.

(2) في الأصل «تنبها».

(3) ما ذكره القيجاطي رحمه الله من كون الراء المضمومة إذا وليت الكسرة مفخمة عند ابن غلبون مستفاد من كلام هذا في التذكرة 1/ 219 (باب بيان ورش في الراء المفتوحة)، وذلك أن الراء المفتوحة التي وليت الكسرة حكمها الترقيق، وسكت عن المضمومة التي وليت الكسرة، ففهم من سكوته أنها باقية على أصلها وهو التفخيم، والله أعلم.

(4) أي عن ورش.

يوجب ترقيقها هنا. وقد نصَّ في قوله: ﴿بِشَرَر﴾ أن جرة الراء إنما هي سبب في إمالة فتحة الراء، فلتكن كذلك سبباً في إمالة ضمة الراء من ﴿سُرُر﴾، وإلا قياسه فاسد.

ومما يدلك أيضا على أنه لا فرق بين المفتوحة والمضمومة تعبيرُ الأئمة عَنهما في قراءة ورش أنهما مرققتان بين اللفظين، ولا يصح ذلك إلا باعتبار الحركة، لأن الحركة تكون محضة، وتكون ممالة إمالة شديدة وإمالة بين اللفظين، يعنون: بين الحركة المحضة والممالة إمالة شديدة.

وأما الحروف ـ غير حروف المد واللين ـ فليس فيها ما هو بين اللفظين ـ أعني التفخيم والترقيق ـ إنما هي مفخمة أو مرققة.

فالحروف المستعلية مفخمة على كل حال، والمنسلفة مرققة على كل حال إلا الراء واللام.

أما الراء فهي مفخمة إلا أن تكون مكسورة، أو ممالة الحركة، أو ساكنة بعد ياء أو كسرة لازمة وليس بعدها حرف استعلاء، فهي رقيقة في تلك الأحوال كلها.

وأما اللام فهي رقيقة إلا في اسم الله تعالى بعد الفتحة والضمة غير الممالتين. وفي قراءة ورش في بعض المواضع[1] فإنها مفخمة.

فإن وجد من الأئمة من يعبر عن اللام المفتوحة غير الممالة بأنها بين اللفظين فهي عبارة مجازية، وإنما يعنون الترقيق.

وأما التعبير عن الراء المفتوحة والمضمومة بأنها بين اللفظين باعتبار الحركة فهو حقيقة، لأن الحركة تكون محضة، وتكون ممالة، وتكون بين اللفظين، ولا يجوز لأحد أن

---

(1) كما إذا تقدمها صاد، نحو ﴿الصلاة﴾، أو ظاء، نحو ﴿ظلمهم﴾، أو طاء، نحو ﴿مطلع﴾، لشرط أن تكون الحروف مفتوحة أو ساكنة، وتكون اللام مفتوحة.

يفرق بين المفتوحة والمضمومة؛ فيزعم أن تعبيرهم عن المفتوحة أنها بين اللفظين باعتبار الحركة، وتعبيرهم عن المضمومة بذلك باعتبار الترقيق من غير إمالة للحركة، فإن ذلك منه دعوى غير مقبولة، إذ لا دليل عليها، لأنه قد ثبت عن العرب إمالة الضمة في ﴿سُرُر﴾ كما ثبت عنهم إمالة الفتحة في ﴿بشَرَر﴾.

ولابد من ترقيق الراء مع الإمالة في الموضعين. فعلى هذا ينبغي أن يُحمل ما جاء عن ورش من ترقيق المفتوحة والمضمومة أنه أمال الحركة فرقق، ولو لم يمل لفخم كسائر القراء. ولا ينبغي لأحد أن يحمل المتحركة بالفتح والضم على الساكنة، لأن ترقيق الساكنة على الوجوب في كلام العرب وفي القراءة / [ص:48] .

وترقيق المتحركة يكون على ذلك المحمل على الجواز، ولا نظير له.

فإذا حملنا ترقيق ورش للمفتوحة والمضمومة على أنه أمال الحركة فرقق على الوجوب كان له نظير في القراءة وفي كلام العرب.

وإن حملناه على غير ذلك لم يكن له نظير، وحَمْل الشيء على مالا نظير له مع إمكان حمله على ماله نَظيرَ خطأ وفساد، ومع ذلك، فلم يعبر أحد من القراء عن الساكنة المكسور ما قبلها بأنها بين اللفظين كما عبروا عن المفتوحة والمضمومة في قراءة ورش أنهما مرققتان بين اللفظين.

قال الإمام أبو عبد الله بن سفيان [1]: «اعلم ـ نفعنا الله وإياك ـ أن القراء يضطربون في قراءة ورش في الراءات فيما كان منها مفخما ومرققا بين اللفظين. فأخرجت لها أصولاً أبيّن بها مذهبه».

(1) الهادي في القراءات السبع (اللوحة 12/ و).

ثم قال[1]: «فأول ما أذكر الراء المضمومة، فإذا جاءت وقبلها فتحة أو ضمة فَخَّم الراء فَلَفَظَ بها مغلظة، نحو قوله: ﴿بِمَا لَمْ يَبْصُروا بِه﴾، و﴿أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمونَ﴾، و﴿تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾ وما كان مثله. فإن انكسر ما قبلها رقق الراء، وقد عبّر الناس عنها: «بين اللفظين»، مثل: ﴿يبصرون﴾، و﴿كَانوا يُصِرُّونَ﴾وما أشبه ذلك».

ثم قال[2]: « وأما الراء المفتوحة، فإن أصله فيها مضطرب جداً».

ثم قال[3]:«فمن أصله أنه كان يقرأ الراء مرققة بين اللفظين إذا جاءت بعدها ألف منقلبة من ياء، أو ألف تأنيث مقصورة، أو الألف التي تقع في «فَعَالَى» أو «فُعَالى» مثل ﴿تَرى﴾ و﴿النَّصارى﴾ و﴿القُرَى﴾ انتهى .

قلت: قد عبّر عن الراء المفتوحة التي بعدها الألف الممالة في قراءة ورش بأنها مرققة بين اللفظين، وذكر عن الأئمة أنهم يعبرون عن الراء المضمومة التي قبلها كسرة في قراءة ورش بمثل ما عبّر هو عن الراء المفتوحة الممالة الفتحة في قراءته أيضا، فدَلَّ ذلك على اتحاد الحقيقة في الموضعين،و بالله التوفيق.

وقولك: «ولهذا المعنى أمالته العرب كثيرا، وأعملت فيه كسر ما قبله، وكسر راء أخرى بعده، نحو: ﴿بِشَرَر﴾»:

قد تقدم أن كسرة راء﴿بِشَرَر﴾ إنما هي مُجوِّزة إمالة فتحة الراء الأولى، وإمالة الفتحة موجبة ترقيق الراء؛ يدلك على ذلك أن ما كان سببا لترقيق الراء بنفسه فإنه يوجب الترقيق، ولا يجوز معه غيره، كالراء المكسورة، والساكنة بعد الكسرة اللازمة/ ولا [ص:49]

(1)م.ن. (اللوحة 12/ و).
(2) م.ن. (اللوحة 12/ ظ)
(3) م.ن. (اللوحة 12/ ظ)

يكون إلا في نفس الراء، أو متقدما عليها، بخلاف سبب الإمالة فإنه مجوز، لا موجب، يكون متقدما ومتأخرا.

وأما ما ذكر من الترقيق في راء ﴿مَرْيَم﴾، وراء ﴿المَرْء﴾ فإنه لا يثبتُ.

وقولك: «فإذا ثبت هذا فاعلم أن الراء من ﴿وَلَذِكْرُ الله﴾ ونحوه متى كانت ممالةً على ما توهمته لانكسار ما قبلها، فقصارى مبلغ اللسان فيها أن ينطق بها كما ينطق بالتّاء والدال واللام وما أشبههن من الحروف المرققة.. إلى آخره»: كلام خُلْفٌ غير محصّل، لأن الحركات في الحروف المرققة غير الممالة خوالص من شوائب الكسر، والحركات الممالة مشوبة بروائح الكسر، فالحكم فيها مفترق غير متحد.

وقولك: «فإن زعمت أن ذلك مختص بالراء إلى آخره»:

لم أزعم ذلك، ولا ذكرت اختصاصا، بل ذلك عام في كل حركة ممالة.

ألاَ ترى أن الفتحة الممالة في عين «عمرو» والضمة الممالة في عين «مذعور» كل واحدة منهما توجب ترقيق الراء الساكنة بعدها.

وقولك: «ومما يبطل أيضا أنه ليس في طبع اللسان أن يشم الضم الكسر، ولا الواوَ الياءَ..إلى آخره»:

لو لم يكن ذلك في طبع اللسان لم تقدر على إشمام الكسر الضم في « قيل »، و«بيع»، إذ لا فرق بالنظر إلى طبع اللسان بين هذا والذي قبله، إلاّ أن إشمام الكسر الضم كثير في كلام العرب، وإشمام الضم الكسر قليل في كلامهم، لعلة ذكرها ابن جني، وقد تقدم نصه في ذلك.

وقولك: «ولهذا المعنى نصَّ القراء على أن الإشمام مختص بالمرفوع والمضموم»:

ليس اختصاص الإشمام بالمرفوع والمضموم لما ذكرت، وإنما اختص بهما لأن حقيقة الإشمام تهيئة العضو والإشارة بموضع الحركة، ولا يتأتّى ذلك إلا إذا كان موضع الحركة ظاهراً، فلذلك تأتّى في المرفوع والمضموم، ولم يَتَأَتَّ في المفتوح والمكسور، لأن موضع الفتحة الحلق، وموضع الكسرة وسط اللسان.

وقولك: «ومما يؤيد هذا المعنى أنهم متى قلبوا الواو ياءً لانكسار ما في فُعِل قلبوا ضمة الفاء كسرة خالصة إلى آخره... » **كلام غير محصل**.

وقولك: فلا يَغُرَّنَّكَ ـ رحمك الله ـ إطلاقُ سيبويه والفارسي وغيرهما على أن العرب نَحَوْا بالضمة نحو الكسرة في نحو: «منقر»، و «سَمُر»، فإنما عنوا بذلك كله المبالغة في ترقيق الحرف»:

كلام غريب فَضَلْتَ به أصحاب سيبويه ومفسري كلامه. وقد/ زعمت ـ فيما تقدم [ص:50] من كلامك ـ أن حروف الاستعلاء لا ترقق وإن دخلها الكسر. فأي الحروف في «منقر» هو الذي بالغوا في ترقيقه، والحرف المضموم الذي أشم الكسر في «منقر» إنما هو القاف.

وقولك: «وكيف يحمل كلامهم على ما توهمته، واللسان يأبى ذلك طبعاً»:

إن هذا لشيء عجاب أعجب منه تفسيرك لكلام سيبويه بما لم يتفطن إليه أحد قبلك من المتقدمين ولا من المتأخرين. وقد تقدم لنا من كلام الأئمة ما يدل على عدم إباية اللسان من ذلك، وأن طوعه وانقياده بذلك مقبول ومعقول.

وقولك: «فعسى أن تتفضل على محبك بتبيين الفرق بين الإمالة والترقيق طبعاً وسمعاً»:

قد بينته لك من كلام الأئمة بأحسن بيان إن لم تغالط نفسك وتحملك الحمية والانتصار لقولك على عدم الإنصاف ورد الحق وإبطاله، ونسأل الله ـ تعالى ـ أن يعيذنا ـ معشر المسلمين ـ من ذلك.

وقولك: «وسأضرب لك مثلا من المحسوسات إلى آخره...»:

كلام فاسد من وجوه:

الأول: أنك رتبت الضم والفتح والكسر ثلاث مراتب، فجعلت المرتبة العليا للضم، والوسطى للفتح، والسفلى للكسر، فلا يخلو أن يكون ذلك باعتبار المخارج، أو باعتبار ارتفاع الصوت وتسفله، أو باتساع مخارج الحروف وامتداد الحروف فيها، ولا يصح لك ذلك على وجه من هذه الوجوه.

أما الترتيب باعتبار المخارج، فالمرتبة العليا للضم، لأنه من الشفتين، والوسطى للكسر، لأنه من وسط اللسان، والسفلى للفتح، لأنه من الحلق.

وأما باعتبار ارتفاع الصوت وتسفله، فالمراتب العليا للفتحة، لأنها من الألف، والألفُ تستعلي إلى الحنَك الأعلى كما نص عليه سيبويه، والوسطى للضمة، لأنها من الواو، والواوُ وإن كانت منسفلة فالياء أشد انسفالا منها.

وأما بالاعتبار الثالث، فالمرتبة الأولى للفتحة، لأن الألف أمَدّ حروف اللين وأوسعها مخرجاً، ثم الكسرة؛ لأن الياء تلي الألف في ذلك وتشبهها، ثم الضمة؛ لأن الواو بعد الياء في هذا المعنى.

الوجه الثاني: أنك زعمت أن المرتبة العليا ليس [لها][1] دَرَجٌ إلى الوسطى، وذلك شيء ظهر لك لم يسبقك إليه أحد. وقد تقدم من كلام العلماء أن المرتبة العليا لها أيضا

(1) زيادة يقتضيها السياق.

درج إلى الوسطى وهي الكسرة، لأن الضمة تقرّب من الكسرة، والكسرة تقرب / من [ص:51] الضمة. فمن الدرج التي ارتفعت الكسرة إلى الضمة منها بنفسها نزلت الضمة إلى الكسرة.

الوجه الثالث: أنك جعلت الانحدار من العليا إلى السفلى مَجَازاً واتِّسَاعا، ومَثَّلْتَ ذلك بالرجل الذي يميل نظره نحو المرتبة السفلى، ولا شك أن بين السفلى والعليا المرتبة الوسطى، وهي عندي الفتحة. فإذا مال نحو السفلى فقد حال بينه وبين الوسطى، فَمَيْلُه إلى الوسطى أقرب. فَهَلاَّ نَسَبَ ميله ذلك إلى الوسطى فكان يقال إن الضمة قربت من الفتحة، وهذا لا يقوله أحد، وكذلك إذا ارتفع من السفلى إلى العليا في الدرج التي بين السفلى والوسطى، هذا أقرب إلى الوسطى منه إلى العليا، فكان ينبغي أن ينسب ميله إلى الوسطى، فكان يقال إن الكسرة قريب من الفتحة، وهذا لا يقوله أحد.

وقولك: واعلم ـ أرشدني الله وإياك ـ إلى آخر كلامك:

أذكر لك من هذا النوع مما جرى بين علماء هذه الصنعة ما يقع به الأنس، ويرفع عنك الاستبعاد إن أنصفت إن شاء الله تعالى:

ذهب الجمهور من علماء هذه الصنعة إلى ترقيق راء ﴿قَرْيَة﴾ و ﴿مَرْيَم﴾، وحكوا في ذلك الإجماع وعدم الخلاف، وزعموا أنهم ينقلون ذلك خلفا عن سلف.

قال أبو العباس المهدوي[1]: «أجمع القراء على ترقيق الراء المكسورة، ولا خلاف بينهم في ذلك، وعلى ترقيق الساكنة إذا كانت بعدها ياء، نحو ﴿مَرْيَم﴾، أو انكسر ما قبلها، نحو ﴿فِرْعَوْن﴾[2].ما لم يأت بعدها حرف استعلاء غير مكسور».

وقال مَكّي[3]:«وأما الراء الساكنة فلا اختلاف فيها أنها غير مغلظة إذا كان قبلها كسرة لازمة أو بعدها ياء، نحو ﴿فِرْعَوْن﴾ و﴿مَرْيَم﴾، ثم استثنى ما يقع بعده حرف استعلاء غير مكسور.

وقال ابن شريح[4]: «وتفخيم الساكنة إذا كان قبلها ضمة أو فتحة أو ألف وصل تُبتدأ مكسورة، نحو ﴿أَرْسَلْنَا﴾[5] و﴿مَرْجِعُهُم﴾[6] و﴿كُرْسِيُّه﴾ [البقرة:255]،

---

(1) ينقل المؤلف عن المهدوي بتصرف، ونص النقل كما في شرح الهداية 1/ 135: «علة إجماع القراء على ترقيق الراء الساكنة إذا انكسر ما قبلها نحو ﴿فرعون﴾ و﴿شرعة﴾ أن الخروج من تسفل الكسرة إلى التصعد بالتفخيم ثقيل ـ كما كرهوا الخروج من تسفل السين إلى استعلاء القاف في «سويق» حتى أبدلوا السين صادا ـ فرققت الراء الساكنة إذ الترقيق مناسب للكسر، ليكون اللسان عاملا عملا واحدا، وأيضا فإن الحركات مقدرة بعد الحروف على حسب ما قدمناه، فكأن الكسرة في ﴿فرعون﴾ و﴿شرعة﴾ على الراء الساكنة من أجل أنها مقدرة بعد الفاء والشين .

فإن قال قائل: لم أجمعوا على ترقيق الراء الساكنة إذا انكسر ما قبلها، نحو ﴿فرعون﴾ و﴿شرعة﴾ ، ولم يرققوها، إذ انكسر ما بعدها، نحو ﴿مرجع﴾ ، فالجواب عن ذلك هو ما قدمناه من أن الحركات مقدرة بعد الحروف، فكسرة الفاء من ﴿فرعون﴾ مقدرة بين الفاء والراء، فقربت من الراء فكأنها عليها، وكسرة الجيم من (مرجع) مقدرة بعد الجيم، فالجيم في التقدير حائلة بين الراء والكسرة وهذا مذهب مشهور قد نص عليه سيبويه وغيره من النحويين »

(2) وردت الكلمة في أربعة وسبعين موضعا من كتاب الله.

(3) انظر التبصرة 407-408، وقارن بالكشف له 1/ 209.

(4) لعل النص مأخوذ من كتاب أبي الحسن شريح بن محمد، الموسوم: الانتصاف من الحافظ أبي عمرو الداني المقرئ رحمه الله في رده ترقيق راء ﴿مريم﴾ و﴿قرية﴾، انظر فهرسة ابن خير. ص70. دار الغرب الإسلامي.

(5) وردت الكلمة في ثمانية وخمسين موضعا من كتاب الله

(6) وردت في [الأنعام: 108] ، [يونس : 46، 70] ،[لقمان:23]،[الصافات: 68] .

و﴿قُرْبَة﴾[1] و ﴿ارْكَب﴾ [هود: 42]، و﴿إِرْجِع﴾ [يوسف:50]، [النمل: 37]، [الملك: 3،4] اتفاق، إلاّ أن يكون [...][2] خطّأهم الحافظ أبو عمرو في ذلك وزعم أنه لحن لا يجوز، وتبعه على ذلك أصحابه، وطالبوهم بالنص على ما زعموا.

وإذا لم يكن لهم في ذلك نص وثيق، ولا رواية ثابتة، فلا بد من الرجوع إلى أصول القراء، ولا يجوز العدول عَنها لقياس تعارضه الأصول، وإنما يرجع إلى القياس مع عدم المعارض له.

قال الشاطبي رحمه الله:

وما بعده كسر أو اليا فماهم بترقيقه نص وثيق فيمثُلَا/ [ص:52]

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكَفِّلا

ولم يعتمد أحد ممن خالف الداني في رأيه وقصد الرد عليه ـ كابن شريح وغيره ـ على مخالفة الإجماع الذي حكاه المتأخرون لأنه غير متحقق ولا ثابت، وإنما اعتمدوا في الرد عليه أنه أخطأ وجوه المقاييس.

ونوضح ما حكاه المخالفون للحافظ من ترقيق راء ﴿مريم﴾ و﴿قرية﴾ عن الأئمة السبعة [إذ][3] لم يسمع للحافظ، ولا لغيره في ذلك إبداء مخالفة ولا تلحين، بخلاف مسألتنا، فإن نهاية أمرك أن تزعم أن الرواية ثبتت عن ورش أنه قرأ بإمالة الحركة مع تفخيم اللام، ومخالفة ورش في ذلك ليست بخرق إجماع.

---

(1) وردت في الذكر الحكيم معرفة ومنكرة في ثلاثة وثلاثين موضعا.

(2) لا يستقيم مؤدى النص على حد الاتصال، والظاهر أن به سقطاً، كأن المفترض أن تكون العبارة بعد إلا: إلا أن يأتي بعدها ياء أو همزة مكسورة، نحو: ﴿قرية﴾ و﴿مريم﴾» لأنه محل تخطئة الداني لهم، وهو قريب مما ورد في مفردة نافع لأبي عبدالله، ابن شريح الأب (ت476هـ) ص97.

(3) زيادة يقتضيها السياق، فالكلام مقطوع عما قبله لسقوط رابط.

ألا ترى أن الرواة كلهم رووا عن حمزة أنه قرأ: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ﴾ [الكهف:97] بتشديد الطاء[1]. وقد أجمع المتأخرون من القراء على قبول هذه القراءة، وقد خطأه كثير من الأئمة[2] في تلك القراءة، ونسبوه فيها إلى الوهم، ولا ينسب من لَحّنه في ذلك إلى خرق إجماع، ومثل هذا كثير.

وأشد من هذا أن نافعاً أجمع أهل المدينة على قراءته، وابن عامر أجمع أهل الشام على قراءته، وقد اتفقت الرواة عنهما[3]، ولم يختلفوا أنهما قرآ في سورة الشعراء [176]، وفي سورة ص [13] ﴿لَيْكَةَ﴾ بفتح التاء من غير همز[4]، وقد نسبهما جماعة من أهل العلم في ذلك إلى الوهم.

وقد خالف الرواة أئمتهم في كثير من أوجه القراءات[5]؛ خالف ورش نافعا في إسكان ياء﴿وَمَحْيَاىَ﴾ [6] [الأنعام: 162]: ذكر الحافظ أبو عمرو بسند إلى أبي الأزهر عن ورش عن نافع: ﴿ومَحْيَايْ﴾ واقفة الياء.

---

(1) ينظر السبعة 401.

(2) تقدمت الإشارة إلى مطاعن بعض النحاة في قراءة حمزة.

(3) جاء العبارة في الأصل كالآتي: «وقد اتفقت رواة الشام على قراءته، وقد اتفقت الرواة عنهما، وهي مختلة اللفظ والمعنى، ويظهر من السياق أن الناسخ قد أسقط من كلام المؤلف بعض الكلمات، وذكر عوضها كلمات مكررة كانت سبب الإشكال، ولعل أصل العبارة ما اعتمدته في المتن، والله أعلم.

(4) ينظر السبعة 473، والتيسير 126.

(5) انظر هذا الاختلاف مفصلا في الإقناع لابن الباذش، باب ما خالف به الرواة أئمتهم 1/ 565.

(6) السبعة 275.

قال أبو الأزهر [1]: وأمرني عثمان بن سعيد[2] أن أنصبها مثل ﴿مثوايَ﴾ وزعم أنه أقيس في النحو[3].

وخالف أبو محمد اليزيدي أبا عمرو في حروف، منها: ﴿بَارِيكُم﴾ [البقرة: 54] و﴿يَامُرُكُم﴾ البقرة: [67، 93، 169، 268]، [آل عمران: 80] و ﴿يَنصُرْكُم﴾ [آل عمران: 160]، [الملك:20]، و﴿مَا يُشْعِرُكُمْ﴾[الأنعام: 109]، فكان يختار فيها إشباع الكسر والضم.

وخالف هشام بن عمار عَبْدَ الله بن عامر في حروف من القراءة، منها: ﴿وكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء:95]، قراءة ابن عامر بالرفع، واختار هشام النصبَ، ومنها:﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت: 29] قراءة ابن عامر الإسكان، واختار هشام الكسر[4].

ومنها: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ [الإنسان: 30]، قراءة ابن عامر بالياء، واختار هشام التاء[5].

قال أبو جعفر بن الباذش[6]: «وروى هشام من الطريقين عن ابن عامر في حم السجدة [29] ﴿أَرْنا﴾ بإسكان الراء[7]، وفي الحديد[10] ﴿وكُلٌّ وَعَدَ اللهُ﴾ بالرفع،

---

(1) هو عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العتقي، أبو الأزهر المصري. قال الذهبي: «أحد الأعلام كوالده. حدث عن أبيه، وعن سفيان بن عيينة وابن وهب، وقرأ القرآن وجوده على ورش. قرأ عليه محمد بن سعيد الأنماطي، وحبيب بن إسحاق والفضل بن يعقوب الحمراوي، وإسماعيل بن عبد الله النحاس، وعبد الجبار بن محمد، ومحمد بن وضاح القرطبي. وكان أبي الأزهر اعتمد الأندلسيون على قراءة ورش. معرفة القراء 1/ 182، وينظر غاية النهاية 1/ 389.

(2) هو الإمام ورش، وقد تقدمت ترجمته.

(3) ينظر التيسير 108- 109

(4) السبعة 576 والتيسير 193.

(5) السبعة 665.

(6) الإقناع 1/ 578.

(7) تقدمت هذه المسألة والتعليق عليها.

[ص:53] وقال: هما خطآن، إنما هو ﴿ربَّنا أرِنَا﴾/ بكسر الراء[1]، و﴿ كُلاًّ وَعَدَ الله﴾ بالنصب.

وذكر ابن مجاهد في كتاب السبعة[2]، قال: «حدثني أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿وما يشآءون﴾ بالياء. قال هشام: هذا خطأ ﴿تشاءون﴾ أصوب».

قلت: وهذا يكثر، وفيما ذكر منه دليل على ما لم يذكر، وليس ـ بحمد الله ـ في مسألتنا شيء مما تقدم؛ لأنّا نزعم أن ورشا إنما قرأ بترقيق هذه اللام، لأن نصوص القراء تقتضي ذلك: أنهم نصوا عنه وعن غيره أنهم أجمعوا على ترقيق اللام من اسم الله بعد الكسرة، وأن تفخيم اللام معها لحن لا يجوز.

وقد تبين بالأدلة القاطعة والاستقراء التام أن الحركة الممالة بالنظر إلى الراءات واللامات حكمها حكم الكسرة الخالصة، وإنما أهمل الأئمة ذكر ذلك والنص عليه لوضوحه عندهم، تعويلاً على انتظام الحركات الممالات في رزمة الكسرات.

ألا ترى أن الحافظ أبا عمرو وجمهور أصحابه من المتقدمين والمتأخرين قد أهملوا ذكر ترقيق اللام مع الحركة الممالة في مثل: ﴿نَرى الله جَهْرَة﴾ في رواية السوسي عن أبي عمرو في مصنفاتهم مع كثرتها، ولم يذكر الحافظ ذلك إلا في بعض تصانيفه[3]. فلو

---

(1) وجه المهدوي هذه القراءة بقوله (شرح الهداية 1/ 168): «فأما ﴿أرنا﴾ فَعِلَّةُ من أسكن الراء أن الراء والهمزة والنون في اللفظ بها إذا قلت «أرْن» يشبه قولك«كتْف»، وذلك في اللفظ خاصة لا في الوزن، فاستثقلوا كسرة الراء كما استثقلوا الكسرة في « كتف» و«فخذ»فأسكنوا استخفافا. ومن اختلس فهو استخفاف أيضا، وهو أحسن من الإسكان، ومن أشبع الحركات في جميع ما ذكرناه فهو في الأصل، وما جاء على الأصل فهو مستغن عن الاحتجاج».

(2) السبعة 665.

(3) تقدم التنبيه على هذه المسألة، وقد نص عليها في جامع البيان والمفردات.

أهمل الحافظ ذكر ذلك حيث ذكره كما أهمله في سائر مصنفاته لم يُحرجْ في ذلك كما أهمل ذلك غيره، وقد خَفِيَ ترقيق اللام في ذلك على جماعة من الشيوخ، فكانوا يأخذون على الطلبة بتفخيم اللام لعدم اطلاعهم على نص الحافظ في ذلك. وإذا خفي عليهم ذلك فهو في مسألتنا أخفى؛ لاعتقاد كثير من الناس أن ترقيق الراءات في مذهب ورش خارج عن باب الإمالة، وحَمَلهم على ذلك تعبير كثير من الأئمة بالترقيق عن الإمالة، والترقيق يُعبّر به عن الإمالة، ولا يُعبّر بالإمالة عن الترقيق الذي لا تصحَبُه إمالة. وإنما عبر الأئمة في باب الراءات بالترقيق عن الإمالة لوجوب الترقيق مع الإمالة، فعبروا باللازم عن الملزوم، مع أن قصد ورش بالإمالة في ذلك الباب أن يتوصل إلى ترقيق لفظ الراء، ولم يكن ليصل إلى ذلك من غير إمالة، ولذلك أيضا أمال من ذوات الياء ما قبل الألف فيه راء، ولم يختلف عنه في ذلك، بخلاف غيره من ذوات الياء، فأكثرُ القراء على الفتح له في ذلك.

ونظير ما فعل ورش في ذلك ما فعله/ فصحاء بني تميم في «فَعَالِ» المعدولة إذا كانت [ص:54] اسماً علماً لمؤنث، فإنهم يوافقون أهل الحجاز فيما آخره راء فيبنونه على الكسر[1]، فزعم الخليل[2] ـ رحمه الله ـ أن إجناحَ الألف أخف عليهم ـ يعني الإمالة ـ ليكون العمل من وجه واحد، فكرهوا ترك الخِفّة، وقد عَلِموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك،وأنهم إن رفعوا لم يصلوا[3].

فإن قلت: فإنما وصفتك بأنك خارق للإجماع؛ لأنك قرأت بما لم يقرأ به أحد، فالجواب: أن هذا جهل من قائله، فقد ذكر أبو جعفر بن الباذش[4] أن أبا بكر بن مِقسَم

---

(1) ينظر كتاب سيبويه 3/ 278.

(2) ابن أحمد الفراهيدي شيخ سيبويه.

(3) ما بين المعقوفتين بنصه في الكتاب 3/ 278.

(4) الإقناع 1/ 337.

كان يأخذ للجماعة بترقيق اللام من اسم الله مع الكسر والضم، قال: «وهو مذكور عن أبي عمرو والكسائي».

ثم ذكر عن أبيه بسند إلى الكسائي أنه كان «إذا قرأ لنفسه رقق اللام في ذلك، وإذا أقرأ غيره غلّظ اللام في جميع ذلك».

قال الأهوازي: وكذلك قرأتها عن أبي حمدون[1] عن الكسائي، وهي رواية شجاع[2] واللؤلؤي[3] عن أبي عمرو، وابن برزة[4] عن الدوري عن اليزيدي عنه.

---

(1) هو الطيب بن اسماعيل ابن أبي تراب أبو حمدون الذهلي البغدادي النقاش للخواتم، ويقال أيضا اللؤلؤي الثقاب الفصاصي. مقرئ ضابط حاذق ثقة صالح. قرأ على إسحاق المسيبي ويعقوب الحضرمي، ويحيى بن آدم ومحمد بن مسلم بن صالح العجلي فيما قاله أبو الحسن الخياط واليزيدي، وكان من أجل أصحابها وأضبطهم. وجلس للإقراء وقصده الطلبة لدينه وورعه وإتقانه وحذقه بالأداء. مات في حدود سنة أربعين ومائتين.

له ترجمة في تاريخ بغداد 9/ 360-362، ومعرفة القراء 1/ 211، وغاية النهاية 1/ 343-344.

(2) هو شجاع ابن أبي نصر أبو نعيم البلخي ثم البغدادي. قرأ القرآن على أبي عمرو وجوده وهو من جلة أصحابه، وحدث عن الأعمش. أخذ عنه القراءة أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو عمر الدوري، مات سنة تسعين ومائة وله سبعون سنة.

له ترجمة في قراءات القراء المعرفين 88، ومعرفة القراء 1/ 162، وغاية النهاية 1/ 324.

(3) هو أحمد بن موسى بن أبي مريم أبو عبد الله، وقيل أبو بكر، ويقال أبو جعفر اللؤلؤي البصري، صدوق، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري، وعيسى بن عمر الثقفي، وإسماعيل القسط. روى القراءة عنه روح بن عبد المؤمن، ومحمد بن عمر بن الرومي، نصر بن علي، وعبد الكريم بن هاشم، وخليفة بن خياط. انظر غاية النهاية 1/ 143.

(4) في الأصل « عن أ بي عمرو بن فرزة» والصواب ما أثبت. هو عمر بن محمد بن برزة أبو جعفر الأصبهاني، روى القراءة عرضا عن أبي عمر الدوري، روى القراءة عنه عرضا محمد ابن يعقوب المعدل ومحمد ابن أحمد الكسائي وعبد الله بن باذان وذكره ابن أشتة فقال فيه «عمرو».غاية النهاية 1/ 596.

وأنا أبو (الحسن بن كرز) [1]، نا ابن عبد الوهاب[2]، قال: سمعت الأهوازي يقول: سمعت أبا الحسن العلاّف البصري[3] يقول: مذهب البصريين قديما، والكوفيين [حديثا][4] ترقيق اللام في ذلك حيث كان. انتهى.

قلت: وقد قرأت بذلك من طريق الأهوازي على بعض الشيوخ.

ومما يشبه ما تقدم إمالة شيوخنا ومن كان قبلهم من الشيوخ المتأخرين ﴿ مَرْضَاتِ ﴾ [الممتحنة:1]، و﴿ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾[البقرة:207،265]، [النساء:114]، وما كان من لفظها لورش، لدخولها في عموم الرواية الثابتة عنه بإمالة ذوات الياء. ولم يذكر أحد من المتقدمين إمالتها لورش على الخصوص، بل نصّ الداني في كثير من تصانيفه[5] على أن فتحها

---

(1) في الأصل «الحسين بن زكرياء»، والصواب ما أثبت، وهو علي بن أحمد بن محمد بن كرز، أبو الحسن الأنصاري الغرناطي، مقرئ فاضل ثقة . أخذ القراءات عن عبد الوهاب بن محمد القرطبي صاحب الأهوازي، وغان بن وليد، ومحمد بن عتاب. قرأ عليه علي بن عبد الله بن ثابت الخزرجي وعبد الرحمن بن أبي رجاء البلوي. مات سنة إحدى عشرة وخمسمائة.

له ترجمة في الصلة 2/ 424، ومعرفة القراء 1/ 481، وغاية النهاية 1/ 523.

(2) هو عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد القدوس أو القاسم القرطبي(403-461هـ)، مؤلف كتاب «المفتاح في القراءات » ومقرئ قرطبة. رحل وقرأ القراءات على أبي علي الأهوازي، وأبي قاسم الزيدي، وأبي العباس بن نفيس، وأبي عبد الله الكارزيني. وقال ابن بشكوال: «كانت الرحلة إليه في وقته»

انظر ترجمته في الصلة 2/ 381، ومعرفة القراء 1/ 453، وغاية النهاية 1/ 482 .

(3) هو علي بن محمد بن يوسف بن يعقوب بن علي أبو الحسن ابن العلاف، الأستاذ المشهور. ثقة ضابط. قرأ على النقاش، وابن أبي هاشم، وبكار، وزيد بن أبي بلال وجماعة. قرأ عليه الحسن ابن محمد البغدادي وأحمد بن رضوان الصيدلاني وطائفة. مات سنة ست وتسعين وثلاثمائة.

له ترجمة في تاريخ بغداد 12/ 95، ومعرفة القراء 1/ 362، وغاية النهاية 1/ 577.

(4) زيادة من الإقناع.

(5) ينظر جامع البيان (اللوحة 131/ ظ). والموضح في الإمالة 443، باب ذكر القسم السابع، وهو ما ورد في كتاب الله من ذلك على وزن «مفعلة» قال الداني: «اعلم أن جميع الوارد من ذلك خمسة مواضع: أولها في البقرة ﴿مرضات الله﴾...إلى أن قال قرأ هذه المواضع بالإمالة الكسائي وحده ، وقرأهن الباقون بإخلاص الفتح.

لورش إجماع، غير أنه أدخل ذلك فيما لم يُمِلْه ورش من الأسماء الثلاثية التي من ذوات الواو، فترك الشيوخ قوله وأمالوها؛ لأنها قد انتقلت بالزيادة إلى ذوات الياء فدخلت عندهم في عموم الرواية المتقدم ذكرها.

وقولك: وقد نص الأصوليون على أن الإجماع المنعقد من هذه الأمة لا يجوز أن يخرق بخلاف الطائفة أو النفر اليسير ـ وإن كانوا مصيبين ـ خارق للإجماع، لا يكون [ص:55] مصيبا لعصمة الإجماع/ من الخطإ[1]، ولذلك كان الإجماع حجة، ولو كان غير معصوم لم يكن. وقد أسأت معاملتي في تقييدك بنسبتي إلى الوهم والغفلة المرة بعد المرة، ونُبُوّ الطبع عن فهم معنى الإمالة التي نقلها علماء النحو والقراءات، والازدراء، إلى غير ذلك مما لم أكن أظنه أن يقع منك، ولولا أنك من قلبي بمكان لم أجبك. وقد أجبتك بما حضرني مستعجلا في ذلك، فإن قبلته فهذا الظن بك وبأمثالك من أهل النبل والفطنة، وإن ظهر لك فيه خطأ فتكلمت فيه على سبيل المذاكرة وإتمام الفائدة فليس أحد معصوماً من الخطإ. وإن تعصبت وجادلت فإني لا أجيبك بعد هذا، فافعل ما شئت.

أعانني الله وإياك على طلب الحق والوقوف عنده، والحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

---

(1) كذا وردت العبارة في المخطوط، وهي ظاهرة الاضطراب.

[المسألة: 4]

[أقسام الحروف العربية بالنظر إلى التفخيم والترقيق]

ومن مسائله رضي الله عنه:

اعلم ـ وفقني الله وإياك ـ أن الحروف العربية التي قرأ بها أئمة القراء المشهورون بالنظر إلى التفخيم والترقيق تنقسم أربعة أقسام:

الأول: حروف الاستعلاء السبعة، وهي مفخمة على كل حال، ساكنة ومتحركة، ممالة أو غير ممالة، مكسور ما قبلها أو غير مكسور، وإخراجها عن هذه الصفة لحن لا يجوز.

الثاني: الحروف المنسفلة ـ ما عدا الراء و اللام ـ وهي مرققة على كل حال.

الثالث: حروف المد، ونعني بها الألف والياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها، وهي توابع في التفخيم والترقيق ما تليه من الحروف المفخمة أو المرققة، نحو: «قضى» و «يقضِي» و«يقضون» و«رمى» و«يرمِي» و «يرمون »، نصّ على هذا المعنى الأئمة: ابن شريح وغيره.

قال أبو الحسن ابن شريح[1]: «اعلم أن لفظ الياء إذا كانت حرف مد ولين يأتي على قسط الحرف الذي قبلها من تفخيم أو ترقيق؛ لأنها حادثة في اللفظ من إشباع حركته التي هي مأخوذة منه».

الرابع: الراء واللام، وهما ـ على الجملة في ألفاظ القراء ـ يوجد فيهما التفخيم والترقيق، وأما الراء فأصلها التفخيم، والترقيق فيها فرع يفتقر إلى سبب يوجد مع وجوده، ويعدم عند عدمه.

---

[1] الظاهر أن هذا النقل من كتابه « نهاية الإتقان في تجويد القرآن»، وسيأتي التعريف به عند الإحالة عليه.

واعلم أن الراء تكون ساكنة ومتحركة.

أما الساكنة فإذا انكسر ما قبلها، وكان الكسر لازما متصلا، ولم يقع بعدها حرف [ص:56] استعلاء متصل، فهي رقيقة على الوجوب، وكذلك/ إن وقع قبلها ياء ساكنة.

ويجري مجرى الكسرة الحركة الممالة، نحو:﴿بِشَرَر﴾ في قراءة ورش، فإنه يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين، ويرقق الراء التي بعدها إذا وقف عليها، وإن وقف بالسكون فالتفخيم فيها لحن، كما أن تفخيم الساكنة بعد الكسرة كذلك، نحو: ﴿مُّنْهَمِر﴾ [القمر:11] و﴿أَنْذِر﴾[الأنعام/ 51]، كرهوا الخروج من تسفل الحركة والكسرة الممالة ـ وإن كانت الإمالة يسيرة ـ إلى التفخيم.

ويجري مجرى الياء الألفُ الممالةُ إمالةً شديدةً أو يسيرة، نحو﴿كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾[التوبة: 36]،[الأحزاب: 6]، و﴿أَصْحَاب النَّار﴾[1]، فالوقف على هذا لأصحاب الإمالة الشديدة أو اليسيرة، إذا وقف لهم بها، بالترقيق؛ كرهوا الخروج من انسفال الياء والألف الممالة والألف التي بين اللفظين إلى تفخيم الراء، فرققوا ليكون العمل من وجه واحد، وذلك أخف عليهم.

وأما المتحركة، فمعتبرة بحركتها نفسِها، لا بحركة ما قبلها، فإن انكسرت فهي رقيقة، وتفخيمها لحن، وإن كانت الكسرة عارضةً، ويجري مجرى الكسرة الحركة الممالة، وإن كانت الإمالة بين اللفظين، نحو: «ترى» و«نرى» و«ورأى» و«أدراك» و«أدراكم» و«التورية » في قراءة ورش وأبي عمرو وحمزة والكسائي ومن وافقهم على إمالة شيء من ذلك أميلت الألف في تلك المثُل وما أشبهها؛ لكون الألف منقلبة عن الياء، نَحَوْا بها نحو ما انقلبت عنه.

---

(1) وردت الآية في أربعة عشر موضعا (يراجع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن).

ولا تمكن إمالة الألف حتى تمالَ الفتحة قبلها، فلمّا نَحَوْا بفتحة الراء نحو الكسرة صارت الراء كأنها مكسورة، فرققت الراء على الوجوب كما رققت مع الكسرة المحضة تغليبا لما شابَ الفتحة من الكسر وإن قَلَّ.

وعلى هذا النحو رقق ورش الراء المفتوحة والمضمومة مع الياء والكسرة، وذلك أن العرب لما أمالت الفتحة مع الألف أمالتها وحدها وأجرتها بمجراها، فقالوا: «ضربت ضربة»، شبّهوا الفتحة التي قبل هاء التأنيث بالفتحة التي قبل ألف التأنيث في نحو: «حُبْلَى» و«أنثى»، وقالوا: «مِنَ الْكِبر» و «مِنَ الصِّغر» و«مِنَ البَعر»[1] و«بِشَرر»، صارت الفتحة هنا قبل الراء المكسورة كأنها مع الألف، وبعد الألف الراء المكسورة، نحو: ﴿مِّنَ ٱلأَشْرَارِ﴾ [ص:62] و «ٱلنَّار» و﴿ٱلْفُجَّار﴾ [المطففين:7]، وما أشبه ذلك.

وقالوا: «عَلى سُرُر»، و «عَجِبْتُ مِنَ السَّمُرِ» و «شَرِبْتُ مِنَ الْمَنْقُرِ»، فأمالوا الضمة قبل الراء المكسورة كما أمالوا الفتحة قبلها، فلما أشربوا الفتحة في ﴿شرر﴾، والضمة في «سرر» رائحة الكسرة رققوا الراء على الوجوب، كما رققوا مع الكسرة المحضة تغليبا لرائحة الكسرة وإن قَلَّتْ.

وقال ورش: ﴿شَرَر، وخَبِيرا، وبَصِيراً، ولَذِكْرُ الله، ويُصِرُّون، والخَبير، والمَصِير﴾، فأمال الفتحة والضمة بين بين لأجل الياء والكسرة، كما أمالت العرب «من السمر»، و«شربتُ من المنقُر» و «عجبت من الكبر»، و ﴿أُوْلِي / ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء:95] ، فصارت [ص:57] الراءالمفتوحة والمضمومة حين أشربتا رائحة الكسرة كأنهما مكسورتان، فرققهما على الوجوب كما رققت الراء المفتوحة والممالة في نحو﴿رَأَى كَوْكَباً﴾، و﴿بِرِءآ أَيْدِيَهُمْ﴾[هود:70] في قراءة ورش وأبي عمرو ومن وافقهما على الوجوب. والجمع بين إمالة فتحة الراء وتفخيم لفظها لحن، كما أن الجمع بين كسر الراء وتفخيم لفظها لحن.

---

(1) ن الكتاب 4/ 142.

وأما اللام فأصلها الترقيق، والتفخيم فيها فرع لابد له من سبب يقتضيه يوجد مع وجوده ويعدم مع عدمه، وهي توجد ساكنة ومتحركة.

فالساكنة رقيقة أبداً، وما حكي من تفخيمها في ﴿صَلْصَلٍ﴾[الحجر: 26، 28، 33]، [الرحمن: 14]، وفي قوله تعالى: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ [البقرة: 25]، [الرعد:21، 25]، ونحوه عند الوقف ليس بصحيح.

والمتحركة بالضم والكسر رقيقة أيضا، وما حكي من التفخيم في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾[الطارق:13]، و ﴿فَضْلُ اللهِ﴾ [النساء: 32،34،95] ليس بصحيح.

وترقيق المكسورة إجماع، والخروج عنه لحن، ويجري مجرى الكسرة الفتحة الممالة.

وإن كانت الإمالة بين اللفظين، وذلك نحو قوله عز وجل﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: 3] اختلفت الرواية عن ورش في إمالة ذوات الياء بين اللفظين وفتحها.

فإذا قرأت بترك الإمالة فخمت اللام طردا لأصله في تفخيم اللام المفتوحة مع الصاد الساكنة.

وإن قرأت له بالإمالة وجب ترقيق اللام، لأن فتحها قد أشرب روائح الكسر. فالجمع بين الإمالة والتفخيم لحن، كما أن الجمع بين الكسر المحض والتفخيم لحن. وإذا كان الجمع بين الإمالة والتفخيم في الراء التي أصلها التفخيم لحنا فما ظنك بالجمع بينهما في اللام التي أصلها الترقيق؟!.

فإن قلت: فقد اختار الحافظ في قوله تعالى: ﴿سَيَصْلَىٰ نَاراً ذَاتَ لَهَب﴾ التفخيم على رواية الإمالة.

فالجواب: أنه لم يجمع بين الإمالة والتفخيم، لكنه ترك الإمالة وأخذ بالتفخيم طرداً لأصل ورش في تفخيم اللام المفتوحة مع الصاد؛ لأنه رأى أن الإمالة في الألف

تقتضي في اللام ما تقتضيه الصاد، لأنه زعم أن الألف الممالة تقتضي ترقيق الراء، وأن الصاد تقتضي نقيض الترقيق وهو التفخيم، فلما تعارض السببان عنده، وأن أحدهما يقتضي نقيض ما يقتضيه الآخر أعْمِلَ أحدهما وأبطل حكم الآخر، وكان إعمال السبب السابق عنده أوْلَى من إعمال المتأخر لمزية السَّبْقية، **وليس قوله في ذلك بصحيح**، إذ لا تعارض بين الألف الممالة والصاد، إذ ليس مطلوب الألف الممالة الترقيق كما زعم، وإنما مطلوبها أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة قليلا بين اللفظين، وليس مطلوب الصاد فتح اللام، فيتناقض المطلوبان ويقع بينهما التعارض، وإنما مطلوبها تفخيم اللام المفتوحة إن وجدت بعدها، وليست ـ هنا ـ بموجودة، لأنه قد تقدم لنا أن حكم الحركة الممالة إلى الكسرة حكمُ الكسرة نفسها.

وكما أنه لا/ سبيل للصاد في نحو: ﴿نُصْلِيه﴾[النساء: 30] على تفخيم اللام، وعلى تغيير [ص:58] الكسرة وإبدالها بغيرها، فكذلك لا سبيل لها على تفخيم اللام من قوله ﴿سَيَصْلى﴾، ولا على تغيير الحركة الممالة في قراءة ورش وإبدالها بفتحة محضة، لأن التفخيم إنما يكون مع الفتحة المحضة ولا يكون مع الكسرة، ولا مع ما حكمه كحكمها، وهي الحركة الممالة.

[واعلم أن اللام من اسم الله تعالى مرققة بعد الكسرة في نحو﴿بِسْمِ الله﴾ و﴿الحَمْدُ لله﴾، وذلك بإجماع من العرب وأئمة القراء؛ كرهوا الخروج من تسفل الكسرة إلى تفخيم اللام، وإن كانت الكسرة منفصلة وعارضة في نحو: ﴿قُل الله﴾[1].

فإن وقعت اللام منه بعد فتح أو ضم فاختلف في ذلك العرب والقراء: فأهل الحجاز ومن يليهم من العرب على تفخيم ذلك، وكثير من العرب يرقق اللام في ذلك كسائر اللامات.

---

(1) وردت الآية في أحد عشر موضعا من كتاب الله (انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن).

واختلفت الروايات في ذلك عن أئمة القراء من السبعة وغيرهم، إلا أن الذي أخذ به المتأخرون من أهل الأداء وآثروه على غيره اللغةُ الحجازية، كما أن المصحف إنما كتب عليها في قوله تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَراً﴾ [يوسف: 31].

فإذا تقرر هذا، فليس التفخيم في باب اللامات بأقوى منه في باب الراءات؛ لأن التفخيم في الراء لا يفتقر إلى سبب، والتفخيم في اللام مفتقر إلى سبب يقتضيه. وإذا وجد السبب المقتضي للتفخيم في اللام فالتفخيم على الجواز في اللغة العربية، وإذا لم يوجد السبب المقتضي للترقيق في الراء فالتفخيم على الوجوب لغة وقراءة، ولهذا لم تؤثر الكسرة العارضة، ولا المنفصلة في ترقيق الراء، نحو قوله: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: 81]، و﴿يَـٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: 42]، وأثرت في ترقيق اللام، نحو قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾.

وقد أجمع القراء على إجراء الحروف الممالات في باب الراءات مجرى الياءات والكسرات من غير فرق عندهم في ذلك؛ فالراء الساكنة بعد الياء مرققة إجماعا، نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾[المائدة :19] إذا وقفت عليهما. وهكذا الحكم عندهم إذا وقعت بعد الألف الممالة نحو: ﴿الأَبْرَار﴾ و﴿الأَشْرَار﴾ و﴿الفُجَّار﴾ و﴿دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ [ابراهيم: 28] وإذا وقفت على هذا وما كان مثله بالإمالة في مذهب ورش وغيره رُقّقت الراء إجماعا، وإن وقفت بالسكون.

وحكم الكسرة مع الراء الساكنة حكم الياء معها، نحو ﴿كافر، وعاقر، وساحر﴾، لا خلاف في ترقيق الراء في هذه المثُل وما كان نحوها إذا وقفت عليها بالسكون، وهذا الحكم عندهم في الحركة الممالة مع الراء الساكنة، وذلك نحو ﴿بِشَرَر﴾ في قراءة ورش، يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين، ويرقق الراء بعدها إذا وقف عليها، وإن وقف عليها بالسكون،/ كفعله إذا وقف على نحو ﴿الأَبْرَار، والأَشْرَار﴾ بالإمالة، من غير فرق في ذلك كله. [ص:59]

فقد تبين لك ـ مما ذكرته ـ أن الحركة الممالة بين بين في جلب الترقيق إلى الراء مثل الكسرة المحضة سواء، كما أن الألف الممالة في جلب الترقيق أيضا مثل الياء المحضة، **ومن ادعى فرقا بين الحركة الممالة بين بين، والألف الممالة بين بين، وبين الكسرة والياء فعليه الإتيان به.**

وإذا كان الأمر على ما ذكرت في باب الراءات، فأحْرى وأوْلى في باب اللامات؛ إذ ليس التفخيم في اللامات بأقوى منه في الراءات، وأنت إذا قلت: ﴿بسْم الله﴾، و﴿الحَمْدُ لله﴾ رققت اللام إجماعا، فكذلك إذا قلت ﴿نَرى اللهَ جَهْرَةً﴾ و﴿سَيَرى اللهُ عَمَلَكُم﴾ و ﴿غَيْرَ الله﴾ و﴿لَذِكْرُ الله﴾ في مذهب من أمال الراء في ذلك إمالة محضة أو بين اللفظين].[1]

فإن قلت: فقد اختلف القراء المتأخرون في﴿نَرى الله﴾ وما كان مثله على القول بالإمالة في تفخيم اللام وترقيقها، فلو كانت الحركة الممالة مثل الكسرة المحضة ما اختلفوا، فالجواب: أن قول من فرق في ذلك بين الحرف الممال والحرف المكسور ليس بصحيح؛ إذ قد قام البرهان القاطع بما جلبته لك على ضعفه وسقمه، وأيضا **فإن الخلاف ليس بحجة على أحد، لاسيما إذا كان سقيما، وإنما الحجة في الأمر الصحيح المجمع عليه.**

واعلم أن الأئمة من أهل الأداء، والحفاظ الموثوقَ بعلمهم ودرايتهم ذكروا في تصانيفهم[2] عن ورش نصّاً وأداءً أن ترقيقه الراءات المفتوحة والمضمومة هو من باب الإمالة التي بين اللفظين؛ أمال فتحة الراء وحدها كما أمالها مع الألف وأجرى الضمة مجراها.

---

(1) ما بين المعقوفتين بنصه في شرح الدرر اللوامع للمنتوري(اللوحة 158/ ظ-159/ و). ومقداره صفحة ونصف.

(2) تقدمت هذه المسألة، والمراد بالإمالة هنا الترقيق.

قال الشيخ أبو محمد مكي[1]:«إن سأل سائل عن الراء: ما أصلها، وما العلة التي أوجبت فيها أن تخرج عن أصلها، فالجواب: أن الراء المفتوحة والراء المضمومة أصلها التفخيم، ثم الترقيق داخل فيها لعلة».

قال رحمه الله: «والعلة التي وجب من أجلها الترقيق هي أن الراء حرف تكرير، والحركة عليها تقوم مقام حركتين، ومن شأن العرب ولغتها أن يقربوا الشيء من الشيء ليكون العمل فيه من وجه واحد. فلما وقع قبل المفتوحة والمضمومة كسرة ثَقُل أن يخرج من كسرة إلى فتحة تقوم مقام فتحتين، أو ضمة تقوم مقام ضمتين، فرققوا الراء لتقرب بترقيقها من الكسرة التي قبلها، والترقيق هو ضرب من الإمالة، إلا أنها إمالة ضعيفة يسميها القراء بين اللفظين» انتهى.

وقال الحافظ أبو عمرو في كتاب الموضح ما نصه[2]: « اعلم أن ورشا ـ من غير رواية أبي بكر الأصبهاني عن أصحابه عنه ـ كان يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين، إذا وقع قبلها ياء ساكنة أو كسرة لازمة لا غير».

[ص:60] ثم قال[3] بعد هذا: «وعلة ورش في إمالة الراء مع الياء الساكنة / والكسرة أنهما لما وقعتا قبلها وهي مفتوحة، وفتحتها تقوم مقام فتحتين للتكرير الذي فيها، كره انتقال اللسان منهما إلى فتحها؛ لأن ذلك بمنزلة الصاعد من هبوط إلى عُلُوَّين، وذلك ثقيل، فلذلك أمال فتحة الراء نحو الكسرة قليلا ليجانس صوتُها بذلك صوتَ الياء الساكنة والكسرة التي قبلها، فَيَخِفَّا على النطق ويحسنا في السمع، ويكون عمل اللسان فيهما من جهة واحدة».

---

(1) تقدم النقل.

(2) الموضح 747، وقد تقدم النقل.

(3) الموضح 752 مع بعض الاختلاف في اللفظ.

وقال في كتاب التيسير[1]: «اعلم أن ورشاً كان يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين إذا وليها من قبلها كسرة لازمة أو ساكن قبله كسرة أو ياء ساكنة»، قال[2]: «وحكم الراء المضمومة مع الكسرة والياء حكم المفتوحة سواء».

قال[3]: «وأمال أيضا فتحة الراء في قوله في والمرسلات [32] ﴿بِشَرَرٍ﴾ من أجل جرة الراء (الثانية)[4] بعدها» انتهى.

ولما كانت فتحة الراء من قوله: ﴿بِشَرَرٍ﴾ ممالة بين اللفظين، بنى على ذلك حكم الوقف على الراء الساكنة بعدها، فقال إن ورشا يرققها في الوقف، وإن وقف عليها بالسكون لأجل الإمالة قبلها، كفعله عند الوقف على قوله ﴿مِنَ الأَشْرَارِ﴾، فإنه يقف بالإمالة، ويرقق الراء المتطرفة، وإن وقف عليها بالسكون، فأجرى الراء الساكنة بعد الحركة الممالة مجراها بعد الكسرة المحضة في نحو﴿مُنْهَمِرٍ﴾، وأجراها بعد الألف الممالة مجراها بعد الياء في نحو قوله: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾؛ والدليل على أن حكم الراء المضمومة حكم المفتوحة في الإمالة قياسه المضمومة على المفتوحة.

قال الحافظ[5]: «وأجمعوا عنه على تفخيمها في قوله: ﴿عَلَى سُرُرٍ﴾ حيث وقع، وقياس ما أجمعوا عليه عنه من ترقيقها في قوله: ﴿بِشَرَرٍ﴾ لأجل جرّة الراء بعدها يوجب ترقيقها هنا.

---

(1) التيسير: 55 وقد تقدم.

(2) م.ن: 56.

(3) التيسير: 56.

(4) في الأصل «التي».

(5) هو الإمام الداني، ولعل قوله هذا في كتاب« الراءات» له، وهو من تراثه المفقود كما تقدمت الإشارة إلى ذلك.

فهذا دليل واضح على أن الضمة عنده تصح إمالتها كما تصح إمالة الفتحة، ولو لم يكن الأمر عنده على ما ذكرت لم يَصحّ القياس.

ألا ترى أن أبا الحسن طاهر بن غلبون لما كانت الضمة لا تمال عنده لم يقس المضمومة على المفتوحة، وخالف عامة المصريين من أصحابه، وقال إنهم يتلعَّبون بألسنتهم في قولهم إن ورشا يقرأ الراء المضمومة بين اللفظين، قال: وإنما خالف ورش القراء في المفتوحة فأمال فتحتها بين اللفظين. وأما المضمومة، فلا خلاف فيها بين القراء ورش وغيره».

ومما يُقَوِّي ما ذكرت لك ويزيده بيانا وإيضاحا، وأنه لا فرق بين المفتوحة والمضمومة عند الأئمة تعبيرهم عنهما في قراءة ورش أنهما مرققتان بين اللفظين، ولا يصح ذلك إلا باعتبار الحركة؛ لأن الحركة تكون محضة، وتكون ممالة إمالة شديدة، وممالة بين اللفظين، يعنون: بين الحركة المحضة، والحركة الممالة إمالة شديدة.

وأما الحروف ـ غير حروف المد واللين ـ فليس فيها ما هو بين اللفظين ـ أعني التفخيم والترقيق ـ إنما هي مفخمة أومرققة.

فالحروف المستعلية مفخمة على كل حال، والحروف المنسفلة مرققة على كل حال إلا اللام والراء.

[ص:61] وأما حروف المد فإنها تفخم مرة وترقق أخرى حسبما/ ذكرت لك قبل هذا.

وأما تعبير بعض الأئمة عن اللام المفتوحة غير الممالة بأنها بين اللفظين، فهي عبارة مجازية، وإنما يعنون الترقيق، وقد صرح بذلك أبو عبد الله بن سفيان، وهذا نصه، قال[1]: «وقد اختلف المتعقبون عن ورش في المفتوحة المشددة إذا كانت قبلها الصاد،

(1) الهادي في القراءات السبع (اللوحة 11/ ظ).

نحو﴿مُصَلّى﴾ [البقرة: 125]، و﴿ فَصَلّى﴾ [الأعلى: 15] و ﴿أَوْيُصَلَّبُوٓاْ﴾ [المائدة: 33] و ﴿يُصَلّى﴾ [الانشقاق: 12] فأخذ له قوم بالتفخيم، وقوم بين اللفظين: أعني الترقيق» انتهى.

[وأما التعبير عن الراء المفتوحة والمضمومة بأنهما[1] بين اللفظين باعتبار الحركة فهو حقيقة، لأن الحركة تكون محضة، وتكون ممالة، وتكون بين اللفظين، ولا يجوز لأحد أن يفرق بين المفتوحة والمضمومة، فيزعم أن تعبيرهم عن المفتوحة بأنها بين اللفظين باعتبار الحركة، وأن تعبيرهم عن المضمومة باعتبار الترقيق من غير إمالة للحركة، **فإن ذلك منه دعوى غير مقبولة؛ إذ لا دليل عليها**، لأنه قد ثبت عن العرب إمالة الضمة في ﴿سُرُر﴾ كما ثبت عنهم إمالة الفتحة في ﴿بِشَرَر﴾، ولابد من ترقيق الراء مع الإمالة في الموضعين، فعلى هذا ينبغي أن يحمل ما جاء عن ورش من ترقيق المفتوحة والمضمومة أنه أمال الحركة فرقق، ولو لم يُمِل لفخم كسائر القراء.

ولا ينبغي لأحد أن يحمل المتحركة بالضم على الساكنة، فينسب التأثير بالترقيق للياء الساكنة والكسرة اللازمة، لما في ذلك من التنافر في اللفظ باستعلاء الحركة مع ترقيق الحرف، بخلاف الساكنة.

وأيضا، فإن ترقيق الساكنة على الوجوب في كلام العرب وفي القراءة، وترقيق المتحركة يكون على ذلك المحمل على الجواز، ولا نظير له.

فإذا حملنا ترقيق ورش للمفتوحة والمضمومة على أنه أمال الحركة فرقق على الوجوب، كان له نظير في القراءة وفي كلام العرب، وإن حملناه على غير ذلك لم يكن له نظير، وحمل الشيء على ما لا نظير له مع إمكان حمله على ماله نظير خطأ وفساد، ومع

---

(1) في شرح المنتوري « بأنها».

ذلك، فلم يعبر أحد من القراء عن الساكنة المكسور ما قبلها بأنها بين اللفظين كما عبروا عن المفتوحة والمضمومة في قراءة ورش أنهما مرققتان بين اللفظين.

قال الإمام أبو عبد الله، بن سفيان[1]: «اعلم ـ نفعنا الله وإياك ـ أن القراء يضطربون في قراءة ورش في الراءات فيما كان منها مُفَخَّما ومُرَقَّقا بين اللفظين، فأخرجت له أصولاً أُبَيِّنُ بها مذهبه».

ثم قال[2]: «فأول ما أذكره الراء المضمومة، فإذا جاءت وقبلها فتحة أو ضمة فخم الراء، فلفظ بها مغلظة نحو قوله: ﴿بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾ [طه: 95]، و﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُون﴾ و﴿تَسُرُّ النَّاظِرِين﴾، وما كان مثله. فإن انكسر ما قبلها رقق الراء، وقد عبّر الناس عنها بين اللفظين، مثل ﴿يُبْصِرون﴾ و ﴿كَانُوا يُصِرُّونَ﴾ وما أشبه ذلك».

ثم قال[3]: «وأما الراء المفتوحة، فإن أصله فيها مضطرب جداً».

[ص:62] ثم قال[4]: «فمن أصله أنه كان يقرأ الراء مرققة بين اللفظين إذا جاءت بعدها/ ألف منقلبة من ياء، أو ألف تأنيث مقصورة، أو الألف التي تقع في «فَعالى» أو «فُعالى» مثل: ترَى، والنصارى، والقرى، وترى، وبشرى»، ويميل الألف بين اللفظين، وهو إلى الفتح أقرب»انتهى.

قلت: فقد عبر عن الراء المفتوحة التي بعدها الألف الممالة في قراءة ورش بأنها مرققة بين اللفظين، وذكر عن الأئمة أنهم يعبرون عن الراء المضمومة التي قبلها كسرة في

---

(1) تقدمت هذه النقول.

(2) تقدمت هذه النقول.

(3) تقدمت هذه النقول.

(4) تقدمت هذه النقول.

قراءة ورش بمثل ما عبر هو عن الراء المفتوحة الممالة الفتحة في قراءة ورش أيضا، فـدَلَّ ذلك على اتحاد الحقيقة في الموضعين، وبالله التوفيق][1].

وقال أبو شامة في الشرح ما نصه: «وصفة«بين بين» أنها بـين لفظـي الهمـز وحـرف المد، فلا هي همزة، ولا هي حرف مد، فكذا هنا، لا هي فتح ولا إمالـة. وأكثـر النـاس ممن سمعنا قراءتهم أو بلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالـة، ويجعلـون الفـرق بـين المحضة والتي بين بين رفع الصوت بالمحضة وخفضه بالتي بين بين، وهو خطأ ظـاهر، فلا أثر لرفع الصوت وخفضه في ذلك مادامت الحقيقـة واحـدة، وإنـما الغـرض تمييـز حقيقة التي بين بين، وهو ما ذكرناه، فلفظ الصوت التي بين بين يظهر على صورة اللفظ وبترقيق الراءات، وقد أطلق العلماء على ترقيق الراءات لفـظ بـين بـين، فـدل عـلى مـا ذكرناه، وإن كان الأمر في اتضاحه لا يحتاج إلى شاهد:

قال صاحب التيسير[2]: «اعلم أن ورشا كان يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين».

وقال في باب الإمالة[3]: «وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين»، فعبر في البابين بعبارة واحدة، فدل على اتحاد الحقيقة فيهما، وكذا ذكر في كتاب الإمالة هـو وأبـو الطيـب بـن غلبون[4] قبل »[5] انتهى.

---

(1) ما بين المعقوفتين في شرح الدرر للمنتوري (اللوحة 134/ ظ) ومقدراه صفحة ونصف.

(2) التيسير 55.

(3) التيسير 47.

(4) ينظر الاستكمال: 622، وقد تقدم النقل.

(5) إبراز المعاني ص222 و223، بقليل تصرف.

وقال أبو علي الفارسي في تقرير إمالة الضمة[1]: «قال أبو الحسن: أقول في «مذعور» و«ابن بور»: أميل ما قبل الواو، فأما الواو فلا أميلها. وسيبويه يقول: أروم الكسرة في الواو».

قال أبو علي[2]: «فوجه قول أبي الحسن[3] أنهم قد قالوا: «من المنقر» فأمالوا الضمة نحو الكسرة لمكان الراء كما تمال الفتحة نحوها.

وقالوا: «من عمرٍو»، فأمالوا الفتحة نحو الكسرة لمكان الراء، وإن كان بينهما حاجز؛ فكما أمالوا الضمة التي تلي الراء من «المنقر»، كذلك أمالوا التي في «مذعور»، كما أنه من أمال الفتحة في قولك: «من الضرر»، أمالها في قولك: «من عمرو» ولم يعتد بالحاجز الساكن الذي بينهما؛ فكما لم يعتد بالساكن الذي في «عمرو» كذلك لم يعتد بالساكن الذي في «مذعور»، فأمال الضمة كما يميلها من: «المنقر».

فإن قلت: فهَلّا أمال الواو أيضا لإمالته الحرف الذي قبلها، كما أنه إذا أمال ما قبل الألف أمال الألف أيضا لإمالته الحركة التي قبلها؟ فالقول: أنه يفصل بين الواو والألف في هذا، ويقول إن الواو لا يلزم أن تكون حركة ما قبلها منها مثل الألف[4].

---

(1) لم أقف على قول الفارسي هذا في الحجة بعد طول تتبع، إلا أني وجدت نحوه فيه 1/ 347-348 حيث قال في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض﴾ ما نصه «ومما يقوي قول من قال«قُيِل» أن هذا الضمة المنحو بها نحو الكسرة قد جاءت في قولهم: شربت من المنقر، وهذا ابن عور، وابن بور، فأمالوا هذه الضمات نحو الكسرة لتكون أشد مشاكلة لما بعدها وأشبه به وهو كسر الراء » اهـ

(2) الفارسي، ولم أقف على قوله هذا بالنص الذي ذكره القيجاطي بعد طول تتبع، ولكنه ورد بمعناه في الحجة 1/ 380.

(3) الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

(4) في المخطوط « في الألف».

ألا ترى أن ما قبلها ينفتح في نحو ثوب، ولا يكون هذا في الألف، فإذا كان كذلك/ [ص:63] جعلها بمنزلة الميم من «عمرو»، فكما لم تمتنع إمالة الفتحة إلى الكسرة مع الحاجز الذي هو الميم، فكذلك الواو لم تمنع إمالة الضمة من «مذعور»، ولم تمل الواو. وأبو الحسن لم يغيرها كما لم يغير الميم من «عمرو» لاجتماعهما في السكون، ومشابهة الواو والميم في جواز تعاقب الحركات على ما قبلها ومخالفتها الألف في ذلك.

قال:« وإنما نُحِي بالضمة من « المنقر» نحو الكسرة، لأن الضمة بمنزلة الواو، فكما تقلب الواو إلى الياء إذا وقعت ساكنة قبل الياء، كذلك أميلت الضمة إلى الكسرة في «المنْقُر» لمجاورتها الكسرة» انتهى.

واعلم أن أبا عبد الله بن شريح وقع له في الكتاب«الكافي» في باب اللامات ما نصه[1]: «وكذلك لم يختلف في تفخيم لام اسم الله إذا كانت قبلها فتحة أو ضمة، نحو ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[الشورى: 9]، ﴿وَلَذِكْرُ اللهِ أَكْبَرُ﴾، ولا في ترقيقها إذا كانت قبلها كسرة، نحو ﴿بِسْمِ اللهِ﴾، و﴿بِاللهِ﴾» انتهى.

فظاهر كلامه تفخيم اللام من اسم الله بعد الراء المضمومة لورش وغيره، فالجواب: أن ابن شريح لا يخلو أن تكون عنده الراء المضمومة من قوله ﴿ولذكر الله﴾ ـ في قراءة ورش ـ مضمومة ضمة خالصة مع ترقيق الراء، وتكون مالة إلى الكسرة كما يقوله الأئمة المرتضى قولهم، وقد تقدم أنه لا يصح في القياس غيره.

فإن كان على مذهب الأئمة فلا تدخل له قراءة ورش في تمثيله؛ إذ ليست الراء مضمومة في قراءة ورش، وإنما حكمها حكم المكسورة، وهو إنما قصد أن يمثل اللام المضموم ما قبلها، وإنما تدخل له في قوله «ولا خلاف في ترقيقها إذا كانت قبلها

(1) الكافي: 71

كسـرة، نحو﴿ بِسْمِ الله﴾ و﴿بِالله﴾»، لأنا على هذا القول لم نرقق الراء للكسرة قبلها، وإنـما أملنا لها الضمة ورققنا الراء، لما في الضمة الممالة من رائحة الكسرة.

فكما أن هذه الضمة الممالة بنسبتها إلى الراء محكوم لها بحكم الكسرة، فكذلك ينبغـي أن تكون بالنسبة إلى اللام كما كانت الفتحة الممالة في قوله: ﴿نَرَى اللهَ جَهْرَةً﴾ كذلك، لأنـا رققنا الراء على الوجوب لإمالة الفتحة، فترقيق اللام لها أحرى وأولى؛ إذ ليسـت الـلام في باب التفخيم بأقوى من الراء؛ ألا ترى أن ابن شريح لو مثل لنـا الضـمة قبـل الـلام بقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[فاطر: 3] على قراءة الرفع لم يـدخل في تمثيلـه قـراءة من قرأ ﴿غـيرِ الله﴾ بالخفض[1]، فكما أنك لا تدخل عليها القراءة بـالخفض، فكـذلك لا تدخل عليه القراءة بالإمالة، وإنما تدخلها في قولـه: «ولا خـلاف في ترقيـق الـلام بعـد الكسرة»، لأنها قد اشتركت مع القراءة بـالخفض في وجـوب ترقيـق الـراء، فينبغـي أن يشتركا في وجوب ترقيق اللام، وإن كان يقول إن الراء المضمومة رققت للكسرة قبلهـا مع إخلاص الضمة فيها على حدّ ترقيق الساكنة، فإني لا أقول بهذا القول، ولا أرتضيه، وقد تقدم لنا القول في بطلانه.

اللهم أرِنا الحقَّ حقّاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنـا اجتنابـه،[ص64] والحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

---

(1) قرأ حمزة والكسائي بخفض (غير)، قال ابن زنجلة: « جعلاه صفة للفـظ، وذلـك حسـن لإتباعـه الجـرّ الجـرَّ، وقـرأ البـاقون (غـيرُ) بـالرفع، جعلـوه صـفة للموضـع، والمعنـى: هـل خـالق غـير الله؟، لأن «من»مؤكدة. وينظر في القراءتين التيسير:182، والقرطبي 14/ 332، ومعاني الفراء 2/ 666، والبحر المحيط 9/ 13، والنشر 2/ 351.

[المسألة: 5]

[حروف العربية التي يتصرف إليها كلام العرب]

ومن مسائله رضي الله عنه:

الحمد لله، مسألة: [اعلم ـ وفقني الله وإياك ـ أن حروف العربية التي يتصرف عليها كلام العرب الفصحاء، وقرأ بها أئمة القراء تنقسم قسمين: أصول وفروع.

فالأصول معروفة، وهي تسعة وعشرون حرفا.

وأما الفروع[1]، فما لحقه من الحروف الأصول تغيير ما، كالنون المخفاة، والصاد التي كالزاي، والراء المرققة، واللام المفخمة، والألف الممالة.

وذلك أن النون إذا أفردت فلها موضعان: الفم والخيشوم، لأنها تخرج من طرف اللسان وما فُوَيْقَ الثنايا وتصحبها غنة من الخيشوم، فإذا اتصل بها حرف من حروف الفم، نحو الكاف في«منك»، والقاف في «من قبل»، انفرد بها الخيشوم.

وأما الصاد والراء واللام والألف فكل واحدة منهن أُشربت صفَةَ حرف يناسبها.

فالصاد أشربت صوت الزاي؛ لأنهما في موضع واحد.

والراء أصلها التفخيم لمضارعتها حروف الاستعلاء بما فيها من التكرير، لكنها رققت قي بعض المواضع بالحمل على اللام لقربها منها، وأصلها الترقيق، وفخمت في بعض مواضعها حَمْلاً على الراء كما حملت الراء عليها في الترقيق.

والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى.

---

(1) تحدث المؤلف هنا عن بعض حروف الفروع، وسيتناولها تفصيلا لاحقا.

والياء منسلفة، وبينهما مناسبة، لأنهما حرفا مَدٍّ ولين، وهي أقرب إلى الألف من الواو، وإن اشتركت الثلاثة في المد، فأشربت الألف صوت الياء في بعض المواضع][1].

واعلم أن الراء تكون ساكنة ومتحركة، فالساكنة معتبرة بما قبلها، والمتحركة معتبرة بحركتها نفسها.

فإذا وقعت الساكنة بعد كسر لازم متصل، أو بعد ياء ساكنة ولم يقع بعدها حرف استعلاء رققت على الوجوب، والمتحركة بالكسر رقيقة، وبالفتح والضم مفخمة ما لم يمل فتحُها أو ضمها، فتجري مجرى المكسورة.

واللام رقيقة، وهي في اسم الله تعالى بعد الفتح و الضم مفخمة، وبعد الكسر على الأصل.

واعلم أن حقيقة الإمالة في الألف أن ينحى بها نحو الياء، إما لكونها مبدلة منها في نحو:«رمى»، أو لوقوع الكسرة قبلها أو بعدها، أوالياء قبلها، نحو: «هذا عماد، وعالم، وشيبان»، وذلك أن الألف ـ كما تقدم ـ يستعلي بها الصوت إلى الحنك الأعلى، فإذا وقعت الكسرة قبلها أو بعدها ـ وهي منسفلة لأنها من الياء ـ تنافر الصوت بهما، لاستعلاء الألف وتسفل الكسرة، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، وذلك أخف عليهم، فمزجوا الألف بشيء من صوت الياء ليزول عنها بعض ما فيها من الاستعلاء، فتتناسب حروف اللفظ ولا تتنافر، فصارت الألف بينها وبين الياء: ليست بألف محضة، ولا ياء محضة.

فإن قلت: فلعل المناسبة بين الألف والكسرة والياء وقعت بترقيق الألف كما وقعت بترقيق الراء في نحو ﴿شِرْعَة﴾ [المائدة: 48]، فالجواب: أن الراء المفخمة مضارعة

(1) ما بين المعقوفتين في شرح الدرر للمنتوري (اللوحة 440/ ظ-441/ و) ومقداره نصف صفحة.

لحروف الاستعلاء، فكرهوا/ [الخروج][1] من تسفل إلى تصعد. فإذا رققوا الراء [ص:65] صارت كسائر الحروف المنسفلة، وليست الألف كذلك في «شيبان وعماد وحمار»؛ لأنها رقيقة، كما أن الياء رقيقة، فهي مثلها في الرقة وليست مثلها في الانسفال، فالتنافر الواقع بينهما من جهة الاستعلاء والانسفال، لا من جهة التفخيم والترقيق.

فإذا تقرر هذا ـ وهو أن الألف الممالة لها شائبتان: شائبة من الألف، وشائبة من الياء ـ وجب أن تكون الفتحة قبلها مثلها، ليست بفتحة محضة، ولا كسرة محضة، ولما أميلت الفتحة مع الألف أميلت أيضا وحدها في قولهم«من الكبر» و «الضرر» و «بشرر» وما أشبه ذلك.

ثم إنهم أجروا الضمة مجرى الفتحة وحدها ومع الواو، وإن كانت الواو لا تمال بالقصد كما تمال الألف، وذلك قولهم: «من السمر»، و «السرر»، و«شربت من المنقر» و«هذا ابن مذعور»، فأمالوا الضمة وأشربوها صوت الكسرة، ونَحَوْا بالواو بعدها نحو الياء كما نَحوا بالكسرة نحو الضمة، وبالياء بعدها نحو الواو في «قيل» و «بيع» و«سيء» وما أشبهها؛ فالحركة في تلك المواضع كلها ليست بضمة محضة، ولا كسرة محضة، والحرف بعدها في نحو «مذعور» و«قيل» بين الواو والياء، إلا أن الأصل في «مذعور» الواو أشربت صوت الياء، وفي «قيل» الياء أشربت صوت الواو، ومآلهما إلى شيء واحد: صوت (ممزوج)[2] من الواو والياء.

فإذا تبينت حقيقة الألف الممالة، وحقيقة الحركة الممالة، أمكن عندك أن تُجرِيَ العرب عليها حكم أصلها أو حكم الصوت الذي أُشْرِبَتْهُ كل واحدة منهما، ولا سبيل لك إلى معرفة ذلك إلا بالاستقراء من كلام العرب.

---

(1) سقطت من الأصل، والسياق يقتضي زيادتها.

(2) في الأصل «مخروج»، ولا معنى له.

فالراء الساكنة مع الألف المحضة مفخمة، وكذلك مع الفتحة والضمة، ومرققة مع الياء والكسرة.

فإذا قلت﴿مِنَ الأشْرَار﴾ و﴿بِشَرَر﴾، ووقفت بالسكون ولم تُمِل ما قبلها فخّمت، وإن أملت الألف قبلها أو الفتحة رققت ولم يجز التفخيم، فقد صارت الألف الممالة في ﴿من الأشرار﴾ بمنزلة الياء في﴿بشير﴾، والفتحة الممالة في ﴿بِشَرَر﴾ كالكسرة في ﴿أَشِر﴾ [القمر: 25].

وتقول: «نرى»، و﴿رَأَى كَوْكَبا﴾ فتفخم الراء فيهما مع إخلاص الفتحة إجماعا، وترققها مع إمالتها إجماعا كما ترقق الراء المكسورة في نحو «تجري» و«يسري».

وتقول: ﴿سَيَصْلَى﴾، فتفخم اللام لورش إن لم تمل فتحتها، فإن أملت رققتها إجماعا، كما ترقق اللام المكسورة في نحو ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ﴾[الأحزاب:43]

وتقول«من المحاذر» إذا أردت اسم الفاعل فترقق الراء، وإن أسكنتها، وتميل الألف على لغة من يميلها مع الكسرة.

وتقول«مِنَ الـمُحاذَر» إذا أردت اسم المفعول، فتفخم الراء إذا أسكنتها ولم تمل الفتحة قبلها، فإن أملتها رققت الراء كما فعلت في ﴿بِشَرَر﴾ في قراءة ورش، ولا تجوز إمالة الألف قبل هذه الفتحة الممالة في قول سيبويه، وفرق بين الفتحة الممالة هنا وبين الكسرة في المسألة الأولى.

فلقائل أن يقول: كما لم تمل الألف لهذه الفتحة الممالة، فكذلك لا ترقق الراء لها، فالجواب: أن ذلك غير لازم.

وبيان/ ذلك أنك تقول: «هذا عامر»، فتميل الألف للكسرة بعدها، وترقق الراء إن أسكنتها. [ن:66]

وتقول: «امرأتي عاقر»، فترقق الراء إن أسكنتها، ولا تجوز إمالة الألف لوقوع الكسرة في حرف الاستعلاء، فصار كالعدم بالنظر إلى الألف، وليست كذلك مع الراء.

والنكتة في ذلك أن السبب لترقيق الإمالة يضعف مع التأخر، ويقوى مع التقدم، فصارت الكسرة في حرف مؤثرة في الراء بعدها وإن لم يجز تأثيرها في الألف قبلها، فكذلك الفتحة الممالة في قولك « مِنَ المحَاذَر » مثل الكسرة في القاف سواء.

فقد تبين لك من الاستقراء المتقدم أن حكم الألف الممالة والفتحة الممالة حكم الياء والكسرة بالنظر إلى ما بعدها.

فإذا قلت (ذِكْرُ الله)، و(لَذِكْرُ الله)، فإن أخلصت الفتحة والضمة ولم تملها فخمتَ الراء المفتوحة والمضمومة كما تفخمها في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: 191]، و﴿ذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾[الأحزاب:21]، وإن أملت الفتحة والضمة رققتها كما رققت المفتوحة الممالة الفتحة في «نرى»و«رأى».

فإن زعم زاعم أن الراء المفتوحة والمضمومة رققتا للكسرة قبلهما كما ترقق الساكنة أُجيبَ بالفرق بينهما أن الساكنة لمّا لم يكن لها حركة في نفسها تعتبر بها اعتبرت بما قبلها؛ بخلاف المتحركة فإنما ينبغي أن تعتبر بحركة نفسها؛ دليل ذلك وجوب ترقيق الساكنة مع الكسرة وعدم وجوبه معها في المتحركة، فلو كانت الكسرة هي التي أثرت الترقيق في نفس الراء في الموضعين لاتحد الحكم، فلما لم يتحد دل ذلك على اختلاف القصد، وأن المتحركة إنما أثر السبب أولا في حركتها، ولذلك كان تأثيره على الجواز، لأن هذا شأن الإمالة عند العرب أنها على الجواز، منهم من يميل، ومنهم من لا يميل.

وأما الترقيق في الراء فهو على الوجوب، فإذا أميلت فتحتها أو ضمتها صار حكمها حكم المكسورة، وترقيقها واجب عند جميع العرب، فإذا زال عنها الكسر رجعت إلى

أصلها من التفخيم، وكذلك الممالة الحركة إذا ذهبت عنها الإمالة عادت إلى الأصل وهو التفخيم.

فإذا ثبت أن الحركة الممالة تُخرج الراءَ عن أصلها من التفخيم إلى الترقيق على الوجوب كالكسرة سواء، فأن تُردّ اللام إلى أصلها من الترقيق أحرى وأولى؛ فمن أجاز التفخيم في قوله تعالى: ﴿وَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُم﴾ مع إمالة الراء، فليس بينه وبين التحقيق نسبة، وإذا وجب الترقيق في ذلك ولم يجز في القياس غيره وجب مثله في قوله تعالى: ﴿فَأَنْساهُم ذِكْرَ الله﴾ [المجادلة: 19]،و ﴿لَذِكْرُ الله أَكْبَر﴾، لأن الحركة ممالة في الجميع، وهي التي أوجبت ترقيق الراء في المواضع كلها، والترقيق إخراج الراء عن أصلها، وإذا قويت على ذلك باطراد كانت على رد اللام إلى أصلها أقوى.

فإن قال قائل: أفرق بين قوله ﴿وسَيَرى اللهُ عَمَلَكُم﴾ وبين قوله ﴿ذِكْرُ الله﴾ و﴿لَذِكْرُ الله﴾؛ أن هنالك ألفا محذوفة من اللفظ منوية في النفس، بخلاف ما ذكرته، فالجواب أن [ص:67] هذا تعسف من قائله؛ إذ لا فرق عند الأئمة بين/ الألف الممالة في ﴿الأشْرَار﴾ و ﴿الأَبْرار﴾ وبين الفتحة الممالة في قوله ﴿بِشَرَر﴾، فالراء الساكنة في تلك المواضع كلها رقيقة على الوجوب، فكما استوت الفتحة الممالة مع الألف الممالة فيما ذكرته لك، فكذلك في مسألتنا، هذا مع وجود الألف في اللفظ، فما ظنك بها مع الحذف، فقد استوى قوله ﴿نَرى الله﴾ مع ﴿ذِكْرُ الله﴾ في أن كل واحد منهما ليس فيه في اللفظ قبل اللام، إلا الفتحة الممالة، فتأثير الرقة في تلك المواضع ينبغي أن ينسب لها، لا للألف المحذوفة من اللفظ، لأنها لو ظهرت لاسْتَوَتْ مع الفتحة في وجوب الحكم المنسوب لكل واحدة منهما.

فالتفريق بين المسألتين بهذا القدر من قلة الإنصاف وشدة التعسف بمكان، وليس ذلك من شِيَم أهل الإيمان. اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه، والحمد لله رب العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

مسألة:

ذكر الحافظ أبو عمرو في كتاب المفردات[1] أنه قرأ في رواية أبي شعيب السوسي على فارس بن أحمد بإمالة فتحة الراء من قوله تعالى﴿حَتّى نَرى اللهَ جَهْرَةً﴾ و﴿سَيَرى اللهُ عَمَلَكُم﴾، ونحوه.

قال[2]: «ورققت اللام من اسم الله عز وجل في الموضعين من أجل الإمالة قبلها».

وقال في الجامع[3]: «فأما اللام من اسمه تعالى في قوله تعالى ﴿نَرى اللهَ جَهْرَةً﴾ في البقرة، و ﴿سَيَرى اللهُ﴾ في الموضعين في التوبة إذا أميلت فتحة الراء قبلهما على رواية من روى ذلك عن اليزيدي عن أبي عمرو فرقيقة لأجل الإمالة، وبذلك أقرأني أبو الفتح في رواية السوسي عن اليزيدي عن قراءته على أبي الحسن المقرئ عن أصحابه عنه، وهو القياس».

قلت: لا يجوز في القياس غير ما ذكره الحافظ من ترقيق اللام في ذلك وما كان نحوه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ﴾، و﴿لَذِكْرُ اللهِ﴾ في رواية ورش عن نافع؛ لأن الفتحة الممالة إمالة محضة أو بين اللفظين تجري عند أئمة القراء مجرى الكسرة واللام من اسم الله عز وجل ترقق بعد الكسرة، فكذلك يجب بعد الفتحة الممالة.

---

(1) نص عبارة الداني في المفردات168 «ورققت اللام من اسمه عز وجل في البقرة والتوبة في (نرى الله) و(سيرى الله) من أجل الإمالة قبلها.

(2) المصدر نفسه 168.

(3) جامع البيان (اللوحة 157/ و)، وقد تقدم النقل.

برهان ذلك: أنهم قصدوا إمالة الألف في ﴿نَرى الله﴾، فلزم من ذلك إمالة الفتحة قبلها، فلما نَحَوْا بالفتحة نحو الكسرة وجب ترقيق الراء كما يجب ترقيقها مع الكسرة، فلما رققت الراء مع الفتحة الممالة ـ وأصلها التفخيم ـ صارت اللام المذكورة أولى بهذا الحكم، لأن أصلها الترقيق، وكذلك القول في الراء من قوله تعالى﴿أَفَغَيْرَ الله﴾ و﴿لَذِكْرُ الله﴾ لما وقعت قبلها الياء والكسرة أمالوا فتحة الراء وضمتها قليلا بين اللفظين، فنحوا بهما نحو الكسرة فوجب ترقيق الراء مع الفتحة الممالة، فترقيق اللام بعدها أوجب.

فإن قلت: أفرق بين الموضعين، لأن الفتحة الممالة في نفس الراء، وهي منفصلة من اللام، أجَبْتُ بأنها توجب ترقيق الراء بعدها في / قوله تعالى ﴿بِشَرَر﴾ إذا وقفت على الراء في مذهب ورش. [ص:68]

فإن قلت: الراء هنا مع ما قبلها من كلمة بخلاف اللام، فَالجواب أن اللام ترقق مع الكسرة قبلها من كلمة أخرى فكذلك مع الفتحة الممالة.

[المسألة: 6: أحكام الراء]

ومن مسائله رضي الله عنه:

مسألة: اعلم أن القراء اتفقوا على تفخيم الراء الساكنة إذا لم يكن قبلها كسرة لازمة أو بعدها، تليها ياء، وعلى تفخيم المفتوحة والمضمومة ما لم يمل فتحها أو ضمها، وعلى ترقيق الساكنة التي ليس بعدها حرف استعلاء إذا انكسر ما قبلها وكان الكسر لازما، أو وقع قبلها ياء ساكنة من كلمتها، أو ألف ممالة، أو حركة ممالة ، وعلى ترقيق المكسورة والممالة الفتحة أو الضمة.

فمن قرأ ﴿نرى﴾، و﴿ترى﴾، و﴿افترى﴾، و﴿رأى﴾ بإخلاص الفتح فخم الراء، ومن أمال فتحة الراء أو قرأها بين اللفظين رقق الراء.

وكذلك القول في نحو﴿تَذْكِرَةً﴾[1] ، و﴿تَبْصِرَةً﴾[2]، و﴿الآخرة﴾، و﴿فِرَاشا﴾[3]، و﴿سِرَاجا﴾[4]، و﴿السِّحْر﴾[5]، و﴿الشِّعْر﴾[6]، وقوله ﴿بِشَرَر﴾، و﴿لَذِكْرُ الله﴾، و﴿بكر﴾[7]، و﴿مُنْذِر﴾[8]، و﴿مُسْتَقِرّ﴾[9]، و﴿ذِكْرُكُم﴾، و﴿خَيْر﴾، و﴿خَبِير﴾،

---

(1) وردت في تسعة مواضع من كتاب الله عز وجل.

(2) سورة ق: 8

(3) سورة البقرة: 22

(4) سورة الفرقان: 61. الأحزاب:46، نوح: 15، والنبأ:13

(5) وردت في البقرة: 102، يونس: 81، طه: 71، 73، الأنبياء: 3، الشعراء:49.

(6) سورة يس: 19.

(7) البقرة 68.

(8) الرعد:7، ص: 4، 65، ق: 21، والنازعات:45.

(9) على قراءة المكي والبصري. التيسير 112. ويلزم عليها ترقيق رائها وقفا، ولرواة الفتح ـ وضمنهم ورش ـ التفخيم في الحالين.

و﴿بَصِير﴾ وما أشبه ذلك، كل من أخلص الفتح والضم في ذلك فخم، ومن أمال الفتحة والضمة بين اللفظين رقق.

وقد قال الحافظ أبو عمرو[1]: «اعلم أن ورشا كان يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين إذا وليها من قبلها كسرة لازمة، أو ساكن قبله كسرة أو ياء ساكنة».

قال[2]: «وحكم الراء المضمومة مع الكسرة والياء حكم المفتوحة سواء».

قال[3]: «وأمالَ أيضا فتحة الراء في قوله في «والمرسلات» ﴿بِشَرَر﴾ من أجل الراء الثانية بعدها».

قلت: لما أمال ورش فتحة الراء وضمتها فيما تقدم، لزم عن ذلك ترقيق الراء، ولو أخلص فتحها وضمها لفخم كسائر القراء، وإنما أميلت الفتحة لأنها من الألف، وأجريت الضمة مجراها.

قال سيبويه[4]: «هذا باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء الراء بعدها مكسورة وذلك قولك: (مِنَ الضَّرَر، ومِنَ البَعَر، ومن الكِبَر، ومن الصِّغر، ومن(الفِقر)[5]، لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف، لأن الفتحة من الألف، وشَبَه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء، فصارت الحروف [ها][6] هنا بمنزلتها إذا كانت قبل الألف وبعد الألف الراء».

---

(1) التيسير:55.

(2) المصدر نفسه 56، وقد تقدم النقلان.

(3) التيسير:56.

(4) الكتاب: 4/ 142.

(5) في الأصل: «من البقر»، وهو تصحيف ظاهر.

(6) زيادة من الكتاب ليست في الأصل.

قال[1]: «وتقول: «هذا ابنُ مَـذْعُور»، كأنـك تـروم الكـسرة[2]»؛ لأن الـراء كأنهـا حرفان مكسوران، فلا تميل الواو لأنها لا تشبه الياء، ولو أملتها أملت ما قبلها، ولكنك تروم الكسرة[3] كما تقول «رُدَّ»، ومثل هذا قولهم: عَجِبْتُ مـن السَّـمُر، وشَرِبْـتُ مـن المَنْقُر، والمُنْقُر: الرَّكِيّة الكثيرة الماء».

معنى قول سيبويه: «فلا تميل الواو لأنها لا تشبه الياء» أي: ليسـت الـواو هنـا هـي المقصودة بالإمالة كما تقصد الألف قبل الراء المكسورة بالإمالة فيتبعها ما قبلهـا، وإنـما المقصود بالإمالة هنا الضمة قبل الواو، وتكون الواو تابعة، كما أنه حيـث تقصـد إمالـة الألف يتبعها ما قبلها.

فمن حيث لزمت إمالة الفتحة قبل الألف لإمالة [الألف][4]، من ثم لزمت إمالـة الواو لإمالة الضمة قبلها، لأن حروف/ المد توابع للحركات قبلها. [ص:69]

ومذهب أبي الحسن في مسألة «ابن مذعور» مخالف لمذهب سيبويه، لأنه يميل ما قبل الواو، ولا يميل الواو.

واعلم أن قول من قال إن ورشاً يرقق الراء المفتوحة والمضمومة مع الكـسرة أو الياء من غير إمالة للحركة ليس بشيء، لأنه مع كونه مخالفا لمذاهب الأئمة المحققين دعـوى بغير دليل؛ لأنه قد ثبت تفخيم المفتوحة والمضمومة وترقيق المكسورة والممالة الفتحة في نحو ﴿رَأَى كَوْكَبًا﴾ و ﴿بُشْرِيٰكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[الحديد:12]، فيجب أن يحمل مذهب ورش على ما ثبت، ولا يجوز أن يحمل على ما لم يثبت، إلا بمجرد دعوى مخالفة القياس والنظر.

---

(1) الكتاب 4/ 143.

(2) كذا في الكتاب، وفي الأصل بدون تاء.

(3) كذا في الكتاب، وفي الأصل بدون تاء.

(4) ساقطة من الأصل، والزيادة من تقدير المحقق.

[واعلم أن اللام من اسم الله تعالى مفخمة بعد الفتحة والضمة عند أئمة القراء، ومرققة بعد الكسرة[1]، وقد ثبت أن حكم الحركة الممالة حكم الكسرة في نحو: (﴿نرى﴾، و﴿رأى﴾)[2]، و﴿بشرر﴾.

ألا ترى أنك إذا وقفت على الراء من﴿بِشَرَر﴾ بالسكون ـ في مذهب ورش ـ رققتها لإمالة الفتحة قبلها.

قال الحافظ[3]: «فأما الراء المكسورة فعلى وجهين: إن رمت حركتها رققتها كالوصل، وإن وقفت بالسكون فخمتها ما لم تقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة[4] أو فتحة ممالة نحو: ﴿بِشَرَر﴾ على [قراءة][5] ورش ، فإنك ترققها في الحالين][6]. انتهى.

فإذا وقعت اللام من اسم الله ـ تعالى ـ بعد حركة ممالة وجب ترقيقها كما ترقق بعد الكسرة في نحو ﴿قل الله﴾ وما أشبهه، وذلك في قراءة أبي عمرو في رواية أبي شعيب: ﴿نَرى اللهَ جَهْرَةً﴾ و ﴿سَيَرى اللهُ عَمَلَكُمْ﴾، وفي رواية ورش عن نافع: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ﴾، ﴿وَلَذِكْر اللهِ﴾ وما أشبه ذلك.

قال الحافظ أبو عمرو[7]: وقرأت على فارس بن أحمد في رواية أبي شعيب بإمالة فتحة الراء من قوله تعالى: ﴿حَتَّى نَرى اللهَ جَهْرَةً﴾ و ﴿سَيَرى اللهُ عَمَلَكُم﴾ ونحوه.

---

(1) قال المنتوري: «يريد من الطرق المشهورة المعمول بها».

(2) في شرح الدرر: «رأى ونرى».

(3) التيسير 57.

(4) بعدها في شرح الدرر: «نحو(منهمر) و(نذير)».

(5) زيادة من التيسير.

(6) ما بين المعقوفتين وارد بنصه في شرح الدرر اللوامع للمنتوري (اللوحة 159/ و).

(7) جامع البيان(اللوحة 157/ و) وقد تقدم.

قال[1]: «ورققت اللام من اسم الله ـ عز وجل ـ في الموضعين من أجل الإمالة قبلها» انتهى.

ولا فرق في هذا بين الإمالة المحضة والتي بين اللفظين.

ألا ترى أنه من قرأ «رأى» بالإمالة أو بين اللفظين رقق الراء كما يرققها مع الكسرة الخالصة، وكذلك رقق ورش الراء المتطرفة في ﴿بشَرَر﴾إذا وقف عليها بالسكون لإمالة الفتحة قبلها بين اللفظين، كما رققها مع الكسر الخالص في نحو ﴿مستمر﴾ و ﴿منهمر﴾ وشبههما.

والكسرة التي ترقق لها اللام من اسم الله لا تكون إلا منفصلة في كلمة أخرى، فكذلك الحركة الممالة، فاعلم ذلك، وبالله التوفيق.

فالحاصل أن حكم اللام من اسم الله مع الكسر المنفصل كحكم الراء الساكنة مع الكسر المتصل، وحكم الحركة الممالة في الموضعين سواء في إجرائها مجرى الكسرة.

دليل ذلك ترقيق الراء الممالة الحركة في الموضعين، وهي الأولى من ﴿بشرر﴾ والراء من ﴿نرى﴾ و ﴿سَيَرى الله﴾و ﴿أَفَغَيْر الله ﴾ و﴿لَذِكْرُ الله﴾، وما أشبه ذلك.

وقد رققت الراء الساكنة من ﴿بشرر﴾ لورش إجماعا من أجل الفتحة الممالة قبلها كما رققت من ﴿الاشرار﴾ و﴿الابرار﴾ و﴿النار﴾ وما / أشبه ذلك لكل من أمال إذا وقف [ص:70] له بالإمالة، فترقق اللام من اسم «الله» بعد الحركة الممالة كما رققت الراء قبلها في المواضع كلها.

---

(1) تقدم النقل.

فإن قلت: لِمَ اعتبرت الكسرة المنفصلة مع اللام ولم تعتبر مع الراء؟ وما الفرق بينهما؟

فالجواب: أن الراء أصلها التفخيم لمضارعتها حروف الاستعلاء، فلا يخرجها عما وجب لها من التفخيم لأجل تلك المضارعة ـ (إلا ماله)[1] قوة في بابه، وهو الكسر والياء المتصلان وما أُجري مجراهما من الحركة والألف الممالين ـ.

وأما اللام فأصلها الترقيق، لكنها فخمت في بعض المواضع بالحمل على الراء لقربها منها، ولا يكون ذلك إلا بشرطين:

أحدهما: أن تكون مفتوحة، لأن الفتحة تستعلي إلى الحنك لأنها من الألف، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى.

والثاني: أن لا يكون ما قبلها مكسورا أو في حكم المكسور وهو الممال الحركة، فإن فقد الشرطان أو أحدهما فهي على الأصل، وإخراجها عنه لحن.

---

(1) في الأصل«والإمالة »، وهو مضطرب ولا معنى له. ويدل على صحة القراءة التي اعتمدت ما نقله المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع عن قول الناظم:

إذ غلب الموجب بعد النقل حرفان: مستعل وكالمستعلي

قال المنتوري: وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه:«وبيان ذلك أن حرف الاستعلاء يمنع من الإمالة لأجل الكسرة وإن انفرد، وكذلك الراء المفتوحة أيضا تجري مجرى حرف الاستعلاء ـ قال ـ : فلما اجتمع هنا الشيئان ـ يعني في قوله (أولي الضرر): حرف الاستعلاء والراء ـ قويا على لزوم الفتح، ولو انفرد كل واحد منهما لم يعتبر مع كسرة الراء لقوتها»

بل نقل الإمام المنتوري عبارة شيخه بالنص في شرحه لقول ابن بري في باب اللامات:

وفخمت في الله واللهمه

فقال:«قال شيخنا رحمه الله: فإن قلت: لم اعتبرت الكسرة المنفصلة مع اللام ولم تعتبر مع الراء، وما الفرق بينهما؟»

فالجواب: أن الراء أصلها التفخيم لمضارعتها حروف الاستعلاء، فلا يخرجها على ما وجب لها من التفخيم لأجل تلك المضارعة إلا ما له قوة في بابه.»شرح الدرر اللوامع (اللوحة 159/ و)

وإن وجد الشرطان جاز الترقيق بإطلاق؛ لأنه الأصل، والتفخيم حيث ورد به السماع، إلا أن تفخيمها في اسم الله أكثر، وهو لغة أهل الحجاز ومن يليهم من العرب، وغيرهم يرقق على الأصل، وترقيقها في غير اسم الله أجود وأكثر، وعليه جمهور القراء، فاعلم ذلك، وبالله التوفيق.

فإن قال قائل: ما لخصْتَه في هذه المسألة من وجوب ترقيق اللام مع الفتحة والضمة المماثلتين إنما هو قياس، وليس بمنصوص عليه في كتب الأئمة، وقد قال الشاطبي في قصيدته ـ وهو إمام من أئمة هذه الصنعة ـ:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي القِرَاءَةِ مَدْخَلٌ فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلا

فيقال له في الجواب: لله در الشاطبي! لقد أحسن كل الإحسان في إتقان تلك المسألة التي تكلم عليها في نظمه، إلا أن تلك المقالة منه مَزلَّة للجهال يضعونها غير موضعها، ويستشهدون بها في غير محلها.

والمعنى الذي أراد الشاطبي ـ رحمه الله ـ متفق عليه عند أئمة هذا الشأن، وهو أن اللفظ القرآني إذا ورد فيه قراءة صحيحة ثابتة عن الأئمة الذين يلزمنا قبول قولهم، والأخذ بروايتهم، فلا يجوز لنا أن نترك ما رووا لغيره مما لم يثبت عنهم، وإن كان في أعلى درجات الفصاحة وعلى أتم أوجه المقاييس، وكذلك إذا كان بقاؤه على أصله جائزا ولم يرد ما يقتضي خروجه عنه، فالبقاء مع الأصل لازم لا يعدَل عنه إلى (الفرع)[1] إلا بدليل، فإن لم يرد فيه نص عن الأئمة فأهل الأداء من المتعقبين متفقون على رده إلى أصول القراء وما تقتضيه مقاييس العربية.

وأذكر لك بعض نصوص الأئمة في هذا المعنى ليقع لك به الأنس حتى لا تنكره.

---

(1) في الأصل: «الفرق»، وهو تصحيف.

[ص:71] قال الحافظ أبو عمرو في كتاب «الإبانة»[1]: «وكثير مما ذكرنا في / كتابنا هذا من أحكام الراءات واللامات النظر فيه معدوم عن الأئمة، وإنما بينا ذلك وشرحناه ولخّصْنَا جَلِيَّه وخَفِيَّه قياساً على الأصول التي ورد النص فيها وحَمْلًا عليها إليه، واضطرارنا إلى معرفة حقيقته، والقياس على الأصول وحمل الفروع عليها سائغ في سائر الأحكام وغيرها عند الجميع، وقد أذن الله عز وجل بذلك في قوله ﴿لَعَلِمَهُ الذينَ يَسْتَنْبِطونَهُ مِنْهُم﴾ [النساء/ 83]، ولا يلتفت إلى من غلط وبَعُدَ إدراك تمييز ذلك عن فهمه من منتحلي القراءات، فاذكر ما حدّدناه وبيّناه وحكمنا عليه بالقياس الصحيح والاستنباط الواضح، لعدم وجود أكثر ذلك مصنَّفاً في كتب من تقدم من علمائنا ومن تأخر من مشائخنا؛ إذ ذلك غير لازم في ذلك ولا قادح فيه لما بيَّنا» انتهى.

وقال مكي في كتاب التبصرة في باب من أبواب الراءات[2]: «وأكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول وبعضه أُخِذَ سماعا».

وقال في آخر الكتاب[3]:« فجميع ما ذكرنا في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام:

قسم قرأت به ونقلته، وهو منصوص في الكتب موجود.

وقسم قرأت به وأخذته لفظا وسماعا، وهو غير موجود في الكتب.

وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب، ولكن قسته على ما قرأت به؛ إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص، وهو الأقل، وقد نبهت على كثير منه في مواضع قد مضت» انتهى.

---

(1) كتاب الإبانة في أحكام الراءات واللامات من تآليف الداني المفقودة كما سبق بيانه، وقد تقدم النقل.

(2) التبصرة 414، وقد تقدم النقل.

(3) التبصرة:736.

ثم أعود إلى تبيين [مقالة][1] الشاطبي رحمه الله تعالى؛ وذلك أن القراء المتأخرين من أهل الأداء اختلفوا في لفظ «مريم» و«قرية» حيثما وقعا في القرآن لجميع القراء السبعة؛ لعدم النص عنهم في ذلك، فأكثرهم علي ترقيق الراء في ذلك لجميعهم قياساً على الراء الساكنة مع الكسرة المتقدمة، حكموا للياء بعد الراء الساكنة بحكم الكسرة قبلها، ولا خلاف في ترقيقها مع الكسرة، فينبغي أن تكون كذلك مع الياء، إذ لا يجوز في اللغة العربية عند هؤلاء غير الترقيق، كما لا يجوز فيها مع الكسرة المتقدمة غيره عند الجميع، وخالفهم في ذلك الحافظ أبو عمرو[2] وجماعة من أصحابه، وزعموا أن الترقيق في ذلك لحن لا يجوز، واحتجوا لذلك بما هو مسطور في كتبهم.

وذهب جماعة من المتأخرين[3] إلى تصحيح الوجهين ـ أعني التفخيم والترقيق ـ في الراء الساكنة مع الياء في اللغة العربية.

وإلى هذا المذهب ذهب الشاطبي[4] رحمه الله، إلا أنه منع من القراءة بالترقيق لعدم الرواية به؛ لأن أصل الراء التفخيم، والترقيق فرع فيها لا يكون إلا مع سبب، فلا سبيل لإخراج الراء عن أصلها إلى ما يقتضيه القياس؛ إذ كان البقاء مع الأصل جائزا في اللغة العربية إلا بنص وثيق أو رواية ثابتة، هذا معنى كلام الإمام الشاطبي رحمه الله/ ، وهو [ص:72] بديع لمن تأمله.

[واعلم أن القراءة باللحن غير جائزة، ولا مقبولة عند أحد من الأئمة، فإذا جاءت قراءة أحد من الأئمة، فإن تحقق منها اللحن فهي مردودة، وإن لم يتحقق فيها ذلك، إلا أنها على وجه ضعيف أو لغة شاذة، فإن ثبتت عن الأئمة من وجه لا يتطرق إليه الوهم

---

(1) زيادة يستقيم بها النص

(2) تقدمت هذه النقول.

(3) تقدمت هذه النقول.

(4) تقدم هذا النقل.

تلقاها أهل الأداء بالقبول، وإلا كانت في محل النّظر والاجتهاد، فقد يردها بعضهم وقد يقبلها غيره، نصَّ على هذا المعنى أبو إسحاق الزجاج[1] وأبو محمد مكي[2]، وأبو الحسن طاهر بن غلبون[3]، والحافظ أبو عمرو[4]، وأبو معشر الطبري[5].

وقد أجمع القراء على وجوب ترقيق اللام من اسم الله تعالى بعد الكسرة المنفصلة وإن كانت عارضة، نحو﴿قل الله﴾، الكسرة في ذلك منفصلة وعارضة؛ لأن اللام ساكنة حركت لالتقاء الساكنين،فمن فخم اللام في ذلك وما أشبهه فهو لاحن][6].

وقد ثبت بالاستقراء من أصول القراءات المجمع عليها أن حكم الحركة الممالة حكم الكسرة بالنسبة إلى الراءات واللامات: كل راء مكسورة أو ممالة الحركة إمالة شديدة أو يسيرة مرققة إجماعا.

وكل راء ساكنة قبلها كسرة لازمة أو حركة ممالة وليس بعدها حرف استعلاء رقيقةٌ إجماعا.

وكل لام مكسورة أو ممالة الحركة رقيقة إجماعا.

فقد استبان لك أنه لا فرق في أصول القراءات بين الكسرة والحركة الممالة.

فمن ادعى فرقاً بينهما فعليه الإتيانُ به وإلا لم يقبل قوله، فهذا برهان ظاهر وقياس واضح، وقد اعتضد مع ذلك بالسماع، وهو ما رواه الحافظ[7] عن شيخه أبي الفتح

---

(1) لم أقف عليه في معاني القرآن له، وأما إعراب القرآن فلم تصح نسبته إليه.

(2) ينظر الإبانة له 39 -40.

(3) لم أقف في تذكرته على نص يفيد هذا المعنى، فلعله في كتاب اخر له.

(4) جامع البيان (اللوحة 10/ و- ظ).

(5) جامع القراءات (اللوحة 2/ و).

(6) ما بين المعقوفتين بنصه في شرح اللوامع (اللوحة 153/ ظ-154/ و)، ومقداره نصف صفحة تقريبا.

(7) تقدمت المسألة.

فارس بن أحمد في رواية السوسي من ترقيق اللام من اسم الله تعالى مع الحركة الممالة في﴿ نَرى اللهَ جَهْرَة﴾ و ﴿سَيَرى اللهُ عَمَلَكُم﴾وما أشبه ذلك، وهي رواية لا معارض لها، ولا سبيل إلى ردها.

وأما ما ذكره أبو شامة[1] في شرحه[2] من قوله: «والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة يجب بعدها التفخيم، لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمها»، فدعوى مخالفة للقياس ونصوص الأئمة.

أما القياس، فقد ثبت من كلام العرب إمالة الفتحة والضمة في نحو(شرر، وسرر، والسمر، والمنقر) وثبت في القراءة ترقيق الراء الممالة الحركة في ﴿رِءيا كَوْكَبًا﴾ و ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾، و﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾[الأنعام: 78] وما أشبه ذلك، وجاء عن ورش ترقيق الراء المفتوحة والمضمومة مع الياء والكسرة، فينبغي أن يحمل ذلك على نظائره في القراءة وفي كلام العرب، ومن ادعى خروجه عن ذلك فعليه بالدليل.

وأما نصوص الأئمة، فقد نصّ أبو الحسن طاهر بن غلبون[3]، والحافظ أبو عمرو[4]، وأبو الفضل الخزاعي[5]، وأبو طاهر بن

(1) في الأصل: «ابن أبي شامة»، وهو سبق قلم من الناسخ كما سبق التنبيه عليه.

(2) ينظر إبراز المعاني 2/ 191، وقد تقدم النقل.

(3) في التذكرة 1/ 219.

(4) انظر التيسير:55.

(5) نص كلام الخزاعي في المنتهى (اللوحة 54/ و ـ ظ): « (فصل): وأمال ورش إلا من طريق الأسدي ويونس غير ابن عيسى (الأرض فراشا)، و(ميراث) و(إخراج)، و(الخيرات)، و(الإكرام)، و(المحراب)، وشبهه. وزاد الأزرق من طريق أبي عدي (بشيرا ونذيرا) ونحوه في الوقف، وافق ابن عيسى في (ميراث) فقط، وقد جعلت له وللمصريين كتابا مفردا» اهـ

سَوَّار[1]، وغيرهم من الأئمة الموثوق بعلمهم ودرايتهم في غير موضع من تآليفهم أن ورشاً أمال فتحة الراء، ونحا بها نحو/ الكسرة إذا تقدمتها ياء ساكنة في كلمتها أو [ص:73] كسرة لازمة، وذكر الحافظ أبو عمرو ذلك كذلك في بعض تآليفه عن أصحاب ورش نصّاً لا يقبل التأويل.

قال الحافظ أبو عمرو[2]: «وحكم المضمومة في ذلك حكم المفتوحة سواء».

وقال أبو عبد الله ابن سفيان في كتاب الهادي إلى مذاهب القراء السبعة[3]: «وقد عبر الناس عن الراء المضمومة في قراءة ورش أنها بين اللفظين مثل ﴿يبصرون﴾ و﴿كَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الحِنْثِ﴾ وما أشبه ذلك».

وذكر أبو شامة[4] أيضاً عن بعض شيوخه جواز التفخيم في ﴿نَرى اللهَ جَهْرَةً﴾ ونحوه، مع إمالة الراء»، قال: «وهو أولى من الترقيق».

---

(1) هو أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سَوَّار ـ بفتح السين وتشديد الواو ـ البغدادي (412-496) قرأ القراءات على عتبة بن عبد الواحد بن رزمة، ومحمد بن الحسن الحراني وطائفة. قرأ عليه القراءات أبو علي بن سكرة الصدفي، وأبو محمد سبط الخياط وآخرون، وحدث عنه أبو طاهر السلفي، وعبد الوهاب الأنماطي وخلق. قال ابن سكرة: هو حنفي المذهب ثقة خير خبس نفسه على الإقراء والتحديث. انظر ترجمته في معرفة القراء 1/ 448 -449، وغاية النهاية 86. ونص ابن سوار المنبه عليه في كتابه المستنير في القراءات العشر:414. تحقيق أحمد طاهر أويس (أطروحة مرقونة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة).

(2) التيسير: 55- 56.

(3) الهادي (اللوحة 12/ و).

(4) في الأصل: «ابن أبي شامة»، ولا يصح كما تقدم. والنقل المستشهد به ورد في شرحه لقول الشاطبي:

وكل لدى اسم الله من بعد كسرة يرققها حتى يروق مرتلا

كما فخموه بعد فتح وضمة فتم نظام الشمل فصلا وفيصلا

قال في (إبراز المعاني 2/ 191): « والراء المرققة كغير المرققة يجب بعدها التفخيم، لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمها. وأما إذا وقع اسم الله تعالى بعد إمالة، نحو قراءة السوسي {نري الله} ففيه الوجهان: التفخيم كالذي بعد الراء المرققة غير المكسورة والترقيق، لأن في الراء بالإمالة شيئا من الكسر، وقال شيخنا أبو الحسن: التفخيم أولى، وحكاه عن شيخه الشاطبي».آهـ

وما ذكره غير صحيح؛ لمخالفته السماع والقياسَ معاً، وقد تقدم بيان ذلك، ثم ذكر الصوابَ في ذلك عن بعض شيوخه.

قال:[1]«وقال لي الشيخ أبو عمرو[2]: والترقيق أولى الأمرين، أحدهما: أن أصل هذه اللام الترقيق، وإنما فخمت للفتح وللضم، ولا فتح ولا ضم هنا، فعدنا إلى الأصل، والثاني: اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة على ما سبق في باب الراءات»انتهى.

قلت: ما ذكره أبو شامة[3] عن شيخه أبي عمرو هو الحق الذي لا مرية فيه، إلا قوله «الترقيق أولى»، فليس هنا أولوية، بل الترقيق واجب، والتفخيم غير جائز؛ لما فيه من إخراج الحرف عن أصل وضعه لغير سبب يقتضي ذلك، فاعلمه، وبالله التوفيق.

---

(1) ينظر إبراز المعاني 2/ 191.

(2) لايبعد أن يكون المرادَ به أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (571-646)، ترجم له الذهبي في معرفة القراء 2/ 648، وابن الجزري في غاية النهاية 1/ 508-509.

(3) في الأصل:«ابن أبي شامة»

[المسألة: 7: من أحكام الراء*]

ومن مسائل الشيخ رضي الله عنه:

عونك اللهم، اللهم لا تجعلنا ممن يجهل، ويجهل أنه يجهل، وقنا شر الجاهلين.

اعلموا ـ أرشدني الله وإياكم ـ أن الراء متحركة وساكنة، والمتحركة مفتوحة ومضمومَة ومكسورة.

فأما المفتوحة والمضمومة فالأئمة مجمعون على تفخيمها ما لم يُمل فتحها أو ضمها.

والمكسورة والممالة الحركة مرققة بإجماع من الأئمة.

وعلة تفخيم المفتوحة والمضمومة مضارعتها حروف الاستعلاء بما فيها من التكرير، إلا أن المشبه قد لا يقوى قوةَ المشبه به، فلذلك غلبت عليهما الكسرات والحركات الممالات فرققتا على الوجوب، نحو:«الصابرين»، و«الشاكرين»، و«القرى»، و«على سرر»، و«رد المتاع»، وهذا إجماع من العرب والأئمة.

فإذا تبين إجماع القراء ـ غير ورش ـ على تفخيم (ذِكْرُ الله) و (ذُكِرَ اللهُ)، وعلى عدم اعتبار الكسرة مع المتحركة، وإن كانوا مجمعين على اعتبارها مع الساكنة، وتبين إجماعهم على ترقيق المكسورة وإجماع المسَمَّيْن[1] ـ ورش وغيره ـ على ترقيق الممالة الحركة، تبيّن أن الراء المتحركة لا ترقق إلا مع الحركة الممالة قبله، وأن الحركة الممالة والكسرة مستويتان في جلب الترقيق للراء المتحركة على الوجوب، وأنه لا اعتبار

---

* في الرمز للمسألة بنجمة إشارة إلى ما سبق المؤلف إلى تناولها في موضع سابق، وسينهي الكلام على أحكام الراء في مبحث لاحق.

(1) في الأصل:«المسلمين»، وأحسبه سبق قلم من الناسخ، فالسياق يفيد المسَمَّيْن من القراء بدليل قوله:«ورش وغيره»، والله أعلم

للكسرة المتقدمة في جلب الترقيق للراء المتحركة،/ لكنها سبب في إمالة فتحتها [ص:74] وضمتها على الجواز، وإمالة الفتحة والضمة سبب في ترقيق الراء على الوجوب، فمن زعم أن ورشاً يرقق المفتوحة والمضمومة مع إخلاص فتحتها وضمتها فقد خرج عن أصول القراء المجمع عليها.

وإذا تبين أن الحركة الممالة في الراء تجري مجرى الكسرة باطراد، تبين أن تفخيم اللام بعدها كتفخيمه بعد الكسرة، ولا وجود لشيء من ذلك في كلام العرب البتة، وفاعل ذلك محرف للتنزيل، وربنا سبحانه يقول: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[الشعراء:193،194،195].

[المسألة: 8: تتمة أحكام الراء**]

ومن مسائله رضي الله عنه:

الحمد لله،

مسألة: إنما فرق الأئمة الموثوق بعلمهم بين الراء الساكنة مع الياء والكسرة وبين ترقيق المتحركة معهما، فزعموا أن ترقيق المتحركة لا يكون إلا بعد إمالة الحركة إلى الكسر؛ {أن}[1] القصد بالترقيق إنما هو المناسبة، فَكَأَنَّ العربَ كرهوا الخروج من انسفال الياء والكسرة إلى تفخيم الراء، فرققوا الساكنة لتتناسب بحروف اللفظ ولا تتنافر، فغلبوا حكم الياء والكسرة؛ إذ لا معارض لهما مع الساكنة، بخلاف المتحركة، فإن الفتح فيها يعارض الياء أو الكسرة لأنه مُسْتَعْلٍ بالطبع، والاستعلاء يناسبه التفخيم.

وإذا لاَبَسَ الحرفَ شيئان: أحدهما يطلبه بالخروج عن أصله، والآخر يطلبه بضد ذلك، كان الحكم للذي يطلبه بالبقاء على الأصل، إلا الكسر في نفس الراء فالحكم له أبداً وإن قَلَّ، كقولك: «هذا ظالم، وحاضر، وراشد، وفرقة، وقرطاس» ، فالكسرة تناسبها الإمالة والترقيق، وحروف الاستعلاء والراء المفتوحة يناسبها التفخيم، فلا حكم للكسرة معها؛ لأن السبب إنما يقوى على خروج الشيء عن أصله إذا لم يعارضه سبب آخر يقتضي البقاء مع الأصل.

---

* * في الرمز للمسألة بنجمتين إشارة إلى سبق المؤلف إلى تناولها في موضعين سابقين وينهي هنا الكلام على أحكام الراء، وأحسب أن معالجته لأحكامها في هذه المباحث الثلاثة يشكل بمجموعه المسألة الموسومة ب«أحكام الراء»، وهي التي سبق الإلماع إليها في فصل تآليف القيجاطي من قسم الدراسة، والله أعلم.

(1) كذا في المخطوط، ولعل الانسب «لأن».

فإن قلت: ﴿خبير﴾، و﴿خير﴾، و﴿منذر﴾، ووقفت بالسكون رققت الراء لغلبة الياء والكسرة عليها، بخلاف ﴿فرقة﴾، و﴿قرطاس﴾، فلا حكم هنا للكسرة؛ لأنها معارضة بحرف الاستعلاء، فالراء هنا مفخمة على الأصل فكذلك إذا قلت ﴿خبير﴾، أو﴿شاكر﴾؛ فالياء والكسرة يناسبها ترقيق الراء، والفتحة لاستعلائها يناسبها التفخيم، فلا حكم هنا للياء ولا للكسرة، والتفخيم واجب وجوبه في ﴿فرقة﴾ و﴿قرطاس﴾.

فإذا أملت الفتحة {الياء}[1] والكسرة قبلها كان الحكم للكسر وإن قَلّ، ولا حكم للفتح، كما أنك إذا قلت «نهارق» فالراء رقيقة، ولا حكم لحرف الاستعلاء، وحكمُ المضمومة حكمُ المفتوحة، لا سبيل لترقيقها حتى يُنتحى بالضمة نحو الكسرة؛ لأن الضم في منع الترقيق كالفتح؛ دليل ذلك أنك تقول ﴿لا ضير﴾ فتقف عليها بالترقيق، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ﴾[البقرة:184]، [الأنفال:19]، [التوبة:3] إذا وقفت عليه بالسكون رققته/ أيضا. [ص:75]

فإذا وصلتها ـ لغير ورش ـ فخمتها، فيستوي الضم والفتح في منع الترقيق، وترقيق المفتوح لا يكون إلا مع الإمالة، فكذلك المضموم، فاعلم ذلك، وبالله التوفيق.

---

[1] لعلها «للياء»، انسجاما مع السياق.

[المسألة: 9: الاختلاف في إمالة ﴿صَلَّى﴾ إذا كان رأس آية]*

مسألة من كلام أبي الحسن ابن شريح:

قال أبو الحسن: تقرأ ﴿صَلَّى﴾ [القيامة:31]، [العلق:10] إذا كان رأس آية لورش بإمالة الألف يسيراً بين الفتح والإمالة وترقق اللام، وعلة ترقيقها ما حدث في اللام من الكسر.

فإن قيل: فهَلاَّ فَخَّمَها على أصله، إذ الفتح في قراءته أغلب من الكَسْر، والكَسر ضعيف جدا؟

قلنا: الكسر مع ذلك أغلب؛ لأنه ثقيل والفتح خفيف، والأثقل أغلب وأقوى، وتقرأ ذلك لأبي عمرو كورش لا فرق، غير أنه ليست العلة في ترقيقها ما حدث من الكسر؛ إذ أصلها عنده الترقيق وإن كانت خالصة الفتح.

وتقرأ ذلك لحمزة والكسائي مرقق اللام ولم يوجِب أيضا ترقيقها في قراءتهما الكسْرُ، وكسرُهما أبلغ من كسر ورش وأبي عمرو.

وتقرأ ذلك لسائر السبعة مرققا خالص الفتحة، ولا يخلص كل هذا في لفظه إلاّ المجوِّد الماهر.

---

* هذه المسألة برُمَّتِها واردة عند المنتوري وابن القاضي في شرحيهما على الدرر اللوامع في باب اللامات.

[المسألة:10: أحكام اللام المفتوحة المتصرفة]

ومن مسائل الشيخ رحمه الله:

مسألة: ذكر الحافظ أبو عمرو في اللام المفتوحة المتطرفة المفخمة وجهين: التفخيم؛ حَمْلاً للوقف على الوصل لكون السكون عارضاً، والترقيق؛ لأن اللام الساكنة لا تفخم، وإنما تفخم اللام المفتوحة، قال: والأول أوجه وأقيس.

ويجري مجرى ذلك عنده في جواز الوجهين وتفضيل التفخيم اللامُ المفتوحة بعد الصاد المفتوحة أو الساكنة، إذا وقع بعدها الألف المنقلبة عن الياء في غير رؤوس الآي، نحو قوله تعالى: ﴿وَيُصَلَّى سَعِيراً﴾ و﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا﴾ وما أشبه ذلك.

وذلك أن الرواية عن ورش جاءت بتفخيم المفتوحة مع الصاد المفتوحة والساكنة حيثما وقعت من غير استثناء، وجاءت الرواية عنه أيضا بإمالة الألف المنقلبة عن الياء بإطلاق من غير استثناء، فالروايتان متعارضتان عنده في المواضع المذكورة؛ لأن الصاد قبل اللام تطلبها بالتفخيم على الأصل المتقدم، والألف المنقلبة عن الياء تطلبها بالترقيق على أصلها لفظا، **ولا يصح إعمال السببين معا لتضادهما، فلابد من إعمال أحدهما وإهمال الآخر، فرأى الحافظ أن إعمال الأول أولى لسبقه، والذي يقتضيه القياس الصحيح ترقيق اللام في الموضعين المذكورين.**

أما الموضع الأول ـ وهو اللام المفتوحة المفخمة ـ فينبغي أن يكون الوقف عليها على حد الوقف على الراء، وذلك أن الراء أصلها التفخيم، والترقيق فيها فرع لسبب اقتضاه، وهو الكسرة.

فإذا وقفت على الراء المتطرفة/ المكسورة بالسكون وجب تفخيمها لذهاب[ص:76] السبب، إذا لم يكن قبلها سبب آخر يقتضي الترقيق، فكذلك ينبغي أن يكون الوقف على

اللام؛ يردها إلى الأصل ـ وهو الترقيق ـ ؛ لأن ذهاب الفتحة هنا كذهاب الكسرة هنالك.

وقد فرّق بعضهم بين الموضعين بأن سبب الترقيق في الراء الكسرةُ وقد ذهبت، وسبب التفخيم في اللام الصادُ وهي موجودة، والفتحة في اللام شرط، وفرق بين ذهاب السبب وذهاب الشرط.

وما زعمه من الفرق غير صحيح؛ لأن الصاد لا تأثير لها في اللام الساكنة، وإنما تأثيرها في اللام المفتوحة وليست هنا لام مفتوحة، وإنما هي ساكنة، فالصاد قبلها كسائر الحروف، ولا خلاف في ترقيق اللام الساكنة مع سائر الحروف، فكذلك مع الصاد، وما ذكره بعضهم من تفخيم اللام الساكنة لورش في ﴿صَلْصَال﴾ ليس بصحيح ولا ثابت.

وأما الموضع الثالث ـ وهو اللام المفتوحة المتوسطة بين الصاد وألف الإمالة ـ فلا تعارض بين الصاد وألف الإمالة؛ لأن الألف الممالة إنما مطلوبها أن يُنحى بالفتحة التي قبلها نحو الكسرة، وليس مطلوبها ترقيقَ الحرف قبلها، ومطلوب الصاد تفخيم اللام المفتوحة إن وقعت بعدها، لا فتحها؛ فإذا أُعطيت الألف الممالة ما تقتضيه من الانتحاء المذكور بالفتحة التي قبلها نحو الكسرة لم يقع بين اللام وبين الصاد تنافر؛ لأن حكم الحرف الممال الحركة حكمُ المكسور؛ وإنما يقع التنافر بين الصاد المفتوحة أو الساكنة واللام المفتوحة المرققة؛ فإذا فخمت اللام كان العمل من وجه واحد، ولا سبيل لتفخيم اللام الممالة الحركة؛ لأن حكمها حكم اللام المكسورة، وتفخيم اللام المكسورة غير جائز، وإذا انتفى التعارض بين الصاد وألف الإمالة كانت اللام معهما ـ هنا ـ عند اجتماعهما على حكمهما مع كل واحد منهما عند افتراقهما.

فالحاصل أن الألف الممالة في لغة المميلين كالياء في لغة جميع العرب، والحركة الممالة قبلها كالكسرة قبل الياء؛ فكما لا تغير الصاد الياءَ في ﴿مُصَلِّى﴾ ولا الكسرة قبلها، كذلك لا تغير ألف الإمالة الحركة الممالة قبلها، فاعلم ذلك، وبالله التوفيق.

فإن قال قائل: ترك الإمالة هو الأصل، واستعمالها فرع، فإن تركنا الإمالة هنا واستعملنا الأصل توصلنا إلى التناسب بين الصاد واللام، وإن استعملنا الفرع ـ وهو الإمالة ـ لم نصل إلى التناسب، واستعمال ما يوصل إلى التناسب أولى لما فيه من الخفة، لاسيما إذا كان الأصل.

فالجواب: أن مَنْ لغته الإمالة من العرب لا ينتقل عنها إلى غيرها، إلا أن يمنعه منها مانع، كما أن من لغته الفتح وترك الإمالة/ لا ينتقل إلى غيره، لأنها ألفاظ متغايرة، [ص:7
وحروف مختلفة، فالألف المفتوحة غير الألف الممالة، وهما ـ معاً ـ غيرُ الياء، وكل واحد منهما يتبعه ما قبله من الحركة؛ فالألف المفتوحة لا يكون قبلها إلا فتح خالص، والياء لا يكون قبلها إلا كسر خالص، والألف الممالة صوت مركب من الألف والياء، والحركة قبلها مركبة من الفتح والكسر، فلا فرق بين قولك:«فلان يصلي» في لغة جميع العرب، وبين قولك:«صلى فلان» في لغة أهل الإمالة، فكما لا تغير الصّاد الكسرة في لام «يصلي» فتفتحها لما فيها من إبدال الألف من الياء لغير سبب، فكذلك لا يغير الصاد الحركة الممالة في لام «صلى» لما فيه من إبدال الألف المفتوحة من الألف الممالة، وهي غيرها، كما أن الألف غير الياء، فهذا يوضح ما ذكرته لك قبل هذا ويُبيّنه.

[تأليف في الحروف العربية: أقسامها ومخارجها وصفاتها]

ومن تآليفه رحمه الله ورضي عنه.

بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمد وصحبه وسلم.

هذا كتاب أذكر فيه ـ إن شاء الله تعالى بعونه وقوته ـ عدد حروف العربية: أصولها وفروعها وما استحسنه العلماء من ذلك وما استرذلوه، وما تداوله العلماء منها في القراءات المشهورة، والروايات المعمول بها عند الأئمة، وأذكر مخارج الحروف وصفاتها اللازمة لها، وما يعرض لها عند الوقف، وأبين ذلك كله بيانا شافيا ـ إن شاء الله تعالى ـ.

[أعداد أصول الحروف وفروعها]

اعلم ـ وفقني الله وإياك ـ أن الحروف العربية تنقسم قسمين: أصول وفروع، فالأصول تسعة وعشرون حرفا، والفروع ـ جيدها ورديئها ـ اثنان وعشرون حرفا، الجيد منها ثلاثة عشر[1].

فأما الأصول فهي: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والياء، والشين، والضاد، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والواو، والميم.

---

(1) مذهب سيبويه في عدد هذه الحروف الفروع أنها ستة. ينظر الكتاب 4/ 432،والسبعة الزائدة عند المؤلف فرعها من هذه الستة، فالهمزة المسهّلة بين بين عند المؤلف ثلاثة أحرف، لأنها تقرب من الألف والياء والواو، فكلما صاحبت حرفا من الأحرف المذكورة اعتبرها حرفا فرعيا مستقلا بنفسه، والمعتمد هو الجمع بينهما تحت قسم الهمزة المسهلة، لأنها هي التي تتردد بين الهمزة والحرف المجانس لحركتها، فتكون بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة، وبين الهمزة إن كانت مضمومة، فالهمزة المسهلة في جميع صورها فرع عن الهمزة المحققة. ينظر أحكام قراءة القرآن للشيخ محمود خليل الحصري:46 (نشرة محمد طلحة وبلال منيار، المكتبة المكية، ط 1، 1995).

وأما الفروع التي استحسنها العلماء لوجودها في لغة الفصحاء في نثرهم ونظمهم فهي:

النون الخفيفة، وهي الساكنة التي تخفى مع حروف الفم، نحو: «منك» و «من قبل».

والهمزة المسهلة بين بين، أي بين الهمزة وحرف من حروف المد، وهي ثلاثة أحرف؛ لأنها تقرب من الألف والياء والواو.

والألف الممالة، وهي حرفان؛ لأنها تمال إمالة شديدة وإمالة يسيرة.

وألف التفخيم في لغة أهل الحجاز، ويقربونها من الواو، في نحو: «الصلاة، والزكاة، والحياة».

والصاد التي كالزاي نحو: ﴿الصراط﴾، و﴿يصدفون﴾، و﴿من أصدق﴾/ . [ص:78]

والشين التي كالجيم، نحو «أشدق»، يقربونها من الجيم.

والشين كالزاي.

والجيم كالزاي، نحو «أَشْدَق» و«أَجْدَر»، شبهوا الشين مع الدال بالصاد معها في نحو «مَصْدَر»، والشبه بينهما من وجهين:

أحدهما: أنها مثلها في الهمس والرخاوة.

والثاني: أنها قربت منها لاستطلاتها.

قال سيبويه[1]: استطالت حتى خالطت أعلى الشفتين.

وأجروا الجيم مجرى الشين؛ لأنها من موضعها، كما أجروا النون مع الباء في قلبها ميما مجراها مع الميم في الإدغام؛ لأن الباء والميم من موضع واحد.

والراء المرققة.

واللام المفخمة.

---

(1) عبارة سيبويه في الكتاب 4/ 432: «فتستطيل حين تخالط حروف اللسان».

فهذه ثلاثة عشر حرفا كلها جيد مستحسن، وإن كان بعضها أجود من بعض.

وأما الفروع المستهجنة غير المستحسنة، قال سيبويه[1]: «لا تستحسن في قراءة ولا شعر(فهي الكاف كالجيم، والجيم كالكاف، والجيم كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد كالسين، والطاء كالتاء، والظاء كالثاء، والباء كالفاء)»[2].

قال السيرافي[3]: ورأينا من تكلّم بالقاف التي بينها وبين الكاف، ولم يصف السينَ في هذا الحرف الذي زاد بكونه من الحروف المرذولة، ولا بكونه من المستحسنة، بل سكت عنه.

وهذه الحروف الفروع جَيِّدُهَا ورَدِيئُها أَصْلُها التّسعَةُ والعِشْرونَ.

[مخارج الحروف]

قال سيبويه[4]: «ولا تُتَبَيَّنُ إلا بالمشافهة».

قال رحمه الله[5]: «ولحروف العربية ستة عشرَ مخرجا.[6]

---

(1) في الكتاب:«ولا يستحسن في قراءة ولا في الشعر».

(2) في الكتاب: «الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالسين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء»

(3) لم أقف عليه.

(4) الكتاب 4/ 432.

(5) الكتاب 4/ 433.

(6) للعلماء في مخارج الحروف ثلاثة مذاهب:

الأول مذهب الخليل بن أحمد ومن تبعه من القراء، وعددها عندهم سبعة عشر مخرجا.

الثاني: مذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة والقراء ـ ومنهم المؤلف ـ وهي عندهم ستة عشر، يسقطون مخرج الحروف الجوفية فيجعلون الألف من أقصى الحلق، والواو من مخرج المتحركة وكذلك الياء.

الثالث: مذهب قطرب والجرمي والفراء وابن دريد وابن كيسان أنها أربعة عشر، فأسقطوا مخرج النون واللام والراء، وجعلوها من مخرج واحد، وهو طرف اللسان. ينظر النشر 1/ 198-199.

فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف، ومن أوسط[1] الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجا من الفم: الغيْن والخاء.

ومن أقصى اللسان، وما فوقه من الحَنَك [الأعلى][2] مخرج القاف.

ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا، ومما يليه[3] من الحنك [الأعلى][4] مخرج الكاف.

ومن وسط[5] اللسان بينه وبين وسط الحنك [الأعلى][6] مخرج الجيم والشين والياء.[7]

ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد.

ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى [مما فُوَيْق الضاحك والناب الرَّباعية والثَّنِيَّة مخرج اللام][8].

ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون.[9]

---

(1) كذا في الكتاب، وفي الأصل: «وسط».

(2) زيادة من الكتاب.

(3) في الأصل:« وما يليه ».

(4) زيادة من الكتاب.

(5) في الأصل: «أوسط».

(6) زيادة من الكتاب.

(7) في الأصل «والياء والشين».

(8) ما بين المعقوفتين غير وارد في الكتاب.

(9) عبارة الكتاب 4/ 433 «من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى كرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا مخرج النون».

ومن مخرج النون ـ غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه الى اللام ـ مخرج الراء.

ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء.

و(مما)[1] بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي، (والسين والصاد)[2].

قلت: هذه عبارة سيبويه في باب المخارج.

وقال في موضع آخر من أبواب الإدغام[3]: «والطاء (والدال والتاء)[4] يُدْغَمْن[كلهن][5] في الصاد والزاي والسين، لقرب المخرجين؛ لأنهن من الثنايا وطرف وطرف اللسان، وليس بينهن / في الموضع، إلا أن الطاء وأختيها من أصل الثنايا، [ص:79] و(هن)[6] من أسفله قليلا مما بين الثنايا». وعبارته في الموضعين واحدة[7].

وحاصله أن الطاء المهملة وأختيها من أصل الثنايا، والظاء المعجمة وأختيها من أطراف الثنايا، والصاد وأختيها متوسطة بين المخرجين.

قال سيبويه[8]: «ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء، ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلْيا[9] مخرج الفاء.

---

(1) في الأصل «وما»

(2) في الأصل «والصاد والسين»

(3) الكتاب 4/ 452-463.

(4) في الأصل« والتاء والدال».

(5) ساقطة من الأصل

(6) في الأصل «وهو»

(7) في الأصل: «واحد»

(8) الكتاب 4/ 433-434.

(9) وهي كذلك في بعض نسخ الكتاب، وفي بعضها ـ وهي التي اعتمدها محقق الكتاب ـ «العلى».

و(مما)[1] بين الشفتين مخرج (الباء)[2]، و(الميم، والواو).[3]

ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة».

[صفات الحروف]

[واعلم أن لهذه الحروف صفات لوازم، وصفات تعرض لها عند الوقف.

فالصفات اللوازم هي: الجهر والهمس والشدة والرخاوة.

ومن الحروف ما هو بين الشديد والرخو، ومنها ما هو شديد يجري فيه الصوت فأشبه الرخو.

والفرق بينه وبين الرخو أن الصوت الذي يجري مع هذا النوع يجري في غير موضع الحرف؛ للزوم اللسان لموضع الحرف وتلاصق الشفتين دون تجاف.

والصوت الذي يجري مع الرخو يتجافى له اللسان والشفة فيجري الصوت في موضع الحرف.

والانطباق، والانفتاح، والاستعلاء، والانسفال، والصفير، والتكرير، والانحراف، والغنة، والمد، واللين، والهوي، والتفشي، والاستطالة][4].

فالحروف المجهورة تسعة عشر حرفا، والمهموسة عشرة يجمعها قولك: «سكت فحثه شخص».

---

(1) في الأصل «وما»

(2) في الأصل «الياء»

(3) في الأصل في «الواو والميم»

(4) ما بين المعقوفين بنصه في شرح الدرر اللوامع للمنتوري (اللوحة 429/ و).

قال سيبويه[1]: «(فالمجهور)[2]: حرف أُشْبِعَ الاعتماد في موضعه، ومَنَعَ النفَسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت، فكذلك المجهورة هذه حالها في الحلق والفم، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيهما غنة، والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أَخَلَّ بهما.

وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفَس معه[3]، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جَرْي النفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه».

قال رحمه الله[4]: «ومن الحروف: الشديد، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء، وذلك أنك لو قلت: «أَلْحج»، ثم مددت صوتك لم يجر (ذلك)[5].

ومنها (الرخوة) وهي: الهاء والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، و(السين والزاي)[6]، والظاء، والتاء، والذال، والفاء، وذلك إذا قلت: الطَسُّ وانقَضْ، وانقضْ، وأشباه ذلك، أجريت فيه الصوت إن شئت.

[ص:80] وأما العين فبين الرخوة/ والشديدة، تصل إلى الترديد فيها لشَبهها بالحاء.

---

(1) الكتاب 4/ 434.

(2) في الكتاب «فالمجهورة»، والسياق يقتضي الإفراد والتذكير.

(3) في الأصل «معه النفس».

(4) الكتاب 4/ 434.

(5) في الأصل «لم يجر لك».

(6) في الأصل«والزاي والسين».

ومنها (المنحرف)، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض [الحروف][1] الشديدة، وهو اللام، وإن شئت مددت(فيها)[2] الصوت، وليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت عن موضع اللام، ولكن من ناحيتي مستدقّ اللسان فويق ذلك.

ومنها (حرف شديد) يجري معه الصوت؛ لأن ذلك الصوت غُنّة من الأنف، فإنما تُخرجه من أنفك واللسانُ لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يَجْرِ معه صوت، وهو النون، وكذلك الميم.

ومنها (المكرر)، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، (فتجافى)[3] للصوت كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه، وهو الراء.

ومنها (اللّينة)، وهي: (الواو والياء)[4] ؛ لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما، كقولك:« وَوَوْ، وَووُو»، وإن شئت أجريت الصوت ومددت.

ومنها (الهاوي)، وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو؛ لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك[5] قِبَلَ الحنَك، وهي الألف.

---

(1) ساقطة من الأصل.

(2) في الأصل «فيه».

(3) في الأصل «فيتجافى».

(4) في الأصل «وهي الياء والواو».

(5) في الأصل«وترفع لسانك في الياء».

وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهُنَّ وأوسعُهن مخرجاً: الألف، ثم الياء، ثم الواو.

ومنها: (المطبَقَة والمنفَتِحة):

فأما المطبقة، فالصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والمنفتحة: كل ما سوى ذلك من الحروف؛ لأنك لا تطبق (لشيء)[1] منهن لسانك، ترفعه إلى الحنَك [الأعلى][2].

وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحَنَك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنَك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيها بين اللسان والحَنك إلى موضع الحروف.

وأما الدال والزاي ونحوهما فإنهما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن.

فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بُيّن ذلك بحصر الصوت، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس [شيء][3] من (موضعها)[4] غيرها.

وذكر سيبويه الحروف المستعلية في أبواب الإمالة، وهي سبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء والغين، والخاء، والقاف.

---

(1) في الأصل «بشيء».

(2) زيادة من الكتاب.

(3) ساقطة من الأصل.

(4) في الأصل «مواضعها».

قال[1]: «وإنما منعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنها حروف مستعلية إلى الحنَك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى».

وحروف الصفير: الصاد، والسين، والزاي.

والمستطيل الضاد.

والمتفشي الشين.

فهذه الصفات تلازم الحروف/ المتصفة بها على كل حال وصْلاً ووقفا، وفي حال [ص:81] التحرك والسكون.

وإذا أدغمت في أمثالهن ما عدا حروف المد واللين، فإنها إذا تحركت أو أدغمت ذهب عنها المد.

وأمدهن وأوسعهن مخرجا: الألف، ثم الياء المكسور ما قبلها، ثم الواو المضموم ما قبلها [2]، ثم الواو المفتوح ما قبلها.

ولأجل ما فيهن من المد امتنعن من الإدغام فيما يقاربهن، ومن إدغام ما يقاربهن فيهن[3] إلا النون، فإنها تدغم في الياء والواو لشبه الغنة بالمد، ولأن الواو من مخرج الميم، [وأجريت النون مجرى الميم][4]، ولا تدغم الياء ولا الواو في النون، وتدغم كل واحدة منهما في الأخرى.

---

(1) الكتاب 4/ 129.

(2) في المخطوط : «[ثم الياء المكسور ما قبلها] »وقد سبقت العبارة قبل.

(3) أي لا تدغم حروف المد فيما قاربها أو ماثلها، نحو (قالوا)، و(هم)، (في يوم)، ولا يدغم غيرها فيها.

(4) في الأصل«وأجريت الواو مجرى الواو»، والصواب ما أثبت.

وقد عرض المنتوري لهذه المسألة تفصيلا في سياق شرحه لقول صاحب الدرر:

وأدغموا فى لم يروا لكنه ... أبقوا لدى هجاء يوم غنة

ينظر شرح الدرر اللوامع (اللوحة 207/ و- 211/ و)

وما روي عن بعض الأئمة من إذهاب تكرير الراء في حال التشديد، فمعناه التحذير من الإفراط فيه حتى يبلغ به إلى حد يقبح، ومن حمله على ظاهره فقد وهَم وخالف الإجماع.

وإنما خالفت الراء الحروف المستفلة بما فيها من التكرير، فضارعت الحروف المستعلية ففخمت ما لم تنكسر أو تُشَبْ حركتها بشيء من الكسر، أو تسكن وقبلها كسر لازم متصل أو ياء ساكنة، ولم يقع بعدها حرف استعلاء متصل، ومنعت من الإمالة كالحروف المستعلية، وغلبت المستعلية في نحو «ضارب وقارب وغارم» وقَبُح إدْغامها فيما يقاربها، ولو كان ما فيها من التكرير يذهب عند التلفظ بها، لم يكن لها حال تخالف فيها أخواتها من الحروف المنسفلة.

وأما الصفات التي تعرض لها عند الوقف، فإذا وصلت الحروف بما بعدها ذهبت القلقلة والنفخ، ونظير النفخ وهوي الصوت وامتداده إلى غاية إذا وصل الحرف بما بعده (لم)[1] يبلغها.

وذلك أن الحروف على قسمين: مجهورة ومهموسة.

فالمهموسة كلها تقف عندها مع نفخ؛ لأنهن يخرجن مع التنفس لا صوت الصدر، وإنما تنسل معه [فلابد من النفخ][2]، لأن النَّفَس تسمعه كالنفخ.

وأما المجهورة فتنقسم أربعة أقسام:

الأول: حروف القلقلة، وهي: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء.

---

(1) رمز في الأصل هنا برمز الحذف، وفي هامش الصفحة أثبتت «فهي».

(2) ساقطة من الكتاب.

قال سيبويه[1]: «واعلم أن من الحروف حروفاً مشربة، ضغِطت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صُوَيْت ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة»ثم ذكرها.

قال[2]:«والدليل على ذلك أنك تقول:«الحِذْقْ» فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصُّوَيت، لشدة ضغط الحرف».

والقسم الثاني:الزاي، والظاء، والذال، والضاد، والراء.

قال رحمه الله[3]:«ومن المشربة حروف/ إذا وقفت عندها خرج معها (نظير)[4] النفخة ولم تُضغط ضغط الأولى »، فذكر الأربعة الأُول. [ص:82]

ثم قال بعد هذا: «والراء نحو الضاد»[5].

قال:«لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسَلّ آخره، وقد فَتَر من بين الثنايا؛ لأنه يجد منفذاً، فتسمع نحو النفخة»، قال:« والضاد تجد المنفذ من بين الأضراس».

القسم الثالث: اللام والنون والميم والعين والغين والهمزة، فهذه الستة يستوي فيهنّ الوصل والوقف.

قال:«ومنها حروف مشربة لا تسمع بعدها في الوقف شيئا مما ذكرنا؛ لأنها لم تضغط ضغط القاف، ولا تجد منفذاً كما وُجِدَ في الحروف الأربعة، وذلك اللام والنون؛ لأنهما

---

(1) الكتاب 4/ 174.

(2) المصدر نفسه 4/ 174. وينظر سر صناعة الإعراب 1/ 73 والتحديد في الإتقان232.

(3) الكتاب 4/ 174.

(4) في الكتاب «نحو».

(5) ينظر الكتاب 4/ 175.

ارتفعتا عن الثنايا فلم تجدا منفذا، وكذلك الميم؛ لأنك تضم شفتيك ولا تجافيهما كما جافيت لسانك في الأربعة حيث وجَدْن المنفذ، وكذلك العين والغين والهمزة؛ لأنك لو أردت النفخ من (مواضعها)[1] لم يكن، كما لا يكون من مواضع اللام والميم وما ذكرت لك من نحوهما، ولو وضعت لسانك في مواضع الأربعة لاستطعت النفخ، (فكأن)[2] آخر الصوت حين يفتر نفخاً، والراء نحو الضاد.

قال: «واعلم أن هذه الحروف التي (يُسمع)[3] منها (الصوت)[4] و (النفخة)[5] في الوقف، لا يكونان فيهن في الوصل إذا سكَنَّ؛ لأنك لا تنتظر أن ينبو لسانك؛ ولا يفتر الصوت حتى تبتدئ صوتا، وكذلك المهموس،لأنك لا تدع صوت الفم يطول حتى تبتدئ صوتا.

القسم الرابع: حروف المد، قال[6]: «وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومد، ومخارجها متسعة لهواء الصوت، وليس شيء من الحروف أوسعَ مخارجَ منها، ولا أمدّ للصوت، فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا بلسان ولا حلق كضم غيرها، فيهْويَ الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة، وإذا تَفَطَّنْتَ وَجَدْتَ مَسَّ ذلك، وذلك قولك: ظلموا ورمَوْا وعَمِي وحُبْلَى.

---

(1) في الأصل «مواضعها».

(2) في الكتاب ضبطتْ «فكان».

(3) في الأصل«تسمع».

(4) في الأصل «الصويت».

(5) في الأصل «النفخة منها».

(6) الكتاب 4/ 176، وتناولها تحت عنوان:«هذا باب الوقف في الواو والياء والألف».

قال[1]: «فإذا وصلت لم يكن هذا؛ لأن أخذك في ابتداء صوت آخر يمنع الصوت أن يبلغ تلك الغاية».

واعلم أن عدد الحروف التي قرأ بها أئمة القراء المشهورون ثمانية وثلاثون حرفا: التسعة والعشرون التي هي الأصول، وتسعة من الحروف الفروع المستحسنة وهي: النون الخفيفة والهمزة المجعولة بين بين ـ وهي ثلاثة أحرف ـ والألف الممالة، والألف التي/ هي بين اللفظين، والصاد كالزاي، والراء المرققة، واللام المفخمة، وأما الباء التي [ص:83] كالفاء ـ وهي الرخوة ـ فلم يقرأ بها أحد من الأئمة؛ لأنها من الحروف المرذولة المستهجنة، وقد أولع بها قراء زماننا، والله تعالى يغفر لنا ولهم، والحمد لله رب العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

(1) الكتاب 4/ 177

[المسألة:12: تحقيق اللفظ بالباء[1]]

ومن مسائله رحمه الله ورضي عنه:

سأل سائل عن تحقيق اللفظ بالباء، إذ رآها تختلف في ألفاظ التالين، فأجبته بأن الباء لها لفظان:

أحدهما أصل، وهو الذي يستعمله الفصحاء ويستحسن في قراءة القرآن وفي الأشعار.

والثاني فرع، وصفه سيبويه[2] وغيره من الأئمة بالرداءة، وأنه ليس بمستحسن ولا كثير في كلام من تُرْضَى عَرَبِيَّتُه، ولا يستحسن في قراءة ولا شعر، ولا يكاد يوجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير مُتَقَبَّلَة.

فالأول الشديد، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري معه.

والثاني الرخو الذي يجري فيه الصوت.

وذلك أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ جعل للحروف صفات طبائع فيها، جبلها ـ تعالى ـ عليها، ومتى لم يُعْطَ الحرفُ صفتَه منها اختل وتغير لفظه وفسد، كما رتّب ـ سبحانه وتعالى ـ لها مخارج تخرج منها عند النطق بها، فلا يخرج الحرف من غير مخرجه إلا تغيّر لفظه وفسد، إلا أن معرفة الصفة أغمض من معرفة المخرج، فهي التي تخفى على أكثر الناس، (ولا يأتي بالصفة إلا من عرفها، ولا يميزها ويعرفها إلا الحُذّاق المَهرة من

---

(1) هو التأليف الذي ذكره المنتوري في فهرسته (اللوحة25/ و) قال: «قرأت جميعه عليه تفقها ثم عرضته عليه من حفظي» وذكره له المجاري في برنامجه 104 في جملة ما سمعه منه.

(2) الكتاب 4/ 432.

العلماء بالعربية والأداء الذين تلَقّوا ذلك مشافهة و(قَتَلُوه)[1]معرفة وعلماً، ولا يأتي بذلك على حقيقته إلاَّ هم، قال الحافظ أبو عمرو: «وقليل ما هم»)[2].

قال أبو عثمان المازني[3]: «الذي فصل بين الحروف التي أُلِّف منها الكلام سبعة أشياء: الجهر، والهمس، والشدة، والرخاوة، والإطباق، والمدّ واللّين: أنك إذا جهرت أو همست أو أطبقت أو شددت أو مددت أو لينت اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد.

ألا ترى أن الطاء والدال والتاء من مخرج واحد، وهي مختلفات لإطباق الطاء، وجهر الدال، وهمس التاء.

قال سيبويه[4]:«فأما المجهورة فالهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، و (الياء)[5]، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والدال، والزاي، والظاء، والذال، والباء، والميم، والواو،فذلك/ تسعة عشر حرفا. [ص:84]

---

(1) في الأصل:«قبلوه»، والصواب ـ والله أعلم ـ ما أثبت، كما يقال«قتل المسألة بحثا»، وحمل بعضهم عليه قوله تعالى{وما قتلوه يقينا} بعود الضمير على الأمر ونحوه.

(2) ينقل المؤلف عن الحافظ الداني من كتاب تحديد في الإتقان 187، وهو على عادته يتصرف في النقل ويختصر الرواية اختصارا.

ونص كلام الداني هو: «ولا يوفي الحروف صيغتها ولا ينزلها منازلها من التلخيص والتبيين، والإشباع والتمكين، ولا يميز ما بين سين ولا صاد، ولا ظاء ولا ضاد، ولا يفرق بين مشدد ومخفف، ومدغم ومظهر، ومفخم ومرقق، ومفتوح وممال، وممدود ومقصور، ومهموز وغير مهموز؛ وغير ذلك من غامض القراءة، وخفي التلاوة الذي لا يعلمه إلا المهرة من المقرئين، ولا يميزه إلا الحذاق من المتصدرين الذين تلقوا ذلك أداء وأخذوه مشافهة، وضبطوه وقيدوه، وميزوا جليه، وأدركوا خفيه وهم قليل من الناس»

(3) لم أقف على قوله هذا في شرح ابن جني على تصريفه.

(4) الكتاب4/ 434.

(5) كذا في الكتاب، وفي الأصل «التاء».

(فالمجهور)[1]: حرف أُشْبِع الاعتماد في موضعه ومنع النفَسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت».

واعلم أن معنى الجهر في اللغة الظهور، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً﴾، أي: عِيَاناً، وقال سبحانه: ﴿وَلاَ تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِالْقَوْلِ﴾ [الحجرات:2]، أي: لا ترفعوا الأصوات، وضد الجهر الهمس، ومعناه: الخفاء، فالحرف الظاهر البيّن في النطق هو المجهور، والحرف الضعيف هو المهموس.

قال سيبويه[2]: «ومن الحروف الشديد، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء، وذلك أنك لو قلت «أَلْحَج»، ثم مددتَ صوتك لم يَجْرِ ذلك.

واعلم أن هذه الصفات لا تختلف باختلاف أحوال الحروف من تحريك وتسكين وتشديد وتخفيف، ما عدا حروف المد واللّين، فإن مدَّها ولينها لا يكونان مع سكونها وعدم إدغامها، فلفظ المجهور في حال تخفيفه وتشديده واحد بالنظر إلى صفة الجهر، كقولك:«(جهر)[3]، ووجهت، ودعا، وودّع»، وكذلك بالنظر إلى صفة الشدة.

وإذا تأملت ذلك في المُثُل المتقدمة وجدته كما وصفت لك، وكذلك سائر حروف الشدة، مثل: سال وسآل، وبعل وبعّال، وسكَر و سكَّر، وكذلك الطاء والتاء والباء إذا قلت:«حَبَّبْتُ»، و«أبُ» تريد الوالد و «أبٌّ» وهو المرعى، فمن ادعى خروج الباء من هذا أو أنها في حال تشديدها تخالف نفسها في حال التخفيف فقد كابر عقله وخالف الإجماع.

---

(1) في الكتاب «فالمجهورة» وقد تقدم النقل.

(2) الكتاب 4/ 434.

(3) في الأصل: «حمر» وهو تصحيف.

فإذا قلت:«ردّْ» وشددت وسكنت، وأردت أن تجْري الصوت لم تقدر، وكذلك إذا قلت: «فرَجّْ» ووقفت بالتضعيف، وكذلك إذا سكنت من غير تضعيف لم تقدر على إجراء الصوت، وكذلك: «أب» و «أبّ» إذا سكنت كل واحد منهما لم تقدر على إجراء الصوت إلا بإرخائه وإفساده.

واعلم أن سيبويه يلقب الحروف المجهورة بالمشربة؛ لأنها أشربت صوت الصدر، فهي تخرج معه لا يخالطها شيء من النَّفَس، بخلاف المهموسة فإنهن يخرجن مع النفس لا صوت الصدر.

واعلم أن هذه الحروف المشربة ـ ما عدا حروف المد ـ تنقسم عند سيبويه بالنظر إلى الوقف على ثلاثة أقسام:

قسم يسمع له عند الوقف صُوَيْت فيه قوة، يسميه سيبويه بالقلقة[1].

وقسم يسمع له صُوَيْت دُونَ الأول، قال سيبويه[2]:«وهو نظير النفخ».

وقسم يستوي فيه الوصل والوقف، ليس له في الوقف صوت زائد على ماله في الوصل.

فالقسم الأول من تلك الحروف: ما اجتمع فيه الجهر والشدة ولم يكن من الحلق.

والثاني: ما كان من الحروف المجهورة رخواً ووجد منفذاً.

والثالث: ما لم يجد من الحروف المجهورة منفذاً.

فالأول: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء.

---

(1) الكتاب: 4/ 174.

(2) الكتاب: 4/ 175.

والثاني: الزاي، والظاء، والذال، والضاد.

والثالث: اللام، والنون، والميم، والعين، والغين ، والهمزة.

ص:85] قال سيبويه[1]: «واعلم أن من الحروف حروفاً مشربة/ ضُغِطَت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها [من الفم][2] صُوَيْت ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة، وذلك القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء».

قَال[3]: «ومن المشربة حروف إذا وقفت عندها خرج معها (نظير)[4] النفخة ولم تضغط ضغط الأولى، وهي الزاي، والظاء، والذال، والضاد؛ لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسلّ آخره، وقد فتر من بين الثنايا؛ لأنه يجد منفذاً فتسمع نحو النفخة».

«ومنها حروف مشربة لا تسمع بعدها في الوقف شيئا مما ذكرنا؛ لأنها لم تضغط ضغط القاف، ولا تجد منفذاً كما وُجدَ في الحروف الأربعة، وذلك اللام والنون؛ لأنهما ارتفعتا عن الثنايا فلم تجدا منفذاً، وكذلك الميم؛ لأنك تضم شفتيك ولا تجافيهما كما جافيت لسانك في الأربعة حيث وجدن المنفذ، وكذلك العين والغين والهمزة؛ لأنك لو أردت النفخ من مواضعها لم يكن، كما لا يكون من مواضع اللام والميم وما ذكرت لك من نحوهما،(ولو)[5] وضعت لسانك في مواضع الأربعة لاستطعت النفخ فكان آخر الصوت حين يفتر نفخا، والراء نحو الضاد.

---

(1) المصدر نفسه 4/ 174.

(2) زيادة من الكتاب.

(3) الكتاب4/ 174-175.

(4) في الكتاب«نحو» وهما بمعنى.

(5) في الأصل «فلو»

واعلم أن هذه الحروف التي(يسمع)[1] معها (الصوت)[2] و(النفخة)[3] في الوقف لا يكونان فيهن في الوصل إذا سكنَّ؛ لأنك لا تنتظر أن ينبو لسانك؛ ولا يفتر الصوت حتى يبتدئ صوتا» انتهى.

وأذكر لك ـ الآن هنا ـ من نُصوص الأئمة ما يوضح لك ما تقدم إن شاء الله.

قال الأستاذ أبو علي ابن أبي الأحوص[4] في كتاب الترشيد[5]: «الباء شفهية[6] مما بين بين الشفتين مع تلاصقهما ـ كما تقدم ـ مجهورة شديدة، فينبغي أن يلفظ بها حيث ما

---

(1) في الأصل«تسمع»

(2) في الأصل«الصويت»

(3) في الأصل «النفخة منها»

(4) هو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد الإمام أبو علي بن أبي الأحوص القرشي الفهري، الغرناطي الموطن، البلنسي الأصل، الجياني المولد، ويعرف أيضا بابن الناظر، الحافظ النحوي.
قال ابن الزبير:«كان من فقهاء المحدثين القراء النحاة الأدباء. أخذ القراءات عن ابن الكواب ولازمه، ولازم في العربية والأدب الشلوبين، وقرأ عليه أبو حيان وأبو الحسن القيجاطي.
قال ابن الجزري: «قال أبو حيان/ رحلت إليه قاصدا من غرناطة لأجل الإتقان والتجويد، وقرأت عليه القرآن من أوله إلى آخر سورة الحجر جمعا بالسبعة والإدغام الكبير لأبي عمرو بمضمن التيسير والتبصرة والكافي والإقناع».
له ترجمة في صلة الصلة 5/ 363، والإحاطة 1/ 463 -465، وغاية النهاية 1/ 242-243، ومفتاح السعادة 1/ 463.

(5) العنوان الكامل للكتاب: «الترشيد في صناعة التجويد». قال ابن الجزري في غاية النهاية:«وألَّفَ كتابا كبيرا حسنا في التجويد سماه «الترشيد»، وأفاد أن أبا حيان الأندلسي قرأه عليه، وأنه هو الذي أدخله إلى القاهرة. ولم أقف فيما راجعت من فهارس المخطوطات على إشارة له، فلعله من تراث ابن أبي الأحوص المفقود، والله أعلم.

(6) عرض المنتوري لهذه المسألة وحكى فيها أقوال العلماء ملخصة عند شرحه لقول ابن بري:

والفاء من باطن سفلى الشفتين ... وطرف العليا من الثنيتين
والميم من بينهما والباء ... والواو لكن ما بها التقاء

انظر شرح الدرر اللوامع (اللوحة 427/ و-428/ ظ).

وقعت وكيفما تحركت، وإذا سكنت من مخرجها المذكور بتلاصق الشفتين عليها وجهرها وشدتها، أي غير رخوة ولا لينة، ويتحفظ من أن يلفظ بها رخوة فتنتقل عن صفتها أو تشدد التشديد الذي هو ضد التخفيف، فتأتي كأنها مدغمة.

قال أبو الحسن ابن شريح[1]:فإذ نطقت بها- يعني الباء - فَوَفِّهَا قِسْطَهَا من صفاتها، فإن القَرَأَة قد يغلطون فيها فيلفظون بها رخوة، وذلك لا يجوز؛ فإنه لم يختلف أحد من أهل العربية ومن أهل القرآن أن الباء شديدة، لم يَسْتَثْنِ أحد منهم لها حالاً تكون فيه رِخْوَةً، وقوم - أيضا- يتعمدون اللفظ بها شديدة فيخرجونها عن حدّها ويقبحون لفظها، فاحذر ذلك».

قال الأستاذ أبو علي[2]: «وإذا كانت الشدة في الباء صفة ذاتية - وهذه الشدة ضد الرخاوة - فكيف يصح أن تزال في بعض المواضع؛ لأن في ذلك إخراجاً لها عن صفتها التي تفارق بها الحرف الرخو، وكذلك كثرة (التعمل)[3] في ذلك حتى تأتي مشددة - أي غير خفيفة - كأنها مدغمة في موضع هي فيه غير مشددة، (لأنها غير مدغمة لا تجوز لأنه

---

(1) الظاهر أن هذا النقل من كتابه: «نهاية الإتقان في تجويد القرآن»، وسيأتي التعريف به قريبا عند الإحالة عليه تصريحا.

(2) ابن أبي الأحوص، والنقل من كتابه«الترشيد» الذي تقدمت الإشارة إليه.

(3) في الأصل«التعمد» بالدال، والصواب ما أثبت، والمراد بالتعمل: المعالجة للحرف في النطق به من مخرجه كما قال أبو عمروالداني في كتاب التحديد 236، عند ذكر النون الساكنة والتنوين، قال: «فإنما بينت النون والتنوين عند هذه الحروف لبعد المسافة التي بينها وبينهن، إلا أن بيانها عندهن على ضربين: بتعمل وغير تعمل. والتي يتعمل بيانها عندهن ثلاثة: الهمزة ، والغين والخاء، لأنه متى لم يتعمل ذلك عندهن ولم يتكلف انقلبت حرمة الهمزة عليها وسقطت من اللفظ»

هذا ويحسن التنبيه إلى أن اصطلاح «التعمل» يتردد كثيرا في كتاب التحديد.

لحن؛ لأن فيه تشديدَ المخفف)[1]، انتهى كلام الأستاذ أبي علي، وما نقله/ من كلام ابن [ص:86] شريح، وهو من كتابه الذي سماه نهاية الإتقان.[2]

وقال ابن شريح في موضع آخر من غير الكتاب المذكور[3]: «واعلم أن الباء حرف مجهور شديد في جميع أحواله، لم يختلف في ذلك قول أحد من أهل العلم عُني بتحقيق الحروف في مخارجها وصفاتها، ويصحح ذلك شدة لفظها عند تشديدها إذا قلت:«اب و ربك»، وأكثر الناس يغلطون فيها فيلفظون بها رخوة أبداً إلا في حال التشديد.

---

(1) قول المؤلف هنا لا إشكال فيه، وإن كان في عبارته تكرار لبعض الألفاظ.
وبيان ذلك أن قوله: «لا تجوز» مرجع الضمير فيه إلى قوله «كثرة»، أي: لا تجوز كثرة التعمل.
والضمير في قوله: «لأنها مدغمة»، وقوله: «لأنها غير مدغمة» يرجع على الباء.
والضمير في قوله: «لأنه لحن» يرجع إلى لفظ «التعمل»، وقد أعاد الضمير فيه إلى المضاف إليه، وهو جائز في كلام العرب.
وكذلك الضمير في قوله:«لأن فيه تشديد المخفف» يرجع إلى التعمل كما تقدم.
وتتبين صحة العبارة إذا تم حذف ما أدرجه المؤلف فيها من التفسير والتعليل، فتكون هكذا:
«وكثرة التعمل في ذلك ـ حتى تأتي مشددة كأنها مدغمة في موضع هي فيه غير مشددة ـ لا تجوز».

(2) نهاية الإتقان في تجويد القرآن، ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته 38، والتجيبي في برنامجه 44، ووردت منه نقول عند ابن الجزري في التمهيد: 113-120-134 (نشرة علي حسين البواب)، والنشر 1/ 204.
وقد أفاد د. غانم قدوري حمد في مقدمة تحقيقه لكتاب التمهيد: 37 وجود نسخة من كتاب «نهاية الإتقان» في مكتبة الجمعية الأسيوية للبنغال (كلكتا برقم 795)، نبه على ذلك د. عبد الهادي حميتو في أطروحته: قراءة نافع عند المغاربة 3/ 922.

(3) يبدو أن هذا النقل من تقييد له في مخارج الحروف، نقل عنه المنتوري وابن القاضي في شرحيهما على الدرر اللوامع في باب اللامات، وعند ذكر مخارج الحروف آخر الشرحين، فقالا في موضع الأخير:«وقد تكلم أبو الحسن بن شريح على الألف في بعض تقييداته فقال:«فأما الألف فإنها تابعة لما قبلها...الخ
وقالا في باب اللامات: «وقال أبو الحسن بن شريح في بعض تقييداته: «تقرأ (صلى) إذا كانت رأس آية لورش بإمالة الألف يسيرا بين الفتح والإمالة وترقيق اللام . وعلة ترقيق اللام ما حدث في ذلك من الكسر»آهـ

وقد ذكرها سيبويه رحمه الله ـ أعني الباء الرخوة ـ في الحروف المرذولة وسماها الباء التي كالفاء، وإرخاؤها عنده غلط[1]، وعلى من زعم أنها على خلاف ما سطرنا الإتيان بدليل، وإلاّ بطل قوله، فليتعمد القارئ اللفظَ بها شديدة، مشددة كانت أو مخففة، نحو ﴿بسم الله﴾ و ﴿نعبد﴾ و ﴿الأسباب﴾ و﴿المغضوب﴾ و﴿نبذتها﴾، ونحو ذلك فاعلمه» انتهى.

وقال ابن الطُّفَيْل[2]: «الباء شديدة مجهورة، فحقُّها أن يلفظ بها كما هي في خِلْقَتِها، والناس يغلطون فيها فيتارخَوْن بلفظها، فليكن لفظك بكل باء مفتوحة كما تلفظ بباء من ﴿أَنْبَأَكَ﴾ وإذا انكسرت فلفظك بها كلفظك بباء ﴿أَنْبِئْهُم﴾، وإذا انضمت فلفظك بها كلفظك بباء ﴿سنبلة﴾، فاعلمه».

---

(1) ينظر الكتاب 4/ 432.

(2) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل أبو الحسن العبدري الإشبيلي، يعرف بابن عَظِيمَة. أستاذ كامل. عني بالقراءات، وأخذ عن أبي عبد الله السرقسطي، وخازم بن محمد، وأبي داود، وحج فأخذ بالإسكندرية على أبي علي بن بليمة، وأبي القاسم بن الفحام. قرأ عليه أبو بكر بن خير الإشبيلي، وابنه طفيل بن محمد. واشتهر بالصدق والإتقان وحمل الناس عنه. له أرجوزة في القراءات.
ولم أقف على هذا النقل في شرح القصيدة الحصرية له، ومن المظنون أن يكون من كتاب آخر له، عنوانه: «جالب الإفادة في مخارج الحروف »، ذكره له ابن عبد الملك في الذيل والتكملة 6/ 361، وابن رشيد السبتي في إفادة النصيح 99.
وذكر الدكتور توفيق العبقري في تحقيقه لشرح القصيدة الحصرية له 1/ 92 أنه عثر على مؤلف آخر له صغير بعنوان:«باب في صفات مخارج الحروف» مودع في مكتبة برلين تحت رقم 54. في خمس وريقات، قال: لا يبعد أن يكون له علاقة بـ « جالب الإفادة» هذا. ولابن الطفيل أيضا أرجوزة مزدوجة في مخارج الحروف، وكتاب«غنية من مهر، وبغية من ظفر». وقد نقل المنتوري في مواضع كثيرة من شرحه على الدرر اللوامع من كتاب «الغنية» المنوه به. تنظر ترجمته في الذيل والتكملة 6/ 359-361، ومعرفة القراء 1/ 504، وغاية النهاية 2/ 166-167، ونفخ الطيب 2/ 155-156.

وقال الأستاذ أبو الأصبغ عبد العزيز بن علي السُّمَاتي[1]: «الباء حرف مرقق مجهور شديد منسفل منفتح يخرج من مخرج الميم، وهو حرف قوي للجهر والشدة، وتزيد قوته في الوقف بالقلقلة، فواجب على القارئ أن يلفظ بها باهتبال واعتبار، حتى تسلم من اللين والارخاء، فاللفظ بها مفتوحة كاللفظ بها في ﴿من بعد﴾، ومضمومةً كاللفظ بها في﴿أن بورك﴾، ومكسورةً كاللفظ بها في ﴿أنبئهم﴾، وجيءْ بها مرققة من حيث حلّت تحركت وسكنت، واللاحن يفخمها في ﴿مبارك»﴿وباطل» ونحوهما، ولا يفعله في ﴿البادي» و ﴿البائس» و﴿باعد»، و﴿باسرة» انتهى.

واعلم أن بعض أهل زماننا أنكر ما ذكرناه واعتمدنا عليه من أقوال أهل العربية في تحقيق النطق بالحروف، وقال: «لا مدخل للعربية في ألفاظ التلاوة، وإنما المعتبر في ذلك ما يؤخذ عن الشيوخ مشافهة، وقد شافهني من أدركت من الشيوخ، فكلهم كان يلفظ بالباء على خلاف ما ذكرتَ من قول سيبويه وغيره من علماء العربية على ما فهمتَ عنهم وتأولتَه عليهم».

فأقول ـ وبالله التوفيق ـ : إن حال القراء في هذه الصناعة متباينة قديما وحديثا؛ قال الإمام أبو بكر ابن مجاهد في صدر كتابه في السبعة[2]: (فمن)[3] حملة القرآن المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني (الكلمات)[4] البصير بعيب

(1) لم يرد هذا النقل في كتابه «مخارج الحروف» المطبوع، ولا في كتاب «إرشاد القاري إلى معالم المقاري» المخطوط، وله كتاب ثالث مطبوع وهو تحقيق الهمزتين وليس موضوعا لهذا المبحث.

(2) 45.

(3) في الأصل «من»

(4) في الأصل «الكلام»

(القراءات)[1] المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفزع إليه حُفّاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين.

ومنهم من يُعرب ولا يلحن و لا علم له بغير ذلك، فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه.

[ص:87] ومنهم من يؤدي/ ما سمعه ممن (أخذ)[2] عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلَّم، لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ، (فلا)[3] يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده، فيضيّع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة (فتحه وضمه)[4] وكسره في الآية الواحدة؛ لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بَصَرٍ بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه، وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشتبه عليه الحروف، ويقرأ بلحن لا يعرفه، وتدعوهُ الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرئ نفسه، وعسى أن يكون عند الناس مصدَّقا فيحمل ذلك عنه، وقد نسيه و(وهم)[5] فيه وجسر على لزومه والإصرار عليه، أو يكون قد قرأ على من نسي وضيَّع الإعراب ودخلته الشبهة فتوهم، (فذلك)[6] لا يقلد القراءة ولا يحتج بقوله.

ومنهم من (يعرب)[7] قراءته ويبصر (المعاني)[8] ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف

---

(1) في الأصل «القراءة».
(2) في الأصل «أخذه».
(3) في الأصل «ولا».
(4) في الأصل «ضمه وفتحه».
(5) في الأصل «وأوهم».
(6) في الأصل «فلذلك».
(7) في الأصل «تعرف».
(8) في الأصل «بالمعاني».

جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين، فيكون بذلك مبتدعا. وقد رُوِيَتْ في كراهة ذلك وحَظْرِه أحاديث». انتهى.

وقال أبو عمرو الحافظ[1] وأبو محمد مكي[2]: «(قُرَّاء القرآن متَفَاضلون) [3] في العلم العلم بالتجويد[والمعرفة بالتحقيق][4].

فمنهم من يعلم ذلك قياساً وتمييزاً ورواية، فذلك الحاذق الفَطِن [النبيه][5].

ومنهم من (يعلمه)[6] سماعاً وتقليدا، فذلك (الغبي)[7] الفهيه [8] الضعيف، لا يلبث أن يشك ويدخله التحْريف والتصحيف؛ (إذ لم يَبْنِ على أصل ولا نقل عن فهم)[9]، و(العلم فطنة)[10] ودراية (آكَدُ منه)[11] سماعا ورواية، (فللدراية ضبطها ونظمها، وللرواية نقلها وتعلمها)[12]، و[الفضل بيد الله يوتيه من يشاء]»[13].

---

(1) التحديد 166.

(2) الرعاية 69.

(3) في الرعاية «القراء يتفاضلون».

(4) زيادة في الأصل.

(5) زيادة من الأصل.

(6) في الرعاية «يعرفه».

(7) في الرعاية« الوهن».

(8) الكليل اللسان العَيِيّ عن حاجته . تاج العروس (فهه) 36/ 774

(9) كذا في الرعاية، وفي الأصل: «إذ ليس على أصل ولا نقل عن فهم».

(10) كذا في الأصل، وفي الرعاية: «فنقل القرآن».

(11) في الرعاية: «أحسن منه».

(12) في الرعاية:«فالرواية لها نقلها» والدراية لها ضبطها وعلمها.

(13) زيادة من الأصل.

قال أبو محمد مكي[1]: «فليس ينبغي لطالب القرآن أن يُهْمِلَ نَفْسَه وينقل عمن لا يجوز النقل عنه، فَمَنْ هذه الصِّفاتُ صِفَاتُه، يجب عليه أن يتخير بقراءته ونقله وضبطه أهل الديانة والصيانة والفهم في علوم القرآن والنفاذ في العربية وصحة النقل عن الأئمة المشهورين بالعلم»[2].

[قال الأستاذ أبو علي[3]: «ما تقدم من وصف هؤلاء الأئمة هو الغاية التي بتحصيلها يكون المقرئ المحصّل لها أحد الأئمة الذين هم حجة في علم القرآن والأداء، ولا فضل لمتقدم عليه من الأئمة القراء لتقدم الزمان والسبق لا غير.

وبالأخذ عمن هذه صفته تحصل الإفادة على الكمال ويقع الانتفاع التام، ومن قصّر عن شيء منه نقص من الانتفاع به وحصول الفائدة منه بقدر ذلك»[4].

---

(1) عبارة مكي في الرعاية 71 « يجب على طالب القرآن أن لا يهمل نفسه وينقل عمن لا يجب النقل عنهم ممن هذه صفته.

(2) ما بين المعقوفتين بنصه في روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام لابن الأزرق 2/ 339-340، وفيه قال ابن أبي الأحوص: وقال الداني ومكي ـ يزيد كلام أحدهما على الآخر وهو كلام من قبلهما: « قراء القرآن ...إلخ». ينظر الإعلام رسالة ديبلوم بتحقيق سعيدة العلمي، وهي مرقونة بمكتبة كلية الآداب بفاس.

(3) ابن أبي الأحوص، وقد تقدمت ترجمته.

(4) ورد هذا النص في روضة الإعلام 2/ 340 كالآتي«ما تقدم من وصف هؤلاء الأئمة إنما يشترط لإحراز لإحراز الغاية، وأقل درجة من يؤخذ عنه التجويد والقراءة بأن يكون عنده من علم القراءة ما لا يسع جهله لصاحب هذا الفن، وتدعوه الضرورة إلى معرفته من غير تجرد في ذلك، وتكون له قراءة وتمرن على شيخ من أهل الأداء مشهور بمثل ذلك أو بما فوقه، معروف عند أهل هذه الطريقة. ومن قصر عن هذه الدرجة فلا يحل الأخذ عنه ولا يحل له التصدر لذلك» اهـ

وقال ابن الباذش[1]: «صناعة الإقراء يحتاج منتَحِلُها إلى مجموع أشياء منها: الأخذ عن ثقات الشيوخ ومشافهتهم بالحروف ومطاولة صحبتهم وحفظ اختلاف القراء في / الأصول وفي فرش الحروف، والمعرفة بأقوال أهل الأداء من متقدم ومتأخر، والإتيان [ص:88] بعباراتهم وتحصيل معانيها والوقوف على رأيهم، والمعرفة بتجويد التلاوة وتحقيق الأداء، ثم المعرفة بالمبادئ والمقاطع، والتحري في علل القراءات وحجة كل قارئ في قراءته، فقد صارت هذه الصناعة إنما يوصف منتحلها بالاستقلال والاستضلاع إذا برع في هذه الأجزاء التي عددناها، وإن اختل حِذْقُه بجزء منها فقد اختل من أدائه بحسب ذلك، كَنَحْو أن يكون القارئ مجوّدا حسن الترتيل مخرجاً للحروف من مخارجها، مستوفيا للإتيان بصفتها، غير أنه لا يقيم الإسناد، ولا يضبط طريق النقل، فقد اختل عليه جزء وَكِيدٌ من الأداء؛ لأنه إذا لم يَسْتَقِلَّ بإقامة الإسناد كان كمن لا إسناد له ولا حمل، والقراءة إنما هي سنة يأخذها الآخر عن الأول، أو يكون المقرئ للإسناد عارفاً بأسماء الرجال حاذقا في ذلك بصيرا بالطرق، غير أنه ركيك اللفظ مرْذوله، فلا منفعة لطالب هذا الشأن عنده، لاسيما للمبتدئ».

ثم قال:«وتلك الأشياء التي وصفنا مرجعُ قواها إلى أمرين: أحدهما: التبحر في علم اللسان، والثاني: التلاوة على الشيوخ المقانع الأعيان، فالاتساع في علم العربية يوصل إلى حقيقة معرفة النطق بالحرف على حد كلام العرب، وما تنطق به، وبه يوصل إلى معرفة الوقف والابتداء، وبه يعرف وجه قراءة كل قارئ ورأي كل راء من أهل الأداء، وبالتلاوة على الشيوخ المهَرة يتحصل أسلوب القراءة وصورة الأخذ وحقيقة الأداء» انتهى.

---

(1) الراجح أن هذا النص من كتابه الموسوم «الطرق المتداولة في القراءات»، الذي سبقت الإشارة إليه، وهو من تراثه المفقود.

وقال أبو محمد مكي في أواخر كتاب الرعاية لتجويد القراءة[1]: «والمقرئ إلى جميع ما ذكرناه في كتابنا هذا أحوج من القارئ؛ لأنه إذا عَلِمَه عَلَّمه، وإذا لم يعْلمه لم يُعَلِّمه، فيستوي في الجهل بالصواب في ذلك القارئ والمقرئ، ويضل القارئ بضلال المقرئ، فلا فضل لأحدهما على الآخر، فمعرفة ما ذكرنا لا يسع من انتصب للإقراء جهله به، وبه تكمل حاله، وتزيد فائدة القارئ الطالب ويلحق بالمقرئ.

وليس قول المقرئ: أنا أقرأ بطبعي وآخذ الصواب بعادتي في القراءة لهذه الحروف من غير أن أعرف شيئا مما ذكرته بحجة، بل ذلك نقص ظاهر فيهما؛ لأن من كانت هذه حجته يصيب ولا يدري، ويخطئ ولا يدري؛ إذ عِلْمُه واعتمادُه على طبعه وعادة لسانه، يمضي معه أينما مضى به من اللفظ، ويذهب معه أينما ذهب لا يبني على أصل، ولا يقرئ على علم، ولا يقرأ عن فهم، فما أقربه من أن يذهب عنه طبعه أو تتغير عليه عادته، وتستحيل عليه طريقته، إذ هو بمنزلة من يمشي في ظلام في طريق مشتبه فالخطأ والزلل منه قريب، والآخر بمنزلة من يمشي على طريق واضح معه ضياء؛ لأنه يبني على أصل، وينقل عن فهم،/ ويلفظ على فرع مستقيم وعلة واضحة، فالخطأ منه بعيد. [ص:89] فلا يرضين امرؤ لنفسه في كتاب الله تعالى وتجويد ألفاظه إلا بأعلى الأمور وأسلمها من الخطأ والزلل، والله الموفق للصواب»انتهى.

فهذه أقوال علماء هذه الصنعة في هذا المعنى، ويؤيد ذلك ويوضحه ما رواه الحافظ أبو عمرو[2] بسند عن ابن أبي مُلَيْكَة قال: أمر عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ألاّ يُقْرِئَ القرآنَ إلَّا عالمٌ باللغة، وأمر أبا الأسود فوضع النحو»[3].

---

(1) الرعاية 227-229.

(2) هو الإمام الداني.

(3) لم أقف على هذا الأثر فيما راجعت من تآليفه المخطوطة والمطبوعة، وهو في نزهة الألباء لابن الأنباري 6 (نشرة عطية عامر/ دار المعارف تونس)، وإنباه الرواة 1/ 51.

واعلم أن تجويد حروف التلاوة واجب، لا يجوز لأحد أن يهمل ذلك ولا يتساهل فيه حتى يخرج الحروف عن حد كلام العرب.

قال الأستاذ أبو علي ابن أبي الأحوص[1]: «أجمع العلماء على (وجوب)[2] التجويد في التلاوة ترتيلا كانت أو (هَذًّا)[3] في الصلاة وغيرها، فإن التجويد هو روح القراءة وبه (تقام)[4] صورتها، وباستعماله يلفظ بحروف القرآن على حد كلام العرب الذي نزل بلغتها، فإن القرآن معلوم قطعا أنه نزل بلغة العرب، ولاسيما لغة قريش، والقراءة عند أهل العلم إنما هي على طباع كلام العرب ومذاهبها تُحسَّن(بألفاظهم)[5] وتزيّن (بألسنتهم)[6]، [وكما روي عن النبي ﷺ ونقله عن الصحابة التابعون، وعن التابعين من بعدهم، ونص عليه العلماء من الخلف عن السلف][7]، ولا يجوز العدل عن ذلك فإنه لحن لتغيير الإعراب.

فاللحن عند أهل العلم بالأداء واللسان قسمان:

جلي، وهو تغير الإعراب؛ لأنه يظهر لمن يحسن القراءة والعربية.

وخفي، وهو ترك إعطاء الحروف حقها من تجويد لفظها وإخراجها من مخارجها، على حد كلام العرب، وكما ورد به التوقيف ونقله أهل الأداء، فإن ذلك لا يظهر إلا

---

(1) في كتابه الترشيد في صناعة التجويد، وهو من تراثه الضائع كما سبق التنبيه عليه.

(2) في روضة الإعلام «وجود».

(3) في الروضة «أداء». وقوله «هذا» بفتح الذال المعجمة المشددة وتنوينها. قال الخطابي في معالم السنن 1/ 177؛ معناه سرعة القراءة بغير تأمل كما ينشد الشعر، وأصل الهذ سرعة الدفع. وانظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير 5/ 255، وفتح الباري 9/ 90، وابن حجر ينقل عن الخطابي.

(4) في الروضة «تمام».

(5) في الروضة «ألفاظها».

(6) في الروضة «ألسنتها».

(7) مابين المعقوفتين زيادة من روضة الإعلام.

للعالم بالقراءة والعربية الماهر فيهما، فالقراءة بغير تجويد ولا إقامة مخارج الحروف وصفاتها كَلاَ قراءة، وتغيير للقرآن عما نزل عليه».

قال أبو بكر ابن مجاهد[1]: «اللحن في القرآن لحنان: جلي وخفي.

فالجلي لحن الإعراب.

والخفي ترك إعطاء الحرف حقه من تجويد لفظه».

وقال حمزة[2]:« إن الرجل ليقرأ القرآن فما يلحن حرفا ـ أو قال ـ فما يخطئ حرفا وما هو من القراءة في شيء».

قال الحافظ أبو عمرو[3]: «يريد أنه لا يقيم القراءة على حدها، ولا يؤدي اللفظ على حقه، ولا يوفي الحروف صيغتها ولا ينزلها منزلتها.

وقال الحلواني[4]: «حدثنا عباد بن يعقوب، حدثنا هشام بين بُكَير ـ وكان والله من القراء ـ قال: كنت عند عاصم ورجل يقرأ عليه، فما أنكرت من قراءته شيئا، فلما فرغ قال عاصم: «والله ما أقمت حرفا».

قال أبو عمرو[5]: «يريد أنه لم يُقِمِ القِراءَةَ على حَدِّها، ولم يُوَفِّ الحروفَ حَقَّها، ولا احتذى منهاج الأئمة من القراء ولا سلك طريق العلم بالأداء» [6].

---

(1) كتاب السبعة، وقد تقدم.

(2) التحديد والإتقان 186-187.

(3) التحديد: 187.

(4) المصدر نفسه 187.

(5) النقل في التحديد 188.

(6) ما بين المعقوفتين بنصه في روضة الإعلام لابن الأزرق 2/ 253-254.

وقال الأستاذ أبو الأصبغ عبد العزيز بن علي السماتي: [«القراءة ركن من أركان الصلاة وقاعدة من قواعدها، فإذا قرأ المصلي بغير لسان العرب الثابت بالتوقيف فَصَلَاتُه خِداج[1]، لأنه صلى على غير ما أمر به، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:/ «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدّ»[2]. [ص:90]

وروينا عن الحسن[3] أنه سئل عن إمام يلحن فقال: «أخِّروه»[4].

قال أبو الأصبغ: «[ولا يعرف][5] ـ أيها القارئ ـ من يقول إن اللحن [الخفي][6] في في القراءة إنما هو لحن الإعراب، فالقائل بهذا مخطئ قائل ما لا دليل عليه.

وقد تقدم لك قول علمائنا إن اللحن لحنان: لحن جلي، ولحن خفي.

---

(1) أي ناقصة، وفيه إشارة إلى الحديث: «من صلى صلاة لم يقرا فيها بأم الكتاب فهي خداج، فهي خداج، فهي خداج غير تمام»، ينظر الموطأ، كتاب باب الصلاة، باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة 1/ 84، حيث رقم 39 (نشرة محمد فؤاد عبد الباقي).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، ومسلم في كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور3/ 1344. (نشرة محمد فؤاد عبد الباقي)، والحديث أيضا في المسند 6/ 146، 180، 256.

(3) البصري الإمام الشهير، وقد تقدمت ترجمته.

(4) أورد هذا الأثر الإمام الداني في شرحه على القصيدة الخاقانية لأبي مزاحم (اللوحة 23/ و) في جملة من الآثار عند قول الناظم:

فأول علم الذكر إتقان حفظه ... ومعرفة باللحن فيه إذا يجري

فكن عارفا باللحن كيما تزيله ... وما للذي لا يعرف اللحن من عذر

(5) كلمة مطموسة في الأصل، وتصويبها من روضة الإعلام.

(6) كلمة مطموسة في الأصل، وتصويبها من روضة الإعلام.

فالجلي لحن الإعراب، والخفي إحالة الحرف عن صورته، وكلاهما إعراب؛ لأن الحركات تعرب عن المعاني المتغايرة كما تعرب الحروف عنها، فالتصحيف من هذه كالتصحيف من هذه.

ألا ترى من قرأ ﴿المصوِّر﴾ في سورة الحشر بفتح الواو كمن قرأ ﴿عسى الله﴾ بصاد، فاعجب ممن فرق بين اللحنين بلا دليل.

والإعراب في اللغة العربية قائم على الحركات والحروف، صادر عنها بالتفصيل والتصريف.

وقال المقرئ أبو داود[1] في تفسير قوله عز وجل: ﴿حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: 238]:«ومن المحافظة على الصلوات تحسين التلاوة وإخراج كل حرف من حروف المعجم من موضعه، وإيتاؤه حروف المد واللين حقها من المد الطبيعي والمتكلف، وكذلك الهمز والإشباع والتفكيك للحروف، وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض (بيسر)[2] من غير (انتهار)[3]، ولا اختلاس للحركات، إلى سائر ما يجب على المصلي من تحقيق ألفاظ التلاوة وتجويدها والحذر من اللحن الخفي في سورة الحمد وغيرها فضلا عن الجلي][4].

وقد انتهى الغرض في بيان ما قصدنا بيانه، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

---

(1) هو سليمان من نجاح الأموي شيخ القراء وإمام الإقراء في عصره، وقد تقدمت ترجمته. والظاهر أن هذا النقل من كتابه الذي ذكره له الذهبي في معرفة القراء 1/ 451، فقال:«وله كتاب الجواب عن قوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾» ، والله أعلم.

(2) في روضة الإعلام «بيسير»

(3) في الروضة «انتهاز»

(4) ما بين المعقوفتين بنصه في روضة الإعلام 2/ 251-252.

[المسألة: 13: حكم ﴿سيء﴾ و﴿سيئت﴾ وما أشبههما مما أوله مكسور وهو في الأصل مضموم]

ومن مسائله رضي الله عنه:

الحمد لله،

[اعلم ـ وفقني الله وإياك ـ أن ﴿سِيٓءَ﴾ [هود: 77] [العنكبوت: 23]، و﴿سِيٓـَٔتَ﴾ [الملك: 27] وما أشبه ذلك أوله مكسور، وهو في الأصل مضموم، فمن العرب من يتركه على حاله، ومنهم من يشعر بالضمة الذاهبة، وحقيقة الإشعار بها أن تشرب الكسرة صوت الضمة، كما تشرب الفتحة في الإمالة صوت الكسرة، ولا خلاف في هذا بين أئمة النحاة.

واختلفوا في الحرف الواقع بعد الحركة المشمة: هل يبقى على حاله ياء محضة أو يشرب صوت الواو، فيكون الحرف الواقع بعد الحركة المشمة على قسطها تابعاً لها، فيكون مدّه على مقدار مد الياء الواقعة بعد الكسرة[1]، والثاني قول

---

(1) فصل ابن الباذش القول في هذه المسألة فقال: «اختلفوا ـ يعني القراء ـ في إشمام المتحرك في أصل مطرد وهو ما جاء من الفعل المعتل العين المبني للمفعول، وهي ﴿قيل﴾ و ﴿غيض﴾ و﴿حيل﴾ و﴿سيق﴾ و﴿جيء﴾و ﴿سيء﴾و (سيئت) حيث وقعن.

وقرأ الكسائي وهشام بإشمام الضم في أوائلها حيث وقعت. وقرأ ابن ذكوان بالإشمام في (حيل وسيق وسيء وسيئت) فقط، وقرأ نافع بالإشمام في (سيء وسيئت) فقط، والباقون بغير إشمام.

وحقيقة الإشمام في هذه الأفعال: أن ينحى بكسر أوائلها انتحاء يسيرا نحو الضمة دلالة على أن أصلها «فُعل»، كما ينتحى بألف «رمى» نحو الياء دلالة على أن الألف منقلبة منها، فهو مسموع كالإمالة خلاف الإشمام في الحرف الموقوف عليه.

وقد أجاز أبو محمد أن يكون الإشمام في أوائل هذه الأفعال قبل اللفظ بالحرف وحسن ذلك في المنفصل نحو (سيء وسيئت). فإن كان متصلا نحو(قيل وحيل) لم يكن هذا الوجه عنده كحسنه مع المنفصل، وذلك أن الإشمام قبل الحرف غير مسموع، فلا يتأتى في الابتداء لأنه يضم شفتيه ساكنا قبل أن يشرع في التكلم. فإذا شرع كان الإشمام قبل الحرف رجوعا إلى بعض السكون فلم يتمكن تمكنه في الابتداء. آهـ. الإقناع 1/ 534-535، وانظر النشر 2/ 208.

الفراء[1]،والأول قول الأخفش[2]، وقواه أبو علي الفارسي[3] بالياء في قولهم: غير تابعة للحركة قبلها؛ لأنها مشمة ضمّاً والياء بعدها محضة، [فمدها][4] على مقدار مد الياء الواقعة بعد الفتحة][5].

---

(1) لم أقف عليه.

(2) قال الأخفش في معرض كلامه على قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم﴾[البقرة:11]: «فمنهم من يضم أوله لأنه في معنى «فُعل»، فيريد أن يترك أوله مضموما ليدل على معناه، ومنهم من يكسره لأن الياء الساكنة لا تكون بهد حرف مضموم، والكسر القياس. ومنهم من يقول في الكلام: «قد قُولَ له، وقد بُوعَ المتاع إذا أراد: قد بيع، وقيل جعلها واوا حين ضم ما قبلها، لأن الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم.

ومنهم ممن يروم الضمة في «قليل» مثل روم ضم الكسر في «رُدَّ» لغة لبعض العرب أن يقولوا «رِدَّ» فيكسرون الراء ويجعلون عليها حركة الدال التي في موضع العين، وبعضهم لا يكسر الراء ولكن يشم الكسر، كما يروم في «قيل» الضم» انظر معاني القرآن له 1/ 41، (نشرة فائز فارس، دار البشير/ دار الأمل. ط 3).

(3) لم أقف على هذا القول عند الفارسي باللفظ الذي ساقه المؤلف هنا، ولعله ذكره بالمعنى. ففي كتاب الحجة 1/ 353-354 ناقش قضية إشمام الحركة قبل حرف المد عند إبدال الهمزة حرف مد في قوله تعالى: ﴿قالوا إنما نحن مستهزئون﴾ في سورة البقرة، فقال: «اختلف النحويون في تخفيف الهمزة في (يستهزئون) فقال سيبويه: تجعلها إذا خففتها بين بين، فتقول «يستهزوون»، وزعم أن جعلها بين بين قول العرب والخليل، وكذلك قال في الهمزة المكسورة إذا كان ما قبلها مضموما نحو «مرتع إبلك» تجعلها بين بين

ثم قال في 1/ 354: «ويذهب أبو الحسن ـ يعني الأخفش ـ في (يستهزئون) إلى أن يقلب الهمزة ياء قلبا صحيحا ولا يجعلها بين بين كما ذهب إليه سيبويه والخليل».

ثم قال في 1/ 358: «ويذهب أبو الحسن في كتابه في القرآن: من زعم أن الهمزة مضمومة لا تتبع الكسرة إذا خففت دخل عليه أن يقول:«هذا قارو» و «يستهزوون»، قال: وليس هذا من كلام من خفف من العرب». هذا وقد أطال الفارسي في مناقشة ما قاله الأخفش والاحتجاج لما ذكره في الحجة 1/ 353-365.

(4) بياض في الأصل، والتكملة من شرح الدرر.

(5) ما بين المعقوفتين بنصه في شرح الدرر اللوامع للمنتوري (اللوحة 201/ و- ظ).

وإنما كانت كذلك؛ لأنها مخالفة للحركة التي قبلها، كما أن الياء المفتوح ما قبلها كذلك، وهي ـ في قول سيبويه والفراء ـ ناشئة عن الحركة التي قبلها، كما أن الياء المكسورة/ ما قبلها كذلك. [ص:91]

واعلم أن ما ذكره مكي في حقيقة الإشمام في هذه الكلمة وما كان مثلها أنه كإشمام الضمة في الوقف، وأنه قرأ بذلك على بعض شيوخه لا يصح في نقل ولا نظر، لأنه أشم قبل النطق بالحرف، والإشمام في الوقف إنما هو بعد النطق بالحرف في موضع الحركة المحذوفة، والحركة مقدرة بعد الحرف أبداً، فإنما يشار إليها في موضعها، والضمة المحذوفة وهي إنما هي مقدرة بعد السين، فكيف تصح الإشارة إليها قبل السين، فالإشعار بها إنما يكون بعد السين، فتعيَّن الوجه الذي ذكره النحاة وأجمعوا عليه، وهو أن تشرب الكسرة صوت الضمة كما تشرب الضمة صوت الكسرة في «رد» ونحوها، وفي قول بعض العرب: «عَجِبْتُ مِنَ السَّمُرِ، وشَرِبْتُ مِنَ المُنْقُر» و«هذا ابنُ مَذْعور». والخلاف في الواو هنا كالخلاف في الياء في ﴿سيءَ﴾ وبابه، فافهم.

قال الداني في جامع البيان بعد ما ذكر الحروف التي اختلف القراء في إشمام أوائلها الضم ما نصّه[1]: «وحقيقة الإشمام في هذه الحروف أن ينحى (بكسر)[2] أوائلها نحو الضمة [يسيرا][3] دلالة على أن الضم الخالص أصلها قبل أن (تمال)[4].

---

(1) جامع البيان (اللوحة 168/ و) ونص النقل فيه: «وحقيقة الإشمام في هذه الحروف أن ينحى بكسر أوائلها نحو الضمة يسيرا دلالة على أن الفتحة الخالصة أصلها قبل أن تمال كما ينحى بفتحة الحرف الممال نحو الكسرة قليلا إذا أريد ذلك ليدل على أن الألف التي بعد الفتحة منقلبة عن ياء أو لتقرب بذلك من كسرة وليتها. وما عدا هذا في حقيقة فباطل، والعبارة عن ذلك بالرفع والضم كالعبارة عن الإمالة بالكسرة والإمالة والاضجاع وهي مجاز واتساع »آهـ

(2) في الأصل «بكسرة».

(3) ساقطة من الأصل.

(4) في الأصل «تُمل» وهو تصحيف.

كما ينحى بفتحة الحرف الممال نحو الكسرة قليلا إذا أريد ذلك، ليدل على أن الألف التي بعد الفتحة منقلبة عن ياء، أو لتقرب بذلك من كسرة وَلِيَتْهَا، وما عدا هذا في حقيقته فباطل، والعبارة عن ذلك بالرفع والضم كما العبارة عن الإمالة بالكسر والإضجاع، وهي مجاز واتساع.

[المسألة:14: تسهيل همزة الوصل التي بعد همزة الاستفهام]

ومن مسائله رحمه الله:

الحمد لله، مسألة:

قال الحافظ في التيسير[1]: «وكلهم سهل همزة الوصل التي بعد همزة الاستفهام [في ذلك وشبهه][2] نحو قوله ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ﴾ و ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[3] [يونس:59]، و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل:59] ولم يحققها أحد منهم، ولا فصل بينها وبين التي قبلها بألف لضعفها، ولأن البدل في قول أكثر القراء والنحويين يلزمها».

وقال في كتاب جامع البيان[4]: «أجمع القراء على تليين همزة الوصل الواقعة بعد ألف همزة الاستفهام في نحو قوله ﴿قُل آلذَّكَرَيْنِ﴾.

---

(1) 122.

(2) ساقطة من الأصل.

(3) زيادة من التيسير.

(4) نص عبارة الداني في جامع البيان (اللوحة 89/ ظ-90/ و) «فصل: إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل التي معها لام المعرفة نحو قوله (آلذَّكَرَيْنِ)(آللهُ أَذِنَ لَكُم)(آلآنَ وَقَدْ)(آللهُ خَيْر) وشبهه لم تذهب همزة الوصل من اللفظ معها كما تذهب في كل موضع في حال الاتصال، بل تثبت معها خاصة، وذلك للدلالة على الفرق بين الاستفهام، إذ الفرق بينهما في ذلك لا يكون إلا بثباتها ولانفتاحها، إلا أنها تلين بإجماع. واختلف علماؤنا في كيفية تليينها، فقال بعضهم: تبدل ألفا خالصة وجعلوا ذلك لازما لها. هذا قول أكثر النحويين، وهو قياس ما رواه المصريون أداءا عن ورش عن نافع. وقال آخرون: يجعل بين الهمزة والألف لثبوتها في حال الوصل وتعذر حذفها فيه، فهي كالهمزة اللازمة. لذلك وجب أن يجري التليين فيها مجراه في سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام، والقولان جيدان، ولم يحققها أحد من أئمة القراء ولا فصل بينها وبين همزة الاستفهام بألف لضعفها، ولأن البدل يلزمها في أكثر القول، فلم يكن لذلك إلى تحقيقها ولا إلى الفصل سبيل» اهـ

واختلف علماؤنا في كيفية تليينها، فقال بعضهم: تُبدل ألفاً خالصة وجعلوا ذلك لازماً لها، وهذا قول أكثر النحويين.

وقال آخرون: تجعل بين الهمزة والألف لثبوتها في حال الوصل وتَعَذُّر حذفها فيه، فهي كالهمزة اللازمة لذلك، فوجب أن يَجريَ التليين فيها مجراه في سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام.

والقولان جَيّدان، ولم يحققها أحد من أئمة القراءة، ولا فصل بينها وبين همزة الاستفهام بألف لضعفها/ [ص:92] ، ولأن البدل يلزمها في أكثر القول، فلم يكن لذلك إلى تحقيقها ولا إلى الفصل سبيل». انتهى.

قلت: ذكر الحافظ في هذا الكلام عن أئمة القراءة حكمين، وعلل كل واحد منهما بعلتين:

إحداهما: أن تحقيق همزة الوصل حيث ثبتت بعد همزة الاستفهام لحن عند أكثر القراء والنحويين، ولذلك ألزموها البَدَلَ ومنعوا من تسهيلها بين بين، وإذا وجَبَ إبدالها امتنع الفصل بينها وبين ما قبلها.

والأخرى: إذا جعلنا حكم هذه الهمزة أن تسهّل بين بين كسائر الهمزات الواقعة بعد همزة الاستفهام أنها ضعيفة؛ لسقوطها في أكثر المواضع إذا اتصلت بما قبلها، فلم يجر فيها جميع الأحكام الجارية في همزة القطع الواقعة بعد همزة الاستفهام، فامتنع فيها التحقيق والفصل بينها وبين ما قبلها.

فتحصَّل مما ذكر أن كل واحدة من العلتين تجري في كل واحد من الحكمين المنسوبين إلى أئمة قرأة الأمصار، وهما منع التحقيق لهمزة الوصل، ومنع الفصل بينهما وبين ما قبلها، فاعلم ذلك، والله الموفق للصواب، لا ربَّ غَيرُه.

قال الحافظ[1]:«وقد روى محمد بن الفرج[2] عن المسيبي[3] عن أبيه عن نافع: ﴿قل الذكرين﴾ مهموزا غير ممدود لم يرو ذلك أحد غيره، وهو غلط لخروجه عن مذاهب القراءة وسنن العربية، وبالله التوفيق».

قلت: معنى هذه التَّرْجَمَة عند الحافظ تحقيق همزة الوصل، فنفى جوازه في العربية، ولا دليل في العربية يقطع معه على منع التحقيق؛ لأنها همزة مفتوحة واقعة بعد همزة الاستفهام، أثبتتها العرب تشبيها لها بهمزة القطع، فلا بعد أن يجري في المشبه كل ما جرى في المشبه به، ولو كان التحقيق ممنوعاً لم يجز للحافظ وغيره أن يُسَوِّغوا فيها التسهيل بين بين.

وظاهر كلام سيبويه أنها كغيرها من سائر الهمزات المفتوحات؛ إذ لم يخصها بحكم وأدرجها مع الهمزات المفتوحات، وأطلق القول في ذلك ولم يستثن شيئا، فلو كانت مخالفة لسائر الهمزات في بعض الأحكام لبين ذلك ولم يهمله/ . [ص:93]

(1) هو الإمام الداني، ولعل النقل من كتابه في شواذ القراءات،

(2) هو محمد بن الفرج أو بمر الخَزَّابي ـ بالخاء المعجمة والراء المشددة ثم الباء الموحدة ـ شيخ مقرئ، روى القراءة عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع، ونصر بن علي الجهضمي. روى القراءى عنه أبو بكر بن مجاهد. ينظر غاية النهاية 2/ 228-229.

(3) هو محمد بن اسحاق بن محمد بن عبد الرحمان أبو عبد الله المسيبي المدني. مقرئ عالم مشهور، ضابط ثقة، أخذ القراءة عرضا عن أبيه عن نافع، وحدث عن سفيان بن عيينة، ومحمد بن فُلَيح، ومَعَنْ القزاز وجماعة. وروى عنه مسلم وأبو داود في كتابيهما وآخرون. مات في ربيع الأول سنة ست وثلاثين ومائتين. ينظر القراء 1/ 216، وغاية النهاية 2/ 98.

[المسألة: 15: مذاهب القراء في المد الطبيعي والزائد]

ومن مسائله رضي الله عنه:

الحمد لله، [في تحقيق مذاهب الأئمة قرأة الأمصار في المد الطبيعي والزائد عليه.

أما الطبيعي، فعبارة عما في طبع حروف المد الذي إذا قُصِر عنه اختلت الحروف وخرجت عن حدها في التجويد.

وأما الزائد، فعبارة عن تمكين حروف المد زيادة على ما في طبعها من المد.

ولزيادة المد سببان، أحدهما: مجاورة حروف المد للهمز أو السكون.

والثاني: قصد الترتيل والمبالغة في التجويد.

أما السبب الأول فنوعان: أحدهما متفق عليه، والآخر مختلف فيه .

فالمتفق عليه، هو المد لتأخير الهمزات واتصالها بكونها مع حروف المد في كلمة واحدة، ولتأخر الحروف السواكن واتصالها ولزومها، ولكونها بمنزلة المتصلة.

والمختلف فيه، هو المد مع تقدم الهمزات على حروف المد مع تأخرها عنها إذا كانت الهمزة أول كلمة وحروف المد آخر كلمة قبلها و (السواكن بسبب الوقف عليها)[1]، فأهل الحدر يقتصرون في هذا النوع على المد الطبيعي.

---

(1) في الأصل: «للسواكن لسبب عليها» والتصويب من شرح الدرر للمنتوري، ومراد المؤلف هو بيان أنواع المد، فذكر المتفق عليه وهو ما كان فيه حرف المد مع الهمزة في كلمة، أو كان حرف المد وبعده ساكن لازم في كلمة واحدة، فهذا مما اتفق القراء على مده مدا مشبعا ومذهبهم على ما يقتضيه الترتيل والحدر.

ثم ذكر ما هو مختلف فيه وهو ما إذ ا تقدمت الهمزة على حرف المد أو تأخرت فيه عن حروف المد واللين، نحو(سوءة)، و(شيئا) فذكر أن يعقوب الأزرق من هذا النوع وألحقه بالمتفق عليه، إلا ما استثناه من بعض الكلمات المذكورة في بعض القراءات نحو (القرآن). وما بقي من القراء ورواتهم فقد مدوا هذا النوع الأخير مدا طبيعيا وهو الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به، والله أعلم.

وأهل الترتيل قسمان: منهم من يلحق هذا النوع بالنوع المتفق عليه، فيمد النوعين مدّاً واحدًا لا يفضل أحدهما على الآخر، وهو الذي رواه أبو يعقوب[1] عن ورش عن نافع، ووقع فيه استثناء في بعض حروف المد مع تقدم الهمزات، وهو مذكور في الدواوين المشهورة.

ومنهم من يمد هذا النوع إلا حروف المد مع تقدم الهمزات، فإنهم يجرونها معها مجراها مع سائر الحروف وهو المروي عن جميع الأئمة الآخذين بالترتيل عدا رواية أبي يعقوب عن ورش.

والسبب الثاني من سببي زيادة المد ـ وهو قصد الترتيل ـ يدخل في حروف المد كلها، جاورت الهمزاتِ والسواكن أو لم تجاورها، ولا يدخل في هذا أهل الحدر مع أهل الترتيل.

[وأطول المرتلين مدّاً ورش وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونهما الدوري عن اليزيدي من طريق أهل العراق، وأبو نشيط عن قالون من طريق ابن غلبون.

وأقصر القراء مدّاً في المتفق عليه أهل الحدر، وهم: ابن كثير، والسوسي، والدُّوري وقالون من غير الطريقين المذكورين][2].

واعلم أن الحافظ أثبت الزيادة في المد في هذا الضرب الذي تتقدم فيه الهمزة على حروف المد عن ورش من طريق المصريين، وأثبت الاستثناء فيه من طريقهم، وأنكر فيه

(1) الأزرق الذي اشتهرت طريقه برواية ورش عن نافع عند المغاربة، و لا تزال معتمدة إلى الآن.

(2) ما بين المعقوفتين من كلام الحافظ الداني في التيسير، وهو أيضا عند الزركشي في البرهان 1/ 319.

مع ذلك تطويل المد، وتأوّل عليهم أنهم أرادوا زيادة يسيرة سمّاها توسطا[1]، فلا يخلو ورش من أن يكون مدّ هذا الضرب لأجل الهمز المتقدم كما مد حروف المد لأجل/ [ص:94] الهمز المتأخر، أو يكون مَدَّ لأجل الترتيل.

فإن كان الأول، فإنه ينبغي له أن يسوي بين مد الضربين من غير تفضيل لأحدهما على الآخر، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر، كما أن ورشاً وغيره من أهل الترتيل [لما ألحقوا][2] المنفصل بالمتصل سَوَّوْا بينهما في مقدار الزيادة من غير تفضيل، وإن كان المنفصل أضعف من المتصل، فهكذا، ينبغي لورش أنه لما ألحق الهمز المتقدم بالهمز المتأخر في إيجاب زيادة المد أن يسوي بينهما في مقدار الزيادة من غير تفضيل.

وإن كان إنما مدّ هذا الضرب لأجل الترتيل، فإنه لا ينبغي له أن يوقع فيه استثناء كما فعل غيره من الأئمة فيما مدّوه للترتيل، أنهم سوّوا بين جميعه من غير فرق بين بعضه وبعضٍ.

فتأويل الحافظ على ورش مخالف للمجمع عليه من أصول القراء[3] وقد انفرد به، وليس له فيه سلف.

والله تعالى يوفقنا ويرشدنا لإصابة الحق ويجعلنا من أهله][4].

---

(1) أشار الداني إلى هذا المسألة تفصيلا في جامع البيان (اللوحة 78/ و- ظ) بعدما حكى اتفاق القراء على ما تقدمت الهمزة فيه حروف المد من كونه يمد بمقدار ألف، ثم قال: «...إلا ما اختلف فيه عن ورش، فروى أصحاب أبي يعقوب الأزرق أداء تمكينهن وسطا بزيادة يسيرة، وهي كالزيادة التي يزيدها من هذا الطريق في تمطيطهن مع تأخر الهمزة في المتصل والمنفصل مطابقة لمذهبه في التحقيق وتحكمها المشافهة ..الخ

(2) ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل والتكملة من شرح الدرر.

(3) قول المؤلف: «فتأويل الحافظ ...»الخ. فيه نظر، إذ ليس بتأويل وإنما هو رواية ثابتة للداني كما يفيده ظاهر النقل السابق.

(4) ما بين المعقوفتين بنصه في شرح الدرر المنتوري (اللوحة 36/ ظ-37/ و) ومقداره صفحة تقريبا.

[المسألة: 16: توجيه قراءة أبي عمرو ﴿واللائي يئسن﴾ بالياء]

ومن مسائله رحمه الله ورضي عنه:

الحمد لله،

قول الشاطبي:

وقبل يئْسنَ اليـاء في الـلاء عـارض سكوناً أواَصْلاً فَهـو يُظْهِـرُ مُسْـهِلَا

يريد أن الياء في قوله تعالى: ﴿وَالِيْ يَيِسْنَ﴾ [الطلاق:4] في قـراءة أبي عمـرو بـدل مـن الهمزة- والأصل«واللائي » فحذفت الياء وأبدلت الهمزة ياء ساكنة، وذلـك أنـه سـهَّل الهمزة بين بين، فلما وقف أبدلها ياء اتباعا للخط؛ لأن التسـهيل بـين بـين إنـما يكـون في الوصل، فلما قصد الوقف أبدلها ياء لما تقدّم، ولو أبدل منها ألفاً لخالف الخط، فالسـبب في كونها ياءً إسـكان الهمـزة في الوقـف وهـو عـارض، والياء أيضـا عارضـة فيـه[1]، فالإظهار واجب لعروض السكون في الوقف، أو لعروض الياء فيه.

قال الحافظ[2]: «وقد عضد ذلك ما لحق هذه الكلمة من الإعلال؛ بأن حذفت اليـاء من آخرها وأبدلت الهمزة ياءً، فلو أدغمت لاجتمع في ذلك ثلاث إعلالات».

قلت: وما اعتَلَّ به لمنع الإدغام فيه نظر، وذلك أن الياء المفتوح ما قبلها ليست كالياء المكسور ما قبلها لضعف المد في الأولى وقوته في الثانية.

فإذا قلت: ﴿رِءْيا﴾[مريم:74] وسهلت، فالنطق ممكن لفصل المد بـين المثلـين كإمكانـه في المنفصلين إذا قلت:﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ [البقرة: 203]، [فصلت:69] و﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ﴾ [الناس:5].

---

(1) في المخطوط: «في الوقف؛ لأنها بدل من الهمزة. فهـذا معنـى قـول الشـاطبي: * سـكونا وأصـلا * أي سكون الهمزة عارض في الوقف، والياء أيضا عارضة فيه.»

(2) التيسير 22.

ولو رمت ذلك في قولك: «اخْشَي يَّاسِراً» لم تقدر عليه لضعف المد، فكذلك ﴿واللَّاى يِئْسْنَ﴾ لا يمكن اتصال الياء الساكنة بالتي بعدها من غير إدغام، فالذي ينبغي أن يقال: إن الياء الساكنة ـ هنا ـ كهاء السكت في قوله: ﴿مَالِيَهَ ۝٢٨ هَّلَكَ عَنِّي سُلْطَنِيَهْ﴾[الحاقة: 28،29]، وقد أجاز الحافظ فيها لجميع القراء الإدغام والإظهار.

فوجه الإدغام أن الهاء لما ثبتت في الوصل التقت بما بعدها، فلم يكن بد من الإدغام؛ إذ لا يصح في اجتماع المثلين إذا سكن / الأول منهما واتصل بالثاني غير الإدغام، إلا أن [ص:95] يكون الأول واواً مضموما ما قبلها أو ياء مكسوراً ما قبلها بأن يفصل المدّ بين المثلين كما تفصل الحركة.

ووجه الإظهار أن هاء السكت إنما جيء بها للوقف فإذا وصلت الكلمة بما بعدها استغني عنها، فلما ثبتت في الوصل بالحمل على الوقف صار الوقف منويا، فسكتوا عندها سكتة لطيفة إشعارا بذلك، فلم يلتق المثلان فصح الإظهار، ولولا ذلك لم يصح.

فعلى ما تقدم يجري ﴿واللائي يئسن﴾ في قراء أبي عمرو من جواز الإظهار والإدغام؛ لأن الياء الساكنة فيه إنما تثبت في الوصل بالحمل على الوقف، وما ذكره الحافظ من امتناع الإدغام لاجتماع ثلاث إعلالات ليس بصحيح؛ لأن إدغام الساكن في مثله ليس بإعلال، لأن معنى إعلال الحروف تغييرها بالحذف أو بالإبدال أو بالإسكان، وليس في إدغام الحرف الساكن في مثله شيء من ذلك، فاعلم ذلك، وبالله التوفيق.

[المسألة: 17: توجيه قراءة أبي عمرو ﴿واللائي يئسن﴾ بالياء*]

ومن كلامه أيضا في هذه المسألة:

الحمد لله،

قول الشاطبي رحمه الله:

وقبل يئسن الياء في لـلاء عـارض سكونا أو اَصلا فهو يظهر مسهلا

يريد أن الياء في قوله تعالى ﴿واللائي يئسن﴾ في قراءة أبي عمرو بدل من الهمزة، والأصل «اللاي» ، فحذفت الياء وأبدلت الهمزة ياء ساكنة، وذلك يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه سهل الهمزة بين بين، فلما (وقف)[1] أبدلها ياء اتباعا للخط؛ لأن الوقف لا يكون إلا على حرف ساكن أو في حكم الساكن، وهمزة بينَ بينَ ليست ساكنة، فلما قصد الوقف سكنها فصارت ياء لما تقدم، ولو أبدل منها لخالف الخط، فالسبب في كونها ياء على هذا الوجه إسكانها للوقف، ثم أجري الوصل مجرى الوقف، وإسكان الوقف عارض فلم يدغم الياء فيما بعدها التفاتا إلى الأصل، وهو الهمز، كما لا تدغم الياء الساكنة في ﴿رِئْيَاً﴾ في الياء بعدها إذا سهلت الهمزة مراعاة لأصلها.

الوجه الثاني: أن يكون أبو عمرو لم يـجْرِ في الوصل مجرى الوقف، فحقق الهمزة في الوصل، فلما وقف أبدل منها ياء ولم يبدلها ألفاً لِما تقدم، لكن العلة في إبدال الياء من الهمزة على هذا الوجه إنما هي الوقف، وفي الوجه الأول سكون الوقف، فهذا معنى قول الشاطبي ـ رحمه الله ـ:

سكونا أواَصلا

---

* في الإشارة إلى المسألة بنجمة تنبيه على سبق تناول المؤلف لها، وقد أتم الكلام عنها هنا.

(1) في الأصل «وقع» ولا معنى له.

أي: لك أن تعلل امتناع الإدغام بالسكون العارض؛ إذ هو سبب في إبدال الياء من الهمزة المسهّلة، ولك أن تعلل بكون الياء عرضت في الوقف، والوقف عارض.

قال الحافظ[1]: «وقد عضد ذلك ما لحق هذه الكلمة من الإعلال بأن حذفت الياء من آخرها وأبدلت الهمزة ياء، فلو أدغمت لاجتمع في ذلك ثلاث إعلالات».

قلت: وما اعتل به لمنع الإدغام فيه نظر، وذلك أن الياء المفتوح ما قبلها ليست كالياء المكسور ما قبلها لضعف المد في الأولى وقوته في الثانية.

[ص:96] فإذا/ قلت: ﴿رِيا﴾ وسهلت، فالنطق ممكن لفصل المد بين المثلين. كإمكانه في المتصلين إذا قلت: ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ و ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ﴾. ولو رمت ذلك في قولك: «اخشي ياسرا» لم تقدر عليه لضعف المد فكذلك ﴿واللائي يئسن﴾ لا يمكن اتصال الياء الساكنة بالتي بعدها من غير إدغام. فالذي ينبغي أن يقال إن الياء الساكنة ـ هنا ـ كهاء السكت في قوله: ﴿مَا لِيَه هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيه﴾.

(1) التيسير 122.

[المسألة: 18: الفرق بين غنتي النون والميم]

ومن مسائله رضي الله عنه

الحمد لله. قال الشاطبي:

وَغُنَّــةُ تَنْــوِينٍ ونــونٍ ومــيمِ انْ سَــكَنَّ ولا إظهــارَ في الأَنْــف يُجْــتَلَى

غرض الشاطبي في هذا البيت أن يبين مخرجا زائداً على المخارج التي تقدم له ذكرها لبعض الحروف الفروع التي تتفرع عن الحروف التي هي أصول.

فمخارج الحروف أصولها. وفروعها ستة عشر مخرجا.

واعلم أن النون الساكنة إذا انفردت بالوقف عندها أو وقع بعدها حرف من حروف الحلق فإنها تكون مظهرة من الفم، إلا أن بعض العرب يجعلها من الغين. والخاء مثلها مع القاف لقربها منها. وإن وقع بعدها ميم أو باء أبدلوها ميما وأدغموها في الميم وتركوها مع الباء على حالها.

وإن وقع بعدها راء أو لام أو واو أو ياء أدغموها فيما بعدها إن كان من كلمة أخرى. فمن العرب من يبقي غنتها مع الحروف الأربعة في حال إدغامها، ومنهم من يخلصها حرفا مماثلا لما بعدها. وإنما جاز إبقاء غنتها مع الإدغام كما جاز إطباق الطاء إذا أدغمت في التاء لأنهما صوتان في غير موضع الحرفين، بخلاف الاستعلاء في القاف لأنه من موضع القاف، فإبقاؤه مع الإدغام محال.

وإذا وقع بعد النون حرف من حروف الفم ـ عدا الحروف التي تقدم ذكرها ـ فإنه يلزم تغييرها كما لزم مع غيرها من حروف الفم، إلا أنها لا تدغم فيها كما أدغمت في الحروف المذكورة، ولكنها تصير حرفا خفيا مخرجه من الخيشوم.

وأما الميم وإن كانت تشارك النون في الغنة فإنها تلازم الشفتين أبداً. ولا فرق في ذلك بين انفرادها ووقوع الباء وسائر الحروف بعدها.

فقول الشاطبي:

«وغنة تنوين ونون وميم إن سكن ولا إظهار في الأنف يجتلى»

يوهم أن غنة الميم كغنة النون ينفرد بها الخيشوم في بعض المواضع مع إبطال عمل الشفتين فتصير حرفا خفياً كما ينفرد بغنة النون مع إبطال عمل اللسان، وذلك غير جائز، والله الموفق للصواب بمنّه وفضله.

[المسألة:19]

حكم الهمز المحرك المتطرف

ومن مسائله رحمه الله ورضي عنه/ [ص:97]

الحمد لله. مسألة

قال الشاطبي رحمه الله:

وما قبله التحريك أو ألف مُحْرْ ... رِكاً طرفاً فالبعض بالروم سَهَّلَا

وما لم يَرُم واعتَدَّ محضاً سكونَه ... وأَلْحَقَ مفتوحاً فقد شَدَّ موغِلا

(اعلم أن القياس في الهمز المحرك المتطرف إذا سهل في الوقف وكان قبله حرف محرك أو ألف أو ياء إن كان قبله كسر، أو واو وإن كان قبله ضم)[1].

وقد نبه الشاطبي على هذا في أول الباب. قال رحمه الله

فأبْدِلْهُ عنه حرف مَدَّ مُسَكِّناً ... ومن قبله تحريكه قد تَنَزَّلاَ

وحَرّك به ما قبله مُتَسَكِّنا ... وأسقطه حتى يرجعَ اللفظُ أَسْهَلَا

سوى أنه من بعدِ مَا أَلِفٌ جَرى ... يُسَهِّلُه مَهما توسَّطَ مدخلا

ويبدله مهما تَطَرَّفَ مثله ... ويَقْصُر أو يَمْضِي على المدِّ أَطْوَلَا

ثم ذكر هنا وجهاً ضعيفا رواه خلف عن حمزة ولا يجيزه نحاة البصرة.

---

(1) كذا وردت العبارة في الأصل، وهي مضطربة، وصَوابها: «واعلم أن القياس في الهمز المحرك المتطرف التسهيل إن كان قبله كسر أو واو إن كان قبله ضم.»، والله أعلم.

روى إدريس[1] عن خلف قال: كان حمزة يسكت على قوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ﴾[البقرة: 6] يمد ويشم الرفع من غير همز، يعني أنه يسهله إذا وقف بين بين. ومعنى قوله:«يشم الرفع» يشير إلى أن الواو التي أُشربَ الهمزُ صوتَها. وقياس هذا كل همز متطرف محرك إذا تحرك ما قبله، أو كان ألفاً.

وقد أشار الحافظ إلى هذا المذهب، فقال:[2] «وقد زعم قوم من أهل الأداء أن هذه الهمزة تسهل على حركتها دون حركة ما قبلها. فإن كانت مفتوحة جعلت بين الهمزة والألف. وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء. وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو» انتهى.

ووجه هذا المذهب أن الحرف الموقوف عليه وإن كان ساكنا في اللفظ فإنه محرك في التقدير فأجراه مجرى المحرك في اللفظ. وهذا ليس بشيء عند البصريين[3]. وإنما يعتبر

---

(1) إدريس بن عبد الحكيم الحدّاد المقرئ، أبو الحسن البغدادي. قرأ على خلف البزار، وروى عن عاصم ابن علي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأقرأ الناس، ورُحل إليه من البلاد لإتقانه وعلو إسناده. قرأ عليه ابن شنبوذ، وأبو بكر بن مقسم، وحدث عنه ابن مجاهد وآخرون.
توفي يوم الأضحى سنة اثنتين وتسعين ومائتين، وله ثلاث وتسعون سنة.
انظر ترجمته في تاريخ بغداد 7/ 14-15. ومعرفة القراء1/ 254، وغاية النهاية1/ 154.

(2) في جامع البيان (اللوحة 104/ ظ-105/ و) والمؤلف ينقل بتصرف. ونص كلام الحافظ الداني: «فقد جاء منصوصا عن سليم عن حمزة فقال: يقف بالمد من غير همز وجائز أن تحذف المبدلة من الهمزة، وتبقى هي، فعلى هذا يزاد في تمكينها أيضا ليدل على الهمزة بعدها. وقد أخذ كثير من أهل الأداء في هذا الفصل كله، فجعل الهمزة فيه بين بين دون البدل، فجعلوا المفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو، ومكنوا الألف قبلها زيادة لكون التخفيف عارضا، وبذلك قرأت في المكسورة والمضمومة دون المفتوحة على أبي الفتح عن قراءته، وكذلك روى ذلك خلف وغيره عن سليم عن حمزة منصوصا: «كان حمزة يسكت على قوله ﴿إن الذين كفروا سواء﴾ يمد ويشم الرفع من غير همز». آه.

(3) في الأصل «المصريين» وهو تحريف، فإن السياق يقتضي المقابلة بين أهل البصرة وأهل الكوفة.

في تسهيل اللفظ لا التقدير. وأهل الكوفة يعتبرون اللفظ تارة والتقدير أخرى. ولذلك سهّلوا ﴿هُزُوًا﴾ و ﴿كُفُوًا﴾ بالواو على تقدير الضمة الذاهبة. **وتوهم مكي أن التسهيل في هذا الضرب من المحرك إنما هو على تقدير الوقف بالروم، وأن الروم يخرج الساكن إلى حيز الحركة، وهذا فاسد عند جميع النحويين**، لأنه الوقف لا يكون إلا على حرف ساكن أبداً، كما أن الابتداء لا يكون إلا بحرف متحرك. والقصد بالروم والإشمام التنبيه على حركة الحرف/ الموقوف عليه فرقاً بين ما سكونه للوقف وبين ما هو ساكن [ص:98] على كل حال. فتسهيل الهمز المتطرف في الوقف تسهيل الساكن عند جميع العرب: أهل الروم والإشمام وغيرهم.

وإنما غَرّه في هذا نص ابن واصل[1] قال: حمزة يقف على ﴿هؤلاء﴾، بالمد والإشارة إلى الكسر من غير همز ويقف على ﴿تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة:101] بالمد ولا يشير إلى الهمز.

قال: ويقف (الفقراء[2] والبلاء)[3] و ﴿ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾[البقرة: 177-214] [الأنعام:42] [الأعراف:94] بالمد والإشارة.

قال: وإن شئت لم تُشِرْ ومَدَدْتَ فظن مكي أنه يريد بالإشارة الروم ولم يرد ذلك، وإنما أراد أنه يشير إلى الهمز في حال الرفع والخفض ولا يشير[4] إليه في حال الرفع والخفض لأنه يسهله بين بين. وإنما فرق حمزة في هذه الرواية بين المنصوب وغيره من

---

(1) هو محمد بن أحمد بن واصل أبو العباس البغدادي. مقرئ جليل إمام متقن ضابط. أخذ القراءة سماعا عن أبيه عن اليزيدي والكسائي وعرضا عن محمد بن سعدان. قال الداني: وهو أجل أصحابه. وروى القراءة عنه عرضا وسماعا أحمد بن بويان، وابن مجاهد وجماعة. وتوفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين له ترجمة في تاريخ بغداد 1/ 367، ومعرفة القراء 1/ 262، وغاية النهاية 2/ 91.

(2) وردت في سبعة مواضع من القرآن الكريم.

(3) وردت في ستة مواضع. (يراجع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن).

(4) مراد المؤلف أن حمزة لم يرد ما توهمه مكي ابن أبي طالب.

المهموز وغيره كما فرق بين المنصوب وغيره في سائر الحروف، فأسكن المنصوب ولم يشر إلى حركته فسوّى بينه وبين ما هو ساكن على كل حال، ولم يفعل ذلك في المرفوع والمخفوض بل أشار فيهما إلى الحركة ليفرق بينهما وبين ما هو ساكن على كل حال.

والهمزة المسهلة بين بين لا تقع موضع الهمز الساكن فيقوم مقام الروم والإشمام في الإعلام بأن الحروف ـ منها الموقوف عليه ـ إنما سكن لأجل الوقف ولم يكن ساكنا في الوصل، واعتقد مكي أن الروم يصير معه الحرف متحركا فيجري مجرى المتحرك في الوصل فزعم أن تسهيل الهمز بين بين في الوقف لا يكون إلا مع اعتقاد الوقف بالروم، فلا يصح إلا حيث يصح الروم عند القراء، وذلك المرفوع والمخفوض وما جرى مجراهما.

وقد نص سيبويه[1] أن الوقف على المهموز المتحرك يلزمه البدل عند جميع العرب أصحاب الإسكان والإشمام والروم.

وقد تبع المتأخرون كلهم أو جلهم مَكِّيا على ما قال، وتبعهم الشاطبي، فلا يصح عنده تسهيل الهمز في الوقف إلا مع الروم، والروم لا يكون في المنصوب فيلزمه البدل، فأخذ في تبيين هذا الوجه الذي رواه خلف عن حمزة وتبيين مواضعه والرج على من تعدّاها إلى غير مما لا يصح فيه الروم، فقال رحمه الله:

وما قبله التحريك أو ألف محر ركا طرفا فالبعض بالروم سَهَّلا

أي: وما كان من الهمز المحرك المتطرف إذا وقعت قبله حركة أو ألف فقد سهّله بعض الأئمة بين بين، ولا يكون ذلك إلا مع الروم حيث يصح الروم، وذلك المرفوع والمخفوض/ دون المنصوب. [ص:99]

---

(1) الكتاب 4/ 178.

ثم أخذ يرد على من سهّل بين بين في الأحوال كلها فقال:

«وَمَنْ لَمْ يَرُمْ»

أي: ومن سهّل هذا الضرب من غير روم

واعْتَدَّ مَحْضاً سكونه

لأنه [لما لم يَرُم][1]. وقد عدّه من جملة السواكن التي يمتنع فيه التسهيل بين بين. ولّما عدّه من جملة السواكن لم يفرق بين المنصوب وغيره، فسهَّل الجميع بين بين ـ فمن ذهب إلى هذا المذهب واعتقد صحته ـ فقد شذَّ وأوغل في الشذوذ، لأن التسهيل بين بين لا يقع في الساكن وإنما يقع في المتحرك. وقد تقدم أن هؤلاء راعوا الحركة المقدرة وإن كان أهل البصرة لا يراعونها. **والحاكم في هذا بين الطائفتين السماع ولم يحفظه البصريون، فإن كان الكوفيون حفظوه فمن حفظ حجة على من لم يحفظ.**

(1) طمس بالأصل وتكملة النقص من تقدير المحقق، ومع هذا فإن جواب الشرط غير مفهوم من السياق. ولا يصلح قوله «لم يفرق بين المنصوب وغيره جوابا» لأن ذلك يقتضي أنه سوى بين المنصوب وغيره في عدم الروم، وهو غير وارد أصلا، لأنه لما لم يرُم، أي: لم يقف بالروم فقد وقف السكون وهو الأصل، وإنما يقع الإشكال إذا وقف على المنصوب وأراد مع ذلك الروم فإنه يتعذر عليه، ولذلك لم يقل القراء بالروم في المنصوب. وحتى لو قدرنا أن قوله «لم يفرق» هو جواب فإنه يكون جوابا عن الشرط الثاني لا عن الأول، إلا أن يحمل ذلك على الاكتفاء به عن الأول، وقد يحمل عن الجواب عن الشروط المتعددة بجواب واحد كما هو مقرر في بابه. وعلى أي حال فعبارة المؤلف تبقى مضطربة ومشكلة.

[المسألة: 20]

في القراءات المشهورة المتداولة بين الخاصة والعامة

ومما أجاب به ـ رضي الله عنه ـ بعد سؤال نصُّه:

الحمد لله. سلام الله على سيدي ومولاي ورحمة الله ـ تعالى ـ وبركاته. من محبه ومُكْبره ومقتبس أنواره علي بن تمام[1] خارَ[2] الله له ورزقه بركة أمثالكم .أَوْضِحوا إلَيّ ـ أوضح الله لكم، جميع الحقائق، وحملكم على مطيّ السلامة السوابق ـ كيف يتجه ما ذكره الإمام العلَم أبو محمد مكي في الإبانة[3] من أنه يشترط فيما يقرأ به اليومَ ـ بعد نقله عن الثقات وصحة وجهه في العربية ـ كونُه موافقا للمصحف، وقد قرأ بعضُ القرأة المشهورين المجمع على صحة قراءتهم ـ وجهاً ونقلا ـ أحرفاً مخالفا رسمها لرسم المصحف، كقراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي (بظنين) بالظاء، مع اتفاق مصاحف أهل الأمصار على كَتْبها بالضاد على ما نقله الحافظ وغيره، وإنما هو بالظاء في مصحف عبد الله[4]. وكذلك قرأه هو وابن عباس رضي الله عنهما.

ومن ذلك أيضا (الصّراط) و ﴿الْمُصَيْطِرُونَ﴾[الطور:37]، و ﴿بِمُصَيطِرٍ﴾ [الغاشية: 22]، و﴿يَبْصُط﴾ في البقرة، و ﴿بَصْطَةً﴾ في [الأعراف:69] هي بالصاد باتفاق المصاحف، وقرئت في بعض المشهور بالسين وأمثال ذلك. وليس السؤال عن مثل القراءة ﴿مَلك﴾ بالألف لاتفاق المصاحف على حذفها، لأن حذفها رسماً جائز ولو فرض الاتفاق على قراءتها المد.

---

(1) لم أقف له على ترجمة.

(2) أي أعطاه ما هو خير له، ينظر اللسان (خير).

(3) الإبانة 39-40 وقد تقدم النقل بعدها.

(4) ابن مسعود الصحابي الجليل رضي الله عنه.

وأوضحوا لعبدكم أيضا وجه اتصاف الميم بالغنة، والغنة إنما هي صوت يخرج من الخيشوم مع الحرف الذي مخرجه منه، ولذلك اتصف به. والحرف إنما يخرج من الخيشوم إذا كان مخففا أو مدغما إدغاما غير تام، وهذا في النون واضح. وأما الميم فأين تكون مخفاة أو مدغمة إدغاماً غير متمم حتى تتصف بالغنة لخروجها

ـ حينئذ ـ من الخيشوم / لا من بين الشفتين [فإني لا أذكر لها حيث تكون كذلك][1] [ص:100] إلا عند وقوع الباء بعد في قراءة أبي عمرو، مثل ﴿أَعْلَمُ بِكُمْ﴾[النجم:32]، وتكون ـ حينئذ ـ مُخفاة على مذهب الحافظ لا مدغمة.

ونقل بعض الناس في الميم الساكنة قبل الباء، هل تخفى أو لا؟

قال: ومذهب الحافظ إخفاؤها، (فصعب علي كون حكم متفق عليه فيما أذكر)[2]، وهو اتصاف الميم بالغنة على الجملة لا يكون إلا في موضعين منهما: الموضع الواحد في قراءة قارئ، والموضع الآخر في مذهب ذاهب، فَسنَح لي أني لا أحقق المسألة فوجب علي التوقف واسترشاد العلماء أمثالكم امتثالا لأمر الرب حيث يقول: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43] ، والسلام.

ونص الجواب: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

وقفت على مكتوبكم، ومضمّنه السؤال عن تحقيق مسألتين:

إحداهما: ما جاء في القراءات المشهورة المتداولة بين الخاصة والعامة من المخالفة للمصاحف الأئمة المجمع على اتباعها وترك مخالفتها، نحو قراءة من قرأ ﴿الصِّراط﴾

---

(1) كذا وردت العبارة في الأصل.

(2) كذا في الأصل، والمعنى: أن الحكم المتفق عليه هو أن الميم متصفة بالغنة.

بالسين، وهو في جميع المصاحف بالصاد، وقراءة من قرأ ﴿بِظَنِينٍ﴾ بالظاء وهو في جميع المصاحف بالضاد، وما أشبه ذلك.

والثانية تصور وجود الغنة في الميم.

أما المسألة الأولى، فإن المخالفة المذكورة يسيرة غير معتبرة، وإنما المعتبر المخالفة البيّنة، كتبديل لفظ بغيره يخالفه في المعنى، وكزيادة لفظ مستقل أو نقصه.

أما ما ذكر من قراءة (صِرَاط) و (بَصْطَة) و (يَبْصُط) بالسين فمسْتَخفٌّ لأمرين، أحدهما: أن معنى القراءتين واحد، وأن الأصل هو السين والصاد فرع، والثاني أنهم قد دلوا على جواز الأمرين بكونهم كتبوا بعض ذلك بالسين والصاد، مثل: «يبسط»، كتبوه في البقرة بالصاد، وفي غيرها بالسين، فدلوا بما فعلوه من ذلك على صحة اللغتين معا وجواز استعمالهما، فاستخف القراء أن يقرؤوا بالسين ما كُتب من ذلك بالصاد؛ لان السين هي الأصل بخلاف العكس، لم يقرأ أحد بالصاد ما كتب بالسين.

ونظير ذلك ياءات الإضافة، والياءات التي من نفس الكلمة كتبوها في بعض المواضع ثابتة على الأصل، وفي بعض المواضع محذوفة؛ فحيث كتبت ثابتة لم يحذفها أحد إلا ما شذ، وحيث حذفت أثبتها جماعة وصلا ووقفا، ولم يَعب أحد قراءتهم للعلة المتقدمة، وقد عاب جماعة قراءة من قرأ في سورة مريم (لِيَهَبَ) [الآية: 19] بالياء؛ لأنه في المصاحف بالألف لاختلاف اللفظ والمعنى.

[ص:101] ويقرب من ذلك قراءة من قرأ (بِظَنِينٍ) بالظاء إلا أنه / لم يعبها أحد لقرب ما بين الضاد والظاء في الخط، فصار الخط عندهم كأنه محتمل للأمرين فالتُمس لكل ما جاء من هذا النوع مثل ما تقدم.

وأما المسألة الثانية، فإن الغنة صوت يخرج من الخيشوم يصحب اللفظ بالنون والميم بإطلاق، في حال تحرك كل واحد منهما أو إسكانه، فالنون لها موضعان؛ لأنها تخرج من طرف اللسان وما فويق الثنايا ويصحبها صوت الخيشوم، وكذلك الميم هي من الشفتين ويصحبها صوت الخيشوم، ونظيرهما في ذلك المعنى حروف الإطباق، لها موضعان من الفم؛ لأنها تخرج من اللسان وينحصر فيها الصوت بين اللسان وما يُحَاذِيه من الحنَك الأعلى، وكل واحد من هذه الحروف الستة له موضعان.

قال سيبويه في بعض أبواب الإدغام ـ وقد ذكر أن الطاء تدغم في الدال والتاء، وأن الدال والتاء تدغم كل واحدة منهما في الطاء، وتدغم الدال في التاء ـ قال رحمه الله [1]: «ولو بينت فقلت «اضْبِطْ تِلْكَ» و «اضْبِطْ دُلَاماً» و «أُنْقُدْ تِلْكَ» و «انْعَتْ[2] دلاما» لجاز، وهو يثقل (التكلم به)[3] (لِشِدَّتِهِنَّ)[4] وللزوم اللسان موضعهن لا يتجافى عنه.

فإن قلت: أقول: « اصْحَبْ مَطَراً» وهما شديدتان، والبيان فيهما أحسن، فإنما ذلك لاستعانة الميم بصوت الخياشيم فضارعت النون، ولو أمسكت بأنفك لرأيتها بمنزلة ما قبلها» انتهى.

قلت: «فهذا نص من سيبويه بوجود الغنة في الميم المتحركة، ومن أجلها حَسُنَ إظهار الياء مع الميم وإن لم يحسن إظهار الدال مع التاء.

---

(1) الكتاب 4/ 461.

(2) في الأصل «انقد» والتصويب من الكتاب.

(3) كذا في الكتاب، وفي الأصل «الكلام بهن».

(4) في الأصل: «لشددتهن».

وقال ابن جني[1]: «ومن الخياشيم مخرج النون الخفيّة ـ ويقال الخفيفة ـ أي الساكنة، وأما النون المتحركة فمن حروف الفم كما قدمنا، إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف» انتهى.

قلت: إنما وصف ابن جني المخفاة بالسكون؛ لأنها لا تقبل الحركة البتة، فمتى حركت صارت من الفم.

فالحاصل أن النون متى كانت من الفم جاز فيها السكون والحركة، ومتى كانت من الخياشيم لم تقبل الحركة، فإذا أدغم كل واحد من هذه الستة في مثله بقي على ما كان عليه في الإظهار؛ لأنك لم تغير لفظه إلى لفظ آخر فتتغير صفته، وإن أدغم في مقاربه كانت صفته كصفته بقيت الصفة على ما كانت عليه كإدغام النون في الميم، وإدغام الطاء في الصاد؛ لأن صفة الثاني تخلف صفة الأول، فإن كان مخالفاً له في الصفة كإدغام النون في الراء، واللام والواو والياء / وإدغام الطاء في الدال والتاء، فإن شئت أبقيت [ص:102] صفة الأولى وإن شئت أذهبتها.

وإنما جاز إبقاء الصفة مع إبدال الأول من جنس الثاني؛ لأنها من موضع آخر كما تقدم، وما ذكر في السؤال من أن الغنة إنما هي الصوت الذي يصحبه الحرف المخفي لكونه ـ حينئذ ـ من الخيشوم ففاسد؛ لأن النون التي هي أصل إنما هي من اللسان، ومن صفتها الغنة، وهي الصوت الخارج من الخيشوم كما تقدم، وقد ينفرد ذلك الصوت عند التقاء النون مع حروف الفمِ فيبطل عمل اللسان، ويبقى صوت الخيشوم، فيسميه سيبويه[2] النون الخفيفة، وهو حرف فرع ليس بأصل، ومخرجه من الخيشوم،

---

(1) تقدم النقل.

(2) الكتاب 4/ 456.

وأما النون حيث تدغم مع إبقاء الغنة فليست ـ حينئذ ـ من الخيشوم، ولكنها من الفم مشربة غنّة.

قال سيبويه[1]: «وهي ـ يعني النون ـ مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم، ولكن صوت الفم أشرب غنة، ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها في الياء والواو والراء واللام حتى تصير مثلهن في كل شيء.

ووقع أيضا في السؤال أن الميم تخفى عند الباء في مذهب أبي عمرو بن العلاء، نحو: ﴿تَحْكُمْ بَيْنَكُمْ﴾ [النساء: 141]، [الحج: 69][الممتحنة: 110]، وكذلك اختار الحافظ إخفاء الميم الساكنة عند الباء، نحو ﴿وهم بربهم﴾ وظهر من الكلام في السؤال أن ذلك إخفاء حقيقة وهو فاسد، وإنما أطلق العُلَماء على ذلك إخفاء تسامحاً ومَجازا، لأن حقيقة الإخفاء إنما هي أن يبطل العمل في موضع الحروف وتبقى الصفة متفردة، وذلك لا يتصور إلا في النون مع حروف الفم وما قَرُبَ منها من حروف الحلق، ولا يتصور ذلك في الميم.

ألا ترى أنك إذا قلت في مذهب أبي عمرو ﴿تَحْكُمْ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: 113]، [الحج: 56]، [الزمر: 39] فإنما أسكنت الميم ولم تبطل عمل الشفتين، وكذلك قول الحافظ في﴿وهم بربهم﴾ أنه إخفاء غير صحيح لما تقدم من بيان حقيقة الإخفاء، وقول الشاطبي:

وغنة تنوين ونونٍ وميم إن ... سَكَنَّ ولا إظهارَ في الأنف يجتلى

(1) م.ن. 4/ 454.

غير صحيح؛ لأن الغنة بإضافتها إلى النون والميم كالإطباق بإضافته إلى الضاد والصاد والطاء والظاء، وكالجهر والهمس والشدة والرخاوة والصفير وغيرها من الصفات بإضافتها إلى الحروف المتصفة بها، فكما لا يجوز أن يقال في الحروف المجهورة إنها تتصف بالجهر في حال دون حال، فكذلك لا يقال ذلك في الحرف الأغَن ولا في الحرف المطبق. فاعلم ذلك، وبالله التوفيق.

[المسألة: 21: حكم الوقف على أواخر السور]

وكتب أيضا ـ رحمه الله ـ على سؤال نَصّه:

الحمد لله، سيدي / رضي الله عنكم وأرضاكم، وجعل الجنة مثواكم: جوابكم [ص:103] الشافي على مسألة، وهي: هل يوقف على أواخر السُّوَر وقفا مكملا في قراءة من لا يُبَسْمِلُ كورش في المشهور عنه؛ إذ لَا أَتَمَّ من أواخر السور، أو لا يوقف؟ بل يتعين الوصل على الكمال، أو بالسَّكْيَتَة المنبّهة على الختم، لأن الرواية هكذا نُقِلَت، وأيضا فإن هؤلاء المُدَوِّنِينَ قاطبة ـ فيما رأيت ـ لم يذكروا وقفا مكملا، إنما عباراتهم الوصل، فكأن الذين لا يبسملون يصلون، فلابد لتبيين كيفية الوصل من كمال أو سكيت، وما يكون ـ عند ذلك ـ من كيفية النطق وإتقانه.

وإلى ذلك أشار ابن فِيرُّه[1] بقوله:

«فصاحة»[2]

(كما)[3] الرواية عن حفص بالسكت على لام ﴿بَلْ رَانَ﴾[المطففين:14]، ونون ﴿مَن رَّاقٍ﴾ [القيامة: 27] ضد ذلك، وليس لنا أن نفعل ذلك في قراءة غيره وإن كان سائغا معْنىً؛ إذ لابد في القراءة مع صحة المعنى واللفظ من اتباع الرواية، والذي يترجح عندي ترجيحاً لا أمضيه؛ لأنه لا يصحبه علم جوازُ الوقف، إذ لا أتمَّ من أواخر السور، وقد قال الحافظ في الوقف[4]: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: 7] تام، وهو أجلى من أن

---

(1) بكسر الفاء وسكون الياء وضمِّ الراء المشدّدة. هو الإمام الشاطبي رحمه الله.

(2) الإشارة هنا إلى قوله في حرز الأماني:

ووصلك بين السورتين فصاحة ... وَصِلْ واسْكُتَنْ كُلُّ جلياه حَصَّلَا

(3) كذا وردت في الأصل.

(4) ينظر المكتفى في الوقف والابتدا 156. (نشرة يوسف مرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط 2).

يذكره، وأطلق ولم يقل عند من يبسمل، وإنما لم يذكره المصنفون لأنه لا حكم له يختلف فيه بين من يبسمل أو لا يبسمل، وأحكام الوقف باب آخر من كيفية[1] وتمام وغيرهما، وإنما الحكم الذي فيه الخلف والكلام: الوصل: هل يكون ببسملة أوْلَا؟ وعدمها هل يوصل مكملا أو بِسُكَيْت، ولذلك لا يوقِف عليها المقرئون، بل يأمرون بالوصل فيما رأيت، لا على أنه لا يسوغ الوقف، بل على تبين كيفية الوصل.

وقال مكي في الكشف[2]: «ولو اختار متعقب الوقف على ﴿عِوَجا﴾[الكهف:1]، وعلى ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ [يس:52] لجميع القراء لكان حسناً، لأنه لا يفرق بالوقف بين معنيين [فهو تام مختار الوقف عليه»][3]. فانظر كيف قال ذلك بالقياس مع فقد الرواية؛ إذ لا فرق، بخلاف مسألة (من راق) و (بَل رّانَ) فلم يقس؛ إذ وقْفُ حفصٍ عليهما ليس من جهة المعنى، والله أعلم.

ثم أنتم، فأمتعونا بالجواب أمتعكم الله بالنظر إلى وجهه، فإني لم أرَ فيها كلاماً لأحد فَتَعَيَّنَ علي مراجعتُكم، والسلام عليكم ورحمة الله ـ تعالى ـ وبركاته.

من كاتبه العبد المذنب علي بن تمام معظمكم وملتمس بركتكم.

ونصّ جوابه رضي الله عنه:

الحمد لله وحده.

أخي، أرشدني الله وإياك، وفهَّمنا دقائق العلم واصطلاح أهله، بلغني كتابك وقد [ص:104] وقفت عليه وتأمَّلْته. والجواب/ على ما ذكرت ما أنصه لك إن أصغيت إليه:

---

(1) لعلها وكفاية، تمثيلا لمراتب الوقف.

(2) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 2/ 56، وتحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط 5، وفيه تمام مختار الوقف عليه» .

(3) مابين المعقوفتين ساقط من الأصل.

اعلم ـ وفقني الله وإياك ـ أن علماء القراءات ليس من شأنهم بيان ما اتُّفِقَ عليه، وإنما يعتنون ببان المختلف فيه، إلا أن تدعو الضرورة إلى بيان شيء من المتفق عليه خوفا من التباسه على المبتدئين فيبينونه.

ولا خلافَ بين القراء في جواز الوقف عند رؤوس الآي، فما كان منها يَتِمُّ الكلام عنده أو يكفي فالوقف عنده على وجهين: إن شئت وصلت وتنفست، وإن شئت كان الوقف لطيفا من غير قطع، وما كان منها لايتم الكلام عنده أو لا يكفي تعين الوجه الثاني دون الأول.

ووصل الآي أيضاً بعضها ببعض جائز إجماعا فيما يتم الكلام عنده وفيما لا يتم، وهكذا الحكم أيضا في غير رؤوس الآي من الجمل المستقلة، الوقف والوصل جائزان إجماعا.

فكلام الأئمة في مذاهب القراء الذين يتركون البسملة بين السور عند وصل بعضها ببعض إنما هو عند إرادة الوصل وعدم الوقف، ولا يذكرون جواز الوقف عند أواخر السور لأنه أمر مجمع عليه.

وأما وصل السور بعضها ببعض فاختلف الشيوخ فيه؛ فأصحاب حمزة يُجْرونَ أواخر السورة مجرى سائر الآي، وأواخر الآي ـ عندهم ـ تجري مجرى غيرها من الكلم، والكلمة إذا وصِلَت بما بعدها لُفِظَ بما في آخرها من إعراب أو بناء، ولم يأت عن

ورش وأبي عمرو نصّ في كيفية وصل آخر السورة بأول التي بعدها[1]، فأجاز الشيوخ لهم الوجهين:

أحدهما: أن يلفظ بها في آخر السورة من إعراب أو بناء، وهذا هو الأصل في الوصل.

والثاني: أن يسكت عند آخر السورة سكتة لطيفة إشعاراً بانقضاء السورة كما فعل حفص عند الألف من قوله ﴿عوجا﴾ في سورة الكهف، والألف ﴿من مَّرقدنا﴾ في سورة يس، والنون من ﴿من رَّاق﴾ في سورة القيامة، واللام من ﴿ بل رَّان﴾ في سورة المطففين، وإنما كانت السكتة لطيفة؛ لأنهم أرادوا الوصل ولم يريدوا الوقف، وأرادوا أن يشعروا بانفصال هذه الكلم بعضها من بعض.

قال الحافظ ـ عند ذكره وقف حفص عند هذه الكلمات الأربع ـ: «والباقون يصلون ذلك من غير سكت»[2].

قلت: ولا يجوز لأحد أن يمنع الوقف على قوله ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾، وليس من نعت المرقد تعلقا منه بقول الحافظ، «حفص يسكت والباقون يصلون»، لأن الحافظ لم يُرِد [ص:105] ذلك، وإنما أراد أن يبين جواز/ الوصل بين الكلمتين في تلك المواضع وخالفهم حفص

---

(1) اقتصر المؤلف على ورش وأبي عمرو في هذه المسألة، والصحيح أن ابن عامر الشامي كذلك لا نص له فيها، كما أفاد ذلك الحافظ الداني في التيسير 17-18، وقرره الشاطبي في حرزه بقوله:

ولا نص كلا حب وجه ذكرته وفيه خلاف جيده واضح الطلا

قال ابن القاصح في شرحه (سراج المبتدي 29): «لا رواية منصوصة عن ابن عامر وأبي عمرو بالفصل بالبسملة ولا تركه، بل إن البسملة لهما اختيار من أهل الأداء، وفي البسملة خلاف عن ورش، وذلك أن أبا غانم كان يأخذ له بالبسملة بين السورتين، وأن المصريين أخذوا بتركها بينهما» اهـ (بتصرف).

(2) التيسير 142، وينظر جامع البيان (اللوحة 271/ ظ) وعبارته فيه:«وقرأ الباقون في الأربعة بالوصل من غير سكت».

في ذلك فسَكَتَ بينهما إشعاراً بانفصال الكلمة من الأخرى التي بعدها، ولم يرد غيره ما أراد هو من ذلك المقصد أن يتكلم الحافظ على الوقف فيما يجوز عليه الوقف منها؛ لأنه مجمع عليه؛ لأنه من الوقف التام عند من اعتقد أن هذا ليس من تمام الاسم قبله، لأنه ليس من نعته، فكما لا يمتنع الوقف ـ هنا ـ لمن أراده و آثره على الوصل، كذلك لا يمتنع على أواخر السور لمن أراد ذلك وآثره.

قال أبو جعفر ابن الباذش ـ عند ذكره مذهب حمزة في وصل السورة بالسورة، عند من يأخذ له بوصل السورة بالسورة ـ[1] : «لا يلتزم الوصل البتة، بل آخر السور عنده كآخر آية، وأول السورة الأخرى كأول آية أخرى، فكما لا يُلتزم له ولا لغيره وصل رأس آية بأول آية أخرى، كذلك لا يلتزم له وصل السورة بالسورة حتما، ألا تراهم رووا عنه أنه قال: القرآن عندي كالسورة الواحدة فإذا سميتُ أول فاتحة الكتاب أجزأني، بَيَّن لي هذا أبو الحسن ابن شريح، وقد خولف فيه» انتهى.

قلت: هذا المخالف لابن شريح لم يكن ممن اغْبَرَّتْ قدماه[2] في هذا العلم فلا يُصْغَى إلى قوله، ووقع لك في السؤال أنواع من الإيراد والبحث تأخذ جَوابَها مما كتبته لك إن تأملته حق تأمله، والله تعالى يعينني وإياك على تحصيل العلم وفهم حقائقه/ . [ص:106]

تم ما تقيد من مسائل شيخنا الإمام المقرئ العلاّمة الأوحد المقدس المنعم أبي عبد الله القيجاطي رحمه الله ورضي عنه.

---

(1) الإقناع 1/ 159.

(2) الإشارة هنا إلى الحديث الشريف: «من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمهما الله على النار» ينظر مسند البزار 1/ 77.

ملحق

[مسألة في بيان تواتر القرآن، والفرق بين القرآن والقراءات]

[لمحمد الكناني المعروف بالقيجاطي]*

وللشيخ الأستاذ المقرئ الخطيب البليغ الإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي الكناني المعروف بالقيجاطي في معنى ما تقدم مقالة مفيدة رأيت إثباتها هنا حرصا على مزيد فائدة، نصها: مسألة في بيان تواتر القرآن، والفرق بين القرآن والقراءات، وهي مسألة جليلة خطيرة شهيرة عند أهل العلم بحيث لا تخفى، وقد خفيت على كثير من المتأخرين فاعتقدوا الأمر على خلاف ما هو عليه لجهلهم بعلم صناعات القراءات، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا، وأثبتوا من القراءات الصحيحة المعمول بها المجمع عليها بعضا من كل، وسموا ما أثبتوا من ذلك بالقراءات السبع، واعتقدوا فيما أثبتوه من ذلك أنه القرآن المتواتر وأن ما خرج عنه شاذ متروك، وهي قاصمة ـ أعاذنا الله منها ـ والقرآن المتواتر عند علماء الإسلام غير القراءات، ومن وقف تواتر القرآن على تواتر القراءات فهو جاهل بالقرآن وبالقراءات وبما أجمع عليه العلماء، ويلزمه عدم تواتر القرآن لزوماً لا انفكاك له عنه لإجماع أئمة المسلمين على أن طرق نقل القراءات إنما هي الأسانيد الصحيحة من طرف الآحاد الثقات العلماء المتصلة أسانيدهم بالرسول عليه السلام، مع موافقة مصحف من المصاحف التي وجهها عثمان رضي الله عنه إلى البلدان، ومن ادعى زيادة على هذا وزعم أن القراءة لا تقبل إلا إذا تواتر نقلها فقد افترى على الله وعلى رسوله وعلى أئمة المسلمين وخالف إجماعهم.

---

* أورد هذه المسألة الونشريسي في المعيار 12/ 148-157.

قال الإمام أبو بكر بن العربي في كتابه المسمى بالرحلة الصغرى: وقد نقل القرآن نقل تواتر يوجب العلم ويقطع العذر، وقراءته نقلت نقل آحاد، وقد بينا ذلك في تفسير قوله: «أُنْزِلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ» انتهى.

وقال الأستاذ أبو علي الرندي[1] في كتابه المسمى «بإبْدَاءِ الْخبي[2] في سقطات ابن القرطبي»[3]: وقد ثبت أن القرآن منقول تواتراً وأن القراءة منقولة آحاداً، ولا ارتباط بينهما في حكم النقل؛ والقراءات فروع تتعلق بالقرآن، فلم يلزم في القرآن أن يكون منقولاً نقل الآحاد وإن كان القراءات المتعلقة منقولة نقل الآحاد. انتهى.

القرآن هو كلام المعجز المنزل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم المقرُوء على وجه واحد فأكثر من وجوه الأحرف السبعة التي أخبر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها في قوله: «أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»، المدلول عليه بخط المصاحف التي بأيدي الأمة.

ولما كان الخط الدال على القرآن واحداً كمدلوله لَزِمَ من تواتر المدلول عليه تواتر الدليل. ولو لم يكن الدليل متواتراً لم يعقل تواتر المدلول عليه من جهة ذلك الدليل.

ولما كانت القراءة متعددة والمقرُوء واحداً لم يلزم من تواتر المقروء تواتر القراءات. **ومن ادّعى قراءة متواترة أو قراءات فعليه أن يعينها غير محتاجة إلى إسناد، لأن المتواتر لا يحتاج فيه إلى إسناد، ولا يصحُّ له أن يستدل على صحة دعواه بتواتر القرآن، لأنه واحد والقراءات متعددة.**

---

(1) في المعيار: «الزبيدي» وهو تصحيف.

(2) في المعيار: «الخفي» والصواب ما أثبت.

(3) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في ترجمة أبي علي الرندي من الذيل والتكملة 2: 453/ 5، وبرنامج الشيوخ الرعيني: 87 بعنوان: «الخبي في أغاليط ابن القرطبي»، وقد رد به على كتاب ابن القرطبي الذي سماه: «المبدي خطأ الرندي».

ولما كان القرآن واحداً صحّ نقله تواتراً لتوفر الدعاوى على نقله.

ولما كانت القراءات متعددة متشعبة ولم يتعرض الصحابة لتعيين شيء منها، نقل الناس ما أثبته الصحابة تواتراً لاتحاده وتعذّر ما لم يثبتوه على ذلك الوجه لتشعبه وكثرته وتخيير الأمة في القراءة بما شاءت منه من غير إلزام لنقله بجملته، فلجأ الناس إلى نقل ذلك بالأسانيد من طرق الآحاد. فكل ما صح إسناده عن إمام موثوق بعلمه وصحة إسناده صح العمل به، وما لم يكن كذلك فشاذ متروك.

وما صح إسناده على الوجه المذكور قسمان: قسم اشتهر بين الناس وكثر تدوله فيما بينهم، وقسم لم يبلغ ذلك المبلغ، فسمَّى المتأخرون من علماء الصنعة القسم الثاني شاذاً، ولم يريدوا بذلك منع العمل به لمن صح عنده إسناده وإنما أرادوا التفرقة في التسمية بين المشهور وغيره، وهذا الذي ذكرته لك إجماع من علماء صنعة القراءات، فاعلمه! وبالله التوفيق.

اعلم ـ وفّقني الله وإياك ـ أن القرآن مَقْرُوء مكتوب حقيقة، فقد تضمّن هذا القول حقائق أربعة: قراءةً، ومقروءاً، وكتابةً، ومكتوباً.

فالقراءة عبارة عن الأحرف السبعة التي لقّنها جبريل عليه السلام مدلولاً بها على كلامه سبحانه الذي أنزله للإعجاز.

والمقرُوء كلام الله القديم الذي أنزل به جبريل عليه السلام على الأحرف السبعة.

والكتابة عبارة عن الرسوم المخطوطة التي وضعها الصحابة رضي الله عنهم في مصحف الإمام المجمع عليه.

والمكتوب كلام الله القديم المدلول عليه بصُوَرِ تلك الرسوم المجمع عليها، وهي متّحدة، ولما كانت كذلك توفّرت الدواعي على نقلها، فنقلها الناس تواتراً بقراءتهم

وكتابتهم، إذ لا يجوز لهم أن يقرؤوا قراءة تخالف صور الخط ولا أن يكتبوا كتابة مخالفة للرسوم التي وضعها الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في المصاحف المجمع عليها. فالمكتوب متواتر بتواتر نقل دليله المتّحد؛ والمقرُوء هو المكتوب بعينه فهو متواتر وإن كانت قراءته منقولة بالأسانيد من طرف الآحاد، وإنما لم تتواتر القراءة كما تواترت الكتابة لأن الله أنزلها متعدّدة طرائق، كل طريقة منها مستقلّة في نفسها غير مفتقرة إلى غيرها في المقصد التي أنزلت له، وهو الدلالة على الكلام الذي أَنْزَلَ اللهُ عز وجل للإعجاز بسورة منه، وخيّر الله الأمة أن يقرؤوا بما شاؤوا من تلك الطُّرُق، إذ كلها متساو في الدلالة على الكلام المعجز، فنقلها الصحابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم مشافهة، كل واحد منهم نقل عنه ما لقنه منها، ولم يلقّنها الرسول صلى الله عليه وسلم بجملتها لكل واحد من الصحابة، والواقع المعلوم يدل على صحة ما ذكرته لك، لأن الله تعالى جعلها طرائق متعدّدة توسعة على الأئمة رحمة منه سبحانه لهم، فحفظ كل واحد من الصحابة الوجه الذي لقّنه الرسول عليه السلام، فصار ينسب إليه بلفظ الحرف، فيقال حرف ابن مسعود، وحرف أبيّ، وحرف زيد بن ثابت، وكذلك سائرهم، ولم يعلم النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بهذه التوسعة التي نزلت من عند الله حتى وقع الاختلاف فترافعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ لِكُل وَاحِدٍ مِنْهُمْ: اقْرَأْ ! فَقَرَأَ، فقال لهُ أصبْتَ.

قال الحافظ: معنى هذا الحديث أن كل حرف من الأحرف التي أنزل القرآن عليها كالأخر في كونه كلام الله تعالى الذي تكلّم به وأنزله على رسوله، وأن الله سبحانه قد جعل فيه جميع ما جعله في غيره من أنه (مُبَارَك وأنه شِفَاء لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدىً ورَحْمَة للمؤمنين)، وأنه ﴿عربيّ مبين﴾، وأنه، ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾، وأن قارئه يصيب على أحد الأحرف السبعة من الثواب على قراءته ما يصيب القارئ على غيره منها. وكذا قوله كاف أي يشفي من التمس علمه وحكمته، ويكفي من التمس بتلاوته الفضيلة

والثواب، كما يشفي ويكفي غيره من سائر الأحرف الباقية. انتهى. فنقل الصحابة تلك الأحرف على الوجه الذي ذكرناه، ونقلها عنهم التابعون، ونقلها عنهم من بعدهم بالأسانيد الصحيحة عن الثقات العدول المتّصلة أسانيدهم بالرسول عليه السلام. فاستقرّ المتأخرون من أهل الأداء من كلام المتقدّمين، وهم الأئمة المرجوع إليهم في تحصيل هذا الفن، على شروط أربعة لا تصح القراءة إلا بها، وهي ثبوت الرواية بنقل العدل الثقة المشهور عن مثله، وجريانها على فصيح كلام العرب، وأن لا يكون معناها مضادّاً لمعاني القراءات المجمع عليها[1]. وهذا كله يفتقر إلى شرح، وبيان شرحنا له في موضوع غير هذا.

ولنذكر هنا نصوص الأئمة على صحة ما قرّرناه من أن القراءة غيرُ المَقْروء: قال الإمام أبو بكر بن الأنباري في كتابه المسمّى بالإبانة على معنى الكلام وحقيقته والفرق بين التلاوة والمتلوّ:

إنْ قال قائل: ما الدليل على أن التلاوة غير المتلوّ وأحكامها مفترقة؟.

قيل له: الأدلّة على ذلك كثيرة، ونحن نختصر منها ما ييسر الله تعالى وما يقرب من فهم سامعيه وما لا يخفى إلا على من أراد الله ضلاله وعمى قلبه، أسأل الله تعالى السلامة، فذكر جملة من الأدلّة إلى أن قال: ودليل آخر وهو ما روي عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه أنه قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أَقْرَؤهَا عليه، وساق الحديث إلى آخره، ثم قال: هذا حديثٌ ثَبَتَ لا يرتاب في صحته، وقد أخبر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلّم أن القرآن الذي هو واحد أنزل على سبع طرائق من القراءات، ولا خلاف بين الناس أن كل واحدة من الطرائف التي أنزل القرآن غير الأخرى وأنه لو حلف حالف أن يقرأ لأبي عمرو فقرأ لنافع لم يحنث، وأنه

(1) لم يذكر الشرط الرابع، ولعله سقط من النسخ.

لو حلف أن لا يقرأ لأحدهما فقرأ ما يقرؤه غيره كان حانثاً بإجماع. ولا شك في استحالة كون الواحد السبعة، وكون الشيء غَيْراً لنفسه، وكون الحالف بارّاً لما حلف إلا بفعله، وهذا دليل في كون القراءة غير المَقْرُوء. انتهى.

وقال الإمام أبو بكر بن فورك ـ رحمه الله ـ في شرح أصول أوائل الأدلّة:

إن قال قائل بماذا تفرّقون بين القراءة والمقروء؟

قيل: الفرق بينهما من وجوه، أحَدُها : أن المقرُوء كلام الله القديم، والقراءات هي الأصوات والحروف الحادثة التي توجد بمخارجها وأصواتها.

فإن قيل: فإن الناس يقولون لهذه القراءة إنما هي القرآن، فتقولون إن القرآن قرآنان أو قرآن واحد؟

قيل: بل نقول إن القرآن واحد، وهو كلام الله تعالى المقرُوء بهذه القراءة، وهذه القراءة تسمّى قرآناً من حيث كانت قراءة له، كما تسمّى الدلالة على العلم علماً، والدلالة على القدرة قدرة. ومما يبيّن لك الفرق بين القراءة والمقروء أن القراءة مختلفة معدودة متغايرة، والمقروء واحد غير متغاير، فلذلك يقال القراءات سبع والكلام واحد.

فإن قال: فهل يقولون لكلام الله تعالى إنه مكتوب هلى الحقيقة؟.

قيل له نعم! والمعنى في ذلك أن كتابته قد وجدت له، والكتابة هي رسوم دالة على الكلام يفهم بها الكلام ويحصل الكلام بها مكتوباً على هذا الوجه.

فإن قال: للكلام حدّ يجمع ويمنع؟

قيل له نعم! وهو المسموع المفهوم من غير أمارة وضعت ولا دلالة نصبت. فإن قال: أفتقولون لكلام الله مسموع مفهوم؟

قيل له نعم! وكذلك نقول مكتوب ومحفوظ ومقروء على الحقيقة بقراءة توجد في القارئ، وبكتابة توجد في الكاتب، وبحفظ يوجد في الحافظ، وبتلاوة توجد في التالي. والكتابات والتلاوات والأسماع والحفوظ مخلوقة مفعولة، والمتلوّ المكتوب المسموع المحفوظ بها غير مخلوق، وهذا كما تقول إن العبادات والطاعات والأذكار كلها مخلوقة، والمعبود المطاع المذكور بها غير مخلوق. انتهى.

وروى القاسم[1] بن سلام عن إبراهيم النخعي ما يشدّ ما ذكرته لك ويعضده، قال حدّثنا هشيم، قال أخبرنا مغيرة عن إبراهيم أنه كان يكره نقط المصاحف ويقول: جرّدوا القرآن، لا تخلطوا به ما ليس منه، أي من القراءات المدلول عليها بالنقط، لأن الصحابة لم يجمعوا عليها كما أجمعوا على المصاحف المنقولة نقل التواتر، وإنما نقلت القراءات بالأسانيد من طرق الآحاد. فهو نص على أن القرآن غير القراءات، فأمر بتجريده منها، ونهى عن خلطها به. وأطلق هنا القرآن على السور المكتوبة بين الدفّتين، وهي التي نقلها الناس تواتراً قرناً بعد قرن. وهذا نحو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلّم أنه «نَهَى أنْ يُسَافَرَ بالقُرْآنِ إلى أرْضِ الْعَدُوّ».

وقال الإمام أبو بكر بن فورك: إنما أراد بذلك المصحف، وتسميته قرآناً مجاز، والحقيقة من ذلك أن القرآن مكتوب فيه، والشيء قد يسمّى باسم ما يكتب فيه، كما قال الله سبحانه ﴿هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾، وأراد بذلك الكتب التي كتب فيها، فسمّاها علماً على أن العلم مكتوب فيها، وكذلك يسمّى المصحف قرآناً على أن القرآن مكتوب فيه.

---

(1) في المطبوعة الحجرية: «ابن القاسم»، وهو تصحيف، إذ المقصود: القاسم بن سلام الهروي الشهير مؤلّف كتاب فضائل القرآن وغيره.

وقال أبو بكر بن سابق في كتاب الحدود: يقال قارئ وقراءة وتال تلاوة ومتلوّ، حدّ القارئ من له قراءة، وحدّ التالي من له تلاوة، وحدّ القراءة والتلاوة ما اشتقّ لمن قام به اسم قارئ وتال، وهذا بيّن لتميزه عن المقرُوء القديم، إذ لا يصح قيام المقروء بالقارئ كما لا يصحّ قيام العبادة بالمعبود وقيام الذكر بالمذكور، ومن لم يفرّق بين القراءة والمقرُوء فإنه من جملة البهائم. حدّ المقرُوء ما تعلّقت به القراءة، وحدّ المتلو ما تعلّقت به التلاوة؛ فعلى هذا القراءة غير المقروء والذكر غير المذكور.

وقال الإمام أبو علي ناصر الدين المشدالي:

إن قيل: كلام الله تعالى هل هو مسموع أم لا؟.

قلنا: هو مسموع، لأن المسموع ما يقع به العلم من جهة الحاسة التي فيها السمع، فكل ما يقع به العلم عن حاسة السمع كان مسموعاً.

ثم قال: وكلام الله مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور، وليس حالاً في المصاحف وليس قائماً بقلب، والكتابة يعبّر بها عن حركات الكاتب، وقد يعبّر بها عن حركات الأحرف المرسومة والأسطر المرقومة، وكلها حوادث، ومدلول الخطوط والألفاظ والمفهوم منها الكلام القديم، كما يقال الله مكتوب ومذكور، وكذلك القول في القراءة والمقروء انتهى.

وقال القيجاطي: المذكور في جزء ضاع أوله، ـ ومن وقف عليه فليثبته بين هذا الصفح وبين الصفح بمتنه ليتّصل الكلام بعضه ببعض ـ، ونصه: فإن أتى بنص مشهور ومعلوم الصحة قبل منه ما زاد ولم يجز ردّه، فكلّ ما كان من هذا القبيل فداخل في المشهور عند الأئمة، وما خرج عن المشهور أطلق عليه المتأخرون اسم الشذوذ، وهو عندهم قسمان:

قسم جارٍ مجرى المشهور في وجوب القول والعمل به إجماع من الأئمة كقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح، وهما من شيوخ نافع قارئ المدينة، وحميد بن قيس الأعرج، ويعقوب الحضرمي، وشيخه سلام، وأيوب بن المتوكّل، وخلف بن هشام البزّار، ومحمد بن عيسى الأصبهاني، وأبي بحرية، وأبي عبيد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني، وغير هؤلاء ممن يطول ذكرهم، لا خلاف بين الأئمة في قبول قراءة هؤلاء إذا صحّت بالأسانيد الصحيحة.

القسم الثاني: اختلف المتأخرون في قبوله وصحة العمل به، فذهب الحافظ أبو عمرو إلى عدم قبوله، فمن هؤلاء محمد بن عبد الرحمان بن محيصن المكّي، ومحمد بن السميفع اليماني، وإبراهيم بن أبي عبلة، وأبو البرهسم، فهؤلاء كثيرون جداً اخْتُصِرَتْ أسماؤهم، وهم أصحاب اختيارات ردّ الحافظ اختياراتهم وزعم أنه لا تتّصل أسانيدهم. ومن هذا القبيل عند محمد بن جرير الطبري عبد الله بن عامر اليحصبي، وهو واحد من الأئمة السبعة المشهورين زعم ابن جرير أنه لا يصحّ اتصال سنده، وخالفه الأئمة في ذلك لإجماع أهل الشام على الأخذ عمن يسند قراءته إليه. قال الحافظ: ولم يجمعوا على ذلك إلا لعلمهم بصحة اتصال سنده، ومعلوم عند أيمة القراءات أدلّة كل دليل منها مستقلّ غير مفتقر إلى غيره، ينوب كل واحد منها مناب صاحبه. فلو اتفقت الأمة على قراءة واحدة وتركوا القراءات لم يلحق القرآن بسبب ذلك اختلال ولا نقص، فلو كانت القراءات أبعاضاً لاختلّ القرآن باختلال شيء منها، كما لو اختلت سورة من السور المرسومة بين الدفتين لاختلّ القرآن باختلالها. وفي الإجماع على عدم اختلال القرآن باختلال بعض القراءات دليل قاطع على أن القراءات ليست بأبعاض للقرآن. وأيضاً فلو كانت أبعاضاً لكانت محصورة كانحصار السور المرسومة بين الدّفتين، ولَلَزِمَ استيفاؤها بالقراءة لمن قصد قراءة القرآن كله حتى يختمه، وأن يكون بعض القرآن مشهوراً وبعضه شاذاً، وأن يكون بعضه متواتراً وبعضه غير

متواتر. وهذا كله مخالف للإجماع. وإن كان أراد بقوله لكان بعض القراءة غير متواتر السور المكتوبة التي اختلف القرّاء فيها على وجهين فأكثرها لم يصحّ أيضاً، لأن تواتر السور لا يتوقف على تواتر القراءات السبع لأنها متواترة بقراءة الأمة كلها مشهورها وشاذها صحيحها وسقيمها. وقد فرّق أبو المعالي بين تواتر القرآن وتواتر القراءات، فزعم أن ما يتواتر قسمان: قسم تعمّ به البلوى، وقسم يختصّ ببعض الناس دون سائرهم؛ فما يتواتر مما تعمّ به البلوى يتلقّاه الكافة عن الكافة، ومن هذا القسم تواتر القرآن، وما لا تعمّ به البلوى إذا تَواتَر تواتر عند أهله كأهل الصنائع يختصّ كل صناعة بتواتر أمر لا يتواتر عند غيرهم؛ ومن هذا القسم عنده القراءات إنما تتواتر عند القرّاء. وما قاله صحيح لأن القراءة ليست بمتواترة عند أهلها، وهو أئمة القراءة، لأنها مفتقرة عندهم إلى الأسانيد منْ طريق الآحاد الثقات، فإن صحّ الإسناد صحّت القراءة وإلا فلا. وما خالف المصحف فهل يعتقد فيه أنه قراءة؟ أو يعتقد فيه غير ذلك. فذهب الأكابر من أئمة القرّاء والمحدثين أنه قراءة، فقد أثبت البخاري ومسلم والترمذي في القراءات الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ: «إنّي أَنَا الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ المَتِين»، وقال هذا حديث صحيح. وروي من طريق ابن عباس عن أبيّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في (عَيْنٍ حَمِئَة) ولم يصحّح رفعها وقال الصحيح وقف هذه القراءة على ابن عباس، والدليل على ذلك أن معاوية نازعه فَارْتَفعا إلى كعب، قال فلو كان عنده في ذلك رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم لاَسْتغنى بروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم عن كعب.

و ذهب الأصوليون إلى أن ما جاء من ذلك ليس بقراءة، وإنما هو تفسير أو وهم ممن وراه، وحجّتهم في ذلك أن القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد، وإذا لم يكن قراءة فلا يسمّى قرآناً، ومن اعتقد في ذلك أنه قرآن سمّاه قرآناً على جهة المجاز كسائر القراءات، ولا

يلزم من ذلك قرآن غير متواتر، لأن القراءة غير القرآن، والقرآن متواتر من غير ذلك الدليل المخالف للمصاحف.

واعلم أنه ليس يقع لأحد من أئمة الأصوليين تصريح بتواتر القراءات وتوقّف تواتر القرآن على تواترها كما وِقع لابن الحاجب، لكن وقع لأبي المعالي في البرهان أن نسبة تواتر القراءات للقرّاء وهم، وهُمْ برآء مما أضافوه إليهم وقد ردّ عليه أبو الحسن الأنباري فقال: قول الإمام غير صحيح، واعتماد القرّاء في نقل القراءات على الأسانيد من طرق الآحاد الثقات المتصلة أسانيدهم بالرسول عليه السلام مع موافقة خط المصحف الإمام وموافقة العربية انتهى.

ومعلوم عند الأصوليين وغيرهم أن الخبر المتواتر يحصل لمن تلقاه من المخبرين علماً ضرورياً يجده في نفسه ويلزمه لزوماً لا يمكنه الخروج عنه من غير فكر ولا روية، وهكذا القرآن عند جميع الأمة جملة وتفصيلاً. فمن استدلّ على ثبوت ذلك أو لشيء منه بدليل ظنّي فقد خرج عن جملة العقلاء. فلو كانت القراءات بعض القرآن على ما يفهم من دليل ابن الحاجب لوقع للناس بها العلم الضروري كما يقع لهم بسور القرآن وكَلِمِه الثابتة بين الدفّتين ولم يفتقر في ذلك إلى استدلال. فلو قال قائل سورة البقرة متواترة لنا ولو لم تكن لكان بعض القرآن غير متواتر لكان خللاً من الكلام غير مألوف، فكذلك قوله القراءات السبع متواترة إذا أضفتها إلى القرآن على أنها بعضه، لأن سبيلها سبيل كلمات الفاتحة الثابتة بين الدفّتين.

والاستدلال عليها بمثل دليل ابن الحاجب عبث من القول فكذلك الاستدلال على كلمات القراءات إذ جعلها بعض القرآن من غير فرق، فتأمّل ذلك.

واعلم أن ابن الحاجب يلزمه بمقتضى دليله على تواتر القراءات السبع عدم تواتر القرآن والقراءات.

بيان ذلك أنه حكم بتواتر القراءات السبع وجعل تواتر بعض القرآن متوقّفاً على تواترها، وتواترها مستفاد من العلم بتواتر القرآن، ولا يحصل العلم بتواتر القرآن على ما يقتضيه دليله إلا بعد حصول العلم بتواتر ذلك البعض المذكور المتوقّف تواتره على تواتر القراءات، فلا يحصل العلم بتواتر القرآن ولا بتواتر القراءات. انتهى.

الفهارس العامة

- ✓ فهرس الآيات القرآنية.
- ✓ فهرس القراءات الشاذة والتفسيرية.
- ✓ فهرس الأحاديث والآثار.
- ✓ فهرس الكتب الواردة فى المتن.
- ✓ فهرس المصطلحات القرائية.
- ✓ فهرس الأبيات المنظومة.
- ✓ فهرس الأبيات والشواهد الشعرية.
- ✓ فهرس الأعلام.
- ✓ المصادر والمراجع.
- ✓ فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿بسم الله﴾	1	338-389-399
﴿الحمد لله﴾	2	338-341-389-391
﴿ملك يوم الدين﴾	4-5	284
﴿أنعمت عليهم﴾	7	328
سورة البقرة		
﴿إن الذين كفروا سواء﴾	6	480
﴿عليهم آنذرتهم﴾	6	328
﴿وإذا قيل لهم﴾	11	249
﴿إنما نحن مستهزئون﴾	13	464
﴿أن يوصل﴾	25	388
﴿يا آدم﴾	33-35	313
﴿بارئكم﴾	54	379

﴿حتى نرى الله جهرة﴾	55	338
﴿عليهم الذلة﴾	61	329
﴿يامركم﴾	67، 93، 169، 268	378
﴿تسر الناظرين﴾	69	353
﴿مصلّى﴾	125	395
﴿البأساء والضراء﴾	177-214	481
﴿فهو خير﴾	184	425
﴿استغفروا الله﴾	199	338
﴿في يومين﴾	203	473
﴿مرضات الله﴾	207-265	383
﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾	238	462
﴿يبصط﴾	245	295
﴿كرسيّه﴾	255	376
﴿وانظر إلى العظام كيف ننشرها﴾ وقرئ: ﴿ننشزها﴾	259	246-252
﴿فنِعمّا هي﴾	271	285
﴿نظرة إلى ميسُرةَ﴾ وقرئ: ﴿مَيْسَرة﴾	280	245

آل عمران

﴿قل اللهم﴾	26	338
﴿زكريا﴾	37	351
﴿فنادته الملائكة﴾	39	339
﴿يامركم﴾	80	382
﴿تَسود وجوه﴾ وقُرئ ﴿تِسْوَد﴾	106	249
﴿عليهم الذلة﴾	112	329
﴿ينصركم﴾	160	379
﴿الذين يذكرون الله﴾	191	405

سورة النساء

﴿نُصْلِه﴾	30	389
﴿فَضل الله﴾	32-34-95	388
﴿خبيرا﴾	94-128-135	348
﴿ويامرون الناس بالبُخْل﴾ وقرئ: ﴿بالبَخَل﴾	37	245
﴿وكُلاً وعد الله الحسنى﴾وقرئ ﴿وكلٌ وعد الله﴾	95	379
﴿أولي الضرر﴾	95	387

﴿مرضات الله﴾	114	386
﴿وإن تَلُوا أو تعرضوا﴾ وقُرِئ ﴿وإن تَلْوُوا﴾	135	301
﴿يحكم بينكم﴾	141	489
﴿وقلنا لهم لا تعدوا في السبت﴾	154	285
سورة المائدة		
﴿ما جاءنا من بشير ولا نذير﴾	19	390
﴿أو يُصَلّبوا﴾	33	395
﴿شِرعة﴾	48	402
﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابون﴾	69	303
﴿لا تسألوا عن أشياء﴾	101	481
﴿أرنا الله جهرة﴾	153	446
سورة الأنعام		
﴿البأساء والضراء﴾	42	481
﴿ذكرى الدار﴾	90-69	336
﴿رأى القمر﴾	77	419
﴿رأى الشمس﴾	78	419
﴿رأى كوكبا﴾	76	342

﴿فبهداهم اقتده﴾	91	307
﴿وما يشعركم﴾	109	379
﴿مرجعهم﴾	108	376
﴿الذكرين﴾	143	467
﴿وهم بِربّهم﴾	150	489
﴿محياي﴾	162	378
﴿هل عندكم من علم فتخرجوه لنا﴾	148	503

سورة الأعراف

﴿آدم﴾	19	313
﴿أتقولون على الله ما لا تعلمون﴾	28	46
﴿غواش﴾	41	326
﴿بصطة﴾	69	484-295
﴿البأساء والضراء﴾	94	481
﴿أو امن﴾	98	288
﴿أرجئه﴾	111	305
﴿آمنتم له﴾	23	323

سورة الأنفال

﴿فهو خير﴾	19	425
﴿ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون﴾	59	303

سورة التوبة

﴿فهو خير﴾	3	425
﴿كتاب الله﴾	36	386
﴿رَضُوا بأن يكونوا مع الخوالف﴾	93	271
﴿سيرى الله﴾	94	338
﴿فرقة﴾	122	347

سورة يونس

﴿ضئاء﴾	5	308
﴿امن لا يهدي﴾	35	310
﴿بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه﴾	39	268
﴿مرجعهم﴾	46، 70	376
﴿يا أيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور﴾	57	48
﴿قل الله أذن لكم﴾	59	467

﴿أتقولون على الله ما لا تعلمون﴾	28	46
﴿لا تتبعان﴾	89	287
﴿الآن وقد﴾	51	467

سورة هود

﴿استغفروا الله﴾	3، 52، 90	338
﴿بسم الله﴾	41	338
﴿يا بني اركب معنا﴾	42	390
﴿غيض﴾	44	249
﴿رأى أيديهم﴾	70	387
﴿سِيءَ﴾	77	463
﴿هؤلاء بناتي هن أطهرُ لكم﴾	77	244

سورة يوسف

﴿مالك لا تامنا﴾	11	249
﴿وراودته التي هو في بيتها عن نفسه﴾	23	308
﴿ما هذا بشرا﴾ وقرئ ﴿بشر﴾	31	390
﴿واعتدت لهن متكئا﴾	31	252
﴿حتى حين﴾	35	248

﴿واذكر بعد أمة﴾	45	250-245
﴿ارجع﴾	50	377
﴿أنا راودته عن نفسه﴾	51	309
﴿ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب﴾	52	308
﴿بضاعتنا ردت إلينا﴾	65	249
﴿ارجعوا إلى أبيكم﴾	81	390
سورة الرعد		
﴿أن يوصل﴾	25، 21	388
سورة إبراهيم		
﴿ما أنتم بمصرخيّ﴾	22	302
﴿دار البوار﴾	28	390
سورة الحجر		
﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾	9	310
﴿صَلْصَل﴾	33، 28، 26	388
﴿على سرر﴾	47	337
﴿فَبِمَ تُبَشِّرون﴾	54	302

سورة النحل

﴿فاسألو أهل الذكر إن كنتم لا تَعلمون﴾	43	485

سورة الإسراء

﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ﴾	88	286
﴿لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض﴾	102	251

سورة الكهف

﴿ الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب... أبداً﴾	3-1	242
﴿ كيف تصبر﴾	68	347
﴿قال ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبرا﴾	67	210
﴿فما اسطّاعوا أن يظهروه﴾	97	378-309

سورة مريم

﴿من الكبر﴾	8	344
﴿يا أخت هارون﴾	28	313
﴿رئيا﴾	74	473

سورة طه		
﴿إن هذان لساحران﴾	63	303-299
﴿آمنتم له﴾	71	323
﴿بما لم يبصروا به﴾	96	395-353
﴿يا آدم﴾	120-117	313
سورة الأنبياء		
﴿ضئاء﴾	48	308
سورة الحج		
﴿ومن يعظم شعائر الله﴾	32	338
﴿يحكم بينكم﴾	69	489
سورة المومنون		
﴿حتى حين﴾	54	248
سورة النور		
﴿إذ تلقونه بألسنتكم﴾	15	245
﴿ألا تحبون أن يغفر الله لكم﴾	22	338
سورة الشعراء		
﴿لمن حوله﴾	25	298

﴿لا ضير﴾	50	347
﴿نزل به الروح الأمين على قلبك...مبين﴾	195-192	423
﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون﴾	208	336

سورة النمل

﴿من سبأ بنبأ﴾	22	310
﴿ارجع﴾	37	377
﴿الله خير﴾	59	467

سورة القصص

﴿ضئاء﴾	71	308

سورة العنكبوت

﴿سيئ﴾	23	463
﴿لذكر الله﴾	45	350
﴿أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم﴾	51	48

سورة لقمان

﴿يا بني﴾	13، 16، 17	311
﴿مرجعهم﴾	23	376

سورة الأحزاب

﴿كتاب الله﴾	6	386
﴿ذكر الله كثيرا﴾	21	405
﴿هو الذي يصلي عليكم﴾	43	404

سورة سبأ

﴿تاكل مِنسَاته﴾	14	312
﴿هل يجازى إلا الكفور﴾ وقرئ ﴿هل نجازي﴾	17	244
﴿ربنا باعد بين أسفارنا﴾	19	251-245
﴿حتى إذا فزع عن قلوبهم﴾	23	252-246

سورة فاطر

﴿غير الله﴾	3	391
﴿هل من خالق غير الله﴾	3	400
﴿مكر السيء ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله﴾	43	302

سورة يس

﴿صيحة واحدة﴾	29	246
﴿ما عملت أيديهم﴾	35	247
﴿يَخَصّمون﴾	49	310

﴿ألم أعهد إليكم﴾	60	249

سورة الصافات

﴿أو آباؤنا﴾	17	288
﴿لا إله إلا الله﴾	35	313
﴿مرجعهم ﴾	68	376
﴿والله خلقكم وما تعملون﴾	96	319
﴿وإن إلياس﴾	123	278-276
﴿حتى حين﴾	174، 178	248

سورة ص

﴿لَيْكة﴾	13	378
﴿ من الاشرار﴾	62	387

سورة الزمر

﴿قل اللهم﴾	46	338
﴿أفغير الله تامروني﴾	64	338

سورة غافر

﴿رسلكم﴾	50	329

سورة فصلت

﴿نحسات﴾	16	281
﴿ربنا أرنا اللذين﴾	29	304-379
﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه﴾	42	500
﴿أأعجمي﴾	44	322
﴿في يومين﴾	69	473

سورة الشورى

﴿فالله هو الولي﴾	9	399

سورة الزخرف

﴿آلهتنا﴾	58	323

سورة محمد

﴿لا إله إلا الله﴾	19	313

سورة الحجرات

﴿ولا تجهروا له بالقول﴾	2	446

سورة ق

﴿وجاءت سكرة الموت بالحق﴾	19	247

سورة الذاريات

﴿حتى حين﴾	43	248

سورة الطور

﴿المصيطرون﴾	37	484

سورة النجم

﴿أعلم بكم﴾	32	485

سورة القمر

﴿يوم يدع الداعي إلى شيء نكر﴾	6	297
﴿منهمر﴾	11	386
﴿ولقد تركناها آية﴾	15	313
﴿فهل من مدكر﴾	15، 17، 22، 32، 40، 51	336
﴿أشِر﴾	25	404

سورة الرحمن

﴿صلصال﴾	14	388

سورة الواقعة

﴿وطلح منضود﴾	29	246

﴿كانوا يصرّون﴾	46	353
﴿أو آباؤنا﴾	48	288
﴿حينئذ﴾	84	326
﴿فروح وريحان﴾	89	274
سورة الحديد		
﴿وكُلاً وعد الله ﴾	10	304
﴿بشراكم اليوم﴾	12	411
﴿فإن الله الغني الحميد﴾	24	247
﴿ويامرون الناس بالبخل﴾ وقرئ: ﴿بالبَخَل ﴾	26	245
سورة المجادلة		
﴿ فأنساهم ذكر الله﴾	19	406
سورة الممتحنة		
﴿مرضاتي﴾	1	383
﴿يحكم بينكم﴾	110	489
سورة المنافقون		
﴿ولن يوخر الله نفسا﴾	11	338

سورة الطلاق

﴿واللائي يئسن﴾ وقرئ: ﴿واللاي يئسن﴾ 4 325

سورة الملك

﴿ارجع﴾ 3، 4 377

﴿ينصركم﴾ 20 379

﴿سيئت﴾ 27 463

سورة القلم

﴿أن كان ذا مال﴾ 14 322

سورة الحاقة

﴿حِسَابيه﴾ 26 314

﴿كتابيه﴾ 25 314

﴿ماليه هلك عني سلطانيه﴾ 28ـ29 474

سورة المعارج

﴿كَلّا إنها لظى﴾ 15 342

سورة نوح

﴿استغفروا الله﴾ 10 338

سورة المزمل		
﴿استغفروا الله﴾	20	338
سورة القيامة		
﴿أين المفر﴾	10	316
﴿من راق﴾	27	491
﴿صلّى﴾	31	426
سورة الإنسان		
﴿تشاءون﴾ وقرئ ﴿يشاءون﴾	30	379-304
سورة المرسلات		
﴿بشرر﴾	32	344
سورة النبأ		
﴿يقول الكافر﴾	40	348
سورة التكوير		
﴿تشاءون﴾	29	304
سورة المطففين		
﴿الفجار﴾	7	387
﴿بل ران﴾	14	491

سورة الانشقاق

﴿يصلى سعيرا﴾ 12 395

سورة الطارق

إنه قول فصل 13 388

سورة الأعلى

﴿فذكر إن نّفَعَت الذكرى﴾ 9 336

﴿فَصَلّى﴾ 15 395

سورة الغاشية

﴿تصلى ناراً حاميه﴾ 4 365

﴿بمصيطر﴾ 22 484

سورة العلق

﴿صلّى﴾ 10 426

سورة القدر

﴿حتى مطلع الفجر﴾ 5 316

سورة البينة

﴿لم يكن الذين كفروا﴾ 1 326

سورة القارعة

﴿كالعهن﴾	5	246
﴿ماهيه﴾	10	314

سورة الفيل

﴿ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل﴾	1	226

سورة المسد

﴿سيصلى ناراً ذات لهب﴾	3	342

سورة الإخلاص

﴿كفوا﴾	4	484

سورة الناس

﴿الذي يوسوس﴾	5	473

فهرس القراءات الشاذة والتفسيرية مرتبة على السُّور

سورة البقرة

لَـيْسَ عَلَـيْكُمْ جُنَـاحٌ أَنْ تَبْتَغُـوا فَضْـلًا مِـن رَّبِّكُـمْ فِي مَوَاسِمِ الحَجِّ — 293

سورة آل عمران

وَلْتَكُنْ مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَامُرونَ بِـالمَعْروفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وَيَسْتَعِينونَ اللهَ عَلَى مَا أَصَابَهُم — 291

سورة الأعراف

قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَن اسَاء — 318

سورة يونس

فَاليَوْمَ نُنَحِّيكَ بِبَدَنِكَ — 391

سورة هود

هُنَّ أَطْهَرَ لَكم — 244

سورة يوسف

أَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتْكاً — 252

بَعْد أمَهٍ — 250

سورة الإسراء

لقد عَلِمْتُ مَا أَنْزَلَ هَؤُلاَءِ 251

سورة الكهف

لكنْ أَنَا هُوَ اللهُ رَبِّي 297-296
وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالحَة غَصْبا 290

سورة طه

إِنَّ السَّاعَةَ آتِيةٌ أَكَادُ أُخْفِيها من نَفْسِي فَكيفَ أُظْهِرْكُمْ عَلَيْها 248

سورة النور

تَلِقُونَهُ 251

سورة الفرقان

فَقَد كَذَّبَ الكَافِرونَ فَسَوْفَ يكونُ لِزاما 291

سورة الشعراء

لِمَنْ حَوْلِه 298

سورة سبأ

فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الإِنْسُ أَنَّ الجِنَّ لَوْ كَانوا يَعْلَمونَ الغَيْبَ 291
مَا لَبِثُوا حَوْلاً فِي العَذَابِ المُهِين 291

رَبُّنَا بَاعِدَ بين أسْفارِنا 251

فُرِّغَ 252

سورة يس

زِقْيَة واحدَة 246

سورة ص

إنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعونَ نَعْجَةً أُنْثَى 248-247

سورة الشورى

حَم سق 293

سورة ق

وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الحَقِّ بِالمَوْتِ 294

سورة الواقعة

وطَلْعٍ مَنْضُود 246

سورة الجمعة

فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ الله 290

سورة الليل

والنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَالذَّكَرِ والأُنْثَى 291

سورة القارعة

كالصُّوفِ المَنْفُوشِ 246

سورة النصر

إِذَا جَاءَ فَتْحُ اللهِ وَالنَّصْرُ 294-293

سورة المسد

تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَقَدْ تَبَّ 291

سورة الفلق

مِنْ شَرّ مَا خَلَقَ 319-318

فهرس الأحاديث والآثار

-«أمر عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ألاّ يقرئ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود فوضع النحو» 458

- «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يامركم أن تقرؤوا القرآن كما علمتم» 258

- «إن هذا القرآن [أنزل على سبعة أحرف] فاقرؤوا ما تيسّر منه» 243

- «القراءة سنة، فاقرؤوا كما تجدونه» 258

- « لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: «يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتبا قط، قال: يا محمد، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف » 243

- «من عمل عَمَلاً ليس عليه أمرنا فهو رَدّ» 464

- «من اغْبَرّت قدماه في سبيل الله حرمهما الله على النار» 495

فهرس الكتب الواردة في المتن

1- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب	253
2- الإبانة في الراءات واللامات لأبي عمرو الداني	320
3- الأرجوزة المنبّهة لأبي عمرو الداني	260
4- الاقتصاد في القراءات السبع لأبي عمرو الداني	278
5- الانتصار لنقل القرآن لأبي بكر الباقلاني	253
6- إيجاز البيان في قراءة ورش عن نافع لأبي عمرو الداني	321
7- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة	244
8- التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب	321
9- التذكير في القراءات السبع لأبي عبد الله بن شريح	331
10- الترشيد في صناعة التجويد لأبي علي بن أبي الأحوص	449
11- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني	281
12- جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني	253
13- جامع القراءات لأبي بكر بن مجاهد	259
14- الجامع في القراءات لأبي معشر الطبري	265
15- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق التلاوة لمكي بن أبي طالب	458

16- السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد 258
17- القصيدة الحصرية لأبي الحسن الحصري 331
18- الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله بن شريح 330
19- الكامل في القراءات الخمسين لأبي القاسم الهذلي 269
20- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج 296
21- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء 303
22- المفردات في القراءات السبع لأبي عمرو الداني 346
23- المنتهى في أداء القراءات وطرقها لأبي الفضل الخزاعي 268
24- الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة لأبي عمرو الداني 362
25- نهاية الإتقان في تجويد القرآن لأبي الحسن بن شريح 451
26- الهادي إلى مذاهب القراء السبعة لأبي عبد الله بن سفيان القيرواني 283
27- الياءات لأبي بكر بن مجاهد 311

فهرس المصطلحات القرائية

ـ أ ـ

الإبدال 294

الاختلاس 285-286

الاختيار 255-264-266

الإخفاء 489

الإدغام 269-294-474

الإسكان 288-289

الإشباع 284-285-286

الإشمام 249-294-327-328-361-463-464-465-481-482

الإطباق 438-477-490

الإضجاع 466

الإظهار 294-325

الإمالة 269-281-314-342-345-348-352-358-359-360-362-365-366-371-373-386-397-404-408-410-411-412-429-438-466

-ب-

البتر 313

بين بين 324-397

-ت-

التخفيف 294

التحقيق 270-469

الترتيل 270-457-471-472

الترقيق 332-334-354-362-372-373-385-405-420-422-423-424-425

التجويد 459

التَّسْهيل 469-473-481-483

التشديد 294-445-446-451-452

التفخيم -385-388-406-408
424-425-427

التلاوة 459

التمام 297

التمكين 285

التمطيط 285

التهذيب 270

-ج-

الجهر 435

-ح-

الحدر 285-470

الحذف 297

-ر-

الرخاوة 435-436-445-450

الرواية 265-296-297

الروم -294-327-328-481
482-483

-س-

السكت -314

-ش-

الشاذ 254-255-301

-ط-

الطريق 265

-غ-

الغنة 437-478-485-487-
488-489

-ف-

الفتح 342-345

-ق-

القارئ 457

القلقلة 440-447

-ل-

اللحن 460-461

-م-

المتروك 255-254

المد 323-313

المقرئ 458

-هـ-

الهمز 280-249

الهمس 435

-و-

الوصل 276-447-491-492-493-494

الوقف 435-447-473-474-481-491-492-493-494

فهرس الأبيات المنظومة

1. أبيات مُنَبِّهة الحافظ أبي عمرو الداني:

كم من إمام فاضل معظم	وماهر في علمه مُقَدَّم	260
يشهر بالصِّدق وبالأمانه	والعلم بالقرآن والديانه	260
لكنه شَذَّ عن الجماعه	فلم يَرَ الناس لذا اتباعه	260
بل أسقطوا اختياره وما روى	من أحرف الذكر وكل ما قرا	260
إذ كان قد حاد عن الروايه	ونبذ الإسنادَ والحكايه	260
عمَّن مَضَى من علماء الناس	وقال بالرأي وبالقياس	260
وخلط الصحيح بالسقيم	والواهي المعلول بالسليم	261
فلا يجوز عندنا الصلاة	بحرفه ذاك ولا القِراة	261
لأنه ليس له اتِّصال	بالمصطفى فهو لِذا مُحَالُ	261
هذا الذي عليه الإجماع	وقاله الأصحاب والأتباع	261
فمنهم من ساكني المدينه	يزيد السعدي ذو السكينه	261
وهو أبو وجزة أروى الخلق	لخبر مع عفة وصدق	261
ومنهم محمد اليماني	وابن مُحَيْصن أخو البيان	261
ومنهم من ساكني العراق	عبد الإله بن أبي إسحاق	262

ونصر بن عاصم الليثي ... والجحدري عاصم البصري 262

وقعنب والثقفي عيسى ... ولم يَزَلْ مُقَدَّماً رئيسا 262

والفُرقُبِيّ وأبو أناس ... ثم أبو البلاد والرؤاسي 263

ومنهم من ساكني الشآم ... شريح الحمصي ذو التمام 263

وابن أبي عبلة إبراهيم ... وهو شيخ ثقة قديم 264

وابن قطيب وأبو البرهسم ... عمران وهو منهم مقدّم 264

عنه أتت حروف أَهْلِ حِمْصٍ ... وهو مخالف لكل شخص 264

ومثل هؤلاء ممن شَذّا ... عن الجماعة وصَار فَذّا 264

ناس كثير ذكرهم يطول ... وفيهم المشهور والمجهول 264

تركْتُ تَسْمِيتهم لِذَاكا ... فَاطَّرِحَنْ جميعَ ما أَتَاكَا 264

عنهم وءان سُطِّرَ في كتاب ... أو وافق القوي في الإعراب 264

واقرأ بما قرأ به الأكابر ... من الصحيح المنتقى والسائر 264

وهو الذي الآن بأيدي الأئمه ... من مذهب القراء والأئمه 264

وأهل الاختيار لِلْحُروف ... والميز للسقيم والمعروف 272

جماعة كلهم إمام ... مقَدم أولهم سلّام 272

وهو الذي يعرف بالطويل ... إمام كل فاضل جليل 272

أقرأ باختياره الأنَاما ... ولم يَزَلْ مُقَدَّماً إماما 272

وبعده صاحبه يعقوب ... ثم إمام مصره أيّوب 272

كلاهمـــا أقـــرأ باختيـــاره وحَمَـــلَ النـــاس عـــلى إظهـــاره 272
ثـــم عبيـــد الله والجعفـــي حســـين الثقـــة والنحـــوي 272
شـــيبان وابـــن صـــالح عـــلي والأزرق بـــن يوســـف الكـــوفي 273
كلهـــم اختـــار مـــن الحـــروف مـــا قـــد روي وصـــح التوقيـــف 273
عـــن النبـــي وعـــن الأســـلاف النـــاقلين أحـــرف الخـــلاف 273
وابـــن يزيـــد القـــاري الفقيـــه عبـــد الإلـــه الفاضـــل النبيـــه 273
وهـــو الـــذي يعـــرف بالقصـــير قـــدوة كـــل عـــالم شـــهير 273
أقْـــرَأَ باختيـــاره مُجَـــرّدا ولم يكـــن لغـــيره مُجَـــوِّدا 273
والقاســـم الإمـــام في الحـــروف أبـــو عبيـــد صـــاحب التَّصْـــنيف 273
اختـــار مـــن مـــذاهب الأئمـــة مـــا قـــد فَشـــا وصَـــحّ عنـــد الأمـــه 274
وذاك في تَصْـــنِيفه مسَـــطّر مُعَلَّـــلٌ مُبَـــيَّنٌ مُحَـــرَّر 274
وابـــن هشـــام خلـــف البَـــزّار مقـــرئ مـــصره لـــه اختيـــار 274
أقـــرأ آخـــذاً بـــه وكَانَـــا لا يمنـــع الأخْـــذَ بـــه إنســـانا 274
وَسَـــهْل العـــالم في الأداء اختـــار مـــن مـــذاهب القـــراء 274
حروفـــا اقـــرأ بهـــا اصـــحابه وكلهـــا ضَـــمَّنَه كِتَآبـــه 274
وابـــنُ زيـــاد وهـــو الفـــراء لـــه اختيـــار مـــا بـــه خَفَـــاء 274
عَلَّلَـــه بواضـــح الإعـــراب ومـــا رواه عـــن ذوي الألبـــاب 274
ونجـــل ســـعدان لـــه اختيـــار سَـــطَّرَه لَـــيْسَ لـــه اشْـــتِهَار 274

وابـــن جُبَـــيْر وهـــو الكـــوفي ... لـــه اختيـــار ثابـــت قـــوي 275
لكنـــه اعتَمـــد في الإقـــراء ... عـــلى الـــذي روى عـــن القـــراء 275
والأصـــبهاني بـــن عيســـى اختـــارا ... مـــن مـــذهب الأئمـــة اختيـــارا 275
لمـــا يَجِـــدْ فيـــه عـــن الأداء ... وجُلّـــه مـــن مـــذهب الكســـائي 275
أقـــرأ باختيـــاره زمانـــا ... محتَسِـــباً وعَمَّـــرَ الْبُلْـــدانا 275
والطـــبري صَـــاحبُ التفســـير ... لـــه اختيـــار لـــيس بالشـــهير 275
وهـــو في جامعـــه مـــذكور ... وعنـــد كـــل صـــحبه مشـــهور 275
هـــؤلاء أهـــل الاختيـــار ... لأحـــرف القـــرآن في الأقطـــار 275
ثمـــة صـــنف أبـــو عُبيـــد ... كتابـــه مقيـــدا بقيـــد 316
مـــن المعـــاني ومـــن الإعـــراب ... فهـــو في الكتـــب كالشـــهاب 316
ثـــم تـــلاه ســـهلٌ البـــصريّ ... وهـــو أبـــو حـــاتم النحـــوي 318
فصـــنّف الحـــروف والمقـــاري ... ولم يقيـــد ذاك بالآثـــار 316
لكنـــه بـــالغ في التعليـــل ... مـــن غـــير إســـهاب ولا تطويـــل 316
وطعنُـــه فيـــه عـــلى الزيـــات ... لأجـــل أحـــرف مـــن القـــراة 316
قرأهـــا تضـــعف في القيـــاس ... معصـــية عنـــد إلـــه النـــاس 317

نظم القصيدة الحصرية

وإن ســـكنت واليـــاء بعـــد كمـــريم ... فرقـــق وخطـــئ مـــن يفخـــم بـــالقهر 331

نظم الشاطبية

وما بعده كسر أو اليا فما لهم	بترقيقه نص وثيق فيمثلا	334-377
وما لقياس في القراءة مدخل	فدونك ما فيه الرضا متكفلا	334-377-415
وقبل (يئسن) الياء في اللاء عارض	سكونا أو أصلا فهو يظهر مسهلا	473-475
وغنة تنوين ونون وميم إن	سكن، ولا إظهار في الأنف يُجتلى	477-478-
فأبدله عنه حرف مد مسكنا	ومن قبله تحريكه قد تنزلا	479
وحرك به ما قبله متسكنا	وأسقطه حتى يرجع اللفظ أسهلا	479
سوى أنه من بعد ما ألف جرى	يسهله مهما توسط مدخلا	479
ويبدله مهما تطرف مثله	ويقصر أو يمضي على المد أطولا	479
وما قبله التحريك أو ألف محر	ركا طرفا فالبعض بالروم سهلا	479-482
ومن لم يرم واعتد محضا سكونه	وألحق مفتوحا فقد شذّ موغلا	479
وكل لدى اسم الله من بعد كسرة	يرققها حتى يروق مرتلا	420
كما فخموه بعد فتح وضمة	فتم نظام الشمل فصلا وفيصلا	420
ووصلك بين السورتين فصاحة	وصل واسكتن كل جلياه حصلا	491

فهرس الأبيات والشواهد الشعرية الواردة في قسم الدراسة

وما عنده مجد تليد ولا له	من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا	169
وولّوا فرارا والرماح تنوشهم	وفي كل وجه وجهوا له مرقب	170
سالت هذيلٌ رسول الله فاحشة	ضلت هذيل بما سالت ولم تصب	170
إذا كنت تهوى من نأت عنه داره	فحسبك ما تلقى من البعد	83
فيا ويح صب قد تضرم ناره	وواحرّ قلب ذاب من شدة الوجد	83
أألحق أن دار الرباب تباعدت	أم انبت حبلٌ أن قلبك طائر	173
سالتاني الطلاق أن رأتاني	قل مالي قد جئتماني بنكر	171
جزى الله الرواب جزاء سوء	وألبسهن من جرب قميصا	171
فإن يك غثا أو سمينا فإنني	سأجعل عينيه لنفسه مقنعا	172
فقلت: لها جودي فقالت مجيبة	أألجد هذا منك أم أنت هازل	172
ليس الخمول بعار	على امرئ ذي جلال	81
فليلة القدر تخفى	وتلك خير الليالي	81
ما كعبد المليك كاتب خط	بارع النحو في الخطوط قديم	228
فاق خط ابن مقلة وابن باق	وابن جِبِّير عند أهل الفهوم	228
فبت لدى البيت العتيق أخيله	ومطواي مشتاقان لهْ أرقان	173
أألخير الذي أنا أبتغيه	أم الشر الذي هو يبتغيني	173
وأشرب الماء ما بي نحوه عطش	إلا لأن عيونهْ سيلُ واديها	173

فهرس الأعلام

-أ-

ابن الأبار 33-81-227

إبراهيم مصطفى 187

ابن يزيد النخعي 266

ابن الأبرش(أبو القاسم) 228

إحسان عباس 18-21

ابن أبي الأحوص (ابن الناظر) 36-186-449-459

الأخفش (سعيد بن مسعدة) 131-279-306-307-324-464-

الأخفش (هارون بن موسى) 277-280

ابن الأزرق (الأديب) 33-277

ابن الأزرق (الفقيه) 35

الأزرق (أبو يعقوب)

أبو الأزهر (عبد الصمد العتقي) 289-379

الأشعري (أبوالحسن)

الأعشى (ميمون بن قيس) 169
الأصبهاني (محمد بن عيسى) 505-275-267
الأعلم الشنتمري 174
الأعمش(سليمان بن مهران) 298-266-43
الأنطاكي (أبو الحسن) 279-189
ابن الأنباري 20
الأهوازي (أبو علي) 312-219-109-98
أوتوبرتزل 277
أيوب السختياني 246

-ب-

ابن الباذش (أبو جعفر) 20
الباقلاني (أبو بكر) 296-253-186
أبو بحرية (السكوني) 265-90
البخاري (الإمام) 506-101
ابن برزة 382
أبو البرهسم 505-264
ابن بري(التازي) -194-109-100-94

235-234-213-202

البزي 325-312-311-308

البسطي(علي بن عيسى) 106

البسطي 228

ابن بشكوال 19

البغدادي (عبد القادر) 179

البقنّي (أبو جعفر) 105

البلفيقي(ابن الحاج) 96-94-92-91

ابن بيبش (أبو عبد الله العبدري) 96-93

البيَّاني (محمد بن إبراهيم) 88

-ت-

التجيبي (صاحب البرنامج) 184-23

الترمذي 506-243

التميمي (أبو طاهر) 228

التنبكتي(أحمد باب) -94-93-92-89-87
-107-106-105
-113-111-108

التنوخي (أبو القاسم) 292

التهامي الراجي 28
توفيق العبقري 452-283

-ث-

ثروت عكاشة 263
ثعلب (اللغوي) 259-101-92

-ج-

ابن جابر الهواري 41
ابن جابر الواد آشي 41
الجاحظ 171
ابن الجَبير (محمد بن زكرياء) -224-107-106
الجدَلي(أبو جعفر) 86
الجرمي 432
ابن الجزري(المقرئ) -27-25-23-20-19
-39-37-36-35-34
-87-86-78-42-41
-106-94-93-92
-204-152-110
-235-206-205
-250-249-244

-261-259-254
-267-266-265
-271-269-268
-276-275-274
-295-280-278

الجزولي (أبو عبد الله القاضي) 90
الجعبري 59-28-27
الجلودي (أبو أحمد) 102
جميل بن معمر (الشاعر) 172
ابن جني (أبو الفتح) -146-143-123
488-372-315-187
الجهضمي (نصر بن علي) 469
الجوهري (صاحب الصحاح) 310-281-174
الجويني (إمام الحرمين) 315

-ح-

أبو حاتم السجستاني -315
حاتم صالح الضامن 318-19
ابن الحاج الفاسي 31

ابن الحاجب (النحوي) 256-421
حاجي خليفة 278-298
حازم سعيد حيدر 180-293
ابن حبان 258-293
الحجاج بن يوسف الثقفي 295
ابن حجر العسقلاني 88-94-106-107-111-235-459
حسان بن ثابت 169
ابن الحداد (أبو إسحاق) 57
الحسن البصري 246 - 383
حسن صدقي 27
أبو الحسن المريني 67-68-91
حسن هنداوي 359
حسن الوكاك 180-260-274-317
الحصري (أبو الحسن) 56-57-59-151-183-282-331
الحفار(أبو عبد الله) 158-161-204-206-220-338

حفص (المقرئ) 324-491-492
الحلواني (أحمد بن يزيد) 260-270-282-285-304-308-309-313-460
حماد بن زيد 260
حمزة بن حبيب الزيات 266-272-316
حميد بن قيس 268-505
الحميدي (صاحب جذوة المقتبس) 16
ابن حميل (أبو الحسن) 31
أبو حنيفة ﷺ 285
أبو حيان الأندلسي 30-38-40-90-219-245-246-253-452

-خ-

ابن خالويه (اللغوي) 173-244-245-246-248-263-292
الخزاعي (أبو الفضل) 178-268-423
الخزرجي (ضياء الدين) 102

الخطابي (شارح سنن أبي داود) 462

ابن الخطيب 32-37-65-67-69-
70-71-72-73-77-
226-271

ابن خلدون 85-89-90-91

خلف بن هشام 191-260

ابن خلّكان 20-331

أبو خليد الحكمي 305

خليفة بن خياط 262-272-382

الخليل بن أحمد الفراهيدي 381

ابن خير الإشبيلي 184-185-267-
278-279-284-
454-455

ابن خيرون 17

- د -

الداجوني (أبو بكر) 275-324-349

الداني (أبو عمرو الحافظ) 143-144-154-
263-274-277-
278-279-282-

-288-287-284
-299-298-292
-307-306-304
-312-310-308
-318-316-314
322-320-319

أبو داود السجستاني 315
داود بن شبل بن عباد 307
داود بن أبي طيبة 288
الداودي (صاحب طبقات المفسرين) 279-181-180
ابن دريد (أبو بكر) 435
الدقون (أبو العباس) 216
الدوري (أبو عمر) 384

ـ ذ ـ

ابن ذكوان 466
الذهبي (الحافظ) -180-46-23-19
-183-182-181

-ر-

الرازي (المفسر) 293-295-296
ابن أبي الربيع السبتي 93-104-112-332
ابن رشيد السبتي 93-452
رضوان النصري (الحاجب) 226
الرعيني(أبو جعفر) 501
رمضان عبد التواب 170
الرندي(أبو علي) 501
رويس (محمد بن المتوكل) 249-266
الرؤاسي (أبو جعفر) 263

-ز-

الزُّبَيْدي (أبو بكر) 16
ابن الزبير الغرناطي 32-36-83-84-90-93-104-451-
الزجاج (أبو إسحاق) 296-310-316-421-303
الزجاجي (أبو القاسم) 173
أبو زرعة الدمشقي 277-302-309-311

الزمخشري 228-316-245
ابن أبي زمنين 99
ابن زنجلة 297-400
زهير غازي زاهد 334
زيد بن ثابت 258-320-503
زيد بن علي 39-244-318
زيد بن عمرو بن نفيل 174

-س-

ابن سابق (أبو بكر) 504
السبكي (تاج الدين) 256
السخاوي (شمس الدين) 25-105-226
السخاوي (علم الدين) 26-27
السدوري (أبو الحجاج) 27-93-265
السراج 26-108
ابن سراج 41
سعد بن عبادة (رضي الله عنه) 66
ابن سعدان 267-274-481

ابن سعيد الأندلسي 80

سعيد بن جبير -244-247-252
-261-264-294
296-300

أبو سعيد المريني 92

سعيد بن المسيب 319

سفيان الثوري 270

سفيان بن عيينة 469

ابن سفيان القيرواني 101-180-283

سلّام الطويل 215-266

سلمة بن عاصم 274

سليمان بن نجاح 281

السماتي (أبو الأصْبغ) -33-34-35-453
461

ابن السَّميفع 265

السمين الحلبي 33

السهيلي (أبو القاسم) 82

ابن سوار (أبو طاهر) 184

السوسي (أبو شعيب) 134-156-346
سيبويه 168-171-315-336-376-381
السِّيرافي 262
السيوطي (جلال الدين) 278

-ش-

ابن الشاط 108
الشاطبي (أبو إسحاق) 134
الشاطبي (أبو القاسم) 134-146-152-157-473-492-495
أبو شامة(شهاب الدين) 27-46-157-339
الشاهد البوشيخي 19
شجاع (بن أبي نصر) 267-382
الشذائي(أبو بكر) 281-324
ابن شريح (أبو الحسن) 24-38-333-376-451
ابن شريح (أبو عبد الله) 24-82-99-109-330

شريح بن يزيد(أبو حيوة) 263-261
الشريف الغرناطي 89
ابن شيطا(أبو الفتح) 281
الشقوري(أبو جعفر الحميري) 87
الشعبي 263
شعلة (إبراهيم بن عمر) 28
شكري فرحات 179
ابن شنبوذ 290-306-312-324-480
الشهاب الأُبَّذي 105
الشيرازي (نصر بن عبد العزيز) 282

-ص-

صالح بن إدريس 276-306
صالح بن عبد الملك (أبو الحسن) 31
الصدفي (أبو علي) 21-24-332
الصفدي(صاحب الوافي) 38-267

-ض-

الضحاك 245-291

-ط-

الطبري (محمد بن جرير) 258-275-282-290

الطبري (أبو معشر) 145-255

ابن الطحان (المقرئ) 33

ابن الطفيل العبدري 331

طلحة بن مصرّف 265

الطلمنكي(أبو عمر) 33

أبو الطيب (اللغوي) 322

-ع-

عائشة (رضي الله عنها) 245-267

عادل السيد 243-294

ابن عاشور (محمد الطاهر) 228

ابن عاصم (أبو بكر) 244-272

عاصم بن بهدلة 272

عاصم الجحدري 262-265-382

عاصم بن أبي الصباح 262
عاصم (المقرئ) 263-262
ابن عاصم (أبو يحيى) 111
عامر الشعبي 258
العباس بن إبراهيم التعارجي 92
ابن عباس (رضي الله عنه) 293-291-245
ابن عبد البر(الحافظ) 256-248-101
عبد الحسين الفتلي 40
عبد الرحمن الداخل 16
عبد الرحمن السايب 215
عبد السلام شقور 88
عبد السلام الهراس 80
عبد الفتاح إسماعيل شلبي 178
عبد الفتاح بحيري 177
العبقسي(أبو الحسن) 18
عبد العزيز رباح 177
عبد العزيز المريني(السلطان) 72

عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي 262
عبد الله أمين 187
عبد الله بن باذان 382
عبد المجيد قطامش 182-33
عبد الله بن عامر (المقرئ) 505-379
عبد الله عنان 75-70-67
ابن عبد المجيد اليماني 262-259
عبد المهيمن طحان 279-258-253-184
عبد الهادي حميتو 38-21-19-23-
117-113-105-
279-211-118
عبد الوهاب (القاضي) 103
ابن أبي عبلة 508-264
عتبة بن حماد 274
عثمان (رضي الله عنه) 500-300-293-254
ابن العربي(أبو بكر) 501-231-103-59
ابن عرفة (أبو عبد الله) 44
عروة بن الزبير 258

عزت عبيد الدعاس 295-243
ابن عصفور الإشبيلي 175-174
ابن عظيمة (أبو الحسن) 188
العطاردي (أبو رجاء) 252
عطية عامر 20
ابن عطية(المفسر) 253
ابن عساكر(المؤرخ) 31
العكبري(النحوي) -287-249-245
-301-300-296
308-302
العلاف(البصري) 383
علي بن أبي طالب 291-258-251-246
عمر بن الخطاب(رضي الله عنه) -300-290-258
501-458
عمرو بن عبيد 319-318-296
أبو عمرو بن العلاء(المقرئ) -140-139-110
-244-210-166
-265-262-261
-280-269-268

382-319

عمرو بن فائد 319-245

أبو عوانة 260

ابن عياش (أبو بكر) 323-267-265

عياض (القاضي) 24-20

عيسى بن عمر الثقفي -382-262

عيسى بن وردان 285-265

-غ-

الغازي بن قيس -17

الغالب بالله 66

غانم قدوري الحمد -279-258-182

351-321-320

الغزالي (أبو حامد) 102

الغساني(عبيد الله بن علي) 36

ابن غلبون (أبو الحسن) 394-368-344-325

ابن غلبون (أبو الطيب) 322-246-178-18

الغندجاني 172

الغني بالله (الحجاج بن يوسف الأول) 67
(الغني بالله (الحجاج بن يوسف الثاني) 67

ـ ف ـ

فارس بن أحمد (أبو الفتح) 412-407
الفارسي (أبو علي) 101-110-132-
140-172-178-
213-295-307-
308-309-398-464
فاطمة بيت اليونيني 41
ابن الفخار البيري 91
الفراء (أبو زياد) 132-144-279
ابن فرحون 37-89-271
ابن الفرضي 17-279
الفرقبي (زهير بن ميمون) 263
الفضل بن شاذان 267
ابن فُليح (أبو إسحاق) 306-308-469
ابن فورك (أبو بكر) 502-503

-ق-

القاسم بن سلام (أبو عبيد) -267-274-282
505-503

ابن القاصح: -28-286-287-317
-494

ابن القاضي(المؤرخ) 208

ابن القاضي(أبو زيد) 37-116-208-210

ابن قاضي شهبة 267

قالون (عيسى بن مينا) -192-198-283
285-286-471

القالي (أبو علي) 102

ابن قتيبة الدينوري -98-122-145-172
-187-247-261
263-269

قتيبة بن مهران 269

القرافي (شهاب الدين) 78-106-171

القرطبي(المفسر) -171-172-290
-291-293-294
-295-296-297

400-308-300

القسطلاني 270-29-28-25

قعنب (أبو السّمال) 262

القفطي 278-263-259

القلصادي 107

القلانسي(أبو العز) 269

قنبل 276-281-295-
308-310-312-313

ابن القوطية 16

القيجاطي(أحمد بن جعفر) 81

القيجاطي (أحمد بن سماعة) 82

القيجاطي(أبو إسحاق الطائي) 81

القيجاطي(أبو البركات القلطي) 81

القيجاطي(أبو الحسن) 36-78

القيجاطي(ابن خدريال) 83

القيجاطي(ابن أبي ركب) 84

القيجاطي(السوّاس) 84

القيجاطي(أبو العباس) 81
القيجاطي(عبد الحق بن قاسم) 82
القيجاطي(عبد العزيز بن يبقى) 84
القيجاطي(عبد الغفور) 82
القيجاطي(أبو عبد الله القارجي) 83
القيجاطي(أبو عبد الله بن يبقى) 83
القيجاطي(علي بن محمد) 82
القيجاطي(أبو عمرو الغافقي) 85
القيجاطي(عيسى بن عبد العزيز) 83
القيجاطي(محمد بن عبد الجليل) 84
القيجاطي(ابن يربوع) 83

-ك-

الكتاني (عبد الحي) 108
ابن كثير (المقرئ) -246-245-244
-288-261-247
-310-306-305
484-324-313
ابن كرز (أبو الحسن) 383

الكسائي (محمد بن أحمد) -145-134-129
-245-244-162
-249-247-246
-281-275-251
-312-288-282
-400-384-383
481-463

كريمة قاسم الطويل 79

-ل-

ابن لب (فرج أبو سعيد) 89-88-45-42
اللوشي (أبو عبد الله) 278-111-97-94
اللؤلؤي (أبو جعفر) 382-262
ابن أبي ليلى 245

-م-

مالك بن أنس (الإمام) 264
ابن مالك الأندلسي 102-29
مالك بن حريم الهمذاني 173
المازني (أبو عثمان) 445-336-297-188

المبرد (محمد بن يزيد) -244-174-173
315-296

المثقب العبدي (الشاعر) 174

المجاري (صاحب البرنامج) -92-90-89-88-78
-100-98-96-94
-110-105-101
-116-115-111
215-214

ابن مجاهد (المقرئ) -221-179-150
-259-251-247
-289-282-280
-310-309-308
-316-314-313
-351-334-317
484-483

مجاهد بن جبر 270-269-261

مجاهد العامري (الأمير) 55

ابن المجراد (أبو الفضل) 213-212

محمد بالوالي 195

محمد بن تاويت الطنجي 16-17

محمد ابن شريفة 76-96-108-228

محمد شفاعت رباني 182

محمد(ﷺ) 258-461-498-
500-501-503-506

محمد علي الضباع 28

محمد غوث الندوي 20-179

محمد كمال شبانة 65

محمد المختار العبادي 65

ابن محيصن(المقرئ) 261-265-296-313

محي الدين رمضان 20-179-253-299-
492

ابن مخلوف التونسي 92-105-107

ابن المديني (علي) 17

ابن مرزوق (الجد) 89-90

ابن مرزوق (الحفيد) 108

ابن مزني 11

ابن مسرّة (أبو مروان) 228

مسعود بن جموع السجلماسي 214
مسلم (الإمام) 102
ابن مسمغور (أبو عبد الله) 37
المسيّبي (إسحاق) 469
معاذ بن جبل (رضي الله عنه) 265-264
ابن مغيث (أبو الحسن) 228-227
المقريزي 80
ابن مقسم (أبو بكر) 480-381
مكحول الشامي 319
مكي بن أبي طالب -99-54-19-18
-133-102-100
-159-150-139
-253-208-181
-322-318-256
333-330-329
المهدوي (أبو العباس) -205-184-153-55
380-376-333-253
المنتوري (أبو عبد الله) -78-77-45-36-11
-105-101-92-89

-160-115-110
-231-230-217
-235-234-233
244-239-238

ابن ميمون (أبو عبد الله) 87-239
ميمون الفخار (أبو وكيل) 356-211-208-161

-ن-

نافع بن أبي نعيم -244-156-118-17
-247-246-245
-265-262-248
-286-285-271
-368-302-288
-412-408-378
-463-451-449
-471-469-467
-501

نبيه بن الحجاج 174
النحاس(أبو جعفر) -145-101-99-43
322-315-309-284

ابن النديم 263-264-274-292
أبو نشيط 471
نصْر بن علي 313-382
نصر بن يوسف المجاهدي 322
نظيف بن عبد الله 322
أبو النعيم رضوان (القائد) 69
نعيم بن مَيسرة 263
نعيم بن يحيى 263
النقاش(أبو بكر) 273-277-279-
280-281-382-383

-هـ-

هارون بن موسى (الأعور) 262
ابن أبي هاشم (عبد الواحد) 276-277-278-
281-283
ابن هذيل (أبو الحسن) 332
الهذلي (أبو القاسم) 146-186-248-
262-269-271-
276-312-317-318

الهروي(أبو ذر) 18

هشام بن عمار 278-281-282-
288-305-306-
281-282

الهواري (أبو موسى) 43

-و-

الواد آشي (أبو جعفر) 110-229

ابن واصل 267-484

أبو وجزة السعدي 261

ورش (عثمان بن سعيد) 170-187-283-

ابن وضاح (أبو بكر) 17

الونشريسي (أبو العباس) 44-90-105-
107-110-226-497

-ي-

ياسين أحمد السّواس 19

ياقوت (الحموي) 20-21-184

يحيى بن آدم 323-382

يحيى بن سَلاّم 99

يزيد بن قطب السكوني 261-264-265

يزيد بن القعقاع (أبو جعفر) 265-271-505

اليزيدي (أبو محمد) 267-275-
281-283-300-
302-346-348-
350-352-384-484

يعقوب الحضرمي 262-266-384

يعلى بن مسلم 175

ابن يعيش (شارح المفصل) 172

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

أولا: المصادر المخطوطة

- إيجاز البيان المنسوب خطأ لأبي عمرو الداني مصورة عن مخطوطة المكتبة الوطنية بباريز تحت رقم 592 (في مكتبة الشيخ محمد السحابي).
- إيضاح الأسرار والبدائع بشرح الدرر اللوامع لابن المجراد، مصورة عن مخطوطة الخزانة العامة بالرباط برقم 2994 (في مكتبة الشيخ محمد السحابي).
- بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير، مصورة عن مخطوطة خاصة (في مكتبة الشيخ محمد السحابي).
- جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية 3/ قراءات (في مكتبة الشيخ محمد السحابي).
- الجامع في القراءت (سوق العروس) لأبي معشر الطبري مصورة مكتبة برلين برقم PM 593 403(في مكتبة الشيخ محمد السحابي).
- رحلة ابن رشيد السبتي (ملء العيبة) السفر السادس مصورة الدكتور عبد الهادي حميتو عن نسخة الاسكوريال رقم 1737.
- الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع لمسعود بن جموع السجلماسي مصورة الشيخ محمد السحابي مخطوط خزانة القرويين بفاس رقم 1039.

- الزهر اليانع في قراءة الإمام نافع لأبي عبد الله الصفار، مخطوط بخزانة القرويين بفاس برقم 1039.
- شرح الدرر اللوامع للمنتوري، مصورة عن مخطوطة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 409 ك (في مكتبة الشيخ محمد السحابي).
- شرح القصيدة الخاقانية لأبي عمرو الداني، مصورة عن مخطوط الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (في مكتبة د. عبد الهادي حميتو).
- طبقات المالكية لمجهول، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 3928د.
- الفجر الساطع شرح الدرر اللوامع لابن القاضي، مصورة الخزانة العامة بالرباط برقم 989 (في مكتبة الشيخ محمد السحابي).
- فهرس السراج، مخطوط الخزانة الحسنية برقم 10929.
- فهرس المنتوري، مخطوط الخزانة الحسنية برقم 1578.
- الكامل في القراءات الخمسين لأبي الفضل الخزاعي، مصورة عن مخطوطة مكتبة الأزهر (في مكتبة الشيخ محمد السحابي).
- مختصر الإحاطة لأبي جعفر البقني، مخطوط الخزانة العامة بالرباط تحت رقم D1582.
- مرشد القاري إلى تحقيق معالم المقاري، لأبي الأصبغ السماتي، مصورة عن مخطوطة تشستر بتي بإيرلاندا تحت رقم 9325/ 4.
- مسائل في القراءات لأبي عبد الله القيجاطي، مخطوط الخزانة العامة تحت رقم 988 ق.

- المنتهى في أداء القراءات وطرقها لأبي الفضل الخزاعي، مصورة عن نسخة الجامعة الإسلامية (في مكتبة الشيخ محمد السحابي).
- الهادي إلى مذاهب القراء السبعة لابن سفيان القيرواني. مصورة عن مخطوطة آيا صوفيا برقم 59 (في مكتبة د. عبد الهادي حميتو).

ثانيا المصادر والمراجع المطبوعة

- الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال، عبد الله عنان. لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر ط 2.
- الإبانة في معاني القراءات لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق ط 1.
- إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة، تحقيق محمود بن عبد الخالق بن محمد جادو، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- إتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي. تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل عالم الكتب / مكتبة الكليات الأزهرية ط 1.
- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب، تحقيق عبد الله عنان، مكتبة الخانجي مصر.
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة بيروت، ط1.
- أحكام قراءة القرآن للشيخ محمود خليل الحصري، عني بنشره محمد طلحة وبلال منيار، المكتبة المكية ط 1.

- أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام مصر.
- اختصار القدح المعلى لابن سعيد الأندلسي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري/ دار الكتاب اللبناني.
- أخلاق حملة القرآن للآجري، تحقيق د. فاروق حمادة، دار الثقافة المغرب ط1.
- الإدغام الكبير لأبي عمرو الداني، تحقيق د.زهير غازي أحمد، عالم الكتب بيروت ط1.
- أزهار الرياض للمقري، تحقيق جماعة من الأساتذة. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.
- الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى- للناصري، تحقيق ولدي المؤلف، دار الكتاب الدار البيضاء.
- الاستكمال لأبي الطيب بن غلبون، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط 1/ 1991.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لابن عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل الرياض ط1.
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت ط1.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهري غازي زاهد، عالم الكتب/ مكتبة النهضة العربية، بيروت ط2.

- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين بيروت ط 7.
- الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام للعباس بن إبراهيم، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية الرباط 1970.
- أعلام مالقة لابن عسكر وابن خميس، تحقيق د. عبد الله الترغي، دار الأمان/ دار الغرب الإسلامي، ط 1.
- أعلام المغرب العربي، عبد الوهاب بنمنصور المطبعة الملكية الرباط 1977.
- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للشيخ محمد راغب الطباخ. نشرة محمد كمال دار القلم العربي، حلب ط2.
- أعمال الأعمال لابن الخطيب، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المكشوف بيروت.
- أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي. تحقيق علي أبو زيد وآخرين. دار الفكر المعاصر بيروت. دار الفكر. دمشق. ط1.
- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رشيد السبتي. تحقيق د. محمد الحبيب بلخوجة. الدار التونسية للنشر.
- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش. تحقيق د. عبد المجيد قطامش. منشورات جامعة أم القرى. ط1.
- ألف سنة من الوفيات لابن قنفذ. نشره عادل نويهض. دار الآفاق الجديدة. بيروت.
- الأمالي لأبي إسحاق الزجاجي. تحقيق عبد السلام هارون. دار الجيل، بيروت. ط2.
- الإمام أبو عمرو الداني وكتابه «جامع البيان» للدكتور عبد المهيمن طحان. مكتبة المنارة بمكة المكرمة. ط 1.

- إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عبد المجيد خان. دار الكتب العلمية. بيروت. ط2.
- إنباه الرواة بأنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري بتحقيق محي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى 1972، مصر.
- أوصاف الناس في التواريخ والصلات والزواجر والعظات لابن الخطيب، تحقيق د. محمد كمال شبانة. منشورات وزارة الأوقاف المغربية.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، نشرة الشيخ عرفان العشا حسونة، دار الفكر ـ بيروت.
- البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق د. عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر. ط1.
- برنامج التجيبي. تحقيق عبد الحفيظ منصور. الدار العربية للكتاب ـ ليبيا ـ تونس. 1981.
- برنامج شيوخ الرعيني. تحقيق إبراهيم شبوح. دمشق. 1962.
- برنامج المجاري. تحقيق د. محمد أبو الأجفان ورفيقه. دار الغرب الإسلامي. بيروت.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دارالفكر ـ بيروت ـ ط 3.

- البسطي آخر شعراء الأندلس للدكتور محمد بنشريفة. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط 1.
- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع السبتي. تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط1.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبي. تحقيق د. روحية عبد الرحمن السويفي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط1.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. بيروت.ط 2.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزابادي. تحقيق محمد المصري. دمشق. 1972.
- البيان في عد آي القرآن لأبي عمرو الداني. تحقيق د. غانم قدوري الحمد. منشورات مركز مخطوطات التراث والوثائق. الكويت.
- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري. تحقيق د. طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة. 1400هـ.
- البيان والتبيّن للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون. دار الفكر. بيروت. ط 4.
- تاج العروس من جواهر القاموس للمرتضى الزبيدي. تحقيق جماعة من الأساتذة. ط / الكويت.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير الأعلام للذهبي. تحقيق د. عمر عبد السلام التدمري. دار الكتاب العربي. بيروت .ط1.

- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. دار الكتب العلمية. بيروت.
- تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق د. أكرم ضياء العمري. دار طيبة. الرياض 1985.
- تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية. تحقيق إسماعيل عربي. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر
- تاريخ العلماء والرواة بالأندلس لابن الفرضي. تصحيح عزت العطار الحسيني. مكتبة الخانجي. مصر
- تاريخ قضاة الأندلس للنباهي. دار الآفاق الجديدة. بيروت.
- تاريخ المسلمين وآثارهم بالأندلس. د. عبد العزيز سيد سالم. دار النهضة العربية. بيروت.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة. تحقيق السيد أحمد صقر. المكتبة العلمية. المدينة المنورة. ط3.
- التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب. تحقيق د. محمد غوث الندوي. ط/ الهند.
- التبصرة والتذكرة للصيمري. تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. منشورات جامعة أم القرى. مكة المكرمة. ط 1.
- التبيان في إعراب القرآن العكبري. تحقيق محمد علي البجاوي. دار الجيل . بيروت. ط1.
- تحبير التيسير لابن الجزري. دار الكتب العلمية. بيروت. ط1.

- التحديد والإتقان لأبي عمرو الداني. تحقيق د. أحمد عبد التواب الفيومي. مكتبة وهبة. مصر. ط1.
- تذكرة الحفاظ للذهبي. تصحيح عبد الرحمن المعلّمي اليماني. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن بن غلبون. تحقيق الشيخ أيمن رشدي سويد. منشورات الجماعة الخيرية. جدة.
- ترتيب المدارك للقاضي عياض. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. المغرب.
- التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا. تحقيق محمد بن تاويت الطنجي. دار الكتاب اللبناني. بيروت. 1979.
- تعريف الخلف من رجال السلف. تحقيق د. محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ. نشر- مؤسسة الرسالة/ المكتبة العتيقة. ط 1.
- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو الداني. تحقيق د. التهامي الراجي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وتحقيق الشيخ محمد السحابي. سلا. المغرب.
- تكملة الصلة لابن الآبار. تحقيق د. عبد السلام الهراس. دار المعرفة . المغرب.
- التكملة لوفيات النقلة للمنذري. تحقيق د. بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط3.

- التمهيد في علم التجويد لابن الجزري. تحقيق د. علي حسين البواب. مكتبة المعارف. الرياض. وتحقيق د.غانم قدوري الحمد. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد لابن عبد البر. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. المغرب.
- تهذيب الأسماء واللغات للنووي. إدارة الطباعة المنيرية. تصوير دار الكتب العلمية.
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني. مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية. الهند. 1325.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمِزِّي. تحقيق د. بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- توشيح الديباج للقرافي. تحقيق محمد شتيوي. دار الغرب الإسلامي. بيروت.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني. تحقيق أوتو برتزل. دار الكتاب العربي. بيروت ط3.
- ثبت الواد آشي. تحقيق عبد الله العمراني. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط 3.
- الثقات لابن حبان، تحقيق عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية. الهند.
- الجامع لأبي عيسى الترمذي. تحقيق د. بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي. ط1.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري، دار الفكر. بيروت. مع الإفادة من طبعة محمود شاكر.

- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس. لابن القاضي. دار المنصور. الرباط. 1973.
- جذوة المقتبس للحميدي. تحقيق محمد بن تاويت الطنجي. مكتبة الخانجي. مصر.
- الجعبري ومنهجه في كنز المعاني مع تحقيق نموذج من الكنز للدكتور أحمد اليزيدي. منشورات وزارة الأوقاف. المغرب.
- جمهرة اللغة لابن دريد. تحقيق د. رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت. ط1 .1987.
- جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي. تحقيق د. علي حسين البواب. مكتبة الخانجي.
- حجة القراءات لابن زنجلة. تحقيق سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة. ط5.ط1. 1987.
- الحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه. تحقيق د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي. تحقيق بدر الدين قهوجي ويوسف جويجاتي. دار المامون. دمشق.
- الحلة السيراء لابن الأبار. تحقيق د. حسين مؤنس. الشركة العربية للطباعة والنشر/ دار الكتاب العربي. ط1.
- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. مصر. ط 2.

- الخصائص لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. ط 1.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء. المختار أحمد ديرة. دار قتيبة. ط1. 1991.
- درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور. دار التراث/ المكتبة العتيقة. ط1.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني. تحقيق محمد سيد جاد الحق. مكتبة أم القرى. مصر.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي. تحقيق د. أحمد محمد الخراط. دار القلم. دمشق. ط1.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون. تحقيق محمد الأحمدي أبو النور. دار التراث. مصر.
- ديوان الأعشى الكبير. تحقيق د. محمد محمد حسين. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط 7.
- ديوان حسان بن ثابت. تحقيق د.سيد حنفي حسنين. دار المعارف. مصر. 1983.
- ديوان عبد الكريم القيسي. تحقيق د. جمعة شيخة وزميله، بيت الحكمة، تونس.
- ديوان المثقب العبدي. تحقيق محمد كامل الصيرفي. معهد المخطوطات العربية. مصر.
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام الشنتريني. تحقيق د. إحسان عباس. الدار العربية للكتاب.

- الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي. تحقيق د. محمد بنشريفة ود. إحسان عباس.دار الثقافة. بيروت
- رحلة القلصادي. تحقيق د. محمد أبو الأجفان. الشركة التونسية للتوزيع. ب.ت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. تحقيق د. أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق. ط2.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي بن أبي طالب. تحقيق د. أحمد حسن فرحات. دار المعارف للطباعة. دمشق 1393 هـ.
- الروض المعطار في خبر الأقطار المنسوب للحميري. تحقيق د.إحسان عباس.مكتبة لبنان. ط2.
- ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب لابن الخطيب. تحقيق عبد الله عنان. مكتبة الخانجي. مصر. 1980.
- السبعة لابن مجاهد. تحقيق د. شوقي ضيف. دار المعارف. مصر. ط3.
- سراج القارئ المبتدي لابن القاصح. مكتبة الرياض الحديثة. 1981.
- سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق د.حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط2.
- سنن أبي داود. تحقيق عادل السيد، وعزت عبيد الدعاس. دار ابن حزم. بيروت. ط 1.
- سير أعلام النبلاء للذهبي. تحقيق جماعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت.
- شجرة النور الزكية لابن مخلوف التونسي. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط1.

- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي. تحقيق محمود الأرنؤوط. دار ابن كثير. 1986.
- شرح الجمل لابن عصفور. تحقيق د. صاحب أبو جناح. ط / العراق.
- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام ط 1/ العراق.
- شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي. تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي.
- شرح المفصل لابن يعيش. ط/ دار الطباعة المنيرية. تصوير عالم الكتب. بيروت.
- شرح ملحة الإعراب للحريري. تحقيق د. أحمد محمد قاسم. مطبعة عبير ط. 1. 1982.
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة. دار ابن عمار الأردن.
- شرح الهداية لأبي العباس المهدوي. تحقيق د. حازم سعيد حيدر. مكتبة الرشد. الرياض. ط1.
- صبح الأعشى في صناعة الانشا للقلقشندي. تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الفكر. ط1.
- الصحاح للجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. ط3.
- صحيح البخاري. نشرة أحمد محمد شاكر. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- صحيح مسلم. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار حياء التراث العربي. بيروت.

- الصلة لابن بشكوال. نشرة عزت العطار الحسيني. ط/ مكتبة الخانجي، مصر.
- صلة الصلة لابن الزبير. تحقيق د.عبد السلام الهراس والأستاذ سعيد أعراب. منشورات وزارة الأوقاف. المغرب.
- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد للأدفوي. تحقيق سعد محمد حسن. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- طبقات الحافظ للسيوطي. دار الكتب العلمية، بيروت.
- طبقات خليفة ابن خياط. نشره د.سهيل زكار.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي. تحقيق د.محمود الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- طبقات صلحاء اليمن للبريهي. نشره عبد الله محمد الحبشي. ط/ مركز الدراسات والبحوث اليمنية. ط1.
- الطبقات الكبرى لابن سعد. دار صادر. بيروت. 1985.
- طبقات المفسرين للداودي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط1. 1983.
- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. مصر.
- طبقات النحويين واللغويين (قسم المحمدين) لابن قاضي شهبة. تحقيق محسن غياض. مطبعة النجف الأشرف. العراق. ط1.
- ضرائر الشعر للسيرافي. تحقيق د.رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية. بيروت.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت.

- العبر في خبر من عبر للذهبي. تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت.
- العبر وديوان المبتدأ والخبر لابن خلدون. دار الكتاب اللبناني/ مكتبة المدرسة. ط/ 1983.
- عيون الأخبار لابن قتيبة، دار الكتاب العربي، بيروت.
- غرناطة في ظل بني الأحمر للدكتور يوسف شكري فرحات. در الجيل. ط1.
- غاية الاختصار في قراءة العشرة أئمة الأمصار لأبي العلاء الهمذاني. تحقيق د. أشرف محمد فؤاد طلعت. منشورات الجماعة الخيرية. جدة. ط 1.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. تحقيق ح برجستراتر. مكتبة المتنبي. القاهرة. ب . ت.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني. نشره محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب. دار الفكر بيروت.
- الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي للقسطلاني. اختصره محمد حسن عقيل. منشورات الجماعة الخيرية. جدة. ط1.
- فرحة الأديب للغندجاني. تحقيق د. محمد علي سلطاني. دار قتيبة/ دار النبراس. دمشق. ب. ت.
- فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق أحمد بن عبد الواحد الخياطي. منشورات وزارة الأوقاف المغربية. 1995.
- فهرس ابن خير الإشبيلي. منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت.

- فهرس ابن غازي. تحقيق محمد الزاهي. مطبوعات دار المغرب. الدار البيضاء 1399هـ.
- الفهرست لابن النديم. نشرة رضا تجدد. دار المسيرة. بيروت. ط 3.
- فهرس تصانيف أبي عمرو الداني. تحقيق د. غانم قدوري الحمد. منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق. الكويت.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط. علوم القرآن (مخطوطات القراءات). منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية. الأردن.
- فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني باعتناء د. إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي.
- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي. تحقيق د.إحسان عباس. دار صادر بيروت.
- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين للأندرابي. تحقيق د.أحمد نصيف. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط3.
- القراء والقراءات بالمغرب. سعيد أعراب. دار الغرب الإسلامي.
- قلائد العقيان للفتح بن خاقان. تحقيق محمد الطاهر ابن عاشور. الدار التونسية للنشر. ط1.
- الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله بن شريح. تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط 1.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد.تحقيق د.محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة. بيروت . ط1.

- الكتاب لسيبويه. تحقيق عبد السلام هارون. عالم الكتب. بيروت. ط3.
- الكتيبة الكامنة في أعيان المائة الثامنة. تحقيق د.إحسان عباس. دار الثقافة. بيروت.
- الكشاف للزمخشري. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. حاجي خليفة. دار العلوم الحديثة. بيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. تحقيق د. محي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة. بيروت.ط5.
- لسان العرب لابن منظور. دار صادر. بيروت.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني. تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين. دار الكتب العلمية بيروت. ط1.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات لأبي العباس القسطلاني (المجلد الأول) تحقيق الشيخ حامد السيد عثمان، ود.عبد الصبور شاهين. القاهرة. 1972.
- اللمحة البدرية في أخبار الدولة النصرية لابن الخطيب. دار الآفاق الجديدة بيروت.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. ط 2.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة. تحقيق د. فؤاد سزكين. مكتبة الخانجي،مصر.
- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني، تحقيق د.يوسف عبد الرحمن مرعشلي. دار المعرفة. بيروت.ط1.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنه لابن جني. تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين. القاهرة. 1386.
- المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.
- المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني. تحقيق د.عزة حسن. دار الفكر.
- مختصر تاريخ ابن عساكر لابن منظور. تحقيق جماعة من الباحثين. دار الفكر. بيروت. ط1.
- مختصر شواذ القرآن لابن خالويه. نشرة برجستراتر. مكتبة المتنبي. القاهرة.
- المخصص في اللغة لابن سيدة. المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر. بيروت.
- مرآة الزمان لليافعي. نشر مؤسسة الأعظمي. بيروت. ط2.
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي. مصر. ط2.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة. تحقيق طيار آلتي قولاج. دار صادر. 1975.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي. تحقيق شارل پلا. منشورات الجامعة اللبنانية. بيروت 1965.
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين. دار الفكر- بيروت.

- المستدرك على الصحيحين. الحاكم النيسابوري بإشراف د. يوسف عبد الرحمن مرعشلي. دار المعرفة بيروت.
- المسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق أحمد محمد شاكر. دار المعارف. مصر.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب. تحقيق د. حاتم صالح الضامن. ط/ العراق.
- المصاحف لأبي داود، تحقيق آرثر جفري، دار الكتب العلمية بيروت/ ط1.
- المعارف لابن قتيبة. تحقيق د.ثروت عكاشة. الهيئة المصرية العامة.
- معالم السنن (شرح سنن أبي داود) للخطابي، عني بنشره محمد أحمد عبد السميع الشافي. دار الكتب العلمية بيروت/ ط1.
- معاني القرآن للأخفش. تحقيق د. هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي. ط. 1 . 1990.
- معاني القرآن للفراء. تحقيق د. محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي. دار السرور. بيروت. لبنان.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي. دار الحديث. مصر. ط1.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي. تحقيق د. إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي. بيروت.
- معجم أصحاب أبي علي الصدفي لابن الأبار. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. القاهرة.1967.

- معجم البلدان لياقوت الحموي. دار صادر. بيروت.
- معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني للدكتور عبد الهادي حميتو، منشورات الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية، آسفي
- معجم القراءات القرآنية للدكتورين عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر. عالم الكتب. بيروت. ط 3. 1997.
- معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني للدكتور عبد الهادي حميتو، منشورات الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية، آسفي.
- معجم المؤلفين لرضا كحالة. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- معرفة القراء الكبار للذهبي. تحقيق د.بشار عواد معروف وآخرين. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريسي. تحقيق جماعة من الفقهاء. دار الغرب الإسلامي. بيروت.
- المغرب في حلى المغرب لابن سعيد الأندلسي. تحقيق د. شوقي ضيف. دار المعارف. مصر.
- مفاتيح الغيب (تفسير الرازي). دار الكتب العلمية. بيروت.
- مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة. بعناية كامل البكري وعبد الوهاب أبو النور. دار الكتب الحديثة.
- المفردات في القراءات السبع لأبي عمرو الداني. مكتبة القرآن. مصر. ب.ت.
- المقتضب للمبرد. تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة. دار المعرفة. بيروت.

- المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد/ ط1.
- المقفى الكبير للمقريزي. تحقيق محمد اليعلاوي. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط1.
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار. تحقيق محمد أحمد دهمان. دار الفكر. دمشق1983.
- المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني تحقيق د يوسف مرعشلي.مؤسسة الرسالة. بيروت. ط2.
- مملكة غرناطة في عهد بني زيري البربر. لمريم قاسم طويل. مكتبة الوحدة. الدار البيضاء/ دار الكتب العلمية بيروت 1994.
- منجد المقرئين لابن الجزري. تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي. دار الكتب العلمية. بيروت.
- منح الفريدة الحمصية بشرح القصيدة الحصرية لابن الطفيل العبدري. بتحقيق الدكتور توفيق العبقري.
- المنصف شرح تصريف المازني. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مكتبة البابي الحلبي. مصر . ط1.
- منهج الزمخشري في تفسير القرآن للدكتور مصطفى الصاوي الجويني. دار المعارف. مصر. ط2.

- الموطأ للإمام مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. تحقيق محمد علي البجاوي، دار المعرفة بيروت.
- النبوع المغربي في الأدب العربي للأستاذ عبد الله كنون. مكتبة الدراسة. دار الكتاب العربي. بيروت. ط 3.
- نثير الجمان في شعر من نظمي وإياه الزمان لابن الأحمر. تحقيق د. محمد رضوان الداية. دار الثقافة. بيروت. 1976.
- نثير فرآئد الجمان في نظمي وإياه الزمان لابن الأحمر. تحقيق د. محمد رضوان الداية. دار الثقافة. بيروت 1967.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري.نشرة عطية عامر. المعارف. تونس.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري. بعناية محمد علي الضباع. دار الكتب العلمية. بيروت. ب. ت.
- نصوص جديدة من الإحاطة لم تنشر. عبد السلام شقور. مكتبة المعارف. الدار البيضاء.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري. تحقيق د.إحسان عباس. دار صادر. بيروت.
- نكت الهميان في نكت العميان، تحقيق أحمد زكي. المطبعة الجمالية مصر، ط1.

- نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين للأستاذ عبد الله عنان. مطبعة لجنة التأليف والترجمة. مصر.
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير. تحقيق طاهر أحمد الزاوي ورفيقه. المكتبة العلمية. بيروت.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج للقرافي. إشراف وتقديم د. عبد الحميد الهرامة. منشورات كلية الدعوة الإسلامية. ليبيا. ط 1.
- الوافي بالوفيات للصفدي. تحقيق لفيف من الباحثين. منشورات فارنز شتاينر بڤيسبادن.
- وفيات الأعيان لابن خلكان. تحقيق د. إحسان عباس. دار صادر. بيروت.
- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي. دار العلوم الحديثة.

الرسائل والأطروحات الجامعية

- الأرجوزة المنبهة لأبي عمرو الداني. تحقيق. د. الحسن وكاك. رسالة دكتوراه مرقونة بمكتبة دار الحديث الحسنية.
- الإيضاح لما ينبهم عن الورى في قراءة عالم أم القرى. تحقيق د . محمد بالوالي. رسالة دبلوم مرقونة بمكتبة دار الحديث الحسنية.
- رائد الفلاح بعوالي الأسانيد الصحاح لابن القاضي، تحقيق المصطفى البوعناني. رسالة دبلوم مرقونة بمكتبة جامعة محمد الخامس.
- روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام لابن الأزرق. تحقيق سعيدة العلمي. رسالة دبلوم مرقونة بمكتبة كلية الآداب. فاس.

- قراءة نافع عند المغاربة، عبد الهادي حميتو، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة بدار الحديث الحسنية بالرباط.
- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج للتنبكتي، رسالة مرقونة بكلية الآداب، بالرباط بتحقيق الباحث محمد مطيع.
- المستنير في القراءات العشر لابن سوار. تحقيق أحمد طالب أويس. رسالة دكتوراه مرقونة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- الموضح لمذاهب القراء في الفتح والإمالة لأبي عمرو الداني. تحقيق محمد شفاعت رباني. رسالة ماجستير مرقونة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

المجلات والدوريات

- بحوث الملتقى الإسباني المغربي الثاني لعلوم التاريخ. مدريد.
- مجلة البحث العلمي المغربية. العددان 11، 12. ماي/ دجنبر 1967

فهرس الموضوعات

مقدمة 5

مدخل: النشاط القرائي في الأندلس 15

عناية المغاربة المبكرة بالقرآن الكريم ورحلاتهم لتحصيل علومه 16

دخول القراءات إلى المغرب 16

التعريف بطائفة من أعلام القراءات بالأندلس وتواليفهم 18

مكي بن أبي طالب 18

أبو عمرو الداني 21

أبو عبد الله بن شريح 24

أبو داود سليمان بن نجاح 24

أبو الحسن بن شريح 24

أبو القاسم الشاطبي 25

أبو الحسن بن حميل 31

أبو جعفر بن الباذش 32

أبو الأصبغ السماتي 33

أبو بكر بن وضاح 35
أبو علي بن أبي الأحوص 36
أبو الحسن القيجاطي 36
أبو حيان الأندلسي 38
الصاحبان: ابن جابر الهواري وأبو جعفر الرعيني 41
أبو سعيد فرج بن لب ونموذج من فتاواه القرائية 42
تحقيق في مسألة: القرآن والقراءات: هل هما حقيقتان متحدتان متلازمتان أم متغايرتان 42
نماذج من المسائل والأجوبة في تواليف قراء الأندلس 53
رسالة تمكين المد في (آتى وآمن) لمكي بن أبي طالب 53
رسالة التنبيه على الخطإ والجهل والتموية لأبي عمرو الداني 55
اللغز المشهور في لفظ (سوءات) لأبي الحسن الحصري 56

الباب الأول:
حياة القيجاطي وآثاره

63
الفصل الأول: عصر المؤلف 64
الفصل الثاني: حياة المؤلف 75

نسبه وأسرته 77
التعريف بقيجاطة 79
مسرد بأعلام قيجاطيين، وعددهم ثمانية عشر 80
الفصل الثالث: شيوخ القيجاطي 85
الفصل الرابع: ثقافة القيجاطي ومكانته العلمية 95
أبرز شيوخ القيجاطي: البلفيقي، وابن بيبش، واللوشي، وابن لب 96
كشاف بمقروءات القيجاطي من التواليف في حلقات الدروس 97
الفصل الخامس: تلاميذ القيجاطي 104
الفصل السادس: وفاته وآثاره 112

الباب الثاني:
مسائل القيجاطي: تعريف ودراسة 117

الفصل الأول: مسائل المخطوط ومحتوياته 118
الفصل الثاني: منهج القيجاطي في تأليفه 141
الفصل الثالث: مصادر القيجاطي في تأليفه 175
كتب القراءات القرآنية 176
كتب النحو واللغة 186
كتب معاني القرآن وإعرابه والتفسير والحديث 188

الفصل الرابع: اختيارات القيجاطي 190

الاختيار في اصطلاح القراء وضابطه 191

1- مذهب القيجاطي في ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة 193

2- تجويزه الفصل بين السورتين بالوقف لمن مذهبه من القراء ترك البسملة بينهما 193

3- أخذه بإشباع المد في مثل (آمنوا)، و (أوتي)، و(إيمانا) 194

4- أخذه بالتسوية في مقدار المد بين ما سببه همز وما سببه سكون أو إدغام 194

5- أخذه بالقصر في مد الميم من قوله تعالى (ألم الله) ، وقوله (ألم أحسب) 195

6- أخذه بالقصر أيضا في الوقف على مثل (يعلمون) و (المتقين) و(الحساب) 195

7- أخذه بالقصر في الوقف على (لا ريب) و (من خوف) وما أشبهه مما آخره حرف لين 195

8- أخذه لورش في باب الهمزتين من كلمة بتسهيل الهمزة الثانية من المفتوحتين نحو (آنتم) و (الد) 196

9- أخذه لورش بتسهيل الثانية من المتفقتين بالفتح والكسر والضم بين بين 196

10- أخذه من طريق الداني في (أيمة) لنافع وابن كثير وأبي عمرو بياء خالصة 196

11- أخذه في الراءات لورش بتفخيم راء قوله تعالى ﴿فكان كل فرق كالطود العظيم﴾ في سورة الشعراء 197

12- اختياره إسكان ميم الجميع عند القراءة لقالون عن نافع 197

13- أخذه بالمد في الوقف بالروم 197

14- أخذه في همزة الوصل بالتسهيل بين بين في قوله تعالى ﴿قل آلذكرين﴾ 198

15- أخذه بالوقف على هاء السكت وقفا خفيفا 198

16- اختياره السكت لمن آظهر النون الساكنة في ﴿يس والقرآن﴾، و﴿ن والقلم﴾، و﴿طسم﴾ 199

17- مذهبه في أن الغنة غنة الميم المبدلة من التنوين للإدغام وفاقا للإمامين الداني وابن الباذش 199

18- اختياره في راء (حيران) القراءة بين بين 200

19- أخذه بإخلاص فتحة الراء في قوله تعالى (والاشراق) 200

20- أخذه بإمالة (مرضاتي)و (مرضات الله) وفاقا لشيوخه 201

21- أخذه بالإشارة إلى هاء الضمير إذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا 201

الفصل الخامس: مسائل القيجاطي حصيلة وتقويم 203

استقلالية شخصية القيجاطي وذهابه بنفسه إلى تحقيق القول في مسائل القراءات 204

تباين المواقف بين مذهبه في المسألة اللامية بين معارضين ومناصرين وآخذين به 204

مزايا تأليف القيجاطي وأثره في كتب الخالفين 211

مآخذ على التأليف 216

بين يدي التحقيق 221

وصف النسخة الخطية التي قام عليها التحقيق 223

توثيق نسبة المخطوط للمؤلف 223

ضبط اسم الناسخ ضبط عبارة وبيان مكانته العلمية والأدبية 224

القيمة العلمية للنسخة الخطية 229

تحقيق عنوان التأليف 230

التأليف غير جامع لكل مسائل القيجاطي والأدلة على ذلك 230

خاتمة 233

منهج التحقيق 237

رموز وإشارات 239

قسم التحقيق 241

خطبة المؤلف 242

المسألة الأولى: شروط القراءة المقبولة المعمول بها 243

اختلاف أهل العلم في المراد بحديث: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» 243

توجيه ابن قتيبة لهذا الحديث 244

ضابط قبول القراءات عند جمهور القراء 253

تنبيه المؤلف على شرط رابع لقبول القراءات، وهو أن لا تصادم أصلا من أصول الشريعة 254

تعليل مفصل لكل شرط من الشروط الأربعة 255

المسألة الثانية: ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة 338

تقرير بعض القواعد المتعلقة بأحكام الراءات تمهيدا للكلام على أحكام اللام من اسم الجلالة 338

جواب أبي عبد الله الحفار على سؤال سائل عن ترقيق اللام من اسم الجلالة وردّ المؤلف على جواب الإمام الحفار 341

المسألة الثالثة: الفرق بين الإمالة والتّرقيق 358

التّرقيق والتّفخيم من صفات الحروف 358

الحروف المستَعلية مفخمة على كل حال إلا الألف فإنها تابعة لما قبلها 359

الحروف المستعلية مرققة على كل حال إلا اللام فإنها تفخم في بعض المواضع والياء والواو فإنهما تابعان لما قبلها 359

الإمالة من صفات الحركات وما أخذت منه الحركات، وهي حروف المد 360

حقيقة الإمالة، والفرق بين الحرف الممال والحرف المرقق غير الممال 360

اختلاف ألفاظ القراء في ﴿تصلى ناراً حامية﴾ على أربعة أوجه 367

عود المؤلف إلى تناول أحكام الراء واللام تمهيدا لتقرير مذهبه في جواز ترقيق اللام من اسم الجلالة إذا كانت قبله حركة ممالة 368

المسألة الرابعة: أقسام الحروف العربية بالنظر إلى التفخيم والترقيق 387

حروف العربية بالنظر إلى التفخيم والترقيق أربعة أقسام 387

الراء ساكنة ومتحركة وأحكام كل واحدة منهما 387

الأصل في اللام الترقيق، والتفخيم فيها فرع لابد له من موجب، وهي تقع ساكنة ومتحركة، ولكلٍّ حكم 390

اختلاف الرواية عن ورش في إمالة ذوات الياء بين اللفظين وفتحها 390

لام اسم الجلالة بين الترقيق والتفخيم 391

إجراء الحروف الممالات في باب الراءات مجرى الياءات والكسرات والأسباب الداعية إلى ذلك 392

حكاية المؤلف اضطراب القراء في قراءة ورش في الراءات 397

تأكيد المؤلف على أن الراء المضمومة والمفتوحة في قراءة ورش مرققتان بين اللفظين تثبيتا لمذهبه في ترقيق اللام من اسم الجلالة..... 398

المسألة الخامسة: حروف العربية التي يتصرف إليها كلام العرب..... 403

حروف العربية قسمان: أصول معروفة وهي تسعة وعشرون، وفروع وهي ما لحقه من الحروف الأصول تغيير ما..... 403

أحكام بعض الحروف الفروع..... 403

حقيقة الألف الممالة وحقيقة الحركة الممالة..... 404

تقرير المؤلف أن حكم الألف الممالة والفتحة الممالة حكم الياء والكسرة بالنظر إلى ما بعدها بعد الاستقراء..... 407

مسألة: في قراءة أبي شعيب السوسي﴿حتى نرى الله﴾ ونحوه ممالة الراء 408

استدلال المؤلف بحكاية الإمام الداني ترقيق اللام لأجل الإمالة في الآية والجزم بعدم جواز غير ذلك في القياس..... 408

المسائل السادسة والسابعة والثامنة: أحكام الراء..... 409

عود المؤلف إلى التذكير بأحكام الراء..... 409

حكم اللام من اسم الله مع الكسر المنفصل كحكم الراء الساكنة مع الكسر المتصل، وأن الحركة الممالة في الموضعين سواء في إجرائها مجرى الكسر، والأدلة على ذلك..... 412

مقولة الشاطبي**وما لقياس في القراءاة مدخل** مزلة للجهال يضعونها غير موضعها، ويستشهدون بها في غير محلها..... 415

بيان المراد من بيت الشاطبي مشفوعا بنصوص الأئمة..... 415
القراءة باللحن غير جائزة ولا مقبولة عند أحد من الأئمة..... 417
لا فرق في أصول القراءات بين الكسرة والحركة الممالة وأدلة ذلك..... 418
المسألة التاسعة: الاختلاف في إمالة (صلى) إذا كان رأس الآية..... 426
المسألة العاشرة: أحكام اللام المفتوحة المتطرفة..... 427
اللام المتطرفة المفخمة وجهان: التفخيم والترقيق..... 427
أحكام اللام المفتوحة عند الوقف..... 428
تحصيل المؤلف أن الألف الممالة في لغة المميلين كالياء في لغة جميع العرب..... 429
المسألة الحادية عشرة: الحروف العربية: أصولها وفروعها..... 430
حقيقة حروف الأصول والحروف الفروع..... 430
مخارج الحروف وصفاتها..... 432
المسألة الثانية عشرة: تحقيق النطق بالباء..... 444
الباء لفظان: أصل وفرع، والأول شديد والثاني رخو..... 444
صفات الحروف..... 445
حقيقة الجهر والهمس..... 445
تلقيب سيبويه الحروف المجهورة بالمشربة..... 447

الحروف المشربة عند سيبويه ثلاثة أقسام 447

الصوت والنفخة يلازمان الحروف حال الوقف، ويفارقانها في الوصل إذا سكن 449

زعم بعض معاصري المؤلف بأن لا مدخل للعربية في ألفاظ التلاوة والرد عليه 453

تجويد حروف التلاوة واجب 459

اللحن عند أهل العلم باللسان والأداء قسمان: جلي وخفي والفرق بينهما 459

اللحن مخلّ بقراءة القارئ وصلاة المصلي 460

المسألة الثالثة عشرة: حكم (سيء) و (سيئت) وما أشبههما مما أوله مكسور وهو في الأصل مضموم 463

للعرب فيما أوله مكسور وهو في الأصل مَضْموم مذهبان: تركه على حاله أو الإشعار بالضمة الذاهبة 463

اختلاف القراء في الحرف الواقع بعد الحركة المشمة: هل يبقى على حاله ياء محضه أو يشرب صوت الواو 465

الإشمام في الوقف إنما هو بعد النطق بالحرف لا قبله خلافا لمكي بن أبي طالب 465

المسألة الرابعة عشرة: تسهيل همزة الوصل التي بعد همزة الاستفهام 467

إجْماع القراء على تليين همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام واختلافهم في الكيفية 467

المسألة الخامسة عشرة: مذاهب القراء في المد الطبيعي والزائد 470

حقيقة المد الطبيعي والمد الزائد 470

لزيادة المد سببان: مجاورة حروف المد للهمز أو السكون وقصد الترتيل والمبالغة في التجويد 470

السبب الأول نوعان: متفق عليه ومختلف فيه 470

أطول المرتلين حَدّاً وأقصرهم في المتفق عليه 471

رد المؤلف على الحافظ الداني 471

المسألتان السادسة عشرة والسابعة عشرة: توجيه قراءة أبي عمرو بن العلاء (واللاى يئسن) بالياء 473

المسألة الثامنة عشرة: الفرق بين غنتي النون والميم 475

المسألة التاسعة عشرة: حكم الهمز المحرك المتطرف 477

شرح أبيات الشاطبي: **فأبْدِلْهُ عنه حرف مَدّ مُسَكّنا إلى قوله: والحق مفتوحا قصد شذ موغلا** 479

المسألة العشرون: في القراءات المشهورة المتداولة بين الخاصة والعامة 484

الجواب على سؤال سائل عن قراءة بعض الأئمة حروفا مخالفاً رسمها للمصحف 484

كيفيّة تصور وجود الغنة في الميم 485
المسألة الواحدة والعشرون: حكم الوقف على أواخر السور 491
ملحق: مسألة في بيان تواتر القرآن والفرق بين القرآن والقراءات 496
الفهارس العامة 509
فهرس الآيات القرآنية 510
فهرس القراءات الشاذة والتفسيرية 530
فهرس الأحاديث والآثار 534
فهرس الكتب الواردة في المتن 535
فهرس المصطلحات القرائية 537
فهرس الأبيات المنظومة 542
فهرس الأبيات والشواهد الشعرية 547
فهرس الأعلام 548
المصادر والمراجع 579
فهرس الموضوعات 604